السلسلة الجامعية

روبار برنشفيك

تاريخ إفريقية في العهد الحفصي

من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م.

نقله إلى العربية

حمادي الساحلي

الجزء الأول

دار الغرب الإسلامي

تَارِيخ إفْرِيقِيَّة
فِي العَهْدِ الحَفصِيّ

مِنَ القَرْن 13 إلىَ نِهَايَة القَرْن 15 م.

الطبعة الأولى
1988

دار الغرب الإسلامي
ص. ب: ١١٣/٥٧٨٧
بيروت - لبنان

روبار برنشفيك

تاريخ إفريقية في العهد الحفصي

من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م.

نقله إلى العربية
حمادي الساحلي

الجزء الأول

دار الغرب الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

يُعَدّ الأستاذ روبار برنشفيك في الوقت الحاضر، من أبرز المؤرّخين الفرنسيّين المختصّين في تاريخ العالم الإسلامي بوجه عامّ، والمغرب العربي بوجه خاصّ. ولقد عُيّن المعني بالأمر في أواخر العقد الثاني من هذا القرن مدرّسًا بالمعاهد الثانوية التونسيّة، فاستغلّ فرصة وجوده بتونس، أوّلاً لحذق اللغة العربيّة ثمّ للتخصّص في دراسة التاريخ الإسلامي. وقد ساعده على تحقيق هذه الغاية المزدوجة المستشرق الفرنسي الكبير الأستاذ ويليام مارسي (W. Marçais)، مدير مدرسة اللغة والآداب العربية بتونس آنذاك، الذي اشتهر يومئذ بتعمّقه في دراسة الحضارة الإسلامية وتضلّعه في فقه اللغة العربية. وسرعان ما أتقن مؤلّفنا اللغة العربية وتدرّب على مناهج البحث في المسائل المتعلّقة بالتاريخ الإسلامي. فاتّجهت عنايته إلى دراسة فترة من فترات التاريخ التونسي، لم تحظ «بدراسة شاملة ومتعمّقة»، على حدّ تعبيره. واختار، بهدي من الأستاذ مارسي، العهد الحفصي، حيث لم تكن المكتبة التاريخية عهدئذ، تحوي، حول تلك الفترة، سوى عدد محدود من الدراسات التي لا تشفي غليل الباحث المدقّق. ثمّ شمّر عن ساعد الجدّ وظلّ يبحث بعناية فائقة عن مصادر التاريخ الحفصي، على اختلاف أنواعها، من وثائق رسميّة ومصنّفات مطبوعة أو مخطوطة ومستندات أثريّة. وبعد الحصول عليها بجهد جهيد، عكف على دراستها وتحليلها والتعليق عليها. وما لبث أن أقبل على نشر النتائج الأولى لبحوثه، على صفحات المجلّات والدوريّات، وفي مقدّمتها «المجلّة التونسية». فأصدر على التوالي عدّة دراسات وبحوث نخصّ بالذكر منها تاريخ المدارس التونسيّة في العهد الحفصي وتحقيق رحلة عبد الباسط والتعريف بابن الشمّاع، صاحب «الأدلّة البيّنة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية»، الخ... وتوّج أعماله الموفّقة في هذا الميدان بأطروحته الضخمة التي أعدّها لنيل درجة دكتوراه الدولة وأتمّ تحريرها سنة 1939، واختار لها العنوان التالي: «بلاد البربر الشرقية في العهد الحفصي» (من النشأة إلى نهاية القرن الخامس عشر)(1). ثم نشرها في جزأين،

(1) *«La Berbérie orientale sous les Hafsides» (Des origines à la fin du XV^e siècle)*

بإشراف معهد الدراسات الشرقيّة بالجزائر، وقد ظهر الجزء الأوّل في سنة 1940، ولم يصدر الجزء الثاني إلّا في سنة 1947، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد تناول المؤلّف في هذه الأطروحة التي هي ثمرة سنين من الدراسة الموضوعيّة العميقة، جميع جوانب تاريخ الدولة الحفصيّة، من بداية القرن الثالث عشر ميلادي إلى نهاية القرن الخامس عشر. وقد توقّف عند هذا الحدّ، رغم أن الدولة الحفصيّة لم تنقرض رسميًّا إلّا في حدود سنة 1574، باعتبار أن العصر الوسيط ينتهي، حسبما هو متعارف عليه، في نهاية القرن الخامس عشر ميلادي.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن الأستاذ برنشفيك قد سلك في تأليف كتابه منهجًا في بحثه لم يسبقه إليه أحد، فقد أوضح جميع أطوار تاريخ الدولة الحفصيّة التي بسطت سلطانها في وقت من الأوقات، على كامل المنطقة الممتدة من طرابلس شرقًا إلى بجاية غربًا، والمعروفة لدى المؤرخين المسلمين باسم «إفريقيّة». وسلّط الأضواء على مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في عهد سلاطين بني حفص، ووصف نظمهم ومؤسّساتهم، ودرس علاقاتهم مع الدول الأروبية والدول الإسلامية الأخرى، متوخيًا في كلّ ذلك منهج الضبط والتحرّي والتدقيق في نقل الأخبار وتحليلها وتأويلها والإشارة إلى مصادرها ومراجعها.

وقد استعان في ذلك بكلّ ما جمعه من وثائق ومخطوطات ومصنّفات، وفي طليعتها تاريخ ابن خلدون الخالد الذكر، «كتاب العبر»، معتمدًا بالخصوص على ترجمة دي سلان (De Slane) التي صدرت بالجزائر من سنة 1852 إلى سنة 1856، تحت عنوان «تاريخ البربر»[2].

ولكنّه لم يكتف بالمصادر الإسلامية، بل استعان أيضًا بالوثائق والمستندات المسيحيّة المحفوظة في مختلف المكتبات وخزائن الوثائق، في العواصم الأروبية، وذلك بالخصوص لدراسة العلاقات الديبلوماسية بين الدولة الحفصيّة وسائر الدول الأروبية، ووصف وضعية الجاليات الأجنبية المستقرّة عهدئذ في إفريقيّة.

وقد حرص المؤلف في مقدّمة الكتاب على تحليل جميع تلك المصادر تحليلاً علميًّا جديرًا بالتنويه.

ورغم مرور زهاء النصف قرن على تأليف تلك الأطروحة، وظهور عدّة كتب حول التاريخ الحفصي، منذ ذلك العهد[3]، فضلاً عن المقالات والدراسات التي نشرت في

2) وقد أشار المؤلف إلى هذه الترجمة في الهوامش بعبارة «البربر».

3) أنظر بالخصوص: C. Dufourcq، *L'Espagne Catalane et le Maghreb aux 13e et 14e S.*، باريس 1966، وعبد العزيز الدولاتلي، «تونس في العهد الحفصي» تونس 1976 ومحمد العروسي المطوي، «السلطنة الحفصية» بيروت 1986.

المجلات الصادرة في الشرق والغرب ، ورغم ما شهدته البحوث التاريخية والأثريّة من تطوّر في الأثناء ، فإن كتاب الأستاذ برنشفيك لم يفقد قيمته التاريخية ، وما زال يُعتبَر مرجعًا أساسيًّا لدراسة تلك الفترة الحاسمة من تاريخ المغرب الإسلامي.

وبناء على كلّ هذه الاعتبارات ، فقد رأت «دار الغرب الإسلامي» ببيروت ، من الفائدة بمكان ، نقل الكتاب المذكور إلى اللغة العربية ، ونشره في إطار الجهود التي أقرّت العزم على بذلها ، في سبيل إصدار التآليف المتعلّقة بالتاريخ التونسي في القديم وفي الحديث ، سواء منها المكتوبة رأسًا باللغة العربية أو المنقولة عن إحدى اللغات الأجنبية[4].

وقد استجبنا بكلّ سرور إلى طلب صديقنا المفضال الحاج الحبيب اللمسي ، فقمنا بتعريب الكتاب بجميع أبوابه وتعاليقه ، بدون زيادة ولا نقصان. إلّا أننا اختصرنا أحيانًا بعض المعلومات الواردة في الهوامش الأصليّة حول المراجع المسيحية ، وأضفنا أحيانًا أخرى إلى النصّ الفرنسي بعض المعلومات القليلة لمزيد التوضيح ، وقد وضعناها بين معقفين [ ] ، للفت انتباه القارئ إلى ذلك.

والمؤمّل أن تتواصل جهود «دار الغرب الإسلامي» في هذا الاتّجاه ، للإسهام أكثر فأكثر في التعريف بماضينا المجيد.

والله المستعان

تونس في 27 محرّم 1407

وأوّل أكتوبر 1986

المترجم

---

4) «الدولة الأغلبية» ، تأليف محمد الطالبي وترجمة المنجي الصيادي ، بيروت 1985. «تاريخ الخلفاء الفاطميّين بالمغرب» للداعي إدريس ، تحقيق محمّد اليعلاوي ، بيروت 1985.

تمهيد

لم تسمح لي الظروف[1] بنشر هذا الكتاب المخصّص لتاريخ «إفريقية في العهد الحفصي» والذي انتهيت من تأليفه منذ حوالي سنة ، دفعة واحدة وفي جزء وحيد ، كما كان مقرّرًا من قبل . فهذا الجزء الأوّل الذي أقدّمه إلى القرّاء ، يتضمّن ، بالإضافة إلى مقدّمة حول المصادر ، القسمين الأوّلين : التاريخ السّياسي والسكّان وسكناهم[2]. أما الجزء الثاني الذي أرجو أن يظهر قريبًا[3]. فإنه سيشتمل على القسمين الثالث والأخير ، المؤسسات والحياة اليومية ، مع الخاتمة والفهارس.

ولعلّه من الضروريّ ، قبل تقديم هذا العمل إلى القارئ ، أن أبرّر باختصار تحديد موضوعه في الزمان. ذلك أنّ المؤرخ المختصّ في دراسة أروبا القروسطية ، سيرى بدون شكّ من أوّل وهلة ، أنه من المبالغة السعي إلى الإحاطة بثلاثة قرون – من القرن الثالث عشر ميلادي إلى القرن الخامس عشر بدخول الغاية – ضمن هذا العمل المتّسم بأبعاده المحدودة والذي يدّعي مع ذلك عدم إهمال الجزئيات . ولكن الأمر يتعلّق هنا ببلاد تابعة للإسلام ، وللإسلام المغربي بوجه خاصّ ، خلال فترة لم تشهد تطوّرًا سياسيًّا واجتماعيًّا كبيرًا ، علاوة على أنّ المصادر المضبوطة المتعلّقة بها لا تتميّز بالوفرة. فإذا ما أبينا التزام نظرة ضيّقة للأشياء وعدم الاكتفاء بالنتائج الزهيدة ، يكون من المستحيل علينا أن نحصر أنفسنا مثلاً في نطاق قرن بعينه. ولكي نمسك ، في جميع الميادين ، بالخيوط الدقيقة للمتغيّرات القليلة الوضوح ، كان من اللاّزم إقرار العزم على أن تشمل دراستنا فترة أطول من ذلك بكثير.

هذا وإن تناول موضوع «إفريقيّة» بداية من نشأة السلطة الحفصية ، لا يستدعي قطّ أي تعليق خاصّ. وأمّا بالنسبة إلى النهاية التي اخترناها في هذا الكتاب – أي قبيل سنة

1) [اندلاع الحرب العالمية الثانية في سنة 1939].
2) [ظهر الجزء الأول من الكتاب في سنة 1940].
3) [لم يظهر الجزء الثاني إلّا في سنة 1947 ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها].

1500م – فإننا سندرك بسرعة أسبابها. إذ يتمثّل السبب الأوّل في حرصنا على عدم تمطيط موضوع بحثنا أكثر من اللزوم ، وبوجه أخصّ ، اعتبار أن نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الموالي ، تمثّلان بالنسبة إلى تاريخ بلاد المغرب وتاريخ العالم ، على حدّ سواء ، استهلال العصور الحديثة.

وبالإضافة إلى المكتبات العمومية التي اطلعت على ما فيها من كتب مخطوطة أو مطبوعة – لا سيّما مكتبات باريس وتونس والجزائر والرباط ونابولي وبرشلونة – فإني مدين لبعض المكتبات الخاصّة بما تحصّلت عليه من معلومات تكميلية مفيدة ، ويطيب لي في هذا المقام أن أشكر أصحابها السادة القائد الوالي عبد الوهاب(4) وبيار غرانشان في تونس وزميلي ليفي بروفنسال ورئيس دير الفرنسيسكيّين في باريس والحاخام الأكبر إيزنبيث في الجزائر. كما أعترف بوجه خاصّ بفضل السيدين ريجي بلاشير وجان سوفاجي اللّذين تفضّلا بتصحيح التجارب المطبعية في المنطقة المحتلة من فرنسا.

وأخيرًا أوجّه عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذَيْ العلوم الإسلامية في شمال إفريقيا ، السيّدين ويليام وجورج مارسي ، حيث وجّه الأوّل اختياري لهذا الموضوع ذاته وساعدني الثاني دوامًا واستمرارًا بما له من تجربة ثاقبة في هذا الميدان ثم وفّر لي أخيرًا ، بوصفه مدير معهد الدراسات الشرقيّة بالجزائر ، الأسباب الماديّة لنشر هذا العمل. فإليهما أهدي كتابي هذا ، مع أخلص عبارات الودّ.

الجزائر – ديسمبر 1940.

---

4) [هو المؤرخ التونسي المرحوم حسن حسني عبد الوهّاب الذي كان إذ ذاك يشغل خطة والي مدينة نابل قاعدة الوطن القبلي].

المقـــدّمـة – المصـادر

إنّ الوثائق الأهليّة المتعلّقة بالحفصيّين وإفريقية من القرن الثالث عشر ميلادي إلى القرن الخامس عشر، ليست على غاية من الوفرة وليست متينة بالقدر الذي كنّا نرغب فيه.

ذلك أن الوثائق التابعة للدوائر الحفصيّة لم تسلم من التلف أثناء المعارك الاسبانية التركية في القرن السادس عشر وفي عهد الحكم العثماني في العصور الحديثة. ويبدو أن الوثائق المحفوظة حاليًّا في دار الباي[1] بتونس لا تشتمل على أيّة وثيقة سابقة للعهد التركي. كما أن «جمعية الأوقاف»[2] لا تحتفظ هي الأخرى في العاصمة التونسية بأية وثيقة يرجع تاريخها إلى ما قبل القرن السادس عشر[3]. ومن بين المؤسسات العمومية ينفرد جامع القيروان بحفظ مجموعة من الوثائق القديمة الراجعة بالنظر إلى جمعية الأوقاف[4] وهي وثائق في حالة يرثى لها، تجري الآن عملية تنظيمها بصورة بطيئة. ومن بين الوثائق التي تمّ ترتيبها، توجد حوالي مائة وثيقة تابعة للعصر الحفصي، إلى جانب عدد قليل من الوثائق السابقة لذلك العهد. وتتمثّل أغلبيّتها في بعض الوثائق التابعة للقانون الخاصّ أو المتعلّقة بالتصرّف في الأوقاف. وتوجد من بينها بعض نسخ من قرارات عدليّة أو إدارية. هذا وإنّ

---

1) [مقرّ الوزارة الأولى في الوقت الحاضر].

2) [لقد ألغيت جمعية الأوقاف إثر استقلال البلاد التونسية سنة 1956 وأحيلت الوثائق التابعة لها إلى مصلحة أملاك الدولة].

3) إلّا أن الجنرال ابن الحوجة [صاحب تاريخ معالم التوحيد] قد نشر في «الرزنامة التونسية» (السنة السادسة 1324هـ، ص 58 – 9) نسخة من عقد تحبيس يرجع تاريخه إلى أواخر عهد المستنصر (النصف الثاني من القرن الثالث عشر ميلادي). وحسبما أفادني به السيد ابن الخوجة كتابيًا فإن الأصل قد ضمّ إلى وثائق إدارة الأوقاف. ولا شكّ، من جهة أخرى، أن كثيرًا من المخطوطات الخاصّة في البلاد التونسية تضمّ عددًا من الوثائق ذات القيمة التي يرجع تاريخها إلى العصر الوسيط.

4) [بمقتضى أمر مؤرخ في 1967/9/7، تمّ نقل جميع المخطوطات الموجودة بالمؤسسات العمومية – بما فيها مخطوطات جامع القيروان – إلى دار الكتب الوطنية بتونس].

أهمّيّة تلك النصوص التي ظلّ وجودها ذاته مجهولاً بصورة تكاد تكون مطلقة ، لا شكّ فيها ، سواء بالنسبة إلى تاريخ الإجراءات القضائية أو بالنسبة إلى ما توفّره من معلومات ذات صبغة أخرى ، حول أسماء المواقع المحلّيّة مثلاً أو حول النقود. ولكن التاريخ السياسي لا يجني منها تقريبًا أيّة فائدة.

وبالعكس من ذلك فإن كثيرًا من الودائع الأوروبية ، لا سيّما مجموعات برشلونة وإيطاليا الغزيرة الوثائق (كالبندقيّة وتورينو[5] وفلورانس[6] ونابولي وبالرمو) تشتمل على عدد كبير من الوثائق الدبلوماسية الصادرة عن الحفصيّين أو المتعلّقة بهم ، البعض منها باللغة العربية والبعض الآخر باللغات الرومانية أو باللغة اللاتينية. ولقد نُشِرَ الكثير من تلك النّصوص. إلّا أن المجموعتين الأساسيّتين اللتين تعفيان بصورة تكاد تكون دائمة من اللجوء إلى دراسات أقدم عهدًا ، تتمثّلان في كتابَيْ أماري (Amari) وماس لاتري (Mas-Latrie) [7] ، ولكن من اللازم إتمامهما بالدراسات المتعدّدة والأحدث عهدًا ، المستخرجة من الوثائق المحفوظة في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، وسنشير إليها بطبيعة الحال في الصفحات الموالية. إلّا أنّ الموضوع قد تجدّد بهذه الصورة ، على وجه الخصوص ، بواسطة الوثائق التابعة لمملكة أرجونة. وقد حاول كاتب هذه الأسطر المساهمة بقسطه في هذا الاتجاه ، في دراسة سبق له نشرها من قبل[8]. وبالنسبة إلى إيطاليا في القرن الخامس عشر ، ينبغي إعطاء مكانة للكتابَين الهامّين اللذين أصدرهما يورغا (Jorga) ومارنغو (Marengo). ولا شكّ أنّ الوثائق محفوظة إلى الآن في البندقية لو تمّ استكشافها بصورة منهجيّة ، لوفّرت لنا مجموعة هامّة من الأدوات الدبلوماسية الجديدة ، بالنسبة إلى القرن الرابع عشر ، بوجه خاصّ. ومن المؤسف أننا لم نتمكّن من إجراء تلك العملية[9]. أمّا المجموعات الإيطالية الكبرى الأخرى ، فيبدو أنه قد وفّرت أهم ما يمكن أن تقدّمه إلينا من وثائق حول هذا الموضوع.

على أنّ تاريخ العلاقات الخارجيّة لا يرتكز فحسب على الوثائق ذات الصبغة العموميّة ، من مراسلات رسميّة وقرارات ملكيّة ومعاهدات. بل ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أيضًا إلى حدّ كبير جميع الوثائق الخاصّة والعقود التجارية المتعلّقة بإفريقيّة ،

---

5) لقد جمّعت تورينو قسمًا كبيرًا من الوثائق القديمة التي كانت تابعة لدولة جنوة.

6) سواء فيما يتعلّق ببيزة أو بفلورانس.

7) أنظر في آخر الجزء الأوّل القائمة المفصّلة للمراجع مع تاريخ ومكان صدورها.

8) آخر ما ظهر حول هذا الموضوع كتاب *Alarcon* و *Linares* ، الوارد في قائمة المراجع ، ولكن لم يتسنّ أخذه بعين الاعتبار في هذا التأليف.

9) لقد أعلمني منذ سنتين السيد سامردوتي ، من مدينة بادو ، أنه قام بنفسه بتلك العملية. وأرجو أن يتمكن في القريب العاجل من تقديم نتائج بحوثه إلى العموم.

والمسجّلة في المخطوطات الأروبية التوثيقيّة. ولقد نُشِر البعض من تلك الوثائق في المجموعتين الدبلوماسيّتين المشار إليهما أعلاه، ولا يزال البعض الآخر مشتّتًا أكثر، ضمن بعض الأعمال المختلفة. وهناك قسم أخير مجمّع بما فيه الكفاية ضمن منشورات خاصّة متعلّقة بدفاتر العدول، مثل دفاتر مرسيليا وجنوة وبالرمو، على وجه الخصوص[10].

وهكذا فإن علاقات الدولة الحفصيّة مع العالم المسيحي تتجلّى لنا إلى حدّ كبير من خلال بعض الوثائق المعاصرة للوقائع. وهذا يمثّل مصدرًا أساسيًّا من مصادر البحث، ولكن عيبه الكبير، أنه متقطّع للغاية ومتفاوت شديد التفاوت من حيث الكثافة، بحسب الأزمنة والأماكن. ذلك أن انعدام النصوص بالنسبة إلى فترة معيّنة لا يسمح لنا حتى باستنتاج زوال أو انخفاض تلك العلاقات مع الخارج.

وبالعكس من ذلك، فإن التاريخ الداخلي وتاريخ العلاقات مع بقيّة الدول الإسلامية المغربيّة لا تتوفّر بشأنهما سوى بعض المراجع الإخبارية المكتوبة باللّغة العربيّة، والتي وَضعَ أهمّ قسم منها مؤلّفون حفصيّون، فيما بين أواخر القرن الرابع عشر والنصف الثاني من القرن الخامس عشر. ويُعتبَر مرجعان من تلك المراجع، الأقدم والأحدث عهدًا، ضروريّين وأساسيّين، وهما «كتاب العبر» لابن خلدون و«تاريخ الدّولتين» المنسوب إلى الزركشي. ويندرج بينهما كتابا «الفارسيّة» لابن القنفذ و«الأدلّة البيّنة» لابن الشمّاع، وهما كتابان مفيدان للمقابلة بين الأحداث أو لتوفير بعض المعلومات التكميلية. وسنشير فيما بعد، عند التطرّق إلى الإنتاج الثقافي في إفريقية، إلى ماهيّة تلك الكتب وما يمثّله محتواها. فهي تتضمّن في نظر الباحث المعاصر، بعض النقائص الثابتة، المتمثّلة فيما يلي: انحياز التاريخ الرسمي للأسرة المالكة، وقد حاول تجنّب ذلك الانحياز بقدر المستطاع أهمّ كتاب من تلك الكتب، أعني تاريخ ابن خلدون، ثمّ سرد الأحداث التاريخية بصورة متردّدة، والسكوت التامّ تقريبًا عن نظام وسير الإدارات العمومية والمالية والحياة في البلاط. وحتى بالنسبة إلى تسلسل الوقائع السياسية، فإننا نلاحظ في كثير من الأحيان وجود بعض الثغرات الفادحة المقصودة أو غير المقصودة في تلك الكتب. إلّا أنها تعوّض إلى حدّ ما بالنسبة إلينا، الوثائق الدولية المفقودة التي ترجع إليها بدون شكّ، وكتب الأخبار التابعة للقرن الثالث عشر والمفقودة هي الأخرى، وتقدّم إلينا، حتى الثلثين الأوّلين من عهد عثمان، تسلسلاً لأبرز الأحداث، لولاه لما عرفنا أيّ شيء تقريبًا عن ذلك التاريخ. ولئن كان القرن الخامس عشر أقلّ حظًّا، لأن «تاريخ الدولتين» يكاد يمثّل المصدر الوحيد بالنسبة إليه، وهو مصدر ناقص، وعلاوة على ذلك، منقطع قبل الأوان، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى القرنين السابقين. إذ يتعيّن علينا

10) أنظر في قائمة المراجع المشار إليها أعلاه: Blancard، و Ferreto و Zeno.

منذ الآن التأكيد على ما يتّصف به «كتاب العبر» من قيمة استثنائية، فهو تأليف ذكي ومبنيّ على النقد ومفصّل ومرتكز على معلومات مرئية وشفاهية وافرة وجديدة، بقدر ما هو مرتكز على التآليف السابقة. وفضلاً عن ذلك، فبالنسبة إلى القرنين الأوّلين من العصر الحفصي، اللذين بحث فيهما، تسمح لنا الكتب الثلاثة الأخرى بإجراء بعض التعديلات والايضاحات.

ومن البديهي أنّ كتب التاريخ الصرف لا تمثّل المصادر الوحيدة الواجب مطالعتها. ذلك أن كتب التراجم والسير مثل «عنوان الدراية» بالنسبة إلى بجاية في القرن الثالث عشر و«معالم الإيمان» بالنسبة إلى القيروان في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ومناقب الأولياء الصالحين وكتب الرحلات مثل رحلة التجاني في أوائل القرن الرابع عشر، ثريّة بالمعلومات المتنوّعة والنفيسة. وعلى وجه العموم، فإن كلّ ما كتبه المؤلّفون الحفصيّون وتركوه لنا – وسنتناول ذلك بالدرس فيما بعد – جدير بأن يُدرَس بكل اعتناء، إذا أردنا تسليط بعض الأضواء على مختلف مظاهر الحضارة التي عاشوا في كنفها، وإذا أردنا أن نرسم صورة إجمالية صحيحة وكاملة إلى أبعد حدّ ممكن، لإفريقية في عصرهم. ولكن ما نريد إبرازه هنا بوجه خاصّ، هو المدد الذي وجدناه في بعض النصوص التي لم يتعوّد المؤرخون قطّ الرجوع إليها، والتابعة لقسم واحد من كتب الفقه الغزيرة التي تعتبر من أكبر خصائص الإسلام. فما أكثر الحالات الملموسة المثارة في تلك الكتب الفقهية، بمناسبة بعض المجادلات الدينية أو القانونية! وفي مقدّمة ذلك النوع من المصادر، تجدر الإشارة إلى مجموعة الفتاوى التي لم تُنشَر بعدُ والمعروفة باسم «نوازل» البرزلي، التابعة للنصف الأوّل من القرن الخامس عشر. ويمكننا أن نستقي أيضًا بعض المعلومات الدقيقة التي لا نجدها في المصادر الأخرى حول العادات والتقاليد، وذلك في بعض الشروح البسيطة، مثل شروح ابن ناجي والأبي، المعاصرين للبرزلي[11]. وعلى غرار ذلك أمكننا أيضًا استخلاص أهمّ المعطيات المتعلّقة باليهود في إفريقية من مجموعات أجوبة كبار الأحبار في الجزائر[12].

وكان من المتوقّع أن نظفر بمعلومات أقلّ بكثير من المعلومات السابقة، من المصادر الثانوية المتمثّلة في النقائش والنقود.

وتنقسم النقائش المرسومة على الحجارة أو الرخام، إلى صنفين: النقائش الجنائزية ونقائش التأسيس. أما النقائش الجنائزية الحفصية، فهي لا محالة كثيرة ونجدها بسهولة في المقابر الضاحوية الكبرى الموجودة بالبلاد التونسية، وهي تابعة للصنف المعهود والمألوف، المشتمل على البسملة والتصلية وبعض الآيات القرآنية العادية وكذلك على اسم المتوفى ونسبه وتاريخ وفاته. ومن سوء الحظّ فإن النقائش الخاصة ببعض الأشخاص المرموقين هي

11) لقد اعتمدنا على بعض كتب الخوارج التابعة للعصر الحفصي وإفريقية، في عدّة صفحات من الباب الخامس

12) أنظر المصادر العبرانية في هوامش الباب السابع.

في منأى عن الأنظار، إما لأنها مغطاة بقبّة، على سبيل التكريم، أو لأنها موضوعة منذ البداية في معهد ديني ممنوع دخوله على غير المسلمين. وبناء على ذلك، فإننا لا نعرف منها إلّا عددًا ضئيلاً. ولقد حاولت تكليف أحد المسلمين بالبحث عن قبور أفراد الأسرة الحفصيّة المدفونين، حسب تاريخ الدولتين، في زاوية سيدي محرز. ويبدو أن جهوده قد ذهبت أدراج الرياح. فلعلّ المستقبل يهيّئ لنا مفاجأة سارّة في هذا الميدان[13]. وأمّا النقائش المتعلّقة بتأسيس أو ترميم المحلات العمومية، فقد تمّ نشر بعضها، وهي تمثّل معظم النقائش الممكن البلوغ إليها في مختلف المدن. ولئن كانت مفيدة بالنسبة إلى تاريخ المعالم الأثرية، إلّا أنها لم تأت بأيّ شيء جديد فيما يخصّ إثبات بعض الألقاب. على أنّني قد تمكّنت في سنة 1930 بفضل نقيشتين غير معروفتين من قبل، من كشف النقاب عن خليفة حفصيّ مجهول. فليس من الغريب في شيء أن تكون بعض النقائش المفيدة والمجهولة، موجودة في عدد من المعالم الدينية التونسيّة التي ما زالت إلى اليوم في معزل عن أبحاث الأجانب، باستثناء القيروان[14].

وأمّا النقود الحفصيّة فهي موزّعة على عدّة مجموعات عمومية، لا سيّما في دار الكتب الوطنية بباريس والمتحف القومي بباردو في ضواحي العاصمة التونسية. وهي تمثّل مجموعة تكاد تكون كاملة من سلاطين بني حفص، من بينهم بعض الأمراء الحفصيّين المستقلّين في منطقة قسنطينة الذين ضُرِب اسمهم على دينارين، قد تمّ نشر كلّ واحد منهما على حدة[15]. هذا وإن جميع هذه النقود الذهبية والفضية مفيدة بنوعها ووزنها وعناوينها ولقب السلطان الذي ضُرِبت باسمه وألقاب أجداده. كما أن أماكن الضرب الواردة فيها تمثّل مؤشّرًا لا يستهان به، ولكنها تعبّر أحيانًا عن مزاعم لا تمتّ إلى الواقع بأيّة صلة. إلّا أن عدم ذكر التاريخ شيء محرج بالنسبة إلينا، لأنه يُفقِد تلك الشواهد المعدنية كثيرًا من قيمتها المعهودة، بوصفها علامات لا شكّ فيها.

* * *

13) [لقد تمّ ذلك بالفعل بعد صدور الكتاب، وبالخصوص إثر استقلال البلاد التونسية وإنشاء المعهد القومي للآثار والفنون في سنة 1957. أنظر مثلاً:
1 – سليمان مصطفى زبيس، نقائش القرجاني 1962.
2 – محمد حسن: القيمة الفنية والتاريخية للكتابات الشاهدية الإفريقية، مجلة الحياة الثقافية، جانفي – فيفري 1983، ص 4 – 12.
3 – لنفس المؤلف، شجرة أنساب الحفصيّين، الكراسات التونسية، النصف الأول من سنة 1982، ص 95 – 134].

14) [هذه الملاحظة قد تجاوزتها الأحداث. أنظر بالخصوص أعمال ليزين (Lezine) حول المعالم التاريخية الإسلامية بتونس].

15) نُشِر الدينار الأول من طرف Bignet والثاني من طرف Brunschvig.

وتضاف إلى المصادر الحفصيّة الخالصة وإلى الوثائق الراجع تاريخها إلى نفس العصر ، بعض النصوص العديدة والمتنوّعة المحرّرة بأقلام مؤلّفين غير حفصيّين ، من مسلمين ونصارى – تابعين للقرون الأخيرة من العصر الوسيط ، وللقرن السادس عشر ، بصورة استثنائية .

وفي مقدّمة تلك النصوص نجد كتب الأخبار العربية من المغرب والمشرق ، لا سيّما منها الكتب المتعلّقة بالدولة الموحّدية ، والتي هي ضرورية لمعرفة نشأة الدولة الحفصيّة ، وبدون أن ندّعي ذكر جميع تلك الكتب ، نكتفي بالإشارة إلى «مذكّرات» الكاتب المغربي البيذق وكتاب مواطنه عبد الواحد المراكشي ، بالإضافة إلى كتابات ابن الأثير والنويري ، في المشرق. وحول العلاقات بين الدولة الحفصية وبين بقيّة ممالك الغرب الإسلامي ، المنبثقة عن تفكّك الدولة الموحّدية ، يقدّم إلينا مؤرخو البلاط في كلّ من تلمسان وفاس وغرناطة ، الذين ازداد عددهم بوجه خاص في القرن الرابع عشر ، معلومات من هنا وهناك ، يجدر بنا أن نقابل بينها وبين المعلومات التي أمدّنا بها ابن خلدون العظيم. ولنغضّ الطرف الآن عن المؤلفات الأقلّ قيمة ، التي سنشير إليها في الهوامش كلّما دعت الحاجة إلى ذلك ، مقتصرين منذ الآن على الإشارة إلى الكتب التي نعتبرها ذات أهميّة أكبر ، مثل تاريخ بني عبد الوادي ، وهو من تأليف أحد أبناء إفريقيّة ، شقيق ابن خلدون ذاته ، أبي زكريّا يحيى الذي أقام لدى السلطان أبي حمّو واغتيل سنة 1378 أو 1379م ، وكتاب «روض القرطاس» لمؤلفه ابن أبي زرع ، وهو تأليف محرّر سنة 1326م حول تاريخ فاس والمغرب. ونشير أخيرًا إلى دراسات الأديب الغرناطي الذي صنّف في جميع المواضيع ، ألا وهو ابن الخطيب ، خصم ابن خلدون. إذ نجد في تآليفه «اللمحة البدرية» و«أعمال الأعلام» و«الإحاطة» ، بعض الفقرات الصالحة للاستعمال. بل إن كتابه الأخير يتضمّن مذكّرة خاصة حول السّلطان الحفصيّ أبي إسحاق الأوّل ، الذي كان قد أقام في الأندلس ، قبل أن يرتقي إلى العرش الحفصي. كما أن كتابه الآخر «رقم الحلل» الذي هو مختصر لتاريخ الدول الإسلامية ، قد خصّص للدولة الحفصيّة ، كما لغيرها من الدّول الأخرى ، بعض الأراجيز التي استعاد المؤلف في الحال كتابة مواضيعها نثرًا .

هذا وإن تاريخ إفريقيّة السياسي خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر معروف بما فيه الكفاية من خلال المصادر العربية المغربية ، فلا يمكن أن ننتظر شيئًا كبيرًا ، بالنسبة إلى تلك الفترة ، من الكتب الإخبارية الشرقية. والواقع أنه قليلاً ما نعثر على معلومات غير معروفة حول تاريخ شمال إفريقيا في القرنين المذكورين ، لدى المؤلفين الشرقيّين أمثال الذهبي وابن كثير والعيني وابن أبي الفضائل والمقريزي وابن تغريبردي والسّيوطي ، الذين لم يخصّصوا في كتبهم المتعلّقة بالعالم الإسلامي أو مصر ، إلا مكانًا محدودًا لأحداث الغرب الإسلامي. إلّا أنه من الجدير بالملاحظة أن أمير حما ،

أبا الفداء المتوفّى سنة 1331 قد أورد في «تاريخه» ، عند ذكر أحداث سنة 652 هـ / 1254م مذكّرة عامّة ، في حوالي مائة سطرًا ، حول الدولة الحفصيّة ، حتى موفّى سنة 721 هـ / 1321م ، وقد أعطى اسم مُخبِره ، وهو التونسي ابن القويع . وسنجد بعد مدّة قليلة ذلك الشخص يقوم بنفس دور المخبر ، في المشرق ، حول الأحداث التي جرت في بلاده . أما بالنسبة إلى القرن الخامس عشر فإن فقر المصادر المغربية يدعونا إلى الالتجاء أكثر فأكثر إلى الإخباريّين السوريّين والمصريّين . ورغم أن معلوماتهم حول إفريقية في تلك الفترة ، متقطّعة للغاية وقليلة ، فإننا نستفيد من بعض الايضاحات الثابتة في الظاهر ، التي يقدّمها من حين لآخر حول ذلك القرن المتّسم بالغموض في نهايته على وجه الخصوص ، بعض المؤلفين الشرقيّين أمثال ابن حجر العسقلاني وعبد الباسط بن خليل والسخاوي وابن إياس .

وتضاف بالضرورة إلى كتب الأخبار ، كتب التراجم والسير ، وقد ازدهر هذا الفنّ في العربية بأشكال مختلفة ، وبرز فيه في القرن الثالث عشر ميلادي بعض الأندلسيّين الذين اهتمّت تراجمهم الأندلسية المغربية أكثر من مرّة بإفريقية ، وقد ألّفوها في أوطانهم الأصلية أو في البلاد الإفريقية ، وسنتحدّث عنهم عند ذكر الأدب في إفريقية . وفي حين لم يهتمّ قطّ بالحفصيّين ، معجم مشاهير المسلمين للمؤلف المشرقي ابن خلكان الذي أتمّ عمله مع ذلك في سنة 1274 ، فإن بعض الفهارس الشرقية التي ظهرت خلال القرنين المواليين قد خصّصت لهم ، بالعكس من ذلك ، مذكّرات جديرة بالتفحّص . من ذلك أن الكاتب السّوري ابن شاكر الكتبي المواصل لعمل ابن خلكان والمتوفى سنة 1363 قد أورد في كتابه «فوات الوفيات» عددًا قليلاً من تراجم الكتّاب الحفصيّين ، ولكنّه وصف فيه أبا زكرياء الأوّل وصفًا خُلقيًّا . أما مواطنه ومعاصره الصفدي ، فقد كان مطنبًا أكثر في هذا الميدان ، وذلك في كتابه «الوافي بالوفيات» الذي ما زال من سوء الحظ صعب المنال إلى الآن . كما ألّف الفقيه المدني ابن فرحون المتوفّى سنة 1379 تحت عنوان «الديباج المذهب» كتابًا هامًّا حول «الطبقات» ، أي تلك الأجيال المتعاقبة من علماء المالكيّة ، وقد احتلّ من بينهم علماء إفريقية مكانة مرموقة ، مثلما يقتضي الحال . وانتخب مؤرّخان من مؤرخي المماليك ، هما ابن حجر والسخاوي ، السابقا الذكر ، في أسفار ضخمة ، تراجم جميع أعيان المسلمين الذين أدركتهم المنيّة خلال نفس القرن [الهجري] ، أي القرن الثامن (الرابع عشر ميلادي) في كتاب المؤلف الأوّل «الدرر الكامنة» ، والقرن التاسع (الخامس عشر ميلادي) في كتاب المؤلف الثاني «الضوء اللامع» ، ويشتمل الكتابان على تراجم عدد كبير من أهل إفريقيّة ، من الأشخاص الذائعي الصيت إلى الأشخاص الخاملي الذكر . أمّا فهارس المؤرخَيْن الشرقيَّيْن الآخرين ، التابعين للقرن الخامس عشر ، ابن تغريبردي والسيوطي ، فهي أقلّ فائدة ، على وجه العموم ، بالرغم من كبر حجمها .

فالمؤرخ الأوّل أراد بتأليفه «المنهل الصافي» ، مواصلة عمل الصفدي ، أمّا المؤرخ الثاني فقد اكتفى على غرار بعض الكتاب السابقين ، بنقل تراجم بعض المفسّرين ورجال الحديث والنحاة . وأخيرًا إذا رجعنا إلى المغرب وجب علينا أن نبرز بوجه خاصّ المصنّفَيْن اللذين وُضِعا في المغرب الأقصى في أواخر القرن السادس عشر في رحاب السلطان السعدي أحمد المنصور ، وهما «درّة الحجال» لابن القاضي ، الذي يُعتبَر من حيث المبدأ ، مواصلة لكتاب ابن خلكان ، وبالخصوص «نيل الابتهاج» لأحمد بابا التنبكتي ، الذي قدّمه صاحبه كتتمّة لكتاب ابن فرحون «الديباج» وهو في الواقع أغزر وأحسن مصدر حول المالكيّين في شمال إفريقيا .

أما فنّ «الرحلة» الذي كان رائجًا بكثرة في الغرب الإسلامي ، منذ أواخر القرن الثاني عشر ، لا سيّما بعد النجاح الباهر الذي أحرزه الرحّالة الأندلسي ابن جبير ، فقد تولّدت عنه في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، مصنّفات أندلسيّة مغربيّة تهمّ إفريقيّة جزئيًّا . ويتعلّق الأمر ، على وجه العموم ، برحلات إلى البقاع المقدّسة لأداء مناسك الحجّ ، تشير إلى مراحل كلّ رحلة مع وصفها أحيانًا . ولكن ما يسترعي انتباه الرحّالين المتديّنين والمثقفين ، هو على وجه الخصوص عالم رجال العلم الذين التقوا بهم خلال رحلتهم ، أكثر من الأشياء الأخرى الجديرة بالملاحظة والتي من الممكن أن تكتسي بعض الأهمّيّة ، في نظرنا . هذا وإن ما يقدّمه إلينا المعنيّون بالأمر من معلومات حول التراجم والمؤلفات لا يعوّض أبدًا بالنسبة إلينا ، ما نلاحظه لديهم بكلّ أسف ، من افتقار إلى النظرة الجغرافيّة والاجتماعيّة . ومن بين الأربع رحلات التي وصلت نصوصها إلينا ، تُعتبَر الرحلة الأقدم عهدًا ، أصدق مثال لتلك اللا مبالاة بأغلب مظاهر الحياة الخارجية . ذلك أن صاحبها ابن رُشَيْد ، أصيل سبتة والمقيم بغرناطة لدى الوزير الشاعر ابن الحكم الرندي ، قد عبر بلاد المغرب رفقة وليّ نعمته ، أوّلاً في سنة 683 هـ / 1284م وهو في اتجاهه إلى المشرق ، ثم في سنة 686 هـ / 1286 عند العودة[16] . ولا تتضمّن الأجزاء الثلاثة المتعلّقة بذلك القسم من الرحلة سوى مجموعة متتابعة من المذكّرات حول بعض الأدباء ، محشوّة بالاستشهادات الشعريّة . أما عن الرحلة ذاتها ، فقد اقتصر المؤلف على ذكر بعض التواريخ أو الإشارة إلى بعض المدن . وأمّا الرحالة البلنسي العبدري ، الذي كان قد استقرّ في المغرب الأقصى ، فقد زار البقاع المقدّسة بعد رجوع ابن رشيد بسنتين . فتحوّل إلى مصر ثم الجزيرة العربية ، مرورًا بالجزائر وبجاية وقسنطينة وعنّابة وتونس والقيروان وقابس وطرابلس . وعند

16) [العنوان الكامل لرحلة ابن رشيد هو : «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة» . وقد نُشِر الجزء الثاني من تلك الرحلة (تونس عند الورود) في تونس سنة 1982 بعناية الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة] .

العودة اتّبع نفس الطريق تقريبًا ، ولكنه مرّ من السّاحل عوض القيروان وحاد عن عنّابة. والملاحظ أن أسلوبه المتصنّع والمتكلّف لم يُفسد تمامًا أوصافه الأدبيّة المفرطة للمدن ، ولا بالخصوص ملاحظاته ، ربّما المغرضة ، ولكن الصائبة في الجملة ، حول اختلال الأمن وتدهور الوضع في تلك المنطقة.

وفي القرن الموالي ظهرت الرحلة الشهيرة لمؤلفها المغربي ابن بطوطة[17] ، وهي لئن كانت مفيدة للغاية بالنسبة إلى الربوع الأخرى ، إلّا أنها من سوء الحظّ مختصرة أكثر من اللزوم ، فيما يخصّ إفريقية. هذا وإن رحلة الذهاب من الجزائر إلى طرابلس سنة 725 هـ/ 1325م ، تستعيد بطريقة عكسيّة رحلة العبدري عند الإياب. ولم يرجع ابن بطوطة إلّا سنة 755 هـ/ 1349م ، واقتصر هذه المرّة ، بعدما وصل إلى قابس ، على سلوك الطريق البرّي الرابط بين بليانة شمال صفاقس وتونس. وقد صادفت تلك الفترة الاحتلال المريني ، فأجرى اتصالات مباشرة مع الأعراب المتمرّدين ومع حاشية أبي الحسن في تونس ، بينما كان قد حضر قبل ذلك بخمسة وعشرين سنة ، حفلاً أقامه السلطان الحفصي أبو بكر. وفي الأثناء زار حاجّ آخر بلاد المغرب من الوسط إلى الشرق ، هو الرحّالة الأندلسي خالد البلوي الذي عبر تلك البلاد من حنين إلى تونس في سنة 736 – 7 هـ/ 1336م ومن الحمّامات وتونس إلى حنين ، في سنة 739 – 40 هـ/ 1339م. وقد كان مولعًا بالمحسّنات البديعية مثل العبدري وبالاستشهادات الشعرية مثل ابن رشيد ولكنه كان متحذلقًا ومملاً أكثر من الاثنين ، فلم يمدّنا إلّا بعدد محدود للغاية من المعطيات الملموسة ، من خلال عروضه المطوّلة ، الغامضة والمزخرفة. والحال أنه كان من السهل عليه أن يجمع وثائق مأخوذة مباشرة ، إذ بعد رجوعه من الحجّ تردّد على البلاط الحفصيّ بل عمل ردحًا من الزمن في ديوان أبي بكر. وفي قسنطينة استقبل بكلّ تبجيل من طرف كاتب الأمير الوالي ، الغرناطي الأصل ، وحضر إلى جانب مضيّفه إحدى الحفلات الرسميّة ، وهي من المشاهد النادرة التي وصفها لنا بفائدة[18].

وبالنسبة إلى القرن الخامس عشر أيضًا ، أمكن تدارك نقص المؤلفات المغربيّة ، بواسطة المؤلّفات المشرقيّة ، إلى حدٍّ ما. من ذلك مثلاً أنه من الممكن استخراج رحلة حقيقية في شمال إفريقيا والأندلس من كتاب التاريخ العام «الروض الباسم» الذي وضعه التاجر والمؤرخ المملوكي عبد الباسط بن خليل. فقد روى لنا ، بأسلوب مبتذل ، كلّ ما سمعه وشاهده لدى مختلف الأوساط الاجتماعية في تلك البلاد المغربيّة الإسلامية التي أقام بها من سنة 866 هـ/ 1462م إلى سنة 871 هـ/ 1467م. ولا شكّ أنه لم يتعمّق كثيرًا في

17) وقد حرّرها بفاس ابن جزيء ، أحد أبناء فقيه غرناطي معروف مؤلف «القوانين الفقهيّة».

18) بيّن البلوي في آخر رحلته أنه عدّلها عدّة مرات حتى سنة 771/1369 – 70.

الوقائع ، وقد وجّه اهتمامه نحو النّوادر والأخبار التافهة ، عوض الملاحظة العامة والمسائل ذات القيمة ، ولكنّ شهادته حول بعض الجزئيّات السياسيّة والثقافية تتّسم بالحيويّة وتبدو متجرّدة ، لا سيّما وأن قلّة المعلومات التي لدينا حول تلك الفترة من التاريخ المغربي ترفع بوجه خاصّ من قيمة مثل تلك الرواية.

ولنتحدّث الآن عن المؤلّفات الجغرافية بأتمّ معنى الكلمة ، فنلاحظ أن الكتابين الرئيسيّين يتميّزان بهذه الخاصيّة المحرجة بالنسبة إلينا ، إذ أنّ الكتاب الأوّل قد أُلّف قبل الفترة التي ندرسها بكثير ، والثاني بعدها بقليل. والحال أنّ الكتابين الاثنين هما محلّ تقدير كبير منذ عهد بعيد ، ولسنا في حاجة إلى التأكيد على قيمتهما المعترف بها. وقد كُتِب كلاهما من طرف مغربيّيْن أندلسيّيْن ، لحساب بعض النصارى بإيطاليا ، واشتهرا بسعة ووثوق المعلومات الواردة فيهما. ففي كتابه «نزهة المشتاق» الذي هو كتاب جغرافيا عامة ألّفه صاحبه في سنة 1154 لملك صقليّة النرماني روجير الثاني ، أولى الشريف الإدريسي أهميّة خاصة إلى المسالك الاستراتيجية والتجارية والحياة الاقتصادية والموَانئ البحرية وتضاريس السواحل. وإذا تذكّرنا أن كتابه قد وُضِع قبل انتهاء الغزوة الموحّدية ، أي حوالي نصف قرن قبل انتصاب الحكومة الحفصيّة في إفريقيّة ، أدركنا مدى ما ينبغي توخّيه من حذر عند تناوله. ولكن لا ينبغي أبدًا الاستهانة بمثل هذا المصدر الذي لم يعوّضه أيّ مصدر آخر عن جدارة خلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط. وبالعكس من ذلك ، لا يمكن التردّد كثيرًا في استعمال كتاب ليون الإفريقي «وصف إفريقيا». فمؤلف هذا الكتاب أصله مسلم واسمه الحقيقي الحسن بن محمّد الوزّان ، وقد وُلِد في غرناطة قبيل سقوط تلك المدينة. ثم تربّى في فاس وأنهى في روما سنة 1526 ، بعدما كان قد تنصّر ، تحرير النسخة الإيطالية من كتابه «وصف إفريقيا» الرائع. وكان قد مرّ من تونس والقيروان ، قادمًا من المغرب الأقصى في سنة 1516 وبعد ذلك بسنتين كان موجودًا في طرابلس. ومنذ ذلك الحين لم تعد طرابلس وبجاية تابعتين للدولة الحفصية ، ولكن بالرغم من التغييرات التي طرأت منذ بداية القرن السادس عشر ، فإن أغلب الملاحظات التي أبداها ليون بخصوص إفريقيّة ، حسبما شاهدها ، تكون صالحة قبل ذلك بعشرين سنة. والجدير بالملاحظة أن كثيرًا من تلك الملاحظات المتعلّقة بتونس تتطابق بشكل غريب مع الملاحظات التي أبداها رحّالة مسيحي في سنة 1470[19]. هذا وإنّ تأليف هذا المرتدّ (الذي قد يكون رجع فيما بعد إلى دار الإسلام وأدركته المنيّة بها) يُعتبَر شهادة من الطراز الأوّل حول حالة المدن والحياة الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيّة حوالي الفترة التي فقدت فيها الدولة الحفصيّة استقلالها أو بالأحرى عند نهاية العصور الوسطى.

19) مع الانتباه إلى أن نظام الدولة الحفصية السياسي والإداري في عصر ليون يختلف كثيرًا عما كان عليه في القرون السابقة. وقد اعترف بذلك المؤلف هو نفسه (147/3).

وبين الإدريسي وليون الإفريقي ، ترك لنا الغرب الإسلامي تأليفًا جغرافيًا آخر يهمّ إفريقيّة ، وهو كتاب الاستبصار الذي جمعه مؤلّف مجهول الاسم في سنة 587هـ/1191م. وهو يكاد يكون نسخة طبق الأصل من كتاب البكري القديم ، مع تعديلات طفيفة بخصوص بعض النقاط[20] ، من ذلك مثلاً أن الفقرة المخصّصة لبجاية تعتبر جديدة ، كما يتضمّن الكتاب بعض التفاصيل المتفرّقة حول جولة بني غانية. أمّا الجغرافيّون الشرقيّون الذائعو الصيت أمثال ياقوت والقزويني والدّمشقي ، وحتى أبي الفداء ، فقد نقلوا حرفيًّا المعلومات المتعلّقة ببلاد المغرب عن المؤلفين السابقين ، فلا يمكن والحالة تلك أن يوفرّوا لنا – إلّا ما قلّ وندر – معلومات جديدة يمكننا الاستفادة منها. وبناءً على ذلك فلا يسعنا إلّا التنويه بالفصل الذي شذّ عن تلك القاعدة ، والمخصّص لإفريقية في كتاب المؤلف السوري – المصري ابن فضل الله العمري «مسالك الأبصار».

ذلك أن فضل الله قد ألّف سنة 738هـ/ 1337 – 38م ذلك القسم من كتابه[21] الذي انتهى من وضعه وضبطه بعد ذلك ببضع سنوات ، وقد وفّر لنا أغزر وأوثق ما لدينا من وثائق سابقة حول إفريقيّة الحفصيّة. فهو يستعرض لنا الحيوانات والنباتات وأهمّ المدن ويبيّن لنا المكاييل والموازين والنقود ، بل أكثر من ذلك فهو يهتمّ بالجغرافيا السياسية ، مسترسلاً في وصف الإدارة العليا والمواكب الرسميّة والسلطان والبريد والجيش. وتنقسم مراجعه التي حرص على ذكرها إلى صنفين ، وهي متداخلة بشكل غريب. ويتمثّل الصنف الأوّل في الكتب والثاني في المعلومات الشفاهية المستقاة من المخبرين القادمين من البلاد التي يتناولها بالدّرس. أمّا مصدره المكتوب الذي يستشهد منه بعدّة نصوص ، فهو يتمثّل في كتاب «المُغرِب» الذائع الصيت ، لمؤلفه الأندلسي ابن سعيد. والجدير بالملاحظة أن هذا المؤلف ، بعدما أقام في البلاط الحفصي ، كان قد أنهى في مصر سنة 641هـ/ 1243 – 44م تأليف الكتاب التاريخي الجغرافي الذي بدأه والد جدّه في القرن السابق ، وواصل كتابته فيما بعد بعض الأقارب الآخرين[22]. ومن سوء الحظّ فإن هذا العمل العائلي الدؤوب قد فُقِد ، في معظمه ، فيجب علينا أن نكون ممنونين لابن فضل الله الذي نقل إلينا منه بعض القطع المتعلّقة بالوالي عبد الواحد بن أبي حفص وبالأمير أبي زكرياء.

وأمّا المغاربة الذين استجوبهم مؤلّفنا وأمدّوه بمعلومات حول إفريقيّة في عصره – أي في عصر السلطان أبي بكر أو في فترة سابقة قليلاً لذلك العصر – فإن عددهم يبلغ

20) يجدر بنا بالنسبة لبعض الحالات أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي قدّمها الجغرافيون القدامى أمثال ابن حوقل (القرن العاشر) والبكري (القرن الحادي عشر ، ولكن أخباره غالبًا ما يرجع عهدها إلى القرن السابق).

21) ذلك هو التاريخ الذي ذكره بالنسبة إلى الفقرة التي خصّصها لمصر (المسالك ، ص 33 – 224) والتي تأتي مباشرة بعد الفقرة المخصّصة لإفريقيّة.

22) المقري ، نفح الطيب ، 680/1 – 682.

أربعة ، وهم بالنسبة إلى شطّ الجريد ، شخص مغربي يدعى الصالحي ، وقد ورد اسمه عدّة مرّات في الفقرة المخصّصة للمغرب الأقصى من المسالك ، وبالنسبة إلى المرتّبات والملابس ، أحد القضاة المدعوّ أبو القاسم بن بنّون ، وبالنسبة إلى بقيّة المسائل الأخرى ، شخصان من إفريقية مذكوران في أماكن أخرى ، هما أبو الروح عيسى المنجلاتي الزواوي ومحمد بن القويع القرشي. فالأوّل هو فقيه قبائلي من مواليد سنة 664 هـ/ 1266م ، كان قد أنهى دراسته في مصر ثم شغل منصب قاضٍ في قابس ، ورجع بعد ذلك من جديد إلى مصر وسوريا ، حيث أحرز شهرة واسعة بوصفه مدرّسًا وقاضيًا ومفتيًا ومؤلفًا في الفقه والتاريخ ، قبل أن تدركه المنيّة في القاهرة في منتصف سنة 743 هـ/ أواخر سنة 1342م[23]. وأما الثاني ، ابن القويع ، فهو مولود بتونس في نفس السنة التي وُلد بها الزواوي ، وكان قد استقرّ بالمشرق منذ سنة 690 هـ/1291م. وهو رجل غريب الأطوار ، حاضر البديهة ، ذو فكر وقّاد وطبع فريد ، درّس الطبّ في مستشفى دمشق ، دون أن يترشّح لأيّ منصب مُربح. وقد ألّف بقصد الاستمتاع بعض الكتب في شتّى المواضيع ، وأدركته المنيّة في القاهرة في آخر سنة 763 هـ/ منتصف 1338م[24]. وهو نفس الشخص الذي قام بدور المخبر بالنسبة إلى أبي الفداء ، كما رأينا ، حول التاريخ الحفصي.

إلّا أنّ ابن فضل الله ، والحقّ يقال ، لم يكن جغرافيًا بالمعنى الكامل ، ذلك أنّ كتابه «المسالك» يعتبر من بين تلك المصنّفات الموسوعية الضخمة التي وَلِعَ بها بوجه خاصّ كتبة الديوان المملوكي ، وقد كان ابن فضل الله نفسه أحد أفراده. ألم يؤلّف أيضًا كتابًا متعلّقًا بالدبلوماسية ، وهو «التعريف بالمصطلح الشريف» الذي لا يخلو قسمه المتعلّق بالحفصيّين من فائدة؟ على أنّ «أدب الكاتب» قد أثار تأليف مصنّفات مملوكية أخرى ، يجب أن يسترعي بعضها انتباهنا. ولئن كان كتاب «التّثقيف» المحرّر في سنة 778 هـ/ 1376 – 77م ، والذي يعتبره مؤلّفه ابن ناظر الجيش مراجعة لكتاب «التعريف» ، يمثّل مرجعًا محدود الأهمية بالنسبة إلينا ، فإن الكتاب الموسوعي الضخم للقلقشندي ، المتوفّى سنة 821 هـ/ 1418م ، «صبح الأعشى» ، يوفّر لنا معلومات جديدة حقًّا. إلّا أن مثل تلك المعلومات لا نجدها أبدًا في الفقرة المخصّصة لإفريقية ذاتها (والمؤرخة في 813 هـ/ 1410 – 11م) ، لأنّ تلك الفقرة ليست سوى ترتيب للمعطيات التي كان قد جمعها ابن فضل الله ، وذلك حسب المنهج الملائم للمفاهيم المملوكيّة ، بل نجدها في الأقسام الأخرى من «صبح الأعشى» المتعلّقة مثلاً بالألقاب وبمراسلات الدولة. إذ نجد فيها مثلاً نصّ الرسالتين المتبادلتين في آخر عهد أبي العباس بين ديواني الإنشاء في كلّ من القاهرة

23) الديباج ، ص 182 – 4 والدرر الكامنة ، 210/3.

24) الديباج ، ص 329 والدرر الكامنة ، 491/4 والسيوطي ، الوعاة ، ص 79 ونيل الابتهاج ، ص 232 – 3.

وتونس ، وهو نصّ مستخرج من الوثائق الرسمية . ولقد أشار القلقشندي المعاصر لأبي فارس القويّ السلطان ، في كثير من فقرات كتابه ، إلى تجدّد عظمة الدولة الحفصيّة آنذاك ، بالمقارنة مع ما كانت تتّصف به من تدهور في عهد أبي بكر. وبعد القلقشندي ، استمرّ فنّ الإنشاء خلال القرن الخامس عشر ، في كلّ من سوريا ومصر ، في إمدادنا بنماذج من الرسائل الديبلوماسية الخيالية أو الحقيقية ، المفيدة دائمًا ، بما فيها من ألقاب ، مثل كتاب «قهوة الإنشاء» لابن حجّة الحموي (المتوفّى سنة 837هـ / 1434م) والمخطوطتين الصادرتين عن شخصين مجهولين ، والمودعتين في دار الكتب الوطنيّة بباريس تحت عدد 4439 و4440[25] ، وقد وُصِفَت المخطوطة الأولى بصورة اعتباطية ، بكونها «ديوان الإنشاء»[26]. والجدير بالملاحظة أخيرًا أن المؤرخ الأندلسي ابن الخطيب ، في الطرف الآخر من البحر الأبيض المتوسط ، قد دوّن بدوره ، خلال الربع الثالث من القرن الرابع عشر ، في كتابه «ريحانة الكتّاب» نصّ الرسائل التي كان قد حرّرها باسم سلطان غرناطة ، والموجّهة إلى بعض سلاطين البلدان المغربيّة.

ومن ناحية أخرى ، فمن النادر أن يكون بعض النصارى الأوروبيّين قد حاولوا التعمّق في تفاصيل تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الوسيط ، ومن النادر أكثر أن يكونوا قد نجحوا في مسعاهم. وأكبر دليل على ذلك الطريقة الغريبة التي انتهجها القائد والإخباري القطلوني منتانر (Muntaner) ، الذي كان مع ذلك مطّلعًا على الشؤون المغربية ، عند روايته لقضيّة الوراثة على العرش الحفصي بعد المستنصر، وهي قضيّة يرجع عهدها ، والحق يقال ، إلى نصف قرن مضى ، عندما وصفها المعني بالأمر. وبالعكس من ذلك ، فقد كان الفلورنسيّان يوحنّا وماتيو فيلاني ، حوالي منتصف القرن الرابع عشر ، مطّلعين شديد الاطلاع على التقلّبات السياسية في إفريقيّة ، في عصرهما. وقد كانا يستقيان معلوماتهما ، حسبما صرّح بذلك أوّلهما[25] ، من مواطن وصديق ، كان يتعاطى التجارة في تونس. وبناء على ذلك فإنّ الفصول التي تحدّثا فيها عن الثورات الحفصيّة والاحتلال المريني ، بالرغم مما فيها من بعض الالتباسات ، تستحق أن تحتلّ مكانتها من بين المصادر المتعلّقة بتلك الوقائع.

إلّا أنّ أغلب المصادر الإخبارية المسيحية ، لا تتعلّق إلّا بالعلاقات – لا سيّما منها العدائية – بين الحفصيين والأقطار المسيحية. وهي لا تشير في أغلب الأحيان إلى إفريقية وأهلها إلا على ذكر بعض الغارات البحرية أو أعمال القرصنة. كما أنّها تعتبر في العادة إفريقية داخلة في بوتقة البلدان المسيحية ، وذلك عند الحديث عن الحملات العسكرية المسيحية الموجّهة ضدّ تلك البلاد ، وتطنب في الحديث ، عند الاقتضاء ، على سياستها

25) Jean Villani، الباب الحادي عشر ، الفصل 101.

26) أنظر حول هذا الموضوع : Demombynes، سوريا في عهد المماليك ، باريس 1923 ، ص 5 – 6.

ابنه ، الذي كان قد زاول دراسته للتأهّل إلى الخطط الدينيّة التابعة للكنيسة ، بأن يروي كتابيًّا مراحل تلك الرحلة. وقد خصّص لإفريقيّة في عهد عثمان ، في تلك الدراسة المحرّرة بلغة لاتينية رديئة ، لمحة مفصّلة تدلّ صحّتها التي تكاد تكون ثابتة ، على ما كان يتحلّى به كاتبها من حبّ اطلاع وقدرة فائقة على الملاحظة[27]. ومن أمتع صفحات الكتاب ، تلك الصفحة التي وصف لنا فيها ، اعتمادًا على ذكرياته الخاصّة ، الاحتفال بعيد الأضحى بإشراف السلطان ، واستعراض الركب السلطاني بتلك المناسبة. ولا يهمّ بعد ذلك ، إن كانت الرواية التي قدّمها مواطن الرحّالة أدورن ، المدعوّ فان غيستال ، حول إفريقية ، تغطّي أم لا الزيارة التي أدّاها المؤلّف إلى تلك الربوع في ربيع سنة 1485 ، فهي تقلّد ، مع تعديل طفيف ، رحلة أدورن التي ظلّت مع ذلك غير معروفة كثيرًا ، إلى يومنا هذا ، وقد سبق لنا أن ألمنا الدّليل على ذلك في كتاب آخر[28].

هذا وإنّنا لا نجد – أو نكاد لا نجد – شيئًا جديدًا حول الحفصيّين في كتب التاريخ التونسيّة التابعة للعصر التركي. فابن أبي دينار مثلاً في كتابه «المؤنس» ، قد نقل حرفيًّا ما وجده في كتاب ابن الشمّاع ، واقتصر الوزير السرّاج في كتابه «الحلل السندسية» على جمع الاستشهادات المستمدّة من نصوص العصر الوسيط التي نستطيع الحصول عليها بسهولة من مصادرها. إلّا أنه ، منّ بين المصادر العربية التابعة للعصور الحديثة ، ينبغي الإشارة بوجه خاصّ إلى الكتاب الضخم والذائع الصيت الذي ألّفه العالم التلمساني المقري «نفح الطيب» ، في أوائل القرن السابع عشر. فهذا الكتاب قد احتفظ لنا على وجه الخصوص ، حول الحياة الأدبية ، ببعض القطع من كتب قديمة جدًّا وصعبة المنال بل حتى مفقودة. وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر جمع المؤرخ الصفاقسي مقديش في كتابه «نزهة الأنظار»[29] بعض المعطيات المفيدة التي لا يتسنّى لنا الحصول عليها في مصادر أخرى ، حول أسماء المواقع ومناقب الأولياء في الساحل وفي منطقة صفاقس ، بالنسبة إلى العصر الحفصي.

* * *

تلك هي لمحة مختصرة عن مصادرنا ، وهي مصادر غزيرة بالنسبة إلى بعض النقط ومخيّبة للأمل في أغلب الأحيان ! وبغضّ النظر عمّا تكتسيه من قيمة أصليّة تتراوح بين الممتاز والرديء ، فإن التوزيع ذاته لمجموع تلك المصادر على مختلف المواضيع المزمع درسها

---

27) لمزيد من التفاصيل أنظر: برنشفيك ، *Récits de voyage* ، ص 139 – 147.

28) نفس المرجع ، ص 229 وما بعدها.

29) [الإسم الكامل للكتاب هو «نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار» ، تونس 1903 – 1904 (المطبعة الحجرية)].

وجيشها. وممّا لا شكّ فيه أننا نفضّل، فيما يتعلّق بتلك الحملات وغيرها من الأحداث، الاعتماد على الوثائق الرسمية والشهادات الحينيّة، على الاستناد إلى الروايات المنتحلة فيما بعد، وقد حاولنا ذلك قدر المستطاع. من ذلك مثلاً أن صليبيّة لويس التاسع، تتجلّى لنا بصورة أوثق، من حيث تاريخ أحداثها وتسلسلها، من خلال رسائل أحد المساهمين فيها. كما أن بعض الوثائق الرسمية توفّر لنا معلومات حول المحاولات القطلونية في عهد الملك مارتان والملك ألفونصو الخامس. أمّا حول نزول ملك أرجونة بيدرو في مرسى القلّ سنة 1282، وحول المحاولة الفرنسية الجنويّة ضدّ المهديّة سنة 1390، فإن كتب الاخبار الأروبية هي التي توفّر لنا أغلبيّة المعلومات في هذا الشأن.

هذا وإننا لم نر فائدة في استعراض جميع المصادر الأروبية الإخبارية التي سنشير إليها في الهوامش، وسنوضح باختصار بالنسبة إلى أهمّ الحالات، ما يكتسيه كلّ مصدر من تلك المصادر من قيمة توثيقية. إلّا أن الكثير منها معروف معرفة جيّدة، ونحن نعلم اليوم من أوّل وهلة ما ينبغي أن نوليه من ثقة لأصحابها. من ذلك مثلاً أنّنا سنتعرّض لأخبار جوفروا دي بوليو ودي بريما، بالنسبة إلى صليبيّة لويس التاسع، وأخبار فرواسار ودورفيل، بالنسبة إلى الحملة الموجّهة ضدّ المهديّة. أمّا من الجانب الاسباني، فإن «الأخبار القطلونية» حول ملك أرجونة بيدرو الثالث، لمؤلفها برنار ديكلو، تكتمل وتتواصل لحسن الحظّ، بواسطة مذكّرات منتانر الذي استولى على جزيرة جربة في أوائل القرن الرابع عشر. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار «الحوليات الأرجونية»، للوثائقي زوريتا، رغم تاريخها المتأخّر – منتصف القرن السادس عشر– كما أنّ كتاب أخبار ملوك قشتالة الضخم، يعطينا معلومات مفيدة حول تدخّل السلطان الحفصي أبي فارس في شؤون الأندلس. واهتمّ الإخباري البرتغالي زورارا أحيانًا بذلك السلطان وبمحاولاته التوسّعيّة نحو الغرب. وأما بالنسبة إلى النّصوص الايطالية الواجب الاطلاع عليها، وهي أكثر عددًا من النصوص الأخرى، فقد رجعنا بالخصوص إلى «الحوليّات الجنويّة» التي ألّفها عدّة أشخاص وإلى «الأخبار الفلورنسية» التي وضعها الأخوّان فيلاني مع مؤلف آخر مجهول، في حدود سنة 1400، و«التواريخ الصقليّة» التي ألّفها نيوكسترو وسابا مالاسبينا ونيكولا سبيسياليس، و«الدّراسات والمذكّرات البندقيّة» التي وضعها المؤلّفان الاثنان سانودي.

وأخيرًا هناك مصدر مسيحي يرجع تاريخه إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وقد رأينا من المفيد أن نشير إليه بوجه خاصّ، لأنه تابع لفنّ لم يشمل بلاد المغرب إلى حدّ ذلك التاريخ، ولكنّه مدعوّ ليصبح في العصر الحديث، من أحسن الأسس التي ترتكز عليها معرفتنا للشمال الإفريقي. ويتعلّق الأمر بالرحّالة الفلمندي آنسالم أدورن الذي توقّف بتونس وسوسة من 27 ماي إلى 25 جوان 1470، وهو في طريقه إلى الأرض المقدّسة، صحبة ابنه يوحنّا وبعض أصدقائه. وعند عودته إلى مسقط رأسه بروج، كلّف

وعلى مختلف الفترات التاريخية ، متفاوت إلى حدّ يجعل من الصعوبة بمكان أن نبني عليها بناءً متجانسًا ومتوازنًا . ذلك أن النقص الموجود فيها فادح وكبير ، وهو يتمثّل في عدّة «فجوات» ، حتى بالنسبة إلى تسلسل الأحداث السياسية ، ويجعل أيضًا – وهذا هو الأخطر بدون شكّ – من المستحيل إشفاء غليلنا الحديث حول بعض المشاكل التي نعتبرها أساسيّة. ولكن من البديهي أنّ بعض الثغرات المتعلّقة ببعض المظاهر الحضاريّة ، يمكن تداركها إلى حدّ ما ، بما نعرفه عن الشمال الإفريقي في عصور أخرى ، وعن العالم الإسلامي بوجه عامّ. إلّا أنّه بقدر ما حاولنا توضيح بعض التصرّفات أو المؤسسات التي أشير إلى وجودها في العهد الحفصي ، بواسطة بعض المقارنات الضمنيّة أو الصريحة ، وبقدر ما حاولنا وضعها في إطارها الإسلامي والمغربي ، تجنّبنا بالعكس من ذلك الطريقة المغرية والخدّاعة ، المتمثّلة في إرجاع حوادث الحاضر إلى العصر الماضي ، بصورة آليّة. وقد يحصل أن يُعتبَر مثل هذا الاستقراء من الأمور المشروعة ، بل يمكن أن يفرض نفسه باعتباره أقرب افتراض إلى المعقول ، لا سيّما عندما نمسك بطرفَيْ السلسلة بواسطة العصور القديمة والعصور الحديثة ، ولا نفتقر إلّا إلى الحلقات المتوسطة. ولكن ينبغي الاحتراز من تعميم هذا النظام الذي قد تشوبه عند ذلك شائبة مبدئية. إذ أننا سنضع في مثل تلك الحالة كمقدّمة منطقية ، لا البطء العام للتطوّر ، وهو أمر ربّما يتّفق عليه الجميع ، بل الانعدام شبه الكلّي للتغيير ، وهو أمر غير مؤكّد دومًا وأبدًا ويتطلّب ، أكثر مما نعتقد ، وفي كثير من الحالات ، إقامة الدليل عليه.

ولئن لم يكن تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي ، في أيّ وقت من الأوقات ، موضوع دراسة شاملة ومعمّقة ، فالحقّ يقال إنّ كثيرًا من الكتب أو الفصول ، التي تكاد تكون كلّها محرّرة بأقلام أروبية ، قد عالجت بعض جوانب من ذلك الموضوع أو ألمّت بها من قريب أو من بعيد خلال القرن الماضي أو في الوقت الحاضر ، وستشير هوامش هذا الكتاب إلى ما هو جدير بالملاحظة من بين تلك الدراسات والبحوث. إلّا أنه لا مناص من التنويه منذ الآن بالدراسات الثلاث التالية ، نظرًا لما تتميّز به من أهميّة أو قيمة غير معهودة ، وهي : مقدّمة كتاب ماس لاتري (Mas-Latrie) «معاهدات الصلح والتجارة» ، وهو كتاب يبحث في السياسة الخارجية لبلدان المغرب ، قد تجاوزته الأحداث ، ولكنّه ما زال صالحًا في خطوطه العامّة بالنسبة إلى تقنيّة العلاقات بين مسلمي شمال إفريقيا وبين النصارى ، وأطروحة السيد جورج مارسي (G. Marçais) المتينة حول : «العرب في بلاد البربر من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر» ، وأخيرًا تعاليق السيد دي مومبين (Gaudefroy-Demombynes) الإيحائية ومقدّمته للترجمة الجزئية لكتاب ابن فضل الله العمري «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»[30].

30) [أنظر القائمة المفصّلة للمصادر والمراجع ، وقد آثرنا إثباتها في آخر الجزء الأوّل من الكتاب].

القِسْمُ الأوَّل

التَّارِيخُ السِّيَاسِيّ

البـاب الأوّل
النشـأة والخِـلافة

الفصل الأوّل :
نشأة الدولة الحفصيّة

إفريقية في القرون الأولى من العصر الوسيط :

إنّ المنطقة التي تُطلِق عليها المصادر العربية في العصر الوسيط اسم «إفريقيّة» ونسمّيها أحيانًا في الوقت الحاضر «بلاد البربر الشرقيّة»، تطابق، بوجه عامّ، البلاد التونسية الحالية، بإضافة البلاد الطرابلسية في الجنوب الشرقي ومنطقة قسنطينة في الجهة الغربية.

وفي عبارة «إفريقيّة» نكتشف بدون عسر صيغة متولّدة عن اللفظ اللاتيني «أفريكا». فهذه العبارة الموروثة عن العصور القديمة اللاتينية لها مدلول أبلغ من الاشتقاقات الاعتباطية التي قام بها المؤلفون المسلمون: إذ إن إفريقيا البروقنصلية ونوميديا، وهما المقاطعتان الافريقيتان («العتيقة» و«الجديدة») اللتان أحدثهما قيصر، ستواصلان مصيرهما المشترك بتسمية مشتركة. على أن نطاق اتّساع إفريقيّة ستدخل عليه عبر القرون تغييرات ذات بال. وكذلك الشأن بالنسبة لجميع العبارات نصف الجغرافية ونصف السياسية التي تشير إلى بلد معيّن، فإن التاريخ يسجّلها وكأنها مرتبطة بالتقلّبات الحدوديّة، وذلك مهما كان مدلولها الأصلي»[1].

وإنّ منطقة «إفريقيّة» خلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط التي ستكون موضوع اهتمامنا، تتمثّل أوّلاً وبالذّات في المنطقة الخاضعة للحفصيّين، أي للأسرة المالكة في مدينة

---

1) في الغرب الإسلامي هناك المثال المعروف المتعلق «بالأندلس» بالنسبة إلى شبه الجزيرة الإيبيرية. أنظر: ليفي بروفنسال (Lévi-Provençal) : إسبانية الإسلامية، ص 5 – 6.

تونس ، مع الإمارات المستقلّة أو الملحقة في كلٍّ من بجاية وقسنطينة وطرابلس[2]. وعند افتتاح العهد الحفصي ، كانت إفريقية قد شهدت قبل ذلك أكثر من خمسة قرون من التاريخ الإسلامي. حيث فتح العرب تلك البلاد في القرن السابع ، بعدما تغلّبوا على المقاومة المستميتة التي أبداها الأهالي ورؤساؤهم البيزنطيّون. وقد اعتنقت إفريقية الإسلام بصورة تكاد تكون تامّة ، وذلك في خضمّ الاضطرابات السياسيّة والدينيّة التي تعرّضت لها خلال القرن الثامن من الميلاد في عهد الولاة الأمويّين ثم الولاة العبّاسيّين. وشهدت بعد ذلك فترة من أزهى فترات تاريخها ، وذلك من بداية القرن التاسع إلى منتصف القرن الحادي عشر. فتحوّلت إلى دولة مستقلّة استقلالاً فعليًّا ، ولكنّها معترفة بالسيادة العبّاسية ، ثم أصبحت مع الفاطميّين مقرًّا لخلافة عتيدة مخالفة للسنّة ، قبل أن تتحوّل إلى منطقة مستقلّة في عهد خلفائهم وأتباعهم من بني زيري. وكانت إفريقيّة عهدئذٍ ، بفضل عاصمتيها ، القيروان والمهديّة اللتين أسّسهما المسلمون ، وبفضل ما بلغته من درجة ثقافية رفيعة ، تحتلّ مكانة مرموقة من بين الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط. وقد كان الأغالبة والفاطميّون شرقيّين. إذ أنّ أبرز ما كانت تتميّز به الثقافة الإفريقية في عهدهم في شتّى الميادين ، هي حقًّا سيطرة التأثير الشرقي و«وصاية» الشرق[3].

ومع الصنهاجيّين من بني زيري الذين سرعان ما انقسموا إلى فرعين متجاورين ومتخاصمين ، رجعت الممارسة الفعلية للسلطة إلى أمراء من البربر. ولم يدم انصياعهم للخلافة القائمة بالقاهرة إلا خلال فترة انتقاليّة. ففي منتصف القرن الحادي عشر انفصلت إفريقيّة بصراحة عن المشرق[4]. وابتداءً من ذلك التاريخ ستواصل مسيرتها حتّى أواخر القرون الوسطى في إطار متوسّطي يكاد يكون صرفًا.

---

2) وحسب مدلول أضيق وعتيق أكثر ، احتفظت اللّهجة التونسية ، إلى يومنا هذا بعبارة «إفريقية» – في شكل لفظة «إفريقيا» العاميّة – للإشارة إلى إفريقيا الرومانية تقريبًا ، عند سقوط قرطاج ، أي شمال البلاد التونسية في عهد البيزنطيّين. أنظر : منشيكور (Monchicourt)، التلّ الأعلى ، ص 41. ونجد نفس هذا المفهوم ولكن بصورة نادرة في النصوص التي يرجع عهدها إلى العصر الحفصي ، مثل : كتاب العبر ، 75/6 والبربر ، 143/1 ومعالم الإيمان ، 210/6 . ومن ناحية أخرى يبدو أن الكاتب القسنطيني ابن القنفذ ، كان يعتبر مدينته خارجة عن منطقة «إفريقية» التي تتمثل في البلاد التونسية وحدها. أنظر: الفارسية ، ص 391 وص 400.

3) على حدّ تعبير جورج مارسي (G. Marçais): بلاد البربر من القرن السابع إلى القرن السادس عشر ، الجزائر ، 1932 ، ص 3.

4) رغم المحاولات الشكليّة التي ستقوم بها في فترات لاحقة للانصياع من جديد للدولة العباسيّة أو الفاطميّة.

ولكن في نفس الوقت الذي قطعت فيه إفريقيّة صلتها بالمشرق ستتلقّى ، من باب الانتقام ، مددًا عرقيًّا ، ربّما يعتبر أكبر مدد وصل إليها خلال العهد الإسلامي ، وهو يتمثّل في الغزوة المريعة التي قام بها أعراب بني هلال وبني سليم القادمين من الصعيد المصري ، تلك الغزوة التي ستعمل على استكمال تعريب أكبر جزء من البلاد ، كما ستقضي لمدّة طويلة على توازنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ولكن بعد رجوعها للغرب ، احتفظت إفريقيّة ، بالنسبة «للمغربين» الممتدّين على حدودها الغربية ، بخاصيّة متميّزة . ألم تكن هي أقدم وأعمق الربوع المغربية تشبّعًا بالتأثيرات الأروبية؟ وإنّه ليحقّ لها الاعتزاز بماضي مدنيتها الحَضَريّة العريقة . كما أن موانئها تجعلها على اتّصال متين مع إيطاليا الجنوبية . وبقطع النظر عن جميع الظروف الوقتية ، فبواسطتها كانت تمرّ حركة التجارة مع بلاد المشرق ، وكذلك الحجّاج المغاربة المتوجّهون إلى البقاع المقدّسة . وبفضل موقعها الجغرافي فقد شملتها حركة التعريب بصورة أوسع . وهي تحتلّ ضمن المجموعة الشمال إفريقيّة مكانة ممتازة وتأبى الاندماج ، لا مع الجزائر الغربيّة (تلمسان) ولا مع المغرب الأقصى(5) .

من الغزوة الهلاليّة إلى الفتح الموحّدي :

لم تشهد إفريقيّة سوى فترات قليلة مضطربة مثل فترة القرن ونصف القرن ، التي تفصل بين غزو بني هلال واستقرار الحفصيّين . ذلك أن الفتن الدينيّة قد خمدت – والحقّ يُقال – منذ مدّة طويلة . فلم يعد الخوارج ، كما كانوا من قبل ، يهاجمون الشيعة ، بل كانوا يلازمون الهدوء على وجه العموم ، مقتصرين على احتلال الجنوب والجنوب الشرقي ، بينما بقيّة البلاد متمسّكة بالمذهب المالكي ، مثل الأغلبيّة الساحقة من سكّان بلاد المغرب . كما ان اختلال التوازن لم يعد يكتسي تلك الصبغة الدينية التي كان يتّسم بها في القرون السالفة .

فلقد حصل خلال مائة سنة أوّلاً انهيار الدولة الزيرية ، تحت تأثير ضربات الأعراب القادمين منذ عهد قريب ، ثمّ انقسام البلاد التونسيّة الحالية . فقد قامت عدة دويلات محليّة في أهمّ المدن : مثل بني خراسان البرابرة بتونس وابن الرند بقفصة وابن الورد العرب ببنزرت

5) إن تقسيم شمال إفريقيا إلى ثلاثة أقسام ليس من الأمور الاصطناعيّة ، كما يلذّ لبعضهم التأكيد على ذلك في الوقت الحاضر. فهو يرتكز على ماض طويل ويمكن اعتباره أحد خيوط الوصل بالنسبة إلى تاريخ الغرب الإسلامي .

وابن جامع بقابس. وقد أحصى المؤرّخ ابن خلدون عددًا كبيرًا آخر من الرؤساء الذين أنشأوا إمارات عابرة في باجة مثلاً وطبرية والكاف والأربس وزغوان وغيرها من المدن الداخلية[6]. واستولى الأعراب على جميع المناطق المنخفضة في البلاد. ولم يحتفظ بنو زيري بشقّ الأنفس إلا بشريط ساحلي ضيّق، يمتدّ من سوسة إلى صفاقس بدخول الغاية. أما أبناء عمومتهم من بني حمّاد، فإنهم لم يتمكّنوا من الاحتفاظ بمنطقة قسنطينة إلا بنقل عاصمتهم من القلعة إلى المدينة الجديدة، بجاية. ثم تميّز النصف الأول من القرن الثاني عشر بالتدخّل المزعج لقوة أجنبية عن الإسلام، أعني جند النرمان الذين تمكّنوا، بعد الاستيلاء على جربة، من إقصاء آخر أولاد بني زيري واحتلال المراكز البحرية من سوسة إلى طرابلس (1146–48).

ففي هذه الحالة من الفوضى حصلت الغزوة الموحّدية في إفريقيّة، بدون أن توفّر لها ما كانت تصبو إليه من استقرار وهدوء. وقد قام بهذه الغزوة الخليفة عبد المؤمن بن علي بنفسه، صحبة ابنه أبي محمد عبد الله، خلال حملتين عسكريّتين تفصل بينهما سبع سنوات، حيث تمّت الحملة الأولى في سنة 547هـ/ 1152م وأفضت إلى إلحاق دولة بني حماد بالدولة الموحّدية، وحصلت الثانية في سنة 5 – 554هـ /60 – 1159م وآلت إلى امتداد الهيمنة الموحّدية إلى البلاد التونسية والبلاد الطرابلسية ووضع كامل الشمال الافريقي تحت سلطة ملكيّة واحدة. ولبلوغ هذه النتائج كان من اللازم التغلّب على ثلاثة عناصر مقاومة، وهي أصحاب المراكز العمرانية: المسلمون، من جهة، والنرمان والأعراب، من جهة أخرى[7].

ولم تكن المقاومة لا شديدة ولا حادّة من قِبَل العنصر الأوّل من تلك العناصر. إذ يبدو أن الحماديّين قد انهاروا منذ أوّل صدمة. فقد تمّ الاستيلاء على بجاية بكل سرعة[8]. واستسلمت

---

6) البربر، 2/29 – 43.

7) أنظر حول فتح إفريقية من طرف عبد المؤمن بن علي: البيذق، الصفحات 5 – 113/ 90 – 185 و 120 – 200؛ المراكشي، الصفحات 146 – 7/ 177 – 8/ 163/ 196 – 7؛ ابن الأثير، الصفحات 572 – 580 و584 – 592؛ النويري 2/202 – 216/15 – 27؛ التجاني، الرحلة، 1/136، 151 – 2، 2/391 – 401؛ البربر، 2/28 – 43، 58، 188 – 190، 193 – 4؛ الفارسيّة، ص 303؛ تاريخ الدولتين، ص 7 – 12/9 – 15؛ القرطاس، ص 274 – 5 و279 – 81؛ البيان، 1/326 و476 – 7.

8) إن المعطيات التي قدمها المؤرخون حول احتلال بجاية غير متطابقة مع بعضها تمام المطابقة. فليس من المتأكد أن جيوش بني حماد قد تقاتلوا مع الجيش الغازي قبل سقوط المدينة، ولعلهم قد تشتتوا قبل أن يقاتلوا. فحسب ما رواه ابن الأثير، بعدما استولى الموحّدون على المدينة تغلّبوا بحدّ السلاح قرب المدينة على كتلة من البربر التابعين لتلك المنطقة. وأحتلّ عبد المؤمن بجاية فيما بعد، وذلك في 24 جمادى الأولى سنة 547 هـ/ 27 أوت 1152 م، وقد وجّه في ذلك التاريخ مكتوبًا إلى أهالي قسنطينة يدعوهم إلى الاستسلام (وثائق غير منشورة لصاحبها ليفي بروفنسال).

قسنطينة بدون قتال. وفي الأثناء هجم الموحّدون على القلعة وخرّبوا تلك العاصمة القديمة للدولة المنهارة[9]. وأمّا في المنطقة الشرقيّة من إفريقيّة، فإن مدينة تونس قد أُجبرت على الاستسلام بسرعة خلال الحملة العسكرية الثانية، وذلك بالرغم من محاولات المقاومة[10]. ثم استسلمت بسرعة المدن الأخرى الواقعة تحت سلطة ملوك الطوائف المسلمين، وذلك قبل وصول القائد المظفّر، في أغلب الأحيان، مثل مدن صفاقس وقابس وطرابلس التي كانت قد ثارت منذ عهد قريب، بقيادة رؤسائها المحليّين، ضدّ النرمان وتخلّصت من قبضتهم[11].

وكانت مهمّة الاستيلاء على المهدية أعسر من ذلك، حيث إن ذلك المركز البحري العتيد كان لا يزال تحت هيمنة النصارى. ولم يتسنّ احتلاله في 10 محرم 555هـ/ 21 جانفي 1160م، إلا بعد حصار شديد في البرّ والبحر، دام عدّة أشهر. أمّا الأعراب الذين يُعتبرون خصومًا ألدّاء عندما يعرفون كيف يتكتّلون، فقد جمعوا قواهم في فترة متأخرة، وذلك على إثر كلّ حملة من حملتَيْ الموحّدين؛ وقد هُزِموا في كلّ مرة شرّ هزيمة، أوّلاً في منطقة سطيف[11] ثم في منطقة القيروان. وخلال المعركة الثانية لقي حتفه زعيمهم الأكبر محرز بن زياد الرياحي[12].

إفريقيّة الموحّدية في عهد عبد المؤمن بن علي (1152–1163):

إن أكبر عنوان مجد بالنسبة إلى عبد المؤمن بن علي، في نظر أبناء ملّته، هو استكمال تحرير إفريقية من الهيمنة النرمانية. وقد قضى في نفس الوقت بحدّ السيف على بقايا الطوائف النصرانية التي بقيت إلى حدّ ذلك التاريخ من بين أهالي البلاد. كما سلّط أبشع وسائل القمع على أغلبيّة الطوائف اليهودية.

9) لقد تمّ احتلال القلعة وقسنطينة في 10 شعبان 547 هـ/ 10 نوفمبر 1152 (نفس الوثائق السابق ذكرها).

10) وقبل ذلك بسنتين قاومت بنجاح، بفضل مقاومة عرب المنطقة، الغزوة الموحدية التي انطلقت من بجاية.

11) كان آخر نجاح أحرزه جنود النرمان في شمال إفريقيا، يتمثّل في احتلالهم المؤقت لمدينة عنابة في أواخر سنة 1153، في عهد روجير الثاني. إلّا أن بداية عهد غليوم الأول المتميّزة بانتشار الإضطرابات في جنوب إيطاليا قد سنحت الفرصة للمسلمين لأخذ الثأر ابتداء من سنة 1156 وذلك بتقتيل المسيحيّين في صفاقس. أنظر شلندون (Chalandon): تاريخ الاستيلاء النرماني في إيطاليا وصقلية، باريس 1907، 2/166، 236 وما بعدها؛ وسيراغوسة (Siragusa): صقلية في عهد غليوم الأوّل، بالرمو 1929، ص 74 – 76 و107 – 121.

12) جورج مارسي (G. Marçais): العرب في بلاد البربر، ص 148 – 50، (وقعت معركة سطيف في سنة 1153 لا في سنة 1151)، صفحة 178 وما بعدها.

وقد أصبحت إفريقية التي أُلحقت بالسلطنة الموحّدية تتركّب من مقاطعتين منفصلتين ومتطابقتين مع الدولتين السابقتين، أي دولة بني حمّاد (حتى مدينة الجزائر غربًا)، ودولة بني زيري. أمّا عاصمة المقاطعة الأولى فهي مدينة بجاية، كما كان الأمر في السابق، وأمّا عاصمة المقاطعة الثانية فهي مدينة تونس التي حلّت محلّ مدينة المهدية. وبعد مدة قليلة من إلحاق مدينة بجاية، تولّى عبد المؤمن بن علي توزيع المقاطعات بين أبنائه، فعهد بحكومة تلك المقاطعة الجديدة[13] إلى ابنه أبي محمّد عبد الله الذي كان قد أبلى البلاء الحسن في الحملة العسكريّة. ولكنه حرص، حسب نظام كان يميل إليه، على تعيين أحد الموحّدين المتمتعين بثقته[14]، بصفة وزير لدى الأمير الشابّ، لإبداء النصيحة إليه ومراقبته في نفس الوقت.

ولقد تمّ نفس الشيء في مدينة تونس. ولعلّ ذلك ما يفسّر تعيين أحد أبناء الخليفة واليًا على المقاطعة وهو أبو إسحاق إبراهيم، وما يفسّر في نفس الوقت تعيين أحد الموحّدين من قبيلة هرغة[15].

ولنا في إفريقيّة ذاتها أمثلة أخرى على هذه الطريقة المتمثّلة في تعيين من يشبه الوكيل الموحّدي إلى جانب الوالي الرسمي. فقد عُيِّن هرغي في مدينة بنزرت لدى عيسى بن طراد بن الورد، حالما أعلن هذا الأخير طاعته. وفي المهدية التي استرجعها الموحّدون من النرمان، أعاد عبد المؤمن الحكم إسميًّا إلى آخر بني زيري، الحسن بن علي الذي كان قد أُطرِد من المدينة وانضمّ في وقت مبكّر إلى الموحّدين، ولكنّه وضعه في الإقامة الجبريّة في ربض زويلة وأعطى القيادة الفعليّة لأحد أبناء قبيلته محمد بن فرج الكومي.

13) لا شكّ أنه قد تركها في أوّل الأمر بصورة وقتية تحت سلطة الشيخ أبي محمّد بن أبي حفص (الحلل الموشيّة، ص 124 – 5) الذي يمكن أن يكون نفس الشخص الذي أشار إليه ابن الأثير، (ص 575)، تحت اسم «عبد الله ابن عمر الهنتاتي» باعتباره المنتصر على أعراب إفريقية في نفس التاريخ. وينبغي أن نشير أيضًا إلى النشاط الذي قام به في الأندلس سنة 556 هـ/ 1661 م «الشّيخ» الموحّدي أبو محمّد عبد الله بن أبي حفص.

14) أبو سعيد يحلف بن الحسين، أحد «الخمسين».

15) لعلّ عبد المؤمن بن علي، كما جاء في (تاريخ الدولتين)، قد «ولّى على إفريقية ولده أبا إسحاق إبراهيم، وعلى تونس الشيخ أبا محمد عبد الله بن أبي يرفيان الهرغي. [تاريخ الدولتين، الطبعة 2، تونس، ص 13]. لكنّنا لا نستطيع التأكيد على صحة هذا التمييز بين الخطّتين الرسميّتين في ذلك العهد. [الولاية على إفريقية والولاية على تونس]. أما لقب يرفيان، فقد ذكر في (الفارسية) تحت اسم بوفيان، ولم يشر الكتاب إلى أبي اسحاق ابراهيم. [الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تونس 1968، صفحة 102].

وفي المدن الأخرى عوّض الموحّدون أصحابها السابقين الذين فرّوا منها أو أُلقي القبض عليهم[16]. ففي قفصة مثلاً تمّ تعيين هنتاتي ثم كنفيسي. أما مدينتا صفاقس وطرابلس اللتان استسلمتا إلى الخليفة بطوع إرادتهما بعد تخلّصهما من النرمان، فقد احتفظتا بالعكس من ذلك، برئيسيهما المحليّين عمر بن أبي الحسن الفرياني وأبي يحيى بن مطروح، ولكن عيّن إلى جانب الأوّل مساعد من الموحّدين، وربّما قبل الثاني تعيين مساعد مماثل، دون أن تشير المصادر إلى ذلك.

ولقد تحسّن الوضع تحسّنًا ملحوظًا في إفريقيّة عندما دخلت تحت سلطة الموحّدين، بالمقارنة مع ما كان عليه منذ زحف بني هلال. إذ أن جميع الشهادات متّفقة على الإشارة إلى انتعاش الحياة الاقتصادية والثقافيّة التي كانت قد شهدت تدهورًا كبيرًا قبل قرن من ذلك التاريخ.

إلا أنّ توحيد البلاد الذي يمثّل عاملاً من عوامل السلم، لم يبدأ – والحقّ يقال – إلاّ بصورة محتشمة[17]. وأن الاضطرابات التي هدأت بعض الوقت في المدن والقبائل سوف لا تتأخّر عن الاندلاع من جديد، معرّضة الازدهار المنتعش للخطر. ذلك أنه لا يمكن للموحّدين التحكّم في إفريقية لبعد الشقّة بينها وبين مراكش، عاصمة الامبراطورية. كما أنّ الأعراب، بالرغم من هزائمهم الدامية، قد كانوا ينتظرون الفرصة السانحة ليثوروا من جديد، وأنه لم يتمّ القضاء نهائيًّا على ميل بعض الشخصيات المحلية إلى الاستقلالية. فكان يكفي أن يثير تدخّل بعض القوّات الأجنبية عوامل الاضطراب، لتعمّ الفوضى البلاد من جديد.

---

16) لقد عامل عبد المؤمن هؤلاء الأمراء المخلوعين معاملة حسنة على وجه العموم. ولئن قُتِل – والحقّ يقال – من أمراء بني حماد جوشن بن العزيز في القلعة وأخوه الحارث في عنابة، لانهما أبديا بعض المقاومة، فإن أخاهما يحيى أمير بجاية ورئيس العائلة قد نقل إلى المغرب الأقصى حيث توفي بعد ذلك بعشرين سنة. أما آخر أمراء بني خراسان في تونس، علي بن أحمد، فقد أبعد هو أيضًا إلى الغرب ولقي حتفه في الطريق. وأما آخر بني جامع مدافع بن رشيد صاحب قابس فقد فرّ في أول الأمر ثم تحول إلى فاس لتقديم شواهد الطاعة فاستقبل استقبالاً حسنًا. وأخيرًا فإن صاحب قفصة يحيى بن تميم بن الرّند قد وضع في الاقامة الجبرية ببجاية.

17) ينسب «القرطاس» إلى عبد المؤمن قسمة إفريقية إلى عدد من المقاطعات المنظمة تنظيمًا إداريًّا موحّدًا. كما ينسب إليه القيام بعملية مسح الأراضي في جميع أنحاء بلاد المغرب ووضع سجّل مسح الأراضي بصورة مفصلة. والواقع الذي يمكن أن تعبّر عنه مثل هذه التأكيدات لا بدّ أن يكون متواضعًا أكثر. وقد تعرّض لمبالغات مشطّة فيما بعد.

خلافة يوسف بن عبد المؤمن وولده المنصور (1163–1198) :

ثورات بني غانية

منذ عهد أبي يعقوب يوسف (1163–84) ابن عبد المؤمن وخليفته ، أخذ البناء الهشّ الذي أقامته الغزوة الموحّدية يتزعزع[18]. وكان علي بن المعزّ من أعقاب بني الرند أمراء قفصة ، يعيش في المنفى بمدينة بجاية على نحو يرثى له ، عندما ثار أهل قفصة واستنجدوا به ليكون على رأس الثورة بعدما فتكوا بوالي المدينة الموحّدي . ولم تستطع الحملة العسكرية الأولى المنطلقة من بجاية إخماد تلك الثورة التي حظيت بتأييد جماعات من العربان ، فلم يتمّ قمعها إلاّ بعد تدخّل الخليفة ذاته ، وقد قدم لحصار قفصة ، فتمكّن من إخضاع الثائرين والحصول على استسلام أنصاره من العرب بصورة سريعة ولكن مشكوك فيها (وذلك في سنة 765–76 هـ / 1180 م) . ولتحقيق أكثر ما يمكن من الأمان ، تمّ نقل ابن المعزّ هذه المرة إلى المغرب الأقصى . كما قام يوسف قبل ذلك بنقل آخر بني زيري الحسن بن علي بعيدًا عن زويلة[19] . وهكذا فقد تمّ إبعاد خطر الإمارات المحليّة السابقة ، ولكن حلّت محلّه تهديدات أخرى أشدّ منه خطورة .

ذلك أنّ أواخر عهد يوسف وبداية خلافة ابنه أبي يوسف يعقوب المنصور (1184–1198) ، قد تميّزت بمحاولتين أجنبيّتين موجّهتين ضد إفريقيّة من الطرفين . وقد أصبحت الفرصة مؤاتية بعد انهزام الموحّدين في شنترين [غربي الأندلس] ، عندما كان العاهل الشاب الجديد ، في الطرف الآخر من مملكته ، يحاول فرض سلطته عليها .

وقبل ذلك بعدّة سنوات كان الأرمني قراقوش مملوك صلاح الدين صاحب مصر يقوم بعمليات حربية على رأس جيش من التركمان (الغزّ) [أو الأغزاز] على تخوم إفريقية الجنوبية الشرقية . وبمساعدة أعراب البلاد احتلّ في أول الأمر شرقي البلاد الطرابلسية وجنوبها ثم

---

18) حول إفريقية الموحّدية حتى غزوة الناصر بدخول الغاية ، أنظر : البيذق ، ص 192 – 212 ؛ الاستبصار ، ص 40 – 5 ، 37 – 8 ، 76 – 7 ، 84 – 5 ؛ المراكشي ، ص 218 ، 230 – 6 ، 273 – 4 ، 277 – 8 ؛ ابن الأثير ، ص 598 – 9 ، 601 – 8 ، 613 – 6 ؛ النويري ، 232/2 – 6 ، 240 – 1 ، 244 ؛ التجاني ، 81/1 – 3 ، 159 – 163 ، 186 – 9 ، 193 – 4 ، 203 – 4 ، 146/2 – 9 ، 401 – 421 ؛ عنوان الدراية ، ص 15 ، 24 ؛ البربر ، 88/2 – 100 ، 203 ، 206 – 212 ، 219 – 222 ، 285 – 6 ؛ الفارسية : 304 – 6 ؛ تاريخ الدولتين ، ص 13 ، 23 ؛ القرطاس ، ص 299 ، 306 – 7 ، 327 – 9.

19) وقد توفّي في الطريق سنة 563 هـ/1168 م.

شجّعه ذلك النجاح الأول فاستولى على مدينة طرابلس ذاتها ، وقد بدا له أن الحالة السياسية العامة في الدولة الموحّدية تسمح له بالقيام بهذا العمل الجريء[20].

ولكنّ العمليّة التي اكتست أكثر سرعة وجرأة قد تمثّلت في إنزال الجيوش أمام أبواب بجاية والاستيلاء بسرعة على تلك المدينة في شعبان 580هـ / نوفمبر 1184م[21] ، من طرف أمير ميورقة المنتسب إلى عائلة المرابطين المخلوعة ، علي بن إسحاق بن غانية. ولا شكّ أن العملية التي دُبّرت بعناية ، قد جرت ببراعة فائقة. ذلك أن عاصمة بني حمّاد السابقة التي انحطّت إلى مرتبة مركز ولاية ، قد استقبلت بسرور ممثل السلطة الشرعيّة التي بقيت وفيّة لها ورحّبت بصاحبها الجديد الذي عبّر عن عزمه على إرجاع مجدها وكرامتها. واستفاد علي من عامل المباغتة فتقدم إلى أن وصل إلى مدينة الجزائر ، بل حتى مليانة ، وعيّن فيهما واليين ثم أقدم على الهجوم على قلعة بني حمّاد التي استولى عليها. وهكذا فإن إفريقية التي سبق أن اقتُطِع قسم منها في الجنوب الشرقي ، قد افتقدت قسمًا آخر في الغرب وأصبحت مفصولة عن المغرب الأقصى. فهل أنّ الأمير المنحدر من أسرة المرابطين والمتلثّم مثل أجداده باللثام الصحراوي ، سيتمكّن من إرجاع الحكم في المغرب إلى الأسرة المالكة التي أفتكّه منها الموحّدون؟

إن مغامرته فوق أرض دولة بني حمّاد السالفة العهد لم تعمّر طويلاً. فقد فشل أمام مدينة قسنطينة ، وقبل ذلك بقليل ، تمكّنت القوات الموحّدية المتقدّمة برًّا وبحرًا من استرجاع جميع الأراضي التي احتلّها الميورقي وذلك منذ شهر صفر سنة 581هـ / ماي سنة 1185م. ولكن عليًّا الذي دُفِع نحو الجنوب قد عبر منطقة الزاب ثم عرّج على جبال الأوراس وواصل طريقه إلى أن بلغ منطقة الجريد التونسي ، فاستقرّ بتوزر ودخل مدينة قفصة. وسيستعمل بنو غانية تلك المنطقة طوال عدّة سنوات كقاعدة لغاراتهم ، معرّضين وحدة الامبراطوريّة المؤمنية للخطر.

وليس من غرضنا في إطار هذا الكتاب تفصيل مراحل الكفاح المستميت الذي استمرّ بين الموحّدين وبني غانية[22]. ولكننا ، قبل الحديث عن ارتقاء الحفصيّين إلى الحكم ، الذي هو الموضوع الأصلي لدراستنا ، سنشير ولو باختصار إلى المرحلتين التاليتين من مراحل تطوّر

---

20) أنظر: بال (Bel): بنو غانية ، باريس 1903 ، ص 65.

21) يمكن أن نستخلص تأكيدًا لهذا التاريخ في رحلة ابن جبير ، طبعة لايد 1907 ، ص 337.

22) أنظر التفاصيل في المرجع السابق: كتاب «بال» (Bel).

النزاع : المرحلة الأولى التي شهدت استيلاء علي وقراقوش على الجنوب والجنوب الشرقي من إفريقيّة ، حتى قدوم المنصور ، والمرحلة الثانية التي شهدت تفاقم نفوذ يحيى شقيق علي وأفضت إلى حملة الخليفة الناصر ، ذات النتائج البالغة الأثر.

فما إن استولى الميورقي على الجريد وقفصة ، حتى تحالف مع قراقوش الذي كانت ممتلكاته تمتدّ إلى قابس. وقد استطاع الرجلان استمالة عدد كبير من عرب إفريقية إلى قضيّتهما. وكان عليّ الذي لا تقتصر مطامعه على احتلال مقاطعة من مقاطعات الجنوب ، يقوم بغارات متواصلة وعنيفة ضدّ المناطق التي ما زالت خاضعة للموحّدين ، ومن أشهر تلك الغارات ، الغارة التي كانت ترمي في نظره إلى فتح طريق تونس في وجهه ، وقد تميّزت في سنة 582 هـ / 1186 — 87م بتدمير منزل باشو ، قاعدة الوطن القبلي. وفي نفس الوقت ظهر من جديد بصورة رسمية التقليد المرابطي المتمثّل في إرسال بعثة لدى خليفة بغداد وكذلك الأمر الصادر عن ابن غانية للدعاء للخليفة العبّاسي في الخطب الجمعيّة.

ولقد أحاط والي تونس الخليفة الموحّدي المنصور ، علمًا بالأمر ، فقدم من المغرب على جناح السرعة مع جيشه. وانهزمت جنوده في أوّل الأمر في سهل قفصة. فأقبل الخليفة بنفسه من تونس وانتصر في الحامّة ثم استولى على قابس وتوزر وأخيرًا قفصة التي هدّم أسوارها سنة 583 هـ / 1187— 88م وضمن الأمن لأهلها «وجعل أملاكهم بيدهم على حكم المساقاة». فارتحل قراقوش إلى الصحراء ولاذ عليّ بالفرار وما لبث أن لقي حتفه. أمّا العرب الذين شاركوا في المؤامرة ، فإن عدّة قبائل منهم ، مثل قبيلة جوشم وبني المنتفق وبعض أفخاذ رياح ، قد أبعدت إلى المغرب الأقصى صحبة زعيمها المتمرّد على الدوام ، مسعود بن سلطان البلط[23]. ولكن ما إن قفل المنصور راجعًا إلى المغرب ، حتى اندلعت الثورة من جديد في الجنوب برئاسة قراقوش الذي رجع إلى قابس[24] ثم طرابلس ، والزعيم الحازم يحيى بن إسحاق بن غانية شقيق الرّاحل علي بن إسحاق.

وبعد محاولة عابرة في منطقة قسنطينة والزاب ، استقرّ مركز عمليّات يحيى مرة أخرى في الجريد. وستمكّنه سياسته الماهرة والحازمة في ظرف حوالي عشر سنوات ، من الاستيلاء

23) أنظر جورج مارسي (G. Marçais): العرب والبربر ، ص 198 — 201.

24) بعدما تظاهر بالخضوع للموحدين سنة 586 هـ / 1190 م (أنظر رحلة التجاني ، 154/1) ، وذلك بالضبط في الوقت الذي استنكر صلاح الدين عمله بصورة رسمية لمجاملة المنصور حول هذه النقطة بالذات. أنظر (Gaudefroy-Demombynes): رسالة من صلاح الدين إلى الخليفة الموحدي (تحية روني باسي (René Basset) ، ج. 2 ، ص 279 — 304 ، سنة 1925.

على جلّ أنحاء إفريقيّة. فبدأ عمله بإقصاء حليفه السابق قراقوش الذي أضعفته بعض تصرّفاته الخرقاء، واسترجع منه بدون عناء مدينة طرابلس، ثم استولى على مدينة قابس التي كان قد تخلّى عنها قراقوش للموحّدين، وبعد ذلك افتكّ من هؤلاء قاعدة صفاقس. وكما مكّنه إقصاء المتمرّد الأرمني من الاستيلاء على النصف الجنوبي من أفريقيّة، فإن كفاحه ضدّ متمرّد جديد سيوفّر له نقطة الانطلاق للاستيلاء على بقية البلاد.

تفاقم نفوذ يحيى بن غانية وتدخّل الخليفة الناصر (1198–1207):

خلال الأيّام الأولى من مدّة ولاية أبي عبد الله محمد الناصر (1198– 1213) ابن المنصور وخليفته، ثار بمدينة المهديّة شخص يدعى محمد بن عبد الكريم الرجراجي الكومي. وهو من مواليد تلك المدينة ومن أتباع الخليفة الراحل عبد المؤمن بن علي، وقد اكتسب منذ مدّة نفوذًا مشبوهًا فيه في المنطقة. فرفض السلطة الموحّدية وأعلن عن استقلال مدينته ومسقط رأسه المهدية وتلقّب بالألقاب الملكية، متّخذًا لنفسه لقب المتوكّل على الله[25]. وبعدما نهب ضواحي مدينة تونس، دفعه عدم التبصّر إلى الانقلاب ضدّ الميورقي. فكان ذلك إيذانًا بهلاكه. إذ حاصر يحيى مدينة المهديّة، وبفضل المدد البحري الذي تلقّاه من والي تونس الموحّدي، أُجبر ابن عبد الكريم على الاستسلام[26]. وبدون إمهال أسرع إلى مهاجمة مدن إفريقيّة الأخرى. فسقطت باجة بين يديه، وبعدما تغلّب على جيش قادم من بجاية، استولى على التوالي على بسكرة وتبسة والقيروان وعنّابة التي خشيت بأسه، فاستسلمت إليه. وأخيرًا ففي شهر ربيع الثاني 600 هـ/ ديسمبر 1203م استسلمت إليه مدينة تونس المُحاصَرة ودفعت له غرامة حربية باهظة وأوقع والي المنطقة في الأسر. وانضمّت إليه الواحدة تلو الأخرى، كافّة المدن الداخلية الصغرى بطوع إرادتها، في ظل ألويته السوداء. ثم قام بحملة عسكرية في الجنوب الشرقي من البلاد وتمكّن من الاستيلاء على جبل نفوسة. وبفضل ذلك أصبحت إفريقية تابعة نظريًا للخلافة العبّاسية في بغداد[27].

25) أما لقب «صاحب قبّة الأديم»، فيبدو أنه لقب معروف به لدى العموم أكثر من كونه لقبًا رسميًا.

26) لقد تم ذلك بدون شك في أوائل سنة 599 هـ/ أواخر سنة 1202 م. ففي رسالة موجهّة من والي تونس إلى بيزة في 26 رجب 598 هـ/ 23 مارس 1202 م، أشير إلى ثورة ابن عبد الكريم التي كانت تجري أحداثها في المهدية. أنظر: أماري (Amari)، *Diplomi*، ص 67.

27) لقد تحصل يحيى بن غانية، على غرار أخيه المتوفّى علي، من أنصاره على لقب «أمير المؤمنين» الذي كان يتلقب به الأمراء المرابطون. وهو اللقب الذي استعمله ابن عمّه وواليه على المهدية علي بن الغازي في الرسالة التي وجّهها إلى بيزة في 15 رمضان 600 هـ/ 17 ماي 1204 م للتنويه بانتصارات يحيى. (المرجع السابق، ص 73 وص 411).

ولقد كان ردّ فعل الموحّدين عنيفًا في الحال واتّخذ شكل حملة عسكرية قام بها الخليفة الناصر الذي كان قد تمكّن منذ عهد قريب من طرد بني غانية من جزر البليار، وذلك في نفس الوقت الذي استولى فيه يحيى على مدينة تونس. وقد حرص الخليفة في الحين على استرجاع إفريقيّة من الميورقي. ولم يستطع يحيى الصمود أمام قوّته، فتخلّى عن مدينة تونس التي استرجعها اسطول موحّدي، ثم تحالف مع القائد الأعرابي مسعود البلط الذي كان قد رجع من المغرب، والتجأ إلى جنوب البلاد مسلّطًا عقابه الشديد على سكّان طرّة في منطقة نفزاوة وسكّان طرابلس، المتّهمين بالتخلّي عنه. ولكنه انهزم في جبل تاجرا بالقرب من قابس، أمام الشيخ الموحّدي أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي (ربيع الأوّل 602 هـ/ أكتوبر 1205 م). وبعد ذلك بثلاثة أشهر تمكّن الشيخ صحبة الخليفة من الحصول على استسلام المهديّة، وقد انضمّ واليها علي بن الغازي ابن عمّ يحيى إلى صفّ الموحّدين. وبعد ذلك دخل الناصر إلى مدينة تونس وأرسل إلى أهمّ مدن إفريقية الولاة الذين وقع عليهم اختياره وسلّط عقوبات صارمة على سكّان طرابلس الذين حاولوا بكل حماس الخروج عن طاعته. وقد شملت عملية «التطهير» كافة أنحاء البلاد واسترجع الموحّدون هيبتهم. أما الميورقي الذي أختفى وقتيًّا من الساحة السياسية ولكنه لم يمت، فسوف لا يحرز في المستقبل مثل النجاح الذي أحرزه في السابق. ولكن الحالة كانت حرجة، وقد اتّعظ الناصر بتجربة أسلافه وتجربته الذاتية، كما شعر بالخطر الذي ما زال محدّقًا بالبلاد، فاتّخذ قبل ارتحاله إلى المغرب إجراءً هامًّا يتعلق بالحكم في إفريقيّة.

ولاة إفريقيّة (1163–1207):

لقد رأينا أنّ عبد المؤمن قد عهد بولاية مقطاعتي تونس وبجاية إلى ابنيه. ولم يغيّر خلفاؤه الطريقة المتمثّلة في إسناد الحكم في تلك الربوع إلى أقرباء الخليفة. فقد وضع يوسف على رأس المقاطعتين المذكورتين في فترات مختلفة من مدة عهده، بعض إخوانه أو أحد أبناء إخوانه[28] وكلّف يعقوب المنصور بهما ثلاثة من أبناء عمومته[29]. ولا ينبغي أن نعتبر

28) لقد عيّن الخليفة في بجاية على التوالي أخواه، أبا زكرياء (المتوفى سنة 571 هـ/ 1175 – 76 م) وأبا موسى عيسى، ثم ابن أخيه أبا الربيع سليمان بن عبد الله (ربما كان ابن الوالي الذي تركه عبد المؤمن)، وقد قبض ابن غانية على هذين الأخيرين عند سقوط المدينة. وفي تونس عيّن بعد احتلال قفصة أخاه أبا علي حسن الذي كانت سلطته تمتد إلى منطقة الزاب.

التعيينات الصادرة عن المنصور خلال غزوته لإفريقية خروجًا عن هذه القاعدة العامة[30]، ذلك أن الشيخين الموحّدين محمد بن أبي سعيد في بجاية[31] وأبا سعيد عثمان بن أبي حفص الهنتاتي في تونس (بمساعدة أخيه أبي علي بن أبي يونس في المهدية)[32]، لم يكونا، حسب الاحتمال وبالرغم ممّا جاء في بعض الروايات، الواليين الرسميّين للمقاطعتين المذكورتين، بل كانا نائبين أو مساعدين لبني عبد المؤمن المضطلعين رسميًا بتلك المهام، مع تمتّعهما بسلطات واسعة. وقد سبقت الإشارة إلى هذه العادة في عهد عبد المؤمن.

وأخيرًا فإن الناصر، جريًا على السنّة العائلية، قد أبقى قريبيه في منصبهما في كلٍّ من بجاية وتونس، وهما الأخوان أبو الحسن علي بن أبي حفص وأبو زيد عبد الرحمان. وقد ألقى ابن غانية القبض على هذا الأخير مع أبنائه أثناء سقوط مدينة تونس ولم يطلق سراحه إلا بعد سنتين خلال معركة تاجرا. ولم يقتضِ الأمر إرجاعه إلى منصبه، فقد تمّ اللجوء إلى شخص آخر ونظام آخر.

ذلك أن الناصر، بعدما حكم تونس بصورة مباشرة منذ أوائل رجب 602هـ / فيفري 1206م، رأى نفسه مضطرًّا إلى اختيار والٍ حازم ومحترم وموثوق به، وذلك عندما قرّر في ربيع تلك السنة الرجوع إلى المغرب. وبناءً على نصيحة أهمّ أفراد حاشيته، وهي نصيحة حكيمة ولو لم تكن نزيهة، فكّر في إسناد تلك الخطّة الهامّة والشاقّة في نفس الوقت، لا إلى أحد أقربائه، بل إلى الشيخ الهنتاتي المنتصر في تاجرا، أعني عبد الواحد بن أبي حفص[33].

---

29) لقد كان ثلاثتهم، أبو زيد عبد الرحمان (في بجاية ثم تونس)، وأبو عبد الله وأبو الحسن علي أبناء السيد أبي حفص عمر بن عبد المؤمن شقيق الخليفة يوسف. أنظر تقييد الرحالة الشرقي حمّوية السرخسي (المقري، 75/2) الذي وصف أبا الحسن بكونه مثقفًا لا يهتم كثيرًا بالسياسة وأكد أنه عُزِل من أجل تهاونه. ولكن يبدو أن هذا العزل لم يكن نهائيًا لأن أبا الحسن توفي في منصبه بعد ذلك ببضع سنوات. أما تاريخ تعيين أبي زيد في تونس فهو غامض. ولكن بعض المخطوطات، التي يرجع تاريخها إلى الفترة الممتدة من سبتمبر 1200 إلى مارس 1202 تؤكد ولايته في عهد الناصر. أنظر أماري (المرجع السابق).

30) حتى قبل تلك الغزوة كان يمثل المنصور في تونس وال موحّدي من غير بني عبد المؤمن وهو عبد الواحد بن عبد الله الهنتاتي (أنظر ابن الأثير والنويري والحلية السيراء، ص 320)، وقد يكون ابن عبد الله بن أبي حفص وهو الوالي الأول الذي عينه عبد المؤمن على بجاية مدة قصيرة ومهما يكن من أمر فلا ينبغي الخلط بين هذا الشخص الذي توفي معزولاً في طريقه إلى المغرب وبين عبد الواحد بن أبي حفص الذي ستتحدث عنه فيما بعد.

31) يمكن أن يكون هذا الشيخ (أنظر المراكشي، ص 235/197) هو نفسه «كاتب» الوالي أبي الحسن الذي سماه السرخسي (أنظر الإحالة السابقة) محمد بن سعيد المهدي.

32) إن أبا علي هذا قد أسّره ابن عبد الكريم وخلّصه أخوه أبو سعيد مقابل دفع فدية.

33) إنه أخو أبي سعيد عثمان السالف الذكر. وقد عيّن الناصر موحّدين آخرين واليين على المهديّة وطرابلس. وهما أبو =

إلّا أن الشيخ الذي كان يُعدّ من كبار رجال السلطنة ، لم يقبل تلك المهمة الدقيقة التي ستبعده عن السلطة المركزية وربّما ستصبح مخطرة ، إلّا بإلحاح من الخليفة وبعد قبول هذا الأخير للشروط التي قدّمها إليه . وهي تتمثل بالخصوص فيما يلي : «اللحاق بالمغرب بعد مهمّات إفريقيّة في ثلاث سنين وعلى أن يختار من رجال الموحّدين من يجلسه معه ويكون عونًا له في جميع ضرورياته وأن لا يتعقّب عليه في أموره في تولية ولا عزل»[34]. وفي أوائل شوال 603 هـ / ماي 1207 م غادر الناصر تونس متوجّهًا إلى المغرب . وبعد ذلك ببضعة أيام رجع عبد الواحد إلى مركز ولايته بعدما صاحب الخليفة إلى أن وصل إلى باجة . واستهلّ ولاية ذلك النصف الشرقي من إفريقيّة بتنظيم احتفال رسمي . فما هي أصول وسوابق هذا الشخص الذي عُهِد إليه بالتصرّف في حظوظ تونس وطرابلس؟

أصل الحفصيّين : الجدّ الأعلى الذي أُطلِق اسمه عليهم أبو حفص عمر :

لقد كان والد عبد الواحد ، أبو حفص عمر بن يحيى الهنتاتي[35] أو فصكة ومزال أنتي[36] ، وهو اسمه البربري الحقيقي ، من أقدم «أصحاب» المهدي الموحّدي ابن تومرت ، الحميمين. فمنذ سنة 514هـ / 1120–20م ، وهو لا يزال شابًّا ، آوى الداعية في مسقط رأسه من جبال الأطلس الأعلى ، حيث أسرع المصامدة إلى الانضمام إلى صفوف مواطنهم المصلح وشقّوا عصا الطاعة في وجه المرابطين. ثم التحق بأصحاب الإمام «العشرة» من بين «أهل الجماعة» المقرّبين من المهدي ، وكان يمتاز عليهم بميزة خاصّة ، حيث كان ابن تومرت يكلّفه بحمل ترسه ، إشارة إلى ما تتميّز به شخصيته من «بركة» .

= عبد الله بن يغمور الهرغي وعبد الله بن ابراهيم بن جامع الذي ينتسب بدون شك إلى عائلة أندلسية موحّدية مشهورة ، هي عائلة ابن جامع ، وستتحدث عنها فيما بعد. وليست له أية علاقة بعائلة ابن جامع التي حكمت في قابس ، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين (بال (Bel): بنو غانية ص 133).

34) [نقلاً عن تاريخ الدولتين ، الطبعة الثانية ، صفحة 18].

35) أنظر حول الشيخ أبي حفص: ليفي بروفنسال : وثائق لم يسبق نشرها. والمراكشي ، الصفحات : 163 ، 173 ، 182 ، 191 ، 299 وابن الأثير ، الصفحات : 535 ، 539 ، 571 ، 581 والنويري ، 205/2 ، 209 ، 220 والحلل الموشية ، الصفحات : 88 ، 121 ، 132 والفارسية ، ص 301 – 4 والبربر ، 168/2 ، 170 ، 178 ، 180 – 2 ، 196 ، 198 – 9 ، 202 وتاريخ الدولتين ، ص 5 – 6 والقرطاس ، الصفحات : 270 ، 273 ، 279 – 80 ، 285 – 6 وليفي بروفنسال *Hespéris*، 1930 ، ص 28 ، 33 ، 36 .

36) يرجع تعريب هذا الإسم إلى المهدي ذاته الذي كان يعتبر نفسه بمثابة الرسول محمّد الجديد [هكذا] ، فأراد أن يكون إلى جانبه أبو حفص جديد.

ومن دلائل الثقة التي وضعها الإمام في شخصه ، وعلامات مؤهلاته العسكرية ، تكليفه ، أثناء حملة من الحملات الموحّدية الأولى بقيادة هنتاتة ، حيث كان الوحيد من بين زعماء القبائل ، الذي اضطلع بقيادة قبيلته أثناء الحرب. وبعد وفاة المهدي قام أبو حفص بدور فعّال في المساعي الغامضة التي أفضت إلى تعيين الخليفة الموحّدي الأول عبد المؤمن بن علي الكومي ، وهو زناتي أجنبي عن المصامدة ، ولكنه كان من أتباع الإمام الراحل العزيزين ومن أقدم أصحابه[37].

وسيحتلّ الشيخ الهنتاتي وأفراد عائلته ، بعد هذا الانتخاب وفي عهد بني عبد المؤمن الأوّلين ، المرتبة الأولى ، مباشرة بعد الخلفاء أنفسهم وأقربائهم. ولئن كان أفراد العائلة المالكة يحملون لقب «السيّد» ، فإن أبا حفص وأعقابه كانوا يعرفون دائمًا بلقب «الشيخ».

وقد كان أبو حفص من أنشط أعوان الفتح الموحّدي. وكان كثيرًا ما يصاحب الخليفة في حملاته العسكرية ، فتراه يغادر المعسكر ، على رأس كوكبة من المشاة للإغارة على القبائل المجاورة. وهو الذي حاصر مدينة وهران بمساعدة رجال زناتة واستولى عليها ، وذلك في سنة 540 هـ / 1145م. ولكنّ المهمّة التي كانت تناط بعهدته على الوجه الأفضل ، قد برز فيها طوال حياته ، سواء في الأندلس أو في المغرب الأقصى ، كانت تتمثّل في قمع الانتفاضات. ولم ينتصر عليه سوى رجال برغواطة الذين هزمهم عبد المؤمن بنفسه. وبعد ذلك تغلّب على الثائر الشهير عمر الخيّاط المعارض للمهدي في ماسّة ، وذلك سنة 541 هـ / 1147م. وبعد ذلك التاريخ بسبع سنوات ، سلّط عقوبته على قبيلتَي غزولة وهسكورة وعلى غيرها من القبائل المنشقّة فيما بعد ، مثل قبيلة السمّار في عين سنان سنة 558 هـ / 1163م. وفي الأندلس ساعد أحد أبناء الخليفة سنة 552 هـ / 1157م ، على استرجاع الميرة من النّصارى[38]. كما تمكّن خلال عدّة حملات عسكرية من الحصول على استسلام عدد من المدن الأخرى التي لم تكن تابعة آنذاك للدولة الموحّدية أو التي انفصلت عنها[39]. وقد كان دائمًا بالمرصاد ، حاملاً سلاحه في يده ، حتى استحقّ اللّقب الذي أُطلِق عليه ، حسبما يقال ، وهو «سيف الله».

---

37) لقد تزوّج أبو حفص إحدى بنات عبد المؤمن (وقد أكّد دي سلان خلاف ذلك خطأً في ترجمته لكتاب العبر ، ج 1 ، ص 254). إلّا أنه سيطلّقها بعدما أنجبت له ولدًا اسمه محمّد.

38) حول هذا التاريخ ، أنظر: كوديرا (Codera) «انحطاط وانقراض المرابطين في اسبانيا» ، سرقوسة 1899 ، ص 314 — 6.

39) من المحتمل أيضًا أن يكون قد تقلّد الحكم مدّة من الزمن في قرطبة.

إلا أن عظمته الحقيقية ترجع إلى دوره كمستشار للحكومة وإلى نفوذه السياسي الكبير الذي كان جميع الناس يحسبون له حسابه ، أكثر ممّا ترجع إلى مآثره العسكرية. فهناك بعض الأحداث التي لا يمكن أن نشكّ في صحّتها ، تظهره عند الاقتضاء بمظهر المعارض للخليفة باسم سنّة المهدي أو مصلحة الحزب ، وذلك للحفاظ على امتيازات «الصحابة» أو القضاء على الخصوم المحتملين للقضية ، قضاءً مبرمًا[40]. وليس من لغو الكلام التأكيد على هذه الصبغة «الموحّدية» الصارمة ، مع ما كانت تتّسم به من تصلّب شديد واعتزاز ، لدى جدّ تلك الأسرة المالكة التي كانت حريصة ، كما سنلاحظ ذلك فيمَا بعد ، على إبراز ما تتميّز به سلطتها من طابع موحّدي. ولكن مثل تلك التصرفات لا تتضارب أبدًا مع إخلاص أبي حفص للملك الجالس على العرش. وبناءً على ذلك فقد كانت تُعهَد إليه داخل البلاط الملكي ذاته أعزّ المهمّات ، مثل استقبال السفارات[41]. كما استخلفه عبد المؤمن مرتين في مراكش أثناء حملاته العسكرية في إفريقية. فلا غرابة حينئذٍ أن يطلب الخليفة إلى أبنائه ، قبل وفاته سنة 558 هـ / 1163م ، أن يعاملوا الهنتاتي معاملة الصديق.

وقد رفض أبو حفص في أول الأمر مبايعة «أمير المؤمنين» أبي يعقوب يوسف الذي عُيِّن في غيابه خليفة ، على حساب ابن آخر من أبناء عبد المؤمن ، وهو وليّ العهد المسمّى محمّد. وأخرج من السجن الأمير المبعَد من العرش. ولم يتجاسر يوسف على حمل لقب «أمير المؤمنين» إلا بعد خمس سنوات من تولّيه الخلافة ، وذلك بعد التغلّب على عناد الشيخ. إلاّ أن أبا حفص قد قبل منذ السنة السابقة خدمة الخليفة ، عندما ذهب لمقاتلة قبيلة غمارة الثائرة. وفي سنة 564 هـ / 1169م تحوّل إلى الأندلس لإصلاح الوضع المتدهور في عدّة أماكن. ولكن تقدّمه في السنّ أجبره على الاستقرار بقرطبة ، دون بذل أيّ جهد عسكري

40) لقد عارض أبو حفص الخليفة مرّة أولى ، سنة 537 هـ / 1142 – 43 م ، حسبما يبدو ، عندما رأى أحد الهنتاتيّين محمّد بن أبي بكر بن يكيت ، ابن أحد «الصحابة العشرة» ، أنّ جانبه قد هُضِم لفائدة شقيق الخليفة ذاته ، فقتل ذلك الدخيل. ولمّا حكم عبد المؤمن على الجاني بالإعدام ، تدخّل لديه أبو حفص بصورة متعالية ، مذكّرًا إياه بالامتيازات التي منحها ابن تومرت لأهل الجماعة وأبنائهم. فلاذ الخليفة المعترف بهزيمته ، بالسكوت. وبعد ذلك التاريخ ببضع سنوات ، أي في سنة 541 هـ / 1147 م ، عند سقوط مراكش ، أراد عبد المؤمن ، من باب الرحمة ، إنقاذ حياة أمير مرابطي شاب كان قد وقع في الأسر ، فساند أبو حفص وحده احتجاج القائد الموحّدي الآخر الذي أعدم الطفل المسكين ، بالرغم من الخليفة.

41) من ذلك مثلاً أنّه استقبل في مدينة سلاسنة 545 هـ / أفريل 1151 م ، وفودًا من الأندلس. وفي سنة 557 هـ / 1162 م استقبل في مدخل مدينة مرّاكش الكوميّين الذين قدموا جماعات للالتفاف حول ابن قبيلتهم عبد المؤمن بن علي الكومي.

كبير ، تاركًا ليوسف ولاثنين من إخوته مهمّة مواصلة العمليّات الحربية بنجاح فيا بعد. وعند رجوعه من الأندلس إلى مرّاكش سنة 571هـ / 1175–76م ، أدركته المنيّة أثناء الطريق في مدينة سلا ، إثر إصابته بوباء بالغ الخطورة. وقد بقي ذكره عالقًا بأذهان الأجيال الموالية التي أضفت عليه لقب «المجاهد» و«المقدّس».

حكومة عبد الواحد بن أبي حفص (1207–1221) :

لقد حافظ أبناء الشيخ الرّاحل وأحفاده ، «الحفصيّون» ، نسبةً إلى لقب رئيس أسرتهم ، على مكانة مرموقة في المملكة ، وعُهِدَ إلى كثيرين منهم بمهامّ جليلة ، سواء في الحكومة المركزيّة أو في حكومات الأقاليم ، وبالخصوص في الأندلس وإفريقيّة. وقد برز أحد أبنائه أبو يحيى أبو بكر[42] الذي استشهد في معركة الأراك الشهيرة (Alarcos) (591هـ / 1195م) ، وقد عُرِف أعقابه الذين استقرّوا فيا بعد بتونس بلقب «أبناء الشهيد». وفي نفس هذه المعركة التي تمثّل انتصارًا باهرًا للخلافة المؤمنية ، برز ابن آخر من أبناء أبي حفص وهو بالضبط صاحبنا أبو محمد عبد الواحد الذي كان متزوّجًا بابنة المنصور ومكلّفًا بنيابته في إمامة الصلاة ، إن اقتضى الحال ، وكان يتمتّع بثقة الخليفة التامّة. وعندما ارتقى الناصر إلى العرش استمرّ في تكريم هذا الصهر الذائع الصيت ، حسب وصيّة الخليفة الراحل. وسيظهر عبد الواحد كلّ ما هو قادر عليه ، في حكم إفريقيّة ، وقد سبق أن قام فيها بعض إخوته بدور بارز[43] ، كما سيضمن لأسرته مستقبلاً زاهرًا.

وسوف لا يندم النّاصر على اتّخاذ ذلك القرار[44]. فإنه لم يرجع بعدُ إلى المغرب حينما ظهر يحيى بن غانية من جديد في جنوب إفريقية وحظي بمساندة بعض القبائل البدويّة.

---

42) لم يرد ذكره ولا ذكر أبي محمد عبد الله المشار إليه في إحالة سابقة ، في قائمة أبناء أبي حفص المنشورة في كتاب المراكشي ، ص 289/285. ولقد جعل منه هذا المؤلّف (ص 189 – 227/90) حفيدًا لأبي حفص. أما مصادرنا الأخرى فهي تتضمّن معطيات متضاربة حول هذا الانتساب.

43) مثل أبي محمد عبد الله في بجاية في عهد عبد المؤمن ، وأبي سعيد عثمان في تونس فيما بعد ، بصورة ثابتة ، وأبي علي يونس في المهدية. أنظر الاحالات السابقة. ومن الممكن أن يكون عبد الواحد بن عبد الله المذكور آنفًا بصفة والي تونس في عهد المنصور ، هو ابن أخيه.

44) أنظر حول حكومة عبد الواحد بن أبي حفص وخلفائه الذي جاءوا مباشرة من بعده ، بالخصوص البربر ، 227/2 – 9 ، 232 ، 288 – 297 والفارسية ، 307 – 9 وتاريخ الدولتين ، 13 – 23/17 – 30 الأدلة ، 37 – 43.

فهبّ عبد الواحد المعروف بحزمه والملقّب «بالصامت»[45]، بعدما أعاد تنظيم الجيش الإقليمي واستمال إلى جانبه بعض الحلفاء المخلصين من فروع بني سليم، وزحف على عدوّه الذي غلبه في معركة ضارية، في وادي شبرو بسهل تبسّة (604هـ/ 1208م). ولم يزل به إلى أن أضعفه حتى أقصاه لمدة طويلة من إفريقيّة إثر معركتين جديدتين، جرت الأولى في المنطقة الغربية بعد عودة ابن غانية إثر انتصاره على الموحّدين في منطقة تاهرت، والثانية في الجنوب الشرقي، سنة 606هـ/ 1209–10م في سفح جبل نفوسة، حيث انهزم أعراب رياح وعوف ودبّاب والذواودة وبعض عناصر من الزناتيّين المناصرين للمرابطي الثائر. وبفضل هذا الانتصار ظفرت إفريقية بعشر سنوات من السلم.

وتمكّن عبد الواحد، بمساعدة «كاتبه» المؤرخ الأندلسي الأصل، محمد بن أحمد بن نخيل[46] من ضمان استتباب الأمن في المقاطعة، محرزًا رضى أهل البلاد. ورغم ما كان يتمتع به من حرية تصرّف مطلقة، فقد ظلّ خاضعًا لسلطة الخليفة بصورة لا تدعو إلى الشكّ. وبعد وفاة الناصر، امتنع بعض الوقت عن الاعتراف بابنه أبي يعقوب يوسف المستنصر، كأمير للمؤمنين، لصغر سنه (1213 – 1223)، وقد كان في قبضة زعماء الموحّدين. إلا أن عبد الواحد قد رضي بالبقاء في إفريقية مدة طويلة بعد الوقت المحدّد، وذلك إمّا من باب الاستسلام أمام المناورة التي أبعدته عن مركز الامبراطورية، أو استجابةً إلى نداء الواجب أو بالأحرى إدراكًا منه للواجبات المترتبة على ذلك، بالنسبة إليه وإلى ذويه. ومن المغرب ذاته، وبموجب تصرّف غير متبصّر لا يبرّره إلّا الإعتقاد في إخلاصه المطلق، كان يتلقّى من الخلفاء، بالإضافة إلى التشجيعات الكتابية التي تحثّه على المثابرة، إعانات مالية طائلة كانت تزيد في قوّته، وربّمَا تدعوه في يوم من الأيام إلى أن يقلب لهم ظهر المجنّ. ولكن لعلّ ذلك كان يمثّل، والحقّ يقال، وسيلة من الوسائل «للتحكّم» فيه بواسطة المصلحة المادية المتجدّدة. ومن ناحية أخرى، فممّا لا شكّ فيه أن البلاد التونسيّة – الطرابلسية كانت آنذاك في حاجة إلى الإعانات المالية لدفع مرتبات الجنود وضمان عيش الحكومة الإقليمية[47].

---

45) رحلة التجاني 421/2.

46) أصيل مدينة طلبيرة، أنظر أحمد زكي، في مقاله المنشور تحيّة لـ «كوديرا»، ص 307، 309. (*Homenaje à... codera*, Saragosse, 1904).

47) خلافًا لما قد يكون وقع في عهد يوسف بن عبد المؤمن، فلئن كانت إفريقية ترسل إلى الخليفة ضريبة سنوية تعادل 150 حمل بغل (النويري، 221/2 – 234)، إلّا أن عبد الواحد لم يكتنز الأموال، حسبما يبدو. إذ روي لنا عنه =

بنو عبد المؤمن على رأس إفريقيّة (1221–1226) :

توفّي عبد الواحد بتونس وهو في حالة مباشرة ، في أول محرم 618هـ/ 25 فيفري 1221م ، في سنّ متقدمة لا محالة. إذ كانت مهمته تكتسي على كلّ حال ، صبغة عمريّة. وقد أُجريت محاولة أولى بُعَيْد وفاته لتحويلها إلى مهمة وراثية ، ولكنها باءت بالفشل. وسيأخذ أعقابه بالثأر بصورة باهرة بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ ، حيث سينتصبون نهائيًا على رأس إفريقية. إذ لم يتمكّن أحد أبنائه أبو زيد عبد الرحمان الذي حظي بموافقة شيوخ الموحّدين الموجودين بتونس ، من حمل الخليفة المستنصر على التصديق على تعيينه واليًا على إفريقيّة. وبعد ممارسته للسلطة مدة ثلاثة أشهر بنبل وحزم[48] اضُطرّ إلى ترك مكانه لأحد أبناء عمومته [أبي حفص] إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حفص الذي كان ينازعه تلك السلطة. ولكن إبراهيم هذا لم يُكلَّف إلّا بالنيابة (من ربيع الأول إلى ذي القعدة 618 هـ / من ماي إلى ديسمبر 1221 م)[49] ، وذلك في انتظار قدوم الوالي الجديد الرسمي السيّد أبي العلاء إدريس بن يوسف ، حفيد عبد المؤمن ووالي إشبيلية سابقًا.

ولقد عامل إبراهيم ثم أبو العلاء ، أقارب الشيخ الراحل عبد الواحد وأنصاره ، معاملة قاسية. فقد أُلقي القبض حتى على الكاتب السابق ابن نخيل الذي أُعدِم بعد ذلك. ولكن سرعان ما ظهرت مهمّة أخرى متأكّدة أكثر من إشباع تلك الأحقاد المشبوه فيها ، حيث أصبح من الضروري الإسراع إلى مواجهة ابن غانية الذي ظهر من جديد على نحو ينذر بالخطر ، في تخوم المقاطعة. فتحوّل أبو العلاء إلى قابس سنة 619هـ/ 1222م ، ولكنّه لم يتمكّن من إيقاف المتمرّد في منطقة ودّان الطرابلسيّة ، بواسطة كتيبتَيْن ، قد تقدّمت إحداهما ، بقيادة ابنه أبي زيد عبد الرحمان إلى أن وصلت إلى غدامس. ففرّ ابن غانية نحو الغرب عن طريق الصحراء وأثار سكّان بسكرة ، حتى اضطُرّ أبو زيد إلى استرجاعها ومعاقبتها. وفي أواخر السنة الموالية (620هـ/ 1223م) تمكّن هذا الأمير المكنّى «بالمشمّر» ،

= أنه قد توفي بدون ثروة. وكان يسند إلى الحرمين الشريفين المداخيل الشخصية المتأتية له من قبرة الواقعة في منطقة قرطبة.

48) لقد اختار «كاتبًا» ، مثقفًا من أصل أندلسي ، هو أبو عبد الله محمد بن الحسين الذي سنجده فيما بعد متقلّدًا لخطة سامية في البلاط الملكي بتونس. وقد عيّن أبو زيد نفسه ، بعد عزله ، واليًا بالأندلس ثم لقي حتفه بالمغرب سنة 1228/625. أنظر الحلة السيراء ، ص 322 – 3.

49) وكان وزيره يدعى أحمد المشطّب. وقد قتل في المغرب سنة 624 هـ/ 1227 م ، خلال حملة عسكرية ضدّ بعض الثائرين.

بفضل مساعدة قائد هوّاري[50]، من صدّ هجوم ابن غانية بمجدول في منطقة السباسب التونسية. فرجع الأمير المنتصر إلى تونس حيث توفّي أبوه في الأثناء، واستولى على الحكم. وبعد ذلك بقليل أُقِرَّ في منصبه من قِبَل خليفة مراكش، العابر سبيل، أبي محمّد عبد الواحد المخلوع (621 هـ/ 1224 م)[51]، وبقي على رأس المقاطعة ما يقارب السنتين. وكانت تصرّفاته التي وصفتها لنا الروايات بكونها متعسفة ومتجبّرة، قد أثارت العموم ضدّه، فعُزِل من منصبه في ربيع الثاني 623 هـ/ افريل 1226م بإذن من الخليفة أبي محمد عبد الله العادل (1224–27). وخلفه الشيخ أبو محمد عبد الله المعروف بعبّو، ابن الوالي الراحل عبد الواحد بن أبي حفص الذي كان أحرز منذ عهد قريب نجاحًا باهرًا[52]. وابتداءً من ذلك التاريخ أصبحت تونس في قبضة الحفصيّين وسوف لا يفوّتون فيها لأجلٍ طويل.

إلا أن القسم الغربي من إفريقيّة قد كان خارجًا عن سلطتهم تمامًا. حيث ما زال يقيم ببجاية منذ وفاة السيّد أبي الحسن بن أبي حفص سنة 604 هـ/ 1208م، ولاة معيّنون مباشرة من قِبَل الخليفة من بين أقربائه، كما كان الأمر من قبل، أو أحيانًا من بين بعض شيوخ «الموحّدين» الأقلّ مرتبة، مثل أبي عبد الله بن يغمور الذي خلفه سنة 623 هـ/ 1226م يحيى بن العطّاس التنمالي ابن أخي العادل[53]. وسوف لا ينقضي وقت طويل قبل أن يعمد الحفصيّون إلى ضمّ مملكة بني حمّاد السابقة، غير مقتنعين بتحقيق استقلال مقاطعتهم.

---

50) وهو برع بن حنّاش، الجدّ المحتمل للحنانشة المعاصرين.

51) قبل وفاته بقليل أمر الخليفة المستنصر بعزل أبي العلاء وتعويضه بأحد شيوخ الموحّدين، وهو والي جزر البليار أبو يحيى ابن أبي عمران التنمالي. ولكن إرتقاء «المخلوع»، شقيق أبي العلاء إلى العرش قد تسبّب في إلغاء ذلك القرار.

52) ويبدو أن تسمية عبّو قد تمّت عندما سأله العادل عن حاله [فأنشد متمثلاً:

حال متى علم ابن منصور بها   جاء الزمان إليّ منها تائبًا.

فاستحسنه لموافقته للحال إذ العادل هو ابن منصور فولاه إفريقية]. ولعلّ هذه النادرة [التي رواها لنا الزركشي في تاريخ الدولتين، ط. 2، ص 21] تخفي حقيقة أعمق من ذلك. وهي أن من مصلحة الخلافة تعويض وال غير شعبي في تونس بابن شخص كان يحظى فيها بالتقدير.

53) البربر، 223/2، 234، 296، عنوان الدراية، ص 159 (الذي ورد فيه اسم يرمور عوض يغمور).

انتصاب الحفصيّين نهائيًا بتونس :

الشيخ أبو محمد بن عبد الواحد (1227 - 1228) :

ولكنّ هذه المهمة سوف لا يرجع القيام بها إلى أبي محمد بن عبد الواحد. فقبل قدومه إلى تونس ناب عنه أحد أبناء عمومته أبو عمران موسى بن ابراهيم والتحق بمنصبه في شهر ذي القعدة سنة 623 هـ / نوفمبر 1226 م. وقد كان شيء من الهيجان الذي لا يزال يغذّيه ابن غانية ، يحرّك بعض القبائل. فقام الوالي الجديد بادئ ذي بدء بقمع حركة الوهاصة في منطقة عنابة ، ثمّ قام في فصل الصيف (624 هـ / 1227 م) بحملة ضدّ هوّارة في ضواحي أبّة وضدّ ابن غانية نفسه الذي لاحقه إلى ما وراء بجاية والمتيجة ، حتى وصل إلى وادي الشلف. وما إن رجع الأمن إلى نصابه ، حتى حدث انقلاب مفاجئ في إفريقيّة ، إثر ارتقاء خليفة جديد إلى العرش في مراكش. ذلك أنّ الخليفة أبا العلاء إدريس المأمون (1227– 32) ، أمام امتناع أبي محمّد عن بيعته ، قد كتب بالولاية على إفريقيّة لأحد إخوة الوالي المتمرّد ، وهو أبو زكرياء يحيى الذي كان إذ ذاك واليًا على قابس[54]. فزحف أبو زكرياء على عاصمة المقاطعة ، بمساندة الزعماء المحلّيين في الجنوب والجنوب الشرقي من البلاد. وحاول أبو محمّد المقاومة بدون جدوى. حيث خلعه جنود «الموحّدين» في القيروان وأسّروه ثم نفاه أخوه الذي دخل تونس في أواخر رجب 625 هـ / جوان 1228 م ، فأعدم «كاتب» أخيه التعيس الحظ[55] وحكم إفريقيّة منذ ذلك التاريخ بلا منازع.

---

54) لقد كان كلّفه بتلك الخطة أبو محمد نفسه الذي كان عيّن من ناحية أخرى أخاه أبا ابراهيم واليًا على الجريد.

55) وهو أندلسي يدعى أبا عمرو.

الفصل الثاني :
الأمير أبو زكريّاء (1228– 1249)

افتكاك الاستقلال والسيادة (1227– 1249) :

لم يكن الوالي الجديد المولود بمراكش سنة 599 هـ / 1202–3 م ، يبلغ من العمر سوى خمس أو ستّ وعشرين سنة. ولكن ما أظهره من أوّل وهلة من براعة تجمع بين الحذر والجرأة ، كان يدلّ على ما يتمتع به الرجل من نضج سياسي مبكّر سيبوّئه مكانة مرموقة في تاريخ المغرب الإسلامي[1]. فقد كان يتميّز بذوق معتدل ومظهر بسيط ، وكان ورعًا ومثقّفًا ومتأثّرًا بالحضارة الأندلسية – إذ سبق له أن حكم في منطقة إشبيلية حيث كان واليًا على الجزيرة[2] – كما كان حازمًا ومتبصّرًا ، وقد تمكّن في ظرف ثماني سنوات من استنباط وإنجاز مهمّة مثلثة ، أي حفظ الأمن في البلاد وتوسيع حدودها بضمّ الدولة الحمادية السابقة والحصول على الاستقلال.

والجدير بالملاحظة أن ممّا ساعده كثيرًا على تحقيق الجانبين الأخيرين من هذا البرنامج ، تراجع السلطة في عهد المأمون تراجعًا ملحوظًا وقصور ذلك الملك. فمنذ سنة 626 هـ / 1229 م ، اضطرّ المأمون إلى التحوّل من الأندلس إلى المغرب لمقاومة ابن أخيه ذاته يحيى بن الناصر ، وقد أخطأ بتلك المناسبة خطأً فادحًا ، حينما تنكّر لمذهب المهدي ابن تومرت وأهلك عددًا كبيرًا من الموحّدين من أصيلي هنتاتة وتينمال على الوجه الخصوص. وفي الحين خلع أبو زكرياء طاعته وأطرد العمّال الذين بعثهم إليه. ونظرًا لانتسابه هو نفسه إلى هنتاتة ، فقد انحاز هكذا إلى أبناء قبيلته وأعلن عن ولائه للسنّة الموحّدية. فبايع في أوّل الأمر الخليفة يحيى بن الناصر ، وبعد ذلك ببضعة أشهر ، أي في أوائل سنة 627 هـ / 1229 م أسقط من الخطبة اسم ذلك الدعيّ الذي لا يتمتع بأية سلطة حقيقية «واقتصر على الدعاء للمهدي والخلفاء الراشدين» : وكان ذلك بمثابة الإعلان عن الاستقلال الذي أكّد عليه بلا

1) أنظر حول ولاية أبي زكرياء وحكومته بالخصوص : البربر ، 2/297 – 333 والفارسية 310 ، 322 وتاريخ الدولتين 17 – 30/24 – 44 والأدلة 43 – 54.

2) البربر ، 2/382.

غوغاء، حينما «سمّى نفسه بالأمير[3] وكتبه في صدور مكاتيبه». وهكذا أسّس الدولة الحفصيّة التي سيكتب لها الدوام مدّة ثلاثة قرون ونصف القرن. ولكن كان عليه أن ينتظر سبع سنوات وأن يشعر بتركيز سلطته المادّية والمعنويّة قبل أن يعلن على رؤوس الملإ عن استقلاله بالملك وذلك سنة 634 هـ/ 1236 – 37 م، وعندئذٍ ذكر نفسه في الخطبة مقتصرًا على «لقب الأمير الذي كان لا يريد أن يحمل أي لقب آخر سواه»[4].

أبو زكرياء المتحكّم في النصف الشرقي من بلاد المغرب، تفكّك السلطنة المؤمنيّة (1230–1236):

وما إن انفصل عن بني عبد المؤمن، أي في حدود سنة 628 هـ/ 1230 م، حتى زحف أبو زكرياء على قسنطينة ثم بجاية. فاستحوذ على هاتين المدينتين، بدون كبير عناء وأسّر والييهما، وهما أخوان من ذرية عبد المؤمن[5]. كما ألقى القبض على رؤساء العرب في المنطقتين المذكورتين، من شيوخ مرداس والذواودة الذين حاربوا ضدّه. وهكذا جمع تحت سلطته في وقت قصير كامل أنحاء إفريقية وما أصبح يدعى بالمملكة الحفصيّة من منطقة القبائل الكبرى إلى منطقة سرت الكبرى. ولم يبق له ليصبح صاحبها بدون منازع إلا أن يبعد نهائيًّا المتمرّد على الدّوام، ابن غانية الذي كان يظهر من حين لآخر، على رأس عصابة من الأعراب في طرابلس أو في جنوب منطقة قسنطينة. فقد أبعده أبو زكرياء خارج حدود إفريقية وطارده ذات يوم إلى أن وصل إلى ورقلة. ولقد لقي حتفه، وهو هائم على وجهه في مكانٍ ما من المغرب سنة 631 هـ/ 1234م، وآوى بناته بكلّ حفاوة القائد المظفّر[6] الذي

---

3) وهو اللقب الذي سبق أن حمله في إفريقية الأغالبة ثم بنو زيري.

4) لقد كان يسمّي نفسه في نقوده «بالأمير الأجلّ». وكانت بعض تلك النقود تحمل، بالاضافة إلى اسمه، اسم الخليفة الموحّدي الأوّل «أبو محمد عبد المؤمن أمير المؤمنين». وهي لعمري أقدم بقايا فترة الاستقلال المنقوص.

5) كان الوالي على بجاية أحد أحفاد يوسف بن عبد المؤمن (حسب ابن خلدون) أو يعقوب المنصور (حسب الفارسية)، يدعى أبا عمران وهو بدون شك نفس الشخص الذي ذكر في عنوان الدراية (ص 193) باسم ابن عمران. وقد كان يساعده الشيخ أبو عبد الله اللحياني شقيق أبي زكرياء ذاته. ولا شك أن هذه القرابة قد ساعدت على احتلال المدينة. أما قسنطينة فقد تم تسليمها من طرف أحد شيوخها ابن علناس الصنهاجي وقد وجّه الأميران أسيرين إلى المهدية حيث حظيا بمعاملة حسنة وأسندت إليهما بعض المداخيل.

6) بالإضافة إلى المراجع المذكورة أعلاه، أنظر الدرر، 103/2.

ضمّ إلى مملكته في السنة الموالية مدينة الجزائر[7]. ثم واصل زحفه عن طريق وادي الشلف إلى ملتقى ذلك النهر بوادي مينة، حيث استسلمت إليه القبائل المحليّة، كقبيلة بني منديل الذين لم يبدوا أية مقاومة وقبيلة بني توجين الذين [تجاهروا بالخلاف فأوقع بهم وقبض على رئيسهم عبد القويّ بن العبّاس واعتقله وبعث به إلى تونس]. وهكذا أصبح أكثر من نصف بلاد المغرب تحت رقابته أو تحت سلطته المباشرة.

وتجاه مثل هذا التقدّم، كان ردّ فعل الخلافة المؤمنيّة ضعيفًا للغاية، بل كاد يكون معدومًا. فلم يستطع، لا المأمون الذي توفّي في أواخر سنة 629هـ/ 1232م[8]، ولا ابنه الرشيد، منع تفكّك إمبراطوريتهما، الأمر الذي أصبح ينذر بقرب انقراض دولتهما. حيث لم تنفصل عنهما بصورة نهائية إفريقيّة وحدها. بل إنهما لم يحتفظا وقتيًّا بحقوقهما في تلمسان، إلّا مقابل تحويل تلك الحقوق إلى تبعيّة إسميّة وإسناد السلطة الحقيقية إلى بني عبد الوادي. وفي المغرب ذاته، مهد ومقرّ الخلافة الموحّدية، اغتنم أعراب بني مرين الموجودين في منطقة وهران، فرصة الفوضى السياسية الناشئة عن ثورة ابن نصر المتواصلة بلا انقطاع، لمضاعفة هجوماتهم والاستقرار في المناطق المنخفضة، وقد أخذت تقترب ساعة إقصائهم لبني عبد المؤمن المهزومين.

وأخيرًا فإن الأندلس التي أعلنت الثورة منذ سنة 1228–29م بقيادة أمير «لقنت» محمد بن يوسف بن هود ومنافسه أبي جميل زيان بن مردنيش [صاحب شاطبة]، قد انقسمت، كما كانت في الماضي، إلى عدّة دويلات مستقلّة ومتنافسة، وسوف لا يكتب البقاء – حتى أواخر القرن الخامس عشر– إلا لدولة غرناطة التي أسّسها حوالي سنة 1232 ابن نصر محمد بن يوسف بن الأحمر.

واستغلّ نصارى الأندلس هذا التفكّك لاستئناف عمليّة «الاسترداد» المظفّرة، وقد تمكّن ملك أرجونة خايم الأول، من سنة 1229 إلى سنة 1235، من استرجاع جزر البليار الواحدة تلو الأخرى، بينما استولى ملك قشتالة وليون فرديناندو الثالث[9] سنة 1236، على قرطبة، العاصمة السابقة للخلافة في الأندلس. ولا شكّ أن الصدى البعيد لسقوط هذه المدينة لم يكن غريبًا عن القرار الذي اتّخذه أبو زكرياء آنذاك حول ذكر اسمه في الخطبة من أعلى منابر إفريقيّة.

7) حسب ابن خلدون وفي سنة 630 حسب الفارسية و636 حسب تاريخ الدولتين.

8) بعدما أعاد مؤسّسات المهدي، تحت تأثير شيوخ الموحّدين.

9) الذي كان قد ضمّ منذ عهد قريب ليون إلى قشتالة.

الصبغة الموحّدية لحكومة أبي زكرياء
وما أحرزته من نجاح (1228 – 1236) :

إن كلّ شيء يدلّ على أن أبا زكرياء ، بانفصاله عن الامبراطورية الموحّدية ، كان في الحقيقة حريصًا على إثبات حقوقه في السيادة ، بوصفه المواصل للسنّة الموحّدية الأصيلة والوارث الروحي لابن تومرت وعبد المؤمن . فبوصفه حفيد أحد أصحاب المهدي الذي كان يُعتبَر من أقرب المقرّبين إليه ، وبناءً على أنه هو نفسه من مواليد عاصمة عبد المؤمن والمنصور ، كان يعمل على تأكيد سيطرة الصّبغة الموحديّة المغربية على إفريقيّة . وبإرادةٍ منه ، تحوّل مركز الشرعية الموحّدية إلى مدينة تونس التي عرف كيف يجعل منها عاصمة جديرة بالدولة التي قام بإحداثها ، فبنى لها مصلّى خارج أسوارها وأقام حول جامع المدينة الأعظم أسواقًا لائقة ، كما أعاد أيضًا ، حسب تصميم موحّدي ، بناء القصبة التي تمثّل معقل ومقرّ إقامة العائلة المالكة وسامي موظّفي الحكومة . ومنذ شهر رمضان 630 هـ / مارس 1233م ، دشّن بنفسه بواسطة الآذان ، الصومعة الموحّدية لجامع تلك القصبة المعروف باسم «جامع الموحّدين» ، وقد فُرِغَ من بنائه بعد ذلك بثلاث سنين[10] . وفي المعاهدات المبرمة مع النصارى كان يسمّي رعاياه «بالموحّدين» .

وكان يتقلّد أعلى المناصب في الدولة بعض أقربائه وبعض الموحّدين ، لا سيّمَا من بين أبناء قبيلته الهنتاتيّين . فقد تقلّد خطّة الوزير أو ، بالأحرى ، الوزير الأكبر في أوّل الأمر ميمون بن عيسى الهنتاتي ، وبعد عزله[11] انتقلت الخطة إلى أبناء عائلة ابن جامع[12] . وكان على رأس إدارة المال [صاحب الأشغال] ، الموحّدي أبو الربيع بن الغريغر . أما شقيق الأمير ، أبو عبد الله اللحياني الذي كان في السابق متقلّدًا لأحد المناصب السامية في بجاية ، فقد كان يتمتع بثقته المطلقة ويتولّى إنابته في العاصمة عند غيابه . كما عُيِّن ابن عمهما أبو علي عمر بن أبي موسى[13] واليًا على بجاية ثم على عنّابة ، وعُيّن أحد شيوخ الموحّدين يعقوب

10) أي بعد مدة قليلة من ذكر لقب «الأمير» في الخطبة . أنظر حول تواريخ بناء المعالم الدينيّة التي أنشأها أبو زكرياء : برنشفيك «المدارس» ، ص 272 .

11) لقد اعتقل وصودرت أملاكه وسُمِح له فيما بعد بالتحوّل إلى مصر .

12) أبو يحيى بن العلاء ، وبعد موته خلفه على التوالي ، ابنا أخيه أبو العلاء ادريس بن علي وأبو زيد بن محمد الذي كان مباشرًا لخطته عندما توفي أبو زكرياء . أما جدّ أبي يحيى ، وهو ابراهيم بن جامع أصيل طليطلة فقد كان من أصحاب المهدي ابن تومرت . أنظر المراكشي : 228 ، 270 .

13) كان أبو علي هذا واليًا على باجة ثم على جيّان . أنظر : الحلة السيراء ، ص 325 ورحلة التجاني ، 2/421 – 4 .

ابن يوسف الهرغي واليًا على طرابلس. وعند رجوع الأمير من غزوة الجزائر، نصّب في بجاية ابنه أبا يحيى زكرياء واليًا على كامل النصف الغربي من إفريقيّة، وهو ما زال يافعًا وعيّن إلى جانبه يحيى بن صالح الهنتاتي وشخصين آخرين من نفس القبيلة(14)، لقيادة المدينة ومنطقتها.

وبفضل اعتماده على سلك الموحّدين العتيد وعلى جنود منضبطين، فضلاً عمّا كان يحظى به من اعتبار لدى السكّان الأهليّين الذين كانوا يقدّرون تصرّفاته وأعماله الناجحة حقّ قدرها، استطاع أبو زكرياء أن يضمن للبلاد السّلم والأمان الكفيلين بتوفير الازدهار الاقتصادي الذي تحقّق بالفعل. فقد انتعشت الزراعة والصناعة التقليدية بقوّة وانجرّ عن ذلك ازدهار التجارة، حسبما تدلّ على ذلك العلاقات الخارجية مع النصارى.

العلاقات التجارية بين إفريقية وأوروبا قبل أبي زكرياء:

في النصف الأوّل من القرن الثاني عشر وبالارتباط مع حركة الحروب الصليبيّة وتوسّع المراكز البحرية الايطالية، تركّزت تجارة الأوروبيّين بصورة منتظمة ونهائية في الموانئ المغربية. وقد كانت منظّمة ومُباحَة بمقتضى اتّفاقيات عموميّة صريحة. ثم اتّسع نطاقها تدريجيًّا في عهد الموحّدين إلى أن بلغت أوجها من حيث الشكل والمؤسسات(15)، خلال القرن الثالث عشر. ويمكن لتونس أن تعتزّ في هذا المقام بكونها أبرمت في شهر جويلية 1157 مع بيزة، في عهد عبد الله بن خراسان معاهدة من أقدم معاهدات التجارة والملاحة المبرمة بين إفريقيا الشمالية وبلاد النصارى(16). ثمّ استفادت كغيرها من موانئ إفريقيّة من المعاهدات الموحّدية التي سمحت لها بربط علاقات مفيدة، لا سيّمًا مع جنوة وبيزة وصقليّة والبندقية. وتشهد الوثائق بأنّ تجارة المرسيليّين في أوائل القرن الثالث عشر كانت نشيطة للغاية في إفريقية. وقد كان أهل جنوة يتنافسون على سوق بجاية مع أهل بيزة، في حين كان هؤلاء الأخيرون يسيطرون على سوق تونس، نظرًا لأقدميّتهم في ذلك المركز التجاري. وتحت رعاية جنوة وبيزة، كان

14) أحدهما عبد الحق بن يوسف بن ياسين الذي ذكره ابن خلدون، يمكن أن يكون «وزير» بجاية أبو عبد الله بن ياسين المذكور في عنوان الدراية، ص 103.

15) بالنسبة إلى كامل الفترة السابقة للعصر الحفصي، أنظر شوب(Schaube) 275 – 316.

16) من المحتمل، خلافًا لرأي شوب (ص 280)، أن تكون جنوة قد أبرمت اتفاقًا مع الموحّدين المسيطرين منذ ذلك العهد على أكبر قسم من إفريقيا الشمالية بما في ذلك بجاية، منذ سنة 1154.

سكّان فلورنسا ولوك يتعاطون التجارة في نفس تلك المراكز. وقد قامت إمارة البندقية في شهر ماي 1225 بتحديد أيام الإبحار لمراكبها المتوجّهة إلى تونس وعنابة وسبتة.

وفي ذلك التاريخ كان استقلال البلاد التونسية المتزايد يتجلّى أيضًا من خلال علاقاتها الخارجية، إذ كانت الدول النصرانية تخاطب أكثر فأكثر ولاة تونس بصورة مباشرة، دون أن ترى نفسها مضطرّة إلى مخاطبتهم دومًا وأبدًا، عن طريق الخليفة في مراكش. فمنذ ولاية السيد أبي زيد عبد الرحمان حوالي سنة 1200 – 1202، كانت سلط بيزة على اتّصال مستمرّ مع ذلك الوالي نفسه ومنظوريه. وقد أُرسِلَت سنة 1211 رسالة إلى الشيخ الوالي أبي محمّد عبد الواحد للتأكيد على الاستعدادات الطيّبة المتبادلة بين أهالي تسكانة وأهالي تونس[17].

وستقوم صقليّة في عهد الملك الشابّ والامبراطور فريدريك بالمبادرة الحاسمة بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ. ففي منتصف شهر جمادى الثانية 618 هـ / 5 أوت 1221 م تحصّل السفير فيبالد بتونس على موافقة الشيخ الحفصي أبي إسحاق إبراهيم، والي المقاطعة بالنيابة، على إبرام معاهدة، طبقًا للأصول الواجبة، تقضي بإطلاق سراح كافّة الأسرى تقريبًا وضمان أمن الملاحة للمسلمين بين إفريقية ومصر، والاعتراف بامتلاك صقليّة لجزيرة قوصرة[18]، بشرط منح الاستقلال الإداري والعدلي للسكّان المسلمين وتسديد نصف الضرائب التي يدفعونها إلى صاحب تونس[19]. وكان هذا الاتفاق يرمي لا محالة، في نظر فريدريك، إلى ضمان سوق لتصدير الحبوب الصقلية وتمكينه من التنافس مع الجمهوريات الإيطالية في المعاملات التجارية والحصول على صداقة إفريقية في الوقت الذي بدأت فيه أمور الامبراطور تتعقّد في مصر. ولكن سوف تخيب تلك الآمال في المستقبل، إذا ما اعتبرنا الغزوة التي قام بها الأسطول الصقلي ضدّ جربة بعد سنتين من ذلك التاريخ. ومع والي تونس أيضًا، السيد المؤمني أبي العلاء، المعبّر عنه في النصوص اللاتينية بملك تونس «Rex Tunesis»، أبرم مبعوثا جنوة، سمون دي بولغارو ومارشيشيو سكريبا، معاهدة إثر الحوادث الخطرة التي جدّت سنة 1223[20]. وقد تحصّلا لفائدة مواطنيهما على فندق وحمّام وفرن، على غرار

17) أماري، *Diplomi*، صفحات: 23 – 68، 78 – 90، 276 – 9.

18) [جزيرة قوصرة تعرف اليوم باسم «بنطلارية»، أنظر حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج 2، ص 277].

19) حول هذه المعاهدة المؤرخة في سنة 1221، لا في سنة 1231، كما يُعتقد عادة، والظروف التي تفسر إبرامها، أنظر: برنشفيك، المجلة التونسية 1932، الصفحات: 153 – 60. هذا وقد ذكر أبو إسحاق اسم الخليفة من باب الاحترام ولكنه أبرمه باسمه الخاصّ.

20) أنظر حول هذه الأحداث: *Annales Januenses*، ج. 2، الصفحات: 189 – 92.

المحلاّت التي كان يمتلكها أهل بيزة منذ عهد بعيد. والحال أن جنوة قد قامت منذ مدّة قصيرة ، بواسطة سفارة أخرى ، بتجديد الاتّفاق الذي كان يربط بينها وبين مراكش ، وكانت تعرف حينئذٍ معرفة جيّدة الأوضاع المُبرّرة لإقامة علاقات ديبلوماسية مباشرة مع إفريقية. وبعد ذلك التاريخ بأربع سنوات ، أي قبيل الإعلان عن استقلال الحفصيّين التامّ ، جاء دور البندقيّة لإرسال سفير إلى تونس[21] ، ولا ندري لأيّ غرض تمّ ذلك.

العلاقات التجارية والديبلوماسية بين أبي زكريّاء والنصارى : المعاهدات المبرمة مع الجمهوريات الإيطالية (1228–36)

إن الدّول الأروبية التي كانت توجّه مبعوثيها إلى تونس قبل أن يتقلّد أبو زكريّاء الحكم ، قد أصبحت بطبيعة الحال حريصة على التفاهم معه بعدما صار الحاكم بأمره بكلّ حرية في إفريقيّة. فأبرمت معه معاهدات صريحة على التوالي كلّ من البندقية في أكتوبر– نوفمبر 1231[22] ، وبيزة في أواخر أوت 1234[23] ، وجنوة في 10 جوان 1236[24]. وهذه الاتفاقات التي احتفظنا بنصّها اللاتيني ، هي متشابهة في خطوطها العامّة على الأقل ، وهي تشتمل على زهاء العشرين مادة بالنسبة إلى كل اتفاقية ، وتمثّل نماذج لجميع الوثائق الديبلوماسية المميّزة لتاريخ العلاقات الخارجية لإفريقية خلال القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط. ويمكن أن تضاف إليها في الاتفاقات الموالية بعض الإيضاحات أو البنود الإضافية ، ولكن نادرًا ما يتمّ التنقيص من الأحكام الأساسيّة أو تحويرها. وهي الأحكام التي تنصّ على ضمان الأمن المتبادل للملاحة – مع إلغاء حقّ الغرق – وتحدّد مبادئ تعاطي التجارة واستقرار النّصارى في دار الإسلام : كاستخلاص أداء العشر أو نصف العشر ، باعتباره ضريبة أساسية موظّفة على أغلبية البضائع والبيع بالمزاد العلني أو بواسطة السماسرة وتحجير فرض المسؤولية الجماعية بصورة آلية على النصارى ومصادرة تركاتهم والاعتراف

21) أنظر «شوب» (Schaube)، المرجع السابق ، ص 306.

22) Mas-Latrie : معاهدات ص 196 – 9. ويمكن اعتبار التاريخين الواردين في أسفل تلك الوثيقة متطابقين ، إذ يبدو أن الاتفاقية قد حرّرت في 5 أكتوبر 1231 ولم يتمّ التصديق على المعاهدة إلّا في 10 محرم 7/629 نوفمبر 1231. وإن نفس العبارات المستعملة تدعونا إلى اعتماد هذا التأويل.

23) أماري : *Diplomi*، ص 3 – 472 و Mas-Latrie، المرجع السابق ، ص 31 ، 35.

24) Mas-Latrie، المرجع المذكور ، ص 116 – 8.

بقناصلهم وبالقضاء القنصلي ومنحهم الإمتيازات اللازمة لاستقرارهم في بعض الموانئ.

ولكن يبدو أنّ أبا زكريّاء قد منح الجنويز امتيازات أقلّ من الامتيازات الممنوحة لمنافسيهم الآخرين في إيطاليا. ولقد استدعى تطبيق الاتفاق المبرم معهم وقتًا طويلاً[25] ولم ينصّ على إقرار السلم إلا لمدّة عشر سنوات، في حين تبلغ مدّة صلاحية المعاهدة المبرمة مع كلّ من البندقية وبيزة، على التوالي أربعين وثلاثين سنة. وهناك بند صريح، سيُحتفَظ به لمدّة طويلة فيما بعد[26]، كان يحجّر على الجنويز تعاطي التجارة والإقامة في غير المراكز التي كانوا يقيمون بها إلى حدّ ذلك التاريخ، إلاّ في حالة القوة القاهرة. وكان عليهم من ناحية أخرى أن يتعهّدوا، لا فحسب بعدم تشجيع القراصنة ومعاقبتهم، بل بمطاردة مواطنيهم الذين يكونون قد ألحقوا أضرارًا بالإفريقيين، وذلك بالاشتراك مع المسلمين في البحر، على أن يتحصّلوا مقابل ذلك على حقّ توريد القمح من إفريقية بدون رسوم، خلال سنوات الجدب، بشرط أن لا يفوق سعر «القفيز» في البلد الأصلي ثلاثة دنانير ونصف. ولكن الكميّة القصوى المرخّص في تصديرها لا تبلغ سوى حمولة خمس سفن، بينما يُسمَح للبندقيّة بتصدير حمولة ثماني سفن، بنفس الشروط. على أنّ المعاهدة المبرمة مع بيزة لا تشتمل على بند من هذا القبيل، نظرًا لكون المعنيّين بالأمر لا يرغبون في ذلك، بدون شكّ، لأن الانطباع الذي نلمسه من المعاهدة المتعلّقة بهم يدلّ على أنّهم يتمتّعون بأكثر حظوة واعتبار. إذ انه مرخّص لهم في الإقامة خارج تونس في كلّ من بجاية وعنابة والمهدية وصفاقس وقابس وطرابلس. كما أنهم يتمتّعون في كلّ مدينة يمتلكون فيها «فندقًا»، بحقّ بناء كنيسة ومقبرة. ويحقّ لقناصلهم أيضًا المطالبة بمقابلة الأمير في العاصمة أو الولاة في المدن الأخرى، مرّة في الشهر.

والجدير بالملاحظة أنّ تلك الجمهوريات البحرية قد كانت تتصرّف في مناطق، تتجاوز بكثير حدود المدينة. وبما أن رعاياها كانوا يتمتّعون باتفاقياتها الديبلوماسية، وأن

---

25) في سنة 1232 أرسلت جنوة خمس سفن حربية، إثر الحوادث التي كانت تهدّد مواطنيها في تونس. وبعد ذلك بثلاث سنوات، على إثر تذليلها للصعوبات التي كانت واجهتها في المغرب الأقصى بمدينة سبتة، حاولت جنوة الحصول على اتفاق مع تونس. فوجّهت إليها غليوم دي نيغرونو في سفارة، ولكنه اضطر إلى العدول عن سفره بسبب ظهور عاصفة. ولم يتمّ إبرام الاتفاق الّا في السنة الموالية، 1236، بواسطة السفير دي كاسترو. (أنظر: *Annales Januenses*، 63/3، 73، 76). وفي الاثناء لم يتوقف الجنويّون عن زيارة إفريقية (أنظر: Blancard، وثائق لم يسبق نشرها 60/1). وقد ذكر الفندق الجنوي بتونس في معاهدة 1234.

26) وفي سنة 1272 أيضًا، ولا ندري ماذا وقع في أواخر القرن الثالث عشر وطوال القرن الرابع عشر.

الأجانب التابعين لبعض المدن الايطالية الأخرى كانوا يتعاطون التجارة الخارجية بواسطتها[27] ، فإن تنوّع أصول التجّار النصارى في إفريقية كان لا محالة أكبر ممّا يتبادر للذهن من أوّل وهلة. وبالإضافة إلى الايطاليين ، كان البروفنسيّون ، ولا سيّمًا أهل مرسيليا يتردّدون هم أيضًا باستمرار على موانئ إفريقية. ففي شهر جانفي 1229 حدّد القانون الأساسي لمدينة مرسيليا نظام بيع الخمر في المراكز التجارية بتونس وبجاية. كما تشير الوثائق المؤرّخة في سنة 1233 إلى المدعوّ غليوم شاروال الذي أدّى زيارة عمل إلى بجاية سنة 1228 ، بوصفه قنصل مرسيليا في تلك المدينة[28]. ونستطيع أن نؤكّد أن منطقة لانغدوك كانت تساهم في الحركة التجارية في إفريقية مع مونبولي ونربونة. أما برشلونة التي بدأت ملاحتها تتطوّر ، فإنها لم تكن ممثّلة بعدُ في تلك الحركة التجارية البحرية ، التي ستتبوّأ بها مكانة مرموقة فيما بعد[29].

التدابير المتعلقة بالسياسة الداخلية (1236–1241) :

لقد صرّح أبو زكرياء في معاهدته المبرمة مع جنوة في شهر جوان 1236 أن مملكته تمتدّ «من طرابلس الغرب إلى أقصى حدود بجاية»[30] ، ولكنه توقّع توسيع حدودها في مستقبل قريب بانضمام بعض المناطق الأخرى إليها. ذلك أنه بعيد الحملة المظفرة التي قادته حتى وادي الشلف الأسفل ، كان يفكّر في استئناف تلك العملية التوسّعية وتكثيفها. ولكنه لم يتمكّن من تحقيق ذلك المشروع إلا بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ ، إثر التدابير التي اتخذها لتدعيم الوضع في إفريقيّة.

وحرصًا على مقاومة تأثير الذواودة من بني هلال ، الذين يمثّلون فرعًا هامًّا من فروع رياح ، كان قد ساند ثورة ابن غانية وما زال يعيث فسادًا في المناطق المطابقة للبلاد التونسية

---

27) من ذلك مثلاً أن أحد سكان لوك وبعض أهالي فلورنسة قد أنشأوا بجنوة في جوان 1233 شركة تجارية لممارسة بعض الأعمال في تونس ، أنظر: Ferretto، *Codice*، 6/1. وتدل المعاهدة المبرمة بين البندقية وراغوز في سنة 1236 على تعاطي أهالي المدينة الأخيرة للتجارة مع إفريقية. أنظر: شوب ، المرجع السابق ، ص 307.

28) Mas-Latrie، معاهدات 81 – 90 و Blancard، المرجع السابق 61/1. شوب ، المرجع السابق ، ص 307.

29) ففي سنة 1227 استولى بعض القراصنة الميورقيّين على سفينة كانت متّجهة من برشلونة إلى بجاية (أنظر: شوب ، المرجع السابق ، ص 316).

30) «a Tripoli de Barbaria usque ad fines regni Buzée».

الحالية ، شجّع أبو زكريّاء توسّع الكعوب ومرداس ، من بني سليم ، الذين كانوا يقيمون إلى حدّ ذلك التاريخ في الجنوب الشرقي . وانجرّت عن ذلك التوسّع اصطدامات عنيفة بين القبائل ، إلى أن تمّ إجلاء الذواودة إلى منطقة قسنطينة والزاب ، من قِبَل القادمين الجدد المخلصين للحكومة المركزيّة لأجل معيّن[31] . وفي سنة 636 هـ / 1238م ارتحل أبو زكريّاء لمعاقبة إحدى القبائل الكبرى البربرية المستعربة ، وهي قبيلة هوارة الذين كانوا يبدون معارضتهم للأمير على التخوم الجزائرية التونسية ولا يتورّعون من سلب المسافرين بالقوّة . وعندما وصل إلى منطقتهم أجبرهم على تسليم مجموعة من الجنود من أبناء قبيلتهم ، فأمر أنصاره بإبادتهم ، وحوّل من بقي منهم على قيد الحياة إلى رقيق . وقد تسبّب هذا المثال العنيف الذي يذكّر بتصرفات الموحّدين الأوّلين ، في استسلام هوّارة نهائيًّا .

وبعد ذلك اضطُرَّ أبو زكريّاء إلى الضرب بدون شفقة على أيدي موظّفين اثنين من كبار موظّفيه التابعين لإدارته ذاتها ، وذلك لإخماد مؤامرة مخطرة في المهد . إذ يبدو أن مؤامرة متشعبة الفروع كانت قد دُبّرت ضدّ الأمير ، بتشجيع أو ربّما بإيعاز من بعض أعوان الحكومة المؤمنيّة . وقد كان المدبّران الرئيسيان لتلك المؤامرة ، حسب بعض رواة الأخبار ، والي طرابلس يعقوب الهرغي وشخص آخر ، مغمور الأصل ، وهو المدعّو محمّد الجوهري أحد موظّفي إدارة المال البارعين ، وقد استطاع الارتقاء من درجة إلى درجة إلى أن أصبح رئيس تلك الإدارة [صاحب الأشغال] ، بعد وفاة ابن الغريغير ، وكان يتظاهر بقوّة النفوذ والسلطان . فأُلقِيَ القبض على الشخصين المذكورَيْن ونُفِّذ فيهما حكم الإعدام مع بعض المتواطئين معهم ، وذلك في شوال 639 هـ / 1242 م[32] . وخلال السنة السابقة في رجب 638 هـ / 1241 م ، كان أبو زكريّاء قد ضمن استمرار الحكم في أعقابه ، حيث كتب عهده لابنه أبي يحيى زكرياء الذي ذُكِرَ اسمه في الخطبة بعد اسم أبيه . وفي نفس التاريخ نقل من ولاية عنابة إلى ولاية المهدية ابن عمّه أبي علي عمر بن أبي موسى الذي أعانه على قمع حركة موالية للهرغي في ذلك الموقع الحصين. وعلى إثر هذه الإجراءات أصبح بإمكان أبي زكريّاء مغادرة عاصمته للقيام بعمليّات حربية في الجزائر الغربية .

---

31) أنظر : البربر ، 72 – 139/3 – 40 وجورج مارسي (G. Marçais)، العرب في بلاد البربر ، ص 411 – 3 .

32) إلّا أنّه لم يلحق أيّ سوء بأحد زعماء دبّاب ، الذي يبدو أنه ساهم في تلك المؤامرة . قاضي المهدية أبو زكرياء البرقي الذي وجّهت إليه التهمة ونقل إلى تونس للتحقيق . ولكن ظهرت براءته وأطلق سبيله . أنظر حول ثورة الهرغي هذه ، بالإضافة إلى المراجع السابقة رحلة التجاني ، 158/2 – 159 .

التوسّع نحو الغرب : الاستيلاء على تلمسان (1242) :

ففي تلمسان كان يحكم – أو بالأحرى يملك – منذ شهر ذي القعدة 633 هـ / أوت 1236 م الأمير عبد الوادي يغمراسن بن زيّان ، الذي كان ، مع اعترافه ظاهريًّا بسلطة الخليفة الموحّدي ، يتمتع باستقلال مطلق ، وقد يكون أبو زكريّاء حاول بدون جدوى – حسبما رواه ابن خلدون – استمالة ذلك الشخص إلى حظيرته بالطرق السلميّة ، حتى يتمكّن من الاستيلاء على المغرب فيما بعد . وقد كانت تعلّة القطيعة تتمثّل في توطيد الروابط بين صاحب تلمسان وبين الخليفة المؤمني الرشيد ، بواسطة تبادل السفراء والهدايا . فتظاهر صاحب تونس باعتبار ذلك التقارب تهديدًا له وقرّر ردّ الفعل في الحين ، لا سيّمًا وقد دعاه إلى القيام بذلك العمل بعض رؤساء قبائل الشلف المناهضين ليغمراسن ، وهم بنو منديل والشيخ عبد القويّ من بني توجين .

وفي أواخر محرّم 640 هـ / جويلية 1242 م[33] وصل أمام مدينة تلمسان أبو زكريّاء الذي كان غادر تونس في شوال 639 هـ / أفريل – ماي 1242 ، وكان مصحوبًا بعدّة عشرات الآلاف من الرجال ، من بين الجنود النظاميّين ورجال القبائل الذين تمّ تجنيدهم منذ الانطلاق أو الذين انضمّوا إليه في الطريق . وتمكّن أمام أسوار المدينة ذاتها من مقاتلة جنود الأعداء الذين كانوا أقلّ عددًا من جنوده . وتمكّن من الاستيلاء على المدينة من باب كشّوط ، بواسطة تسلّق الأسوار التي لم تكن محاطة بالمدافعين بما فيه الكفاية . واستطاع يغمراسن الفرار من المدينة والالتحاق بالجبل ، صحبة مجموعة من أنصاره ، ثمّ طلب الصلح من القائد المنتصر بواسطة أمّه سوط النساء[34] . وتمّ الاتفاق على انفصال عبد الوادي نهائيًّا عن الخليفة المؤمني ، بعد استرجاع مهامّه ومنصبه ، على أن يصبح ابتداءً من ذلك التاريخ تابعًا للأمير الحفصي وأن يذكر اسمه في الخطبة . وجزاءً له على ذلك الاتجاه السياسي ، منح صاحب تلمسان حقّ استخلاص الضرائب لفائدته في بعض المراكز بإفريقيّة . وفي طريق

---

33) ينبغي تصحيح التاريخ المذكور في نصّ ترجمة كتاب يحيى بن خلدون 112/1 ، فهو تاريخ الوصول أمام مدينة تلمسان لا تاريخ الارتحال من تونس . أنظر حول الحملة الحفصية ضدّ تلمسان ، بالإضافة إلى المصادر المشار إليها أعلاه ، البربر 343/3 – 6 ، 8/4 والذخيرة ، ص 64 . ومن باب عدم الإنتباه الواضح ، ذكر ابن خلدون (البربر ، 244/2) أنّ تلك الحملة قد وقعت في عهد الخليفة الرشيد .

34) يؤكد يحيى ابن خلدون (113/1 – 151) ، خلافًا لأخيه ، أن يغمراسن لم يقم بالخطوة الأولى . ولكن روايته كلّها تدلّ على انحياز واضح لفائدة أسرة بني عبد الوادي التي كان عونًا من أعوانها .

العودة[35] عهد أبو زكرياء لرؤساء قبائل بني توجين وبني منديل ومليكش بالجزائر الوسطى ، بمهمّة قيادة المناطق التابعة إلى كل واحد منهم. وبهذه الصورة تمكّن من إقامة عددٍ من الدويلات التابعة إليه مباشرة ، بينه وبين خصمه السابق ، وهي تمثّل مجموعة من الحصون الكفيلة بحماية مملكته من أيّ هجوم محتمل من الناحية الغربية ، بقدر ما تمثّل مطيّة لشنّ غارة جديدة ضدّ المغرب. ولكنّ هل كان يفكّر حقًّا في القيام بمثل تلك المغامرة والزحف في يوم من الأيام لاحتلال المغرب؟ إن موقفه الحذر في تلمسان لا يكفي وحده لاستبعاد هذا الاحتمال. فحتّى لو فكّر فعلاً في مثل هذا المخطط الضخم[36] ، لكان شعوره القويّ بالواقع يفرض عليه احترام الآجال والمراحل الانتقالية الضرورية. ولربّمَا كان يظنّ أنّ الاتجاه الذي بدأ يظهر لفائدته في أماكن مختلفة عبر أشلاء الامبراطورية الموحّدية ، سيفضي به إلى الغاية القصوى بدون قتال.

فرض التبعيّة على قسم من الأندلس والمغرب (1236–1249) :

منذ مدة طويلة كان المسلمون والنصارى بالأندلس يوجّهون أنظارهم نحو عاهل إفريقيّة الجديد ، وذلك رغبةً في تدخّله في النزاع المسلّح القائم بينهم والذي أصبح يكتسي أكثر فأكثر حدّة أو خشيةً من ذلك التدخّل. من ذلك مثلاً أن ملك أرجونة خايم الأوّل قد تحوّل في أفريل 1231 صحبة كوكبة من الجند إلى ميورقة الخاضعة إلى سلطته منذ سنتين ، لأنه قد بلغته إشاعة – تبيّن فيمّا بعد أنّه لا نصيب لها من الصحّة – حول احتمال تنظيم حملة عسكرية حفصية ضدّ الجزيرة[37]. وبعد سبع سنوات من ذلك التاريخ ، في ربيع سنة 635 هـ/ 1238م ، عندما اتّسعت وتوطّدت قوّة أبي زكريّاء ، استنجد به أحد ملوك الطوائف المسلمين في الأندلس الشرقية ، زيّان بن مردنيش ، وقد حاصره في بلنسية الملك خايم «الغازي» المشار إليه أعلاه ، فبعث إليه ببيعته. وقد تأثّر الأمير بالقصيدة الطويلة

---

35) لقد غادر تلمسان ، حسب ابن خلدون ، بعد 17 يومًا من وصوله إليها. وفي تاريخ الدولتين تم الإستيلاء على المدينة في شهر ربيع الأول 640 / سبتمبر 1242. وحسبما جاء في ذلك الكتاب فإن غياب أبي زكرياء عن تونس قد دام تسعة أشهر.

36) لقد تمّ التأكيد على هذا المخطط في كتاب «البربر» ، 52/4.

37) أنظر : Miret y Sans ، *Itinerari*، ص 93 – 94 و *Historia del rey de Aragón Don Jaime I*، ص 137 – 142.

والبليغة التي أنشدها بين يديه الأديب الأندلسي المعروف ابن الأبار[38]. ولكنه لم يستطع تلبية جميع الطلبات المقدّمة إليه ، لأنه كان يخشى تعريض مصيره للخطر ، بالتدخّل شخصيًّا في النزاع القائم ، حسبما هو مطلوب منه ، واكتفى بتكليف ابن عمّه أبي زكريّاء يحيى بن أبي يحيى الشهيد بإبلاغ المحاصَرين كميّة كبيرة من السلاح والمؤونة عن طريق البحر. إلاّ أن الأسطول التونسي المتركّب من اثني عشرة سفينة حربيّة لم يتمكّن من إبلاغ أيّ شيء إلى سكّان المدينة ، نظرًا للحصار الشديد الذي كان مضروبًا عليها ، فرجع على أعقابه إثر محاولة تضليلية قصيرة وغير مجدية ضدّ مدينة بنسكولة وإفراغ البضائع العديمة الفائدة في ميناء دانية[39]. واستسلمت بلنسية في شهر صفر 636 هـ / أكتوبر 1238م. إلّا أنّ ابن مردنيش الموالي للأمير الحفصي قد استمرّ في الإعتراف بسيادة ذلك العاهل على المدن التي بقيت تحت سلطته أو انتقلت إلى سلطته ردحًا من الزمن ، وهي الجزيرة ودانية ومرسية. وكان قد تحصّل منذ سنتين من لدن سيّده البعيد على شهادة الولاية ، لمّا أقصاه محمد بن هود سنة 638 هـ / 1240 – 41م عن آخر مدينة من تلك المدن ، ثم ارتحل أخيرًا إلى تونس بعد بضع سنين من المقاومة ضد خصومه المسلمين والنصارى في الأندلس.

وهكذا ، ففي الوقت الذي استولى فيه الأمير أبو زكريّاء على تلمسان ، لم يعد له أيّ ممثّل رسمي في الأندلس. ولكن ، إثر احتلال تلك المدينة الهامّة ووفاة الخليفة المؤمني الرشيد في نفس الوقت تقريبًا ، أي في جمادى الثانية 640 هـ / ديسمبر 1249م ، أخذت تصل البيعات الواحدة تلو الأخرى ، سواء من الأندلس أو من المغرب ، وذلك في كنف الاضطراب العامّ الذي أصبح يسود العالم الموحّدي المنهار. فخضعت لسلطة الأمير الحفصي مدينة إشبيلية أولاً ثم شريش وطريف ، بل طلبت إليه تلك المدن في سنة 641 هـ / 1243 – 44م أن يعيّن لها واليًا[40]. فأرسل إليها أحد أبناء عمومته أبا فارس بن يونس ، الذي تمكّن بصعوبة من التخلّص من أحد المنافسين المحليّين ، ولكنّه لم يستطع فيمّا بعد ، بالرغم من المقاومة المستميتة التي دامت سنتين ، أن يحول دون سقوط إشبيلية في رمضان

---

38) [مطلع القصيدة :

أدرك بخيلك خيـــل الله أنـــدلسا إن السبيـــل إلى منجـــاتها درسا.

تاريخ الدولتين ، الطبعة 2 ، ص 27].

39) أنظر : *Anònimo de Madrid*، ص 172 و *Historia del rey de Aragón Jaime I*، ص 252 و Gazula، *Jaime I*، ص 19 – 21

40) الجدير بالتذكير أن أبا زكرياء نفسه قد تولّى على تلك المنطقة قبل أن يتقلّد الحكم في إفريقية.

646 هـ / ديسمبر 1248 م ، بين أيدي ملك قشتالة فرديناندو الثالث. وفي هذه المرّة أيضًا لم يفلح الأسطول القادم من تونس في نجدة المحاصَرين[41].

وهناك مدينة أندلسيّة أخرى قد استسلمت إلى الأمير الحفصي بإيعاز من قائدها محمد ابن الرميمي ؛ وهي مدينة المرية. وإثر الاستيلاء عليها من قِبَل محمّد بن يوسف بن الأحمر سنة 643 هـ / 1245 – 46 م ، تحوّل ابن الرميمي ، بعد إقامة قصيرة بسبتة ، إلى تونس ، حيث أقام بها في بحبوحة من العيش. أما المنتصر عليه ابن نصر صاحب غرناطة ومالقة ، فقد اتّخذ هو نفسه الموقف الشرعي المفروض عليه في نظر أبناء ملّته الأندلسيّين ، إذ أمر بالدعاء للأمير الحفصي في الخطبة وقدّم إليه شواهد الطاعة بواسطة سفير. وفي المقابل تلقّى من تونس مرارًا وتكرارًا إعانات مالية لمساعدته في الحرب التي كان يخوض غمارها ضدّ النصارى[42].

وإثر وفاة الرشيد وارتقاء أخيه السعيد إلى العرش ، انفصلت عدّة مدن مغربية أيضًا عن الامبراطورية وبايعت الأمير أبا زكريّاء[43]. وفي سجلماسة الواقعة في منطقة تافيلالت أخفقت حركة التمرّد التي قام بها الوالي الموحّدي الأصل ، وأُطرِد هذا الأخير من قِبَل الثائرين عليه ثم سُلِّم إلى الخليفة وأُعدِم. أما في منطقة الشمال البعيدة عن عاصمة بني عبد المؤمن ، فقد كانت الغلبة للقضيّة الحفصية لأجل أطول في كلٍّ من طنجة والقصر الكبير[44] وسبتة. ذلك أنه على إثر وفاة والي المدينة الأخيرة أبي علي بن خَلاص ، بغتةً سنة 646 هـ / 1248 – 49 م ، خلال رحلته إلى إفريقيّة عن طريق البحر[45] ، خلفه ابن عمّ أمير تونس ذاته ، وهو ابن الشهيد الذي كان قد أوفِدَ من قبل إلى بلنسية بدون جدوى[46].

وأخيرًا ، فإن رؤساء بني مرين المتمركزين من قبل في منطقة فاس ومكناس والمتأثّرين – حسبما يبدو – بدعاية مبعوثي الأمير الحفصي ، قد قبلوا الاعتراف بسلطة ذلك الأمير ، وفي سنة 643 هـ / 1245 – 46 م ، أقنعوا أهل مكناس الذين كانوا تابعين إليهم عمليًّا ، على

41) تحت قيادة أبو الربيع بن الغريغر التنالي. ولكن لا ينبغي الخلط بين هذا الشخص – إن كان اسمه قد ورد صحيحًا – وبين صاحب الأشغال المشار إليه آنفًا.

42) أنظر بالإضافة إلى المراجع المشار إليها أعلاه : البربر ، 73/4 والذخيرة ، ص 61 وابن الخطيب : الأعمال ، ص 313 – 6 و330 والإحاطة ، 62/2 – 64 واللمحة ، ص 31 – 34 وابن خلدون ، تاريخ بني الأحمر والمجلة الآسيوية 1898 ، 322/2 – 23.

43) أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة : البربر ، 244/2 – 6 و34/4 – 5 ، 38 – 9.

44) قصر عبد الكريم في النصوص القروسطيّة.

45) أنظر : صويلح ، إبراهيم بن سهل شاعر اسبانيا المسلم ، الجزائر 1914 ، ص 55 – 58.

46) أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة : البربر ، 63/4 – 5.

النسج على منوالهم. فاسترجع خليفة مراكش السعيد، المدينة في الحين. ولكن بعد شهرين من وفاة الخليفة المذكور الذي أدركته المنيّة بصورة مفجعة في صفر 646هـ/ جوان 1248م، استولى بنو مرين على مدينة فاس، بموافقة الأمير الحفصي، وقد كانوا تابعين إليه رسميًّا، ثم انضمّت إليهم تازة ومكناس، وفيمَا بعد الرباط وسلا.

وقد كانت النتيجة النهائية لهذه التطورات موالية للأمير زكريّاء، في السنة الأخيرة من ولايته أي 1249. إذ تمكّن بسهولة، منذ الحملة العسكرية ضدّ تلمسان، التي وضعت الجزائر الغربية بأكملها تحت رحمته، تمكّن من بسط سلطته المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة الشمالية من المغرب الأقصى. كما دخلت تحت طاعته أسرتا بني نصر وبني مرين، وهما الأسرتان المالكتان اللتان ستستأثران بوراثة الموحّدين في كلّ من الأندلس والمغرب الأقصى.

بقية العلاقات مع النصارى:
الجمهوريات الايطالية وصقلية وأرجونة (1236–1249):

لقد تواصلت التجارة مع الدول النصرانية بصورة مزدهرة ومثمرة. وكانت الحركة التجارية البحرية في كلّ من تونس وبجاية أشدّ كثافة من نفس الحركة في الجمهوريات الإيطالية التجارية[46م] بل ربّما استفادت تلك الحركة من المعارك التي نشبت في سنة 1241 بين جنوة وبيزة وعرقلت شيئًا ما النشاط البحري في المدينتين المذكورتين. هذا وإن اختطاف إحدى السفن الجنوية التي كانت متوجّهة من أسبانيا إلى تونس، سنة 1245، قد أثار ردّ فعل سريع من قِبَل أهل جنوة، إذ أنهم توجّهوا إلى ميناء بجاية، فاحتجزوا سفينة محمّلة بالبضائع وأشعلوا النار في جميع المراكب التابعة لأعدائهم. وامتدّت الحرب بين الدولتين

46 مكرر) أنظر بلانكار (Blancard): وثائق لم يسبق نشرها (لا سيما الوثائق المؤرخة من 1247 إلى 1249). وقد ورد في كتاب *Annales Januenses* ذكر قدوم سفير تونسي إلى جنوة في سنة 1237. وبعد ذلك التاريخ بسنتين تحوّل سفير آخر إلى نفس المدينة لطلب جبر الضّرر، أنظر: كنال (Canale)، تاريخ جنوة 335/2، 338، 341–2، 626، 629، حيث حلّت بالإضافة إلى ذلك بعض العقود المحررة امام العدول والمتعلقة بتجار جنوة في تونس وبجاية ابتداء من سنة 1236. وهناك وثيقة أخرى مؤرخة في ماي 1240 تتعلق بأنشطة أهالي بيزة التجارية في تونس، أنظر: Mas-Latrie، معاهدات، ص 35 – 7. وقد تكونت في بيزة آنذاك شركة تضم جميع العناصر المهتمة بالتجارة مع تونس.

المذكورتين إلى رعاياهما المقيمين في شمال افريقيا ، وقد كانوا يحاولون إلى حدّ ذلك التاريخ التزام الحياد في ذلك النزاع[47]. ولا شكّ أن هذه الظروف تفسّر لماذا لم يتمّ في حياة أبي زكريّاء تجديد المعاهدة الحفصيّة المبرمة مع حكومة جنوة ، بعد انقضاء مدّتها سنة 1246. إذ لم يكن الأمير يبدي تجاهها أيّ استعداد طيّب ، في حين كان يصغي في العادة بأكثر اهتمام إلى خصومهم في بيزة وصقلية.

ذلك أن أبا زكريّاء ، طوال العشر سنوات الأخيرة من ولايته ، قد كانت له علاقات ممتازة مع جاره فريدريك الثاني صاحب صقلية. وإننا نجهل أصل هذه الصداقة ، كما أننا لا نملك النصوص التي جدّدت معاهدة 1221 ، وقد أصبحت لاغية منذ مدة طويلة. ومن المحتمل أن يكون الامبراطور ، منذ رجوعه من الحرب الصليبية التي أشرف عليها في المشرق (1228–29) ، قد سعى من جديد إلى عقد اتفاق ودّي مفيد مع تونس ، ولعلّ فرار أحد أقرباء الحفصي إلى بلاده سنة 1236[48] ، وتفكير ذلك الأمير المسلم في اعتناق الديانة المسيحية ، قد كانا من أسباب إجراء المساعي الديبلوماسيّة بين صقلية وإفريقية ، ولكن لا شيء يسمح لنا بتأكيد ذلك. ولم تتّضح شيئًا ما العلاقات بين البلدين إلا ابتداء من سنة 1239[49]. حيث أبرمت آنذاك «هدنة وقتيّة» ، ربّما تمّ بمقتضاها للمرّة الأولى تعيين سفير في تونس من قِبَل فريدريك الثاني الذي أراد أن يقلّد الجمهوريات الإيطالية وينافسها. وهذا السفير هو هانري أبات دي تراباني. وكلّ شيء يدعو إلى إظهار ذلك التقارب بمظهر حلقة من حلقات المعركة الصريحة التي شنّها الامبراطور ضدّ المدينتين التجاريتين البندقية وجنوة. ففي سنة 1240 أذن أميراله نيكولا سبينولا الذي كان يستعدّ للهجوم على جنوة والبندقية في البحر ، بمجاملة «ملك تونس» ، في حين أوفد إلى هذا الأخير بعثة[50] للاحتجاج على ما يحظى به مواطنو المدينتين المذكورتين من حسن قبول لديه. وفي نفس الوقت الذي كان فيه فريدريك يتولّى أكثر فأكثر إقصاء الأجانب من التجارة في إيطاليا الجنوبية ، كان يزيد من المراقبة الإدارية وتوظيف الرسوم على تصدير الموادّ الغذائية ويستهلّ نظام بيع قمح صقلية

---

47) أنظر : *Annales Januenses*، 3/161 – 2 وشوب (Schaube)، ص 301.

48) أنظر الفصل السابع.

49) أنظر حول العلاقات بين أبي زكرياء وفريدريك الثاني في 1239 و1240 : أماري (Amari)، المسلمون في صقلية 3/642 و Mas-Latrie، معاهدات ، ص 155 – 6 ، وشوب ، ص 303 – 4.

50) تتركّب من القنصل أبات الذي لم يلتحق بعد بمنصبه ويوحنا بالرمو والباريو بونتريمولي.

للخارج من طرف الدولة بصورة مباشرة. وفي ربيع سنة 1240 أمر بنقل خمسين حمولة من الحنطة على متن سفنه الخاصّة وبيعها في تونس.

فليس من المستبعد أن تكون قد ضُبِطت في تلك الظروف – على الأقل في شكلها النهائي – «الضريبة» أو «الجزية» التي كانت تدفعها سنويًّا إفريقية الحفصيّة لمملكة صقليّة، أو أن تصير تلك الضريبة فيا بعد بمثابة الأداء المطالبة بتسديده إليها. فهذه الدفوعات التي يقوم بها أبو زكريّاء لا يمكن أن تكتسي أيّ شكل من أشكال التبعية أو الإهانة. إذ تحصّل الأمير بهذه الصورة على الاعتراف بحقّ رعاياه في الملاحة والتجارة في البحر، مثلما ستفعل ذلك كثير من الدول الأروبية مع الايالات الشمال افريقية حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وهكذا فقد ضمن لنفسه حقّ التزوّد من صقلية[51].

وسرعان ما أصبحت القنصلية الصقلية بتونس مصدرًا كافيًا من مصادر المداخيل، حتى صار ذلك المنصب مرغوبًا فيه من قِبَل رعايا الامبراطور الذي منحه في سنة 1241 — 42 لقنصل جديد، بيار كابيونو داملي، مقابل دفع ثلاثة آلاف قطعة نقدية من الذهب[52]. وبعدما جعل فريدريك الدولة الحفصيّة تدور في فلكه الاقتصادي والسياسي على حساب خصومه الايطاليين، ذهب إلى أبعد من ذلك، فأمر بمطاردة سفن جنوة أو الاستيلاء عليها من قِبَل أميراله دي ماري في سواحل إفريقية ذاتها، وذلك في ربيع سنة 1244[53].

وأخيرًا فهناك مملكة أخرى، تنضاف إلى الممالك النصرانية التي ربط معها أبوزكرياء علاقات صداقة. ففي تاريخ لا يمكننا من سوء الحظ ضبطه بالتدقيق، ولكنه يرجع إلى بضع سنوات على أقصى تقدير بعد سقوط بلنسية، أقام أبو زكرياء علاقات سرعان ما أصبحت متينة مع خايم الغازي، وستتواصل مدّة طويلة بين إفريقية ومملكة أرجونة Aragon. ولقد أصبحت العلاقات طيّبة بين الخصمين السابقين في شهر جويلية 1246،

---

51) أنظر حول هذا الموضوع: أماري، المسلمون بصقلية، 8/859 – 60 وماس لاتري، المقدّمة، ص 52، 123 و La Mantia، *Sicilia ed il suo dominio*، ص 170 – 3 وشالندون: الاستيلاء النّرماني، 2/399 — 400 والمراكشي، (ص 218/182)، الذي تحدث عن إتاوة سنوية كان يدفعها ملك النرمان غليوم الثاني للخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن. وأنظر أيضًا: Huillard-Breholes، تاريخ فريدريك الثاني الدبلوماسي (*Historia diplomatica Friderici II*) 5/577.

52) Winkelmann, *Acta Imperii inedita seculi XIII*, Innsbruck 1880, pp. 669 — 70.

53) في نفس السنة نقل دي ماري إلى الأندلس سفيرًا تونسيًّا، وذلك دليل على الصداقة الصقلية الحفصية. أنظر: *Annales Januenses*، 3/151 وشوب Schaube، ص 303.

حينما رجا سفير أرجونة لدى الحفصيّين ، الكنت دامبورياس – ولكن بدون جدوى – من البابا إينوسان الرابع إعطاء ضمانات صريحة حول السلم[54] . وإن هذه المبادرة لهي جديرة بالملاحظة – ولو كانت لغاية في نفس يعقوب – حيث قام بهذا المسعى أحد زعماء النصرانية لفائدة ملك مسلم قصد حمايته من هجوم محتمل من قِبَل الصليبيّين ، ذلك الهجوم الذي سيقود ملك فرنسا لويس التاسع إلى مصر!

نهاية عهد أبي زكريّاء (1249) :

كان «أمير» إفريقية ، وهو في عنفوان قوّته وخزينته تزخر بالأموال ، يعيش عيشة ورعة وبسيطة ، وفقًا للتعاليم الإسلامية وللمذهب الموحّدي ، على وجه الخصوص. وحرصًا منه على تركيز ذلك المذهب على أحسن وجه في عاصمة مملكته والعمل على انتداب ثلّة من الموظّفين المخلصين ، أنشأ هنالك ، طبقًا للنموذج المشرقي أقدم مدرسة عمومية بإفريقيّة[55] ، في متناول رغبات سواد الشعب. وكان يسعى إلى تعميم النظام والعدل والازدهار. وكان محبوبًا من قِبَل العموم. ورغم أنه كان محاطًا بمجلس متركّب من شيوخ الموحّدين ، ولا سيّمَا من أبناء قبيلته بني النعمان الذين حافظوا على نفوذ عظيم إلى آخر عهده ، فقد كان حريصًا أكثر ، خاصة في آخر عهده ، على الاستعانة بخدمات بعض الموالي أو الأندلسيّين. ذلك أن مسلمي إسبانيا الفارّين من غزو النصارى ، قد توافدوا على سواحل إفريقيا الشمالية ، في مجموعات من الحرفيّين والأدباء ، حاملين معهم عناصر حضارة راقية. من ذلك مثلاً أن أبا زكريّاء قد حرص ، بعد سقوط بلنسية ، على استقبال الكاتب ابن الأبار وتعيينه على رأس كتابته [كتابة العلامة والإنشاء] ، بعدما تسنّى له تقدير مواهبه. ولكن ذلك التعيين لم يدم سوى مدة انتقالية ، حيث انتقلت تلك الإدارة الهامّة ، كما كان ذلك من قبل ، إلى أحد أبناء البلاد[56] ، وهو أحمد بن ابراهيم الغسّاني . ومن الذين كان لهم على الأمير تأثير أطول مدى وأبعد غورًا ، نذكر أديبًا أندلسيًّا آخر ، وهو محمد بن أبي

---

54) بواسطة الجنوي نيكولا سيغالا ، أنظر بارجي (E. Berger) ، *Les registres d'Innocent IV* ، باريس 1884 ، ص 299 و *Saint Louis et Innocent IV* ، باريس 1893 ، ص 180 وشوب ، ص 316.

55) برنشفيك : المدارس ، الصفحات ، 264 ، 269 – 71 .

56) لقد سبق ابن الأبار في هذا المنصب أبو عبد الله بن الحلاء البجائي ، أعني أصيل بجاية.

الحسين ، من أسرة بني سعيد بالقلعة . وهو قد تربّى – والحقّ يقال – في إفريقية وتعلّق بشخص الوالي الحفصي أبي زيد[57]. ولكنّ الأندلسيّين قد نافسوا الموحّدين وأهالي إفريقيّة منافسة شديدة ، على وجه الخصوص ، داخل سلك الجند وبالنسبة إلى بعض المناصب الرسميّة ، وستظهر محاولة مقاومة هذه الظاهرة بعد. وفاة أبي زكريّاء[57 م].

وقبل أن تدرك المنيّة هذا الأخير قبل الأوان ، فجع بوفاة ابنه الأكبر ووليّ عهده أبي يحيى الذي انتقل إلى جوار ربّه في مقرّ ولايته ببجاية سنة 646 هـ / 1248 – 49 م . فتحصّل على اعتراف كبار رجال الدولة بأحد أبنائه الآخرين ، أبي عبد الله محمد ، كخليفته المحتمل . وبعد ذلك التاريخ ببضعة أشهر ، وفي الوقت الذي كان يتلقى فيه شواهد الولاء من زعماء الذواودة في باغاية ، أصيب بمرض طارئ ، وبعدما تحسّنت حالته الصحيّة ، تحسّنا مؤقّتا ، لقي حتفه بالقرب من عنّابة ، وهو في طريق العودة ، حوالي 25 جمادى الثانية 647 هـ / أوائل أكتوبر 1249م ، ولمّا يبلغ الخمسين من عمره[58].

57) البرير ، 337/2 ، 369 – 70 .

57 مكرر) [أنظر محمد الطالبي ، «الهجرة الأندلسية إلى إفريقية أيام الحفصيّين» ، دراسات في تاريخ إفريقية ، تونس 1982 ، ص 165 – 210].

58) دفن أبو زكرياء بجامع بونة إلى جانب ضريح الولي الصالح أبي مروان وبعد ذلك بحوالي عشرين سنة نقل جثمانه إلى قسنطينة .

الفصل الثالث :
الخليفة أبو عبد الله المستنصر (1249–1277)

ارتقاء أبي عبد الله إلى العرش (1249) :

إثر وفاة أبي زكريّاء ، خلفه ابنه ووليّ عهده أبو عبد الله محمد ، بدون صعوبة[1] ، وقد نصّبه على العرش كبار رجال الدولة والجيش في مدينة عنّابة ، ثم أسرع إلى الرجوع إلى العاصمة حيث بايعه أهل المدينة مرتين متتاليتين ، وهذا الشابّ البالغ من العمر اثنين وعشرين سنة ، والذي ستطول حياته وعهده الزاهر إلى حدود سنّ الخمسين ، قد أنجبته أمّ من أصل نصراني تدعى عطف. وقد اقتنع في أوّل الأمر ، بلقب أمير ، مثل أبيه ، وسمّي أيضًا «السلطان»[2] . ولكنّه سينهي عمّا قليل عمليّة ارتقاء أسرته إلى المنصب الأسمى ، وذلك بالإعلان عن تولّيه الخلافة. هذا وإن التسوية السريعة لقضيّة الوراثة على العرش ، مثلما ارتآها أبو زكريّاء ، تقيم الدليل على مدى متانة العمل الذي قام به العاهل الراحل. ذلك أنّ فكرة حصر الخلافة في الأسرة الحفصيّة قد أصبحت راسخة في أذهان أهل إفريقية ، حتى أن المنافستين الجدّيّتين اللّتين اضطُرَّ الأمير الجديد إلى مواجهتهما ، قد كانتا صادرتين عن شخصين من أقرب أقربائه. وهذا دليل على أن إفريقية لا تتصوّر حكّامها في المستقبل إلاّ من بين المنحدرين من الأسرة الحفصيّة.

الانتفاضة الموحّدية الفاشلة (1250) :

بعد أقلّ من سنة من ارتقاء أبي عبد الله إلى العرش ، اندلعت بتونس ، في صفوف الحاشية الملكية ، محاولة انقلابية كان بإمكانها أن تفقد الأمير الجديد عرشه وحياته. وتتمثّل الأسباب البعيدة لتلك الحركة فيما كان يضمره الموحّدون من حقد متزايد ضدّ أولئك الموالي

1) أنظر حول عهد المستنصر: البربر ، 2/335 – 374 والفارسية ، ص 322 – 343 وتاريخ الدولتين ، ص 24 – 44/30 – 55 والأدلة ، ص 55 – 68 .

2) أنظر: لافوا (Lavoix)، عدد 941 وفروجيا (Farrugia)، عدد 4.

والأندلسيّين الذين كانوا يزاحمونهم في أعلى المناصب. وقد سبق لهم أن تسبّبوا في عزل وإبعاد ابن أبي الحسين الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في عهد أبي زكريّاء، وربّما كانوا المحرّضين على اعتقال أحد الموالي، المدعوّ كافور أمين القصر. كما فرضوا، منذ بداية عهد أبي محمد، تعيين أحد أصحابهم في منصب وزير، وهو الهنتاتي محمد بن أبي مهدي. ولكن هذا الأخير لم يتمكّن لا من السيطرة على الأمير ولا من إبعاد الأشخاص غير المرغوب فيهم من القصر. فتفاهم حينئذٍ مع كبار الموحّدين الغاضبين، وأقدم على حين غفلة ذات يوم من أيام شهر جمادى (هكذا) سنة 648 هـ / أوت أو سبتمبر 1250م، على مبايعة ابن عم الأمير محمد اللّحياني. فكان ردّ فعل الموالين للأمير عنيفًا وسريعًا، إذ قُتِل ابن أبي مهدي خارج أبواب المدينة، إثر معركة مع القائد ظافر الذي أسرع بعد ذلك إلى قتل الدعيّ وأبيه، كما قتل أخًا آخر من إخوة أبي زكريّاء يدعى أبا ابراهيم، وكذلك ابنه. وقد تمّ نهب وإحراق مساكن الموحّدين المتمرّدين. وخرج الأمير السلطان أبو عبد الله من هذه المحنة معزّزًا. فأعاد ابن أبي الحسين إلى منصبه، ويقال إن هذا الأخير قد دلّه منذ قليل على المكان السرّي، الذي أخفى فيه المرحوم أبو زكريّاء بعض الأسلحة والأموال[3]، فأصبح ذلك الشخص لمدّة عشرين سنة وزيره الأكبر ومستشاره الأمين.

لقب الخلافة: المستنصر (1253):

فمن المحتمل أن يكون صاحب الحظوة هذا هو الذي أشار على أبي عبد الله، بعد ذلك بسنتين، باتّخاذ الإجراء المتمثّل في إعلان صاحب إفريقية على رؤوس الملإ عن تلقّبه بلقب الخلافة أي «أمير المؤمنين» وتكنّيه بالمستنصر بالله، تلك الكنية التي تكنّى بها من قبل عدد كبير من الملوك التابعين لعدة أسر مالكة[4]. وقد تمّ ذلك في الوقت المناسب.

3) بالإضافة إلى المراجع السابقة، أنظر المقري، 675/1، 676. يبدو أن الملك قد تمكن بواسطة ذلك المال من جبر الاضرار التي لحقت ضحايا الاضطرابات الابرياء. وحسب ابن الخطيب، الإحاطة، 172/1، قدم ابن مردنيش أيضًا يد المساعدة إلى المستنصر.

4) لا سيما الأسرة الأموية في الاندلس والأسرة الفاطمية في مصر، ومنذ عهد أقرب، الأسرة الموحدية والأسرة العباسية، وآخر من حمل هذا اللقب من بني العباس قد اختفى سنة 1242، أي قبل ارتقاء الأمير الحفصي أبي عبد الله إلى العرش. فاختياره لذلك اللقب لم يكن من باب الصدفة. ولقد أضفى على المستنصر لقب «أمير المؤمنين» في وثيقة قطلونيّة يرجع عهدها إلى 15 جانفي 1258 (أنظر Mas-Latrie، *Supplément*، ص 32 — 33) وفي الوثائق المسيحية اللاحقة. وقد ورد ذلك اللقب أيضًا في نقود المستنصر (أنظر Lavoix، عدد 942 وما بعده).

ففي المشرق كانت الخلافة العبّاسية التي استولى عليها الوهن تعيش سنواتها الأخيرة ، تحت تأثير الخطر المغولي المتفاقم ، وانقرضت الدولة الأيوبية في مصر منذ مدة قليلة ، وذلك في سنة 648 هـ / 1250 م ، بينما لا يزال الصليبيّون يحاربون في دار الإسلام تحت قيادة الملك لويس التاسع . وفي المغرب بلغت الخلافة المؤمنيّة هي أيضًا آخر مرحلة من مراحل انهيارها ، منذ أن افتكّ منها أمراء بني مرين كامل شمال المغرب ، بينما سقطت في الأندلس بين يدي القشتاليين جيّان وقرمونة وإشبيلية وقادس ، وذلك من سنة 1246 إلى سنة 1248 . فلا خوف حينئذٍ من أي ردّ فعل خارجي . أمّا في داخل البلاد ، فإن ضمائر أشدّ الافريقيّين تردّدًا ، قد أصبحت مستعدّة لقبول هذه الخلافة الجديدة[5] .

قمع بعض الثورات وتصحيح الأوضاع (حوالي سنة 1253) :

ورغم ذلك ، فمنذ قضيّة ابن أبي مهدي ، ما زال شيء من الانزعاج يخيّم على القصر . كما أن إنذار جدّي بالخطر قد دفع العاهل إلى ملازمة الحذر . ذلك أن مولاه نفسه ، القائد ظافر ، الذي كان قد أنقذه من قبل ، سرعان ما أصبح ضحيّة بعض الوشايات التي أجبرته على الالتجاء لدى أعراب الذواودة . وأخيرًا ففي غضون سنة 651 هـ / 1253 م ، انفجر الوضع بغتة ، عند اندلاع حادث طارئ . ذلك أنّ أحد إخوة الخليفة ، أبا إسحاق إبراهيم الذي كان محلّ مراقبة مشدّدة وكان يتألم من ذلك الوضع المكدّر ، قد التجأ هو أيضًا لدى الذواودة الذين بايعوه في زراية . وبفضل مساعدتهم ، ومساعدة القائد ظافر ، بالإضافة إلى أحد أعيان بسكرة ، فضل بن علي ، من عائلة بني مزني ، استولى على تلك القاعدة . ثم كان يتأهب للاستيلاء على قابس حينما تخلّى عنه ظافر[6] فانجرّ عن ذلك تشتّت أنصاره واضطرّ إلى الانسحاب إلى تلمسان . ومن هناك انتقل إلى الأندلس ، فالتجأ لدى محمد بن يوسف صاحب غرناطة ، الذي استقبله استقبالاً لائقًا ، وسوف لا يلتحق من جديد بإفريقية ، بصفة دعيّ ، إلا بعد وفاة أخيه وخصمه . وانتهز المستنصر ذلك الانتصار للقضاء أيضًا على عائلة بني النعمان الهنتاتية العتيدة ، وقد كان عهد إليها بولاية قسنطينة ، ولكنه كان يشكّ أكثر فأكثر في إخلاصها . فأعدم أحد أفراد تلك العائلة ونفى الثاني وزجّ بالثالث

---

5) وقد تمّ إعداد الأفكار لتقبّل هذا الحدث ، قبل ذلك بستة أشهر ، بتهيئة مقصورة في جامع القصبة بتونس لصلاة الخليفة .

6) وقد تمّ ذلك بواسطة حيلة من حيل ابن أبي الحسين حسبما أكده ابن خلدون .

في السجن[7]. وعوّضهم، في ذلك المنصب الرفيع، بهنتاتي آخر، كان قد قدم من المغرب منذ عهد قريب واستقبله أبوه، وهو أبو سعيد عثمان بن محمود المعروف بلقب «العود الرطب»، ربّما لمرونته السياسية.

وتولّى السلطان أيضًا قمع الثورة التي شنّها في الزاب المسمّى بأبي حمارة[8]. فغلبه وقبض عليه وأعدمه. ثم تقدّم إلى أن وصل إلى الحضنة، فقبض في مقرّه على أعيان الأعراب التابعين لقبائل مرداش ودبّاب، والذين كانوا قد انضمّوا إلى المتمرّد، واعتقلهم. وقد ضمن له هذا الموقف الحازم ما يناهز العشر سنوات من الهدوء.

السياسة الداخلية المقامة على الهيبة:

منذ السنوات الأولى من تولّيه الحكم، تخلّى المستنصر عما كان يمتاز به والده من تواضع وبساطة. فقد تظاهر بمظاهر عظماء الملوك، إذ قام بإنجازات كبرى في القصبة بالعاصمة وأحدث بساتين غنّاء ذات فوّارات في ضواحي تونس، وحديقة صيد بالقرب من بنزرت. وأحاط نفسه بجميع من كانوا موجودين في إفريقية من علماء ذائعي الصيت وشعراء ومولعين بالأدب وجلب إلى بلاطه عددًا كبيرًا من الأدباء الأندلسيين الذين فرّوا من سياسة الاسترداد، فتوافدوا على إفريقيا الشمالية أو اتجهوا إلى المشرق. وممّا لا شكّ فيه أن كثيرًا من العائلات الموحّدية لم تكن تحبّذ هذا الانزلاق نحو العادات المتأنّقة ونحو البذخ والأدب، بشكل لا يتماشى كثيرًا مع المثل العليا للمذهب الموحّدي، ولم تكن راضية، علاوة على ذلك، عن تلك السياسة التي أعطت الصدارة للعنصر المنافس، أعني الأندلسيّين. ولكن ذلك التقدّم المادّي والثقافي لا يمكن إلا أن يرجع بالفائدة على اقتصاد البلاد ونفوذها السياسي، بتكثيف المعاملات وتركيز هيبة الأسرة المالكة على أسس متينة.

---

7) نجد صدى الغضب الشعبي الناشئ عن تجاوزات بني النعمان في «مناقب سيدي بوسعيد»، ص 70. ولكن ذلك قد ورد في فقرة، يبدو أنها أضيفت إلى النصّ الأصلي في فترة لاحقة.

8) هل هذا الشخص هو نفس ذلك الثائر الرناتي الذي أدّعى أنه من ذرية الخليفة يعقوب المنصور؟، وقد أثنى ابن سعيد على «أحد ملوك إفريقية» لقيامه بإعدامه. أنظر: المقري، 665/1 – 667.

العلاقات السلمية مع إيطاليا: تجديد المعاهدات مع جنوة (1250) والبندقية (1251) والعلاقات التجارية مع فلورنسا والقنصلية الصقلية.

لم تشهد العلاقات التجارية مع الدول المسيحية أي توقّف إثر التغيير الطارئ على رأس الدولة الحفصيّة. بل بالعكس من ذلك فقد أسرعت كلّ من جمهورية جنوة وجمهورية البندقية إلى إرسال سفير إلى تونس لإعادة السلم أو توطيدها. وقد أبرمت هناك معاهدتان، الأولى في 18 أكتوبر 1251، لمدّة عشر سنوات بواسطة المبعوث الجنوي غليوم شيبو بمساعدة قنصل جنوة بتونس روبالد ماشيا، والثانية في أول افريل 1251 لمدة أربعين سنة بواسطة مبعوث البندقية فيليب جيولياني. هذا وإن المعاهدة الأولى لم تغيّر قطّ معاهدة 1236 التي ألغيت منذ أربع سنوات خلت، لانتهاء مدّتها[9]. وأما المعاهدة الثانية، فقد استعادت بعبارات متماثلة للغاية أحكام اتفاقية سنة 1231، ولكنها أكملتها بالنسبة إلى عدّة نقاط، مثل الإعفاء من أي أداء على الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة التي يبيعها أهالي البندقية في دار السكّة أو مباشرة إلى السلطان[10]، والسماح لهم بتصدير الرّصاص من إفريقية بدون رسوم وتوضيح الحريّات التي يتمتعون بها في البلاد الحفصية والتوسيع من نطاقها، لا سيّما حقّ إصلاح الكنيسة الموجودة في فندقهم وتوسيعها[11].

وخلافًا لأهالي البندقية، فإن أهالي بيزة لم يروا حاجة في تجديد معاهدتهم التي لا تزال سارية المفعول بدون أيّ عائق. وقد تصالحت جاليتهم المقيمة في إفريقية مع الجنويز[12]، كما تمكّن بواسطتهم، أهالي فلورنسا، من صرّافين ومُقرِضين وصانعي ومصدّري الأقمشة، من توسيع نطاق عملياتهم التجارية والمصرفية في إفريقيّة. وإن رؤية نقودهم الذهبية الجميلة (الفلورين)، التي شرعوا في ضربها سنة 1252، قد جلبت لهم، حسب رواية فيلاني[13]، اعتبار العاهل الحفصي وتقديره.

---

9) أنظر: ماس لاتري (Mas-Latrie)، «معاهدات»، ص 118، 121 – 22 وكنال (Canale)، *Istoria di Genova*، 335/2، 341 – 3، 631 – 2 وبيرن (Byrne)، *Genoese shipping*، ص 97 – 8، 104 – 6، 112 – 4.

10) تنصّ المعاهدة المبرمة مع جنوة على أن الذهب المباع في دار السكة بتونس أو ببجاية لا يدفع إلّا «الأداء المعهود».

11) ماس لاتري (المرجع السابق)، ص 199 – 202 (النصّ اللاتيني للمعاهدة).

12) شوب (Schaube)، ص 301.

13) فيلاني (J. Villani)، ج. 6، الباب 54.

ولربّما كان المعنيّون بالأمر يتصرّفون في فنادق منفصلة ، إلاّ أن وضعيّتهم السياسية في إيطاليا لم تسمح لهم قبل القرن الخامس عشر من التحرّر من وصاية بيزة في علاقاتهم البحرية[14]. أما مملكة صقليّة ، فقد كانت ، منذ وفاة فريدريك الثاني (ديسمبر 1250) ، مسرحًا لمعركة طويلة المدى بين أنصار البابا وأنصار ذريّة الامبراطور. فلم تكن تلك الظروف لتساعد على إقامة علاقات تجارية منتظمة مع إفريقية. غير أن البابا إينوسان الرابع قد عمد في نوفمبر 1254 إلى تعيين موظّف جديد على رأس قنصليّة صقليّة في تونس ، وهو المسمّى سارج ابن اندري كابيونو[15] ، في حين كان أحد أبناء الامبراطور فريدريك غير الشرعيّين ، المدعوّ مانفريد ، يستعدّ للاستيلاء على جنوب إيطاليا ، بعدما تمّ إقرار نسبته لأبيه.

علاقات المجاملة مع بروفانس وإسبانيا (حوالي 1250 – 1260) :

أما بالنسبة لبقيّة بلدان الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ، بقطع النظر عن إيطاليا ، فمن المؤكّد أن موانئ بروفانس لم تخفّض من نسق علاقاتها التجارية مع إفريقية ، من ذلك مثلاً ان مرسيليا قد ذكرت في قانونها الأساسي المؤرّخ في 1253 مدينة بجاية من بين مدن ما وراء البحار التي توجد بها قنصليّات مرسيليّة[16]. ولكن ممّا تجدر الإشارة إليه بوجه الخصوص أن مملكة أرجونة قد وطّدت آنذاك بصورة دائمة العلاقات التي كانت قد أقامتها مع الدولة الحفصيّة في آخر عهد أبي زكريّاء.

فمنذ سنة 1252 كان للتجّار القطلونيّين فندق في تونس ، وهو على ملك عاهلهم الذي أحال استغلاله لمدّة عامين مقابل شيء من المال ، إلى واحد منهم بصفة قنصل[17]. وابتداءً من سنة 1256 تعدّدت الوثائق التي تدلّ على أن الحكومتين قد أصبحتا على

---

14) أنظر : فريتو (Ferretto)، *Codice*، ج. 1 ، إحالات ، ص 6 و 169.

15) أنظر : *Epistolae saeculi 13*، الجزء 3 ، برلين 1894 ، ص 306 وبرجي E. Berget، *Les registres d'Innocent IV*، الجزء 3 ، باريس 1897 ، ص 539 (وقد توفي البابا إينوسان الرابع بعد ذلك التاريخ بأقلّ من شهر واحد).

16) أنظر : ماس لاتري ، المرجع السابق ، ص 90 وبوريلي (Bourilly)، *Les Bouches du Rhône*، القسم الأوّل ، الجزء 2 ، ص 741.

أنظر أيضًا : بلانكار (Blancard)، *Documents inédits*، 1/ عدد 114 و 123 (السنوات 1250 – 1255).

17) أنظر : Gazulla، *Jaime I*، ص 28 – 29 ، وراجع عقد «الطلب» المبرم ببرشلونة في شهر أفريل 1252 والمتعلق بتونس ، Sayous، «الطرق التجارية» ، ص 195.

اتفاق تامّ ، حيث كوّن بعض الفرسان المسيحيين من رعايا ملك أرجونة ، جيشًا في خدمة السلطان ، برضاء ملكهم. كما تمّ تبادل السفراء بينهما بصورة ودّية خلال سنة 1257[18]. وفي أوّل أكتوبر لام الملك خايم الأوّل على رئيس أساقفة طرغونة توجيهه لبعض القراصنة في البحر ضدّ الإفريقيّين ، وبالتالي خرق معاهدة السلم المبرم مع «ملك تونس»[19]. وتشير الوثائق إلى سير قنصليات وفنادق القطلونيّين في تونس وبجاية ، سيرًا طبيعيًا خلال السنتين المواليتين[20]. وممّا تجدر الإشارة إليه من جهة أخرى قدوم مبعوثين موفدين من إفريقية ، إلى فالادوليد ، خلال شهر مارس 1258 لحضور حفل زفاف الأميرة كريستين دي نورويج ، مع الأمير فيليب شقيق ملك قشتالة الفونس العاشر ، وهي إشارة محتملة لعلاقات المجاملة القائمة بين الدولة الحفصية ودولة قشتالة[21].

بسط الهيمنة على إفريقيا الشمالية :

منذ الإعلان عن وفاة أبي زكريّاء ، خرجت مدينة سبتة عن طاعة الدولة الحفصية وتبعتها بعد قليل مدينة طنجة. وألغى ابن نصر أمير غرناطة من الخطبة اسم صاحب إفريقية ، ولكن ذلك لم يمنع المستنصر من المحافظة على علاقات طيّبة للغاية معه. وعندما آوى الأمير الأندلسي الأمير الحفصي الفارّ أبا إسحاق ، أرسل إليه السلطان التونسي مرّات متتالية عدّة هدايا للحصول على رضاه وصدّه عن مساندة ذلك الأخ المتمرّد. أمّا أمير تلمسان عبد الوادي ، وابن مرين المنتصب في فاس ، فإنهما قد استمرّا في تقديم شواهد الإخلاص

---

18) تنص وثيقة مؤرخة في 19 أوت 1257 على قدوم مبعوث من تونس إلى برشلونة منذ مدة قليلة ، وقرب إيفاد بعثة إلى تونس بقيادة الكاتالاني جاك دي مونجويش : Baer، «Die Juden im christlichen spanien»، ج.1 ، برلين 1929 ، ص 100 - 101. وفي 15 جانفي 1258 برّأ خايم الأوّل أحد رعاياه أرنود إيمريك ، من تهم الاختلاس الموجهة إليه بمناسبة تخليص بعض الأسرى والقيام بمهمّة في عنابة وتونس. أنظر : ماس – لاتري ، *Supplément*، ص 32 - 33 و Gazulla، «جيم الأول» ، ص 29 – 30 (ولكنه أرخ تلك الوثيقة غلطا في 15 فيفري 1257).

19) Miret y Sans، *Itinerari*، ص 262 – 3 و 260.

20) أنظر : ماس لاتري ، المرجع السابق ، ص 33 – 34 و Miret y Sans، المرجع السابق ، ص 287 و Huici : «المجموعة الدبلوماسية» ، 2/208 - 210 و Gazulla، المرجع السابق ، ص 32 و Ferrando، *Catalógo*، 1/46.

21) ماس لاتري : المقدمة ، ص 134 [ولمزيد من التفاصيل ، أنظر : Dufourcq، *L'Espagne Catalane et le Maghreb au XIII^e et XIV^e siècle*، باريس 1966].

والولاء إلى السلطان الحفصي. وفي سنة 652هـ / 1254م أوفد إليه المريني أبو يحيى بن عبد الحق سفارة للتأكيد على تلك التبعية التي اعترف بها من بعده (حيث توفي في سنة 656هـ / 1258م) أخوه وخليفته أبو يوسف يعقوب. وفي نفس الفترة تقريبًا استقبل المستنصر بعثة مكلَّفة من قِبَل ملك الكانم وبرنو الزنجي، بتقديم هدايا ثمينة إليه[22]. ولكن الأهمّ من ذلك أنه سوف لا يمرّ وقت طويل قبل أن تجتاز الخلافة الحفصيّة مرحلة جديدة من حياتها، وذلك بقبول بيعة قسم من المشرق الإسلامي، ولو كان ذلك بصورة مؤقتة والحقّ يقال.

وصول بيعة الحجاز ومصر (1259–1260):

ففي شهر صفر 656هـ / فيفري 1258م، سقطت نهائيًا الخلافة العبّاسية القديمة العهد في بغداد، تحت ضربات جنود هولاكو المغوليّين، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الدولة الموحّدية تلفظ أنفاسها الأخيرة في المغرب الأقصى، وقد أصبح العالم الإسلامي، علاوة على ذلك، يشكو فقدان أيّة خلافة سنيّة. وكان افتقار الأمّة الإسلامية إلى رئيس أعلى روحي يمثّل في نظر المؤمنين حالة غير طبيعية لا تطاق[23]. والحال أن المشرق لم تكن لديه أيّة وسيلة لوضع حدّ لتلك الحالة. ذلك أن مصر التي كادت تكون وحدها التي نجت، مع الجزيرة العربية، من الاستيلاء المغولي، قد كانت تعيش في كنف الاضطرابات المستمرّة، وكان سلطانها المملوكي نور الدين علي، أبعد من أن يشكّل سلطة قويّة.

وفي هذه الظروف بالذات اتّجه شريف مكّة ابن نمي[24] إلى المستنصر الذي كانت سلطته العليا تشعّ على جزء كبير من بلاد المغرب. فقرّر الاعتراف به كخليفة للمسلمين، وذلك حسب الإخباريّين، بإيعاز من شخص لا يتّضح تمامًا دوره في هذه القضية، وهو الفيلسوف الصوفي ابن سبعين، من مواليد مرسية. ويبدو أن هذا الأندلسي، الذي كان قد أقام بتونس، كالكثير من أهل بلاده، قد اضطرّ إلى مغادرة تلك المدينة، بسبب مناهضة

22) ومنها الزرافة التي أثارت فضول التونسيّين، وفي السنة الموالية اعتقل ملك الكانم وأعدم أحد خصوم المستنصر، وهو ابن قراقوش الذي كان قد فرّ إلى ودّان.
(أنظر رحلة التجاني، 157/1 – 8).

23) فلنتذكر كيف كان من الصعب على أغلب المسلمين السنيّين الرضا بإلغاء الخلافة، بعد خلع آخر سلاطين آل عثمان سنة 1922.

24) وهو جدّ آخر شريف في مكة الحسين بن علي ملك الحجاز الذي خلعه عبد العزيز آل سعود سنة 1922.

رجال الدين الذين أزعجتهم نظرياته الصوفية المتطرّفة. فارتحل إلى الجزيرة العربية. ويدّعي ابن خلدون أنه قد أوحى إلى شريف مكة بسلوكه السالف الذكر، على سبيل الانتقام. وإنّ هذا الموقف غريب! فهل لا يحقّ لنا أن نفترض أنّ تقديم بيعة مكّة إلى الخليفة الحفصي ربّما لم يكن تلقائيًا أكثر من تتويج شرلماني في روما بصفة امبراطور سنة 800 م؟ ولقد حرّرت رسالة البيعة بقلم الفيلسوف نفسه، بأسلوب مسهب ومتأثّر بالمذهب الباطني، ونقلت إلى تونس في غضون سنة 657 هـ/ 1259م بواسطة العالم التقليدي عبد الله بن برطلة، وهو أندلسي مثله وأصيل مدينة مرسية أيضًا. وفي موكب رسميّ وعامّ، تليت تلك الرسالة من طرف قاضي القضاة أبي القاسم بن البرّاء الذي علّق عليها وأشاد بزعيم الإسلام الجديد[25].

وبعد ذلك بحوالي سنة ونصف السنة، أي في أوائل 659 هـ/ أواخر 1260م، تلقّى المستنصر بكلّ اعتزاز وسرور رسالة رسميّة من مصر تخبره بالانتصار العظيم الذي أحرزه المماليك على المغوليّين في فلسطين (رمضان 658 هـ/ سبتمبر 1260م) وتلقّبه بأمير المؤمنين[26]، فهل كان بإمكانه أن يظنّ، وهو يتلقّى تلك الرسالة، أنّ السياسة المصريّة التي أبدت استعدادها برهة من الزمن للاعتراف بسلطته الروحيّة، قد أصبحت خاضعة لقادة آخرين قبل ذلك بقليل؟ إذ أنّ السلطان بيبرس قد استولى على الحكم عن طريق الاغتيال، في شهر ذي القعدة 658 هـ/ أكتوبر 1260م. وفي السنة الموالية استقبل في القاهرة أحد الباقين على قيد

---

25) أنظر حول ابن برطلة: عنوان الدراية، ص 191 – 192. وينبغي اعتبار تاريخ 657 هـ/ 1259م، الذي لم يورده إلّا ابن الشماع، من الأمور الثابتة، فهو مطابق أكثر لمعطيات تاريخ المشرق، ويتماشى تمامًا مع إشارتين مضبوطتين حول المرسول ابن برطلة وقاضي القضاة ابن البراء. فقد ارتحل الأول من تونس سنة 656 هـ لأداء مناسك الحجّ (عنوان الدراية، ص 192). ويبدو أنه التقى بتلك المناسبة بابن بلده ابن سبعين (فهل كان مكلّفًا بمهمة سريّة من طرف المستنصر؟). أمّا ابن البرّاء فقد تولّى القضاء بتونس مدة قصيرة، من سنة 657 هـ إلى سنة 658 هـ فحسب، (تاريخ الدولتين، ص 26 – 48/27). ومن ناحية أخرى فقد أشير إلى «بيعة الحرم» كأمر واقع في قصيدة ابن الابار (المقري 53/2) الذي أعدم خلال الأشهر الأولى من سنة 658 هـ/ 1260م. فيبنغي حينئذ رفض تاريخ 659 هـ الوارد في تاريخ الدولتين. أما كتاب الفارسية، فإنه يحدّد تاريخ تلك الحادثة، حسبما يظهر، سنة 655 هـ، ولكنه يتبعها مباشرة بأحداث قد وقعت، حسب بعض المصادر الأخرى، في سنة 657 هـ، فهناك حينئذ غلط أو سهو. وأما كتاب البرير فهو لا يذكر تاريخًا محدّدًا، ولكنه يجعلنا نعتقد، بحسب السياق، أن الأمر يتعلق بحدث سابق لسنة 652 هـ، وهو أمر مرفوض بدون تردّد. كما لا يمكننا التصديق بأن الخلافة الحفصيّة يرجع عهدها إلى الحرب الصليبية التي شنّها لويس التّاسع على تونس، (المسالك، ص 97/1).

26) جاء ذكر هذه الرسالة الموجهة من السلطان قطز في كتاب «الفارسية» بكلّ تدقيق. فلا شيء يدعو إلى الشك فيها. [وفي سنة تسع المذكورة قرئ كتاب هزيمة التتر على المستنصر وخططه أهل الديار المصرية في الكتاب المذكور بأمير المؤمنين. وكان هذا من أكبر آمال المستنصر وأحبّها إليه. الفارسية، تونس 1968، ص 125].

الحياة من العبّاسيّين ، باعتباره خليفة ، وقد تلقّب بلقب «المستنصر بالله» – فهل كان ذلك حقًّا من باب الصدفة ؟ – وبهذه الطريقة سيحاول السلطان المملوكي بسط الحماية المصريّة على البقاع المقدّسة في الجزيرة العربية . ولكنّ ذلك سوف لا يمنع الأمير الحفصي الجالس على العرش ومعظم الذين سيخلفونه من بعده ، من حمل لقب «خليفة» والتصرّف بصفتهم تلك .

إعدام ابن الأبّار واللّلياني (1260 – 1261) :

في الوقت الذي كان فيه المشرق يخضع لسلطة المستنصر ، لم يستطع هذا الأخير التغلّب على المؤامرات التي كانت تفتك فتكًا ذريعًا في قصره ذاته . ذلك أن الداهية ابن أبي الحسين الذي يُعتبَر بلا شكّ أنشط العاملين على ارتقاء الأمير إلى العرش ، قد نجح في استمالته إلى مشاطرته أحقاده الشخصية بوصفه أحد أفراد الحاشية الحذرين والغيورين . وقد حرص الخليفة على مراعاة مشائخ الموحّدين الذين ركنوا إلى الهدوء منذ انتفاضة بداية العهد ، ولكن هناك شخصان بارزان ، الأوّل أندلسي والثاني من أبناء البلاد ، أصيل منطقة الساحل ، قد سقطا على التوالي ضحية ارتياب الوزير المقتدر وعداوته ، وهما الكاتب والأديب الذائع الصيت ابن الأبار الذي اعتُقِل وأُعدِم في محرم 658 هـ / جانفي 1260م ، وصاحب الأشغال الثري أبو العبّاس اللّلياني الذي ضرب بالسياط إلى أن مات بعد سنة واحدة من ذلك التاريخ . وقد تولّى تنفيذ القتل ، بإذن من الخليفة ، أحد الموالي من ذوي الأصل الأوروبي ، ومن أصحاب المكانة في القصر ، وهو العامل هلال ، الذي أصبح يكوّن منذ ذلك التاريخ ، حسبما يبدو ، مع ابن الحسين وشيخ الموحّدين ، العود الرّطب ، الثالوث المحرز لثقة المستنصر.

حركات التمرّد في الغرب وهيجان القبائل (1261–1269) :

وفي نفس تلك الفترة على سبيل التقريب أُصيبت إفريقية بوباء متسرّب من المشرق حسبما يبدو. وقد أُصيب السلطان بذلك الداء ثم شفي منه . ومن ناحية أخرى ، ففي غضون سنة 660 هـ / 1262م ، هاج السكّان بسبب قضية ذات صبغة نقدية ، حيث اكتسحت البلاد بسرعة قطع مزوّرة من النقود المضروبة في تونس من النحاس ، فاضطرّت السلطة إلى التخلّي عنها فيمّا بعد . ولكن الأمر الأخطر من ذلك والأكثر دلالة ، يتمثّل في حركات التمرّد التي ظهرت في الغرب ، ويقيم الدليل على أنّ حمل أسمى لقب في الإسلام لا يكفي وحده

ليضمن لصاحبه ولاء جميع رعاياه بصورة لا حدّ لها. فمنذ سنة 659 هـ / 1261م، انطلقت من تونس حملة عسكرية بقيادة أبي حفص، شقيق المستنصر، لمحاولة إخماد الثورة التي أعلنتها مدينة مليانة[27]، وقد استقلّ بالحكم فيها أحد القادة المحليّين، أبو علي بن أبي العبّاس، مستغلاً فرصة المعارك التي نشبت بين عبد الوادي، صاحب تلمسان، وبين القبيلة العظيمة المستقرّة في منطقة الشلف، وهي قبيلة مغراوة، وذلك بدون تدخّل السلطة الحفصية. وتمّ تسليم المدينة من قِبَل أبي حفص إلى أحد فروع مغراوة، الراضي بالولاء إلى السلطة التونسية، أعني أولاد منديل. ولكنها انتقلت سنة 668 هـ / 1269—70 م، بعد عدّة محن، إلى سلطة تلمسان. وكانت قد مرّت آنذاك أربع سنين على رفض مدينة الجزائر، بدورها، الخضوع لسلطة الخليفة الحفصي الذي اضطرّ إلى قبول الأمر الواقع بصورة مؤقّتة[28].

وفي منطقة قسنطينة اغتنم أعراب الذواودة، الذين هدأوا شيئًا ما بعد ثورة أبي إسحاق، الفرصة للتمرّد من جديد، بواسطة الطريقة التي كثيرًا ما التجأ إليها أعراب المغرب، أعني تقديم الدعم إلى أحد أقرباء الجالس على العرش ومنافسيه. فلقد حامت الشبهات حول أحد أبناء عمومة المستنصر، وهو أبو القاسم ابن عمّه أبي زيد، باعتباره قد حرّض الشعب على التمرّد، عند اندلاع قضية النقود، وأصبح السلطان ينظر إليها شزرًا. وبناء على ذلك فقد فضّل الفرار سنة 661 هـ / 1263م، ورحّب به الذواودة وتوّجوه ملكًا. فأعاد بأقلّ نجاح التجربة الفاشلة التي قام بها أبو إسحاق من قبل. وما لبث أن هاجر إلى الأندلس لقلّة وثوقه في حلفائه. ولكنّ الذواودة، بقيادة شيخهم شبل بن موسى، لم يتخلّوا عن مناهضتهم للسلطة المركزيّة، وقد رأى المستنصر من المفيد أن يشرف بنفسه على حملتين عسكريّتين ضدّهم. ففي سنة 664 هـ / 1266م صدّهم نحو الجنوب وتمكّن بسهولة من التقدّم إلى أن وصل إلى المسيلة. وبعد ذلك بسنتين زحف عليهم، بمساعدة أعراب الكعوب ودبّاب وقبيلة سدويكش البربرية. فاستسلم إليه فرع من فروع الذواودة، المتكوّن من بني عساكر، وفرّ الفرع الآخر المتكوّن من بني مسعود إلى جنوب بسكرة، في اتجاه الصحراء، ولكنّه حاول فيما بعد التفاهم معه فقُبِض على زعيمه، الشيخ شبل بن موسى وعدد كبير من

---

27) لقد حدّد تاريخ احتلال المدينة، في «الذخيرة»، (ص 106) بعيد الفطر الموافق لأواخر أوت 1261 م.

28) بالإضافة إلى المراجع السابقة، أنظر: البربر، 315/3 — 7 و388.

أقربائه ، بإذن من السلطان ، وقُتِلوا بزراية ، ثم انقضّ الخليفة على حين غفلة على معظم أفراد القبائل المتمرّدة فمزّقهم شرّ ممزّق وشتّتهم[29] .

أمّا تجاه أعراب البلاد التونسية ، فقد واصل المستنصر انتهاج سياسة أبيه المتمثّلة في تأليب القبائل بعضها ضدّ بعض. فمنذ السنوات الأخيرة من عهد أبي زكريّاء ، عمد بنو مرداس ، الذين أدخلهم هو نفسه إلى منطقة التلّ ، إلى شقّ عصا الطاعة في وجهه مرات متتالية ، ولكنّه تمكّن من التغلّب عليهم ، بإثارة الشقاق بينهم وبين أمثالهم من الكعوب. وقد عمل المستنصر على توطيد علاقات التحالف بين عائلته وبين الكعوب الذين استغلّوا ما يتمتّعون به من حظوة لدى السلطة ، لصدّ بني مرداس إلى الجنوب في تخوم الصحراء[30] . وسوف لا يشهد توزيع الأعراب الرحّل في إفريقية تغييرًا كبيرًا مدّة قرن كامل ، حتى عصر ابن خلدون.

إفريقية قبيل صليبيّة لويس التاسع :

وهكذا فإن الدولة الحفصية ، قبيل المحنة التي ستتعرّض لها سنة 1270م أثناء صليبيّة لويس التاسع الثانية ، كانت تتميّز بتماسك حقيقي وقوّة لا يستهان بها ، بالرغم من بعض نقاط الضعف المتمثّلة فيما يلي : أقارب السلطان الذين ينتظرون الوقت المناسب في المهجر والبدو الذين خفّت حدّة شغبهم ليس إلاّ ، وحركات التمرّد المتوقعة في التخوم الغربيّة. وقد فترت هيمنة إفريقية على الجزائر الوسطى والغربية ، وأصبح أمير تلمسان ، رغم بقائه في حالة تبعيّة نظرية ، يتصرّف أكثر فأكثر حسب هواه. بل من المحتمل ، بالعكس من ذلك ، أن يكون ابن نصر صاحب غرناطة ، محمد بن يوسف ، المهدّد من قِبَل القشتاليّين ، قد أقرّ العزم على الاعتراف بولائه للسلطان الحفصي سنة 664هـ/ 1263–65م[31] ، ومن المؤكّد أن صاحب فاس ، المريني أبا يوسف ما زال مستمرًّا في موقفه الموالي لسلطان تونس ، وقد كان يتلقّى منه إعانات مالية هامّة مع التشجيع على مقاومة بني عبد المؤمن أكثر فأكثر ، وكان

29) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر : البربر ، 73/1 – 74 والقرطاس ، ص 566 ، وحول سياسة المستنصر العربية ، أنظر : جورج مارسي ، العرب في بلاد البربر ، ص 414 – 423 .

30) البربر ، 140/1 – 141 .

31) الذخيرة ، ص 125 .

يأمل من هذا الولاء للخلافة الحفصيّة الحصول على مبررات معنوية ، في نظر الرأي العام ، للأعمال التي سيقوم بها ضد خليفة مراكش. وفي سنة 665 هـ/ 1267م ، أرسل إلى المستنصر بعثة متركّبة من ثلاث شخصيات سامية[32] ، للحصول على إعانة ماليّة تساعده على الحملة العسكرية الحاسمة التي كان يعتزم الشروع فيها في الجنوب. وعندما افتكّ مراكش خلال شهر محرم 668 هـ/ سبتمبر 1269م من آخر خلفاء بني عبد المؤمن ، أبي دبّوس ، أسرع إلى إعلام صاحب تونس بخبر ذلك الانتصار ، مقدّمًا إليه من جديد شواهد الولاء. وفي المقابل ، استقبل المبعوث الحفصي الشيخ أبا زكريّاء يحيى بن صالح الهنتاتي الذي قدم له تهاني سيّده ، مع مجموعة من الهدايا الثمينة ، وإثر هذا المسعى الذي جرى في العاصمة الموحّدية السابقة التي تمّ الاستيلاء عليها ، ذكر اسم المستنصر في الخطبة[33] .

إفريقية والدول النصرانية قبل الصليبيّة :

1) السفارة النّرويجية بتونس (1262– 1263)

قبل تحديد موقع إفريقية في نظر العالم المسيحي المتوسّطي خلال العشر سنوات التي سبقت الصليبيّة ، لنشر هنا إلى هذه الواقعة التي ربّما لم تكن لها نتائج تُذكر ، والمتمثّلة في السفارة التي أرسلها ملك النرويج ، هاكون الأكبر. فقد قدم إلى تونس قهرمان القصر الملكي ، لودين ليب ، الذي كان قد التقى قبل ذلك بأربع سنين مع ممثلي السلطان الحفصي في قشتالة ، وقدّم إلى هذا الأخير باسم مخدومه ، بعض الصقور والهدايا الثمينة. وبقي المبعوث النرويجي بتونس من صائفة سنة 1262 إلى فصل الشتاء الموالي ، ثم ارتحل منها حاملاً معه بلا شكّ اتفاقية متعلّقة بالتجارة والملاحة ، لأن ذلك التاريخ يصادف أكبر فترة من فترات التوسّع البحري الذي عرفته مملكة النرويج ، وقد كانت تطمح في القيام بدور هامّ ، حتى في البحر الأبيض المتوسط. لكن المنيّة التي أدركت الملك هاكون منذ شهر جويلية 1263 ، قد أفقدت ذلك المسعى الديبلوماسي وما أسفر عنه من اتفاقيات ، أية أهمية[34] .

---

32) عبد المؤمن بن أبي ادريس بن عبد الحق وعبد الله بن قندوز العبد الوادي وأبو عبد الله الكناني.

33) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: البربر ، 4/53 – 4 والذخيرة ، ص 129 – 130 والقرطاس ، ص 566.

34) أنظر: ماس – لاتري ، المقدّمة ، ص 134 و*(Norges Konge-Saguer)*، ج. 2 ،*Christiana* ، 1871 ، ص 436.

2) التقلّبات التي شهدتها العلاقات مع أرجونة :
قطع العلاقات في سنة 1263 وسنة 1268 :

لقد ظلّت الاتّصالات قائمة في ذلك التاريخ في أغلب الأوقات بين إفريقية وبين دولة أرجونة وقشتالة ، والدّليل على ذلك على وجه الخصوص ، الوثائق العديدة المتراوح تاريخها بين 1260 و 1268 ، والتي يمنح بمقتضاها الملك خايم الأوّل لبعض رعاياه ، مع لقب قنصل ، حقّ استغلال الفنادق الراجعة إلى الأمة سواء في بجاية أو في تونس[35]. ومع ذلك ، فإن العلاقات الرسميّة التي كانت طيّبة في العادة قد فسدت بصورة جدّية ، مرّتين متتاليتين. ذلك أن بعض المسلمين القادمين من تونس قد استُقْبِلوا في بلاط أرجونة خلال صائفة سنة 1259[36] وفي 3 أفريل 1260 رخّص الملك خايم لتابعيه في مساعدة صهره الفونصو العاشر ضدّ المسلمين ، واستثنى بصريح العبارة السلطان الحفصي ورعاياه من التّبعات المحتملة لذلك الترخيص ، ولكن بعد ذلك التاريخ بثلاث سنوات ، حدث ما يخالف ذلك ، إذ أجاز الملك خايم لشخصين من أهالي برشلونة ، كانا قد تعرّضا لبعض التجاوزات في إفريقيّة ، الانتقام وتعويض خسارتهما على حساب أهالي إفريقية ، حسب مشيئتهما ، كما منع أيّة معاملة تجارية مع هؤلاء[37]. ويبدو أنّ بعض الاضطرابات قد أُثيرت في تلك الفترة في صفوف الجالية القشتالية المقيمة بتونس. فأوفد الملك خايم حاكم برشلونة غليوم غروني سفيرًا إلى السلطان في منتصف جويلية ، للتفاهم معه وفي آن واحد لتهدئة جاليته في تونس. ولكنّ تلك المهمّة لم تسفر عن أية نتيجة إيجابيّة. فرخّص الملك يوم 27 أكتوبر في القيام بأعمال قرصنة ضدّ السلطان الحفصي. وفي 24 جانفي من السنة الموالية أعلن خايم أنه يعتبر جميع المسلمين ، بدون أيّ تمييز ، أعداءًا له. ولم يستأنف ملك أرجونة علاقاته الودّية مع المستنصر إلاّ في أواخر شهر جويلية 1264 ، إثر المهمّة التي قام بها السفير دي غارسيا أرتيس دي أسا غران. ذلك أنه قد أبدى اهتمامه من ناحية أخرى منذ عهد قريب بتحقيق التوسّع البحري نحو الشرق ، فعيّن أقدم قنصل قطلوني في الإسكندرية. وقُطِعَت العلاقات

35) أنظر: ماس لاتري ، الملحق ، ص 35 – 38 و Miret y Sans، *Itinerari*، ص 315 ، 356 و *El Archivo*، ج.4 ، سنة 1890 ، ص 297 و Giménez Soler، *Comercio*، ص 172 و Gazulla، *Jaime I*، ص 40 – 41.

36) أنظر: Cubells، *Documentos*، ص 125 ، عدد 26.

37) يبدو أن تأثير أمير قشتالة هانري ، الذي أطرده خايم من مملكته وكان يقيم في البلاط الملكي بتونس ، لم يكن غريبًا عن هذا الخلاف.

مرة ثانية قبل أوائل فيفري 1268 ، لأسباب لا نعرفها. فأُرسِلَت بعثة كيرالت إلى تونس لتسوية الوضع ، وقد نجحت بدون شكّ في مهمّتها ، حيث قام الملك خايم في أفريل وأوت من نفس السنة بعمليات بيع وتعيين قانونية ، تتعلق بالفنادق القطلونية الموجودة بإفريقية[38].

3) انعكاسات السياسة الإيطالية وتجديد المعاهدة المبرمة مع بيزة (1264) :

وطوال تلك الفترة لم يطرأ أيّ تغيير يذكر على العلاقات الطيّبة والمتواصلة المقامة بين الدولة الحفصية والجمهوريات التجارية الايطالية. ولا ندري هل جدّد الجنويز معاهدتهم عند حلول أجل تجديدها في سنة 1260[39]. وفي جوان 1265 بينما كانت إحدى سفنهم راسية في ميناء تونس ، إذ ظهر فجأة أسطول تابع للبندقية ومتركّب من عشر سفن بقيادة جاك دندولو ، فأحرق السفينة الجنوية بعدما نهبها وأسّر نوتيتها ، ومن الغد استولى أسطول البندقية في نفس المكان على سفينة صغيرة قادمة من سافونة ومحمّلة بالخمر[40]. وتمثل تلك الحادثة مرحلة مزدوجة من مراحل الحرب التي كانت تقوم بها ملكة الادرياتيك ضدّ خصومها في ليغوريا !

ومن ناحية أخرى فإن أهالي بيزة الذين كانوا يقومون بنشاط حثيث في موانئ إفريقية[41] قد أرسلوا سفيرًا إلى تونس ، يدعى بارنت فسكنتي وقد أبرم مع أبي الحسين في 14 شوال 662 هـ/ 9 أوت 1264م ، معاهدة جديدة ، تعتبر نسخة طبق الأصل من معاهدة 1234 ، مع تخفيض مدة صلوحية العقد من ثلاثين إلى عشرين سنة[42]. وتحت إشراف بيزة

---

(38) أنظر: *Memorial historico español*، ج. 1 ، 1851 ، ص 155 – 7 ، وماس – لاتري ، الملحق ، ص 34 – 35 و Hurtebise، مجموعة وثائق ، ص 1210 – 11 ، 1224 – 25 ، 1229 – 30 ، 1239 – 40 و Miret y Sans، *Itenerari*، ص 300 و 341 و Huici، المجموعة الدبلوماسية ، ص 282 و Gazulla، *Jaime I*، ص 33 – 41.

(39) أنظر: Gazulla، المرجع السابق ، ص 34 ، عدد 73.

(40) *Annales Januenses*، 4/89 – 90 وكارو (Caro)، جنوة ، 1/184 وكنال (Canale)، تاريخ جنوة ، 2/335.

(41) أنظر الوثائق المؤرخة في أفريل 1259 والمتعلقة بكنيستهم الموجودة بتونس والمؤرخة في مارس 1261 وأوت 1263 حول علاقاتهم التجارية مع بجاية ، ماس – لاتري ، معاهدات ، ص 37 ، 43.

(42) أنظر: أماري Amari، *Diplomi*، ص 295 – 302 و 474 – 4 وماس – لاتري ، معاهدات ، ص 34 – 37. وقد تحقّق أماري من هوية ابن أبي الحسين ، ولكنّه لم يتحقق كما ينبغي من هوية الشهود المسلمين المذكورين في أسفل العقد ، وهم ، حسبما يظهر: محمد بن عبد الجبار (الرعيني ، المدرّس المتوفّى في ذي القعدة 662 ، حسب =

وجنوة ، كانت بعض المدن الأخرى التابعة لمنطقة توسكانة وشمال إيطاليا تتعاطى تجارة مزدهرة في إفريقيا ، لا سيّمًا مع تونس وبجاية[43].

4) المستنصر وشارل دانجو (1267–1270) :

وعندئذٍ أوشكت إيطاليا الجنوبية أن تكون مسرحًا لحادثة جديدة ، إذ يبدو أن تقلّبات الوضع السياسي في مملكة صقلية ، قد دفعت السلطان الحفصي برهة من الزمن إلى التفكير في التدخّل في شؤون بلاد النصارى. ولئن لم تكن لدينا معلومات صحيحة حول الموقف الذي قد يكون اتخذه تجاه مانفريد ، بعدما تمّ انتخابه ملكًا خلال شهر أوت 1258 ، فإنه من المستبعد أن يكون قد قبل استئناف دفع «الضريبة» نزولاً عند رغبة الملك الجديد[44].

وما إن أعطى مانفريد الإذن إلى المسمّى نيقولا بيبيتون ، من بلرمو ، للتوجّه إلى تونس في سفارة[45] حتى غُلِبَ هو نفسه وقُتِل بالقرب من بينيفان (Bénévent) في شهر فبراير 1266 ، وكان صاحب صقلية الجديد ومرشّح البابا المفضّل هو شارل الأول كنت أنجو ويروفانس ، شقيق ملك فرنسا لويس التاسع . إلا أنه كان من اللازم أن يتغلّب شارل على المقاومة الداخلية المستميتة وأن يتخلص من مزاحم ذي شأن ، ألا وهو كنرادان ، ابن أخي مانفريد وآخر آل هوهنشتافن . وهنا وجدت تونس نفسها مدعوّة إلى القيام بدور إلى جانب خصوم شارل دانجو. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المستنصر كان قد ألحق بمصالحه ، منذ سنة 1260 ، أميرين نصرانيّين ، من أحبّاء المغامرات وهما أميرا قشتالة هانري وفريدريك ، اللذان فرّا من أخيهما الملك ألفونصو العاشر. وأثناء المعركة التي شنّها شارل ضدّ مانفريد ، تحوّل فريدريك إلى إيطاليا لخوض غمار المعركة إلى جانب مانفريد ، وبعد

= «الفارسية» ص 333) وأبو القاسم بن علي بن البراء التنوخي (قاضي القضاة سابقًا) ومحمد بن علي بن إبراهيم (ابن الخبّاز قاضي القضاة سابقًا) وعبد الرّحمان بن عمر القيسي وعبد الحميد بن أبي الدنيا (الصدفي ، قاضي القضاة فيما بعد) وعلي بن إبراهيم بن أبي عمرو (كاتب العلامة فيما بعد) ومحمد بن ابراهيم الاربسي ومحمّد (بل أحمد) بن محمّد الغمّاز (قاضي القضاة آنذاك).

43) أنظر عدّة وثائق تحمل تاريخ 1268 وتتعلّق ببعض سكان فلورنسا وأحد سكّان لوك ، منشورة في كتاب فرّيتو (Ferretto)، *Codice*، 164/1 ، 166 – 8 ، 174 – 5 ويتعلق الأمر بالخصوص بشراء الصوف من إفريقية ، أنظر أيضًا تعاطي التجارة مع بجاية من طرف أحد تجار بليزانس ، نفس المرجع : 5/1 و34.

44) خلافًا لادّعاءات هامب (Hampe) المتسرّعة : *Urban IV und Manfred*، ص 12 وبرغمان Bergmann، *König Manfred von Sizilien*، ص 5 – 81.

45) أنظر: Mineri-Riccio, *Alcuni fatti*, p. 55; Del Giudice, *Codice*, 2/15, 3/81-2; Capasso, *Historia diplomatica regni Sicillae*, p. 277; *Mon. Germ. His., Constitutiones regum et imperatorum*, 2/560.

الهزيمة رجع إلى تونس ، وقد ارتحل إليها أيضًا رفيقان من رفقاء مانفريد وهما نيقولا ماليتا وفريدريك لنشيا . وفي ربيع سنة 1267 ، بينما كان كنرادان يتأهّب لغزو بلاد العدوّ ، إذ وصل إلى العاصمة الحفصية النابوليطاني كنراد قابيشى ، على متن سفينة ، كان قد وضعها على ذمّته أهالي بيزة المناهضون لشارل دانجو[46] . وتمكّن هناك ، بتأييد صريح من السلطان ومن أهالي بيزة المقيمين في تونس ، من جلب قدماء المخلصين لأسرة هوهنشتافن إلى صفّه ، ونظّم بالاشتراك معهم حملة ضد صقليّة ، التي نزل بها على رأس جيش يضمّ خمسمائة رجل ، وذلك في أواخر شهر أوت . وقد تجلّت نجاعة المساعدة التي قدموها إلى أهالي الجزيرة الثائرين ضدّ شارل دانجو. ولكن خلال شهر أكتوبر 1268 ، قُتِل كنرادان ، بعد شهرين من هزيمته في تاغلياقوزو. وبعد مرور سنة واحدة على حصول تلك الهزيمة ، تمكّن شارل من التحكّم من جديد في صقلية بأكملها واضْطُرّ فريدريك قشتالة وفريدريك لنشيا إلى العودة إلى تونس[47] .

فكيف نفسّر الدور الذي قام به المستنصر في هذه الواقعة؟ من العبث أن ننكر تعاطفه التامّ مع كنرادان ، الذي كان يتظاهر بالودّ للمسلمين ، وفقًا لتقاليد عائلته[48] . ولا شكّ أيضًا أنه كان متأثّرًا بحاشيته المناهضة لشارل ، ولعلّه كان ، فضلاً عن ذلك ، متخوّفًا من طموحات ذلك الملك المفرط الإقدام . وأخيرًا ، ممّا لا شكّ فيه أنّ الملك المذكور قد طالب في وقت مبكّر بتلك «الضريبة» التي تقرّرت في عهد أبي زكريّاء وفريدريك ، ولكن تعطّل دفعها منذ وفاة الشخصين المذكورين . إلاّ أن السلطان الحفصي قد عرف كيف يحدّ من تورّطه في هذه القضيّة ، فلم يقدّم سوى إعانات محدودة إلى الجيش القليل العدد التابع لأنصار كنرادان ، حتّى لا يحول دون إقامة علاقات طيّبة في المستقبل مع المنتصِر. ففي 20

---

46) ويرجع سبب هذه المناهضة إلى طرد تجار بيزة من صقلية باذن من شارل دانجو.

47) أنظر المراجع التالية :

- Mas-Latrie, *Traités* (158-9). (1268ـ ينبغي تصحيح التاريخ المذكور «حوالي 1285» وتعويضه بـ)
- Minieri-Riccio, *Alcuni fatti* (84).
- *Mon. Germ. Hist. Scriptores* (18/525).
- Leonard Aretini, *Historiarum Florentini populi libri 12, (Rerum italic Scriptores-Storici)*, 19/III/55-6.
- *Acta Imperii seculi 13*, p. 591.
- *Sternfeld Kreuzzug*, pp. 40-41, 71-72, 79-82, 110-4, 179, 354.
- *Arch. stor. per la Sicilia orientale 1929*, p. 355.
- Wieruszowski, *Arch. Stor. italiano*, 1938, 2/202.

48) لقد ثارت الجالية الإسلامية بمدينة لوسرة (Lucera) ضدّ شارل ولفائدة كنرادان .

أفريل 1268 عيّنت مدينة مرسيليا التابعة لشارل أحد مواطنيها المدعوّ هوك بورغونيون قنصلاً في بجاية[49]. إلاّ أن ما يدلّ أكثر على التقارب بين العاهلين، تلك الرسالة التي وجّهها شارل دانجو من معسكره المنصوب أمام مدينة لوسرة، وهو يحاصر المسلمين الثائرين، إلى كبار موظّفيه يدعوهم فيها إلى استقبال المبعوثين الذين أعلن السلطان الحفصي عن قدومهم، بكل حفاوة وتبجيل[50]. فلم يكن هناك حينئذٍ أيّ أثر للحقد منذ ذلك التاريخ. والنزاع الوحيد الذي بقي بدون حلّ كان يتمثّل في مسألة «الضريبة». وهناك وثيقة مؤرّخة في 1268 وصادرة عن الدوائر الدبلوماسية في نابولي، تنصّ على أن الثلاثة أقساط السنوية المستحقّة لم تُسدَّد منذ ارتقاء شارل إلى العرش[51]. فهل أن انتصاره على كنراداين سيعطيه جرأة أكثر؟ وعلى كلّ، يبدو أنه قد طلب في السنة الموالية إلى مبعوثي المستنصر دفع الاستحقاقات المتأخرة منذ وفاة فريدريك[52]. لكن المفاوضات التي بدأت في جوّ ودّي قد فشلت، تجاه مثل هذا الادّعاء. وفي 22 أبريل 1270 أوفد بدوره عدّة مبعوثين، منهم الدومينيكي بيرنجي، للتفاوض في تونس[53]. ولكن كان قد انقضى في ذلك التاريخ أكثر من شهر على مغادرة شقيقه لويس ملك فرنسا، باريس لخوض غمار الحرب الصليبية الموجّهة بعد قليل ضدّ إفريقيّة.

صليبيّة لويس التّاسع:

1) كيف ولماذا وُجّهت ضدّ تونس؟

بعدما قام لويس التاسع سنة 1267 بحملة صليبية للمرة الثانية، لتخليص القدس وإنقاذ الآثار اللاتينية التي بقيت بالمشرق إثر هجومات بيبرس، غادر عاصمته يوم 15 مارس 1270 لتحقيق ما نذره على نفسه. ثم قام بعملية أولى لحشد أتباعه وحلفائه، وقد تمّت ببطء في ميناء إيغ (Aigues-Mortes)[54] ومن هناك أبحر المقاتلون يوم 2 جويلية على متن سفن

---

49) ماس لاتري = Traités، ص 91 – 92. وقد ورد ذكر فندق بجاية وفندق تونس في سنة 1263 و1264، من بين مصادر مداخيل الكنت دي بروفنس، أنظر أيضًا: Pernoud، *Port de Marseille*، ص 323.

50) Minieri-Riccio, *Alcuni fatti*, p. 67; Sternfeld, *Kreuzzug*, pp. 180-181; Del Giudice, *Codice*, 3/114-115.

51) ماس لاتري، المرجع السابق، ص 156.

52) *Spicilegium*، 561/1.

53) Minieri-Riccio، المرجع السابق، ص 111 – 113 و Sternfeld، المرجع السابق، ص 205.

54) أقام لويس التاسع يوم 8 جوان قدّاس عيد العنصرة بكنيسة سان جيل

مستأجرة من جنوة. وبعد ذلك بخمسة أيام توقّفت السفن في كاغلياري التابعة لبيزة، وقد استقبلت بشيء من الفتور ركاب تلك السفن التي وضعتها جنوة على ذمّتهم. وفي ذلك الميناء الواقع في جزيرة سردانيا، تضخّم جيش الصليبيين، كما كان مقرّرًا من قبل، حيث انضمّت إليه جموع أخرى من الفرنسيّين أو الأجانب الذين أبحروا من مرسيليا أو من غيرها من الموانئ، وكان من أشهر المشاركين، بالإضافة إلى ملك فرنسا، أبناؤه الثلاثة فيليب وبطرس وجان تريستان وأخوه ألفونس كونت بواتييه وتولوز، وابنته إيزابيل وصهره تيبو ملك نفارا وكونت شمبانيا وسفير البابا الكردينال رودولف دالبانو[55] وأقماط بروطانيا وأو (Eu) وفلاندر واللكسنبورغ. وكان يرافق الملك عدد كبير من الفرسان وبعض الرهبان. وكان الجميع يعتقدون أنّهم سيتوجّهون صوب فلسطين أو مصر، إلى أن عقد قائد الحملة مجلسًا على متن سفينته ذاتها يومي 12 و13 جويلية وعرض على أهمّ مرافقيه اعتزامه التوجّه أولاً إلى تونس. فوافق على هذه الفكرة الكردينال سفير البابا ثم تبعه بقية الحاضرين، وبعد ذلك بأربعة أيام وصل الصليبيّون إلى ميناء قرطاج وأخذوا يستعدّون للنزول[56].

ومن المحتمل أن يكون لويس التاسع قد فكّر، قبل أن يبحر، في الشروع في غزواته، بالهجوم على إفريقية. ولعلّ اختيار كاغلياري لتجمّع المقاتلين كان دليلاً على ذلك[57]. ولكن لماذا حوّل وجهة الصليبيّة – ولو بصورة مؤقتة – نحو بلد إسلامي قليل المناهضة للنصارى[58] وبعيد جدًا عن الأرض المقدّسة؟ ينبغي البحث عن الجواب لا في بعض الوقائع المضبوطة، بل في الأفكار التي قد تكون رائجة في تلك الفترة من العصر الوسيط ولا سيّما في عقليّة الملك الخاصة. فمن المعروف أولاً أن علاقات ديبلوماسية كانت قائمة قبل ذلك بقليل بين الأمير الحفصي والملك الفرنسي، حيث لوحظ وجود مبعوثين من المستنصر في القصر

55) بقي الكرسي البابوي شاغرًا منذ وفاة البابا كليمان الرابع خلال شهر نوفمبر 1268.

56) إنّ المرجع الإسلامي الوحيد المفصّل شيئًا ما حول الصليبية هو كتاب العبر. أما المراجع النصرانية فهي غزيرة ولكنها متفاوتة القيمة. وينبغي أن نضع في مقدمتها الوثائق الرسمية ومراسلات المشاركين في الصليبية، (أنظر بالخصوص Achery، *Spicelegium*، 1667، 548/2 – 571 و *Littérature Latine et Histoire du Moyen Age* Delisle، باريس 1890، ص 72 – 77). وأما الروايات القديمة، فمن أهمها روايات Geoffroi de Beaulieu و Primat، الواردة في : *Recueil des Historiens des Gaules et de la France*، ج. 20 و 23، أنظر أيضًا كتاب *Sternfeld*، الذي يعتبر أحسن بحث عصري حول هذا الموضوع *Ludwigs des Heiligen Kreuzzug nach Tunis*، برلين 1896.

57) ففي كاغلياري أيضًا سيلتحق شارلكان بجنوده سنة 1535 لغزو تونس.

58) رغم هجوم بعض القراصنة على عدد من سفن النصارى. ولكنّ ذلك لا يبرّر قطّ القيام بحملة صليبية.

الملكي بباريس في أوائل أكتوبر 1269. ولعلّهم ، فضلاً عن البحث على صداقة ملك فرنسا الذي كانوا يعلمون أنه يتأهب للقيام بعمل ما في البحر الأبيض المتوسط ، قد جاءوا لتذليل الصعوبة الناتجة عن إعدام اللّلياني ، ذلك أنّ بعض دائني ذلك الشخص كانوا قد خاطبوا السلطان في ذلك الشأن بدون جدوى ، فاشتكوا إلى مليكهم وحرّضوه على التدخّل ، حسب المصادر العربية ، ولكنّ المفاوضات لم تتوصّل إلى فضّ الخلاف ، رغم عروض المبعوثين الذين يبدو أنّهم قد سدّدوا دفعة أولى[59].

ولعلّه من المجازفة أن نؤكّد أن تلك القضيّة لم تساهم ، مثل المساعدة التي قدّمها المستنصر إلى أنصار أسرة هوهنشتافن ، في لفت نظر ملك فرنسا إلى ذلك العاهل المسلم. إلا أنه يحق لنا أن نتردد في الاعتقاد بأن القضية المذكورة قد كانت سببًا من الأسباب الحاسمة للحرب الصليبية ضدّ تونس ، بالرغم ممّا هناك من تشابه ظاهري مع أسباب الحملة العسكرية الموجّهة ضدّ الجزائر في سنة 1830[60]. ولكنّ السبب الذي يبدو مطابقًا أكثر للنظريات القروسطية ولآراء لويس التاسع الخاصة ، يتمثل بالعكس من ذلك في الغرض الديني المزدوج الذي لا شكّ أنه قد دفع بملك فرنسا نحو شواطئ إفريقية ، أعني الاعتقاد بأنّ الاحتلال المسبّق لإفريقية سيستهل عملية مقاومة المماليك في مصر وسوريا – وسيبقى هذا الاعتقاد راسخًا في كثير من الأذهان حتى بعد الفشل الذريع التي منيت به تلك المحاولة – ثم وعلى وجه الخصوص ، الأمل – الذي يبدو في نظرنا خياليًّا – في تنصير المستنصر. ولإدراك معنى مثل ذلك الوهم ، ينبغي أن لا يفوتنا ما كان يتميّز به الملك من عقيدة راسخة وما بذله من جهود في السابق لتنصير الأمراء المغوليين ، وما كان للمبشّرين المحترفين من تأثير على ضميره ، كالفرنسيسكيّين والدومانيكيّين الذين كانوا يعملون بحماس في المملكة الحفصية ، وقد كان عدد كبير منهم من بين الصليبيّين. وسواء أكانوا يتعلّلون بوعد المستنصر الخدّاع أم لا ، فلا بدّ أنهم قد رسّخوا في ذهن ملك فرنسا منذ السنة السابقة فكرة احتمال تحقيق ذلك التنصير المثير للإحساس[61] ، كما سيعتقد بعد ذلك التاريخ بحوالي نصف قرن ، أحد ملوك

59) أنظر: Sternfeld، المرجع السابق ، صفحة 181.

60) قضية ديون البكري تجاه الحكومة الفرنسية.

61) يبدو أن الملك كان قد أعرب عن ذلك الأمل بمناسبة زيارة المبعوثين الحفصيّين إلى باريس. فقد استدعاهم إلى حضور حفل تعميد أحد اليهود بسان دوني يوم 9 أكتوبر 1269. إلّا أننا نشك في كون المبعوثين الرسميّين من قِبَل المستنصر قد حدّثوا الملك ، بتكليف من مخدومهم ، عن مثل مشروع ذلك التنصير. ومن الطبيعي أكثر أن نصدّق دور الرهبان المسيحيّين الذين كانوا يقوموا بعمل تبشيري نشيط في إفريقية. ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكننا أن نصدّق أن =

أرجونة ، في اعتناق أحد الحفصيّين الجالس على العرش ، للديانة المسيحية بصورة سريّة. فهؤلاء المبشّرون الذين خدعهم أو أعماهم شغفهم بالدعاية الدينية ، هم المتسبّبون الحقيقيّون ، حسب الاحتمال ، في تحويل وجهة الصليبيّة نحو البلاد التونسيّة.

وبناءً على ذلك فإننا نبرئ ملك صقليّة – اقتداء بالمؤرّخ سترنفلد – من التّهمة التي ألصقها به بعض الإخباريّين القدماء والمؤلفين المحدثين[62] ، بدعوى أنه هو الذي دفع أخاه إلى المغامرة الإفريقيّة بموجب المصلحة الشخصيّة. ذلك أن أنظاره السياسية كانت موجّهة منذ عهد بعيد ضدّ الامبراطورية البيزنطيّة ، فقد كان أعدّ بالطرق الديبلوماسية والزواجيّة توسيع دولته إلى ما وراء البحر الادرياتيكي ، والآن وقد تخلّص من الحروب الداخلية ، فقد أصبح يفكّر في تحويل الحرب إلى البلقان. ولكنّه كان يرى نفسه مجبورًا ، بدون حماس ، على المساهمة في الحرب الصليبيّة التي شنّها أخوه الأكبر[63] ، والموجّهة مبدئيًا ضدّ السلطان بيبرس الذي كانت تربطه به علاقات ممتازة. ولكنّه لم يكن يرغب قطّ في التدخّل في إفريقيا الشمالية ، إذ لا شيء يدلّ على أنه كان يعلّل نفسه بنفس المطامع الترابية التي كانت تراود أسلافه النرمانيّين. أما بالنسبة لخلافه مع المستنصر حول الأداءات المتخلّفة في ذمته ، فقد كان ينوي التوصّل إلى حلّ سلمي لاستخلاص تلك المبالغ التي كان في حاجة إليها ، كما نعلم. وهذا ما يفسّر موقفه عندما علم أن الصليبيّة متّجهة إلى تونس. وبما أنّه لا يستطيع التظاهر بعدم الاكتراث بمقاومة المسلمين وحرصًا منه ، من ناحية أخرى ، على عدم ترك الجيش النصراني يستولي على إفريقيّة بدون حضوره ، فقد اضطرّ إلى الوعد بتقديم المساعدة المطلوبة منه ، مع الالتماس من رؤساء الصليبيّين ، عن طريق المراسلة ، انتظار وصوله قبل القيام بأي عمل واسع النطاق. فمن الأفضل أن يكون حاضرًا عند التفاوض أحسن من أن يكون حاضرًا عند التقاتل.

= المستنصر قد فكّر لحظة واحدة في اعتناق الديانة المسيحية كما لمّح لذلك Sternfeld (المرجع السابق ، صفحة 226).

62) أنظر بالخصوص كتاب Digard: *Philippe le Bel et le Saint Siège de 1285 à 1304*، باريس 1936 ، 35/1 ، Grousset، *Histoire des Croisades*، باريس 1936 ، 652/3 – 3.

63) Del Giudice، *Codice*، 104/3 و150. ولم أتمكن من الاطلاع على كتاب Ruocco، *I perparitivi guerreschi di Carlo d'Angio et l'ottava Crotiata*، نابولي ، 1935.

2) الصليبيّون في قرطاج.

وفاة لويس التاسع (18 جويلية – 25 أوت):

لقد نزل النّصارى بقرطاج يوم 18 جويلية بعد وصولهم بيوم. ولم يتعرّضوا لأية مقاومة سواء بسبب عامل المباغتة أو كما يرى ابن خلدون، لأنّ المسلمين قد فضّلوا نزول العدوّ في منطقة غير بعيدة عن العاصمة المليئة بالجنود، عوض المقاومة الفورية التي من شأنها أن تشجّعه على اقتحام بلدة أخرى ناقصة التحصين[64]. وخلال الأيام الموالية قام الصليبيّون بطرد بعض السكّان المسلمين من أطلال قرطاج والمعلّقة، التي ما زالت قائمة، وما إن استقرّوا هم أنفسهم هناك، حتى بلغتهم يوم 24 جويلية رسالة من الملك شارل يدعوهم فيها إلى تأجيل هجومهم إلى أن يصل[65]. واستجاب الملك لويس عن طيب خاطر إلى ذلك الطلب، لا سيّما وقد كان يشعر بالحاجة الماسّة إلى المدد لشنّ هجوم على أوسع نطاق، كما أنه لم يفقد لا محالة الأمل في الحصول على تنصير المستنصر، إذا ما استمرّ في ربح الوقت. ولا شكّ أن تلك الرغبة كانت معروفة لدى الجميع، بما في ذلك خصومه، حتى أن كثيرًا من المقاتلين المسلمين قد استغلّوها للتظاهر بميلهم إلى اعتناق النصرانية وضرب النصارى غدرًا. وقد حرص هؤلاء على التحصّن بمعسكرهم وإحاطته بخندق عميق. وبناء على إذن صريح من قائدهم، اضطرّوا عن مضض إلى كبح جماح رغبتهم في القتال والاقتصار على موقف الدفاع والقيام ببعض المناوشات القليلة الأهمية، وذلك في انتظار شارل. ولكن ملك صقليّة الذي أعلنت رسالة جديدة[66] عن قرب نزوله قد تأخّر عن القدوم.

وفي أوائل شهر أوت تفشّى وباء الإسهال[67] وتفاقم من جرّاء الحرارة والاكتظاظ والنّظام الغذائي[68] وبدأ يفتك بالصليبيّين، سواء منهم القادة أو المقاتلين البسطاء. فتوفي يوم 3 أوت أصغر إخوة لويس التاسع، جان تريستان، كونت نوفير، ثم لحقه يوم 7 أوت السفير البابوي. وأُصيب الملك نفسه بذلك الوباء ولما يصل بعدُ أخوه شارل. وبدأ الجيش يتذمّر من

64) ويؤكد نفس المؤلف على احتمال مقاومة الجنود الحفصيّين، لو نزل النصارى في الضفة الجنوبية من بحيرة تونس، بالقرب من رادس، نظرًا لقرب تلك المنطقة من العاصمة ومن قسمها الأقل تحصّنًا والمشرف على طريق الساحل الإفريقي.

65) لقد أبلغ تلك الرسالة أحد كبار الرهبان (Amauri de la Roche) الذي بقي مع الصليبيّين.

66) وهو المدعوّ Olivier de Termes الذي وصل يوم 29 جويلية.

67) دكتور شارك نيكول: وثائق معهد باستور بتونس، الجزء 19، فيفري 1930، عدد 1، ص 67.

68) لقد وجد الصليبيّون بقرطاج خزّانات مليئة بالشعير ولكن كانت تنقصهم الأغذية فكانوا يقتاتون بصورة غير كافية من اللحوم المتأتية من بعض الغارات أو الواردة من صقلية.

بقائه مكتوف الأيدي ، تجاه هجومات المسلمين المتواصلة . ولترضيته نظّمت بعض الغارات فيما بين 17 و22 أوت ، ولكنها لم تتجاوز منافذ معسكر العدوّ الذي لا يبعد سوى بعض الكيلومترات ، وتفاقم خطر الوباء الذي أودى بحياة عدد كبير من المقاتلين ولقي لويس التاسع حتفه عشية يوم 25 أوت في الوقت الذي وصلت فيه سفينة ملك صقلية[69] . وسيغيّر هذان الحدثان مجرى الحملة الصليبيّة .

3) مقاومة أهل إفريقيّة :

لقد اغتنم المستنصر سكون خصومه لتنظيم دفاعه والاستنجاد بعدد كبير من الجند ومن رجال القبائل الذين أتى بهم من منطقة قسنطينة والي بجاية والمغرب الأوسط بقيادة أبي زيّان محمد بن عبد القويّ أمير بني توجان[70] . ومن ناحية أخرى فقد أثار إعلان الجهاد ، حماس قسم من سكّان المدن ورجال الدين[71] . وقد شاركت منطقتا الساحل والقيروان في هذه الحملة المنظّمة لتجنيد المجاهدين ، ومن بينهم الشيخان الشهيران أبو علي سالم القديدي وأبو علي عمّار المعروفي المشهور باسم «سيدي عمّار» . وقد توفّي هذا الأخير بعد مدّة قليلة من ارتحال الصليبيّين ، إثر إصابته بوباء الإسهال ، وذلك بضاحية أريانة ، حيث سرعان ما أصبح ضريحه محلّ تقدير وتبجيل من قِبَل العموم ، واستمرّ ذلك إلى يومنا هذا[72] . ومن المحتمل أن يكون معسكر المسلمين قد نصب غير بعيد من ذلك المكان ، من الناحية الشرقية ، في حدود منطقة العوينة الحالية وفي منتصف الطريق الرابطة بين تونس وقرطاج .

---

(69) حسب إحدى الوثائق (Minieri-Riccio، *Itinerario*، ص 4) ، كان شارل موجودًا يوم 24 أوت بمدينة تراباني .الأمر الذي يثير بعض الشكوك حول وصوله إلى قرطاج يوم 25 . ولكن حسب المعلومات المتوفرة لدينا حتى الأن ، ينبغي الإحتفاظ بذلك التاريخ المستمدّ من المراجع المعاصرة . هذا وإن رفات الملك لويس الذي كان من المقرر تقديسه سنة 1297 ، قد نقلت من طرف رفقائه في القتال ودفن بفرنسا في دير سان دوني ، أما أحشاؤه فقد وضعت في كنيسة مونريال ، بالقرب من بالرمو ، وبعد الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية ، أرجع قسم منها إلى قرطاج ووضع في صندوق من البرنز المذهّب ، فوق مائدة القدّاس بكتدرائية قرطاج .
[بعد استقلال تونس سنة 1956 ، حوّلت الكتدرائية إلى متحف أثري] .

(70) البربر ، 366/2 و10/4 .

(71) لقد أصدر المستنصر نداءًا إلى أهالي إفريقية ، مستشهدًا بالقرآن ، لتحريضهم على الجهاد . استشهد بالآية 41 من سورة التوبة . ﴿ٱنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ . (أنظر : الأبّي ، الإكمال ، 264/5) .

(72) معالم الإيمان (25/4 – 26) . وبالعكس من ذلك فهناك شيخ من مدينة تونس ، قد التحق بالجريد ، استجابة إلى نداء ربّه حسب زعمه ، وبقي هناك إلى أن زال الخطر . (مناقب سيدي أبي الحسن الشاذلي ، ص 171) .

وقد أُسنِدَت مهمّة القيادة العامّة للجيش النظامي إلى القائد الموحّدي يحيى بن صالح الهنتاتي. وكان يحيط بالسلطان في خيمته كبار رجال الدولة ومن بينهم فريدريك قشتالة وفريدريك لنشيا ، اللّذان كانا قادرين على تقديم نصائح تكتيكية مفيدة ، على حساب إخوانهم في الدّين ، وقد وجدا نفسيهما في ظرف عام واحد ، وجهًا لوجه أمام خصمهما شارل دانجو.

4) انتهاء الصليبية : شارل دانجو والمعاهدة وارتحال الصليبيّين (سبتمبر – نوفمبر)

لقد أصبح شارل رئيس الحملة الصليبيّة وسيّد الموقف والمسيطر على ابن أخيه ملك فرنسا الجديد فيليب الثالث ، الذي كان إذ ذاك طريح الفراش. وكان همّه الأوّل رفع معنويّات الجيش النصراني وترهيب السّلطان بالقيام بعمليّة حربية سريعة : ففي يوم 4 سبتمبر تسرّبت بعض السفن الحربية الصغيرة إلى بحيرة تونس ، للجمع بين غارتين في البرّ والبحر. وقام المسلمون بهجوم مضادّ لمنع تلك العملية فردّهم شارل على أعقابهم وكبّدهم خسائر فادحة ، فتملّكهم الجزع وحفروا بسرعة خندقًا حول معسكرهم. ولكن يبدو أن شارل لم يكن يرغب في مواصلة هذا الانتصار العسكري إلى أبعد من ذلك. إلاّ أنه حاول استغلاله على الصعيد الديبلوماسي بالشروع خفية في التفاوض مع المستنصر الذي كان يودّ بدون شكّ قبول شروط خصمه بسرعة ، وقد كانت تكتسي صبغة مالية لا غير ، لولا خوفه من رأي أفراد حاشيته ورعاياه. واستمرّت الأمور على تلك الحالة إلى أن قام المسلمون يوم 2 أكتوبر بهجوم جديد انقلب ضدّهم ، إذ استولى النصارى على معسكرهم ونهبوه. وعندئذٍ أصبح الطّرفان مستعدّين للتفاوض. فمن جانب الحفصيّين ، أظهرت المحاولتان الفاشلتان استحالة التصدّي لهجوم منظّم من طرف النصارى. كما تفشى الوباء في صفوف الجنود المسلمين أيضًا. ومن ناحية أخرى ، فبناء على قرب فصل الشتاء ، أصبح رجال القبائل الرحّل يهدّدون بالرحيل في اتجاه مراعي الجنوب ، حسب عادتهم المألوفة. وخشي السلطان أن يجد نفسه مضطرًّا إلى الجلاء عن عاصمته للالتحاق بقسنطينة أو القيروان. أما في صفوف الصليبيّين ، الذين لم يوافق عدد كبير منهم في قرارة نفوسهم ، على الحملة العسكرية ضدّ البلاد التونسية ، فإن الحماس الذي انتعش برهة من الزمن في أوائل سبتمبر ، قد ضعف من جديد. إذ لم يكن ، لا الملك فيليب الذي شفي ، ولا الملك شارل ، يرغبان في الاستيلاء على مناطق ترابية في إفريقية. كما أن معظم المشاركين الآخرين كانوا يرغبون في الإبحار قبل

تقدّم فصل الخريف ، إما للتوجّه نحو الأراضي المقدّسة أو الرجوع إلى بلدانهم المختلفة.

وعلى هذا الأساس ، فبعد بضعة أسابيع من التفاوض اتّفق ملوك النصارى الثلاثة ، يوم 30 أكتوبر ، مع وفد من المسلمين برئاسة محمد بن عبد القويّ ، على بنود معاهدة سارية المفعول مدة خمس عشرة سنة شمسيّة ، ابتداءً من تاريخ أول نوفمبر الموالي. وبعد ذلك ببضعة أيام ، وعلى الأرجح يوم 5 نوفمبر ، أقسم المستنصر ، بحضور مستشار صقليّة جوفروا دي بومون ، على البنود التالية : التصالح مع جميع الأمراء والفرسان المشاركين في الصليبية وإطلاق سراح الأسرى وضمان الأمن المتبادل لفائدة المسافرين والتجّار ، ومنع إيواء أعداء المتعاقدين والاعتراف بحقّ الرهبان والقسّيسين النصارى في بناء كنائس على أرض الدولة الحفصية وإقامة شعائرهم الدينية بها بكلّ حرية. كما يوافق السلطان على دفع غرامة حربيّة لمجموع المشاركين في الصليبية قدرها مائتان وعشرة آلاف أوقية ذهبًا ، يسدّد نصفها «محضرًا والنصف الثاني مقسّط بين عامين شمسيّين». ويدفع في الحال لملك صقليّة ما تخلّد في ذمته من «الأداء» بالنسبة للخمس سنوات الماضية ، بحسب القيمة القديمة ويتعهد بأن يدفع له فيما بعد سنويًّا ضعف المبلغ الأول[73]. وفي يوم 10 نوفمبر ، بينما قد تمّ كلّ شيء[74] ، إذ قدم أمير صليبي جديد صحبة جنوده وهو الأمير إدوار ، ابن ملك انجلترا هانري الثالث الأكبر ووليّ عهده. وقد اتّخذ المتعاقدون احتياطاتهم لتشريكه مسبقًا في المعاهدة. فاضطرّ إلى الارتحال مع بقية المقاتلين النصارى الذين أجلوا أرض إفريقية فيمّا بين 10 و18 نوفمبر[75] واتجهوا صوب تراباني. وقد خسروا بعض السفن من جرّاء العاصفة. وتوفي تيبو ملك نفارا في صقلية يوم 5 ديسمبر. وتمكّن الأمير إدوار وحده ، خلال الربيع الموالي ، من الوصول إلى الأرض المقدّسة ، حيث تعذّر عليه القيام بأي عمل إيجابي. وهكذا تنتهي هذه الحملة الصليبيّة التي كاد أن لا يستفيد منها سوى شارل دانجو ، وهي تُعتبَر عمومًا آخر حملة

---

73) لقد أورد سيلفاستر دي ساسي (S. de Sacy) الترجمة الفرنسية لتلك المعاهدة في رسالته حول المعاهدة المبرمة بين ملك تونس وفيليب الجسور ، وهي الرسالة المقدمة إلى أكاديمية المنقوشات ، الجزء التاسع ، 1831. كما نشر Sternfeld، في كتابه *Kreuzzug*، الترجمة الالمانية لتلك المعاهدة وقد نقلها عن الترجمة الفرنسية ونشر ڤرانشان (Grandchamp) النص العربي للمعاهدة في المجلة التونسية (*Revue Tunisienne*)، 1912/384 — 394 ، 447 — 470 و 1913/480. [أنظر أيضًا النصّ الكامل للمعاهدة في كتاب الحروب الصليبية ، تأليف محمد العروسي المطوي ، بيروت 1982 ، ص 145 — 149].

74) ماس — لاتري ، معاهدات ، ص 156 — 157.

75) أنظر Minieri-Riccio، *Alcuni fatti*، ص 138 — 142.

صليبيّة ، رغم أن النّصارى قد نظّموا ، بعد مدّة طويلة من تلك الهزيمة ، عدّة حملات عسكرية مشتركة باسم الدين ، ضدّ الإسلام.

5) نهاية الحملة الصليبية وإفريقيّة

لا شكّ أن المستنصر قد اعتبر نفسه سعيدًا بتلك النهاية . فهو غير قادر بدون ذلك على تجنيب عاصمته هجومًا محقّقًا ونهبًا فظيعًا بل ربّما احتلالاً نصرانيًّا متواصلاً. فالإمدادات التي أعلن السلطان بيبرس عن إرسالها ، من باب التضامن الحذر(76) ، ما زالت بعيدة ، وحتى لو وصلت ، فهل كانت تكفي لإنقاذ تونس؟ إلاّ أن السلطان الحفصي قد لقي ، والحقّ يقال ، لدى أفراد حاشيته وكبار رجال الدولة معارضة شديدة ضدّ هذا الحلّ المجحف والمشكوك فيه في نظر السنيّين المسلمين(77) . ولكن عامّة الرعيّة قد استبشرت بارتحال الغزاة وأسرعت إلى تسديد المبالغ المطلوب دفعها . ومن ناحية أخرى ، فقد تمكّن المستنصر ، طوال الحملة الصليبيّة ، بفضل رباطة جأشه واعتداله ، من حماية التجّار الأوروبّيين الموجودين بتونس ، من غضب الجماهير ، ولا سيّما الجنويز الذين وُضِعَ أسطولهم في خدمة العدوّ(78) . وقد ساعد ذلك كثيرًا على تطبيع العلاقات مع النصارى ، حيث تمّ خلال السنتين المواليتين تجديد ثلاث اتفاقيات من الاتفاقيات القديمة.

---

76) المقريزي ، تاريخ السلاطين المماليك في مصر ، باريس 1837 ، 83/1 . وبعد ذلك بسنة واحدة أي في سنة 670 هـ / 1271 – 72 م أرسل المستنصر بدوره مبعوثًا إلى بيبرس.

77) والدليل على ذلك أن التفاوض في شأن المعاهدة قد تمّ بواسطة أحد رؤساء القبائل مثل ابن عبد القويّ لا بواسطة شيخ موحّدي أو أحد كبار رجال الدولة . ونحن نعلم أن تلك المهمة قد عُرِضت على أحد رجال الدين وهو ابن عجلان فرفض أن يكون من بين الشهود . (عنوان الدراية ، ص 58) . كما أن الوثيقة تحمل إمضاءات ثلاثة مثقفين معروفين وهم : الفقيهان عبد الحميد بن أبي الدنيا الصدفي (لا أحمد بن الغماز كما ذكر ذلك ابن خلدون) ، وأبو القاسم بن أبي بكر اليمني (= ابن زيتون) ، وأحد موظفي الديوان ، علي بن عمرو التيمي (وقد ذكر ابن خلدون هذين الاسمين الأخيرين) . ولم يشارك في إعداد تلك المعاهدة لا قاضي القضاة آنذاك ابن الخبّاز ولا صاحبا العلامة ابن الحسين وابن الرئيس.

78) أنظر : Annales Januenses ، *Monumenta, Scriptores*، ج . 18 ، ص 267 و Ferretto ، *Codice* ، 292/I .

العلاقات الطيّبة جدًّا مع أرجونة :
معاهدة 1271 وتبادل البعثات فيمَا بعد

بعد أقلّ من ثلاثة أشهر من ارتحال الصليبيّين ، أبرم مبعوث المستنصر يوم 17 فيفري 1271 في بلنسية معاهدة مع ملك أرجونة . ولا مجال للاستغراب من سرعة هذا التقارب . إذ يبدو أن خايم الأول الذي فشلت محاولته الشخصية للقيام بحملة صليبية في اتجاه المشرق ، فشلاً ذريعًا خلال شهر سبتمبر 1269 ، كان ينظر إلى حملة 1270 التي يقودها الفرنسيون ، نظرة ملؤها الغيرة والريبة . فمنذ يوم 19 سبتمبر ، بينما النصارى لا يزالون يحاربون في قرطاج ، قدّم مساعدة مالية في سبيل انتداب اثني عشر رجلاً من بين رعاياه للعمل في تونس تحت قيادة فريدريك قشتالة أي ضدّ الصليبيّين[79] . هذا وإن معاهدة 1271 التي هي أقدم معاهدة مبرمة بين الدولة الحفصية ومملكة أرجونة ، من بين المعاهدات التي بلغتنا نصوصها ، قد كانت سارية المفعول لمدّة عشر سنوات ، ابتداء من تاريخ عيد القديس يوحّنا المقبل . ويبدو أنها لم تأت بشيء جديد فيما يتعلق بإقامة الأجانب في إفريقية وتعاطيهم للتجارة ، ولعلّها قد أوضحت التعهدات المتبادلة بين الطرفين بخصوص حفظ أمنهما في البحر والسواحل[80] ، كما كان الشأن في الماضي . وقد استمرّ خايم الأول في «بيع» فنادقه وقنصلياته بتونس وبجاية إلى القشتاليين ، وكان قنصل بجاية يمارس سلطته «من قسنطينة إلى مدينة الجزائر» ، باستثناء الحقوق الخاصة التي يمكن أن تكون لزميله بتونس من قبل ، والمطلوب منه احترامها[81] . وكانت هناك اتّصالات ديبلوماسية متكرّرة بين الدولتين ، مصحوبة بتبادل الهدايا بين العاهلين ، وذلك لتوطيد العلاقات الوديّة القائمة بينهما وإن اقتضى الحال ، لتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تعاطي القشتاليين للملاحة أو التجارة في إفريقية . ولكنّ ملك أرجونة قد حجّر في سنة 1274 بصورة مؤقتة تعاطي التجارة في إفريقية . فهل كان سبب ذلك مخالفة المعاهدة؟ أم هل أن ذلك الإجراء الذي اتُّخِذ أيضًا ضدّ تلمسان[82] ، كان راجعًا إلى اعتزام خايم الأول من جديد خلال نفس السنة القيام بحملة صليبيّة بمناسبة المجمع المسكوني

---

79) أنظر : Miret y Sans، *Itenerari*، ص 438 و Gazulla، خايم الأول ، ص 47 .

80) أنظر : Mas-Latrie، *Traités*، ص 220 – 284 و Gazulla، المرجع السابق ، ص 48 – 54 .

81) Mas-Latrie، *Supplément*، ص 35 و 39 – 40 و Miret y Sans، المرجع السابق ، ص 473 و Gazulla، المرجع السابق ، ص 42 – 43 .

82) أنظر : Gazulla، المرجع السابق ، ص 66 – 67 .

المنعقد بمدينة ليون؟ ومهما يكن من أمر فقد أرسل يوم 17 أوت[83] مبعوثًا إلى تونس وهو ريمون ريكار، الذي سبق له أن قام بمهمة مماثلة لدى السلطان الحفصي قبل ذلك التاريخ بسنتين. ولكن السفير قد ذهب هذه المرة في موكب فخم، وكان مصحوبًا بمجموعة كبيرة من الحشم، تتركّب من خمسة «مرافقين» وثلاثة عشر فارسًا ونافخين اثنين في الأبواق وعازف ناي. ومن بين التعليمات التي تلقّاها، حقّ تعويض صاحب القنصلية، إذا رفض دفع بقيّة الأموال المتخلدة في ذمّته. وعند ذلك تمّ بدون شكّ ربط علاقات وديّة من جديد بين البلدين. وفي شهر أكتوبر 1274 وجّه الأمير بطرس، ابن الملك خايم، الأكبر، إلى تونس الفارس دي سانتلير، لغرض غير معروف. وقبل وفاته بثلاثة أشهر، استقبل الملك خايم الذي توفّي في 27 جويلية 1276، في بلنسية، بكلّ تبجيل، مبعوثًا من طرف المستنصر[84].

استئناف العلاقات التجارية بسرعة مع بيزة والبندقية (معاهدة 1271) وجنوة (معاهدة 1272):

لقد استأنفت الجمهوريات التجارية الإيطالية الكبرى الثلاث (بيزة وجنوة والبندقية)، هي الأخرى نشاطها في افريقية بعيد الحملة الصليبية[85]. من ذلك أنّ أهالي بيزة الذين كانوا قد غادروا بجاية خوفًا من غضب السكّان المسلمين، قد رجعوا إليها منذ ربيع سنة 1271، وكانوا النصارى الوحيدين تقريبًا الموجودين بتلك المدينة آنذاك[86]. أما البندقية وجنوة فقد أبرمتا معاهدتين بتونس على انفراد في أوائل جوان 1271 ويوم 6 نوفمبر 1272، وذلك بواسطة سفير الجمهورية الأولى جان داندولو وسفير الجمهورية الثانية أوبيزون أدالاردو. وهاتان المعاهدتان النافذتان، مدّة أربع سنوات بالنسبة للأولى ومدّة عشر سنوات

83) لقد رُفع التحجير جزئيًا يوم 12 أوت لفائدة تاجرين.

84) أنظر: – Gimenez Soler، *Comercio*، ص 182 – 183 و192.
– Hurtebise، *Recueil de documents*، ص 1245، 1249 – 1250.
– Gazulla، المرجع السابق، ص 55 – 57.
– Miret y Sans، المرجع السابق، ص 483.

85) لقد أبرمت الجمهوريات هدنة بينها وذلك في 22 أوت 1270 بواسطة لويس التاسع.

86) أنظر: Mas-Latrie، معاهدات، ص 47 – 48 و Ferretto، *Codice*، 249/1 و David Sohn، *Forschungen zur Geschichte von Florenz*، برلين، ج. 3، 1901، ص 28.

بالنسبة للثانية ، قد استعادتا بنود سنتي 1250 و1251 ، مع بعض التعديلات أو الزيادات الطفيفة . من ذلك مثلاً أن البندقيّين قد وعدوا ، على سبيل المعاملة بالمثل ، برعاية المسلمين الراغبين في القدوم إلى بلادهم ، ولكنهم أضافوا – لا محالة بسبب حادث قريب العهد – هذا البند الذي سيُحذَف من العقود الموالية ، وهو ينصّ على ما يلي : «لا ينبغي أن يتعرّض أيّ أحد للتعذيب مهما كان السبب»[87].

أما المعاهدة المبرمة مع جنوة ، فإنها لم تُضِفْ إلى النص القديم سوى حالتين من حالات الإعفاء من الأداءات الجمركية بإفريقية (المادتان الثامنة والعاشرة) وهما بيع السفن ، ولو للمسلمين وبيع أية بضاعة أخرى للنصارى الآخرين[88]. هذا وقد تعرّضت المعاهدة الأخيرة ، بعد بضعة أشهر من إبرامها ، إلى اختبار عسير ، يبدو أنها اجتازته بنجاح . ذلك أن ملك صقلية الذي أشهر الحرب ضدّ الجنويز ، قد طالب السلطان الحفصي في مارس 1273 ، بطردهم من بلاده ، وفقًا لأحكام المعاهدة المبرمة أثناء الحملة الصليبيّة . وفي شهر ماي من السنة الموالية طلب إليه تقديم التسهيلات اللازمة لقرصان قادم من مرسيليا للهجوم على الجنويز[89]. ولكن لا شيء يدلّ على أن السلطان قد امتثل إلى الأمر الأوّل من تلك الأوامر ، على الأقلّ ، إذ أن البند المشار إليه من المعاهدة يهمّ طبعًا الرجال المسلّحين لا التجّار المسالمين. هذا وإن النصوص تثبت ازدهار تجارة الجنويز في افريقية خلال نفس تلك الفترة وحتى بعد مدّة ولاية المستنصر. ففي سنة 1275 كان التجّار الجنويز يتصرّفون بتونس في فندق جديد بالإضافة إلى الفندق السابق[90].

87) Mas-Latrie، المرجع السابق ، من بين الشهود يمكن التعرف على رجلين مشهورين من رجال الدين هما أبو القاسم ابن علي بن البراء التنوخي وقاضي الجماعة محمد بن علي بن ابراهيم (= ابن الخماز).

88) Mas-Latrie، المرجع السابق ، ص 122 – 125. لقد أبرم المعاهدة باسم المستنصر المكلف «بولاية الديوان» أبو الحسن يحيى بن عبد الملك [الغافقي] (المعروف بابن الحبّر والذي سيتولى الوزارة فيما بعد) وقاضي الجماعة ابن الخباز.

89) أنظر: Minieri-Riccio، *Regno*، 2 ، ج. 21 ، ص 11 و *Saggio*، 1/102 – 103 Del Giudice، *Codice*، ص 116 و Caro، *Genua*، ص 330 ، رقم 5.

90) أنظر: Ferretto، *Codice*، 1/315 ، 349 ، 394 و2/10 – 14 ، 29 ، 42 ، 63 ، 68 ، 94 ، 116.

العلاقات الطيّبة القائمة مع شارل دانجو ودفع «الضريبة» بصورة منتظمة :

بعد انتهاء الحملة الصليبية تلقّى شارل دانجو من ابن أخيه الملك فيليب الثّلث الراجع إليه من الغرامة الحربية التي دفعها المستنصر ، أي خمسة وثلاثين ألف أوقية ذهبًا[91] المستحقّة نقدًا . ولا شكّ أن القسطين المدفوعين فيمّا بعد لتصفية ذلك الدين ، قد سدّدهما السلطان الحفصي حسبما هو متّفق عليه . وعلى كلّ حال فمن المتأكّد أنه قد دفع الحصة الراجعة إلى الملك شارل . إذ أنّ هذا الأخير قد صرّح يوم 5 ماي 1273 بأنه قد استخلص مع المبلغ السنوي «للضريبة» مبلغًا ماليًّا يساوي سبعة عشر ألف وخمسمائة أوقية ذهبًا ، أي الثلث الراجع إليه من أحد القسطين السنويّين المقرّرين . وربّما قد استخلص القسط الآخر خلال شهر نوفمبر 1272 . ويبدو أنّ «الضريبة» قد دُفِعَت هي الأخرى بصورة منتظمة . إلاّ أنّ شارل قد أوصى بدون جدوى سنة 1272 كبار رجال مملكته المكلّفين بقبض تلك الضريبة في تونس ، بأن يستخلصوها ذهبًا ، إن أمكن ذلك . والحال أنّ السلطان قد دفع فضّةً الدين المحدّد بأوقية الذهب ، فما بالك بالضريبة المعبّر عنها بالفضّة[92] . فماذا كان عدد قطع الفضّة المحدّدة بها الضريبة ؟ ينصّ العقد المبرم في 5 ماي 1273 على ثلاثة وثلاثين ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث ، وهو نفس الرقم الوارد في الوثيقة النابوليتانية المؤرّخة في 1268 . ولكن فيمّا بين التاريخين المذكورين نصّت معاهدة 1270 على مضاعفة القسط السنوي[93] .

فإذا لم يكن هناك خطأ في النصوص التي بين أيدينا ، يمكن أن نفترض أن المستنصر لم يبرّ بوعده بخصوص هذه النقطة بالذات ، إذ أنّه قد عاد بمحض إرادته إلى القيمة القديمة للضريبة بعد الحملة الصليبيّة بأقلّ من ثلاث سنوات[94] . ومهما يكن من أمر فإن شارل قد احتفظ بمودّة السلطان وعزّزها بتبادل عدّة سفارات ، إذ تشير الوثائق إلى وجود بعثات تونسية

---

(91) أنظر : Minieri-Riccio، *Alcuni fatti*، ص 137 ، 143 — 144 و *Saggio*، 68/1 — 70 . De Bouard ، *Actes et Lettres*، ص 79 و 81 — 82 .

(92) أنظر : Mas-Latrie، معاهدات ، ص 157 — 158 Minieri-Riccio، *Regno*، 37/1 ، 82 ، 84 ، 2/ج 21 ، ص 20 ، 28 — 29 و *Saggio*، 95/1 ، 104 — 105 Del Giudice ، *Codice*، 115/3 .

(93) يبدو من الصعب من الناحية المنطقية أن يمثل مبلغ 33.333 1/3 مبلغًا مضاعفًا . ومن المعقول أكثر أن يكون ذلك المبلغ هو المبلغ الأصلي أي ثلث الـ 100.000 قطعة الواجب دفعها على 3 أقساط سنوية .

(94) أنظر الوثيقة المؤرخة في ماي 1276 ، Minieri-Riccio، *Regno*، 2/ج. 25 ، ص 36 .

رسمية لدى ملك صقليّة في شهر أوت 1274 وشهر نوفمبر 1275 – وقد أصدر شارل في هذا التاريخ أمرًا إلى محافظ منطقة بروفانس لمنع القراصنة في مرسيليا ونيس من الهجوم على رعايا ملك تونس – وكذلك في شهر مارس 1277 ، أي قبل وفاة السلطان بشهرين[95].

استرجاع مدينة الجزائر – ولاة الأقاليم ورؤساء الإدارة (1253 – 76) :

بعد تقلّص خطر الحملة الصليبيّة ، أصبح الوضع الداخلي شبيهًا بالعلاقات الخارجية ، حيث شهدت السنوات السبع الأخيرة من عهد المستنصر هدوءًا نسبيًّا. ولكن السلطان قد قرّر اتّخاذ الاجراءات اللازمة على الحدود الغربيّة لإرجاع مدينة الجزائر تحت سلطته. فوجّه حملة عسكريّة أولى سنة 669 هـ/ 1271م ، ولكنّها باءت بالفشل. وبعد ذلك بسنتين قام بمحاولة جديدة انطلاقًا من بجاية ، بمساعدة قوات كبيرة من الجيش ، ولكنّها لم تكن أسعد حظًا من المحاولة الأولى ، وفي سنة 673 هـ/ 1274– 75م قرّر السلطان الحفصي أن يوجّه ضربة قاضية ، بعدما ضمن لنفسه في الأثناء حياد صاحب تلمسان يغموراسن[96]. فأصدر إذنًا إلى قوّة عسكرية بقيادة أبي الحسن بن ياسين وأبي العبّاس بن أبي الأعلام ، ولمحاصرة مدينة الجزائر ، بالإشتراك مع الأسطول البحري. واقتحم الجيش المدينة وعاث فيها فسادًا وألقى القبض على رؤسائها الذين وجّهوا إلى تونس.

أما المركزان الغربيان الهامّان ، أعني قسنطينة وبجاية ، فقد كان يحكمهما ، كما كان الشأن في عهد أبي زكرياء ، أقرباء السلطان أو شيوخ الموحّدين. وقد عُهد بالمدينة الأولى ، بعد سقوط بني النعمان ، إلى الشيخ الموحّدي ابن كلداسن ثم انتقلت إلى أحد قدماء أعوان هذا الأخير ، وهو موحّدي أيضًا يدعى أبا بكر بن موسى الكومي ويعرف باسم ابن الوزير[97] ، وأمّا المدينة الثانية ، بجاية ، فقد كان يحكمها في أوّل الأمر أحد إخوة السلطان ، الأمير أبو حفص ثم انتزعت منه سنة 660 هـ/ 1262م وعُهد بها إلى الهنتاتي أبي هلال

---

95) أنظر : Minieri-Riccio، المرجع السابق ، 2/ج. 26 ، ص 10 و *Saggio*، 113/1 ، وSternfeld، *Kreuzzug*، ص 352 و De Bonard، *Actes et Lettres*، ص 270 و W. Cohn، وثائق صقلية الشرقية 1932 ، ص 48 49.

96) وقد أرسل إليه في مهمة القاضي ابن زيتون سنة 670 هـ/ 1271 – 72 م.

97) البرير ، 384/2.

عياض بن سعيد الذي توفّي سنة 673هـ/ 1274–75م وخلفه ابنه محمّد[98].

وقد أحدثت الوفاة فراغًا في صفوف أفراد البلاط السلطاني، إذ توفّي القائد هلال منذ سنة 664 أو 665هـ/ 1265–67م. وبعد الحملة الصليبيّة جاء دور ابن أبي الحسين القويّ النفوذ سنة 671هـ/ 1272–73م، ثم العود الرّطب بعد ذلك بسنتين. وقد كان ابن أبي الحسين، منذ وفاة كاتب الإنشاء والعلامة أحمد بن ابراهيم الغسّاني سنة 668هـ/ 1269–70م[99] يجمع بين وظيفتي كاتب العلامة وصاحب الأشغال. وبعد وفاته عُهد بالوظيفة الأولى إلى علي بن أبي عمرو التميمي الذي خلفه بعد وفاته سنة 674هـ/ 1275–76م، محمد بن الرايس الربعي المكلّف من قبل بكتابة الإنشاء. أما الوظيفة الثانية، وهي وظيفة صاحب الأشغال، فقد كانت من نصيب أحد الفقهاء المدعوّ أحمد بن يحيى الأنصاري ثم المسمّى سعيد وهو من أقارب ابن أبي الحسين.

وفاة المستنصر (1277):

في سنة 675هـ/ 1276–77 كان كلّ شيء على أحسن ما يرام في إفريقيّة، ولم يكن أيّ أحد يتوقع وفاة المستنصر في القريب العاجل. ولكنه أُصيب بمرض أثناء سفره خلال فصل الخريف فرجع إلى عاصمة مملكته في الحين. وبعد ذلك بستة أشهر ألزم نفسه بالظهور للعموم بمناسبة عيد الأضحى يوم 16 ماي 1277، وقد كان يشعر بقرب المنيّة. وفي الليلة الموالية لبّى داعي ربّه. وستبقى ذكرى عهده الزاهر الذي دام سبعًا وعشرين سنة عالقة في أذهان الأجيال القادمة. ولا شك أنه لم تظهر عليه أية علامة من علامات العبقرية ولم يبد أية فكرة مبتكرة ولم يتميّز بأيّة صفة من الصفات السامية بل أن شيئًا من الكبرياء المزعج[100]

98) نفس المرجع، 2/376 – 7.

99) لقد اضطلع الغساني بتلك المهمّة منذ بداية العهد ولم يتخلّ عنها إلّا مدّة قليلة عندما عوّضه المدعوّ أبو علي الحسن بن موسى الطرابلسي.

100) ويتجلّى ذلك الكبرياء من خلال غضبه على ابن الابار الذي لم يغفر له سلوكه. ويتجلى ذلك أكثر من خلال هذه الحادثة التي تسبّبت في وفاة العالم النحوي الشهير ابن عصفور. فقد روى الزركشي في تاريخ الدولتين [= أنه دخل على السلطان يومًا وهو جالس برياض أبي فهر في القبّة التي على الجابية الكبيرة. فقال السلطان على جهة الفخر بدولته: ملكنا الغداة عظيمًا! فأجابه ابن عصفور بأن قال: بنا وبأمثالنا. فوجدها السلطان في نفسه. فلما قام الاستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه في الجابية المذكورة. وكان ذلك اليوم شديد البرد. ثم قال لمن حضره: لا تتركوه يصعد، مظهرًا اللعب معه، فكلّما أراد الصعود ردّوه وبعد صعوده أصابه برد وحمى بقي ثلاثة أيام وقضى نحبه...» تاريخ الدولتين، ط. 2، 1966، ص 39].

قد أفسد عليه أحيانًا الشعور بالكرامة والهيبة. ولكنه قام بدوره كملك بكلّ نزاهة وشجاعة وتبصّر، ووطّد أركان دولة إفريقيّة التي لا تزال ناشئة آنذاك[101].

* * *

لو ألقينا نظرة خاطفة على نصف القرن الذي انقضى منذ تولّي أبي زكرياء، لأدركنا مدى الأشواط التي قُطِعَت. فخلال عهدين، عهد الأب وعهد الابن، المنحدرين من أحد قدماء أصحاب المهدي ابن تومرت، قُطِعت جميع الأشواط بدون تسرّع مفرط، في اتجاه بلوغ ذروة القوّة والعظمة. فقد حقّق الأب مهمّة توحيد البلاد، وضمّ المناطق الغربية المجاورة، واستقلال البلاد تجاه الخلافة الموحدية بمراكش، ووردت عليه البيعة من عدة مدن بالأندلس والمغرب الأقصى. ولكن هيئته بقيت بسيطة وطموحاته محدودة. وسهر الابن بدوره بنجاح على تحقيق الأمن الداخلي في البلاد، ولئن تخلّى بحذر عن أية محاولة توسّعية، فقد عوّض عن ذلك الاعتدال الحكيم بالإرتقاء إلى لقب الخلافة الأسمى الذي سيحتفظ به معظم خلفائه. ولقد تعرض لهجوم الصليبيّين ولأشهر ملك من ملوك النصارى، فقابلهم بمقاومة محترمة. كما ساعدته الظروف، مقابل دفع مبلغ مالي، على صيانة عاصمته وتحقيق مناعة دولته. ولكنه استطاع في الداخل على وجه الخصوص أن يحوّل مثالية نمط العيش المتواضع الذي تميّز به الجيل السابق إلى الاندفاع نحو الازدهار والبذخ، بفضل رعايته الحكيمة والحليمة لكافة فئات المثقفين، وذلك في الوقت الذي أحرزت فيه الخلافة الحفصية سمعة لا مثيل لها في كافة أنحاء الغرب الإسلامي، حيث اضطرّ أصحاب مراكش الجدد أنفسهم إلى الاعتراف بتفوّقها. ولكنّ وراء هذه المظاهر الخلاّبة لا تزال كامنة بعض دواعي التخوّف التي ستثيرها بسرعة قضيّة الخلافة على العرش.

---

(101) [أنظر حول المستنصر: «المستنصر الحفصي في المصادر الشرقيّة» بقلم إحسان عبّاس. مجلة «تاريخ العرب والعالم»، عدد 41، مارس 1982].

الباب الثاني
الاضطرابات والانقسامات

الفصل الأوّل :
ابن المستنصر وإخوته (1277 – 1295)

ارتقاء الواثق إلى العرش (1277) :

في الليلة الموالية بالذّات لوفاة المستنصر ، انتظم بإشراف وزير المالية القويّ النفوذ سعيد ابن أبي الحسين ، موكب تنصيب الخليفة الجديد أبي زكرياء يحيى الذي تلقّب في الحين بلقب الواثق بالله[1]. وهو ابن الخليفة المستنصر ومن مواليد سنة 647هـ/ 1249م ، فكان سنّه إذ ذاك ما بين سبع وعشرين وثمان وعشرين سنة ، وأمّه جارية رومية اسمها ضرب[2]. وقد بدأ عهد ذلك الشابّ ، الذي سيكون قصيرًا ، تحت سعد الطالع . فقد اتّخذ الخليفة الجديد بعض الإجراءات السخيّة ، منها إلغاء الغرامات وإبطال بعض الأداءات والضرائب ، وبالخصوص توزيع الأموال على الجنود. وقد جلبت له تلك الإجراءات من أوّل وهلة عطف قسم كبير من الشعب. كما استمال عواطف الجماهير والنخبة المتديّنة بإجراء أشغال ترميم هامّة بجامع الزيتونة وفي بقيّة المساجد الأخرى. ولكنّ هذه الاستعدادات الطيّبة التي أبداها الأمير ، لئن جلبت له على الفور محبّة عدد كبير من رعاياه ، فإنها لم تكن كافية لحمايته من مخاطر سياسة البلاط ، التي زاد هو نفسه في حدّتها عوض التحكّم فيها. فسرعان ما ستتخلخل وضعيّته ، لا تحت تأثير خطر الأعراب ، الذي يبدو أنّه كان متمثلاً في بعض الاضطرابات

---

1) يظهر هذا اللقب في إحدى القطع النقدية ، أنظر : Lane Poole، *British Museum*، عدد 160.

2) أنظر حول عهد الواثق : البربر ، 2/374 – 379 والفارسية ، ص 343 – 346 وتاريخ الدولتين ، ص 31 – 33/ 55 59 والأدلة ، ص 69 76.

في منطقة الساحل ، لا غير ، بل بسبب ردود الفعل العنيفة على المؤامرات التي كانت تدبّر ضدّه في البلاط .

دسائس ابن الحببّر وثورة بجاية (1277 – 1279) :

لقد كان أهمّ شخص في حكومته ، أحد كبار موظفي إدارة المالية ، الذي كان له عليه تأثير سيّئ ، باتّفاق جميع رواة الأخبار ، وهو أبو الحسن يحيى بن عبد الملك الحميري الغافقي المولود بمرسية والمشهور باسم ابن الحببّر. في عهد المستنصر تمكّن ابن الحببّر ، برعاية ابن بلده أبي عثمان سعيد بن الحسين ، من التدرّج في مدارج الوظيف إلى أن ارتقى إلى منصب «ولاية الديوان» بتونس ، وبهذا العنوان مثّل الخليفة عند إبرام معاهدة 1272 مع جنوة[3]. وفي عهد الواثق ، طمح إلى أعلى من ذلك ، فاستغلّ ما كان له من نفوذ كبير منذ أمد بعيد على شخصية الأمير الضعيفة ، وعندما أصبح كاتب علامته ، ما لبث أن تسبّب ، بواسطة نظام الوشايات المعهود ، في سقوط وليّ نعمته الأوّل ابن أبي الحسين الذي لم يكن راضيًا بدون شكّ عن سرعة ارتقاء مرؤوسه السابق. فلم تمض ستة أشهر على وفاة المستنصر ، حتى شهد ابن أبي الحسين ذاته ، نفس المصير الذي تعرّض له ابن الأبار واللبياني. فقد ألقي عليه القبض وزجّ به في سجن القصبة ، حيث تعرّض للتعذيب المتكرّر إلى أن قضى نحبه في ذي الحجّة 676 هـ / أفريل أو ماي 1278. وقد عُهِدَ بمهمّة مصادرة أملاكه الظاهرة منها والخفيّة إلى صاحب الشرطة الموحّدي عبد الرحمان بن ياسين بن أبي الأعلام الذي لا شكّ أنه كان سعيدًا بتمكّنه من تعذيب الأندلسي المخلوع ، حسب مشيئته.

وما إن تمكّن ابن الحببّر من الحصول على اعتقال خصمه ، حتى أصبح المتصرّف الحقيقي في شؤون الإدارة العليا . وقد كلّف بإدارة المالية ، بصورة شكلية أحد العلوج المعتنقين للإسلام ، اسمه مدافع ، حيث لم يكن يخشى حصول أيّ خطر من جانبه ، إذ أنّ العلوج لم يكن لهم آنذاك أي نفوذ في الدولة الحفصيّة ، بالمقارنة مع رجال البلاط المعتزّين كلّهم بنسبهم الموحّدي أو الأندلسي. وكان ابن الحببّر نفسه يتقلّد رسميًّا وفي آن واحد كتابة العلامة

3) أنظر : Mas-Latrie، معاهدات ، ص 122 – 3 . وقد أخطأ دي سلان (De Slane) حين ترجم «ولاية الديوان» بـ «رئاسة مجلس الدولة» (البربر ، 375/2).

والديوان ، وقد نعت **بالمُصرِف** في المعاهدة المبرمة مع ميورقة في جوان 1278 ، والتي وقّع عليها هو نفسه. وكان السلطان بالنسبة إليه «كالمحجور في يد الوصيّ» ، على حدّ تعبير ابن القنفد. وسرعان ما أفرط في استغلال ذلك التفوّق اللا محدود ، الذي لا تجد مثيلاً له في تاريخ الدولة الحفصيّة ، باستثناء الحاجب الشهير ابن تافراجين في القرن الرابع عشر. وقد اتّهمه الرواة ، بأنه قد استغلّ مكانته الممتازة لاكتساب أموال طائلة ، وبالخصوص للإنفاق بدون حدود ، استجابة لميله إلى البذخ والملذّات ، على أنه –كما قيل– لم يكن يحسن التصرّف في الأمور السياسية ، وكان «عجولاً وغير متثبّت في آرائه». إلّا أنّ الأمر الذي سيقضي عليه في آخر المطاف – مع الخليفة – هو أنّ نشوة الاستبداد قد دفعته إلى عدم مراعاة قوّة كتلة كبار الموظّفين الموحّدين ، التي كانت خفيّة ولكنّها حقيقية ، وقد قاومها مواجهةً بدون تبصّر. ففي تونس ، حيث تمكّن من مصاهرة أحد الهنتاتيّين ، وهو عبد العزيز ابن عيسى بن داود(4) ، «أذلّ الموحّدين بوقوفهم على بابه والتوسّل إليه بحجّابه» [كما يقول ابن القنفد]. أما في بجاية فقد ذهب إلى أكثر من ذلك ، حيث عوّض في وقت مبكّر والي المدينة وصاحب الأشغال فيها ، الموحّدي محمد بن أبي هلال الهنتاتي ، بشقيقه أبي علي إدريس الذي تميّز بالاستبداد والكبرياء ، فأغضب أعيان المدينة وفي مقدّمتهم لا محالة شيوخ الموحّدين المبعدين.

وفي أول ذي القعدة 677 هـ / 16 مارس 1279 تمّ اغتيال أبي العلاء من طرف بعض الأعوان الذين أرسلهم محمد بن أبي هلال. وتجاه مثل هذا الوضع المخطر ، لم يُبْدِ ابن الحببّر ما يكفي من التبصّر والحزم. فقد اقتصر على إيفاد قاضي الجماعة بتونس أحمد بن الغماز إلى بجاية ، لإجراء تحقيق حول الأحداث التي جرت هناك. ومن باب الصدفة كان القاضي أندلسيًّا ، وبالتالي غير مستعدّ لمحاباة الكتلة الموحدية التي صدر منها ردّ الفعل ، وخشي ابن أبي هلال من انتقام الوزير التونسي ، فقرّر أن يقوم بمجازفة أخيرة وولّى وجهه نحو ملك جديد محتمل ، من أبناء قبيلته ومن أقرباء الخليفة الجالس على العرش وهو أبو إسحاق إبراهيم عمّ الواثق.

---

4) لا شكّ أن المعني بالأمر هو ابن أحد القوّاد العسكريّين ، الذي كان قد عُزِل في عهد المستنصر. ثم أفرج عنه من السجن وأعيد إلى منصبه عند ارتقاء الواثق إلى العرش.

أبو إسحاق يحلّ محلّ الواثق (1279) :

نحن نعلم كيف ثار أبو إسحاق شقيق المستنصر، في بداية عهد أخيه، على رأس الذواودَة وكيف التجأ بعد ذلك إلى بلاط ابن نصر صاحب غرناطة. وعندما بلغه نبأ وفاة أخيه، اجتاز البحر متوجّهًا إلى تلمسان، حيث رحّب به السلطان عبد الوادي يغموراسن، وأخذ يتحيّن الفرصة للمطالبة بعرش إفريقية[5]. وبعد برهة قليلة من الانتظار، سمحت له قضيّة بجاية بمباشرة عمله، إذ دعاه ابن أبي هلال وأعيان بجاية إلى احتلال مدينتهم فبادر إلى تلبية دعوتهم، ودخل بجاية في أواخر ذي القعدة أو أوائل ذي الحجة / 15 – 25 أفريل، حيث بايعه أهالي المدينة، ومن بينهم الموحّدون، خصوم ابن الحبّر الألدّاء. واتّخذ ابن أبي هلال وزيرًا له وأخذ يستعدّ لاسترجاع بقيّة البلاد من ابن أخيه الواثق.

ويبدو أنّ هذه العملية المفاجئة قد باغتت الحكومة المركزيّة وممثّليها. فاعتُقِل القاضي المكلّف بإجراء التحقيق، ابن الغمّاز في بيته ببجاية. وتقدّم رويدًا رويدًا جيش من تونس، لمقاتلة المغتصب، بقيادة عمّ الخليفة الآخر، أبي حفص عمر، الذي كان يساعده أبو زيد ابن جامع. وأُرسل إلى قسنطينة الموحّدي عبد العزيز بن عيسى بن داود، قريب ابن الحبّر بالمصاهرة، للإشراف على المقاومة، وقد تمكّن بالفعل من إحباط مساعي أبي إسحاق لاقتحام تلك المدينة. ولكن فُتِح طريق تونس في وجه هذا الأخير في باجة، عندما قرّر قائدا الجيش الحكومي، بالإتفاق بينهما، الاستسلام إلى السّلطان الجديد، ربمّا بسبب المؤامرة التي دبّرها ابن الحبّر ضدّهما. وعندئذ توالت الأحداث بسرعة، وفي أوائل ربيع الثاني 678 هـ / منتصف شهر أوت 1279[6]، اضطرّ الواثق الذي بقي في عاصمته الخالية من الجنود، إلى التنازل عن العرش لفائدة عمّه أبي إسحاق، وذلك بمحضر كبار الموظفين. وبعد ذلك ببضعة أيام دَخل هذا الأخير منتصرًا إلى تونس، وقد اعترف به الجميع ملكًا شرعيًا لإفريقية. إلّا أنّ المؤرخين المسلمين الذين اقتبسنا عنهم عناصر الرواية السابقة الذكر لم يشيروا إلى الدور الذي قامت به في هذه القضيّة، الراجعة – حسب الظاهر – إلى سياسة إفريقية الداخليّة، دون سواها، دولة أجنبية مسيحية مناهضة للواثق وموالية لأبي إسحاق: ألا وهي دولة ارجونة. هذا وإن طبيعة ذلك التدخّل وأبعاده في حاجة إلى التوضيح.

---

5) عند الإعلان عن وفاة المستنصر، أسرع نصيره السابق ومولاه ظافر إلى النزول في بجاية، فقُتِل بإذن من الحبّر. وانضمّ أبناؤه إلى أبي اسحاق، البربر، 342/2.

6) في شهر ربيع الأوّل حسب ابن خلدون.

العلاقات الطيّبة بين الواثق من جهة وإيطاليا وميورقة من جهة أخرى (معاهدة 1278) :

في عهد الواثق ، يبدو أن علاقات إفريقية مع معظم الدول النصرانية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ، قد استمرّت ، هادئة وبدون أيّ حادث يذكر ، كما كان الشأن من قبل في آخر عهد المستنصر. وتشير مجموعة من الوثائق التي وصلتنا ، مثلاً ، إلى تواصل نشاط الحركة التجارية بين جنوة من جهة وتونس وبجاية من جهة أخرى[7]. كما تمّ بصورة ودية ، خلال شهر أفريل 1278 ، مثلما تمّ من قبل ، تبادل الوفود مع الملك شارل دانجو الذي كان يقيم آنذاك ببرج سنتالم بالقرب من كابو. وقد سافر مبعوثو نابولي المكلّفون باستخلاص «الضريبة» السنوية ، إلى تونس على ظهر نفس الباخرة التي كانت تقلّ إلى إفريقية المبعوثين المسلمين. وكان الصقليّون عهدئذ سعداء بالحصول على صوف إفريقية وترويج حبوبهم هنالك[8].

وبعد ذلك التاريخ بشهرين أُبرِمَتْ في تونس يوم 13 جوان ، ولمدّة خمس سنوات ، من طرف ابن الحببّر وفي مقرّ إقامته ، معاهدة سلم مع سفير[9] ملك ميورقة خايم الأوّل الذي كان يملك ، علاوة على جزر البليار ، مناطق الروسيّون وسرداني (Cerdagne) ومنبوليي . ويبدو أن إمضاء تلك المعاهدة التي تعتبر هي ذاتها تأكيدًا لمعاهدة 1271 المبرمة بين تونس وأرجونة ، كان يمثّل فوزًا دبلوماسيًّا بالنسبة للميورقي ، حيث تمّ الإعتراف به من جهة ، كالخليفة الشرعي ، في ممالكه ، لأبيه ملك أرجونة ، كما ضمن من جهة أخرى لرعاياه حريّة التجارة في إفريقية ، في الوقت الذي كان فيه أخوه ذاته ، بيدرو الثالث ملك أرجونة لا يزال ينازعه السلطة في مملكته ، بينما لا يستطيع أهالي برشَلونة وبلنسية الخاضعون للملك بيدرو ، التحوّل إلى إفريقيّة لتعاطي التجارة[10].

---

7) أنظر : Ferretto، *Codice*، 1/246 – 7 ، 254 .

8) Del Giudice، *Codice*، 3/116 – 7 و Minieri-Riccio، *Regno*، 2/ السلسلة الثالثة ، ج. 1 ، ص 2 ، 231 وج. 2 ، ص 357 ، ولنفس المؤلف ، *Saggio*، 1/155. وأنظر أيضًا : De Bouard، *Documents en français*، 1/83 ، عدد 3.

9) Bernard، «*de Ulmis*»، بل (Olms) (*des ormeaux*).

10) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 187 – 8 (نصّ المعاهدة باللغة اللاتينية).

ملك أرجونة بيدرو يساند أبا إسحاق ضدّ الواثق (1278 – 1279) :

ذلك أن الواثق وبيدرو كانا على خلاف تامّ. ونحن لا ندري أسباب ذلك الخلاف الذي يتضارب مع الماضي القريب ويثير الاستغراب ، نظرًا لما كانت تمتاز به المواقف التونسية عادة من صبغة سلميّة. ولكن ليس من المستحيل تفسير طول مدّة ذلك النزاع وحدّته بسلوك العاهل الأرجوني وكذلك بالمشاكل العائلية التي يواجهها الحفصيّون أنفسهم. ذلك أن بيدرو الثالث (1276 – 1285) لم يرتق إلى العرش إلّا قبل الواثق بحوالي عشرة أشهر. ويمثّل تولّي ذلك الأمير الذي هو صهر الأمير الراحل مانفريد دي هوهنشتوفن ، تحوّلاً في سياسة مملكة أرجونة الخارجية ، حيث ستحلّ مكان العمل الاسباني الصرف الذي كان يقوم به أبوه خايم الغازي ، مطامع متوسطية أوسع ، وفي مقدّمتها العمليّات الايطالية ضدّ عائلة أنجو. فنحن نعلم اليوم أكثر فأكثر مدى ما تحلّى به بيدرو منذ السنوات الأولى من عهده ، من أناة ومهارة وبعد نظر ، لإعداد تدخّله المسلّح في شؤون صقلية ، على الصعيد الديبلوماسي. فقد أحاط نفسه بعدد من أعيان المهاجرين الصقليين وربط علاقات طيّبة مع أنصار عائلة هوهنشتوفن في إيطاليا الشمالية ، واستطاع قبل الشروع في المغامرة أن يقيم حول خصمه المقبل شبكة مفيدة من التحالفات ، تضمّ قشتالة وغرناطة – التي أبعد عنها شبح الخوف من أيّة مضاعفات في إسبانيا – وتمتدّ في اتّجاه المشرق إلى مصر وبلاد الروم[11]. وكان بالضرورة يعتبر صداقته مع كل من سلطان تلمسان وسلطان فاس ، ذات أهمية أقلّ ، ولكنه سعى مع ذلك ، بنجاح متفاوت إلى المحافظة عليها[12].

فكيف نضع ضمن هذه المجموعة ، موقفه غير الودّي تجاه صاحب إفريقية ، الذي هو أقرب الملوك المسلمين جغرافيًّا من شارل دانجو؟ يبدو من الصعب تحميل الواثق مسؤوليّة تلك العداوة ، إذ لم يُوجَّه أيّ اعتراض مضبوط ضدّه ، بل إننا نراه بالعكس من ذلك ، يسعى في ربيع سنة 1278 ، إلى التقارب الدقيق من مملكة أرجونة. فقد طلب إلى الملك بيدرو بواسطة أحد أهالي بيزة ، إن كان باستطاعته أن يرسل إليه بعض المبعوثين ، دون أن يخشى أيّ خطر. فأجاب بيدرو مخاطبه بالقبول ، ولكن جوابه المؤرخ في 5 ماي قد حرّر بعبارات

---

11) لقد تمّ التحالف مع الدولة البيزنطية في فترة لاحقة حسب المؤلف Lopez، *Genova marinara*، الفصل 3. وقد أيّد هذه النظرية Soldevila، ج. 1 ، ص 265. ومن ناحية أخرى كان بيدرو يعتقد في الحصول على حياد فرنسا بواسطة انكلترا. وأخيرًا كان البابا مواليًا له إلى أن توفيّ نيكولا الثالث سنة 1280.

12) أنظر : Wieruszowski، *Conjuraciones*، ص 27.

فاترة وغير مشجّعة. ومن الواضح، كما تدلّ على ذلك الأحداث الموالية، أن تلك المحاولة من قِبَل السلطان الحفصي قد باءت بالفشل. في 21 أكتوبر أعلن بيدرو كتابيًّا إلى أهالي برشلونة، بكلّ سرور أنه قد أسقط «عدوّه» ملك تونس وعوّضه بملك آخر «أجدر»، وبناء على ذلك فإنه يرفع قرار تحجير تعاطي التجارة مع إفريقيّة ويدعو التجار إلى الإستفادة إلى أقصى حدّ من الإمكانات المتاحة لهم من جديد في تلك البلاد الواقعة فيما وراء البحار(13). فهذه الوثيقة الرسميّة، تؤكّد أهمّ ادّعاءات الراوي القشتالي متانير، حول المساعدة المباشرة التي قدّمها ملك أرجونة إلى أبي إسحاق المطالب بعرش إفريقية(14)، وتسمح لنا في نفس الوقت بإدراك أسباب استمرار مناهضة بيدرو للواثق.

فماذا كان السبب المباشر لتلك المناهضة؟ هل هي أعمال القرصنة؟ أم مسألة الضريبة؟ أم تعبير إفريقية عن مشاعر الصداقة نحو صقلية؟ إن تلك المناهضة لم يتفاقم أمرها ولم تتواصل، بسبب سوء نيّة بيدرو الواضحة، إلّا لأنّ هذا الأخير كان متّفقًا من قبل مع أبي إسحاق. وقد «انتظر» الوقت المناسب لمهاجمة خصمه وجهًا لوجه. ولكن ذلك الانتظار لم يكن سلبيًّا، بل كان فرصة لإعداد الهجوم الحاسم. فمن الواضح بالنسبة إليه أن من شأن إسقاط الواثق وارتقاء أمير بتونس، مجهّزًا عسكريًّا بإشرافه، إخضاع الدولة الحفصيّة المجاورة لصقلية لسلطته، وتحويلها إلى قاعدة للعمليات المحتملة ضدّ شارل دانجو.

فإذا وضعنا الاتفاق المبرم بين تونس وميورقة في شهر جوان 1278 وتدخّل مملكة أرجونة في السنة الموالية في الخصومة العائلية الحفصية، في إطار أوسع شيئًا ما ومطابق، حسب رأينا، للواقع المعاصر للملك بيدرو، بدت لنا الظاهرتان المذكورتان مرتبطتين مع بعضهما بعضًا، مع اكتسابهما أهميّة جديدة، ففي سنة 1278 اتخذت كلّ من البليار وإفريقيّة موقفًا دفاعيًّا مشتركًا ومتّفقًا عليه، ضدّ أرجونة، وفي سنة 1279 عُقِدت معاهدة سلم بين أرجونة ومملكة ميورقة (جاني) وإثر ذلك شنّت مملكة أرجونة هجومًا في إفريقية للتمركز في اتجاه دول شارل. ويقال أن بيدرو الثالث قد وجّه عشر سفن حربيّة بقيادة أحد الصقليّين، الأميرال كنراد لنشيا، لتساند في البحر الهجوم الذي سيشنّه أبو إسحاق. وإذا صدّقنا رواية متانير المبهمة والمشكوك فيها أحيانًا بالنسبة للتفاصيل، فإن لنشيا قد يكون دخل إلى تونس صحبة أبي إسحاق ورفع على أسوار المدينة راية أرجونة ولم ينسحب إلّا بعد أن تحصّل من

---

13) نفس المرجع، ص 36 و55 – 6.

14) أنظر: متانير (Muntaner) الفصل 31. وأنظر أيضًا: Cubells، *Documentos*، ص 226.

الامير الجديد على الاعتراف بنوع من التبعيّة إليه. ولكنّنا سنلاحظ بعد حين أنّ بيدرو، لئن تعلّل بالمساعدة المقدّمة إلى الأمير الحفصي المتمرّد لإخضاع إفريقية لسلطته، فإنه سرعان ما سيثوب إلى رشده.

وصف أبي إسحاق وإعدام الواثق وابن الحبّبر (1279 – 1280):

إذا سلّمنا بصحّة صورة أبي إسحاق إبراهيم التي رسمها في القرن الموالي الموسوعيّ الغرناطي ابن الخطيب[15]، فإنه قد كان أسمر البشرة، طلق المحيّا، متوسّط القامة، بدين الجسم. وكانت ولادته سنة 631 هـ/1233 – 34 م وأمّه جارية اسمها رويدا. وكان يبلغ من العمر عند تولّيه الخلافة حوالي ستّ وأربعين سنة، وقد ابيضّ شعره. كما كان شديد المراس ومقدامًا. وقد أثبت ما كان يتحلّى به من شجاعة عندما قاوم النصارى في الأندلس، ولكنّه كان يتخلّى بطيب خاطر عن أمور الدولة للانغماس في بعض الشهوات[16]. وكثيرًا ما كان يبدي في أوّل الأمر حماسًا مفرطًا لإنجاز مشاريعه، ثم يعتريه الوهن. تلك هي ملامح ذلك الرجل القاسي في الجملة والضعيف الشخصيّة، والذي سيبقى في الحكم سنوات قليلة، بعدما نجح في القيام بأوّل ثورة عرفتها العائلة الحفصيّة، وذلك بفضل مساندة الكفّار. ولكنّ الأمراء المنحدرين من سلالته سيحكمون إفريقيّة من سنة 1318 إلى سنة 1574[17].

وإن أوّل ما حرص أبو إسحاق على القيام به في تونس، بعد تخليص أبنائه الخمسة من السجن، وقد كانوا معتقلين في عهد المستنصر، هو بطبيعة الحال التخلّص من خصمه المخلوع ومن وزير هذا الأخير. وسرعان ما ألقي القبض على الواثق، الذي أصبح يدعى «المخلوع» منذ تنازله عن العرش، وقد كان يقيم في دار تقع في سوق الكتبيّين، ثم اعتقل بالقصبة. وإثر ذلك وجّهت إليه، حقًّا أو باطلاً، تهمة التآمر مع قائد جند النصارى، وأعدم مع أبنائه الثلاثة، الفضل والطاهر والطيّب، في صفر 679 هـ / جوان 1280. أمّا ابن الحبّبر، فقد تمّ البتّ في مصيره قبل ذلك التاريخ، حيث أودع السجن وتعرّض للتّعذيب،

---

15) ابن الخطيب، الإحاطة، 173/1.

16) بل حتى الخمر حسبما رواه أبو الفداء (التاريخ، 188/3) الذي يشير أيضًا إلى تخلّي أبي إسحاق عن العادات الحفصيّة.

17) أنظر حول عهد أبي اسحاق: البربر، 379/2 – 394 والفارسية، ص 347 – 355 وتاريخ الدولتين، ص 33 – 59/36 – 65 والأدلة، ص 77 – 82.

وسُلِبَت منه أملاكه ، ولقي حتفه بعد شهر من سقوط سيّده . وتشير الأخبار المنقولة حول وفاته بكلّ غبطة ، إلى أنّ دمه قد اختلط بدم ضحيّته ابن أبي الحسين في جدار نفس السجن الذي تعرّض فيه كلٌّ منهما على التوالي للتعذيب .

«الأمير» أبو إسحاق ورجال حكومته :

ممّا لا شكّ فيه أن أبا إسحاق لم يكن يرغب في الظهور بمظهر وريث أخيه المستنصر وابن أخيه اللذين كانا يحملان لقب «خليفة» ، بل وريث والده أبي زكرياء الذي كان يحمل مجرّد لقب «أمير» . وبناء على ذلك فإنه لم يتلقّب هو نفسه بلقب الخليفة «أمير المؤمنين» ولا بأيّ لقب آخر له علاقة بالخلافة . بل اقتصر ، على غرار أبي زكريّاء ، على لقب «أمير» ، مضيفًا إليه فحسب صفة «المجاهد» ، التي يبرّرها ما قام به من أعمال باهرة في الأندلس ، ولكنها ستبدو مبتذلة في نظر خلفائه[18] . ولعلّه أيضًا ، باعتبار ظروف ارتقائه إلى الحكم ، كان يشعر بشيء من النقص في الهيبة ، ممّا يفرض عليه الاتّسام بأكثر تواضع ، وذلك خلافًا لأخيه وسلفه الذائع الصيت .

وعند قيامه بتوزيع أعلى المناصب في الدولة ، أعطى لكلّ من الموحّدين والأندلسيّين نصيبهم . ولعلّ أبا إسحاق ، القادم هو نفسه من الأندلس ، كان يميل في قرارة نفسه إلى بعض الأندلسيّين . وقد تجلّى ذلك في بعض التسميات . ولكنه عرف كيف يحتفظ للعنصر الموحّدي ببعض المناصب الممتازة . فقد عيّن رسميًّا ابن أبي هلال الهنتاتي ، الذي كان قد دعاه إلى افتكاك المملكة ، شيخًا للموحّدين «شيخ دولته» . كما بادر إلى منح أكبر المزايا لبعض خصوم ابن الحببّر الآخرين ، فعيّن أبا القاسم أحمد بن الشيخ ، أصيل دانية والكاتب السابق لابن أبي الحسين ، في منصب حاجب . كما عهد بولاية الأشغال (المالية) إلى أندلسي آخر ، وهو أبو بكر بن الحسن بن خلدون والد جدّ العلاّمة ابن خلدون . وكان يحيط بالأمير ، علاوة على وزرائه ، أبناؤه ، ومن بينهم أبو فارس عبد العزيز وأبو زكرياء يحيى اللذان كانا يساهمان مساهمة فعّالة في الحياة السياسية وفي مناورات البلاط . وقد عيّن أكبرهما ، أبو فارس ، في وقت مبكر وليًّا للعهد . ولكن يبدو أن أبا زكرياء قد استطاع بمهارة ، مرات متتالية السيطرة على تفكير والده ، وقد كان مثله عجولاً وغير متثبّت .

---

18) لقد كان يصف نفسه في النقود المضروبة باسمه «بالمجاهد في سبيل الله الأمير الأجلّ» .

إعدام بعض الشخصيّات السامية وحكومة الأقاليم (1279 – 1281) :

لقد ظلّت طريقة الوشايات الظاهرة أو الخفيّة ، في عهد أبي إسحاق كما في عهد أسلافه تفتك برجال البلاط وتعرّض للأخطار الجسيمة هذا الشخص أو ذاك من أبرز رجال الدولة. وقد ذهب ضحيّتها في وقت قصير نسبيًّا دام ثلاث سنوات ، على التوالي أربع شخصيّات من أكابر القوم ، وهم : الشيخ محمد بن أبي هلال الذي قدّم إلى الأمير الخدمة الجليلة السالفة الذكر (ولكن ليست هذه المرّة الأولى في التاريخ الإسلامي التي يجازى فيها بالموت الرجل الذي قدّم أحسن مساعدة في سبيل ارتقاء عائلة أو ملك إلى الحكم) ، وعبد الرحمان بن أبي الأعلام الذي ألّب في الماضي المستنصر على أبناء أبي إسحاق ثم ساعد بعد ذلك ابن الحببّر على تسليط العذاب على ابن أبي الحسين وأحمد بن أبي بكر ابن سيّد الناس رفيق وليّ العهد أبي فارس وصديقه الحميم وأخيرًا كاتب العلاّمة عبد الوهاب قائد الكلاعي الذي وشى بابن سيد الناس ، فانتقم منه أبو فارس وتعرّض بدوره للاعتقال والإعدام.

فعلى إثر إعدام ابن سيّد الناس ، قلّد أبو إسحاق ابنه أبا فارس واليًا على بجاية للتخفيف من ألمه وحسرته. وإن تكليف الأمير الشابّ بولاية أهمّ مدينة ومنطقة بعد مدينة تونس ومنطقتها[19] ، لهو دليل على الثقة التي وضعها أبوه في شخصه. هذا وإنّ أبا فارس الذي لم يتأخر عن الانتقام من الشخص الذي وشى بصديقه المتوفّى ، قد اصطحب معه في مقرّه الجديد ، بصفة حاجب ، محمّد بن خلدون ، ابن صاحب الأشغال وجدَ المؤرّخ. ويبدو أن أبا إسحاق لم يعيّن على رأس المدن الكبيرة الأخرى أيّ أحد من أقربائه. ففي قسنطينة مثلاً أبعد خصمه عبد العزيز بن عيسى الهنتاتي وأعد السلطة إلى الوالي السابق ابن الوزير ، ذلك الموحّدي الذي سبق له أن عمل في عهد الأميرين الحفصيّين السابقين ، وسيشعر بعد مدّة قليلة أنه قد بلغ من القوة ، ما يسمح له بالتمرّد ضدّ السلطة المركزية. وفي الجنوب أعطى أبو إسحاق إشارة الانطلاق لتعزيز نفوذ أسرة بني مزني العربية العتيدة في بسكرة ، حيث عهد إلى اثنين من أفرادها ، الأخوين فضل بن علي وعبد الواحد على التوالي بولاية الزاب والجريد[20] وتُعتبَر تلك التسمية مكافأة لما أبدته تلك الأسرة من إخلاص أثناء ثورة الأمير في عهد المستنصر وطوال مدّة هجرته.

---

19) خلافًا لما أكده أبو الفداء (المرجع السابق).

20) أنظر بالإضافة إلى المصادر السابقة : البربر ، 126/2 وما بعدها.

ثورة ابن الوزير بقسنطينة ونزول بيدرو ملك أرجونة بالقلّ (1282) :

لم تمض على ارتقاء أبي إسحاق إلى الحكم أكثر من سنتين ونصف السنة ، حتّى اندلعت بقسنطينة ثورة ابن الوزير ، وقد كانت مصحوبة بتدخّل جديد من طرف مملكة أرجونة . وكان ابن الوزير قد ظهر منذ مدّة بمظهر الحاكم المستبدّ في المدينة ، فأزعج قسمًا كبيرًا من السكّان ، حتّى أن الغاضبين قد وجّهوا إلى أمير تونس – حسبما يبدو– منذ يوم 27 رمضان 679 هـ/21 جانفي 1281 ، عريضة مكتوبة وممضاة ، ضدّ والي مدينتهم الذي اتّهموه بالمروق عن الدين والتعسّف وعدم الامتثال إلى أوامر الأمير. ولكن أبا إسحاق قد أغمض عينيه ، ربّما أمام تطمينات المعني بالأمر الذي تظاهر له بالطاعة ، وبالأحرى لأنّه كان حريصًا على عدم تكدير راحته . ولكنّه سيُضطرّ إلى فتح عينيه ، بعد ذلك بحوالي خمسة عشر شهرًا ، أمام حقيقة الثورة وخطورتها .

وفي الأثناء لاحظ ابن الوزير في صائفة 1279 ما يوليه ملك أرجونة من أهمّيّة لشؤون إفريقية ، كما كان على علم بدون شكّ بالاستعدادات الحربية التي كان يقوم بها ذلك الملك للهجوم على «المسلمين» . فطلب إليه الإعانة وتلقّى منه وعدًا بالمساعدة العسكرية ، ذلك أن بيدرو قد اقتنع بأنه لا يمكنه التعويل على التحالف مع أبي إسحاق . وسرعان ما اضطُرّ إلى التخلي عن فكرة اعتبار الأمير التونسي تابعًا له وخادمًا أمينًا لسياسته . فمنذ شهر أوت 1280 ، أي بعد سنة من ارتقاء السلطان الحفصي إلى الحكم ، حاول التفاوض معه بشأن إبرام اتفاق على قدم المساواة وبادر إلى إرسال سفارة يبدو أنها لم تسفر عن أيّة نتيجة[21] . وهكذا فقد جاء اقتراح ابن الوزير في أوانه ، لا سيّما وقد سبق له أن جلب إلى خدمته عددًا من الجنود النصارى ، كما أعلم حليفه الأروبي بأنه قد لا يستنكف عن اعتناق النصرانية . فأتاح ذلك العرض فرصة جديدة لصاحب أرجونة للتدخل بصورة مباشرة في إفريقيّة .

وفي حين كان شارل دانجو ، الذي لم يأبه بالخطر الأرجوني ، يواصل مطامعه ضدّ الدولة البيزنطيّة ، إذ اندلعت الثورة الصقليّة في بالرمو يوم عيد الفصح ، الإثنين 30 مارس 1282 ، وتسبّبت في مقتل بعض الفرنسيّين ، وفي بداية المذبحة التي ستضع حدًّا نهائيًا لسيطرة أسرة أنجو على صقليّة . وبعد ذلك بعشرة أو اثني عشر يومًا أبان ابن الوزير عن نواياه وأعلن عن استقلاله . ولعلّ الحدث الأوّل قد باغت بدون شكّ بيدرو الثالث بسرعته السابقة

21) أنظر : Mas-Latrie، *Supplément*، ص 42 و Wieruzsowski، *Conjuraciones*، ص 36 .

لأوانها. ولكن لا يمكن أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للحدث الثاني ، لا سيّمَا إذا تحقّق ، حسبَما تؤكّده رواية برنار ديكلو[22] أن الملك قد وعد بالتحوّل إلى إفريقية بالضبط يوم ثاني أحد بعد عيد الفصح ، ولكنّ الاستعدادات الحربيّة كانت تجري ببطء في دولة أرجونة بسبب إفلاس الخزينة الملكية. ووفاءً لحلفه انطلق بيدرو ، ولكن بشيء من التأخير ، مع أسطوله يوم 6 أو 7 جوان من ميناء فنغوس ، ولم يصل إلى ميناء القلّ إلّا يوم 28 ، وكان متردِّدًا حول طريقة تدخّله المقبل في صقلية ، وقد كان يفكّر فيه بكلّ إصرار. وكان ابن الوزير قد لقي حتفه منذ خمسة عشر يومًا ، بكلّ شجاعة أمام مدخل قسنطينة ، حيث لم يتمكّن من صدّ الهجوم العنيف الذي شنّه ضدّه الأمير أبو فارس والي بجاية. وعادت المدينة إلى السلطة الحفصيّة ، حيث عُيّن على رأسها والٍ آخر من الموحّدين ، هو عبد الله الهرغي. فاغتاظ بيدرو وأنزل جنوده بدون حماس ، واستقرّ قسم منهم في مدينة القلّ والقسم الآخر في الهضاب المجاورة ، حيث أقاموا معسكراتهم. واقتصرت المعارك مع الأهالي – من فرسان القبائل المحليّة المعزّزين بدون شكّ بجنود أبي فارس – على بعض المناوشات المحدودة الأبعاد وبعض الغارات التي كان يقوم بها الجنود النصارى على مدى قصير وبكلّ حذر ، وذلك بإشارة من الملك. وقد طلب بيدرو إلى البابا مرتان الرابع مرّة أخيرة ، بواسطة سفارة ، إمداده بالمال والرّجال لمساعدته على مقاومة المسلمين. فرفض البابا الاستجابة إلى ذلك الطلب ، لأنّه كان فرنسيًّا ومناصرًا لملك صقلية شارل ، ولم يكن يرغب في مساعدة عدوّ الأسرة المالكة بصقليّة ، بأيّ شكل من الأشكال. وقبل أن يتّصل بيدرو بجواب البابا السلبيّ ، استنجد به الصقليّون جهارًا هذه المرّة ، لأنّهم كانوا يخشون هجوم شارل على مدينة مسّينا. فوعدهم بالتحوّل إليهم بدون تأخير ليقود مقاومتهم ضدّ عدوّهم. وخلال النصف الثاني من شهر أوت ، أي بعد أقلّ من شهرين منذ استقراره بالقلّ ، ارتحل في اتّجاه مدينة تراباني ، حيث كان ينتظره مصير جديد[23]. ومن هذا التدخّل المسيحي في إفريقية ، المرتبط بأحد أهمّ أحداث تاريخ البحر الأبيض المتوسّط في القرون الوسطى ، سوف لا تبقى في أذهان المسلمين في تلك البلاد سوى الذكرى الشاحبة لإحدى المحاولات السطحيّة الفاشلة.

---

22) أنظر: ديكلو (Bernard Desclot) الفصل 77 – 90 ومنتانير (Montaner) الفصل 44 – 59 و *Bibliotheca* ، 361/2 – 7. وأحسن دراسة حديثة : Cartellieri، *Peter Von Aragon*، ص 186 – 201 بالإضافة إلى Miret y Sans، *Expedicio del rey en Pere*.

23) عند رجوع الملك بيدرو ، توقّف ، حسب منتانير ، في جزيرة جالطة ومن جديد في ميناء القلّ.

علاقات أبي إسحاق الطبيعية مع إيطاليا :

باستثناء هذه الحادثة الجديرة بالملاحظة ، يبدو أن علاقات إفريقية مع بقية الدول الأجنبية قد تواصلت ، في عهد أبي إسحاق ، بصورة تكاد تكون طبيعية . فقد استمرّت مع مملكة صقليّة قبل ثورة عيد الفصح ، سياسة الوفاق التي كانت متّبعة في عهد المستنصر والواثق ، ولم تكن مملكة أرجونة راضية عنها . وفي شهر جوان 1280 تحوّل من نابولي إلى تونس عدد كبير من الفرسان لإستخلاص «الضريبة» التي كانت تُدفَع بانتظام[24] ، وفي شهر جويلية من السنة الموالية ، قبض أمناء مال الملك شارل إيرادات «بيع بعض كميات الحنطة الصقليّة التي نقلت من نابولي إلى تونس حسب رغبة مولانا الملك»[25] . وبالنسبة لسنتي 1280 و1281 ، ما زالت سجلاّت العقود المحرّرة أمام العدول بجنوة ، تقيم الدليل على استمرار النشاط التجاري بين صقلية من جهة وتونس وبجاية من جهة أخرى[26] . وفي نفس التاريخ نرى بعض التجار الجنويز والبندقيّين يطالبون بدورهم «ملك تونس» وأفراد حاشيته بتسديد المبالغ المتخلّدة بذمّتهم[27] . وفي ربيع سنة 1281 ، عندما عيّن المجلس الكبير بالبندقية قنصلاً بتونس ، كلّفه بتأييد مطالب رعاياه لدى الأمير وإقناع هذا الأخير بالأهميّة التي يكتسبها توافد تجار البندقيّة من جديد على موانئه[28] .

مصاهرة أمير تلمسان (1282 – 1283) :

لقد بقيت علاقات أبي إسحاق طيّبة أيضًا مع جاره الغربي المسلم يغموراسن ابن عبد الوادي ، الذي كان قد أحسن استقباله واعترف في وقت مبكّر بتبعيّته له . بل إن صاحب تلمسان قد كان يلحّ على تعزيز العلاقات الأدبيّة القائمة بينهما بواسطة المصاهرة التي كان قد وعد بها السلطان الحفصي . وفي غضون سنة 681 هـ أي بدون شكّ في خريف سنة

---

(24) أنظر : Minieri-Riccio، *Regno*، 2/ السلسلة الرابعة ، ج. 3 ، ص 19 و169 ، Monti *Nuovi studi*، *angioini* ، ص 600 – 603 (وثيقة جوان 1281) .

(25 De Bouard، *Documents en français*، 2/170 – 171 .

(26 Ferretto، *Codice*، 1/305 – 6 ، 383 – 4 .

(27) ومنها بعض المبالغ التي يرجع عهدها إلى مدّة الواثق .

(28 أنظر : Mas-Latrie، *Traités*، ص 206 – 7 و *Supplément*، ص 3 ، Nicolini ، *Arch. Stor. per le provincie napoletane* ، 1935 ، ص 237 .

1282م ، أوفد يغموراسن إلى تونس ابنه أبا عامر إبراهيم مرفوقًا بوفد هامّ لخطبة إحدى بنات أبي إسحاق ، لابنه الآخر وولّي عهده أبي سعيد عثمان. وقد نجح هذا المسعى وفق المراد وحظي أبو عامر باستقبال حارّ في إفريقيّة ثم عاد إلى بلاده مرفوقًا بالأميرة الحفصية التي تزوجت أخاه عثمان وستنجب له سلطانين من سلاطين بني عبد الوادي ، هما أبو زيّان محمّد وأبو حمّو موسى. وقد حرص يغموراسن الذي جاوز السبعين من عمره على التحوّل بنفسه لاستقبال الوفد المصاحب للفتاة التونسية ، إكرامًا لها. فالتقى بها في مليانة ، ولكنه توفي بعد ذلك بقليل في طريق عودته يوم 29 ذو القعدة 681هـ/28 فيفري 1283[29].

ثورة ابن أبي عمارة (1282) :

ومن سوء الحظّ في الوقت الذي ازدادت فيه هيبة الأمير الحفصي بتلك المصاهرة[30] ، ظهر خطر مفاجئ سيتفاقم بسرعة وستكون له عواقب وخيمة بالنسبة إليه. ذلك أن سياسة أبي إسحاق المتّسمة بالضعف ومن حين لآخر بالقسوة ، قد أثارت الاستياء لدى فئات مختلفة من الشعب. فقد أصبحت القبائل ترفض أكثر فأكثر دفع الضرائب وصار الأعراب الذين يزداد نفوذهم كلّما تخلّت السلطة المركزية عن حزمها الضروري ، يميلون إلى التخلّص من نير الدولة. وانخفضت موارد السلطان مثل سلطته ، ولذلك السبب ولغيره من الأسباب ، أصبحت خزينته تشكو في أغلب الأحيان نقصًا في الموارد[31]. ففي خريف سنة 1282 بعث ابنيه أبا زكرياء وأبا محمد على رأس مجموعات كبيرة من الجند لاستخلاص الضرائب في مناطق الوسط والجنوب التونسي. ولكن قبل ذلك التاريخ ظهر بين أعراب دباب في البلاد الطرابلسية الخصم الذي سينجح منذ الصدمة الأولى في إقصاء أبي إسحاق عن العرش.

ولقد اعتبر جميع المؤلّفين العرب بطل هذه المغامرة التي أدخلت الاضطراب على الدولة الحفصية مدّة تقارب السنتين ، بمثابة «الدعيّ» ، ولكن ليس لدينا ما يؤيّد هذا الزعم. وينحدر أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة من أسرة أصلها من مسيلة ، ثم تربّى في بجاية ، حيث اشتغل في أوّل الأمر بالخياطة ويقال إنه حاول بعد ذلك إقناع أعراب المعقل في المغرب

---

29) بالإضافة إلى المصادر السابقة أنظر: البربر ، 356/3 — 6 و368 ويحيى بن خلدون ، 156/1 — 7.

30) لقد شارك أبو عامر هو نفسه في العمليّات الأولى ضد «الدعيّ» ابن أبي عمارة.

31) كان المحصول الزراعي ضعيفًا في سنة 679 هـ/ 1280م ، وكذلك الشأن لا محالة بالنسبة للسنة الموالية ، (تاريخ الدولتين ، ص 62/53).

الأقصى بأنه المهدي المنتظر. ولكنّ نفوذه الحقيقي لم يظهر إلّا عندما رآه لدى أعراب منطقة طرابلس الغرب، أحد خدمة الواثق الحفصي، فصرّح بأنه قد رأى فيه شبهًا بالفضل، أحد أبناء سيّده، الذي يقال إنه أعدم مع أبيه في القصبة بتونس. وبعدما تعزّز جانب ابن أبي عمارة بانضمام شيخ بني دبابّ، مرغم بن صابر، إلى صفّه، أعلن الثورة، تحت اسم الفضل، ضدّ عمّه المزعوم أبي إسحاق. ولم ينجح في احتلال مدينة طرابلس ولكنه استطاع استخلاص الضرائب من جميع القبائل «البربرية» الموجودة في تلك المنطقة ثمّ زحف على مدينة قابس التي فتح له أبوابها أشهر أعيانها عبد الملك بن مكّي في رجب 681 هـ/ اكتوبر 1282. كما سانده أعراب آخرون من بني كعوب الأقوياء النفوذ وسرعان ما بايعه الجنوب التونسي بأكمله. وفي شهر رمضان/ ديسمبر تشتّت الجيش الحكومي الذي أُرسِل لمقاتلته بقيادة أبي زكرياء ابن أبي إسحاق، عندما بلغه نبأ سقوط قفصة. وعلى إثر ذلك استولى ابن أبي عمارة على القيروان ثمّ صفاقس ثم كامل منطقة الساحل. وفي شوال 681 هـ/ جانفي 1283 استولى الفزع على حاشية الأمير في تونس، بعدما انضمّت الجيوش المحتشدة في المحمّدية إلى العدوّ بإيعاز من شيخ الموحّدين موسى بن ياسين. ففرّ أبو إسحاق، رغم الشتاء وفساد الطقس، وكان مصحوبًا بأفراد حاشيته وبعض أنصاره الأوفياء. وسُلِبت منه أمواله في الطريق وأغلقت مدينة قسنطينة أبوابها في وجهه[32] ووصل في الشهر الموالي إلى بجاية في حالة يرثى لها. فأجبره ابنه أبو فارس على التنازل عن العرش وعلى مبايعته بالخلافة بعدما تلقّب بلقب المعتمد على الله (أواخر ذي القعدة 681 هـ/ أواخر فيفري 1283 م).

انتصار المغتصب ابن أبي عمارة ووفاة أبي إسحاق (1283):

بدأ الاستعداد للقتال بين المغتصب الذي دخل مدينة تونس حيث نودي به ملكًا منذ يوم 27 شوال /28 جانفي وبين الأمير الحفصي المتحكّم في بجاية. واندلعت المعركة يوم 3 ربيع الأوّل 682 هـ/ أول جوان 1283، على إثر الهجوم الذي شنّه أبو فارس في إحدى مناطق تونس الوسطى بالقرب من قلعة سنان على وجه التحديد في سهل مرماجنّة[33] فالتقى الخصمان بجميع قوّاتهما وتقاتلا قتالاً عنيفًا مدّة يوم كامل. وأُجبِر أبو فارس على التقهقر وقُتِل

32) أغلق والي قسنطينة عبد الله بن بوفيان باب المدينة في وجهه واكتفى بإمداده خارج المدينة ببعض الأغذية.

33) لا شكّ أن أبا فارس قد أراد الهجوم على عدوّه من خلف وإثارة قبائل الوسط والجنوب التونسي وأحجم عن شنّ هجومه انطلاقًا من وادي مجردة.

هو نفسه وهو حامل للسلاح كما ألقي القبض على إخوته الثلاثة عبد الواحد وخالد وعمر وابن أخيه محمد بن عبد الواحد وقطعت أعناقهم بإذن من المنتصر[34]. ولم ينج من الكارثة ، من بين أقرباء الأمير الحفصي ، سوى عمّه أبي حفص الذي قاتل إلى جانبه بكلّ إخلاص ولم يتمكّن من الفرار إلّا بفضل مساعدة بعض أصدقائه الأوفياء.

ولقد أثار الإعلان عن هذه الهزيمة اضطرابًا شديدًا في بجاية. وعمد السكّان داخل الجامع الأعظم ذاته إلى قتل ابن قاضي المدينة وأجبروا هذا الأخير ، وهو عبد المنعم بن عتيق الجزائري الذي أراد التدخل في شؤونهم السياسية ، على الرحيل إلى مدينة الجزائر ، مسقط رأسه. وفرّ كلّ من الأمير المخلوع أبي إسحاق وابنه الوحيد الباقي على قيد الحياة أبي زكرياء ، الذي استخلفه أبو فارس في بجاية مدة غيابه ، متّجهيْن إلى تلمسان ، وقد وصل إليها الإبن الذي خصّه زوج أخته السلطان عثمان باستقبال ودّي. أما أبو إسحاق فمن سوء طالعه أنه سقط من فوق فرسه وجُرِح ، فالتحق به في منطقة القبائل الكبرى عند بني غبرين مبعوثو أحد شيوخ بجاية ، الذي انضمّ إلى المغتصب. فأُرجِع الأمير إلى بجاية حيث زجّ به في السجن ثمّ أعدم في أواخر ربيع الأول / جوان من طرف مبعوث[35] من قبل ابن أبي عمارة وأرسل رأسه إلى تونس حيث أثار سخرية قسم كبير من السكان الذين كان يحكم فيهم منذ عهد قريب.

تجاوزات ابن أبي عمارة وسوء تصرّفه (1283 – 1284) :

لم يتمتّع ابن أبي عمارة بانتصاره ، بعد وفاة أبي فارس ، إلّا مدة سنة واحدة[36]. وكانت تلك الفترة كافية ليفقد بدون رجعة الشعبيّة التي أحرزها بسرعة مفرطة. ففي بداية حكمه اختار وزيرًا ذلك الشيخ الموحّدي ، موسى بن ياسين ، الذي خان أبا إسحاق لينضمّ إليه. ولئن أقرّ ابن الشيخ في خطة كاتب العلامة وأضاف إليها الحجابة ، فقد عامل بالعكس من ذلك صاحب الأشغال أبا بكر بن خلدون بكلّ قسوة ، حيث انتزع منه ثروته

34) لعلّ ابن أبي عمارة هو نفسه الذي قتل عبد الواحد.

35) وهو يدعى محمد بن عيسى بن داود. ولا شكّ أنه كان فردًا من أفراد تلك العائلة الهنتاتية التي تصاهر معها ابن الحبَبّر ضحيّة أبي إسحاق.

36) بالنسبة إلى ابن أبي عمارة ، أنظر : البربر ، 2/394 – 6 والفارسية ، ص 355 – 8 والدولتين ، ص 36 – 40 / 65 – 72 والأدلة ، ص 83 – 6.

وسلّط عليه العذاب ثم أمر بقتله خنقًا[37]. وعوّضه بحليفه في قابس عبد الملك بن مكّي الذي منحه سلطات واسعة في ميدان الضرائب.

وفي أوّل الأمر بدا كلّ شيء يسير على أحسن ما يرام. إذ كان شعب تونس مواليًا لحاكمه، «الفضل» المزعوم[38]. ومن مهارته أنه «رفع عن الناس الانزال»[39] [على حدّ تعبير الزركشي]، وعلى وجه الخصوص تظاهر بالورع، على أن المؤرخين اللاحقين، الذين لم يذكروه بخير، قد شكّكوا في صحّة عواطفه الدينيّة. فقد كان يحترم أضرحة الأولياء المحليّين ويمنع شرب الخمر. وبنى في مكان الفندق الذي كان يباع فيه الخمر، جامع الخطبة الذي تمّ تدشينه يوم 20 شعبان 682 هـ/13 نوفمبر 1283 م[40]. ولكنّ قسوته المفرطة تجاه الأعراب، الذين كان يريد إلجامهم رغم أنه مدين لهم بارتقائه إلى العرش، سترجع عليه بالوبال. ولا شكّ أنه، بقتله لبعض الأعراب المتّهمين بالسطو على الناس، وباتباعه نصائح الموحّدي عبد الحق بن تافراجين التينملي الذي أشار عليه بسجن عدّة عشرات من شيوخ الأعراب الميّالين دومًا وأبدًا إلى شق عصا الطاعة وإثارة الشغب، إنما كان يقوم بدوره كرئيس دولة، على الأقلّ، حسب المفهوم الأوروبي. ولكنّ القيام بمهمّة من هذا القبيل لا يمكن تبريره إلّا إذا لم يتجاوز بوضوح قوّات الملك الحقيقية، وسيدرك ابن أبي عمارة ذلك على حسابه. وبالإضافة إلى ذلك، فمن عدم تبصّره، تنفير كثير من كبار العائلات الإفريقية، بإلقاء القبض على عدّة شخصيات بارزة وإعدامها لمجرّد الظن، نخصّ بالذكر منها موسى بن ياسين الذي أدّى له خدمات جليلة. ومن ناحية أخرى فإن المعني بالأمر الذي لم يتمكّن من الارتقاء إلى العرش إلّا بادعائه الإنتماء إلى الأسرة الحفصيّة، قد أثار استغراب وغضب جميع النّاس، باعتقاله أفراد تلك الأسرة الذين التزموا الحياد أثناء نزاعه مع أبي إسحاق ولم يفرّوا من تونس. فأخذت الشكوك تحوم شيئًا فشيئًا حول خداعه. وعندما قدم في آخر المطاف منازع جدّي للهجوم عليه، لم يجد نفسه في حالة معنويّة تسمح له بتنظيم المقاومة.

37) ولا شكّ أنّ ذلك لم يكن غريبًا عن الحق الذي شعر به حفيد الضحيّة، المؤرخ ابن خلدون ضدّ «الدعيّ». على أن جميع مؤرخي العائلة الحفصية قد شوّهوا صورة المغتصب.

38) أنظر: Minieri-Riccio، *Saggio*، 48/1.

39) الإنزال أو «النزول» بمعنى الأداء على المساكن.

40) [وهو جامع باب البحر المعروف الآن باسم جامع الزرارعية، أنظر: محمد بن الخوجة «معالم التوحيد»، الطبعة 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985، ص 123 – 126].

خلع ابن أبي عمارة من طرف أبي حفص وإعدامه (1284) :

إن الأعراب هم الذين بحثوا عن مترشح للارتقاء إلى العرش ، ينافس الفضل المزعوم وينتصر عليه بعد حين. وقد وجدوا مترشحًا يلائمهم ، في شخص شقيق المستنصر وأبي إسحاق ، الأصغر ، وهو أبو حفص عمر الذي تمكّن بشقّ الأنفس من النجاة من كارثة مارجنّة. وفي شهر ربيع الأول 683هـ / ماي – جوان 1284م ذهب إليه في ملجإه بقلعة سنان ، شيخ الكعوب أبو الليل بن أحمد مع جمع من أنصاره وأقسموا على الولاء له ، ثم أعلنوا الثورة في الحين باسمه. ولم تترك الثورة التي اندلعت بسرعة ، لابن أبي عمارة إلّا الوقت اللازم لتنظيم الدفاع عن مدينة تونس. ولكنه لم يستطع المقاومة إلّا أيامًا معدودة ، إذ أصبح مهدّدًا في عاصمته من طرف العدوّ الذي أقام معسكره في سبخة السيجومي في ضواحي العاصمة. وأثناء إحدى الغارات انفضّ الجند من حول ابن أبي عمارة فتخلّى عن الحكم محاولاً النجاة بنفسه واختبأ داخل المدينة في بيت رجل من العامّة. وبعد ذلك بيومين أي يوم 25 ربيع الثاني / 12 جويلية دخل أبو حفص العاصمة وتلقّى البيعة رسميًّا ثم تلقّب على الفور باللّقب الذي كان يحمله أخوه الأكبر ، إشارةً منه إلى رغبته في إحياء ذكره وعهد السعيد ، أي المستنصر بالله[41]. ويذكر الرواة أنّ ابن أبي عمارة قد اكتُشِف في ظرف اسبوع واحد ، فألقي القبض عليه وأُجبرَ على الاعتراف بنسبه الصحيح ، بمحضر بعض الشهود وبإشراف قاضي الجماعة ، وقد شهدوا عليه جميعًا بذلك. ثم ضُرب بالسياط طويلاً ، وبعد ذلك تولّى قطع رأسه أحد الشيوخ الذي كان يعمل تحت سلطته.

حكومة أبي حفص عمر:

وُلِد السلطان الجديد أبو حفص عمر ابن الأمير أبي زكرياء في 30 ذي القعدة 642هـ / 30 أفريل 1245[42] ، وأمه جارية اسمها ظبية[43]. وكان يبلغ من العمر تسعًا

41) أنظر فيما يتعلق بالنقود : Lavoix، عدد 948 و Farrugia، عدد 5 – 7.

42) أنظر حول ولاية أبي حفص: البربر ، 396/2 – 411 والفارسية ، ص 358 – 366 وتاريخ الدولتين ، ص 40 – 73/42 – 76 والأدلّة ، ص 87 – 92.

43) هذه الجارية أصلها عربي حسب الزركشي (تاريخ الدولتين). أما ابن خلدون فإنه يؤكد أن أصلها من «جليقية» ويشير إلى أن أحد أسلافها بدعى ابن المحتسب قد سلّمها إلى أبي زكرياء (المقدّمة 14/1 والبربر ، 379/2) وهي أيضًا أم ولي العهد أبي يحيى زكرياء والأمير أبي بكر. ولذلك فقد لقبت «بأم الخلائف». ويبدو أن هذا اللقب لم يطلق على الأميرة عطف أم المستنصر ومؤسسة مدرسة الهواء (البربر ، 382/2 والأدلة ، ص 59).

وثلاثين سنة شمسية عند ارتقائه إلى العرش. وقد وصفته مصادرنا ، ولا سيّما «الفارسية» وصفًا مطريًا ، إذ يقول ابن القنفذ إنه كان «ملكًا مدركًا عاقلاً فاضلاً كريمًا متغاضيًا». ونحن نعتقد أن ذلك الأمير الذي تربّى في بلاط المستنصر الزاهر وشهد الثورات الثلاث المتتالية التي قادته إلى العرش ، قد اكتسب ، عندما بلغ أشدّه ، ما يكفي من الخبرة بشؤون الدولة ، للنجاح في مهامّه الحكومية. ويبدو أنه كان متميّزًا عادةً بالاعتدال الحكيم والحبّ الخالص للسلم والورع الذي تجلّى من خلال ما أنجزه من بناءات دينية – حتى في القيروان – وما كان يخصّ به من إجلال معاصريه في تونس من «الأولياء الصالحين». فعلى إثر الاضطرابات السياسية التي هزّت أركان إفريقية منذ سبع سنوات وعرّضت مستقبل الأسرة الحفصية للخطر ، قام أبو حفص ، إلى حدٍّ ما ، بإرجاع الأمن إلى نصابه وتركيز السلطة الحفصية من جديد ، وقد حكم إفريقية أكثر من إحدى عشرة سنة إلى أن أدركته المنية. ولكن ذلك الهدوء ، الذي كان حقيقيًّا خلال النصف الثاني من عهده على وجه الخصوص ، قد تحقّق مقابل التخلّي ، خلال الخمس أو ستّ سنوات الأولى ، عن جزء هامّ من البلاد ومنح الأعراب في الداخل مزايا غير معهودة(44).

وبعد ما ارتقى أبو حفص إلى الحكم ، لم ينتقم من أيّ أحد من أنصار المغتصب السابقين ، بل إنه فضّل التصالح معهم وإبقاءهم في خدمته ، كلّما رأى فائدة في ذلك بالنسبة إلى حكومته. وقد فعل ذلك مثلاً مع الحاجب أبي القاسم أحمد بن الشيخ الذي التمس من أحد الصلحاء التوسط لفائدته لدى السلطان. فأجابه هذا الأخير: «حاجتنا إليه أعظم من حاجته إلينا». وأقرّ المعني بالأمر في منصبه. وأسند كتابة العلاّمة التي كان مكلّفًا بها ابن الشيخ أيضًا ، إلى موظف آخر(45). ولكن الشخص الذي كان يتمتّع بأكبر حظوة ، وكان بمثابة الوزير الأكبر ، هو الموحّدي أبو زيد عيسى القازازي(46) ، القائد العسكري المقتدر والوفيّ ، والمكلّف بحفظ النظام في الأقاليم ومقاومة الأعداء في الخارج.

---

44) أنظر حول الأعراب الرحل في الدولة الحفصية من وفاة المستنصر إلى ولاية أبي حفص: جورج مارسي (G. Marçais)، *Arabes en Berbérie*، ص 424 – 434.

45) وهو الفقيه عبد الله بن علي بن أبي عمر التميمي ، خادم السلطان الأمين. أما «مشيخة الموحّدين» ، فقد عهد بها إلى عبد الحق بن سليمان التنالي ، المنتسب إلى عائلة مستقرة بتبرسق.

46) تختلف الروايات في ضبط الكنية والاسم.

انعكاسات المعارك بين أهالي جنوة
وبيزة والبندقية في إفريقية (1282– 1288) :

مثلما كان الأمر منذ حوالي عشرين سنة خلت ، بالنسبة إلى النزاع الذي نشب بين الجمهوريّتين البحريّتين ، البندقية وجنوة ، تعرّضت إفريقية مرات متتالية لانعكاسات الحرب الضروس التي اندلعت بين جنوة وبيزة منذ سنة 1282. واستُعملت أحيانًا سواحلها التي لم تكن تحرسها قوة بحرية جدية ، كميدان للعمليات الحربية الجارية بين المتخاصمين. فمنذ عهد ابن أبي عمارة ، بل حتى خلال الصائفة الأخيرة من فترة ولاية أبي إسحاق ، جدّت حوادث من هذا القبيل على السواحل التونسية ، وحتى في ميناء العاصمة ، فقد حجزت سفينةٌ تابعة لبيزة سفينةً أخرى تابعة لجنوة بالقرب من رأس الجبل. كما تمّ أسر سفينة جنوية راسية في ميناء تونس من طرف ثلاث سفن شراعية حربية تابعة لبيزة ، وقد تمّ تجهيزها في كاغلياري للقيام بأعمال قرصنة. وفشلت بنفس المناسبة السفن التابعة لبيزة في الهجوم الذي شنّته على سفينة صغيرة تابعة لجنوة. فقامت جنوة بردّ الفعل ، حيث استولت إحدى سفنها بالقرب من جزيرة زمبرة على سفينة شراعية حربية مجهّزة كذلك في كاغلياري من طرف بيزة. وتحصّل «ملك» تونس ، بوصفه صاحب المكان الذي جرت فيه المعركة ، حسبما يظهر ، على السفينة المغلوبة ، على سبيل الهبة ، كما احتفظ في السجن بعدد من أعضاء طاقم السفينة ، ووُجّه أغلب البحّارين الواقعين في الأسر أثناء المعركة مباشرة إلى جنوة حيث وضعوا على ذمّة السلط (47).

واستمرّت الحالة على هذا المنوال في عهد أبي حفص ، مصحوبة بنفس الاستخفاف من قبل المتخاصمين ، إزاء ما يمكن أن نسمّيه بحياد إفريقية ومياهها الإقليمية . ولو أن هذا التهاون – والحقّ يقال – قد يرجع بالفائدة على صاحب البلاد نفسه ، كما رأينا . على أن جنوة هي التي أصبحت تشنّ الهجوم في أغلب الأحيان لتضييق الخناق على خصمها بواسطة المحاصرة. وفي سنة 1284 ، وهي السنة التي دمّر فيه الأسطول الجنوي أسطول بيزة ، استولى أميرال الجنويز بونوا زكريا في الساحل التوسكاني ، على سفينة استأجرها من جنوة ذاتها البندقي مارين سانودو ، ثم تزوّدت بالصوف من المصارف التابعة لبيزة في مدينة جيجل ، وتوجّهت ، خلافًا لوعود مجهّز السفينة ، نحو ميناء بيزانو. فاحتجّت البندقية ، بطريقة وديّة ، بواسطة سفارة لدى بلدية جنوة التي أرجعت السفينة المحجوزة وما فيها إلى البندقية ، حفاظًا

47) أنظر : *Annales Januenses*، 28/5 و 45 ، السنة 1282 – 1283 ، والملخص في : Caro، *Genua*، 30/2 .

على العلاقات الطيّبة القائمة بين البلدين[48]. وفي سنة 1285 استولى هذه المرّة أميرال الجنويز هانري سبينولا ، بالقرب من جزيرة كورسيكا ، على سفينة قطلونية كانت تحمل القمح من تونس إلى ميناء بيزانو. ثم تعرّضت سفن حربية تابعة لبيزة وراسية بميناء تونس ، لهجومات شنّها على التوالي اثنان من ربابنة السفن الحربية الجنوية ، وهما رولان أسكيريو وبونيفاس سبينولا اللّذان تمكّنا من الاستيلاء على ثلاث سفن من سفن الأعداء وإشعال النار في السفينة الرابعة[49]. وتميّزت سنة 1286 الموالية بحملة واسعة النطاق قام بها بونوا زكريّا ، وقد تمكّن بمساعدة أخيه نيكولينو والربّان بيتراسيو ، من مطاردة القراصنة التابعين لبيزة في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسّط . فاستولى الجنويز في خليج تونس على سفينة حربية تابعة لبيزة تدعى «ابن آوى» ، واحتفظ التونسيّون بنوتية السفينة الذين تمكّنوا من الخلاص ، ورفضوا تسليمهم إلى المنتصرين . واتّخذ السلطان أبو حفص قرارًا جديرًا بالملاحظة ، بالنسبة لتاريخ القانون العامّ ، حيث قرّر عدم إطلاق سبيل البحّارين الأسرى قبل انتهاء الحرب الجارية بين الجمهوريّتين[50]. مع الملاحظ أن تلك الحرب ستنتهي بصورة مؤقتة منذ سنة 1288 ، بإقرار هدنة أولى بطلب من أهالي بيزة . وقبل ذلك بسنة ، أي في سنة 1287 ، وعلى وجه التحديد يوم 9 جوان ، تحصّلت جنوة بواسطة مبعوثها الخاص لوشيتو بينيولي ، على تأكيد تونس رسميًّا للمعاهدات السابقة وإبرام اتفاقية تلبّي طلبات التجار الجنويز المتعاملين مع إفريقية[51].

العلاقات مع أرجونة وصقلية بعد ثورة عيد الفصح (1282 – 1284) :

ما هو الوضع الذي وجده أبو حفص عند اعتلائه العرش ، بالنسبة إلى صقلية وأرجونة؟ لقد صادفت الأشهر الأخيرة من عهد أبي إسحاق وعلى وجه أخصّ مدّة ولاية ابن أبي عمارة ، استيلاء بيدرو الثالث ملك أرجونة على صقليّة . ولم يكف قرار البابا الفرنسي مارتان الرابع بفصل الغازي عن المجموعة النصرانية ، لحمل المعني بالأمر على التخلّي

48) *Annales Januenses*، 51/5 و Lopez، *Genova marinara*، ص 104 – 5 و 260 – 3 .

49) *Annales Januenses*، 62/5 ، 66 ، 68 و Caro، *Genua*، 81/2 – 82 و Lopez، المرجع السابق ، ص 264 .

50) *Annales Januenses*، 72/5 – 73 و Caro، المرجع السابق ، 82/2 و Lopez، المرجع السابق ، ص 117 – 118 .

51) أنظر : Mas-Latrie، معاهدات ، ص 125 – 127 و Caro، جنوة ، 82/2 .

عن ضحيّته. وقد رفضت الحكومة التونسية الإعتراف به كملك لصقلية، حيث كانت محتفظة تجاهه بموقف مُتّسِم بالحذر، منذ نزوله بميناء القلّ. فغضب بيدرو وأراد في سبتمبر 1283 إقرار القطيعة بين البلدين، موصيًا جميع رعاياه بمغادرة البلاد الحفصيّة[52].

أمّا تجاه «آل أنجو» الذين احتفظوا بجنوب شبه الجزيرة الإيطالية بصعوبة، فإن الفضل المزعوم، قد حافظ، بالعكس من ذلك، على الموقف الودّي المتّخذ من طرف أسلافه. ففي شهر ماي 1283 استُقْبِل مبعوثوه في القصر الملكي بنابولي[53]. وفي شهر مارس من السنة الموالية أوفد شارل الأعرج أمير سالارن وممثّل أبيه شارل الأوّل في المملكة، بدوره، سفيرين من جنوة، ميسّو جيبو وجاك أمبرياكو، إلى السلطان التونسي، ليؤكّدا له عن رغبة الأمير الصادقة في مواصلة العلاقات الوديّة التي كانت قائمة في الماضي بين والديهما[53]. ومن ناحية أخرى كلّف مبعوثَيْه بأن «يقترضا» من «ملك» تونس أرفع مبلغ مالي ممكن وتوجيهه إليه عن طريق بعض أصحاب البنوك التوسكانيّين. والجدير بالملاحظة، أن ذلك المسعى، إذا ما قام به حقًّا المبعوثان المذكوران، لم يسفر عن النتيجة المنشودة. وعلى كلّ حال فمنذ 5 جوان من نفس السنة أسِّر الأرجونيون أمير سالارن خلال المعركة البحرية الكبرى التي جرت في خليج نابولي وانتصر فيها أمير البحر الأرجوني روجير دي لوريا، وفي نفس الوقت تقريبًا أطاح أبو حفص بالفضل المزعوم في تونس.

أبو حفص ومملكة أرجونة:

1) احتلال جربة من طرف روجير دي لوريا (1284):

عندما ارتقى أبو حفص إلى العرش وجد نفسه أمام دولة أرجونية رهيبة، متمركزة بقوّة في صقلية وقادرة على تعريض إفريقيّة للخطر على المدى القريب. وأن الذي سيهجم عليها في وقت مبكّر هو أمير البحر المنتصر على أسطول آل أنجو، روجير دي لوريا. وقد استهدف بمهارة جزيرة جربة البعيدة عن العاصمة الحفصيّة والآهلة بالسكّان المسلمين الخوارج،

52) Cubells، *Documentos*، ص 225 – 26.

53) وعلى وجه التحديد بين والد شارل أي شارل الأوّل ووالد الفضل (لا جدّه) يحيى الواثق. أنظر: -Minieri، Riccio *Saggio*، 47/1 – 8، ولنفس المؤلف *Regno*، 10/3. وكذلك Del Giudice، *Codice*، ج. 3، إحالة الصفحة 35.

الذين لا يهمّ مصيرهم سلطان تونس ، بقدر ما يهمّه مصير بقيّة رعاياه. ومن ناحية أخرى ، ألم تكن جزيرة جربة ، قبل ذلك التاريخ بمائة وخمسين سنة ، أولى المناطق التي استولى عليها ملك صقليّة النرماني روجير الثاني؟ كما أنّ جزيرة الجنوب التونسي الكبرى لم تكن آنذاك بمعزل عن المعابر البحرية الكبرى كما هي الآن ، وذلك بالنّظر إلى ظروف الملاحة القروسطية التي كانت تسيطر عليها المساحلة ، بل كانت تمثّل ، بالعكس من ذلك قاعدة ممتازة ، بالنسبة للتجارة أو القرصنة في البحر. إلّا أنّ الحملة التي شنّها عليها روجير دي لوريا قد اكتست طابعًا شخصيًّا ، رغم الترخيص فيها من قِبَل أمير أرجونة خايم الذي كان يحكم آنذاك في مدينة مسّينا. فقد قام الأميرال المذكور بتلك المغامرة لحسابه الخاصّ وبمساهمة جنود ، تولّى انتدابهم على نفقته. ولم يجد صعوبة كبيرة للاستيلاء على الجزيرة التي كانت ناقصة أو منعدمة التحصّن ، وذلك في شهر سبتمبر أو أكتوبر 1284. وقد قام المغيرون ، حسب اعترافات المصادر المسيحية والإسلامية المتطابقة ، بعمليّة نهب وقتل حقيقية ، لم ينج منها لا الرجال ولا النساء. وقطع المنتصرون خطّ الرجعة في وجه أهالي الجزيرة الذين حاولوا النجاة بأنفسهم ، بالفرار إلى اليابسة. فأُلقِي القبض على عدّة آلاف من الأسرى وأُرسلوا إلى صقلية لتعزيز صفوف الرقيق ، وبقي الآخرون داخل الجزيرة في منزلة «العبيد» ، ما عدا الذين تمكّنوا منهم من اشتراء حرّيتهم بصورة فرديّة. وقام روجير ببناء الحصن المشهور باسم «القشتيل» ، لحراسة الجزيرة وإيواء الحامية العسكرية ، وأجبر السكّان على أن يدفعوا له أداءً باهظًا[54]. وأثناء نفس تلك الحملة التي مكّنته من السيطرة على الجزيرة ، استقدم روجير إلى صقلية مع جملة الأسرى ، شخصًا مرموقًا ، هو مرغم بن صابر شيخ دبّاب ، الذي سبق له أن قام بدور كبير في ارتقاء الفضل المزعوم إلى الحكم ، حيث فاجأه كمين قطلوني على اليابسة وهو في طريقه إلى تونس[55] للهجوم لا محالة على السلطان الجديد أبي حفص. ولا شكّ أنّ هذا الأخير قد تلقّى بسرور نبأ إلقاء القبض على الشيخ البدوي الذي سنجده عمّا قريب مرّة أخرى على الساحة السياسية في إفريقيّة.

54) أنظر حول الحملة ضد جربة ، بالإضافة إلى ابن خلدون (الذي خصّص لها بعض السطور) و*Annales*، *Januenses* ، 60/5 ؛ Muntaner، الفصل 117 ؛ Specialis apud Gregorio، *Bibliotheca*، 328/1 وبالخصوص Neocastro، الفصل 83.

55) Neocastro، الفصل 85 و La Mantia، *Codice*، ص 97 – 8.

2) معاهدة 1285 المبرمة مع ملك أرجونة بيدرو الذي تحصّل على «الضريبة» التونسية :

رغم أنّ عمليّة جربة لم تقم بها مملكة أرجونة بصفة رسمية ، فإنه لا يمكن تفسيرها إلّا في إطار العداوة المتواصلة التي ما فتئ الملك بيدرو الثالث يبديها ضدّ حكومة تونس ، وستساهم في تعكير العلاقات التي هي سيّئة من قبل ، بين الدولتين. ففي 4 أفريل 1285 تلقّى ملك أرجونة شكوى صادرة عن اثنين من رعاياه ، مفادّها أنّ الموظفين التونسيين قد انتزعوا منهما بضائعهما ، فرخص لهما بحجز أملاك رعايا السلطان الحفصي وتقديمها إلى حاكم قطلونية الذي سيعوّض لهما قيمة البضائع التي انتزعت منهما[56] . ولا سبيل إلى استمرار هذا الوضع الذي من شأنه أن يلحق أضرارًا جسيمة بالتجارة والجباية في تونس. فبادر أبو حفص بإرسال بعثة إلى بيدرو للتفاوض معه في شأن السلام. ووقّع المبعوثون المسلمون الأربعة يوم 2 جوان على المعاهدة التي وافق عليها الملك بيدرو قبل ذلك بقليل ، في فجّ بانيسار ، بجبال البيريني الشرقية ، حيث كان الملك في انتظار «الصليبيّين» الموفدين من قِبَل فيليب الثالث. والجدير بالملاحظة أن معاهدة 1285 قد استعادت أوّلاً جميع بنود معاهدة 1271 بصورة تكاد تكون حرفيّة ، وذلك فيمَا يتعلّق بالأمن والملاحة والأداءات الجمركية ، ولكن لمدّة خمس عشرة سنة عوض عشر سنوات ، كما أضيفت إليها بعض البنود الأخرى الموالية كلّها للنصارى ولمملكة أرجونة ، مثل الاعتراف بحرّيّة ممارسة النصارى لشعائرهم الدينية والسماح لهم بقرع أجراس كنائسهم في إفريقية والاعتراف بحقّ الصقليّين والقطلونيّين في بناء فنادقهم في أيّة بلدة يختارونها وحقّ ملك أرجونة في تعيين من يشاء من القناصل في إفريقية وكذلك تعيين قائد جند النصارى في إفريقية ، وحقّ القناصل المذكورين في زيارة السلطان مرة في الشهر على الأقلّ ، وحقّ اختيار القطلونيّين لجباية ضريبة الملح في تونس. وأخيرًا تحتوي تلك المعاهدة على أهمّ بند ، من وجهة نظر السياسة الدولية ، وهو البند الذي ينصّ على أن «ملك أرجونة وصقلية» هو الذي يقوم مقام آل أنجو ، فيمَا يتعلّق بالحقوق والديون التي اكتسبوها على حساب حكومة تونس ، بوصفهم أصحاب صقليّة. وبناء على ذلك فإن الضريبة السنوية التي تبلغ قيمتها 33,333 قطعة فضية و$\frac{1}{3}$ ، ستدفع ابتداء من ذلك التاريخ من

---

(56) أنظر: Mas-Latrie، *Supplément*، ص 43 . وربما يرجع إلى ذلك التاريخ حجز بعض البضائع من طرف التونسيين على السفينة القادمة من بلنسية ، ذلك الحجز الذي تشير إليه المادة الأخيرة من المعاهدة المبرمة بين تونس وأرجونة سنة 1285.

طرف السلطان الحفصي إلى مملكة أرجونة ، مع دفع المبالغ المتخلّدة بذمّته منذ ثورة عيد الفصح أي 100,000 قطعة فضيّة ، وذلك في القريب العاجل. كما سيسدّد السلطان الحفصي إلى مملكة أرجونة قيمة حمولة القمح الموجّهة من صقلية إلى تونس قبل تلك الثورة ، من طرف الإدارة في عهد شارل دانجو(57).

وهكذا تمكّن أبو حفص من تحقيق الوفاق الذي تقلّص ظلّه منذ ارتقاء بيدرو الثالث إلى العرش ، بين إفريقية والعائلة المالكة في أرجونة ، وذلك مقابل تنازلات هامّة والاعتراف رسميًّا بسيطرة أرجونة على صقلية ، مع ما تبع ذلك من نتائج ماليّة. ومن الآثار الطبيعية لإبرام السلم إرسال بيدرو ، بعد ذلك التاريخ بأربعة أشهر أي يوم 26 أكتوبر ، للسفير برتران دي موزوراكا ، إلى تونس لاستخلاص «الضريبة» ، وقد كان مرفوقًا بقنصل الفنادق القطلونية والصقلية ، مايول ، المكلّف بمهمة المطالبة بجباية ضريبة الملح ، وفقًا لأحكام المعاهدة(58). وقد كانت تلك المهمّة ، من سوء حظّ إفريقية لا محالة ، تمثّل آخر ما قام به بيدرو من أعمال ، حيث انه توفّي يوم 10 نوفمبر الموالي. وقد شهدت نفس تلك السنة أي 1285 ، بمحض الصدفة ، وفاة خصومه الرئيسيّين الثلاثة ، أوّلاً شارل الأول نفسه خلال شهر جانفي(59) ، ثم البابا مارتان الرابع في شهر مارس ، وأخيرًا ملك فرنسا فيليب الثالث في أكتوبر ، بعدما أسفرت «الحملة الصليبية» ضدّ أرجونة على نتائج أولى طيّبة. وقد شهدت السياسة النصرانية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط تغيّرًا في مستوى المتخاصمين وشيئًا ما في التوجّهات.

3) تحالف ملك أرجونة ألفونصو مع سلطان المغرب ضدّ أبي حفص (1286 — 87) :

لقد قام بيدرو الثالث مسبّقًا ، على غرار جميع أسلافه الذين تداولوا على عرش أرجونة ، بتوزيع ممالكه بعد وفاته على اثنين من أبنائه ، فبينما بقي خايم على رأس صقلية التي

---

57) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 286 — 290 (النص القطلوني للمعاهدة).

58) لنفس المؤلف : *Supplément*، ص 43 ؛ Carini، *Archivi*، 129/2 ؛ La Mantia، *Codice*، ص 204 — 210.

59) إن وفاة شارل الأول ، في الوقت الذي كان فيه ابنه ووليّ عهده شارل الأعرج ، أمير سالارن ، لا يزال في قبضة أرجونة ، قد ساعدت لا محالة على التقريب بين أبي حفص وبيدرو الثالث ، وقد اعترف به السلطان التونسي الملك الشرعي لصقلية.

كان يحكمها من قبل ، ورث ألفونصو الثالث مملكة أرجونة ذاتها ، مع قطلونية وبلنسية. ويبدو حسبمَا يظهر أن صاحب أرجونة لم يعتبر نفسه مرتبطًا تجاه صاحب إفريقية الجديد ، بالمعاهدة التي أبرمها والده الراحل منذ عهد قريب. ولا شكّ أنه كان يرمي أيضًا من خلال نقض الهدنة ، إلى إجبار السلطان الحفصي ، بوسائل ضغط مفضوحة ، على تسديد ضريبة خاصّة بأرجونة ومضاعفة الضريبة التي اعترفت بها إفريقية منذ مدّة طويلة لفائدة صقليّة. هذا وإن مطامح ألفونصو الموالية بوجه خاصّ للقطلونيين ولسياستهم البحرية التوسعيّة ، قد دفعته إلى ضمّ جزر البليار لمملكته (1286 – 87) ، ومنها جزيرة مينورقة التي بقيت إلى حدّ ذلك التاريخ بين أيدي المسلمين. ومن ناحية أخرى فقد شجّعته تحضيراته الحربية ضدّ سانشو الرابع ملك قشتالة على ضمان حياد أقرب الممالك الإسلامية من بلاده ، مثل غرناطة والمغرب وتلمسان ، بل حتى مساعدتها الفعليّة.

ويُعتبر المغرب المريني أهمّ تلك الدول الثلاث من الناحية العسكرية. ولذلك فقد حاول ألفونصو بإلحاح في وقت مبكّر إبرام تحالف مع البلاد المغربية ولكنه لم يتمكن من تحقيقه حسب مشيئته. وإن التعليمات التي أعطاها في أفريل 1286 ثم في جانفي 1287 إلى سفيره بيدرو دي دو ، لدى السلطان المريني الجديد أبي يعقوب يوسف ، تظهر لنا المعني بالأمر في مظهر الحريص على مجاملة السلطان ، وتقيم لنا الدليل في نفس الوقت على تطابق وجهات النظر بين المغرب وأرجونة حول مناهضتهما المشتركة لإفريقية[60]. فقد جاء فيها بالخصوص أن المغرب مهتمّ شديد الاهتمام بإطلاق سراح الشيخ البدوي الطرابلسي الذائع الصيت مرغم بن صابر عدوّ السلطان الحفصي الجالس على العرش ، كما أشير من جهة أخرى إلى المساعدة التي يمكن أن يقدّمها ملك أرجونة – بصورة مباشرة أو بواسطة ملك صقلية – إلى السلطان المريني لتمكينه من الإستيلاء على تونس. وفي صورة نجاح تلك العملية ، ستبقى سارية المفعول ، لفائدة الأميرين النصرانيّين «الضرائب وغيرها من الأداءات التي يستخلصانها أو يجب أن يستخلصاها من تونس»[61]. والجدير بالملاحظة أن هذه الأحكام التي يبدو أنها لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية ، تكشف لنا مع ذلك بكلّ وضوح عن المطامع الرائجة في المغرب على حساب إفريقية المستضعفة.

---

60) إننا نجهل الظروف التي تم فيها تعكير العلاقات بين الحفصيّين وبني مرين منذ عهد المستنصر والواثق. وقد أوفد هذا الأخير سنة 677 هـ / 1278 م قاضي بجاية في سفارة إلى فاس مصحوبًا بهدايا ثمينة : القرطاس ، ص 568 والبربر ، 54/4 – 149.

61) Klupfel، *Aeusserre Politik Alfonsos III*، ص 103 – 115.

4) روجير دي لوريا يعيث فسادًا في سواحل إفريقية (1286 – 87) :

ولكن العداوة الأرجونية المتعشة ضدّ إفريقية لم تقتصر قطّ على مثل هذه النوايا النظرية. إذ لم يتورّع لا الأميرال روجير دي لوريا ولا ابن أخيه يوحنّا الذي يعمل في خدمة ملك أرجونة، من تدمير كثير من المراكز الواقعة على سواحل إفريقية، بغضّ النظر عن جربة التي أصبحت ملكًا مكتسبًا.

فقد شهدت سنتا 1286 و1287 كثيرًا من تلك الغارات الرهيبة التي نجهل تفاصيلها، ولكن يبدو أنه قد ذهب ضحيتها على التوالي سكان جزر قرقنة التي استولى عليها النصارى كما استولوا على جربة من قبل، وسكان مرسى الخرز وشبه جزيرة ريس وساحل سوسة والمهدية. وكان النصارى يقتلون ويحرقون وينهبون ويقتادون الأسرى[62]. وقد بقيت ذكرى مثل تلك الأعمال الشنيعة عالقة في أذهان الأهالي[63] الذين كانوا يقومون من حين لآخر بردّ الفعل، لا سيّما في منطقة الساحل، عن طريق إعلان «الجهاد». ويمكن أن نضرب مثلين لذلك الجهاد الساحلي، يرجع عهدهما – حسب الاحتمال – إلى ذلك التاريخ ويتعلّقان بتلك الأحداث التي ورد ذكرها في ترجمة الشيخ المتصوّف أبي علي سالم القديدي، كما أوردها القيرواني ابن ناجي[64].

5) مملكة أرجونة تؤيّد ضدّ أبي حفص المطالب بالعرش ابن أبي دبّوس (1287 – 1288) :

إلّا أنّ مناهضة أرجونة لم تتأخّر عن الظهور بأكثر خطورة، إلى أن آلت إلى مساندة أحد المطالبين بالعرش الحفصي ضدّ السلطان الجالس على العرش، مثلم تمّ، قبل ذلك بعشر سنوات، تأييد أبي إسحاق ضدّ ابن أخيه الواثق. ولا يتعلّق الأمر هذه المرّة بمعارضة أمير حفصي لأمير آخر ينتمي إلى نفس الأسرة، بل يتعلّق بأمير موحّدي، ابن آخر خلفاء بني عبد المؤمن، زُجّ به في إفريقية ذاتها، لمعارضة السلطان الحفصي أبي حفص. ذلك أن الأمير أبا مالك عبد الواحد بن إدريس، ابن الخليفة أبي دبّوس الذي لقي حتفه وهو يدافع بدون أمل عن عاصمة مراكش، ضدّ بني مرين في محرم 668 هـ / سبتمبر 1269، كان قد

---

62) أنظر المصادر النصرانية: Muntaner، الفصل 155 و159 و *Annales Januenses*، 70/5، سنة 1285 و *La Mantia*، *Codice*، ص 609، 612.

63) La Mantia، نفس المصدر، ص 299 وما بعدها و Zeno، *Documenti*، ص 6 – 8.

64) معالم الإيمان، 58/4 – 9 و69. ويشير ابن خلدون إلى إنقاذ مدينته المحاصرة، من طرف سكّان الجمّ.

التجأ ، بعد انهيار دولته نهائيًا[65] لدى ملك أرجونة . وقد كان مصحوبًا في منفاه بأخيه أبي سعيد عثمان وأزواجهما وأبنائهما . وقد أظهرت لنا الوثائق التي يتراوح تاريخها بين 1285 و1287 ، الأميرين المسلمين في خدمة الملك النصراني ، وكانت عائلاتهما تقيم وتتلقّى الإعانة المالية في قلعة العود ثم في بلنسية[66]. وفي 30 جويلية 1287 أبرمت في مدينة لكة معاهدة سلام وتحالف ، طبقًا للأصول الواجبة ، وقد احتُفِظَ بنصها إلى الآن ، بين ألفونصو الثالث والأمير عبد الواحد الذي صرّح بمطالبته بعرش تونس . وقد ضبط العقد ، بالنسبة للفترة التي سيصبح فيها الأمير الموحّدي صاحب تونس ، شروط دفع «الضريبة» التي ستسدّدها إفريقيّة ، ووضعيّة الجنود والتجار النصارى المقيمين بها وحقوقهم .

وغنيّ عن البيان أن عبد الواحد قد منح مسبّقًا لمخاطبه ، حول كثير من تلك المسائل ، شروطًا موالية أكثر من الشروط التي اعتاد الحفصيّون قبولها ، وذلك مقابل المساعدة التي وعدت أرجونة بتقديمها[67]. ويصعب علينا التأكيد هل أنّ المبادرة ترجع إلى الأمير الموحّدي أو إلى ملك أرجونة؟ ولكن المهمّ بالنسبة إلينا أن نلاحظ تطابق وجهات نظرهما حول هذه العمليّة التي ستسعى إلى تجديد المغامرة التي قام بها بنو غانية ، قبل ذلك بقرن ، ضدّ بني مرين الفائزين ، ولكن هذه المرّة في إفريقية ، ولفائدة آخر بني عبد المؤمن .

وقد تمّ الاتّفاق على أن تقدّم أرجونة عدّة سفن مجهّزة بالجنود والمؤونة ، مقابل تسديد نفقاتها فيمًا بعد ، وذلك لضمان مرور المطالب بالعرش ودعم جهوده الأولى ، كما تمّ الاتّفاق على إرجاع الزعيم البدوي مرجم بن صابر إلى أهله مقابل دفع غرامة ، ومساندة الأمير الموحّدي ضدّ أبي حفص . وهكذا انطلق عبد الواحد في سنة 1288 ، حسب الاحتمال ، لفتح مملكة جديدة بمساعدة الأسطول الأرجوني تحت قيادة روجير دي لوريا وبني دبّاب . ولكن محاولته باءت بالفشل . على أننا نجهل تفاصيل تلك المغامرة ، وكلّ ما نعلمه أن المغيرين قد هجموا في أوّل الأمر على مدينة طرابلس ، حيث كان ينتجع بالقرب منها أبناء قبيلة مرجم ، ولكن سرعان ما دبّ الخلاف بين المسلمين وحلفائهم النصارى ، وبعدما استخلص هؤلاء ، بواسطة الفارس القطلوني برتران دي كانيل وبعد جهد جهيد ، غرامة

---

65) لقد بايع عبد الواحد عدد قليل من الأنصار بعنوان «المعتصم بالله».

66) أنظر : Faustino D. Gazula في *Bol. R. Acad. Historia*، ج. 90 ، السنة 1927 ، ص 179 – 180 أضف إلى ذلك أن الأميرين قد وجدا هناك بعض أبناء عمومتهما الذين اعتنقوا المسيحية (البرير ، 403/2).

67) Carini، *Archivi*، 214/2 – 5 و La Mantia، *Codice*، ص 377 – 386.

مرجم واسترجعوا مقابل ما أنفقوه من أموال[68] ، انسحبوا من المعركة التي تواصلت سجالاً طوال عدّة أشهر في البلاد الطرابلسيّة والجنوب التونسي[69]. وإثر وفاة عبد الواحد طالب أخوه عثمان بالعرش. ويبدو أنه قد تمكّن ، بفضل انضمام ابن مكي صاحب قابس ، من إحراز بعض الانتصارات في الجنوب ، وحتّى من الاقتراب من مدينة تونس سنة 1289 ، حسب الأرجح. وفي آخر الأمر تخلّى عنه الأعراب - لأسباب لا نعرفها - فالتجأ ، حسبما يقال ، إلى «بلاد النصارى» وربّما إلى جربة ، ريثما سيظهر على الساحة من جديد بعد ذلك ببضع سنوات[70].

6) التقارب بين ألفونصو ملك أرجونة وأبي حفص (1290 - 1291) :

هل تمّ هذا التقارب على إثر ذلك الفشل أم لأسباب راجعة إلى السياسية العامّة؟ لقد حصل تحوّل في سياسة ألفونصو الثالث تجاه إفريقية ، فجأة[71]. ففي أكتوبر 1290 نجد روجير دي لوريا ما زال مشتغلاً بالإغارة على سواحل إفريقية قبل الرجوع إلى إسبانيا[72]. ولكن منذ الشهر الموالي[73] قرّر ألفونصو التصالح مع السلطان الحفصي صاحب تونس ، في نفس الوقت الذي تصالح فيه مع غرناطة وقشتالة وأخذ يفكر في مقاومة المغاربة ، وفي حين كان ، من ناحية أخرى ، يتأهّب لفضّ مشكلة آل أنجو الشائكة في صقلية ، بالتي هي أحسن. وفي يوم أوّل ديسمبر ، فوّض إلى سفيره لدى أبي حفص ، برنار ذي بلفيس ، جميع السلطات اللازمة لإبرام الصّلح ، وأعطاه تعليمات للحصول من جديد على مختلف المزايا الممنوحة في عهد «غليوم دي مونكادا» ، كما التمس من ملك تونس «منح» الألف قطعة ذهبية اللازمة لخزينة آل أرجونة المفلسة[74]. وليس من المؤكّد أن يكون أبو حفص قد استجاب إلى هذا

68) أنظر حول هذا الموضوع : Neocastro، الفصل 113.

69) نلاحظ هنا الأخطاء الفادحة التي ارتكبها مانفروني حول ظروف وأبعاد المعاهدة المبرمة بين عبد الواحد والفونصو (Manfroni، *Storia della marina italiana*، 166/1 - 7).

70) أنظر بالخصوص النويري ، 234/2 - 5 و248. أما ابن خلدون فإنه يجهل الدور الذي قام به عبد الواحد ولم يذكر سوى عثمان.

71) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 127 - 8.

72) لأنّ الوفاق كان سائدًا بين أرجونة وتلمسان.

73) Rhode، *Kampfum Sizilien*، ص 153.

74) Klupfel، *Aeussere Politik Alfonsos III*، 110/3 - 1 ؛ 113 ، 173 - 4 (الوثيقة عدد 16).

الطلب بطيب خاطر. ونحن لا ندري هل أن المفاوضات قد آلت إلى نتائج قبل أن يباغت الموت ألفونصو يوم 18 جوان 1291.

7) «الضريبة» التونسية في عهد ألفونصو ملك أرجونة (1287 – 1291) :

من الجدير بالملاحظة أن التعليمات الموجّهة إلى السفير برتران دي بلفيس لا تشير أبدًا إلى «الضريبة» السنوية التي تسدّدها تونس إلى مملكة أرجونة. فماذا حصل في هذا الشأن منذ المعاهدة التي أبرمها بيدرو الثالث سنة 1285؟ لقد انتقل بطبيعة الحال حقّ استخلاص الضريبة الموظفة على إفريقية من الملك المذكور، بعد وفاته، إلى ابنه خايم الذي ورث المملكة الصقلية[75] لأن تلك الضريبة هي في الأصل حقّ من حقوق صقليّة لا أرجونة. وممّا لا شكّ فيه أن ألفونصو قد حاول مدّة من الزمن تمكين أرجونة من التمتّع بذلك الدين العمومي كليًّا أو جزئيًّا. والدليل على ذلك الوثيقة المؤرّخة في جانفي 1287 والمذكورة أعلاه عند الحديث عن المغرب، وعلى وجه أخصّ، المعاهدة المؤرّخة في جويلية 1287 والمبرمة مع المطالب بعرش إفريقية، عبد الواحد. إذ أن الوثيقة الأخيرة تنصّ على أن الأمير الموحّدي، بعد استيلائه على تونس، سيدفع لأرجونة ضريبة قدرها 33,333 و1/3 قطعة فضيّة ولصقليّة ضريبة أخرى قدرها 16 000[76]. وهذا يعني أن ألفونصو كان يريد الاستفادة من تدخله المباشر في شؤون إفريقية للاستحواذ على المبلغ الجملي «للضريبة» القديمة الراجعة إلى صقلية، حتى لا يترك لأخيه خايم في المقابل سوى أقلّ بقليل من نصف نفس المبلغ، الذي سيدفعه ملك تونس المحتمل زيادةً عن المبلغ الأصلي. ولكنّ تلك المشاريع لم يُكتب لها النجاح بعد فشل سياسة أرجونة المناهضة للدولة الحفصية. والحقيقة أن الصعوبة الدائمة بالنسبة للعلاقات الدولية، قد تمثّلت في الحصول على تخلّي أصحاب صقلية السّابقين وأصحاب مملكة نابولي[77] الحاليّين من آل أنجو، عن «الضريبة» التونسية.

لقد كادت تلك القضية تُفَضّ في أوائل سنة 1287. ذلك أنّ أمير سالارن شارل الذي ما زال آنذاك في السجن، وقد كانت تشرف على مملكته مدّة غيابه حكومة باسم البابا، قد قبل منذ مدّة قليلة، للحصول على حريّته وتحقيق السلام مع الأرجونيّين، أن يتنازل لفائدة

75) Carini، *Archivi*، 212/2.

76) أنظر: La Mantia، *Codice*، ص 378 – 9.

77) وتعرف أيضًا رسميًّا باسم «مملكة صقليّة».

خايم عن صقليّة بأكملها وعن بعض المناطق المجاورة ، وكذلك عن «الضريبة» التونسية. ولكن البابا هونوريوس الرابع لم يوافق على ذلك ، فألغى الاتفاقية بمقتضى قرار بابوي مؤرخ في 4 مارس[78]. واستمرّت الاتّصالات بين الأرجونيّين وشارل بإشراف ملك إنجلترا ، على وجه الخصوص ، وقد تخلّلتها بعض المؤتمرات والاتفاقيات المتعاقبة التي رفض البابا التصديق عليها ، وقد قطعت مرحلة هامّة بعد إطلاق سراح شارل في شهر نوفمبر 1288. ولكن ألفونصو الثالث ، بالرغم من حسن نيّته ، لم يتوصّل إلى حلّ المشكل الصقلي بأكمله في حياته. وبالنسبة للنقطة المتعلّقة «بالضريبة التونسية» طالب أخوه خايم بقوّة ، بالمحافظة على حقوقه ، سواء قبل إطلاق سراح شارل أو بعد ذلك. وقد أعلن عن تمسّكه بتلك الحقوق وبحقّه أيضًا في امتلاك صقلية والجزر المجاورة ، ضمن رسالته المؤرخة في 8 مارس 1287 ورسالته المؤرّخة في 14 جوان 1290 ، بل أضاف إلى ذلك في الرسالة الأخيرة أنه يريد أن يبقى أيضًا صاحب جربة وجزر قرقنة[79]. وفي 18 سبتمبر 1290 أعلمه أخوه ألفونصو أن ملك فرنسا لا يقبل إبرام الصّلح مع أمير سالارن بحسب تلك الشروط[80]. وبقيت المفاوضات وقتيًّا إلى هذا الحدّ. وفي شهر جوان طالب خايم من جديد «بالضريبة» ، بواسطة سفارة أرسلها إلى تونس[81].

وهكذا فقد تعرّض أبو حفص ، خلال النصف الأوّل من مدّة ولايته ، لفقدان جزيرة جربة وجزر قرقنة ، بسبب أرجونة وصقلية. ولم ينج إلّا بشقّ الأنفس من الهجومات المنذرة بالخطر التي شنّها عليه ابنا أبي دبّوس. ولكنه اضطرّ في نفس الوقت إلى قبول انفصال جزء هامّ من بلاده من الجهة الغربية وقبول تجاوزات بعض السلط المحلية ، داخل البلاد التونسية ذاتها ، لصلاحيات الحكومة المركزيّة.

---

78) أنظر سجلاّت هونوريوس الرابع ، باريس 1888 ، عدد 814 ، المجموعة 566 ، وأنظر أيضًا المقدّمة 60 و 61. وقد توفي هونوريوس الرابع في الثالث من أفريل الموالي.

79) بصفته سيّد الأميرال روجير دي لوريا الذي استولى عليها.

80) Carini، *Archivi*، 233/2 و La Mantia، *Codice*، ص 364 – 7 ، 466 – 470 ، 472 – 4.

81) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 209 (وثيقة بندقية) و *Annales Januenses*، 132/5.

انفصال بجاية وقسنطينة تحت حكم أبي زكرياء بن أبي إسحاق.
وتحالف تونس وتلمسان ضدّ بجاية (1284 – 1290) :

ما زلنا نذكر كيف التجأ ابن أخي أبي حفص ، أبو زكرياء ابن الأمير أبي إسحاق ، في سنة 1283 ، أثناء تقهقر بني حفص أمام المغتصب ابن أبي عمارة ، لدى صهره السلطان عثمان بن يغموراسن بن عبد الوادي. ولكن هذا الأخير قد اعترف بالفضل المزعوم. فخاب ظنّ الأمير الحفصي الذي لم يجد لدى قريبه الإعانة المنشودة لطرد الدخيل. فما لبث أن التجأ لدى الأعراب(82). وما إن تمكّن أبو حفص في السنة الموالية من إعادة السلطة الحفصية لفائدته ، حتى هبّ أبو زكرياء للمطالبة بالحكم. وقد حظي من أوّل وهلة بمساندة قبيلتين من أهمّ القبائل العربية والبربريّة في منطقة بجاية وقسنطينة وهما الذواودة وبنو سدويكش. وما لبث أن استولى على المدينتين المذكورتين وعلى منطقتيهما(83). ومنذ سنة 684 هـ / 1285 تمكّن من بسط نفوذه على كامل ذلك القسم الغربي من المملكة الحفصية ، بل اعترفت بسلطته مدينتان من المدن الواقعة أبعد من ذلك من الناحية الغربيّة وهما تدلس والجزائر. وجعل من بجاية عاصمةً لمملكته حيث أعاد تديّنه وبساطته إلى الأذهان ذكرى جدّه الذي كان يحمل اسمه. ولئن لم يتجرّأ على التلقّب بلقب أمير المؤمنين ، فقد تلقّب ، بوصفه مجرّد أمير باللّقب الخليفي «المنتخب لإحياء دين الله»(84).

وفي السنة الموالية هجم على مدينة تونس فصدّ ذلك الهجوم الوزير الفازازي الذي تمكّن من إقصائه نحو الجنوب. وهناك حظي بمساعدة بني دبّاب ، وقد سبق أن أشرنا إلى مناهضتهم لأبي حفص ، فاستولى على قابس بعد حصار صعب ، ثم واصل زحفه حتى وصل إلى تخوم البلاد الطرابلسية الشرقية ، فانضمّ إليه في طريقه جميع الأعراب الرحّل الموجودون في تلك المنطقة. وعندما بلغه نبأ الحملة العسكرية التي نظّمها ابن عبد الوادي ضدّ بجاية ، اضطرّ إلى التحوّل فجأة إلى عاصمته المهدّدة(85).

ذلك أن سلطان تلمسان عثمان الذي بقي وفيًّا لولاء عائلته للسلطان الحفصي – الحقيقي أو المزعوم – في تونس ، قد قرّر ، تلبيةً لطلب وليّ أمره ، الهجوم على المناطق الخلفية التي

---

82) البربر ، 1/104 – 5 و 3/367.

83) لقد تمكن من الاستيلاء على قسنطينة ، حسب ابن خلدون ، بفضل خيانة أحد أقرباء والي المدينة.

84) وقد ضرب هذا اللقب على النقود. أنظر : Lavoix، عدد 950 ، و Farrugia، عدد 8 و 9.

85) بالإضافة إلى المراجع المذكورة ، أنظر : البربر ، 3/370 – 3.

استولى عليها أبو زكرياء ، الذي هو صهره ، واحتلال منطقة قسنطينة لهذا الغرض. وفي سنة 686 هـ / 1287 حاصر مدينة بجاية بدون جدوى ثم انسحب. إلّا أنّ هذه العملية قد أجبرت أبا زكرياء بعد عودته إلى التخلّي عن المناطق الشرقية التابعة لإفريقية. وممّا تجدر الإشارة إليه بهذه المناسبة أن هذا الحصار الذي يُعتبَر أقدم حصار لمدينة بجاية الحفصيّة من طرف أمير من بني عبد الوادي – حيث سيتكرّر هذا الحدث مرّات عديدة – قد تمّ بإيعاز من صاحب تونس الحفصي الذي عجز عن إزاحة أحد أقربائه من تلك العاصمة الإقليمية.

وهكذا تبدأ قسمة الدّولة الحفصية إلى قسمين ، وستتواصل مدّة من الزمن ثم ستتكرّر فيمَا بعد. وما هي في واقع الأمر إلّا استعادة للانقسام القديم الذي حصل من قِبَل بني حمّاد على حساب أقربائهم بني زيري في تونس. وفي نفس الوقت سيتحقّق في شمال إفريقيا نوع من التوازن السياسي المتغيّر إلى أبعد حدّ بين الدول الإسلامية الأربع التي تتقاسم الحكم في تلك الربوع. ففي حين يتحالف السلطان الحفصي مع صاحب تلمسان التابع إليه ويدفع به إن اقتضى الأمر ضدّ عدوّه الحفصي صاحب بجاية ، نرى صاحب تلمسان نفسه يتعرّض لهجومات جاره الغربي المريني الذي لم يتردّد – كما أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن سياسة أرجونة – عن عقد النيّة على غزو تونس ، ولكن بدون جدوى. أما بالنسبة لأبي حفص الذي كان في أغلب الأحيان يلازم عاصمته الخالية من أيّة قوّة ، فإنّ الصداقة مع بني عبد الوادي تبدو له ضروريّة. فلا نستغرب حينئذ من حرص ذلك السيّد الضعيف على المحافظة على تلك الصداقة ، حينما نراه يوجّه إلى صاحب تلمسان التابع إليه ، بعض الهدايا الثمينة سنة 689 هـ / 1290 م[86].

استقلال بعض المناطق الداخليّة وسيطرة الأعراب وضعف السلطة المركزيّة :

لقد ظهرت في نفس القسم الشرقي من إفريقية الذي ظلّ خاضعًا رسميًّا لتونس ، نزعة مفزعة للاستقلال ، ستؤول إلى انفصال بعض المدن عن سلطة الأمير المباشرة. ففي منطقة الجريد ، على إثر النزاع الذي شبّ بين بني شدادة وبني كنومة المقيمين في ضواحي تقيوس ، تدخّل الشيخ الموحّدي محمد بن يحيى التمالي في الخلاف وانحاز إلى بني كنومة ، فتغلّب عليه بنو شدادة وحلفاؤهم نفزاوة ، مرّتين متتاليتين حوالي سنة 686 هـ / 1287م ، واضطرّ إلى

86) يحيى ابن خلدون ، 161/1.

التفاوض مع الفائزين ، فمنحهم حقّ التصرّف في شؤونهم واختيار ولاتهم بكلّ حريّة ، مقابل الوعد بدفع الضرائب بانتظام. وفي توزر ذاتها تمّ إخماد الثورة التي حاول القيام بها أحد أعيان المدينة أحمد بن يملول ، وقد بلّغ عنها للسلطة أفراد بعض العائلات الكبرى المتنافسة. فسُلِّم ابن يملول إلى الفازازي الذي لم يفرج عنه إلّا مقابل دفع غرامة مالية باهظة. وبالعكس من ذلك ، تمكّن في قابس ، عبد الله بن مكّي ، نصير ووزير ابن أبي عمارة سابقًا ، من الحصول على استقلال شبه تامّ ، فكان يستقبل بطيب خاطر خصوم سلطان تونس ، أمثال بني أبي دبّوس ، ويقتصر إن اقتضى الحال ، اتقاءً لشرّ قوّاد أبي حفص ، على الوعد بذكر اسم مليكهم في الخطبة(87).

وفي تلك البلاد التونسيّة التي أصبحت مهدّدة هكذا بالتفكّك ، كما كان الشأن من قبل ، خلال الفترة السابقة للغزوة الموحّدية ، لم يتردّد شيوخ الأعراب عن استئناف مغامراتهم ، والقبائل البدوية عن الانتشار أكثر فأكثر عبر البلاد. من ذلك أن بني دباب المقيمين في الجنوب التونسي والبلاد الطرابلسية والمتحالفين سابقًا مع ابن أبي عمارة ، قد جاهروا بمناهضتهم لحكومة أبي حفص. كما أنّ الأعراب المقيمين في المنطقة الوسطى والشرقية من البلاد التونسية والذين ساهموا في ارتقاء ذلك السلطان إلى الحكم ، قد طالبوا ، بالعكس من ذلك ، بالحصول على مكافأة ، جزاءً على ما قدّموه من إعانة. فتحصّلوا لأوّل مرّة في تاريخ الدولة الحفصيّة على مناطق شاسعة وعوائد عدّة مدن ، في شكل إقطاعات. وبموجب هذا التصرّف الجديد والمفجع ، أقرّ السلطان أبو حفص العاجز ، بصورة قانونية ، سيطرة البدو على سكان منطقة التلّ ، وكان سببًا في تفكّك السلطة العمومية لفائدة العرب الرحّل الذين تختلف أهدافهم بالضرورة عن أهداف دولة متمدّنة. وبناء على ذلك فقد ارتسمت صورة سيّئة عن إفريقية ، في أذهان الرحّالين الذين زاروها عصرئذ ، من أمثال العبدري. حيث تجلّى بوضوح تقهقر المدنيّة الحضرية أمام زحف البدو ، سواء في سهول القمح بباجة أو في منطقة الزياتين بالساحل الواقعة خلف وجنوب سوسة والمهدية ، وتفاقم اختلال الأمن في الطرقات. وقد شهدت الدّولة الحفصية ، بعد ازدهار عهد أبي زكرياء الأوّل والمستنصر ، انحطاطًا سياسيًا وشيئًا ما ثقافيًا. ورغم وجود بعض فترات استقرار ظاهري ، فسيتفاقم ذلك الانحطاط حتى منتصف القرن الموالي إلى أن يفضي إلى الانهيار التامّ المتبوع بفترة انتعاش قويّ.

---

87) أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة : البرير ، 142/3 و160.

المعارك بين البحّارين الايطاليّين في مياه إفريقية (1291 – 1292) :

لقد كان النصف الثاني من مدّة ولاية أبي حفص (من 1291 إلى 1295) ، في الجملة ، أقلّ اضطراب بكثير من السنوات التي سبقته. فلم تتعرّض البلاد لأي خطر يهدّدها في العاجل ، لا في الخارج ولا في الداخل. وقد تواصلت العلاقات التجارية ، بدون أيّ اضطراب جدير بالذكر ، بين المدن البحرية الإيطالية ، بما في ذلك مدن صقلية. وقد يحدث من حين لآخر ، أن تكون إفريقية ، بصورة غير مباشرة ، طرفًا في النزاعات القائمة بين تلك المدن وأن تُستعمل مياهها عند الحاجة ، كميدان للمواجهة بين سفنها ، كما وقع ذلك من قبل.

وقد استؤنفت الحرب بين جنوة وبيزة ، وستذهب هذه الأخيرة ضحيّةً لها. ففي شهر ماي 1291 تولّت في عرض البحر سفينة تابعة لجنوة كانت راجعة من تونس محمّلة بالبضائع ، تفتيش سفينة بندقية قادمة من عنابة. وعندما لاحظت وجود تاجر من بيزة على ظهرها مع حمولة كبيرة من الشمع والصوف ، استولت على السفينة البندقية وعلى شخص التاجر(88). وفي السنة الموالية بحثت بعض سفن بيزة بدون جدوى في خليج تونس عن إحدى سفن جنوة للاستيلاء عليها.

وقد نُقِلَت لنا أخبار بعض الوقائع الأخرى المماثلة ، المتعلّقة ، بالإضافة إلى جنوة وبيزة ، ببعض الدول الأخرى مثل البندقية ودولة صقلية وأرجونة. ففي شهر جوان 1291 هجم على سفينة قطلونية صقلية ، في ميناء تونس ذاته ، أحد أهالي جنوة المدعوّ رافو دي غالتيريو الذي سفّهه مواطنوه مسبّقًا. فأبدت السفينة مقاومة وقُتِل القرصان وحُجِزت سفينته وسيقت إلى صقلية بازدهاء(89).

وفي ميناء تونس أيضًا ، وفي نفس الفترة تقريبًا ، هجم بعض أهالي بيزة وجنوة وصقلية على التوالي على أربع سفن بندقية واستولوا عليها(90).

وقد أوفد دوج البندقية بيدرو غرانيغو مبعوثًا إلى تونس ، مارين دي مولينو ، ربّما في ربيع أو صائفة 1292 ليطالب أبا حفص «وفقًا للمعاهدات» بإعطاء تعويضات إلى الضحايا(91). كما كلّف السفير ، بمناسبة قيامه بذلك المسعى ، بتقديم شكوى شديدة

(88) أنظر : Canale، *Istoria di Genova*، 196/3 و Byrne، *Genoese Shipping*، ص 152 – 4.
(89) *Annales Januenses*، 129/5 ، 132 ، 139 ، 141 و Caro، جنوة ، 160/2.
(90) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 208 – 9 و Caro، المرجع السابق ، 160/2.
(91) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 196 ، 203 والمقدمة ، ص 171.

اللهجة إلى السلطان ، ضدّ ما تعرّض له كثير من رعايا الجمهورية ، من تجاوزات ذات صبغة مالية ، من طرف الحكومة التونسية أو بعض سامي موظّفيها ، وذلك بالرغم من تدخّل قنصل دولتهم . وهي تتعلّق ، على سبيل المثال ، بجراية أحد الفرسان العاملين في خدمة السلطان أو بجباية «ضريبة الخمر» في مدينة تونس ، التي منحها العاهل الحفصي في أوّل الأمر إلى أحد رعايا البندقية ثم حوّلها إلى أحد رعايا بيزة(92).

مفاوضات غير مجدية بين خايم ملك أرجونة وبين أبي حفص (1292 – 1294) :

لقد خلف ملك أرجونة بيدرو الثالث الذي لم ينجب أولادًا ، أخوه خايم الثاني ملك صقليّة . فأصبح التاجان من جديد على رأس ملك واحد ، مدّة بضع سنوات . ويبدو أن خايم الذي ربط ، بوصفه صاحب صقليّة ، علاقات ودّية مع أبي حفص ، قد رغب في مواصلة التفاهم معه ، كما حاول ذلك من قبل الملك ألفونصو في آخر حياته . على أنه قد حرص ، والحقّ يقال ، عند إبرام معاهدة منتياغود ومع سانشو صاحب قشتالة منذ نوفمبر 1291 ، على الإعتراف لنفسه ، في صورة تقسيم شمال إفريقيا ، بكامل المنطقة الممتدّة شرقي وادي الملوية (أي البلاد الجزائرية والبلاد التونسية في الوقت الحاضر) في حين ترجع المنطقة الواقعة غربي ذلك النهر (أي المغرب الحالي) إلى قشتالة(93). ولكن ذلك كان من باب الاحتمالات النظريّة الرامية إلى تحديد مناطق النفوذ وتجنّب إمكانية التّصادم بين المتعاقدين فيمَا بعد.

ولا يدلّ مثل ذلك البند أبدًا على أنّ خايم قد فكّر في غزو إفريقية بالفعل(94). إذ بعد ذلك بستة أشهر ، أي يوم 28 ماي 1292 كلّف البرشلوني غليوم أولومار بأداء مهمّة سياسية ومالية في تونس ، وهذا يتعارض مع فكرة القيام بعمليات حربيّة في المستقبل القريب ضدّ إفريقية. وكان الأمر يتعلّق بمطالبة السلطان – ويبدو أن السفير لم يُطلَب إليه تسليط أي

(92) Mas-Latrie، نفس المرجع ، ص 207 ، 211 و Caro، جنوة ، 180/2.

(93) *Mémorial historico español*، 456/3 و Gaibrois de Ballestros، *Tarıfa*، ج. 74 ، ص 427 – 28.

(94) كما اتهمه بذلك Gımınez Soler، *Episodios*، ص 197. أما تأويل Soldevila فقد كان أصوب وأكثر اعتدالاً. ذلك أن روجير دي لوريا الذي انتقل من قطلونية إلى صقلية بعد إبرام المعاهدة قد شن عدة غارات على «جميع سواحل إفريقية» ولكن لا يجوز إلقاء مسؤولية تلك الغارات على ملك أرجونة (Muntaner، الفصل 180).

ضغط لهذا الغرض – بدفع ما تخلّد بذمته من «الضريبة» الراجعة إلى صقلية ومنح قرض مالي للملك خايم. وقد فُوِّضت إلى السفير مهمّة تحديد قيمة ذلك القرض[95].

ويبدو أن المفاوضات التي تواصلت إلى ما بعد شهر ديسمبر[96]، لم تسفر عن نتيجة إيجابية، وعلى الأقلّ بالنسبة إلى القرض، وكذلك المساعي التي قام بها في تونس في السنة الموالية، باسم الملك خايم، المبعوث الجديد اليهودي بوندافي[97]. ولكن العلاقات بين الدولتين لم تُقطَع، ولم تتعرّض للخطر، حيث عيّن خايم في أوائل شهر ماي 1294 اثنين من رعاياه قنصلين للقطلونيّين في تونس[98].

ويبدو لنا من المستبعد أن يكون ذلك التعيين ناتجًا عن مساعي الصلح الجديدة التي قام بها لدى ملك أرجونة بعد ذلك بقليل، السلطان أبو حفص (الذي كان مشغول البال – حسبما يظهر – بالوضع السياسي السائد آنذاك في إفريقية).

وقد كان مبعوث السلطان الحفصي الأمير القشتالي الذائع الصيت دون هانري. وفي 29 جويلية 1294 أوفد خايم الثاني إلى السلطان، ببرنجي فيلارغوث «لتجديد المواثيق الودية القديمة». ومنذ اليوم الخامس من نفس الشهر أرسل مكتوبًا إلى أخيه فريدريك، ممثّله في صقلية يخبره فيه بأنّ الأمير القشتالي هانري قد أحاطه علمًا بالأضرار المختلفة التي ألحقتها بعض السفن الصقلية برعايا ملك تونس، ويطالبه بتسليط عقوبات على أصحاب تلك الأعمال المضرّة بأمير «حليف». ولكن مثل تلك العواطف الطيّبة المتبادلة بين الجانبين لم تفض إلى إبرام معاهدة. فقد طالب خايم بواسطة فيلارغوث بدفع «ضريبة» السنة الجارية وضريبة السنة المقبلة، والاعتراف بحقّ ملك أرجونة في تعيين قائد جند النصارى في تونس، مقابل تقديم إعانة محتملة ضد أعداء سلطان المسلمين. كما طالب من جديد بالحصول على «قرض»، ولا شك أن مسألة الضريبة لم تمثّل حجر العثرة، إذ يجوز لخايم بصورة شرعية، بوصفه ملك صقلية، أن يستمرّ في المطالبة بتسديدها. ولكنّ أبا حفص لم يوافق، حسب الاحتمال، على منح القرض المطلوب منه. وبقيت الأمور على هذه الحالة إلى أن توفّي في السنة الموالية[99].

(95 Mas-Latrie، المرجع السابق، ص 291 و La Mantia، *Sicilia ed il suo dominio*، ص 189.

(96 Rohde، *Kampfum Sizilien*، ص 79، عدد 3.

(97 *Estudis universitaris Catalans*، ج. 3، السنة 1909، ص 417.

(98 Mas-Latrie، *Supplément*، ص 44.

(99 Mas-Latrie، *Supplément*، ص 44 و Gimenez Soler، *Cabelleros*، ص 304 – 5 ولنفس المؤلف *Episodios*، ص 197 – 8 و Rohde، *Kampfum Sizilien*، ص 79 – 87 و Finke، 24/3.

انفصالات جديدة على حساب تونس ولفائدة بجاية (1292 – 1294) :

خلال السنوات الأخيرة من مدّة ولاية أبي حفص ، لم يعد الخطر يهدّده بصورة ملحّة من جانب خصومه في الغرب والجنوب . ولكنّه لم يتمكّن من منع مملكة بجاية من التوسّع على حسابه ولا من منع إقليم قابس من الانفصال عنه تمامًا . ففي بجاية ، تمكّن ابن أخيه أبو زكرياء ، بمساعدة الحاجب البارع أبي الحسن بن سيّد الناس ثم بعد وفاته (690 هـ / 1291 م) ، بمساعدة الأندلسي أبي القاسم بن أبي جبي ، الذي كان يحظى برعاية الحاجب الراحل ، تمكّن أبو زكرياء من تركيز نفوذه يومًا بعد يوم لدى أهالي إفريقية[100].

وكان السلطان الحفصي أبي إسحاق ، قد عهد بحكومة إقليم الزاب إلى أحد أنصاره الأوفياء ، الفضل بن مزني . وبعد وفاة هذا الأخير أثناء الاضطرابات التي رافقت ارتقاء ابن أبي عمارة إلى الحكم ، انتقل إقليم الزاب إلى أيدي العائلة المنافسة لبني مزني ، وهي عائلة بني الرمّان الذين نجحوا في إقناع السلطان أبي حفص باعتقال عدوّهم المزمن المنصور بن الفضل بن مزني . وفي سنة 691 هـ / 1292 – 93 ، فرّ المنصور من السجن والتحق ببجاية حيث اعترف بسيادة أبي زكرياء ، ثم زحف على بسكرة ، عاصمة إقليم الزاب ، على رأس الجيش الذي وضعه الحاجب ابن أبي جبي على ذمته . فاستسلم بنو الرمّان بدون قتال ، وأُلحِق الإقليم الذي كان خاضعًا لأبي حفص إلى حدّ ذلك التاريخ ، بمملكة أبي زكرياء الذي وضع على رأسه واليًا عسكريًا وقع عليه اختياره وعهد بالإدارة المالية لا غير إلى المنصور بن مزني . إلّا أنّ هذا الأخير قد أحاط نفسه منذ سنة 693 هـ / 1294 م بعدد من الجنود وعرف كيف يصبح الحاكم الحقيقي في بسكرة . وكان يستخلص الضرائب لفائدة أبي زكرياء واستطاع التخفيض من نفوذ الأعراب ومكّنه أمير بجاية من بسط سلطته على كامل جنوب منطقة قسنطينة بما في ذلك الحضنة والأوراس وواد ريغ وورقلة .

وفي نفس السنة تجاهر صاحب قابس عبد الملك بن مكّي بخلع طاعة أبي حفص والخضوع لسلطة أبي زكرياء[101] . وكان السلطان التونسي يشاهد ، بدون ردّ فعل تقريبًا ، هذا التراجع الجديد لسلطته ، حيث كان يتّخذ عمومًا مواقف دفاعية متّسمة بالحذر ، مقتصرًا على القيام ببعض المساعي الديبلوماسية لدى بعض الدول ، اتّقاءً لهجومات أجواره المحتملة .

---

100) أنظر حول علاقات بجاية بالنصارى في أوروبا في عهد أبي زكرياء المذكور: Mas-Latrie، معاهدات ، ص 97 – 8 .

101) أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة ، البربر ، 129/3 ، 130 ، 160.

وتحقيقًا لهذه الغاية لا محالة أوفد سفارة إلى السلطان المريني أبي يعقوب يوسف[102] ، سنة 692 هـ / 1293م ، وسعى في السنة الموالية ، كما رأينا ، إلى التحالف مع ملك أرجونة.

وفاة أبي حفص (1295) :

قبل أن يوافي الأجل المحتوم السلطان ذاته ، أدركت المنيّة وزيريه الرئيسيّين اللذين كانا يتحكّمان ، الأوّل ، في الجيش ، والثاني ، في الشؤون المدنية. فلقد توفّي أوّلاً الشيخ الموحّدي أبو زيد عيسى الفازازي[103] في شهر ذي القعدة 693 هـ / سبتمبر – اكتوبر 1294. ثم التحق به الأندلسي أبو القاسم بن الشيخ في سنة 694 هـ /1295م. وخلف هذا الأخير ، على الأقل في خطة الحجابة ، قائدٌ اسمه أبو عبد الله الشخشخي. وبعد ذلك ببضعة أشهر قضى أبو حفص بدوره نحبه ، إثر مرض ألمّ به في الحامّة خلال الحملة التي قام بها في الجنوب بنفسه في شهر شعبان 694 هـ / جوان 1295 ، على إثر وفاة الفازازي. فبادر بالرجوع إلى تونس لتسوية مسألة الخلافة على العرش قبل أن تدركه المنيّة يوم 24 ذي الحجّة / 4 نوفمبر من نفس السنة.

---

102) القرطاس ، ص 541.

103) معالم الإيمان ، 4/47 – 48.

الفصل الثاني
أبو عصيدة وابن اللّحياني
(1318 – 1295)

السلطان أبو عصيدة (1295) وكبار رجال دولته :

لم تُسوَّ مسألة الخلافة على العرش التونسي بسهولة. فعندما شعر أبو حفص باقتراب أجله، أي قبل وفاته باثني عشر يومًا، قام في أوّل الأمر بتولية العهد لابنه عبد الله من بعده. ولكنّ شيوخ الموحّدين لم يرضوا عن تعيين ذلك الطفل الصغير الذي لم يبلغ الحلم. فبادر السّلطان إلى البحث عن وليّ عهد آخر لكي لا يثير الشغب، مضحّيًا هكذا بمصالح ابنه لفائدة الأسرة المالكة قاطبة والسلم بوجه عام. ولم يستشر لهذا الغرض كبار رجال الدولة بل استشار رجلاً مشهورًا بصلاحه في مدينة تونس، وهو أبو محمد المرجاني، فأشار عليه بأحد أبناء الواثق الذي ولدته إحدى جواري والده في زاوية ذلك الوليّ، وقد التجأت إليها إثر قتل السلطان الرّاحل، ثم تربّى في البلاط الحفصي. وهكذا ففي 22 ذي الحجّة 694هـ / 2 نوفمبر 1295م بايع شيوخ الموحّدين أبا عبد الله محمد بن أبي زكرياء يحيى، وبعد ذلك بيومين ارتقى رسميًّا إلى العرش، مباشرة إثر وفاة عمّ أبيه أبي حفص، وكان عمره إذ ذاك لا يتجاوز الخمس عشرة سنة. فتلقّب بلقب «المستنصر بالله»[1] الذي حمله من قبل جدّه الذائع الصيت وسلفه المباشر. ولكنّه عُرِفَ أكثر بلقب «أبي عصيدة»، نسبةً إلى عصيدة الحنطة التي قدّمها المرجاني إلى الفقراء، بمناسبة الاحتفال بحلق شعر المولود (العقيقة)[2].
وتمثّل أوّل عمل قامت به حكومة أبي عصيدة في قتل الطفل البريء عبد الله ابن أبي حفص، خوفًا من أن يصبح منافسًا مخطرًا. كما عُزِل من أوّل وهلة شيخ الموحّدين أبو محمد عبد الحقّ بن سليمان الذي ساند عبد الله، ثم زُجّ به في السجن حيث لقي حتفه. وعيّن على رأس الموحّدين شخص جديد، عُهِدَ إليه في نفس الوقت بقيادة الجيش، وهو الحفصي أبو

1) Farrugia، عدد 10 – 15 و Mas-Latrie، معاهدات، ص 211 و Soler، *Episodios*، ص 207.
2) أنظر حول ولاية أبي عصيدة: البربر، 2/411 – 429 والفارسية، ص 367 – 370 وتاريخ الدولتين، ص 43 – 46/ 76 – 84 والأدلة، ص 93 – 5.

يحيى زكرياء بن أحمد بن محمد اللحياني ، الذي أُعدِم أبوه وجدّه في بداية ولاية المستنصر ، بوصفهما متمرّدين. ورغم أنّ أبا عصيدة قد أسند لقب الوزير إلى موحّدي آخر يدعى محمد بن أزرقان[3] ، فإن الشيخ أبا يحيى زكرياء ابن اللحياني هو الذي قام في الواقع بدور الوزير الأكبر مدّة طويلة. أمّا الوظائف المدنية ، فلم يلحقها أيّ تغيير كبير ، لا سيّما بالنسبة للمناصب العليا. فقد استمرّ أبو عبد الله الشخشخي في منصبه إلى أن توفي سنة 697 هـ / 1297 – 98 م ، فخلفه أحد أبناء العاصمة الإشبيلي الأصل ، وهو أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن الدبّاغ الذي عمل في إدارة المالية في عهد أبي حفص وتولّى كتابة الفازازي ثم عُيّن أمين سرّ أبي عصيدة ، وبعد ذلك سُمِّي كاتبًا للعلامة وأخيرًا رديفًا للشخشخي. ولعلّ الوظائف الثانوية قد تعرّضت لتحويرات أكبر. ولنكتف بالإشارة هنا إلى أن أحد الإخباريّين [وهو ابن القنفذ] ، قد نوّه بحكومة أبي عصيدة قائلاً : «ورتّب الدولة أتمّ الترتيب»[4].

مملكة بجاية مُهدَّدة بالخطر شرقًا وغربًا (1296 – 1301) :

لم يتحمّل السلطان التونسي وجود مملكة بجاية المنشقّة التي يشرف دائمًا على حظوظها أبو زكرياء بن أبي إسحاق. فبادر إلى مهاجمة ذلك القريب والجار. وما إن حلّ فصل الربيع الموالي لارتقائه إلى العرش حتى زحف أبو عصيدة المعروف بجرأة الشباب ، على إقليم قسنطينة بجيشه ، فأثار الرّعب في نفوس سكّان المدن والبوادي الذين عاملتهم جيوشه بقسوة. وما إن وصل إلى ميلة حتى قفل راجعًا إلى تونس ، حيث كان وصوله إليها في شهر رمضان 695 هـ / جويلية 1296 م. ولا يمكن تفسير هذا التحوّل المفاجئ إلّا بتعرّض البلاد التونسية لخطر غير متوقّع أو بهزيمة عسكريّة في منطقة قسنطينة.

ولكن النّصوص التي بين أيدينا لم تذكر أيّ شيء حول هذا الموضوع. وفي نفس تلك الفترة تقريبًا ، ولربّما قبلها بقليل ، فَقَدَ أبو زكرياء أقصى مدينة غربية في مملكته ، ألا وهي مدينة الجزائر. فما إن توفّي والي تلك المدينة الشيخ الموحّدي ابن اكمازير ، حتى أقدم رديفه ابن علاّن على خلع الطاعة الحفصية ، وقام بتقتيل خصومه السياسيّين وإعلان استقلاله الذي سيتحوّل بعد قليل إلى تبعيّة للمرينيّين الفاتحين[5] ، ذلك أنّ توسّع السلطان المريني أبي

---

3) [ذكر اسمه في تاريخ الدولتين كما يلي : أبو عبد الله محمد بن يوكزين. (تاريخ الدولتين ، ص 56)].

4) الفارسية ، ص 367.

5) العبر ، 389/3 – 390.

يعقوب يوسف في اتجاه الشرق يشكّل خطرًا جسيمًا بالنسبة للمغرب الأوسط . وبناء على ذلك فإنّ أبا زكرياء الذي لم يتمكّن من استرجاع الجزائر وكان يخشى هجومًا تونسيًّا ثانيًا ، قد تقرّب من صهره ابن عبد الوادي عثمان بن يغموراسن المشغول البال بتوسّع سلطان فاس. ولكنّ تلك المساندة كانت من قبيل الأوهام ! فعندما حاصر أبو يعقوب تلمسان ، حاول أبو زكرياء سنة 699 هـ / 1300م إرسال بعض الجنود لنجدة قريبه. فسبقه المرينيّون الذين استولوا قبل ذلك على منطقة متّيجة ، وأبادوا جنوده قرب مدينة تدلس. ثم تقدّموا إلى أن وصلوا أمام أسوار مدينة بجاية ، فحاصروها مدّة من الزمن وعاثوا فسادًا في المناطق المحيطة بها. وينبغي أن نضيف إلى الخطر الخارجي موقف شيخ الذواودة المناهض للسلطة المركزية[6]. بحيث كان مصير المملكة الحفصية الغربية معرّضًا للخطر عندما لفظ أبو زكرياء أنفاسه الأخيرة في شهر رمضان 700 هـ / جوان 1301م ، بعدما عيّن لولاية عهده ابنه أبا البقاء خالد ، والي قسنطينة الذي خلفه فعلاً[7].

التقارب بين أبي عصيدة وأمير بجاية أبي البقاء (1301 – 1308) :

سيتمكّن أبو البقاء من تدارك الوضع ، بفضل سياسته المقامة على المفاوضات الحاذقة وعزمه الراسخ على الوصول إلى اتفاق مع تونس. وقد أقرّ أمير بجاية الجديد حاجب أبيه ، أبا القاسم بن أبي جي في منصبه ، وبادر إلى إرسال أحد أفراد العائلة الحفصية إلى البلاط التونسي ، وهو أبو زكرياء يحيى بن زكرياء ، الذي كان مصحوبًا بقاضي الجماعة أحمد الغبريني ، لإقرار السلام بين المملكتين. ولكنّ هذه البعثة الأولى قد باءت بالفشل. إذ أنّ أبا عصيدة كان يشجّع آنذاك المرينيّين على تجديد هجوماتهم ضدّ بجاية ، مثلما وقع في أواخر سنة 701 هـ / صائفة 1301م. ولكن عندما زارت بعثة تونسية هامّة أبا يعقوب في ربيع سنة 703 هـ / 1304م ، أوفد إليه أبو البقاء بدوره بعثة مكوّنة من كبار رجال الدولة. وقد تمكّن طوال ثلاث سنوات متتالية من إحباط مساعي خصمه التونسي المتكرّرة ، بواسطة إيفاد سفارات جديدة إلى السلطان المريني الذي أقام معسكره قبالة تلمسان[8]. وحوالي سنة

---

6) البربر ، 142/4 ، 148 – 152 ؛ القرطاس ، ص 546 – 7.

7) أمّ أبي البقاء هي جارية اسمها عزّ العلاء.

8) كان أبو عصيدة يتبادل أيضًا الهدايا والسفارات مع سلطان غرناطة محمد الثالث : ابن الخطيب ، الإحاطة ، 363/1 ولمحة ، ص 52. وفي أواخر سنة 708 هـ / ربيع 1309 م تلقى هدية من سلطان مصر.

1304[9] أوفد إلى تونس حاجبه ابن أبي جبي ، فاستُقبِل استقبالاً حسنًا ومهّد لتحقيق التصالح. ولكن جدّ بعد ذلك بقليل حادث عمل على تعكير الوضع. فقد استغلّ خصوم ابن أبي جبي التابعون لحاشية أبي البقاء ، غيابه لتأليب الأمير عليه. وعندما رجع المبعوث استقبله مولاه بفتور. وقد كان حصل نفس الشيء للقاضي الغبريني بعد رجوعه من مهمّته. ولكن ، لئن فقد هذا الأخير حظوته لدى السلطان إلى أن تعرّض للإعتقال ثمّ للإعدام ، فإن ابن جبي الذي لا شكّ أنه قد اتعظ بذلك الدرس ، قد التمس الترخيص له في أداء فريضة الحج ، وفي انتظار ذلك استقرّ وقتيًّا بتونس. وكان صهره والي قسنطينة ، أبو الحسن علي بن يوسف ابن الأمير الهمذاني ، ابن أحد قدماء ولاة طانجة ، قد انضمّ إلى الحفصيين.

وعندما شعر ابن الأمير بأنّه معرّض للخطر ، نتيجةً لنكبة صهره ، وربّما بإيعاز منه ، بادر سنة 704 هـ / 1304 – 5م بخلع طاعة أبي البقاء وإعلان تبعيّته لأبي عصيدة. فتمّ إلحاق قسنطينة بمملكة هذا الأخير ، بواسطة وزيره ابن اللحياني. ولكن ، بعد ذلك بقليل ، تمكّن أبو البقاء من استرجاع المدينة بنفسه ، فأُلقِيَ القبض على ابن الأمير وأُعدِم. وظهر أن المساعي الرامية إلى التقريب بين قسمي المملكة الحفصيّة قد تلاشت.

إلّا إنّها قد انتعشت من جديد بعد ذلك بسنتين أو ثلاث ، إثر حصول حادث طارئ ، ألا وهو وفاة أبي يعقوب في شهر ذي القعدة 706 هـ / ماي 1307. وبوفاته فقد أبو عصيدة حليفًا عتيدًا ، كان قد وعده قبل ذلك بقليل بمساعدة أسطوله. وتوقّع تدخّل بنو عبد الوادي الذين استاءوا من تواطؤ سلطان تونس مع المغرب ، ووضعوا حدًّا لتبعية إمارتهم للدولة الحفصية[10].

وبناء على ذلك ، فقد أصبح أبو عصيدة هو الراغب في إقرار السلم. وتفاوض مبعوثوه في بجاية حول معاهدة تنصّ – حسب رغبة أبي البقاء – «على أنهما أيّهما توفي قبل الآخر أخذ بلاده»[10م]. وقد تمّ التصديق على تلك الاتفاقية الكفيلة بوضع حدّ لانقسام إفريقية السياسي ، من طرف الأميريْن وكبار رجال دولتهما ، وذلك على التوالي في بجاية ثمّ في تونس في غضون سنة 1308 ، بالتأكيد.

---

9) لا يمكن تصديق التاريخ الذي أورده ابن خلدون أي 705 هـ لأنه قد أكّد هو نفسه أن الحادثة قد وقعت قبيل ثورة ابن الأمير التي اندلعت بالتأكيد سنة 704 هـ.

10) البربر ، 384/3 و 152/4.

10 مكرر) نفس المرجع.

مملكة بجاية : قوّة نفوذ الحاجب ابن غمر (1304 – 1309) :

وفي السنة السابقة – حسبما يبدو – أي في صائفة سنة 1307 ، حاول أبو البقاء استرجاع مدينة الجزائر ، بعد ما تخلّص من الخطر المريني. وقد نجحت حملته إلى أن وصل إلى منطقة متيجة ، ثم باءت بالفشل أمام أسوار المدينة التي دافعت عن نفسها دفاعًا مستميتًا. وقد كانت شؤون مملكة بجاية آنذاك تحت تصرّف الحاجب القويّ النفوذ أبي عبد الرحمان يعقوب ابن أبي بكر بن غمر السلمي وهذا الشخص ينحدر من أسرة أندلسية ، وكان أبوه الذي أصله من شاطبة قد ولّي الديوان بالقلّ. وقد ارتقى هو نفسه إلى ولاية الأشغال (المالية) في عهد أبي زكرياء بن أبي إسحاق ، إلى أن تسبّبت غيرة الحاجب ابن أبي جبي في نفيه. وبعد رجوعه من المنفى في عهد أبي البقاء ، سعى إلى الانتقام من خصمه حتى تمكّن من إبعاده والحلول مكانه في الحين. وبفضل ما كان له من تأثير لا حدّ له على السلطان ، استطاع شيئًا فشيئًا ، في كنف المؤامرات والسعايات ، الحصول ، في صلب أجهزة الدولة ، على نفوذ مطلق ، كان يخضع له جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم[11].

مملكة تونس : الاضطرابات التي أثارها أعراب الكعوب (1306 – 1309) :

وفي المملكة الحفصية الشرقية كانت مسألة الأعراب[12] هي المسيطرة على السياسة الداخلية للدولة. ذلك أنّ ما أبداه أبو حفص من تسامح مفرط تجاه أنصاره الأوّلين من أعراب الكعوب الموجودين في منطقة السباسب التونسية ، وما منحهم من مزايا ، قد زادت في قوّتهم وشجّعتهم على ارتكاب الكثير من أعمال النهب والسلب على حساب سكّان المدن والمسافرين. فكانوا ينتشرون بحريّة في منطقة التلّ مكدّرين راحة المدن ومثيرين عواطف الخوف أو الإستنكار في نفوس سكان الريف والمدن. وتفاقم الوضع في عهد أبي عصيدة إلى أن شعرت مدينة تونس ذاتها بأن الخطر أصبح يهدّدها. وغضب أهالي المدينة على ضعف الحكومة ، فقاموا بردود فعل عنيفة أحيانًا ، ومن شأنها أن تتحوّل بسرعة إلى انتفاضة شعبيّة.

---

11) عندما تولى ابن غمر الحجابة عيّن مكانه على رأس إدارة المالية الكاتب السابق لابن أبي جبي عبد الله الرخامي ثم سماه رديفًا له. وبعد ذلك ارتاب منه فعرّضه للعذاب ثم نفاه. ويشير ابن خلدون إلى أن ابن غمر لم يتردد ، لسبب لم يذكره ، عن إلقاء حاميه القديم بالبلاط ، الخصيّ مرجان ، في البحر.

12) البربر ، 144/1 – 6 وجورج مارسي ، الأعراب في بلاد البربر ، ص 434 – 440.

وقد تمثّل الحادث الذي تسبّب في انفجار الوضع في التصرّف المتهوّر الذي قام به شيخ الكعوب هدّاج بن عبيد. حيث دخل الجامع الأعظم بالعاصمة في منتصف رمضان 705 هـ / أول أفريل 1306م لأداء صلاة الجمعة، وكان منتعلاً خفّيه. وعندما زجره المصلّون عن ذلك أجابهم بوقاحة: «دخلت والله بهما على السلطان». فسخط الناس عليه وقتلوه.

وكان ذلك الحادث إشارة الانطلاق لسلسلة من الثورات التي قام بها الكعوب طوال مدّة ثلاث سنوات. وقد تسبّبوا، بتعاقب الانتفاضات والتظاهر بالاستسلام، في إرهاق الجيش الحكومي بقيادة الوزير أبي عبد الله بن أزرقان. وعمدوا حتّى إلى استقدام المطالب بالعرش عثمان بن أبي دبّوس الذي كان يترصّد في طرابلس فرصة التدخل من جديد، وذلك ليمكّنوه من مقاومة أبي عصيدة. إلّا أنّ تلك المحاولة قد باءت بالفشل. إذ أُلقِي القبض على الشيخ أحمد بن أبي الليل الذي قضى بقيّة حياته في السجن. ولكنّ أخاه محمد وابنيْ أخيه حمزة ومولاهم قد استأنفوا بضراوة المعارك التي ازدادت حدّة بعد إلقاء القبض على مولاهم واعتقاله من طرف السلطة المركزيّة.

وفي شهر رمضان 708 هـ / مارس 1309م غضب أهالي تونس على أعمال النهب التي كان يقوم بها الأعراب في ضواحي المدينة، فثاروا على الحاجب ابن الدباغ الذي حمّلوه مسؤولية اختلال الأمن بمثل تلك الصورة المخطرة. وهجموا على القصبة، وتمكّن السلطان من إخلائها من المغيرين بأقلّ ما يمكن من العنف، مقتصرًا على معاقبة المثيرين للشغب، لإرجاع النظام إلى نصابه في المدينة.

العلاقات التجارية مع النّصارى والمعاهدة المبرمة بين تونس والبندقية سنة 1305 :

لدينا معلومات متفاوتة حول العلاقات بين المملكتين الحفصيتين وبين الممالك النصرانيّة في عهد أبي عصيدة، وهي متوفّرة أكثر حول أوائل القرن الرابع عشر بالنسبة إلى أواخر القرن الرابع عشر وحول مملكة تونس بالنسبة إلى مملكة بجاية.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الثالث عشر التجار النصارى يواصلون نشاطهم في موانئ إفريقية كما كان الأمر من قبل. ولنا وثيقتان مؤرّختان في سنة 1298 تخبرنا الأولى بوصول سفينة من نربونة إلى تونس محمّلة بالخيول والعصافير وغير ذلك من

البضائع[13]. وتخبرنا الثانية بمواصلة التجار المرسيليّين في بجاية ، لنشاطهم الذي كنا أشرنا إلى سوابقه[14]. كما أن الوثائق المحرّرة لدى العدول والمحفوظة في مدينة بالرمو قد احتفظت ، بالنسبة إلى سنتيْ 1298 و1299 ، بآثار عدّة عمليات تجارية تهمّ صقلية من جهة وبجاية وتونس وطرابلس من جهة أخرى[15]. وهناك عملية أخرى تكتسي أقلّ صبغة سلمية ، قد جرت أثناء الحرب التي اندلعت في آخر الأمر بين جنوة والبندقية. وهي تتمثّل في الزيارة التي أدّاها إلى ميناء تونس أسطول بندقي متركّب من سبعين سفينة كان يطارد أسطول جنوة التابع لمدينة سبينولا ، وذلك في أواخر شهر ذي الحجة 696 هـ/ منتصف أكتوبر 1297م. واقتصرت الغنيمة التي أحرزها البنادقة في المياه التونسية على سفينة محمّلة ببضائع وافرة[16].

فهل كانت جمهورية البندقية وقتئذ في حالة سلم مع الحفصيّين؟ إننا نجهل هل تمّت تلبية مطالبها المقدّمة في سنة 1292 وهل أن المعاهدة المبرمة في سنة 1271 لمدّة أربعين سنة لا تزال سارية المفعول؟ ومهما يكن من أمر فسيتمّ تجديدها يوم 3 أوت 1305 بتونس لمدّة عشر سنوات ، وذلك من طرف مارك كاروزو سفير الدوج بيدرو غرادنيغو وأبي يحيى اللحياني ممثّل السلطان أبي عصيدة. وقد ألغى النصّ المبرم في سنة 1305 بعض الرسوم الجمركية ، التي سبق أن تحصل الجنويز على إلغائها ، وزاد في هذا الميدان من عدد حالات الإعفاء.

وبالعكس من ذلك لم يعد السلطان الحفصي مطالبًا بتقديم تعويضات إلى رعايا البندقية ، إلّا بالنسبة للأضرار التي يتسبّب فيها رعاياه ، لا الأضرار التي قد تلحق البنادقة في إفريقية ولو من طرف النصارى الآخرين ، كما كان مقرّرًا من قبل[17].

---

(13) Port، *Commerce de Narbonne*، ص 134 ، عدد 2.

(14) أنظر: Montreuil، *Consulats marseillais dans le Levant*، مرسيلية 1859 ، ص 15 و Pernoud، *Port de Marseille*، ص 210 ، عدد 4.

(15) Zeno، *Documenti*، ص 11 – 2 ، 15 – 6 ، 36 ، 38 – 9 ، 53 ، 65 ، 73. لقد أجريت الكثير من تلك العمليّات من طرف شركتي باردي وبرّوجي بفلورانس.

(16) الفارسية ، ص 367 – 8 و Caro، جنوة ، 241/2 و Predelli، *Commemoriali*، 31/1 و *Leges Genuenses*، المجموعة 166.

(17) *Mas-Latrie*، معاهدات ، ص 211 – 216 والملحق ، ص 4 ، Giomo، *Rubriche*، ص 95 (يوم 3 أوت 1305 م يقابل 11 محرم 705 هـ ، لا 3 محرم كما كتبه الناسخ).

العلاقات المتينة بين أبي عصيدة وملك أرجونة :
المهمّات المختلفة واتفاقيات 1301 و1308 :

من حسن الحظّ لدينا معلومات أوفر حول العلاقات مع صقلية وأرجونة. ونحن نتذكّر محاولات التقارب التي بدأت بين خايم الثاني صاحب المملكتين المذكورتين وبين أبي حفص. ومنذ ذلك العهد تغيّر الوضع السياسي بالنسبة إلى الملك خايم. ففي شهر جوان 1295 ، بمقتضى معاهدة أمّانيي ، رَضِيَ ، وفقًا لوجهة نظر البابا بونيفاس الثامن ، بإرجاع البليار ، بعنوان الإقطاع ، إلى عمّه ملك ميورقة[18] والتخلّي عن صقلية لفائدة آل أنجو. وفي المقابل وعده البابا بتوليته على جزيرتيْ كورسيكا وسردينيا ، الواجب الاستيلاء عليهما قبل ذلك.

ولا يستدعي المقام التحدّث عن مقاومة الصقليّين الذين نادوا في شهر ديسمبر بالأمير فريدريك ، أخي الملك خايِم وممثّله السابق في صقليّة «سلطان الجزيرة» وتوّجوه ملكًا يوم 25 مارس 1296[19] ، ولا ذكر تفاصيل الحملتين الموجّهتين في صائفة 1298 و1299 ضدّ فريدريك ، من طرف أخيه خايم ملك أرجونة ، الذي أصبح حليف البابا وآل أنجو[20]. ولم يتمّ فضّ القضية وقتيًّا إلّا يوم 29 أوت 1302 ، بمقتضى اتفاقيّة كالتابلوتا[21] ، حيث تمّ الاعتراف بالأمير فريدريك ملكًا لجزيرة صقليّة مدى الحياة بعنوان «ملك ترينا كري»[22]. وبعد وفاته ترجع الجزيرة إلى ملك نابولي من آل أنجو ، الذي يحتفظ بلقب «ملك صقلية» بدون قيد ولا شرط.

ومن المستبعد أن يكون خايم الثاني قد أولى عناية كبيرة لشؤون إفريقية خلال الفترة التي بلغت فيها الأزمة الصقلية أوجها ، أي من صائفة 1296 إلى صائفة 1299[23]. إلّا أن انعدام

---

18) لم يتمّ ذلك بالفعل إلّا سنة 1298.

19) تحت عنوان «فريدريك الثالث». أنظر حول هذا الموضوع : Hitzfeld، *Studien zu den religiosen und politischen Anschau ungen Friedrichs III* برلين 1930 ، ص 8 – 9 و De Stefano، *Frederico III*، ص 92 – 3.

20) لقد تزوّج الأمير روبار دوق دي كالابر ، ابن ملك نابولي شارل الثاني وولي عهده ، أخت خايم الثاني.

21) أبرمت الاتفاقية بين فريدريك من جهة والدوق روبار دي كالابر وشارل دي فالوا ، شقيق ملك فرنسا فيليب ، من جهة أخرى.

22) أو «ملك جزيرة صقلية».

23) حسب «الفارسية» قضى الأسطول القطلوني ثلاثة أيام في ميناء تونس مباشرة بعد ارتحال الأسطول البندقي المشار إليه أعلاه. ولعلّ القطلونيين قد قاموا ببعض الأعمال العدوانية ضدّ الأهالي المسلمين. ويدعونا إلى هذا الافتراض دعاء ابن القنفد عليهم «بالدمار» ، حيث قال : «أصبح في المرسى المذكور ثلاثة وعشرون جفنًا للنصارى القطلانيّين – دمّرهم الله – أقاموا بها ثلاثة أيام ثم أقلعوا».

معاهدة رسمية تربطه بالسلطان أبي عصيدة[24] ، لم يمنعه عند الاقتضاء من مخاطبته كتابيًّا بعبارات وديّة ، مثل الرسالة التي وجّهها إليه من نابولي في 8 جوان 1299 ، ليوصيه خيرًا بالراهب المبشّر الذي سيزور النصارى بتونس[25]. وفي نفس السنة ، بعد التحاقه باسبانيا ، إثر الانتصار البحري الذي أحرزه يوم 4 جويلية في رأس أورلاندو ضدّ فريدريك ، اهتمّ بصورة مباشرة أكثر بشؤون إفريقيّة.

ففي 26 أكتوبر عيّن في برشلونة الفارس بيرنجي دي كردونة قائدًا للجنود القطلونيّين والأرجونيّين العاملين بتونس ، وكلّفه على غرار أسلافه بحراسة الراية الملكيّة الأرجونية في تلك المدينة[26]. ولكن ، إمّا لأنه تأخّر بمحض إرادته عن الالتحاق بمنصبه ، أو بسبب بعض الصعوبات التي أثارتها الحكومة السلطانية[27] ، لم يتوجّه ذلك القائد إلى مقرّ عمله إلّا بعد ذلك بثمانية عشر شهرًا أي يوم 20 أفريل 1304. في ذلك التاريخ أعلن خايم الثاني ارتحال دي كردونة إلى إفريقية وأوصى به خيرًا أبا عصيدة والموحّدين بتونس[28]. وتدلّ وثيقة أخرى تحمل نفس التاريخ على أنّ خايم قد فكّر منذ ذلك الحين في إيفاد سفير لدى السلطان ، وهو مستشاره ريمون دي فيلانوفا المكلّف بالحصول على تعويضات على السفينة الملكية «La Estancona» التي نُهِبَت ، إثر غرقها بالقرب من قليبية ، وإبرام معاهدة صلح بتلك المناسبة. وقد سُلِّمت رسائل الاعتماد إلى السّفير يوم 5 جوان وأمضيت المعاهدة بتونس يوم 21 نوفمبر لمدّة عشر سنوات شمسيّة[29]. ولم يُدرج في المعاهدة أيّ بند جديد جدير بالملاحظة . ولكن السفير قد تحصّل على تحويل نصف الرسوم الجمركيّة التي يدفعها التجار القطلونيون بتونس ، لفائدة ملك أرجونة ، مقابل التعويض الموظّف على السلطان ، بسبب إتلاف السفينة المشار إليها أعلاه[30]. والجدير بالملاحظة أن هذا التجديد المتمثّل في ضمان المبالغ التي ستدفعها الدولة الحفصية لدولة نصرانية على إيرادات الجباية الجمركية ، يمكن أن يحدث سابقية مخطرة ، ذلك أنّ هذا الضمان المادّي ، من شأنه أن يمسّ يومًا من الأيام ،

24) لقد رأينا فيما سبق ذكره أن المعاهدة المبرمة بين تونس وأرجونة في سنة 1285 والصالحة مبدئيًا حتى سنة 1300 ، قد اعتبرت لاغية منذ مدة طويلة .

25) Finke، 743/2 .

26) Mas-Latrie، الملحق ، ص 46 – 7

27) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 217 .

28) Mas-Latrie، الملحق ، ص 47 – 8.

29) Gimenez Soler، *Episodios*، ص 200 ، عدد 1 ، 207 ، 215 .

30) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 293 – 4 . و Gimenez Soler، *Episodios*، ص 202 ، عدد 2

وإلى حدٍّ ما بسيادة السلطان. ولكن لا يحقّ لنا ، ونحن في سنة 1301 ، أن نتحدّث عن تبعيّة حفصيّة ولا عن إقرار «ضريبة» ، ولو في صيغة ملتوية ، ستدفعها تونس إلى أرجونة.

ومنذ تاريخ تلك المعاهدة أصبحت العلاقات الرسميّة بين أرجونة وتونس طوال خمس عشرة سنة متينة وودّيّة في أغلب الأحيان(31) ، ويمكننا استعراض تاريخها ، بفضل الوثائق العديدة التي وصلتنا. إلّا أن ارجاع السلم إلى نصابه في عهد أبي عصيدة لم يمنع التونسيّين والقطلونيّين من مواصلة القيام بأعمال قرصنة ضدّ بعضهم بعضًا ، ثم تبادل التّهم بين الحكومتين بخصوص الإخلال بتعهدات كلّ منهما والمطالبة بتعويضات عادلة للمتضرّرين. ويترتّب على ذلك تبادل المذكّرات الديبلوماسيّة وإجراء مباحثات عن طريق السفراء أو القناصل ، ويبدو أنها كانت تدور دائمًا في جوّ ودّي. كما يبدو على وجه العموم أن المبادرة بالتفاوض قد قام به الملك خايم ، ولكنّ ذلك لم يمنع بعض رعاياه من القيام بأعمال قرصنة في سواحل إفريقية بتلك المناسبة(32). إلّا أن ملك أرجونة – والحقّ يقال – كان يحاول بواسطة تلك الاتّصالات المتكرّرة حلّ بعض المسائل لصالحه ، وقد كان حريصًا على إيجاد حلول لها ، لأسباب ماليّة ، على وجه الخصوص ، مثل مطالبة السلطان بتعويض الأضرار التي لحقت السفينة «La Estancona» وتعيين قناصل ميورقيّين بإفريقية واقتراض مبالغ ماليّة من تونس. وهكذا فقد توالت سنويًّا من سنة 1305 إلى سنة 1308 المهمّات التي قام بها لدى أبي عصيدة كلٌّ من بيرنجي بوسو ودي بيار دي فوس والقنصل بيدرو بوسو والأميرال برنار دي ساريا.

فقد كُلِّف المبعوث الأوّل بتسوية قضيّة قرصنة عادية تتمثّل في إلقاء القبض على بعض المسلمين من طرف أحد أهالي برشلونة(33). في حين كُلِّف الثاني ، الذي اعتُبِرت مهمّته امتدادًا طبيعيًا للمهمّة السابقة ، بتقديم عدّة مطالب إلى السلطان الحفصي ، نخصّ بالذكر منها تحويل مجموع الرسوم الجمركيّة التي يدفعها القطلونيّون بتونس – لا نصفها – إلى أرجونة ، وكذلك الرسوم التي يدفعها الميورقيّون ، لأنه لا يجوز فصلهم عن القطلونيّين ،

31) بالنسبة إلى سنتي 1302 و1304 ، أنظر الوثائق التي نشرها أو حلّلها Mas-Latrie، الملحق ، ص 44 و Gaspar Remiro *El negocio de Ceuta*، 1925 ، ص 35 – 38.

32) Gimenez Soler: «El Corso en el Mediterraneoen los siglos XIV, XV», *Archivo de investigaciones historicos*, 1911, p. 771

33) أنظر · Mas-Latrie، معاهدات ، ص 292 – 3 و Gimenez Soler، *Episodios*، ص 201 ، 204 ، 216 ولنفس المؤلف ، *Documentos*، ص 217 – 8.

حسبمَا يدّعيه الملك خايم ، ولا تمكينهم من قنصل خاصّ بهم ، نزولاً عند رغبتهم[34].

وفي السنة الموالية (أفريل 1307) تلقّى القنصل بيدرو بوسو الإذن بتقديم مطالب جديدة حول استخلاص الرسوم الجمركية وحول بعض أعمال القرصنة التي قام بها بعض أهالي تونس أو طرابلس ضدّ القطلونيّين. كما كُلِّف بطلب مساعدة ماليّة من السلطان لتمكين خايم من غزو سردينيا وكورسيكا في القريب العاجل. فردّ أبو عصيدة علي ذلك بتبرئة ساحة منظوريه في تهمة القرصنة الموجّهة إليهم واستعراض الأضرار التي لحقت رعاياه ذاتهم منذ أربع سنوات ، من جرّاء أعمال القرصنة التي قام بها ضدّهم رعايا أرجونة. ولكن يبدو أنه وعد بتلبية أهمّ المطالب المالية المقدّمة إليه بواسطة القنصل[35]. وبعد ذلك بسنة أوفد خايم أميراله برنار دي ساريا إلى السلطان لتذكيره بوعوده السابقة وتسوية بعض النزاعات التي ما زالت قائمة. كما شملت المفاوضات جزئيًا نصف الأداء الجمركي الموظّف على الميورقيّين. ولكنّ أبا عصيدة تمكّن هذه المرّة من دحض ادّعاءات أرجونة بحجج قانونية. ذلك أنه قد استقبل مبعوثًا من ميورقة يدعي جاك سارا ، وعلى إثر تلك الزيارة اعترف بتلك المملكة كدولة مستقلّة. ثم أضاف قائلاً إلى السفير الأرجوني : لئن طالت مدّة تسديد الغرامة الواجب دفعها لتعويض الأضرار التي لحقت السفينة السالفة الذكر ، فالمسؤول عن ذلك ليس نظام استخلاص الرسوم الجمركية ، بل نقص الحركة التجارية القطلونية في العاصمة الحفصية ، كما سبق له أن لاحظ ذلك إلى السفير بيدرو بوسو. ومع ذلك ، فقد تمكّن السفير الأرجوني من تذليل بعض الصعوبات الأخرى وتهدئة خواطر أبي عصيدة الذي اشتكى من القراصنة القطلونيّين الذين يجهّزون سفنهم في صقلية ، بل توصّل إلى تجديد المعاهدة الأخيرة معه في منتصف شهر أوت 1308 ، وذلك لمدة عشر سنوات[36].

الوفاق بين بجاية وأرجونة : معاهدة سنة 1309 :

وفي السنة الموالية ، أبرم خايم للمرّة الأولى بالتأكيد اتفاقية مع صاحب بجاية الحفصي أبي البقاء خالد. ولقد كان له – والحقّ يقال – قنصل في بجاية في أوائل القرن ، واحتجّ

34) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 293 – 4 والملحق ، ص 44.

35) نفس المؤلف ، معاهدات ، ص 294 – 6 والملحق ، ص 44 ؛ Gimenez Soler، *Episodios*، ص 204 و *Documentos*، ص 221 – 6.

36) Gimenez Soler، *Episodios*، ص 204 – 5 ، 217 ، 220 و *Documentos*، ص 218 ، 220 و Mas-Latrie، معاهدات ، ص 296.

بدون جدوى – حسبما يبدو – لدى ملك ميورقة ، عندما طلب هذا الأخير في شهر نوفمبر 1302 وتحصّل على إحداث قنصلية خاصة برعاياه في تلك المدينة ذاتها[37] ، كما سيتمّ له ذلك في تونس ، بعد ذلك التاريخ بقليل. ولكنّ وجود قنصل أرجوني لا يكفي لإقامة الدليل على وجود اتفاقية حديثة العهد وسارية المفعول بين تلك الدولة وبجاية. وقد تمّ التفاوض بشأن المعاهدة المبرمة في 8 ماي 1309 ، بمدينة برشلونة من طرف سفير أمير بجاية الفارس غارسيا بيريس دي مورا. وتقرّر أن تبقى المعاهدة سارية المفعول مدّة خمس سنوات ابتداءً من عيد القدّيس يوحنّا ، بشرط التصديق عليها من طرف الأمير. وهي تتضمّن ، بالإضافة إلى البنود العادية المتعلّقة بسلامة الأشخاص والأملاك ، نصّ الدولة الأكثر رعاية ، فيمّا يتعلّق بالتّمثيل القنصلي والفنادق ، باستثناء الإعفاءات الخاصّة التي يتمتّع بها الجنويز في مدينة جيجل[38]. ومن ناحية أخرى ، يتعهّد ملك أرجونة – إذا دعت الحاجة بالخصوص إلى مدّ يد المساعدة إلى حملة متوقعة ضدّ مدينة الجزائر – بوضع سفينتين حربيّتين مجهّزتين بأربع أدوات حصار تحت تصرّف أمير بجاية ، على أن يدفع الأمير في المقابل 2000 دبلون[39] عن كلّ سفينة مدّة أربعة أشهر و500 دبلون عن كلّ شهر إضافي[40]. ويفسّر هذا التحالف العسكري لماذا قام أبو البقاء بالمبادرة الأولى ، حين أوفد مبعوثًا للتّفاهم مع خايم. كما يقيل الدليل على أنّه بالرّغم من الفشل الذي مُنِيَ به سنة 1307 ، ما زال يحلم باسترجاع مدينة الجزائر. فقد أعلن عن قيامه بالاستعدادات اللاّزمة للهجوم على تلك المدينة ، في الرسالة التي وجّهها يوم 10 صفر 709 هـ /20 جويلية 1309 إلى خايم لإعلامه بمصادقته على الحلف[41] والتّعبير له عن أسفه لعدم تمكّنه من دفع المساعدة المالية التي طلبها صاحب أرجونة في المقابل[42]. ولكنّ حوادث تونس ستجرّه بعد ذلك بقليل في اتجاه آخر وستصبح شغله الشاغل.

---

(37) Finke، 745/2 و Aguilò، *Tractat de Pau*، ص220 – 222.

(38) لقد عوّضوا أهالي بيزة الذين غلبوهم في البحر.

(39) [دينار إسباني من الذهب].

(40) Mas-Latrie، معاهدات ، ص402.

(41) بواسطة مبعوث الملك خايم ، برنار ذي سولير ، الذي شارك في إعداد معاهدة برشلونة بوصفه قنصل أرجونة في بجاية.

(42) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 227 – 8.

العلاقات بين تونس وصقليّة :
إبرام معاهدة الصّلح في سنة 1308
بخصوص جربة وقضيّة الضريبة حتى سنة 1309 :

بقيَ علينا أن ندرس العلاقات بين إفريقية وصقليّة في عهد فريدريك ، خلال السنوات الأخيرة من مدّة ولاية أبي عصيدة. فقد كانت مرتبطة بالضرورة بالمسائل التي يبدو أن معاهدة كالا بيلوتا لم تحاول فضّها ، أعني استخلاص «الضريبة» التونسية واحتلال جربة. ولو أن جزيرة جربة لم تكن تابعة رسميًّا لصقلية ، شأنها في ذلك شأن جزر قرقنة. وكلّ ما هنالك أنّ البابا بونيفاس الثامن قد سلّم يوم 11 أوت 1295 كلاًّ من جزيرة جربة وجزر قرقنة إلى روجير دي لوريا الذي استولى عليها ، وذلك على سبيل الإقطاع وبصورة وراثية ، مقابل دفع ضريبة سنويّة قدرها خمسون أوقية من الذهب[43]. ولكن روجير دي لوريا كان مشغولاً جدًّا هو وعائلته بشؤون إيطاليا الجنوبيّة ، الأمر الذي كان من شأنه إثارة اهتمام كلّ من ملك صقلية ونابولي ، بمصير تلك الجزر التونسية. لا سيّما وأنّ الأميرال كان لا يقيم في غالب الأحيان في تلك الأراضي الآهلة بالسكّان المسلمين ، وكان يقتصر على إبقاء حامية عسكرية هناك. ولكن ما كان يثيره من خشية ، ولو من بعيد ، كان كافيًا لإخضاع الأهالي لسلطته.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن شارل الثاني ملك أرجونة قد كلّف سنة 1300 روجير دي لوريا الذي كان آنذاك في خدمته ، بالقيام بمهمّة – يبدو أنّها كانت مجدية – لدى السلطان الحفصي ، لحمله على استئناف دفع «الضريبة» الشهيرة ولو بصورة جزئية[44].

وإثر وفاة لوريا بقطلونية في أوائل سنة 1305 ، خلفه ابنه وسميّه روجير. ولكنّه لم يكن يتمتّع بنفس النفوذ الذي كان لوالده. فسرعان ما أثار أهالي جربة ضدّه. وعندما بلغ نبأ الانتفاضة إلى تونس ، هبّ شيخ الموحّدين ابن اللحياني لنجدة الثائرين ونظّم الحملة العسكريّة التي تحدّث عنها التجاني في رحلته. فقام يوم 24 جمادى الثانية 706 هـ/31 ديسمبر 1306م ، بمحاصرة حصن القشتيل الذي كان بين أيدي النصارى. واستسلم إليه سكّان الجزيرة الذين كانوا ينتمون إلى فرقتين من فرق الخوارج. ولكن بعد ذلك التاريخ

---

43) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 18 ، 19 و Digard، *Les registres de Boniface VIII*، ج. 1 ، باريس 1884 ، ص 271 ، عدد 811 ، و Cerone، *Seconda spedizione*، ص 53 – 4 ، 79 – 82.

44) Amari، المسلمون في صقلية (*Musulmani di Sicilia*)، 644/3 ، عدد 1 و Cerone، *Seconda spedizione*، ص 56 ، 82 – 3.

بشهرين اضطرّ إلى رفع الحصار لانقطاع المدد أو ربّما لقرب وصول الإمدادات النصرانية ، وتحوّل بدون قتال نحو اليابسة . وبالفعل فقد قدم روجير مع أسطول وضعه على ذمّته الملك فريدريك الذي سيصبح صهره مبدئيًا ، وتمكّن من إخماد الثورة بصورة وقتيّة . ولكن عند عودته إلى إيطاليا تلبيةً لدعوة مخدومه روبار دي كالابر ، فاجأه المرض ولقي حتفه بمدينة نابولي يوم 23 نوفمبر 1307 ، تاركًا من بعده أخوين صغيرين غير شقيقين هما شارل وبيرنجي . ومنذ ذلك الحين تميّز الوضع بالغموض مدة عشرين شهرًا وتوالت الأحداث المتمثّلة في انتفاضات أهالي جربة المتكرّرة والتدخّلات العسكرية من الخارج لنجدة الحامية النصرانية ، بدون جدوى في أغلب الأحيان ، ثم تخلّي عائلة لوريا عن حقوقها لفائدة فريدريك صاحب صقلية ، في منطقة أصبح التحكّم فيها من الصعوبة بمكان . فسلّم فريدريك الجزيرة على سبيل الإقطاع إلى الوالي سيمون دي منتوليني الذي كان قد حاول إلى حدّ ذلك التاريخ الدفاع عنها باسم عائلة لوريا ولكنّه اضطرّ في آخر الأمر إلى التفويت فيها ، إثر كارثة جديدة . ولم يجد فريدريك وسيلة أخرى للمحافظة على الجزيرة سوى إقناع القائد القطلوني الشهير ريمون منتانير ، الذي كان مارًّا من مسّينا في شهر جويلية 1309 ، بمحاولة الارتحال إلى جربة لتهدئتها(45) . وسنرى فيمَا بعد كيف قام منتانير بتلك المهمّة إلى أن أنهاها بنجاح .

وغنيّ عن البيان أنّ مراحل تلك المعركة للاستيلاء على جربة قد أساءت إلى العلاقات بين الدولتين المهتمّتين بصورة مباشرة أكثر بمصير الجزيرة ، أعني صقلية وتونس . كما أنّ أعمال القرصنة التي يقوم بها الصقليّون أو بالأحرى القطلونيّون الذين وجدوا في صقلية مركزًا لعملياتهم وسوقًا لترويج غنائمهم ، قد ساعدت من قبل بما فيه الكفاية على إزعاج أبي عصيدة . إذ تشير وثيقة مؤرّخة في 1307 أو 1308 إلى الخلاف الذي كان قائمًا بينه وبين فريدريك(46) . إلّا أنّ هذا الأخير قد أضاف في نفس تلك السنة ، أي 1306 ، إلى الأميرال برنار دي ساريا ، سفيره لدى السلطان ، مبعوثًا آخر مكلّفًا بالتفاوض معه في شأن الصلح ، وهو أيمان سيفري . وفعلاً فقد أبرمت معاهدة الصلح بتونس في نفس الوقت الذي تمّ فيه تجديد المعاهدة مع أرجونة . ودفع السلطان لمبعوث فريدريك مبلغ 8 000 دينار لتسليمه إلى ملك صقلية ، مقابل قسطين سنويّين من «الضريبة» ، قد تأخّر دفعهما بدون

45) رحلة التجاني ، 177/1 ، 180 والبربر ، 127/2 – 8 و Mas-Latrie، المقدمة ، ص 157 – 160 وFinke، 734/2 ، 187/3 وبالخصوص Haberkern، *Kampf um Sizilien*، ص 15 – 17 و29 – 32 وعلى سبيل الذكر De Stefano، *Frederico III*، ص 120 – 1.

46) Finke، 252/1 – 4.

شكٌّ. فهل استأثر الأميرال لنفسه بكامل ذلك المبلغ أو بقسط منه؟ وعلى كلٍّ، فإن فريدريك قد رفض التصديق على تلك الاتفاقية، رغم إلحاح السفير التونسي، وهو التاجر الجنوي غليوم شيبو، وتواصلت أعمال القراصنة الجنويز حسب مشيئتهم. فاغتاظ أبو عصيدة وكتب رسالة إلى ملك أرجونة خايم الثاني في 14 شعبان 708هـ/ جانفي 1309 لعرض القضيّة عليه والتماس تدخّله الودّي[47] ويبدو أن خايم لم يستجب لذلك الطلب.

والجدير بالملاحظة أنّه، في نفس الشهر الذي حُرِّرَت فيه تلك الرسالة، سوّى قبل ذلك بقليل بطريقة جديدة وغير متوقّعة، القضيّة الشائكة المتمثّلة في «الضريبة» التونسية المستحقّة لصقليّة. فقد وقع عليه الاختيار في أوائل سنة 1308 ليكون حَكَمًا في الخلاف الذي نشب بين أخيه ملك صقليّة وبين صاحب نابولي من آل أنجو، لا سيّما حول تلك «الضريبة» الشهيرة، حيث وجّهت إلى أخيه فريدريك من طرف خصومه تهمة المطالبة بتلك الضريبة بلا حقّ. وأصدر خايم حكمه يوم 7 جويلية 1309 بسرقسطة، ومفاده: أنّ أصل «الضريبة» غير واضح في نظره – وهذا دليلٌ على مهارته أو اعتراف غريب جدير بالملاحظة –، ومع ذلك فقد قرّر «مراعاةً لمصلحة السّلم»[47] انتقال الحقّ إلى شارل ملك نابولي، وترك الحريّة للملك فريدريك للحصول في المقابل – إن أمكن ذلك – على إتاوة أخرى من ملك تونس[48]. ولا شيء يدلّ على أن هذا الأخير قد وافق على مثل ذلك الحلّ. وفي الصائفة الموالية اشتغل خايم بحملته الصليبيّة الفاشلة ضد المرية مدينة ابن نصر[49]. وقبل حلول الربيع وعلى وجه التحديد يوم 10 ربيع الثاني /17 سبتمبر، توفّي أبو عصيدة إثر إصابته بمرض الاستسقاء ولم يترك ولدًا ذكرًا من بعده.

خلافة أبي عصيدة:

أمير بجاية أبو البقاء يعيد وحدة الدولة الحفصية:

بعدما فشل شيخ الموحّدين ابن اللحياني في المحاولة التي قام بها ضدّ جربة في ربيع سنة 1307، لم يظهر من جديد إلى جانب السلطان، حيث أعاد الجيش إلى تونس وتوجّه إلى

47) لم يكن قرار خايم الثاني حينئذ مرتكزًا على حجج ذات صبغة تاريخية أو قانونية، كما ادّعى ذلك Mas-Latrie، المقدمة، ص 155 – 6.

48) Mas-Latrie، الملحق، ص 48 – 51 و Zurita، الكتاب الخامس، الفصل 75 و Finke، 691/2.

49) Zeno، *Documenti*، ص 128 – 130، 150 – 5، 158، 162 – 4.

مكّة مع القافلة القادمة من المغرب لأداء فريضة الحجّ[50] ، وقد خلفه في منصبه أبو يعقوب ابن يزدوتن الذي استمرّ مضطلعًا بتلك المهمّة إلى أن توفّي السلطان. ولكنّ وفاة أبي عصيدة قد كانت بمثابة إشارة الانطلاق للفتن الدّاخليّة التي زعزعت أركان الدولة الحفصية مدّة سنتين. وسنقسّم تاريخ تلك الفتن إلى مرحلتين ، أوّلاً إقصاء السلطان الذي خلف مباشرة أبا عصيدة ، من طرف أمير بجاية ، ثم إقصاء هذا الأخير من طرف منافسين اثنين ، تقاسما إفريقية فيمَا بينهما.

وعلى إثر وفاة أبي عصيدة ، رفض شيوخ الموحّدين بتونس الامتثال إلى الاتّفاقيّة التي تنصّ على وضع الدولة الحفصيّة بتمامها وكمالها تحت سلطة أبي البقاء خالد دون سواه. وبايعوا أحد أبناء عمومة السلطان الراحل ، وهو شخص خامل الذكر من ذريّة أبي زكرياء الأوّل ، يدعى أبا يحيى أبا بكر بن أبي زيد عبد الرحمان بن أبي يحيى أبي بكر. فأسرع أبو البقاء إلى المطالبة بحقوقه ، بينما كان يقوم على رأس جيشه بحملة عسكرية ، بدعوى محاولة الهجوم على مدينة الجزائر. وفي ظرف بضعة أيام وصل أمام أسوار مدينة تونس بالقرب من سبخة السيجومي ، وحظي بمؤازرة أعراب الكعوب من أولاد أبي اللّيل ، في حين ظلّ خصومهم من أولاد مهلهل أوفياء إلى الحكومة التونسية. وأثناء قيامه بالدّفاع عن العاصمة بدون جدوى ، لقي الوزير محمد بن أزرقان حتفه وهو يقاتل. فلاذ أبو بكر بالفرار ثم ألقي عليه القبض وجيء به إلى خصمه الذي استولى على تونس وبايعه أهلها ، فأمر بقتله[51] يوم 27 ربيع الثاني 709 هـ/4 سبتمبر 1309. ولُقِّب الأمير المسكين الذي لم يبق في الحكم سوى سبعة عشر يومًا ، بعد وفاته بلقب الشهيد[52].

وهكذا تمكّن أبو البقاء من فرض الوحدة بين المملكتين الحفصيّتين بحدّ السيف ، بعدما فشل في تحقيقها بالطرق السلميّة. وتلقّب باللّقب الخليفي «الناصر لدين الله»[53]. وبعدما استقرّ في تونس ، أدخل تحويرًا كبيرًا على أجهزة الدولة ، مفضّلاً كبار الموظفين الذين قدموا

---

50) لقد زعم التجاني أن الغرض الأصلي من الحملة التي قام بها اللحياني هو الحجّ ، وقد أخفى مقصده عن عامّة الناس.

51) من طرف أحد أفراد العائلة الحفصية الذي قدم مثله من بجاية ، وهو يحيى بن أبي زكرياء السالف الذكر.

52) أنظر حول مدة ولاية أبي بكر الشهيد وأبي البقاء: البربر ، 429/2 ، 439 والفارسية ، ص 370 ، 376 وتاريخ الدولتين ، ص 47 – 50 ، 84 – 91 والأدلة ، ص 96 – 101.

53) أنظر فيما يتعلّق بالنقود: (*Lavoix*)، عدد 951. وحسب ابن خلدون فقد تلقّب أيضًا بعد ذلك بقليل بلقب «المتوكّل». فهل يكون هناك خلط مع أبي بكر الذي سنتحدث عنه فيما بعد؟.

مثله من المملكة الغربية. فأقرّ شيخ الموحّدين أبا يعقوب بن يزدوتن في منصبه، رغم أنه قاومه، وأشرك معه أبا زكرياء بن أبي الأعلام الذي كان يعمل معه في بجاية. ووضع على رأسهما شيخًا آخر من الموحّدين، بصفة وزير أكبر، وهو عبد الله بن عبد الحقّ بن سليمَان. واستمرّ حاجب بجاية ابن غمر في الاضطلاع بمهامّه لدى السلطان، وأُلقِي القبض على الحاجب التونسي السّابق ابن الدبّاغ، الذي كان قد عُزِل من قبل من طرف أبي بكر الشهيد، وتوفّي في السجن بعد ذلك بقليل. وعُهِد بولاية الأشغال (المالية) إلى والي الزاب القويّ النفوذ، منصور بن فضل بن مزني، وعيّن كاتبًا للعلامة، موظّف آخر أصله من قسنطينة، وهو عبد الرحمان بن الغازي القسنطيني. ولكنّ أبا البقاء سوف لا يتمتّع طويلاً بثمرة انتصاره. إذ سينازعه السلطة غربًا وشرقًا في وقت مبكّر أمراء حفصيّون آخرون.

انفصال قسنطينة من جديد واستقرار الأمير أبي بكر في تلك المدينة (1309 – 1312):

لقد اندلعت بقسنطينة في أوّل الأمر الثورة العابرة التي أعلنها أحد أبناء عمومة أبي البقاء، الأمير يحيى بن خالد حفيد السلطان أبي إسحاق، وذلك بمساندة منصور بن مزني الذي لم يؤيّد الانتفاضة إلّا مدّة وجيزة، ثم بمساندة ابن عبد الوادي أبي حمّو موسى. وبعد فشله أمام قسنطينة اعتزل يحيى الحياة العمومية واستقرّ بمدينة بسكرة عند بني مزني، الذين آوَوْه تحت رعايتهم وعاملوه معاملة كريمة إلى أن توفّي.

واكتست الثورة التي اندلعت في سنة 710 هـ / 1310 – 11م خطورة أكبر، وقد أعلنها شقيق السلطان أبي الباقي ذاته، الشابّ أبو يحيى أبو بكر الذي عيّنه الحاجب ابن غمر عمدًا واليًا على قسنطينة قبل أن يبايعه هو نفسه بالإمارة(54). وسرعان ما اتّسع نطاق الحركة وانضمّ إليها عدد كبير من المتمرّدين. ذلك أنّ سلطان تونس – والحقّ يقال – قد أزعج كثيرًا من الشخصيّات البارزة بقساوته المفرطة وشدّة طبعه. فقد أعدم عددًا من أعيان شيوخ قبيلتيْ سدويكش والأثباج، ويقال إنّ ابن غمر قد تمكّن بفضل مهارته من تأليب زعيم مغراوة

54) وتلقّب باللقب الخليفي «المتوكّل على الله». ولكن يبدو أن أبا بكر لم يتلقب صراحة بلقب «خليفة» إلّا بعد استيلائه على تونس سنة 1318. واكتفى إلى حدّ ذلك التاريخ بلقب «أمير». أنظر الوثائق التي نشرها Soler في *Documentos*، ص 232، 242.

الزناتيّين على أبي البقاء ، وقد كانوا ملتجئين ببلاطه ، ومقدّمين إليه خدمات عسكرية جليلة. وكان أوّل ما حرص عليه أبو يحيى أبو بكر السعي إلى احتلال بجاية. وكان يتحكّم في تلك القاعدة الهامّة قائد الجيش الصنهاجي الحازم ، يعقوب بن خلوف[55] ، الوفيّ لمولاه بتونس ، وقد قاوم مقاومة مستميتة وتمكّن في أوّل الأمر من التغلّب على أبي بكر وأقصاه إلى ما وراء ميلة. ولكنّ العدوّ فاجأه بالهجوم من جديد في ربيع سنة 712 هـ /1312م ، في الوقت الذي لقي فيه أبو البقاء حتفه أمام خصم جديد قد ظهر بالبلاد التونسية[56] ، فظنّ أنه يستطيع النجاة بنفسه بالالتجاء إلى أبي بكر. ولكنّ هذا الأخير لم يلبث أن أمر بقتله. فأصبح الطريق المؤدّي إلى بجاية مفتوحًا في وجه السلطان الجديد الذي صار يحكم كامل النصف الغربي من إفريقية.

ابن اللحياني يستولي على عرش تونس (1311).
علاقاته الأولى مع أبي بكر:

لقد ساعد أبا بكر على إحراز هذا الانتصار ، ظهور مطالب آخر بالعرش في القسم الشرقي من إفريقية وانتصاره بفضل تخلّي الأهالي عن أبي البقاء. وهذا المطالب بالعرش إنّما هو شيخ الموحّدين السابق في عهد أبي عصيدة ، أبو يحيى زكرياء ابن اللحياني الذي لاحظ عند رجوعه من الحجّ ووصوله إلى طرابلس تفكّك السلطة بتونس[57]. فانضمّت إليه القبائل بأجمعها ، ومن بينها أولاد أبي اللّيل ، فوجّههم إلى تونس صحبة مساعده محمد المزدوري. واعترضهم الجيش الموالي للسلطان بقيادة العلج ظاهر الكبير ، وقد أسرع ذلك الجيش إلى القدوم من باجة حيث كان يتأهب للرحيل لمقاتلة أبي بكر. فانقضّ عليه المهاجمون الجدد ومزّقوه شرّ ممزّق وقبضوا على قائده. وعندما استولى المنتصرون على العاصمة التي كانت في حالة هيجان ، كان الشيخ أبو زكرياء أبو الأعلام قد قُتِل ، وكان أبو البقاء قد تنازل عن

55) صهر شيخ الموّحدّين أبي زكرياء بن أبي الأعلام.

56) حسب ابن خلدون كان أبو البقاء ما زال جالسًا على العرش عندما أدرك ابن خلوف عدم جدوى مقاومته أي في سبتمبر أو أكتوبر 1311 ، وهذا لا يتماشى مع التاريخ الذي قدّمه المؤلف هو نفسه أي 712 هـ / ابتداء من شهر ماي 1312.

57) في شهر صفر 711 هـ / ماي – جوان 1311 م قتل هوّارة شيخ الدولة عبد الله بن عبد الحق. وحسب المصادر الشرقيّة فإن ابن اللحياني الذي خطّط عمليته من قبل ، كان مصحوبًا بحوالي مائة مملوكًا مصريًّا.

العرش أمام الشهود دون أن يبدي أيّة مقاومة[58]. وفي 2 رجب 711 هـ/11 نوفمبر 1311 بويع ابن اللحياني في المحمّدية البيعة العامّة ثم دخل مدينة تونس. وكان لقبه الخليفي «القائم بأمر الله»[59]. وعيّن المزدوري وزيرًا أكبر، كما عهد بالحجابة إلى كاتبه الخاصّ أبي زكرياء بن علي من عائلة بني يعقوب، أصيلي شاطبة، وعهد بولاية الأشغال (الماليّة) إلى أحد أبناء عمومة هذا الأخير، المدعوّ محمّد. وعيّن كاتبًا للعلاّمة، رفيقه في السفر إلى الجنوب، الكاتب محمد بن إبراهيم التجاني[60].

وهكذا ففي أواخر سنة 1311 أصبحت إفريقية مقسّمة من جديد إلى دولتين حفصيّتين منفصلتين، الدولة الشرقية وعاصمتها تونس والدولة الغربية وعاصمتها بجاية[61]. فكانت تونس خاضعة لأمير كهل يبلغ من العمر حوالي ستّين سنة[62]، وكان مثقّفًا ومتسامحًا من الناحية الدينية ومتّسمًا في آن واحد بعدم التبصّر والخمول، كما كان بخيلاً ومتردّدًا ورجل سياسة فاشلاً[63]. وقد قام بتطهير صفوف الجيش الموحّدي، وألغى اسم المهدي من الخطبة، رغم معارضة حاشيته[64]. واسترجع من الأعراب قسمًا من الممتلكات التي منحت لهم على سبيل الإقطاع، ولكن سرعان ما جعل من أحدهم شبه نائب ملك، كما منح مملكة أرجونة بعض المزايا الماليّة المشطّة. وسلّم ذات يوم إلى القاضي ابنه المتّهم بجريمة قتل لمحاكمته. وكان لا يميل كثيرًا إلى الحروب، بحيث لم يكن مؤهّلاً للمقاومة مدّة طويلة على رأس جيشه.

---

58) يبدو أن السلطان المخلوع لم يتمّ إعدامه في الحين بأمرٍ من المزدوري. فقد شكّ صاحب «تاريخ الدولتين» في تلك الرواية وأكّد أن مشهد قبر أبي البقاء بالزلاج يحمل تاريخ وفاته أي «جمادى الأخرى عام ثلاثة عشر» (سبتمبر– أكتوبر 1313 م). أنظر أيضًا: ابن الخطيب، الإحاطة، 225/1 ولمحة، ص 60 وص 68.

59) هذا اللقب الخليفي لم يذكره المؤرخون الحفصيّون بل أصحاب التراجم الشرقيّون، وتثبته شهادات النقود والعقود المتطابقة. أنظر حول هذا الموضوع: Farrugia، عدد 16 – 18 و Amari، *Diplomi*، ص 86 وMas-Latrie، معاهدات، ص 189.

60) أنظر حول ولاية ابن اللحياني وأبي ضربة: البربر، 439/2، 453 والفارسية، ص 376 – 8 وتاريخ الدولتين، ص 50 – 91/54 – 98 والأدلة، ص 101 – 2. أنظر أيضًا الدرر الكامنة، 113/2 – 4 والسيوطي، بغية الوعّاظ، ص 248.

61) كانت بجاية تابعة لتونس حسب المعاهدة المبرمة بين تونس وميورقة والمعاهدة المبرمة بين تونس وبيزة سنة 1313.

62) أنه من مواليد سنة 651 هـ/ 1253 – 54 م، وأمّه جارية نصرانية.

63) أنظر المنهل الصافي، الجزء 3، ص 84 – أ.

64) حسب ابن حجر وابن إياس، ذكر في الخطبة اسم سلطان القاهرة محمد بن قلاوون.

وبالعكس من ذلك ، فقد كان جالسًا على عرش بجاية فتًى في عنفوان الشباب لا يتجاوز من العمر ثماني عشرة سنة(65). وكان شعبيًّا في مسقط رأسه قسنطينة ، حيث كان يعامل أهلها معاملة على غاية من البساطة الودّيّة(66) ، وكان يشعر بميل طبيعيّ إلى المجد ومخاطر المغامرات الحربية الكفيلة بوضعه على رأس دولة ممتدّة الأطراف. ولقد تحقّق – والحقّ يقال – بين السلطانين الحفصيّين في أوّل الأمر وفاقٌ ودّي بواسطة الحاجب ابن غمر.

وفي اواخر سنة 1313 حسب الأرجح ، أمكن لابن اللّحياني الذي كان قد أعان صاحب بجاية بالأسلحة منذ مدّة قليلة أن يخاطبه بقوله انه يعتبره «كصديقه وكابنه»(67). ومع ذلك ، فسيصبح التّصادم بينهما ، إن عاجلاً أو آجلاً ، أمرًا لا مفرّ منه. ولم يتأخّر سوى بضع سنوات ، مكّنت أبا يحيى أبي بكر من تركيز حكومته ومواجهة الهجومات الخارجيّة الموجّهة من الغرب قبل الشروع في غزو بقيّة إفريقيّة.

مملكة بجاية في عهد أبي بكر:
دور ابن غمر وهجومات أهالي تلمسان (1312 – 1315) :

لقد امتازت سياسة مملكة بجاية الداخلية بتصاعد نفوذ الدسّاس ابن غمر. فقد سعى في أوّل الأمر إلى التخلّص من خصومه رجال البلاط الذين نالوا حظوة لدى أميره ، لا سيّما شيخ بني كتامة الحسن بن إبراهيم بن ثابت الذي تمكّن مدّة من الزمن من تعويضه في منصب الحجابة. وتوصّل سنة 713 هـ/1313م إلى إقناع الأمير بقتله هو وأخيه عبد الله بن إبراهيم بن ثابت والي قسنطينة(68). فخلف هذا الأخير العلج ظافر الكبير الذي كان يعمل في خدمة أبي البقاء ثم سقط أسيرًا بين أيدي جنود ابن اللحياني. ولكنّ الحاجب الغيور لم يتردّد عن استقدامه إلى بجاية ثم نفيه إلى الأندلس. وبعدما تخلّص ابن غمر من جميع المنافسين ،

---

65) من مواليد سنة 692 هـ/ 1293م ، وأمه نصرانية اسمها بالعربية «أملح الناس».

66) لقد أعطى ابن القنفذ بعض الأمثلة. ولعلّه قد بالغ في ذلك بمجاملة للسلطان الذي أهدى إليه كتابه وهو من ذرية أبي بكر.

67) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 233.

68) إن قتل الأخوين مرتبط ، حسب ابن خلدون ، بالحملة التي قام بها أبو بكر في منطقة فرجيوة. وتؤكّد ذلك وثيقة رسمية ثابتة. حيث حرّر الأمير رسائل اعتماد أحد السفراء في ذلك المكان بتاريخ 18 و19 جمادى الثانية 713 هـ/10 – 11 أكتوبر 1313م ، أنظر: Gimenez Soler، المرجع السابق ، ص 232 وMas-Latrie، معاهدات ، ص 303.

أصبح الحاكم بأمره في البلاد ، إذ فوّض إليه أبو بكر جميع السلطات بالعاصمة واقتصر على ممارسة سلطته الشخصية في مدينة قسنطينة المحبّبة إليه وضواحيها.

وفي الجهة الغربية اغتنم أبو حمّو موسى بن عبد الوادي في آن واحد فرصة رفع الحصار عن مدينة تلمسان من طرف المرينيّين والشقاق الذي كان يدبّ في صفوف الحفصيّين لتوسيع مملكته ، بضمّ الجزائر وتدلس إليها. فأسرع أبو بكر الذي لم تبايعه آنذاك سوى مدينة قسنطينة ، إلى إيفاد مبعوث[69] للتّفاوض معه ، كما فعل ذلك في نفس الوقت مع المطالب بعرش تونس ابن اللحياني[70]. ولكن بعد استيلائه على بجاية ، التي كان صاحب تلمسان طامعًا فيها أيضًا ، انفصم الوفاق بين الرّجلين. فبإيعاز من بعض المهاجرين القادمين من الدولة الحفصية[71] شرع أبو حمّو في شنّ الهجومات المتتالية ضدّ بجاية ومنطقة قسنطينة ، وقد تكرّرت مدّةً تقارب العشرين سنة في عهده وفي عهد خليفته ، حتى انقراض دولته ذاتها أمام زحف المرينيّين. ويبدو أنّه من الممكن ، على غرار ما ذهب إليه ابن خلدون ، تحديد تاريخ الحملتين الأولى والثانية اللتين قام بهما ابن عبد الوادي ضدّ المملكة الحفصية الغربية بسنة 713 هـ / 1313م[72] وسنة 715 هـ / 1315م . وقد كان جيش المغيرين يضمّ كلّ مرّة فيلقين أو ثلاثة فيالق متميّزة بقيادة أقرباء السلطان أو مواليه. ويبدو أن العمليّات العسكرية قد كان ينقصها التنسيق. فتقدّمت الجيوش إلى أن وصلت إلى مدينة عنّابة ، وفي طريقها عاثت فسادًا في جبل بني ثابت والمناطق المحيطة بمدينة بجاية. ولكنّ المغيرين لم يتمكّنوا من الاستيلاء على تلك المدينة ولا على أيّ مركز هامّ آخر. ويمكن أن يكون سبب فشلهم سنة 1313 راجعًا إلى قدوم فيلق تونسي وهجومه المباغت[73]. وأمّا فشلهم سنة 1315 فيرجع إلى سبب آخر يتمثّل في الاضطرابات المفاجئة التي حصلت داخل الدولة التلمسانيّة. وفي الأثناء قام الحفصيّون سنة 714 هـ /1314م بهجوم مضادّ يعزّزه الأسطول الحربي ودمّروا حصن أزلفون الذي أقامه بنو عبد الوادي منذ عهد قريب على ساحل القبائل الكبرى ، كمركز متقدّم منذر بالخطر[74]. وفي السنة الموالية بدون شكّ ، قدم أسطول قطلوني إشبيلي استجابة لنداء أبي بكر وألحق أضرارًا فادحة بالأسطول التلمساني.

69) وهو العلج سعيد بن يخلف.

70) حيث أوفد إليه الحاجب ابن غمر.

71) بعض شيوخ الأعراب والصنهاجيين وكذلك الحاجب السابق ابن أبي جبي الذي رجع من مكّة.

72) أنظر: Aguilò، *Tracta de Pau*، ص 226.

73) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 233.

74) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: البربر ، 3/390 ، 392 – 5 و4/207 ويحيى بن خلدون ، 1/173 – 5.

أبو بكر يستولي على تونس
ويعيد الوحدة الحفصيّة (1315 – 1318) :

ولكن ابتداءً من سنة 715 هـ / 1315م انصرف أبو حمّو عن السياسة الخارجية بسبب الصعوبات الداخليّة التي أفضت بعد ذلك بثلاث سنوات إلى قتله. وبعد ذلك بقليل تلقّى أبو بكر بابتهاج بيعة أمير متمرّد من بني عبد الوادي[75] وعرف من أوّل وهلة كيف يستفيد من تلك الظروف الجديدة لتحويل نظره نحو الشرق والشّروع في غزو البلاد التونسية. وقد شجّعه ابن غمر الذي كان يرى في ذلك وسيلة لإبعاده من بجاية. فتمكّن بمساعدة بعض الجنود العرب والبربر من توجيه حملتين تمهيديّتين انطلاقًا من قسنطينة[76] نحو المنطقة الوسطى من البلاد التونسية وبلاد هوّارة، وذلك سنة 715 هـ /1315م. فأثار ذلك الهجوم الهلع من جانب ابن اللحياني. وبدأ ذلك الشيخ الخامل بتفويض أوسع السلطات إلى شيخ الكعوب حمزة بن عمر بن أبي الليل، عساه أن ينجح في القضاء على تمرّد أبناء قبيلته[77]. وفي بداية ربيع سنة 717 هـ / 1317م غادر عاصمته في اتجاه قابس، بعدما باع الأثاث الثمين الموجود في قصره، وبعد ذلك بقليل تحوّل إلى طرابلس ولكنّ التونسيّين حزموا أمرهم، وبمساعدة حمزة ابن عمر وضعوا على رأسهم ابن السلطان الفارّ الأمير الباسل أبا عبد الله محمّد المعروف باسم «أبي ضربة»، بعدما أخرجوه بتلك المناسبة من السّجن. وهو الذي سيواجهه أبو بكر منذ ذلك الحين. وقد قام هذا الأخير بحملتين جديدتين، أبعد غورًا من الحملتين السابقتين، فانطلقت الحملة الأولى عبر باجة ووادي مجردة إلى أن اقتربت من تونس في شعبان 717 هـ / اكتوبر 1317م، والثانية عبر الأربس والقيروان في صفر 718 هـ / أفريل 1318م، وقد تمكّن المغيرون من الاستيلاء على وسط البلاد التونسية وشمالها. ثم سقطت مدينة تونس، رغم السور الحديث العهد الذي أقيم لحماية أرباض المدينة ورغم المقاومة المستميتة التي أبداها المدافعون عنها[78]، وذلك يوم 7 ربيع الثاني / 8 جوان من نفس السنة. ومن الغد دخل أبو بكر العاصمة وتمّت مبايعته عوضًا عن أبي ضربة الذي حكم البلاد بصفة سلطان مدة تسعة أشهر، وقد تلقّب باللقب الخليفي المستنصر. وأخيرًا، بفضل الانتصارات التي أحرزها أبو

---

75) البربر، 396/3.

76) لقد تأكد وجوده بقسنطينة في الأيام الأخيرة من شهر ذي القعدة 715 هـ / 21 – 25 فيفري 1316م. Gimenez Soler، *Documentos*، ص 238 و242.

77) والتحق أخو حمزة، مولاهم بالعدوّ، البربر، 146/1.

78) بقيادة ضابط اسمه محمد بن الفلاق. وقد ساعد الحملة أسطول أبي بكر القادم من القلّ.

بكر خلال فصلي الربيع والخريف بمسوج في منطقة التلّ الأعلى وفجّ التّعام في الطريق الرابطة بين تونس والقيروان ، هزم أبا ضربة العنيد هزيمة نكراء وأجبره على الالتجاء إلى ثغر المهديّة . وبذلك تمكّن أبو يحيى أبو بكر من إعادة الوحدة الحفصيّة مثلما حقّق ذلك من قبل أخيه أبو البقاء ، ولكنّ تلك الوحدة سيطول عهدها هذه المرّة ، وسوف لا تتمكّن من القضاء عليها وقتيًّا إلّا الغزوة المرينية ، بعد ثلاثين سنة من ذلك التاريخ .

المعاهدتان المبرمتان بين تونس من جهة ، وبيزة (1313) والبندقية (1317) ، من جهة أخرى :

خلال مدّة ولايته التي دامت بضع سنين ، جدّد ابن اللحياني عدّة اتّفاقيات مع الدّول النصرانية . ففي 21 جمادى الأولى 713 هـ / 13 سبتمبر 1313م ، أمضى مبعوثا بيزة جان فجيولي وريني دلبانيو ، بتونس لمدّة عشر سنوات ، معاهدة ، تعيد أغلب بنودها وتوضّح بنود معاهدة سنة 1264 التي أصبحت لاغية منذ أكثر من ثلاثين سنة(79) . وفي الأثناء هل اكتفى أهالي بيزة الموجودون بإفريقية بالأمر الواقع المؤقت وغير المضمون قانونيًّا ؟ أم أنّهم قد تحصّلوا على اتفاقيات لم يبلغنا خبرها ، مثلما هو الشأن بالنسبة للعلاقات القائمة بين جنوة وسلاطين إفريقية خلال أكبر قسم من القرن الرابع عشر(80) .

وفي 28 صفر 717 هـ /12 ماي 1317م ، أمضى أبو ضربة ، باسم أبيه الذي كان إذ ذاك في حالة فرار ، مع سفير البندقية ميخايلي ، بقصر الإمارة بتونس ، اتفاقية تقضي بتجديد معاهدة 1305 التي أصبحت لاغية منذ حوالي سنتين لمدّة خمس عشرة سنة(81) . ولكن يبدو أنّ العلاقات كانت متواصلة أكثر مع مملكتي ميورقة وأرجونة ، وذلك على الأقلّ حسب الوثائق التي بين أيدينا في الوقت الحاضر.

(79) Amari ، *Diplomi* ، ص 86 – 97 و Mas-Latrie ، معاهدات ، ص 49 – 54 .

(80) أنظر Mas-Latrie ، المرجع السابق ، ص 48 – 9 و221 و Aguilò ، *Tracta de pau* ، ص 227 ، 231 و Canale ، تاريخ جنوة ، ص 196 .

(81) Mas-Latrie ، معاهدات ، ص 216 ، 221 والملحق ، ص 4 ، و Giomo ، *Rubriche* ، ص 95 .

الإتفاقات المبرمة بين ميورقة من جهة وبين بجاية (1312) وتونس (1313) من جهة أخرى :

كانت المملكتان القطلونيّتان تعيشان عصرئذ في كنف الوئام التامّ ، تحت حكم أميرين ينتسبان إلى عائلة واحدة ، وهما خايم الثاني في برشلونة وسانشو الذي خلف أباه خايم سنة 1311 في بربنيون ، وقد انقضى آنذاك عهد التنافس بينهما. ومن ناحية أخرى ، فقد اتّسع نطاق الإنتشار القطلوني في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ، بفضل الإنتصار الذي أحرزه القطلونيّون داخل الأمبراطورية البيزنطيّة ، بمساندة ملك صقليّة القطلوني فريدريك. كما تفاهم الملك سانشو مع الحفصيّين بواسطة مبعوثيه الخاصّين أو قنصله ببجاية بونوا بلنكاس ، وكذلك بواسطة قوّاد جند النصارى بإفريقية ، وقد كان عدد كبيرٌ من رعاياه ، لا سيّما من بين أهالي جزر البليار ، يتردّدون على موانئ إفريقيّة. والجدير بالملاحظة أنّ أبا بكر ، ما إن استولى على الحكم في بجاية حتى حرص على التفاوض معه[82]. وإثر الاتصالات التي جرت خلال بضعة أشهر ، أبرمت في ميورقة يوم 21 رجب 712 هـ / 23 نوفمبر 1312 م ، معاهدة بين ممثّل السلطان ووزير سانشو المفوّض غريغوار سالني[83]. وقد تقرّر إبرام تلك المعاهدة لمدّة عشر سنوات ثم تمديدها إلى ما بعد ذلك ، ما لم يطلب إلغاءها أحد الطرفين بمقتضى إعلام مسبّق بسنة. ويجوز للملك النصراني ، بالإضافة إلى قنصله في بجاية ، تعيين قناصل آخرين في كلّ من قسنطينة والقلّ وجيجل. كما اعترفت له المعاهدة بحقّ الحصول على نصف الأداءات الجمركية التي يدفعها رعاياه في المدن الأربع المذكورة إلى غاية خمسة آلاف دبلون ذهب ، علاوة على بعض الإعفاءات الجمركية[84]. فهل أنّ هذا الإجراء لم يكن سوى طريقة لتعويض الملك النصراني عن بعض أعمال القرصنة المرتكبة ضدّه ، على غرار ما نصّت عليه في السابق الاتّفاقيات المبرمة بين أبي عصيدة ومملكة أرجونة ؟ أم أنه يمثّل إقرار ضريبة لفائدة الدولة الأوروبية التي ترضى بإبرام الصلح ، مماثلة «للضّريبة» التونسية المدفوعة لصقليّة ؟

وما إن أبرم سانشو تلك الإتفاقية مع أبي بكر ، حتّى توجّه نحو السّلطان الحفصي الآخر ابن اللحياني ، مستندًا لا محالة إلى تلك السابقة. في أواخر جانفي 1313 ، أمضى بتونس

82) Aguilò، *Tractat de pau*، ص 222 و Gimenez Soler، *Commercio*، ص 195 .

83) Aguilò، المرجع السابق ، ص 218 و223 – 6 .

84) Aguilò، المرجع السابق ، ص 218 – 220 .

نفس المبعوث سالني الذي فُوِّضَت إليه جميع السلطات ، معاهدة لمدّة عشر سنوات ، تعترف في آخر الأمر لرعايا ملك ميورقة بحقّ إقامة قنصلية وفنادق خاصّة بهم في كلّ من العاصمة التونسية وعنّابة. أمّا بقيّة البنود فليس فيها ما يستحقّ الذكر ، حيث لا يشير أيّ بند منها إلى دفع أدنى ضريبة[85].

تونس وبجاية تجدّدان معاهداتهما مع أرجونة مقابل مبالغ ماليّة (1314) :

لم ينتظر ابن اللحياني طويلاً ليعيد ربط العلاقات الرسمية مع أرجونة وهي لم تُقطَع أبدًا في عهد أبي البقاء[86]. فما إن دخل مدينة تونس منتصرًا حتى أوفد سفيرًا إلى خايم الثاني يوم 26 رجب 711 هـ/8 ديسمبر 1311م وهو الطبيب ابن عيشون المكلّف بمهمّة التذكير بقضيّة ساريا والمطالبة بتسويتها[87]. وكادت سنة 1312 تنتهي دون أن يتلقّى ابن اللّحياني أيّ خبر عن مبعوثه وربّما تلقّى عنه أخبارًا قليلة فيمَا بعد. ومهما يكن من أمر فقد استأنف السّلطان المحادثات في السنة الموالية إثر إبرام المعاهدة بين تونس وميورقة ، والتجأ إلى وساطة مواطنين قطلونيّين ، هما برنار دي فونس ولوران دي برغا ، قائد وكاتب جند النصارى في تونس. واستجابة لهذه الطلبات قرّر خايم في أواخر سنة 1313 إيفاد مستشاره الخاصّ غليوم أولومار إلى تونس وفوّض إليه جميع السلطات اللازمة. وأخيرًا ، وبعد محادثات ربّما كانت عسيرة ، أمضى أولومار مع ابن اللحياني في 5 ذي القعدة 713 هـ/21 فيفري 1314م معاهدة صلح سارية المفعول مدّة عشر سنوات[88].

والجدير بالملاحظة أنّ هذه المعاهدة التي أوضحت عدّة نقاط تهمّ القانون التجاري والبحري الخاصّ برعايا الطرفين المتعاقدين ، لم تتعرّض لأهمّ المطالب الأرجونية المعروفة لدينا من خلال التعليمات التي أعطيت للمبعوث أولومار ، ويتعلّق بعضها بوضعيّة جند النّصارى في تونس ، وتوصي التعليمَات الأخرى المبعوث الأرجوني بالحصول على خُمُس (1/5) ما يدفعه رعايا مملكة أرجونة من أداءات جمركية لفائدة مليكه ، أو المطالبة على الأقلّ ، في صورة

---

(85) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 188 – 192 و Aguilò، المرجع السابق ، ص 226 – 233.

(86) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 228 – 9.

(87) Gimenez Soler، *Episodios*، ص 206 و222 – 4.

(88) Mas-Latrie، الملحق ، ص 51 – 58 و Gimenez Soler، *Documentos*، ص 229 – 233.

الرفض ، وكشرط لازم ، بالحصول على وعد من قِبَل السلطان ، بدفع خمسة آلاف دبلون ذهب للملك خايم ، عن كلّ سنة من سنوات صلاحية المعاهدة. ومن المستبعد أن يكون السلطان التونسي قد استجاب بسهولة لمثل هذه المطالب الماليّة ، والدليل على ذلك طول المفاوضات التي جرت مع السفير الأرجوني ، ولكنّه اضطرّ في آخر الأمر إلى ضمان السلم ، مقابل دفع مبلغ أقلّ من المبلغ المطلوب. ذلك أن أولومار قد حمل معه إلى سيّده مبلغ 2 500 دبلون مع بعض الهدايا الثمينة.

وممّا لا شكّ فيه أيضًا أن السلطان قد وعد بدفع مبالغ أخرى فيمّا بعد ، رغم أن المعاهدة لم تشر إلى تلك المسألة المالية[89]. فيبدو حينئذ أنّ مملكة أرجونة قد عرفت كيف تفرض على البلاد التونسية في سنة 1314 دفع «ضريبة» حقيقية بواسطة الضغط الديبلوماسي لا غير ، وذلك بسبب ما كان يشعر به السلطان الجبان ابن اللحياني إزاءها من ضعف.

ولقد قبلت مملكة بجاية الشقيقة – والحقّ يقال – دفع ضريبة مماثلة. فما إن علم أبو بكر الذي كان يقوم بحملة في فرجيوة ، بوصول أولومار إلى تونس ، حتى أوفد إلى الأندلس في جمادى الثانية 713 هـ / أكتوبر 1313 ، قنصل أرجونة ببجاية جان بوكولول للتفاوض مع خايم[90]. وفي 7 جانفي 1314 أمضى هذا الأخير في بلنسية وثيقة تجديد معاهدة سنة 1309[91] لمدّة خمس سنوات ، وقد أعادت المعاهدة الجديدة أغلب بنود المعاهدة القديمة[92] ، ولكنّ النصّ الجديد لا يتضمّن المادّة المتعلّقة بتقديم إعانة محتملة من طرق البحريّة الحربية القطلونية[93]. إلّا أنه ينصّ على تسوية العمليّتين الخطرتين.اللتين قام بهما القراصنة القطلونيّون في البحر ، بالتراضي ، كما ينصّ بالخصوص على أن يدفع ملك بجاية للملك خايم مبلغ خمسة آلاف دبلون ذهب ، بحساب ألف دبلون في السنة ، طوال مدّة التسلم. وسيخصّص نصف ما يدفعه رعايا مملكة أرجونة من أداءات جمركية ، بل حتى أكثر من ذلك ، إن لزم الأمر ، لتغطية ذلك المبلغ. ولئن وافق أبو بكر على مثل ذلك البند ، فلأنه كان يخشى خصومه عبد الواديّين ويرغب في إبرام حلف بحريّ ضدّهم ، ولو أنّ الوثيقة

---

89) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 306 – 310 والملحق ، ص 60. Zurita، ج. 1 ، ص 19 ب.

90) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 303 – 4 و Gimenez Soler، *Documentos*، ص 232.

91) التي كانت تعتبر لاغية لا محالة منذ سقوط أبي البقاء.

92) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 304 – 6.

93) لا نفهم جيدًا لماذا غفلت المعاهدات عن ذكر تلك الإعانة. فلعلّ الطرفين المتعاقدين فضّلا التّفاهم شفاهيًا حول هذا الموضوع أو إبرام اتّفاقية منفصلة.

الديبلوماسية لم تشر إلى ذلك. ولكن يبدو أنّه كان يفكّر في قرارة نفسه، من أوّل وهلة، في التملّص جزئيًا من ذلك الالتزام. فمنذ يوم 18 جمادى الأولى 714 هـ/30 أوت 1314، أجاب على مطالب الملك خايم العديدة، مصرّحًا بالخصوص بأنّه لا يريد اقتطاع الخمسة آلاف دبلون إلّا من ربع الأداءات الجمركية التي يدفعها رعايا الملك، لا من نصفها كما تمّ الاتفاق على ذلك من قبل، كما أوفد في نفس الوقت إلى خايم قائد جند النصارى فرناندو جوف للوصول إلى اتفاق حول النقاط المتنازع في شأنها. وبعد ذلك بخمسة أشهر، وافق تحت الضغط الأرجوني الصريح، على الشروط التي أتى بها ذلك المبعوث، وأكّد على تمسّكه بدون قيد ولا شرط، بالمعاهدة التي أمضاها بوكولول[94]. وفي 22 مارس 1315 تحصّل ممثّل الملك خايم ببجاية، برناردو بنكازا، على إطلاق سراح ثمانٍ وثلاثين أسيرًا من الرعايا الأرجونيّين، مقابل الألف دبلون من «الضريبة»، الواجب دفعها خلال السنة الجارية[95].

الصداقة القطلونية الإفريقية (1314 – 1318):

سوف يجني أمير المملكة الحفصية الغربية عمّا قريب فائدة جمّة من موقفه المتسامح. فمن الراجح جدًّا أن يكون قد التمس خلال صائفة سنة 1315 من النّصارى إمداده بإعانة بحريّة، لمقاومة أسطول صاحب تلمسان أبي حمّو. ولئن كان من غير المتأكّد قبول ملك ميورقة التدخّل في ذلك النزاع، فممّا لا شكّ فيه أنّ الأسطول القادم من برشلونة وبلنسية والمعزّز بالسفن التي قدّمتها إشبيلية، قد تمكّن من إبادة أسطول بني عبد الوادي وإنقاذ الأمير أبي بكر من الخطر الذي كان يهدّده. ولكن يبدو أن هذا الأخير لم يعترف بالجميل المقدّم إليه، فقد رفض رفضًا باتًّا تسديد نفقات الحملة المنظّمة لإنقاذه، معتبرًا أن المغيرين قد تحصّلوا على ما يكفي من الغنائم بعد انتصارهم، لتعويض خسائرهم[96].

وفي نفس الوقت كانت العلاقات بين أرجونة وتونس وديّة للغاية. ففي 30 سبتمبر 1314 أرسل خايم إلى ابن اللّحياني مكتوبًا يخبره فيه بأنه قرّر، بطلب منه، تمديد المعاهدة المبرمة أخيرًا لمدة أربع سنوات، ويعلمه في نفس الرسالة بما آلت إليه قضيّة ساريا، إذ يبدو أن

94) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 232، 236.

95) Finke، 511/3 – 3.

96) Mas-Latrie، ص 310 – 1 و Gimenez Soler، *Documentos*، ص 238، 240، 242 ولنفس المؤلف *Comercio*، ص 177 – 8.

هذا الأخير لم يسلّم الأموال التونسية المقدمة إليه ، إلى الملك فريدريك ، الذي اعتبر من حقّه المطالبة بها. واقترح خايم رفع قضية عدلية ضدّ ساريا الموجود إذ ذاك في صقليّة ، إذا ما قدّم السلطان دعوى ضدّه بواسطة وكيل قانوني(97). وفي نفس تلك الفترة أوصى ملك أرجونة سلطان تونس خيرًا بالمبشّر الذائع الصيت ريمون لول ، وفي تلك الفترة أيضًا أثيرت «القضيّة السريّة» المزعومة والمتعلّقة باعتناق ابن اللحياني للديانة المسيحية ، وقد شغلت بال الدوائر الديبلوماسية الأرجونية التي اهتمّت بها برهة من الزمن(98). وقد وجّه السلطان الحفصي رسالتين من طرابلس إلى الملك خايم بتاريخ محرم 716 هـ / أفريل 1316 ، تقيمان الدليل على تواصل تلك العلاقات الودّية التي لم تؤثّر فيها أعمال القرصنة العادية التي يقوم بها رعايا كلا البلدين ضدّ بعضهم بعضًا. وبعد ذلك بأربع سنوات وجّه أبو ضربة الذي هزمه أبو بكر وفرّ بعد ذلك إلى مدينة المهدية ، رسالة إلى ملك أرجونة ، يستظهر فيها بالعلاقات الممتازة التي كانت تربط بين أبيه ابن اللحياني وبين ذلك الملك النصراني(99).

المشاريع النصرانية المتعلّقة «بالضربية» التونسية (1309 – 18) :

ومن غريب الأمور المتبادرة للذّهن لأوّل وهلة ، أن عواطف الودّ التي كان يبديها الملك خايم تجاه السلطان التونسي ، قد كانت متزامنة تمامًا مع بعض مشاريع غزو إفريقية التي لم يكن الأمير الأرجوني غريبًا عنها. بل إنه كان يعتقد أن الاستيلاء على الدولتين الحفصيّتين سيصبح من السهولة بمكان ، بفضل العلاقات التي تربطه بالسلطان الحفصي المستميل إلى قضيّة النصارى وعقيدتهم(100). والجدير بالملاحظة أنّ فكرة القيام «بحملة صليبيّة» ضدّ إفريقية ، سوف لا تتحقّق أبدًا ، إلّا أنها كانت مرتبطة ارتباطًا متينًا بالقضيّة الملحّة المتعلّقة بصقليّة.

فمنذ 5 ماي 1309 ، تاريخ وفاة شارل الثاني ملك أنجو ، ارتقى إلى عرش نابولي ابنه روبار الذي كان إلى حدّ ذلك التاريخ الوكيل العام في المملكة. فبعدما أصبح ملكًا اقترح على

---

97) Mas-Latrie، الملحق ، ص 60.

98) أنظر الباب السابع من هذا الكتاب.

99) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 311 – 2 والملحق ، ص 61 و Gimenez Soler، *Documentos*، ص 242 – 6. في صورة ثبوت صحة الرسالتين المذكورتين ، فإن ابن اللحياني كان مقيمًا بطرابلس قبل سنة من فراره نهائيًا من تونس.

100) Finke، 478/3 و Haberkern، *Kampf um Sizilien*، ص 185.

المعنيّين بالأمر تسوية جديدة للقضيّة الصقليّة ، لصالحه هو ذاته على وجه الخصوص. إذ اقترح أن يتخلّى فريدريك عن الجزيرة ، وأن يتحصّل في المقابل ، من أخيه خايم ملك أرجونة ، على الحقوق التي يمارسها هذا الأخير على سردينيا وكورسيكا. ويمكن للملك خايم أن يستولي ، مقابل ذلك ، على بجاية ، وقد رفض الملك الأرجوني هذه الخطّة البارعة بشيء من الاحتقار[101]. ولكن بعدما أبرم فريدريك مع ملك أنجو ، إثر فترة جديدة من الحرب المعلنة ، هدنة لمدّة خمسة عشر شهرًا في شهر ديسمبر 1314 ، فكّر خايم بدوره في إنجاز مشروع مماثل ينصّ على إمكانيّة قيام الملكين بغزو تونس ، ولكن لصالح فريدريك. فوافق روبار على ذلك المشروع من حيث المبدأ. ولكنه اقترح حلاً آخر لا يمسّ بحرمة إفريقية الترابية ويتمثّل فيمَا يلي : يتحصّل روبار على نصف جزيرة صقليّة ويتخلّى لفائدة خايم عن «الضريبة» التونسيّة – التي لا يقبضها في الواقع –[102] مقابل التنازل لفائدة فريدريك عن حقوق مملكة أرجونة على سردينيا وكورسيكا[103]. ولكنّ المفاوضات التي سارت سيرًا حسنًا ، قد تعطّلت إثر استئناف العمليّات الحربية ، إلى أن أُبرِمت الهدنة في أواخر جويلية 1317. إلّا أنّ الوضع الجديد بإفريقية ، بعد سقوط ابن اللّحياني وانتصار أبي بكر ، لم يسمح بالتفكير بمثل ذلك الطيش في غزو تلك البلاد من طرف النّصارى.

صقليّة وجربة (1309 – 15) :

وفي خضمّ ذلك الصراع المستمرّ بين المملكتين القائمتين في جنوب إيطاليا ، كادت تكون جربة المسرح الثاني للعمليّات الحربية. فلقد تركنا منتانر وهو يتسلّم قيادة الجزيرة الكبرى الواقعة في الجنوب التونسي ، تلبيةً لدعوة ملك صقلية خلال شهر جويلية 1309[104].

(101 Finke، 2/693 – 4 و Haberkern، *Kampf um Sizilien*، ص 27 و176 – 7 و Caggese، *Roberto d'Angio*، 1/100.

(102 Mas-Latrie، معاهدات ، ص 99 – 101 و Hannezo، المجلة التونسية ، 1920 ، ص 93.

(103 Zurita، الكتاب ، الفصل 21 – 22 (سنة 1317) و Finke، 1/341 ، 2/715 – 718 (سنة 1316 – 17) و Haberkern، *Kampf um Sizilien*، ص 73 و185 و Caggese، *Roberto d'Angiò*، 2/174 – 5.

(104 Muntaner، الفصل 251 – 5 ، 259 ، 245 – 5 ، Mas-Latrie، المقدمة ، ص 159 – 161 ؛ Minieri-Riccio *Saggió*، الملحق ، القسم الثاني ، ص 74 و Haberkern، المرجع السابق ، ص 32 ، 66 ، 178 و Caggese، المرجع السابق ، 1/210.

وسرعان ما خلّص حصن القشتيل من المغيرين المسلمين الذين كانوا يحاصرونه(105) وأعاد الأمن إلى نصابه في صفوف أفراد الحامية النصرانية الذين كانوا يتناحرون أمام العدوّ. ولكنّ مهمّته لم تنته إلى ذلك الحدّ، إذ كان عليه مواصلة القتال طوال سنتين تقريبًا، أي خلال مدّة ولاية أبي البقاء في تونس. ويرجع سبب انتصاره على المقاومة المستميتة التي واجهها، إلى سياسته الأهليّة الرائعة، أكثر ممّا يرجع إلى خصاله العسكرية الأكيدة، وذلك بالرّغم من قلّة عدد جنوده وبعده عن مراكز المدد. وقد كان يتكلّم اللغة العربيّة، كما كان متدرّبًا على العوائد والعقليّة الإسلاميّة ومطّلعًا على سوء حالة الأهالي الاقتصاديّة، فتوفّق ببراعة فائقة، كما تشهد بذلك روايته ذاتها، إلى تفريق الصفّين المتخاصمين اللذين كانا يتقاسمان سكّان الجزيرة الخوارج وهما: شقّ الوهبيّة الذين استسلموا إليه بعدما وزّع عليهم المؤونة، وصفّ النكارى المتعصّبين الذين يتزعّمهم القائد اللّدود يخلف ويحظون لا محالة بمساعدة بعض الجنود الحفصيّين(106).

أمّا بالنسبة لأجوارهم من عرب اليابسة الذين كانوا يتدخّلون بقوّة في شؤون الجزيرة، فقد حرص في أوّل الأمر على استمالة من كانوا أصدقاء للوهبيّة، حيث انتدب منهم حوالي مائتي شخصًا، استعملهم لتكوين فرقة إضافية من الفرسان، ثم استطاع فرض تحالفه على شيوخ الأعراب الذين كانوا قد تألّبوا عليه تحت قيادة يخلف. وأخيرًا جرت المعركة الحاسمة في ربيع سنة 1311. فبفضل المدد الذي أتى به كونراد لانشيا من صقليّة والمتمثّل في أكثر من ألفي رجل، تغلّب منتانر، خلال معركة ساحقة، على آخر المتمرّدين(107). وابتداءً من ذلك التاريخ استتبّ الأمن في الجزيرة التي أحياها من جديد أتباع فرقة الوهبية المتمتّعون بجميع المزايا، جزاء وفائهم للسّلط الرسميّة. وما لبثت أن استعادت في كنف الهدوء ازدهارها الراجع بالفائدة على حكّامها النصارى وسكّانها الأهليّين على حدّ السواء. وإثر ذلك أسند الملك فريدريك إلى منتانر جزيرة جربة وجزر قرقنة لمدّة ثلاث سنوات على سبيل الإقطاع «مع جميع الحقوق والأداءات والتصرّف فيها خلال تلك السنوات الثلاث تصرّفًا مطلقًا». وقد صادف انقضاء ذلك الأجل استئناف العمليّات الحربيّة بين ملكيْ صقليّة ونابولي. وأُعلِم منتانر الذي بقي في جربة، في غضون سنة 1314، أنّ الملك روبار المحاصر لمدينة تراباني، قد وجّه ضدّه أسطولاً متركّبًا من ستين سفينة حربية، بقيادة

---

105) حسب منتانر قدم 400 فارسًا من تونس لمساعدة أبناء الجزيرة على مهاجمة الحصن.

106) البرير، 428/2 – 429.

107) غداة عيد الصعود، أي يوم 21 ماي.

القطلوني بيرانجي كاروس ، لتجريد فريدريك من ممتلكاته الإفريقيّة . فأسرع منتانر إلى اتخاذ إجراءات دفاعيّة بمساعدة شيوخ الأعراب المجاورين ، ولكنّه لم يطبّقها ، ذلك أنّ بيرانجي كاروس ، ما إن وصل إلى جزيرة قوصرة ، حتى تلقّى الإذن بإرجاع سفنه إلى إيطاليا . وبعد ستة أشهر من هذا الإنذار الخاطئ ، أي في ربيع سنة 1315 ، وفي الوقت الذي رجع فيه الأمن إلى نصابه في جنوب إيطاليا ، تمكّن منتانر في آخر الأمر ، من العودة إلى صقليّة والمثول بين يدي سيّده الذي أرجع إليه رسميًّا إقطاعته الوقتية ، جزيرة جربة وجزر قرقنة .

فرار ابن اللحياني (1318) :

يبدو أنّ فريدريك وابن اللحياني ، بالرّغم من مصالحهما المتضاربة ، لا سيّما في جربة ، لم يتخاصما قطّ وجهًا لوجه[108] ، ففي ربيع سنة 1316 اتّفق صاحب صقليّة مع السلطان الحفصي حول قضيّة دقيقة تتعلّق بالرّهبان الفرنسيسكيّين[109] . وبعد ذلك بسنتين ونصف السنة ، عندما علم ابن اللحياني وهو لاجئ في طرابلس ، بالهزيمة الثانية والنكراء التي مُنِيَ بها ابنه أبو ضربة ، استنجد بالملك فريدريك ، لإنقاذ حياته المهدّدة بزحف أبي بكر. فقدمت من جربة ، تنفيذًا لأوامر ملك صقليّة ، ستّ سفن شراعية ، تولّت نقله هو وعائلته وأمتعته إلى الإسكندريّة[110] . وقد خصّه السلطان محمّد بن قلاوون بقبول حسن ، واستقرّ بمصر ، حيث فقد بعد مدة قليلة أيّ أمل في الرجوع إلى الحكم[111] وتوفّي هناك في شهر محرّم 727 هـ / ديسمبر 1326 م .

* * *

108) لقد أكّد بعض المؤلفين المحدثين ، ومنهم ماس لاتري (المقدمة ، ص 161 – 3) ، أنّ ملك تونس الذي خاف من احتلال النّصارى لجزيرة جربة ، قد دفع لفريدريك «ضريبة جديدة». ويرجع هذا التأكيد الجريء إلى الكاتب تاستا (Testa)، *De Vita et rebus gestis Frederici II siciliae regis*، بالرمو 1775 ، ص 154 ، وقد نقله عنه كما هو الكاتب (Gregorio) الذي يعتبر المصدر المباشر لماس لاتري .

109) أنظر فيما بعد الباب السابع .

110) أنظر بالإضافة إلى المصادر العربية : Finke، 743/2 ، عدد 1 و Haberkern، *Kampf um Sizilien*، ص 190 و Schiaparelli، *Dichiarazione*، ص 751 – 4 .

111) ربّما بعد محاولتين فاشلتين سنة 1319 وسنة 1320 (أنظر Fagnan، *Extraits inédits*، ص 264 – 5) .

عندما فرّ ابن اللحياني نهائيًّا ، كانت قد مرّت على وفاة السّلطان العظيم المستنصر ، أكثر من أربعين سنة بقليل ، أربعون سنة مليئة في غالب الأحيان بالفتن الداخليّة الدامية ، والأخطر من ذلك ، بالانقسامات في صفوف أفراد الأسرة الحفصيّة ! فخلال فترتين متواليتين ، أصبحت بجاية المعارضة لتونس ، عاصمة من جديد لكامل منطقة قسنطينة الحالية ، مثلما كان الأمر من قبل في عهد بني حمّاد. وبسبب ضعف الحكومة ، ظهرت حكومات محلّية مستقلّة وتفاقم خطر وتجاسر الأعراب الذين تمكّنت السلطة من التحكّم فيهم إلى حدّ ذلك التاريخ ، وأصبحت الحدود مهدّدة بالخطر بل متعرّضة لاعتداءات ملوك تلمسان ، واستولى النّصارى من الخارج على الجزر التونسيّة أو تدخّلوا في شؤون إفريقيّة الداخليّة. وهكذا فعندما تمكّن أبو بكر من إعادة الوحدة الحفصيّة ، بعدما استولى على الحكم في قسنطينة وبجاية ، كانت الحالة السياسيّة العامّة على أفسد ما يكون. فهل سيكون قادرًا على تدارك ذلك الوضع ؟

البَـابُ الثَّـالِثُ

الهَيْمَنَـةُ المَرِيـْنِيَّةُ وَرُجُوعُ الحَفصِيّينَ إلى الحُكْمِ

الفصل الأوّل :
ولاية أبي يحيى أبي بكر (1318 – 1346)

الانتفاضات المتتالية والتغلّب عليها بصعوبة (1318 – 1332) :

يمكن بسهولة تقسيم مدّة ولاية أبي يحيى أبي بكر بتونس ، التي دامت ثماني وعشرين سنة ، إلى فترتين متساويتين[1] ، تمتدّ الأولى إلى أواخر سنة 1332 وتتميّز بتكاثر الصعوبات وتعرّض السلطة في الداخل والخارج لأخطار تكاد تكون متواصلة . فقد ظهر المطالبون بالعرش هنا وهناك ، يؤيّدهم بعض الوزراء الطّموحين أو خصوم السلطان الألدّاء ، وقد نجحوا أحيانًا في الاستيلاء على العاصمة مدة من الزمن . وفي حين تواصل القبائل العربية في الداخل ثوراتها المتجدّدة دوامًا واستمرارًا ، تتعرّض الأقاليم الغربيّة للدولة الحفصيّة دوريًّا لهجومات تلمسان المجاورة .

ولقد كانت أشدّ المنافسات التي تعرّض لها أبو بكر بمثابة المواصلة والتصفية لعهد ابن اللحياني . إذ ما زال ابن هذا الأخير أبو ضربة يواصل المقاومة في ثغر المهدية ، وبعد محاصرته من طرف السلطان الجديد ، تحصّل على رفع الحصار بمقتضى اتفاق مع خصمه . كما بقي حفصيّ آخر مسيطرًا على مدينة طرابلس التي سلّمها إليه صهره ابن اللحياني ، قبل فراره ،

1) أنظر : البربر ، 2/453 – 481 و 3/1 – 23 والفارسية ، 8/378 – 389 وتاريخ الدولتين ، ص 54 – 66/99 – 120 والأدلة ، ص 102 – 112 . وبالنسبة للقب الخليفي المشار إليه أعلاه «المتوكل على الله» ، أنظر : *Lavoix*، عدد 952 – 961 و Farrugia، عدد 19 – 35 .

البَابُ الثَّالِثُ
الهَيْمَنَةُ المَرِينِيَّةُ
وَرُجُوعُ الحَفصِيِّينَ إِلَى الحُكْمِ

الفصل الأوّل :
ولاية أبي يحيى أبي بكر (1318 – 1346)

الانتفاضات المتتالية والتغلّب عليها بصعوبة (1318 – 1332) :

يمكن بسهولة تقسيم مدّة ولاية أبي يحيى أبي بكر بتونس ، التي دامت ثماني وعشرين سنة ، إلى فترتين متساويتين[1] ، تمتدّ الأولى إلى أواخر سنة 1332 وتتميّز بتكاثر الصعوبات وتعرّض السلطة في الداخل والخارج لأخطار تكاد تكون متواصلة . فقد ظهر المطالبون بالعرش هنا وهناك ، يؤيّدهم بعض الوزراء الطّموحين أو خصوم السلطان الألدّاء ، وقد نجحوا أحيانًا في الاستيلاء على العاصمة مدة من الزمن . وفي حين تواصل القبائل العربية في الداخل ثوراتها المتجدّدة دوامًا واستمرارًا ، تتعرّض الأقاليم الغربيّة للدولة الحفصيّة دوريًّا لهجومات تلمسان المجاورة .

ولقد كانت أشدّ المنافسات التي تعرّض لها أبو بكر بمثابة المواصلة والتصفية لعهد ابن اللحياني . إذ ما زال ابن هذا الأخير أبو ضربة يواصل المقاومة في ثغر المهدية ، وبعد محاصرته من طرف السلطان الجديد ، تحصّل على رفع الحصار بمقتضى اتفاق مع خصمه . كما بقي حفصيّ آخر مسيطرًا على مدينة طرابلس التي سلّمها إليه صهره ابن اللحياني ، قبل فراره ،

1) أنظر : البربر ، 453/2 – 481 و1/3 – 23 والفارسية ، 378/8 – 389 وتاريخ الدولتين ، ص 54 – 66/99 – 120 والأدلة ، ص 102 – 112 . وبالنسبة للقب الخليفي المشار إليه أعلاه «المتوكل على الله» ، أنظر : *Lavoix*، عدد 952 – 961 و Farrugia، عدد 19 – 35 .

وهو محمّد بن أبي بكر المعروف باسم ابن أبي عمران ، إذ أنّه من ذريّة أبي عمران بن إبراهيم بن أبي حفص الذي كان تقلّد ولاية إفريقيّة بالوكالة مدّة بضعة أشهر ، قبل ذلك بحوالي قرن. وسيعاني السلطان العناء الأكبر من هذا الخصم المنتمي إلى فرع بعيد من بني حفص. فبعد ثلاث سنوات من الهدوء ، زحف ابن أبي عمران على تونس في شهر رمضان 721 هـ / أكتوبر 1321م ، بإيعاز من بعض أعراب الكعوب وعلى رأسهم حمزة بن عمر. وبفضل خيانة الحاجب ابن القالون ، دخل مدينة تونس التي غادرها أبو بكر قبل حين وتلقّى البيعة العامّة ومكث هناك ثلاث أو أربع سنوات إلى أن رجع أبو بكر من مدينة قسنطينة المحبّبة إليه ، حيث نظّم هجومًا معاكسًا ، فهزم ابن أبي عمران في أوائل ربيع سنة 722 هـ /1322م ، في معركة مزدوجة لم نتوصّل إلى تحديد موقعها. ولكن لم يمض على استرجاع العاصمة من طرف السلطان أكثر من أربعين يومًا ، حتى سقطت فجأة من جديد بين يدي ابن أبي عمران وبقيت تحت سلطته مدّة ثمانية أشهر. فالتجأ أبو بكر مرّة أخرى إلى قسنطينة واضطرّ إلى تنظيم حملة عسكرية جديدة للقضاء على خصمه ودخول مدينة تونس في صفر 723 هـ / فيفري 1323م[2]. إلّا أنّ المتمرّد لم يستسلم ، فبعدما تخلّى عنه حليفه حمزة ابن عمر وأُطرِدَ من مدينة طرابلس من طرف سكّانها الثائرين ، تمكّن من انتداب بعض الأنصار الأعراب في سباسب القيروان. ولكن منذ صائفة 724 هـ / 1324م ، هزم السّلطان تلك العصابات شرّ هزيمة في منطقة الكاف حسب التأكيد. والتجأ ابن أبي عمران لدى ابن عبد الوادي صاحب تلمسان. وبعد ذلك بخمس سنوات أعاد الكرّة من جديد ضدّ أبي بكر بمساعدة جيوش ابن عبد الوادي وهزمه في بلاد هوّارة العليا ودخل تونس للمرّة الثالثة في صفر 730 هـ /1329م. ولم يتمكّن أبو بكر الذي أعاد تنظيم جيوشه في قسنطينة ، من طرد الدخيل نهائيًا من عاصمته إلّا خلال الربيع الموالي ، أي بعد ذلك بخمسة أشهر (رجب 730 هـ /1330م).

وفي الأثناء قرّر أبو ضربة الذي قدّمه حمزة بن عمر إثر هزيمة ابن أبي عمران الثانية ، الخروج من مخبإه بالمهديّة للمطالبة علانية بحقوقه على كامل إفريقيّة. واستنجد المتآمران بصاحب تلمسان ابن عبد الوادي ، ولكن بالرغم من الإعانة العسكرية التي قدّمها إليهما ، سرعان ما أُجبرا على التقهقر في المنطقة الواقعة بين قسنطينة وعنابة منذ شعبان 723 هـ / أوت

---

2) في منتصف شهر محرّم 20/723 – 25 جانفي 1323 ، كان معسكرًا أمام أبواب مدينة قابس (Gimenez Soler، *Documentos*، ص 247). ولقد أكّد الكاتب فيلاني وأوضح تاريخيًا احتلال ابن أبي عمران لمدينة تونس (J. Vilani، الباب 11 ، الفصول 150 – 155 ، 189).

1323م ، من طرف أبي بكر القادم من تونس على جناح السرعة ، فالتجأ أبو ضربة إلى تلمسان حيث سيقضي بقيّة حياته. وبعد ذلك ببضع سنوات رجع أخوه عبد الواحد إلى إفريقية بعد وفاة والدهما ابن اللحياني بمصر ، فانضمّ إليه بعض أعراب دبّاب وصاحب قابس عبد الملك ابن مكّي. كما أيّده حمزة بن عمر ، وبفضل ذلك تمكّن من احتلال مدينة تونس في غياب السلطان ، وذلك في أواخر ربيع سنة 732 هـ/1332م. ولكنّه اضطرّ في ظرف خمسة عشر يومًا إلى الفرار ، إثر قدوم الجيوش الحكومية التي سبقت بقليل مقدم السلطان نفسه.

كما اندلعت ثورة أخرى قام بها أحد الحفصيّين ، بمساندة بني عبد الوادي وأعراب إفريقية ، وعرّضت أبا بكر للخطر. ذلك أنّ أحد أبناء عمومة السلطان المدعوّ إبراهيم ابن السلطان العابر المعروف في التاريخ باسم ابن الشهيد ، قد استجاب بدوره لدعوة حمزة بن عمر الذي لا يكلّ ، بعد فشل أبي ضربة ، ونادى بحقّه في العرش. فانهزم في أوّل الأمر في شمال البلاد التونسية والتجأ إلى تلمسان ثم أعاد الكرّة في أواخر سنة 724 هـ/ خريف 1324م ، وبينما كان خصمه يستعدّ للمقاومة في قسنطينة ، زحف على مدينة تونس واحتلّها في شهر رجب 725 هـ/ جوان – جويلية 1325م. ولكن بعدما رفع بنو عبد الوادي الحصار فجأة عن مدينة قسنطينة التي كانوا يحاصرونها ، تمكّن أبو بكر من الزحف على عاصمته على رأس جيش عتيد ، فاسترجعها بسهولة من ابن الشهيد الذي لاذ بالفرار[3]. وأخيرًا ظهر خصم خامس تعيس الحظّ ، ولكن بصورة عرضية ، وهو أبو فارس شقيق السلطان نفسه. ويبدو أنّ هذا الأمير قد شجّعه على شقّ عصا الطاعة أحد قدماء المرينيّين المطالبين بالعرش ، كان يعيش في البلاط الحفصي ، فكشف الأمير النقاب عن وجهه وغادر تونس فجأة في شهر ربيع الأوّل 729 هـ/ جانفي – فيفري 1329م. وبينما كان يتفاهم مع شيخ قبيلة عربية إذ فاجأته في خيمته كتيبة عسكريّة وجهّها إليه السلطان ، فقتلته[4].

ويتّضح ممّا تقدّم أن دور الأعراب في جميع تلك الانتفاضات ، كان أساسيًّا[5]. وربّما لم يسبق منذ بداية الدولة الحفصية ، أن أظهروا مثل تلك الجرأة ومثل ذلك الحزم في

3) روى ابن بطوطة الذي لا نشكّ في صحة معلوماته (1/21 – 3) أنّ سلطان تونس عند وصوله إليها – في أواخر شهر رمضان 725 هـ/ أوائل سبتمبر 1325 م على أقصى تقدير – كان الأمير أبو بكر ، بل أنه شاهده وهو يشرف على احتفال عيد الفطر. وهذا يتنافى مع الأخبار التي أوردها ابن خلدون (البربر 2/463) ، ومفادها أن أبا بكر لم يسترجع عاصمته إلّا خلال الشهر الموالي أي شوّال.

4) أنظر : البربر ، 4/251.

5) أنظر حول الأعراب من عهد أبي بكر إلى عهد أبي إسحاق ، بالإضافة إلى المراجع السّابقة ، البربر ، 1/146 – 150 وجورج مارسي ، العرب في بلاد البربر ، ص 440 – 487.

مقاومة السلطان الجالس على العرش ومساندة منافسيه المخلصين لهم كلّ الإخلاص والذين وقع عليهم اختيارهم. وقد امتاز بعض أعراب الكعوب المستقرّين في قلب البلاد التونسية، عن غيرهم، بتهجّمهم على السلطة المركزية، كما تميّز رئيسهم الشيخ حمزة بن عمر من بني أبي الليل باستماتته في الكفاح ومناهضته لأبي بكر. أما أخوه مولاهم بن عمر، فقد انضمّ في أوّل الأمر إلى السلطان، ثم اتُّهِم بالتآمر ضدّه، فأُلقي عليه القبض بأمر من الملك، بعد هزيمة ابن أبي عمران الأولى ونفّذ فيه حكم الإعدام. ولكنّ هذه الضربة لم تزد أبدًا في نفوذ أبي بكر بل ساعدت حمزة على إعادة وحدة قبيلته، تحت قيادته، واستمالة بعض الفروع الأخرى من ذوي القربى، للأخذ بثأر مولاهم. والجدير بالملاحظة أن ثورة الكعوب، التي تكاد تكون مستمرّة، ستزداد خطورة، بمساهمة أبناء دبّاب في الجنوب الشرقي من البلاد، في محاولة عبد الواحد بن اللحياني السالفة الذكر، وكذلك بتخلّي فرع كامل من الذواودة في منطقة قسنطينة، وانضمامه إلى بني عبد الوادي الذين كانوا يوجّهون هجوماتهم من الغرب، وهو فرع أولاد سباع.

سلطان تلمسان ضدّ أبي بكر (1319 – 1330):

إن سلطان تلمسان أبا تاشفين الذي ارتقى إلى العرش في نفس السنة التي استولى فيها أبو يحيى أبو بكر على تونس، لم يتأخّر عن انتهاج سياسة عدائية تجاه ذلك السلطان الحفصي، على غرار السياسة التي اتّبعها أبوه أبو حمّو[6]. فبدأت الهجومات ضدّ بجاية منذ سنة 719 هـ/1319م وتكرّرت بقوّة في كلّ سنة تقريبًا، وذلك خلال بعض الحملات العسكريّة التي بلغت أحيانًا بجاية وتخوم البلاد التونسية الحالية. وفي الأثناء، أصبحت بجاية مهدّدة بالخطر بصورة مستمرّة، بعد إقامة عدد من الحصون التابعة لبني عبد الوادي في وادي السمّام، إذ أقيم في أوّل الأمر حصن تغّار، ثم أقيم ابتداءً من سنة 726 هـ/ 1326م حصن آخر أقرب من المدينة ويحدق بها على نطاق أوسع، وهو حصن تمززدكت الذي يمكن أن يأوي أكثر من ثلاثة آلاف رجل، ويذكّر اسمه عمدًا باسم قلعة قديمة من قلاع بني عبد الوادي تقع في منطقة وجدة المتاخمة. وأخيرًا ففي فترة من أحرج الفترات بالنسبة إلى

6) أنظر حول علاقات أبي بكر ببني عبد الوادي وبني مرين، بالإضافة إلى المراجع السابقة: البربر، 403/3، 208/4 – 211، 213 – 4، 231 – 3 ويحيى بن خلدون، 181/1 – 8 والمسالك، 120، 167 – 170، 220

المدينة الحفصيّة ، شيّد أبو تاشفين أمامها حصنًا جديدًا في الياقوتة ، وذلك سنة 729 هـ /1329م ، بالضبط في مصبّ نهر السمّام ، ولكنه لم يتمكّن أبدًا من الاستيلاء على ذلك الثغر المرغوب فيه.

وبالإضافة إلى ذلك ، فطوال تلك السنوات من الحرب المُعلَنة ، كان البلاط السلطاني بتلمسان ، يستقبل بطيب خاطر جميع الناقمين القادمين من إفريقية ، من شيوخ الأعراب الثائرين والمطالبين بالعرش الحفصي. وقد وافق أبو تاشفين أكثر من مرّة على مساندة أولئك وهؤلاء ، بإرسال جنوده وقوّاده أنفسهم. وبناء على ذلك ، فبغضّ النظر عن العمليّات العسكريّة المرتبطة مباشرة بحصار بجاية ، كان قوّاده ، أمثال موسى بن علي الكردي أو يحيى ابن موسى السنوسي ، يتدخّلون في شؤون إفريقيّة الداخليّة. فقد انهزم موسى في أوّل الأمر مع أبي ضربة (1323) ، ثم انتصر برهة من الزمن مع ابن الشهيد ، وقد قام بحصار قسنطينة واحتلال تونس (سنة 1325) ، لحسابه[7] ، واستولى عليها يحيى من جديد لحساب ابن أبي عمران (سنة 1329) ، بعدما هزم أبا بكر شرّ هزيمة ، وقد جُرِح هذا الأخير أثناء تلك المعركة وأُسِرَ اثنان من أبنائه ، وهما أحمد وعمر مع بعض النساء من عائلتهما. وبعد تدخّل المتصوّف القسنطيني أبي هادي ، أعاد أبو تاشفين الأميرين إلى والدهما ، ربّما مع مقترحات حول إبرام الصلح[8]. وفي الأثناء استرجع أبو بكر عاصمته ، ومكّنته مصاهرته للمرينيّين من التفكير في إلحاق الهزيمة بعدوّه في أقرب الآجال.

تحالف تونس مع فاس ضدّ بجاية (1330 – 1332) :

بعد الهزيمة التي مُني بها السلطان الحفصي سنة 1329 ، لم يَرَ وسيلة أخرى لمقاومة بني عبد الوادي ، غير الاستنجاد بسلطان فاس أبي سعيد عثمان ، فأوفد إليه عن طريق البحر ابنه أبا زكرياء يحيى والشيخ الموحّدي المهيّأ لأعلى المراتب ، ألا وهو أبو محمد عبد الله بن تافراجين. وقد خصّ الوفد باستقبال حسن من طرف السلطان الذي أعرب في الماضي عن

7) أشار ابن بطوطة (15/1) إلى أنّ رجلين من رجال الدين مبعوثين من قِبَل السلطان أبي بكر قد غادرا تلمسان ، أثناء نفس الفترة التي شنّ فيها بنو عبد الوادي ذلك الهجوم. فهل كانا مكلّفين بمهمّة صلحيّة ، قد باءت بالفشل؟

8) حسب رواية ابن خلدون الذي يظهر لنا ابن تاشفين في مظهر الراغب في الصلح ، وقد رفض أبو بكر مقترحاته. وحسب ابن فضل الله ، فقد أرجع أبو تاشفين إلى أبي بكر ولديه مع مرضعة أحدهما ، ولكنّه رفض إطلاق سراح بقيّة النساء الحفصيات اللائي وقعن في قبضته.

عواطف الودّ تجاه أبي بكر ، فوافق على التحالف المعروض عليه ، وأوفد إليه بدوره في أواخر سنة 730 هـ / سبتمبر 1330م وفدًا مكلّفًا بإبرام الاتّفاق بين العائلتين عن طريق المصاهرة. وفي السنة الموالية توجّهت الأميرة الصغيرة فاطمة ، ابنة أبي بكر وشقيقة أبي زكرياء ، إلى فاس ، حيث تزوّجت ، خلال موكب فخم ، وليّ العهد أبا الحسن علي ابن السلطان أبي سعيد[9].

فانقلب الوضع السياسي فجأة في إفريقيا الشمالية ، حيث رفض أبو تاشفين الخضوع لشروط السلطان المريني أبي سعيد أوّلاً ثم ابنه أبي الحسن الذي خلف أباه في أواخر سنة 731 هـ / أوت 1331م ، فأصبح يواجه ابتداء من ذلك التاريخ ، شرقًا وغربًا ، خصمين متفقين على تنسيق جهودهما ، ولم يكن قادرًا على مقاومتهما بنجاح. وفي ربيع سنة 732 هـ / 1332م ، بينما كان أبو الحسن يقوم بعمليّات حربيّة في التخوم الجزائرية المغربية ، ويوجّه الإمدادات إلى بجاية ، إذ غادر أبو بكر تونس على رأس جيش عرمرم وزحف على الحصون العبد الواديّة المقامة في وادي السمّام ، وقد تخلّى عنها الجنود المكلّفون بحراستها ، فاستولى عليها بسرعة ودمّرها[10]. وتخلّصت بجاية لمدّة طويلة من خطر بني عبد الوادي. ولكن القوة المرينية ستعظم في مستقبل قريب بصورة تنذر بالخطر.

تعدّد حركات التمرّد في الجنوب (1318 – 1332) :

خلال تلك السنوات الأربعة عشرة الأولى من عهد أبي بكر المليئة بالاضطرابات والتي كان يكتنفها الغموض ، ضاق نطاق المناطق الخاضعة للسلطة الحفصيّة إلى حدّ بعيد ، وذلك بقطع النظر عن حركات تمرّد القبائل. فبسبب الاضطرابات الداخليّة والغزوات الأجنبية ، تحصّلت المناطق الجنوبيّة ، سواء في الجزائر الحالية أو في البلاد التونسية والطرابلسية ، على درجة كبيرة من الاستقلالية تحت سلطة الحكومات المحليّة. ففي بسكرة ، عاصمة الزاب ، خضع بنو مزني المسيطرون على الواحات الصحراوية حتى ورقلة ، لسلطة أبي بكر في أوّل الأمر وقدّموا إليه مساعدتهم. ولكن سرعان ما توجّه زعيمهم منصور نحو بني

9) لقد قدمت إلى المغرب عن طريق البحر ، رفقة الشيخ الموحّدي أبي القاسم ابن عتو ونزلت بساغاسة ثم التحقت في تازة بوالد زوجها ، قبل وفاته بمدّة قليلة.

10) إن تاريخ 733 الذي أورده يحيى ابن خلدون لا يتماشى مع جملة الأخبار التي استقاها أخوه عبد الرحمان.

عبد الوادي واعترف بتبعيّته لهم ، وذلك حقدًا على الوزراء الحفصيّين. وسار على منواله ابنه عبد الواحد الذي خلفه سنة 725 هـ /1325م ، وبعدما هجم عليه جيش حفصي ، استسلم من جديد لسلطة الحكومة التونسية وزوّج إحدى بناته بالسّلطان. واستمرّ أخوه يوسف الذي قتله سنة 729 هـ / 1329م وأخذ مكانه ، في الاعتراف ، ولو بصورة شكليّة بتبعيّته لأبي بكر.

أمّا المدن الواقعة في الجنوب التونسي وفي جنوب شرقي منطقة قسنطينة ، فقد كانت تتمتّع باستقلال أوسع ، كلّما أمكن ذلك. من ذلك أن تبسّة كانت خاضعة للشيخ محمد ابن عبدون ، وفي توزر ، أقام بنو يملول ، أحمد وولداه يحيى ومحمد ، الواحد تلو الآخر نظامًا شبه استبدادي ، في كنف المؤامرات والاغتيالات. وكان يحكم نفطة عدد من الأخوة المنتمين إلى العائلة الغسانية من بني مدافع أو بني الخلوف ، ويحكم قفصة يحيى بن محمد بن عبد الجليل من عائلة بني العبيد ، والحامّة ، موسى بن حسن من عائلة بني مانع. أمّا قابس ، فما زالت تابعة ، هي ومنطقتها لبني مكّي ، وقد ساعد أحدهم ، وهو عبد الملك ، المحاولة التي قام بها المطالب بالعرش عبد الواحد بن اللحياني ، ضدّ تونس ، كما أسلفنا.

وكانت مدينة طرابلس المسكينة طوال عدّة سنوات مسرحًا للثورات الدامية ، وقد ضجر سكّانها من تجاوزات البطيسي ، حاجب ابن عمران ، فقتلوا الأوّل وأطردوا الثاني وأعدموا القاضي الذي كان من أنصارهما. وكان ذلك نقطة الانطلاق لسلسلة من الاغتيالات السياسية التي أفضت في سنة 727 هـ / 1327م إلى تسليم الحكم نهائيًّا إلى أحد أفراد قبيلة هوّارة ، وهو محمد بن ثابت الذي كان أبوه قد توفّي مقتولاً ، بعد تولّيه الحكم ببضعة أشهر[11].

الحجّاب المتتابعون ، نظام حكم الأقاليم (1318 – 1322) :

وفي خضمّ مثل تلك الهجومات وحركات التمرّد ، تعرّض أبو بكر لخيانة أقرب مساعديه. ذلك أن حاجبه محمّد بن القالون[12] الذي فقد شيئًا من الحظوة ، إثر المهمّة التي قام بها في منطقة قسنطينة ، لم يتردّد عن شقّ عصا الطاعة في وجهه والانضمام على التوالي إلى حزب المطالبيْن بالعرش ، ابن أبي عمران وابن الشهيد. وبعدما التجأ لدى الذواودة ، عفا

---

11) بالإضافة إلى المصادر السابقة ، أنظر: البربر ، 3/133 – 4 ، 143 – 6 ، 155 ، 160 – 1 ، 172 – 3.

12) وهو من مواليد المرية، ، وقد سبق أن تقلّد منصب مدير الجمارك ببجاية ، بفضل تمتّعه برعاية ابن غمر.

عنه السلطان ثم رجع إلى تونس. فعُيّن واليًا على قفصة ولكنه قُتِل عند وصوله إلى تلك المدينة ، بمقتضى تعليمات الحاجب الجديد ابن سيّد الناس ، حسبما يبدو. وما بين الاثنين ، من أواخر سنة 721 هـ / خريف 1321م إلى شعبان 727 هـ / جويلية 1327م ، عُهِد بذلك المنصب الذي يعتبر أهمّ منصب في جهاز الدّولة ، إلى قائد من أصل كردي وهو محمد بن عبد العزيز المعروف باسم المزوار ، الذي توفّي وهو مباشر لخطّته[13]. وفي محرّم سنة 728 هـ / 1327م عيّن في ذلك المنصب محمد بن أبي الحسين ابن سيّد الناس ، ابن حاجب والد أبي بكر السابق وأخيه من الرضاع. وطوال خمس سنوات تمكّن ابن سيّد النّاس الذي كان يحظى بنفوذ كبير لدى السلطان ، من استغلال الفرصة للتصرّف في الشؤون العامّة تصرّفًا مطلقًا لم يتحمّله بقيّة أفراد الحاشية. وفي آخر الأمر استطاع خصومه بوشاياتهم أن يؤلّبوا عليه أبا بكر الذي تمكّن في الأثناء من تدعيم مركزه الشخصيّ ، إثر هزيمة بني عبد الوادي وعبد الواحد بن اللّحياني. ففي شهر ربيع الأوّل 733 هـ / ديسمبر 1332م ، أمر السلطان بإلقاء القبض على وزيره وقتله ، بعد تعذيبه بالسياط[14].

وأخيرًا فإن ولاية المناطق والأقاليم التي بقيت خاضعة للسلطة المركزية لم تكن خالية دائمًا من بعض الصعوبات. ففي بجاية مثلاً ، وهي المدينة الحفصيّة الثانية التي كانت مطوّقة من طرف بني عبد الوادي مدّة طويلة ، استمرّ الوزير الطموح ابن غمر في تسيير الأمور حسب مشيئته بدون مراعاة للأوامر السلطانية ، إلى أن توفّي في شهر شوّال 719 هـ / نوفمبر 1319م. وقد تمكّن من تعيين ابن عمّه علي بن محمد واليًا على قسنطينة. وبعد وفاة قريبه وراعيه أُعفِي هذا الأخير من مهامّه. وسينضمّ بعد ذلك إلى ابن أبي عمران ، إلى أن قتله رجلان من موالي أبي بكر ، وما إن تخلّص السلطان من هيمنة بني غمر على الجزء الغربي من المملكة ، حتى شرع في تطبيق نظام جديد لإدارة الأقاليم وتعميمه فيمًا بعد أكثر فأكثر. ففي أوائل سنة 720 هـ / فيفري 1320م قلّد ولاية بجاية وقسنطينة لاثنين من أبنائه ، وهما أبو زكرياء يحيى وأبو عبد الله محمّد. ولكن ، نظرًا لصغر سنّ الأميريْن ، فقد عيّن لمساعدتهما أحد كبار الموظفين بصفة مدير سياسي ، وهو حاجبه ابن القالون ذاته ، مع الإقامة في

---

13) أما كتابة العلامة التي لم تكن من اختصاصات ذلك الجندي ، فقد عُهِد بها إلى أبي القاسم بن عبد العزيز الغساني. ويبدو أن شيخ الموحّدين أبا عبد الله بن أبي بكر الذي أعلن عن وفاته في الحرب سنة 722 هـ / 1322 م ، لم يحتلّ مكانة مرموقة في أجهزة الدولة.

14) وقد أحرقت جثته فيما بعد. ولكن يشاع أن النار لم تلتهم يده اليمنى.

بجاية[15]. وقد استُدعِي ابن القالون بعد ذلك بقليل ، فعوّضه في بجاية والي باجة السابق والحاجب المقبل ابن سيّد النّاس[16] ، في حين عُيّن لمساعدة الأمير أبي عبد الله في قسنطينة ظافر الكبير الذي كان أُبْعِد من إفريقيّة كما رأينا ، ولكنّه عاد إليها بعدما بلغه نبأ وفاة خصمه ابن غمر. أمّا في عنّابة ، فبعد وفاة والي المنطقة العلج منصور في المعركة التي شنّها ضدّ إحدى القبائل المجاورة ، عوّضه السّلطان بابن آخر من أبنائه ، وهو الأمير أبو العبّاس الفضل ، وعيّن لمساعدته علجًا آخر من أصل أوروبي ، وهو ظافر السّنان الذي خَلَفَ فيما بعد في قسنطينة سميّه ظافر الكبير. وأمّا ابن سيّد الناس الذي دُعِي إلى تونس للاضطلاع بمنصب حاجب أبي بكر ، فقد احتفظ بالإضافة إلى ذلك ، بمنصبه في بجاية واكتفى باختيار شخصين ، كنائبين عنه .

مصاعب مع البندقية (1323 – 1332)
وتقارب وقتيّ مع أرجونة ، معاهدة سنة 1323 :

إنّنا نتصوّر كيف أنّ مثل تلك الفترة المليئة بالاضطرابات لم تكن ملائمة للمعاملات التجارية والعلاقات العادية مع بلاد النّصارى. فليس من باب الصّدفة أن تكون مدّة ولاية أبي بكر في تونس ، من بين مختلف فترات التاريخ الحفصي ، الفترة التي لدينا في شأنها أقلّ معلومات حول العلاقات مع أوروبا. فمن سنة 1318 إلى سنة 1332 لم تظهر في مجال العلاقات الديبلوماسيّة مع إفريقية سوى ثلاث دول نصرانية : البندقية وميورقة وأرجونة[17]. فقد أوفدت البندقية ، ربّما في سنة 1323 ، السفير ميشلي (أو ميخائيل) لدى أبي بكر للتشكّي من الأضرار التي لحقت ببعض رعاياها وقنصلها[18]. ولكن يبدو أن الأمور لم تتحسّن ، لأنّ أعضاء مجلس الشيوخ في البندقيّة قد أبدوا انشغالهم مرّات متعدّدة طوال ثلاث أو أربع

15) يذكر ابن خلدون (البربر ، 5/3) أن المدعوّ أحمد بن ياسين كان مكلّفًا بمساعدة أمير قسنطينة أبي عبد الله ، فهل كان هذا الأخير راجعًا بالنظر لابن القالون؟

16) لقد أشار ابن بطوطة الذي مرّ من هناك سنة 1325 (17/1) إلى ظلم «أمير» بجاية ابن سيّد النّاس.

17) أنظر: Caggese، *Roberto d'Angio*، 556/1 و Canale، تاريخ جنوة ، 196/3.

18) هناك وثيقة أخرى مؤرخة في مارس 1321 (Mas-Latrie، معاهدات ، ص 221 – 2) تخبرنا بأن البندقية كانت تستورد الملح من جربة ورأس المخبز بطرابلس ، ولكن المنطقتين المذكورتين كانتا آنذاك خارجتين عن سلطة صاحب تونس.

سنوات ، بالتجاوزات التي كان يتعرّض لها مواطنوهم بتونس. وقد جرت اتّصالات جديدة سنة 1329 ، ويبدو أنها تمّت هذه المرّة بمبادرة من السّلطان الحفصي الذي أوفد بعثة إلى البندقية لطلب تعويضات عن السفينة التي احتُجِزَت بدون موجب شرعي. ولكن في 11 جويلية 1332 غضبت جمهورية البندقية من المضايقات التي يتعرّض لها رعاياها في إفريقية ، فحجّرت عليهم القيام بأية عمليّة تجارية في الأقطار الخاضعة «لملك تونس»[19].

ولقد حاول أبو بكر طوال بضع سنوات قبل استيلائه على تونس ، إعطاء العلاقات الرسميّة التي تربط بينه وبين كلّ من ملك ميورقة وملك أرجونة ، صبغة التحالف العسكري ضدّ تلمسان. ففي خلال صائفة 1320 استقبل سفارة ميورقيّة برئاسة برنارد بلنكاس[20]. وفي نفس ذلك التاريخ أو بعده بقليل ، وضع الملك سانشو على ذمّته عشر سفن حربية ، أنقذت بجاية من هجوم أسطول بني عبد الوادي. ولكنّ أبا بكر قد التجأ إلى الطريقة التي استعملها من قبل مع القطلونيّين ، فلم يدفع له سوى جزء من النّفقات وبقي مدينًا له بمبلغ أربعة آلاف وخمسمائة دبلون[21].

ولا شكّ أنّ علاقاته مع خايم الثاني ملك أرجونة قد بقيت سيّئة منذ سنة 1315 – 16 ، حينما رفض ، وهو على رأس إمارة بجاية ، منح رعايا ذلك الملك النصراني مكافأة مالية ، مقابل الإعانة البحريّة التي قدّموها إليه. ولم يقم بالمبادرة الأولى لتحقيق التّقارب معه إلّا في أوائل سنة 1323. وقد كان آنذاك مهددًا من كلّ جانب ، تحدق به أخطار متعدّدة ، وهو يحاول مواجهتها بكلّ حزم. أليس من الطبيعي حينئذ أن يحاول ، كما فعل منذ عهد قريب مع ميورقة ، إعادة ربط علاقات ودّية مع أرجونة بل حتى التفكير في عقد حلف كفيل بردع القوّات البحريّة التابعة لسلطان تلمسان؟ وبناء على ذلك فقد كلّف خلال شهر جانفي ابن سيّد الناس الذي كان يشرف على الدفاع عن بجاية ويتولّى قيادة الثغر إلى جانب الأمير الشابّ أبي زكرياء ، كلّفه بإجراء مفاوضات مع خايم. وخلال الأيّام الأولى من شهر مارس أوفد ابن سيّد النّاس سفيرًا اسمه الحاج أبو مروان عبد الملك صحبة مواطن آخر يدعى زيد بن محمد الأنصاري. وفي أوّل ماي أبرم السفير التونسي مع ملك أرجونة – في الوقت الذي أرسل فيه هذا الأخير ابنه ألفونصو للاستيلاء على سردينيا –

---

(19) Giomo، *Regesto*، ص 136 ولنفس المؤلف *Rubriche*، ص 95 – 6 و Mas-Latrie، الملحق ، ص 31 .

(20) Campaner، *Cronicon mayoriceuse*، ص 24 .

(21) برنشفيك ، *Documents inédits*، ص 240 .

معاهدة صلح سارية المفعول لمدّة أربع سنوات[22]. وقد تضمّنت تلك المعاهدة التي تحتوي على أحكام مفصّلة حول حقوق وحرّيّات الرعايا الأرجونيّين بإفريقيّة ، البندين التاليين : سيتمتّع أبو بكر ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، بعدد من السّفن الحربية يتراوح بين واحدة وثمان ، مقابل ثلاثة آلاف دبلون عن كلّ وحدة حربيّة مدّة أربعة أشهر ، ولكنّه يلتزم بأن يدفع للملك خايم سنويًّا طوال مدّة الصلح أربعة آلاف دبلون – ثلاثة آلاف بتونس وألف ببجاية – تُقتَطع من الأداءات الجمركية التي يدفعها رعايا أرجونة في إفريقية ، على أن يتولّى السّلطان نفسه إتمام ذلك المبلغ ، إن اقتضى الحال[23].

فهذه المعاهدة المبرمة سنة 1323 تقرّ مبدأ النّقص بالنسبة للدولة الحفصية المستضعفة تجاه الطرف المقابل. ولكن هل استفادت منها عسكريًّا على الأقل؟ إنّنا نشكّ كثيرًا في ذلك ، لا سيّما إذا علمنا أنّ ملك أرجونة الذي خدعه ابنه غير الشرعي خايم ، بدأ منذ ربيع سنة 1325 يصغي بتعاطف إلى طلبات سلطان تلمسان الذي قبل دفع مبالغ طائلة من الذهب للحصول على مساعدة الأسطول الأرجوني في حملاته ضدّ بجاية. وقد أوشك أن يحصل الاتفاق على حساب السلطان الحفصي. ثم أجريت اتصالات أخرى لنفس الغرض بين أرجونة وتلمسان بعد ذلك بسنتين ، وكذلك في سنتي 1329 و1330[24]. وقد توفّي خايم الثاني سنة 1327. ومن الواضح أن علاقات مملكته مع إفريقيّة كانت فاترة للغاية ، سواء في آخر أيّامه أو في بداية عهد ابنه ألفونصو الرابع.

القسم الثاني من عهد أبي بكر (1333 – 1346)

الوزراء ذوو النّفوذ والحاجب ابن تافراجين :

ابتداءً من سنة 1333 ، بعدما تخلّص أبو بكر من الخطر المزدوج الذي كان يهدّده مدّة طويلة من جانب بني عبد الوادي وعائلة ابن اللحياني ، عاش في أمان أكبر. وقد تمكّن بمساعدة بعض الوزراء الممتازين ، من إرجاع الهدوء النسبي إلى نصابه في إفريقية مدّةً من الزمان. واسترجع أكبر قسم من الأراضي المفقودة. ولكنّ خضوعه الواضح أكثر فأكثر

---

22) لقد حمل لوران سيما الحاكم والمستشار الملكي بأرجونة نصّ المعاهدة إلى أبي بكر للتصديق عليها نهائيًّا.

23) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 246 – 250 و Mas-Latrie، معاهدات ، ص 318 – 324.

24) Gimenez Soler، *Cabelleros*، 335/1 – 342. وبالنسبة لسنة 1325 أنظر: Finke، 815/2.

للسلطان المريني ، تحت غطاء تحالف مفيد مبدئيًا بالنسبة للطرفين المتعاقدين ، كان يمثّل خطرًا متفاقمًا بالنسبة للمستقبل القريب.

فبعد نكبة ابن سيّد النّاس ، وقد سبق أن أشرنا إلى مكانته المرموقة ونهايته المفجعة ، عُهِد بالإدارة الفعليّة لشؤون الدّولة إلى شخصين ، سيحتفظان بها بالاشتراك بينهما ، مدّةً تناهز العشر سنوات. أمّا الأوّل فهو الحاجب وصاحب الأشغال (المالية) المكلّف بالإدارة المدنيّة بأكملها ، أبو القاسم أحمد بن عبد العزيز الغسّاني ، وهو أندلسي الأصل وتونسيّ المولد ، بدأ حياته الإداريّة ككاتب خاص في خدمة ابن الدبّاغ ثم تدرّج في السلك الإداري ، برعاية ابن غمر ثم ابن القالون ثم محمّد بن عبد العزيز. وأمّا الثاني فهو قائد الجيش ووزير الحرب محمّد بن علي اللخمي ، المصاهر لبني العزفي أمراء سبتة. وقد كان يُعرَف باسم ابن الحكيم ، نسبة إلى مهنة الطبّ التي مارسها أبوه بتفوّق. وكان صديق أبي بكر في عهد الصبا ، وقد برز في احتلال إفريقيّة الشرقيّة وولاية إقليم باجة. كما تأكّدت مؤهّلاته العسكرية عندما وصل إلى قمّة السلّم الإداري ، وقد حرص بهمّة لا تكلّ ، على إخماد حركات التمرّد وتوسيع سلطة مخدومه. ولكن ، مثلما ساعد أكثر من غيره ، على اعتقال ابن سيّد الناس وتعذيبه ، من باب الغيرة ، فإنّه سيلقى حتفه ضحيّة الحسد. إذ بعد مدّة قليلة من وفاة زميله أبي القاسم بن عبد الله في أوائل سنة 744 هـ/1343م ، أُلقِي عليه القبض إثر رجوعه من إحدى الحملات منتصرًا ، وذلك بإيعاز من شيخ الموحّدين أبي محمد عبد الله بن تافراجين ، الذي كان يحرّكه الحقد الدفين الذي تضمره طبقته ضدّ ذلك الوزير الوصوليّ. وقد سُلِّط على هذا الأخير التعذيب وجُرِّد من أملاكه ثم قضى نحبه في رجب / نوفمبر من نفس السنة. وابتداءً من ذلك التاريخ أصبح الحاكم بأمره ذلك الشيخ ابن تافراجين الذي أخذ بثأر «الموحّدين» في مستوى الإدارة العليا ، وسيقوم بدور خارق للعادة في السياسة الحفصيّة طوال مدّة تفوق العشرين سنة.

فهذا الشّخص الذي كان آنذاك في عنفوان عمره — إذ جاوز منذ قليل سنّ الأربعين — ينحدر من عائلة موحّديّة ماجدة أصلها من تينملل ، وكان جدّه أبو حفص عمر بن تافراجين عضوًا في مجلس الخمسين في عهد ابن تومرت وأصبح واليًا بفاس ثم بمراكش في عهد عبد المؤمن[25]. وقد تقلّد حفيد أبي حفص المذكور وسميّه ولاية قابس في أواخر القرن الثاني

---

25) وقد قتله إخوة المهدي الثائرون. بالإضافة إلى ابن خلدون ، أنظر: Lévi-Provençal، *Documents inédits*، ص 52 و 196.

عشر[26]. ولكن لم تقدم عائلته للاستقرار نهائيًّا بإفريقيّة إلّا خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر، عند ارتقاء بني مرين إلى العرش، ووضعت نفسها في خدمة المستنصر ومن جاء بعده. وقد برز من بين أفراد تلك العائلة بوجه خاصّ، بصفة قوّاد وولاة أقاليم، عمّ صاحبنا عبد الله، الأكبر وأبوه المسمّى أبا العبّاس أحمد المتوفّى سنة 703 هـ/1303 – 1304 م. أمّا عبد الله نفسه فهو صهر شيخ الموحّدين أبي يعقوب بن يزدوتن، وقد حظي أوّلاً بصداقة أبي ضربة، ثم نال حظوة لدى أبي بكر الذي منحه لقب وزير وكلّفه بمهمّات ذات بال لدى السلطان المريني، وأرسله سنة 740 هـ/ 1340 م لمساعدة ابنه أبي زكرياء في بجاية ثم عيّنه شيخ الموحّدين سنة 742 هـ/1341 – 42 م، وأخيرًا سمّاه حاجبًا متمتّعًا بسلطات واسعة للغاية بعد وفاة أبي القاسم بن عبد العزيز وابن الحكيم. وبعد ذلك سلّم الحاجب المحظوظ مقاليد قيادة الجيش إلى أخيه أبي العبّاس أحمد، مع لقب وزير، فأصبح يمسك عمليًّا بمقاليد إدارة المملكة بأكملها واستطاع أن يسيّر سياستها حسب مشيئته.

إخضاع الأعراب للسلطة المركزيّة (1337 – 1346):

خلال النصف الثاني من مدّة ولاية أبي بكر بتونس، جنح أعراب الكعوب إلى السكون، بعدما كانوا يثيرون الشغب قبل ذلك التاريخ. فقد فَقَد زعيمهم حمزة بن عمر مساندة بني عبد الوادي وتأثر بما أظهره ابن عبد الحكيم من حزم وحيويّة، وتحصّل بواسطة السلطان المريني على عفو السلطان الحفصي، ربّما خلال سنة 738 هـ/1337م. وأصبح ابتداءً من ذلك التاريخ مخلصًا للسلطة المركزية في سلوكه، بل كان يتعاون معها لقمع حركات التمرّد التي تظهر ضدّها من حين لآخر. ولكن بعد اغتياله سنة 742 هـ/1341م من طرف أحد الكعوب المنتسب إلى عائلة منافسة، اتّهم أبناؤه الحكومة بتدبير عمليّة الاغتيال وزحفوا بأسلحتهم على تونس، فهزموا ابن الحكيم وحاصروا العاصمة عدّة أيام. ولكنّهم أُجْبِروا على الانسحاب بعدما تخلّى عنهم بنو مهلهل، فهزمهم أبو بكر في أواخر سنة 742 هـ/ ربيع 1342م، برقّادة قرب القيروان، ثمّ ما لبثوا أن استسلموا إلى السلطة. وبعد ذلك ببضع سنوات أي في أوائل سنة 747 هـ/ ربيع 1346م، هجم شخص من أولاد القوس يدعى سُحَيْن على جيش حفصي كان يجوب البلاد لاستخلاص الجباية، وقد شجّعه على

26) رحلة التجاني، 155/1.

ذلك موت ابن الحكيم كما حرّضه شيخ من شيوخ الموحّدين لم يتمكّن من تحقيق مطامحه. وقتل في المعركة قائد ذلك الجيش، أبو العباس بن تافراجين، والتجأ سحين إلى الجنوب حيث واصل حركته التمرّدية مدّةً من الزّمن.

القضاء على حركة التمرّد في بعض المناطق واسترجاع جربة (1335 – 1346):

لقد تمثّلت المهمّة الأساسيّة التي اضطلع بها ابن الحكيم في استرجاع أجزاء البلاد الحفصيّة الواقعة في قبضة الرؤساء المحلّيين المتمرّدين، وذلك بقطع النظر عن الحملات التي قادها أبو بكر بنفسه. ففي سنة 739 هـ/1338 – 39 م استرجع ابن الحكيم المهديّة من المدعوّ ابن عبد الغفّار الذي كان قد استولى عليها من قبل، وسلّم ذلك الثغر إلى قريبه محمد بن الركراك[27]. وبعد ذلك بقليل استرجع تبسّة وأسر شيخها. وخلال السّنوات الموالية، أثناء حملات عسكريّة قادته حتّى إلى تقرت، تمكّن من تركيز السلطة الحفصيّة في الجنوب الغربي من البلاد. فأجبر أهالي الأوراس والريغ على الطاعة وفرض على يوسف بن منصور بن مزني صاحب بسكرة والزاب، ثلاث مرات متتالية، دفع الضرائب بأكملها[28].

ولكنّ مجهود الحكومة لاسترجاع المناطق المتمرّدة، قد تركّز بوجه أخصّ على الجنوب التونسي. فمنذ سنة 735 هـ/1335م حاصر أبو بكر بنفسه مدينة قفصة واسترجعها وأتى برئيسها أسيرًا إلى تونس. وحاول برفق استمالة أهاليها، فعيّن على رأسها ابنه أبا العباس ذاته، بمساعدة الشيخ الموحّدي أبي القاسم بن عتّو، بصفة حاجب. وستصبح قفصة، بعدما تمّ التحكّم فيها، قاعدة العمليّات الحربية ضدّ الأقاليم الجنوبيّة التي لم تستسلم بعدُ. فقد سعى الأمير أبو العباس الذي مُنِح حرية التصرّف لهذا الغرض، سعيًا حثيثًا إلى تحقيق وحدة المناطق الجنوبيّة تحت قيادته. وتمكّن في أوّل الأمر بسرعة من إخضاع نفطة وتعذيب زعمائها، ثم قسم من نفزاوة. وأبدت توزر مقاومة أطول، على الأقلّ ما دام رئيسها محمد بن يملول على قيد الحياة. ولكن إثر وفاته سنة 744 هـ/ 1343 – 44 م أثارت قضيّة خلافته، بين أقربائه،

27) [ابن الدكداك في تاريخ الدولتين].

28) وقد كان الغموض يكتنف الحالة السياسية في منطقة الزاب حيث اختلف موقف الفرعان المتنافسان من قبيلة الذواودة، فتدخّل الفرع الأوّل مع ابن مزني والفرع الثاني ضدّه (أنظر: البربر، 135/3 – 6).

سلسلة من الاغتيالات. فانتهز السّلطان تلك الفرصة لفرض ترشّح أحد بني يملول، كان معتقلاً بتونس إلى حدّ ذلك التاريخ. ثم زحف هو نفسه في السنة الموالية على ذلك المحميّ الذي يبدو أنه تنكّر للجميل، واستولى في آخر الأمر على توزر وضمّها إلى المناطق التي يحكمها أبو العباس[29].

ولكنّ ذلك الأمير لم يتمكّن أبدًا، بالرغم من مناوراته، من الاستيلاء على قابس ولا على طرابلس، إذ ظلّ عبد الملك بن مكّي في المدينة الأولى ومحمد بن ثابت في الثانية، متقلّدَيْن للحكم، واقتصرا على الاعتراف من جديد بالسيادة الحفصيّة، بصورة شكليّة[30]. بل يبدو أن مركز ابن مكّي قد تدعّم عندما عهدت تونس إلى أخيه أحمد بولاية جربة التي تمّ تحريرها من الهيمنة النصرانيّة بثورة شعبيّة[31] وإرجاعها إلى الدولة الحفصيّة. وقد اندلعت تلك الثورة فجأة في سنة 1335 حسب التأكيد، بسبب تجاوزات بعض الولاة الجشعين والميّالين إلى الأبّهة، وقد رفع ضدّهم وفد من الأهالي شكوى إلى فريدريك ملك صقليّة بدون جدوى. وكان هذا الأخير مشغولاً بشؤون إيطاليا، فلم يتمكّن إلّا من إرسال أسطول صغير متركّب من خمس سفن حربية وبعض سفن نقل، فهجم عليه في عرض السواحل الإفريقية أسطول أعظم تحت تصرّف ملك نابولي روبار، وسرعان ما تغلّب عليه[32]. ورغم دفاع مستميت، سقط القشتيل الذي هو آخر قلعة تحصّن بها الصقليّون، أمام الهجومات التي شنّها في نفس الوقت الرؤساء المحلّيون والقائد الحفصي مخلوف بن الكمّاد[33] الذي بقي واليًا على الجزيرة قبل أن يعوّضه أحمد بن مكّي، بإذن من السلطان أبي بكر. فهل سعى السلطان وابنه أبو العباس بهذه التسمية الأخيرة، إلى تأليب الأخوين ابن مكي الواحد ضدّ الآخر؟ إن كانا قد رغبا في ذلك حقًّا، فإنّ النتيجة لم تكن مطابقة لرغبتهما.

---

29) بالإضافة إلى المراجع السابقة، أنظر: البربر، 3/144 – 7.

30) ويقال إن محمد بن ثابت قد قبل تعيين ممثل عن الحكومة الحفصية في طرابلس، يتمتع بسلطات نظرية أكثر منها حقيقية، البربر، 3/173.

31) Mas-Latrie، معاهدات، ص 159 و Haberkern، *Kampfum Sizilien*، ص 124 و 195 و Finke، 3/837.

32) N Specialis، ج 3، الفصل 7 و Haberkern، المرجع السابق.

33) البربر، 3/65.

ولاية الأقاليم (1334 – 1346) :

ومن الجدير بالملاحظة أن نظام ولاية الأقاليم الذي طُبِّق في بداية عهد أبي بكر – كما رأينا – والمتمثّل في إسناد تلك المهمة إلى أبناء السلطان ، بمساعدة موظف كبير يحمل لقب حاجب ، إن ذلك النظام قد طُبِّق على نطاق أوسع خلال النصف الثاني من ذلك العهد. وقد سبق أن أشرنا إلى مثال أبي العباس بالنسبة إلى الجنوب التونسي. وينبغي أن يضاف إليه مثال ابنيْن آخريْن من أبناء أبي بكر ، هما أبو البقاء خالد وأبو فارس عبد العزيز ، اللّذان تقلّدا معًا سنة 734 هـ/1334م ، ولاية سوسة والساحل ، بمساعدة موظف قديم ، هو محمد ابن طاهر ، من ذريّة بعض الأمراء الأندلسيّين[34]. وقد بقي أبو فارس على رأس ولاية سوسة ، ونُقِل أخوه أبو البقاء إلى المهديّة ، بعدما افتكّها السلطان من ابن الركراك ، إثر نكبة ابن الحكيم.

واستمرّ أبو عبد الله وأبو زكرياء ، ابنا السلطان أيضًا ، في الاضطلاع بمهمّة ولاية كلّ من قسنطينة وبجاية ، يساعد كلًّ واحد منهما «حاجب» منحدر من السلك الإداري. وبطول المدّة تمتّعا باستقلاليّة واسعة[35] ولكنهما توفّيا قبل أبي بكر ، الأوّل في ذي الحجّة 739 هـ / جوان 1339م والثاني في 11 ربيع الأول 747 هـ / 2 جويلية 1346م. وخلف أبا عبد الله بدون صعوبة أخوه الأصغر أبو زيد عبد الرحمان ، في حين بقي إلى جانبه حاجب أبيه نبيل[36]. أما خلافة أبي زكرياء ، فكانت تسويتها أعسر. ذلك أنّ السلطان قد عيّن واليًا على بجاية أحد أبنائه الآخرين ، وهو أبو حفص عمر ، فثار سكّان المدينة وأطردوا الوالي الجديد وأجبروا السلطان على تعيين ابن الوالي الراحل أبي عبد الله محمّد[37]. وهكذا بدأت تظهر من جديد في المناطق الغربية أسر ملكيّة حقيقيّة متفرّعة ، بصورة تزيد أو تنقص ، عن السلالة الحفصية ، ستقوم في المستقبل بدور ملحوظ.

---

34) وبعد وفاة ابن طاهر سنة 735 هـ / 1334 – 35 م ، عوّضه مدّةً من الزمن محمد بن فرحون ، الذي ناب قبل ذلك عن ابن سيّد الناس في بجاية

35) وبقي أخوهما الفضل واليًا بعنّابة.

36) ادّعى ابن القنفد المتحيّز بصورة جليّة أن السلطان قد أنعم بولاية قسنطينة على أبي العبّاس (الخليفة المقبل) «وسنه يومئذ إحدى عشرة سنة» ، وعلى إخوته الستة أبناء أبي عبد الله ، ولم يشر ولو بكلمة إلى أبي زيد. أما الزركشي فقد جمع بين هذه الرواية المشكوك فيها وبين رواية ابن خلدون.

37) لقد استعرض ابن خلدون بالتفصيل أسماء الحجّاب في بجاية في عهد أبي زكرياء وأبي عبد الله.

العلاقات مع مرسيليا والبندقية ، ومفاوضات فاشلة مع أرجونة (1332 – 1346) :

لقد تراءت تلك النزعة المتمثّلة في فتور الرابطة التي كانت تُخضع بجاية لتونس ، للمعاصرين وحتى للملاحظين من النصارى في الخارج ، بما يكفي من الوضوح لتوجيه بعض مساعيهم الديبلوماسية . من ذلك أن مرسيليا التي سبق لها أن أوفدت في جوان 1332 نائبين لإبرام الصلح مع «ملكي تونس وبجاية» قد جدّدت بنجاح خلال الأشهر الأولى من سنة 1337 ، تلك المساعي الرامية إلى نفس الغرض مع «ملك بجاية» فحسب[38]. وبالضبط ، وجّه في نفس تلك الفترة الأمير أبو زكرياء مباشرة إلى ملك أرجونة رسالة بتاريخ 10 ربيع الأوّل 737 هـ / 10 أكتوبر 1336م ليوصيه خيرًا بسفير مسلم مبعوث من قِبَل ملك غرناطة ، سيرجع عن طريق بجاية وقطلونية . كما رجاه التدخل لدى ملك ميورقة ، لأنّ رعاياه قد نقضوا الهدنة المبرمة بين بلدهم وبين إفريقية[39].

وباستثناء هذه الوقائع القليلة ، لا نعلم أشياء كثيرة عن العلاقات الرسميّة بين إفريقية وبلاد النصارى خلال هذا النصف الثاني من عهد أبي بكر[40] ولا شكّ أنها لم تكن متطوّرة أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة . وقد رأت البندقية نفسها مضطرّة ، إلى التفاوض مع السلطان في ربيع سنة 1333 ، بواسطة إحدى الشركات الأجنبية في فلورنسا «ذات النفوذ الكبير في البلاط الملكي بتونس» وذلك بمقابل مالي[41]. ويبدو أن تلك الوساطة قد أسفرت عن نتائج إيجابية ، إذ ألغت حكومة البندقية في 3 ماي القرار الذي اتّخذته في السنة السابقة والقاضي بمنع رعاياها من تعاطي التجارة في البلاد الحفصيّة[42]. أمّا أرجونة ، فإن ملكها ألفونصو الرابع الذي لم يكن مواليًا لإفريقية في أوّل الأمر ، قد يكون تقرّب منها منذ تقهقر

---

(38) Archives communales de Marseille، ص 36 و40 – 41 .

(39) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 252 (صاحب الرسالة هو ابن السلطان المقيم وليس السلطان أبوبكر نفسه) ، و Brunschvig، *Documents inédits*، ص 237 ، عدد 1 (أحذف السطر الأخير) .

(40) أنظر : Genuardi ، *Studi di storia napoletana in onore di Michelangelo Schipa*، نابولي 1926 ، ص 117 ، عدد 7 .

(41) أنظر: Peruzzi، *Storia del commercio e dei banchieri di Firenze*، فلورنسا ، 1868 ، ص 251 ، 286 ، 343 – 4 .

(42) Mas-Latrie، الملحق ، ص 31 .

بني عبد الوادي. فقد وجّه إليه أبو بكر في 5 صفر 734 هـ /16 أكتوبر 1333م ، رسالة وديّة حول أحد التجار الميورقيين الذي ادّعى أنه من بلنسية لينجو من عمليات الانتقام الموجّهة إلى مواطنيه(43). ولكن يبدو أنّه لم تبرم أية اتفاقية رسمية بين البلدين.

وبعدما توفّي ألفونصو في جانفي 1336 وخلفه ابنه الشاب بيدرو الرّابع الذي أعلن من أوّل وهلة عن صداقته للمسلمين(44) ، وجّه إليه أبو بكر في نفس تلك السّنة وفدًا مكلّفًا بتجديد الصّلح بين الدولتين. إلّا أنه لم يتمّ التصديق في تونس على المعاهدة المبرمة في بلنسية يوم 16 ديسمبر 1336 ، والتي يعتبر نصّها أقرب لنصّ معاهدة 1314 منه لمعاهدة 1323 . ذلك أنّ السلطان الذي تدعّم مركزه السياسي ، ربّما رفض في بداية سنة 1337 دفع السّبعة آلاف دبلون المطالب بتسديدها قبل المصادقة النهائية على المعاهدة ، منها خمسة آلاف في الحين. وقد جرت مفاوضات جديدة سنة 1343 بمبادرة من بيدرو. فما إن تولّى هذا الأخير على ميورقة ، حتى رأى من واجبه أن يطالب السّلطان الحفصيّ ، علاوة على القرض الإضافي الذي تبلغ قيمته على الأقلّ عشرة آلاف دبلون ، بتسديد مبلغ الأربعة آلاف وخمسمائة دبلون ، المدين به منذ عشرين سنة خلت للملك ميورقة سانشو(45). وأوشك أن يتمّ إبرام اتفاقية مع مبعوثي بيدرو إلى تونس في سنة 1345 على أساس حلّ وسط موالٍ للغاية لمملكة أرجونة ، لولا حصول حادث غير متوقّع قضى على تلك المحاولة بالفشل. وفي السنة الموالية كانت بعثة أرجونية تتأهّب لزيارة سلطان تونس تلبيةً لدعوته ، حينما بلغها نبأ وفاته ، فتعطّلت المحادثات(46).

خضوع أبي بكر شيئًا فشيئًا لسلطة المريني أبي الحسن ، ووفاته (1337 – 1346) :

لئن أبدى أبو بكر آنذاك تجاه المطالب الماليّة الأرجونيّة ، تصلّبًا أقلّ ممّا أبداه سنة 1337 ، فذلك بالتأكيد لأنّ الوضع في شمال إفريقيا كان يحثّه على اتّخاذ موقف متسامح أكثر إزاء دولة أجنبية مؤهّلة للتدخّل يومًا ما بينه وبين بني مرين ، كما لمّح لذلك ببراعة

43) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 250 – 2 .

44) أنظر: Daumet، المجلّة الأسبانية ، سنة 1905.

45) أنظر : Campaner، *Cronicon mayoriceuse*، ص 47 .

46) برنشفيك : *Documents inédits*.

بيدرو الرابع . ففي المناطق الغربية ، تحت المظاهر الخلاّبة للصداقة ، كان شبح الخطر المريني يخيّم في الأفق ويتجلّى أكثر فأكثر للعيان ، حتّى بالنسبة إلى أقلّ الملاحظين تبصّرًا . ذلك أن «سلطان فاس الأسود» أبا الحسن علي الذي سيبقى ذكره عالقًا في أذهان الأجيال الصاعدة ، باعتباره أعظم سلاطين الدولة المرينيّة ، قد استرجع تلمسان يوم 27 رمضان 737 هـ / أول ماي 1337م وقضى على عائلة بني عبد الوادي وضمّ مملكتهم إلى بلاده وأصبح بين عشيّة وضحاها صاحب مملكة ممتدّة الأطراف تضمّ المغرب الأقصى مع ثلثي الجزائر الحاليّة ، وتتاخم المملكة الحفصيّة. ومن ناحية أخرى ، فقد استرجع جبل طارق من النّصارى منذ سنة 1333. ولقد كان قويّ البنية ، مقدامًا راعيًا مستنيرًا للآداب والفنون صديقًا لرجال الدين ، تقيًّا هو نفسه ، وباختصار فقد كان صورة من الملوك المسلمين النموذجيّين. تلك هي ملامح أبي الحسن الذي انفتحت في وجهه – وهو في سنّ الأربعين – آفاق التوسّع السياسي في الأندلس والمغرب ، فهل سيجدّد مآثر عبد المؤمن العجيبة؟

ويبدو أن أبا بكر لم يبق مبهورًا أمام ذلك الخطر. بل ممّا لا شكّ فيه أنّه قد تفطّن – حتى قبل سقوط تلمسان – لما يمكن أن يلحقه من ضرر ، نتيجةً لزوال تلك الدولة التي كانت حاجزًا بين مملكته ومملكة صهره العتيد[47]. ولكن – والحقّ يقال – لم يكن يستطيع القيام بأيّ عمل ضدّه ، ولئن حدث أن استجاب لنصائح ابن الحكيم الذي كان يوصيه بالحذر ويمنعه من الارتماء في أحضان السلطان المريني ، إلّا أنّه كان مضطرًّا بحسب الظروف إلى الامتثال في أغلب الأحيان إلى وجهات نظر أبي محمد بن تافراجين الوسيط النشيط والمناصر المتحمّس للتحالف الوثيق مع أبي الحسن[48]. والواقع أنّ ذلك التحالف الذي مكّن من تحرير بجاية من خطر بني عبد الوادي وسمح للسلطان الحفصي باسترجاع تدلس[49] لم يكن يتضمّن في أوّل الأمر ، حسب الظاهر ، سوى المزايا والشرف بالنسبة إليه . فمن براعة أبي الحسن أنّه عامل صهره ، طوال حياته ، معاملة حسنة تراعي كرامته وتجعله لا يحسّ كثيرًا بالتبعيّة الأدبيّة التي توصّل إلى فرضها عليه شيئًا فشيئًا .

وخلال الأشهر الأخيرة من سنة 740 هـ / ربيع 1340م ، أحرز السّلطان المريني ضدّ

---

47) مثلما صرّح بصريح العبارة لابن فضل الله ، أحد مخبريه ، المسالك ، ص 169.

48) لقد كان ابن تافراجين حاضرًا عندما احتلّ أبو الحسن تلمسان.

49) المسالك ، ص 152و167. وقد طالب أبو الحسن قبل ذلك السلطان العبد الوادي بدون جدوى بإرجاع تلك المدينة إلى السلطان الحفصي ، البربر ، 219/4 ، أنظر أيضًا : *Crónnica de Don Alfonso Decimó*، الفصل 235 و236.

قشتالة في مضيق جبل طارق انتصارًا بحريًّا باهرًا ، كان متبوعًا بهزيمة على نهر ريو سالادو بالقرب من طريف[50]. وقد ساهمت إفريقية في كلتا المعركتين ، حيث انضافت إلى الأسطول المريني الذي كان يضمّ في أوّل الأمر حوالي ثمانين سفينة ، ستّ عشرة سفينة قادمة من جميع الموانئ الحفصية تقريبًا ، تحت قيادة زيد بن فرحون ، قائد بجاية البحري. وخلال معركة طريف ، أثناء نهب المعسكر المريني من طرف النصارى ، هلكت بعض الأميرات ، من بينهنّ فاطمة زوجة السلطان المفضّلة وابنه أبي بكر[51]. وخلافًا لما قد يعتقده البعض فإنّ ذلك الفشل الذريع لم ينقص قطّ من هيبة أبي الحسن في العالم الإسلامي ولا من طموحه الشخصي.

ولكنّه عدل عن مطامعه في الأندلس وأخذ يفكّر بوجه خاصّ في الناحية الشرقيّة. وبما أنه كان يغدق الهدايا الثمينة على سلطان مصر والبقاع الإسلامية المقدسة[52] ، فقد ظنّ بعض الملاحظين أنه كان يتهيّأ للتدخّل بصورة مباشرة أكثر في شؤون المشرق. أما هيمنته في شمال إفريقيا فقد كانت معروفة لدى جميع البلدان المطلّة على البحر الأبيض المتوسط. من ذلك أن ملك أرجونة كان على أتمّ العلم بذلك[53] كما أشار إلى ذلك بصورة مفصّلة الكاتب السّوري المصري ابن فضل الله. وأكبر دليل على تلك التبعيّة الحفصيّة ، الواقعة التالية : عندما عهد أبو بكر بالخلافة على العرش في أواخر سنة 742 هـ / ربيع 1342م ، إلى ابنه أبي العباس أحمد الذي كان واليًا على الجنوب التونسي ، رأى من واجبه الحصول على موافقة سلطان فاس وتلمسان الكتابية ، على تلك التسمية وضمانها إذا صحّ التعبير[54]. وأخيرًا ، فهل أنّ أبا الحسن ، الذي بعث إلى تونس في أواخر سنة 746 هـ / ربيع 1346م ، بعد وفاة زوجته فاطمة ، وفدًا رسميًّا ليخطب له إحدى أخواتها ، قد فعل ذلك وفاءً لروح الفقيدة ، كما يشير إلى ذلك ابن خلدون؟ أم أنّه كان يرغب ، عن طريق ذلك الزّواج ، في تأكيد

50) إن التاريخ المضبوط لتلك المعركة هو محلّ نقاش. أنظر: Ballesteros، تاريخ اسبانيا ، ج 3 ، برشلونة ، 1922 ، ص 56 – 7.

51) البربر ، 4/230 – 234. *Crónica de Don Alfonso Décimó*، الفصل 230 ، 240 ، 251.

52) أنظر حول تلك الهدايا : البربر ، 4/239 – 242 وتاريخ أبي الفداء ، 4/149 – 150.

53) التعريف ، ص 22 – 25 والمسالك ، ص 167 – 170 و Van Berchem ، *Titres Califiens*، (الألقاب الخليفية) ، ص 61 – 3.

54) لقد أوفد إليه الحاجب أبا القاسم بن عتّو. ومن علامات خضوع السلطان الحفصي لأبي الحسن ، ما أشار إليه ابن خلدون بكل حذر ، من تسليم بعض المبعدين اللاجئين في إفريقية إلى السلطان المريني. البربر ، 4/228 – 9 ، 238 ، 475.

طموحه الضمنيّ إلى خلافة الحفصيّين يومًا ما واسترجاع اللّقب الخليفي الذي انتقل من الموحّدين إلى عائلته ؟[55] وبعد تردّد طويل قرّر أبو بكر ، بإلحاح من ابن تافراجين ، إرسال إحدى بناته ، عزّونة ، التي ارتحلت في أواخر الصيف صحبة شقيقها الفضل والي عنّابة. واستُقبِلَت بكلّ تبجيل في تلمسان من طرف زوجها السلطان الذي بنى لها قصرًا فخيمًا[56] ، وفي أثناء الطريق علمت الأميرة بوفاة والدها الذي لقي حتفه بغتةً يوم 2 رجب 747 هـ/19 أكتوبر 1346 م[57]. وهكذا توفّي ، قبل بلوغ سنّ الشيخوخة وبعد فترة من الحكم صعبة وطويلة إلى حدّ ما ، ذلك الملك الذي صدرت ضدّه في أغلب الأحيان أحكام قاسية ، لأنه غاب عن كثير من الناس ما قام به من عمل دؤوب وجريء لتوحيد إفريقيّة ، ولم يروا فيه سوى الممهّد العاجز للغزوة المرينيّة.

---

55) التعريف ، ص 23 و Van Berchem ، الألقاب الخليفية ، ص 68 ، 72.

56) البربر ، 4/244 – 5 ؛ ابن مرزوق ، المسند ، *Hespéris* ، 1925 ، ص 75 – 76 ، وحسبما ورد في ذلك الكتاب فقد بني القصر في ظرف ثمانية أيام. ويشير الزركشي إلى أنّ المهر الذي منحه أبو الحسن «جملته خمسة عشر ألف دينار ذهبًا ومائتا خادم».

57) حسب الإخباريّين توفّي أبو بكر بصورة تكاد تكون فجئية إثر إصابته بتعفّن الدم بالإضافة إلى دمّل في كتفه. وتحدّث أبو الفداء وحده عن إصابته بالفالج.

الفصل الثاني :
الغزوات المرينيّة
الحاجب ابن تافراجين وأبو إسحاق (1346 – 1370)

خلافة أبي بكر:
ابنه أبو الحفص – أبو الحسن يستولي على إفريقية :

إنّ قضيّة خلافة أبي بكر التي ظنّ أنّه قد فضّها ، أثارت بعد وفاته مباشرة ، اضطرابات دامية ، قسّمت أبناءه إلى فريقين متخاصمين(1). فأسرع أحدهم الذي كان موجودًا بالعاصمة إلى الإعلان عن نفسه سلطانًا بمساعدة ابن تافراجين ، وهو الأمير أبو حفص عمر الذي سبق أن رفض أهالي بجاية ولايته عليهم. وتلقّب باللّقب الخليفي «الناصر لدين الله»(2). ولكنّ وليّ العهد المعيّن أبا العبّاس أحمد الذي كان يحظى بمساندة الأعراب ، قد قدم من منطقته بالجنوب على جناح السرعة وزحف على تونس ودخلها بعد أن انسحب منها أخوه مؤقّتًا ، وذلك يوم 8 رمضان / 25 ديسمبر. وبعد ذلك ببضعة أيام اقتحم أبو حفص مدينة تونس على حين غفلة وتمكّن من قتل خصمه الذي كان قد مال إلى الملذّات ثم أمر بقتل أخويه أبي فارس وأبي البقاء ، الواليين على منطقة الساحل ، اللذين انضما إلى صفّ المطالب الشرعي بالعرش. وكانت فرصة التدخّل سانحة للسلطان المريني الذي كان يرتقبها منذ مدّة طويلة. وقد وجد إذ ذاك ذريعةً للتدخّل ، ألا وهي معاقبة المغتصب ، إذ أنه هو الضامن لوثيقة الخلافة على العرش التونسي. لا سيّما وقد تلقّى زيارة كلٍّ من الحاجب الحفصي ابن تافراجين الذي فرّ من الحرب الأهلية(3) ، وشيخ الكعوب خالد بن عمر الذي

1) من وفاة أبي بكر إلى ولاية أبي إسحاق بما في ذلك الاحتلال المريني ، أنظر: البربر ، 3/23 – 43 ، 4/246 – 287 والفارسية ، ص 390 – 6 وتاريخ الدولتين ، ص 66 – 77 ، 120 – 142 والأدلة ، ص 113 – 129 وأنظر أيضًا حول خلافة أبي بكر والاحتلال المريني J. Vilani، ج 12 ، فصل 102 وج 1 ، فصل 15 و52.

2) Farrugia، عدد 36.

3) كما فرّ من سيّده ذاته أبي بكر (حسب Vilani) وقد عوّضه في خطة الحجابة بتونس بكاتبه السابق أحمد بن علي بن رزين وعهد بقيادة الجيش إلى العلج ظافر السنان.

قتل أبو بكر أحد إخوته ، فحرّضاه على الزّحف على إفريقية بجيشه.

وكانت الغزوة سريعة. ففي أوائل سنة 748 هـ/ ربيع 1347م ، ارتحل أبو الحسن على رأس جيشه بعدما عهد بقيادة تلمسان إلى ابنه أبي عنان فارس. وفي الطريق استسلم إليه الذواودة تلقائيًّا وكذلك ممثّلو جميع الأقاليم الجنوبية من الزاب إلى طرابلس. وسلّم إليه واليا بجاية وقسنطينة ، الأميران أبو عبد الله وأبو زيد المدينتين ، فبعث بهما إلى التخوم الجزائرية المغربيّة وعهد إليها في المقابل بولاية وجباية مدينتي وجدة وندرومة. وأمام هذا الانتصار الباهر ، اضطرّ أبو حفص الذي ألّبت عليه قساوته السكّان ، إلى الفرار من تونس إلى الجنوب ، صحبة حلفائه الأعراب من أولاد مهلهل. فالتحقت به كتيبة مرينية بقيادة القائد حمّو بن يحيى العسري ، معزّزة بجنود من أولاد أبي الليل ، والتقى الجمعان بالمباركة ، قريبًا من قابس في جمادى الأولى / أوت. وألقي القبض على أبي حفص ثم قتل هو ومولاه ظافر السنان وبُعِثَ برأسيهما إلى أبي الحسن الذي كان قد وصل منذ قليل إلى باجة(4).

وأخيرًا اضطرّت تونس التي تعرّضت للهجوم برًّا وبحرًا ، إلى فتح أبوابها بدون مقاومة. فدخلها المريني يوم السبت 8 جمادى الثانية / 15 سبتمبر في موكب رهيب ، وهو يمتطي جواده ويتقدّمه عن يمينه شيخ أعراب زغبة بالمغرب الأوسط وابن تافراجين وعن يساره أميران حفصيّان كان قد أخرجهما من السجن في قسنطينة. واستولى على قصور الحفصيّين ومعه ابن تافراجين ، ثم قام بجولة في أنحاء البلاد مدّة شهرين فزار القيروان والمهدية والمنستير لتركيز سلطته ، وبالخصوص للتأكيد على حرصه على إحياء ماضي إفريقيّة المجيد تحت سلطته ، وذلك من خلال زيارته لمقامات وأضرحة الأولياء والصالحين ومشاهير الأمراء الذين حكموا تلك البلاد قبل العصر الموحّدي.

موقف أبي الحسن الدّقيق وثورة الأعراب (1347 – 1348) :

إنّ مثل هذا الانتصار اليسير كان يخبّئ مستقبلاً قاتمًا. ففي نفس الوقت الذي كان فيه السلطان المريني يتلقّى تهاني ملك قشتالة النصراني وملك مالي الزنجي ، وقد أصبح في الظّاهر المتحكّم في الشمال الإفريقي بتمامه وكماله ، بدأ نظامه السّياسي يتزعزع بقوّة. ذلك أنّه – والحقّ يقال – بالرّغم من انضمام كثير من النّاس إليه خوفًا أو طمعًا ، فقد استقبل معظم

4) كما قبض على أفراد آخرين من حاشية أبي حفص ، من بينهم الشيخ أبو القاسم بن عتّو. وبعث بهم إلى السلطان أبي الحسن الذي قطعهم من خلاف حسب الفتوى التي أصدرها له الفقهاء.

سكّان إفريقية ملكهم الجديد بانزعاج ، وهو ذلك الأجنبي الذي كان يحيط به أتباعه الغرباء هم أيضًا ، من شيوخ أعراب المغرب الأوسط مثلاً وجمهور كبير من رجال الدّين والمثقّفين. فما إن اقترب ، حتى وجدت المناهضة المسبّقة للجماهير الشعبية صداها في مواقف بعض الشخصيات الدينية ، من ذلك مثلاً ، أنّ الوليّ الصالح أبا هادي ، الذائع الصيت في قسنطينة قد أعرب علانية عن غضبه ، فأبعد عنه أغلب أتباعه وانعزل في خلوة إلى أن أدركته المنيّة بعد ذلك بقليل(5). وفي القيروان اقترح الشيخ ابن عيّاش بدون جدوى على إمام رسمي ، تعويضه على المنبر لإلقاء خطبة ضدّ المحتلّ. إذ لم يعد الوضع مثلما كان عليه إبان الغزوة الموحّدية ، حينما أقنع الناسَ الاحتلالُ النصراني للسواحل وانتشار الفوضى في الداخل ، بجدوى التدخّل المغربي.

أضف إلى ذلك أنّ أبا الحسن الذي لم يتوسّم الناس فيه الخير منذ قدومه إلى إفريقيّة ، فقد أظهر بنظامه الحكومي ، أنه غير متلائم مع تلك البلاد المتشعّبة التي يصعب التصرّف ‌ا. فقد جلب معه من فاس وتلمسان أشهر الفقهاء والكتّاب لتركيز سمعته بوصفه راعي ‌داب والفنون الورع ، ولتدعيم نفوذه الأدبي لدى أهالي إفريقيّة. ولكن أثناء جلسات ‌لدراسات والمناقشات العلمية ، التي كان يلذّ له تنظيمها والإشراف عليها في تونس ، لم يتوصّل لا محالة إلّا إلى إهانة وإثارة العلماء المحليّين ، وقد تفوّق عليهم في بعض المسائل ، أولئك الخصوم البارزون ، القادمون من الخارج. كما عامل أفراد الأسرة الحفصيّة معاملة حليمة بلا حذر ، إلى حدّ أنه قد أبقى أحدهم على رأس مدينة عنّابة ومنطقتها ، وهو شقيق زوجته عزّونة. وهذا الأمير ، أبو العباس هو الذي سيتولّى بعد ذلك بقليل رفع راية العائلة المالكة المخلوعة. وأخيرًا فقد أراد انتهاج سياسة شخصيّة حازمة تعزّزها إدارة متشدّدة من قِبَل منظوريه ، وسرعان ما أغضب في آن واحد سكّان المدن المتعوّدين على عناية أكثر والأعراب الرحّل غير المستعدّين لتحمّل المضايقات. وهؤلاء الأخيرون هم الذين سيتسبّبون في اندلاع الثورة التي سوف لا تُبقِي ولا تَذَر.

فما إن استقرّ أبو الحسن بتونس(6) حتى أعلن عن إلغاء الأداءات التي يستخلصها

---

5) يقال إنه تدخّل شخصيًّا في أول الأمر لدى أبي الحسن لصرفه عن الاستيلاء على قسنطينة. وقد اعتقد أهالي قسنطينة فيما بعد أن أدعية وليّهم الصالح لم تكن غريبة عن الكارثة التي أصابت المحتلّ في آخر الأمر. أنظر: أنس الفقير، ص 101 – 2.

6) لقد عيّن حاجبًا ومستشارًا خاصًّا علاّل ابن محمد بن أمصمود المسكوري المنتسب إلى عائلة مغربية ستقوم بدور هامّ في المخزن المريني في العهود الموالية. أنظر: روضة النسرين ، ص 76 – 77.

الأعراب الرحل من المقيمين ، سواء في المدن أو في الأرياف ، بمقتضى الإقطاعات الحكومية أو العرف الجاري[7] وعوّضهم عن استخلاص الجباية في بعض المدن ، بعطايا عسكريّة تدفعها لهم الخزينة مباشرة. وربّما كان يرمي إلى التحكّم في عمليّات التروح الموسميّة ومراقبتها بواسطة إحداث مراكز عسكرية ثابتة على حدود أراضي المراعي التابعة إليهم. إلّا أنّ هذه المحاولة المفيدة ولكن الجريئة ، الرامية إلى تخليص الدولة الحضرية من عرقلة الأعراب الرحّل ، بالتحديد من مواردهم والتضييق من مناطق نفوذهم ، إن تلك المحاولة قد فشلت فشلاً ذريعًا. ذلك أنّ أعراب السباسب التونسية ومنطقة السّاحل من الكعوب وبني حكيم ، المهدّدين في مصالحهم الحيويّة قد ردّوا الفعل بحزم وتماسك. وحسب الطريقة التي تعوّدوا عليها من قبل بحثوا عن منافس ذي محتدٍ ملكي ، يتعهّدون بمساندته ضدّ الأمير الجالس على العرش. فاقترح بعض رؤسائهم تلك المهمّة في أوّل الأمر على المُطالب السابق بالعرش الحفصي ، عبد الواحد بن اللحياني الذي كان يعيش إذ ذاك في بلاط أبي الحسن. إلّا أنّ المعني بالأمر وشى بهم هو نفسه ، فألقي عليهم القبض وأودعوا السجن. وفي حين كان المريني يستعدّ خلال فصل الشتاء لتنظيم حملة واسعة النطاق ضدّهم ، قام الأعراب في تونس بتوحيد مختلف فروع قبائلهم للصّمود في وجه السّلطان. وقد أسفر التحالف الذي دعت إليه النسوة عن التصالح بين أولاد أبي اللّيل وأعدائهم الألدّاء أولاد مهلهل. فأجمعوا على مبايعة حِرَفيّ خامل الذكر في توزر[8] يدعى أحمد بن عبد السّلام ، حفيد الدعيّ الرّاحل ، عثمان ابن أبي دبّوس من بني عبد المؤمن[9].

ودارت المعركة بين الجنود الحكوميّين والثائرين في نصف الطريق بين تونس والقيروان في أوائل محرّم 749 هـ / أفريل 1348 م. وبدأ الأعراب يتقهقرون نحو السّباسب ، ثمّ هجموا على حين غفلة غير بعيد عن القيروان. وخذل أبا الحسن بعض الجنود المسلّمين إليه من طرف الشعوب المهزومة ، فتمكّن الأعراب من التغلّب عليه ونهب معسكره ونجا بنفسه بصعوبة متحصّنًا بأسوار القيروان. وقد كانت هذه الهزيمة الشنعاء إشارة الانطلاق لتدهور الوضع السياسي بالنسبة إلى أبي الحسن الذي سينتهي به الأمر إلى فقدان عرشه وحياته.

---

7) وبالخصوص ضريبة «الحماية» أو «الخفارة».

8) [حسب «تاريخ الدولتين» ، كان خيّاطًا].

9) خلافًا للإحالة ، البربر ، 3/33 ، توفّي عثمان هذا متقدّمًا في السنّ بالقاهرة سنة 731 هـ / 1331م وكان يعمل ضابطًا في سلك الحرس المملوكي. أنظر: Fagnan ، *Extraits inédits* ، ص 261 – 267.

نهاية الاستيلاء المريني بإفريقية (1348 – 1350) :

إن الوضع بتونس، الذي كان حرجًا مدّة من الزّمن بالنسبة للسلطان المريني، قد بدأ في التحسّن، بسبب الانقسامات التي سرعان ما ظهرت في صفوف الأعراب المنتصرين. أما في البلاد الجزائرية الحالية وفي المغرب الأقصى، فإن الإعلان عن هزيمته التي تمّ تهويلها، قد أثار ضدّه الأهالي الخاضعين منذ عهد قريب وابنه ذاته أبا عنان فارس؛ الذي كان قد بويع بتلمسان منذ شهر ربيع الأول 749 هـ / جوان 1348 م. فارتحل هذا الأخير إلى المغرب حيث سيبقى متقلّدًا للحكم. وفي نفس التاريخ بايع أمام أسوار مدينة تونس زعماء بني عبد الوادي الذين كانوا قد تخلّوا عن أبي الحسن، أحد أعقاب أسرتهم المالكة، أبا سعيد عثمان، بمساعدة أخيه أبي ثابت الزعيم، وذلك في شهر جمادى الثانية / سبتمبر من نفس السّنة. وتمكّن الأميران من استرجاع تلمسان وإعادة الأسرة المخلوعة إلى العرش[10]. وفي نفس الوقت بعدما استسلمت مدينتا قسنطينة وبجاية إلى الأمير عنابة الفضل الحفصي، تمّ استرجاعهما من طرف أميريْهما السابقيْن، ابني أخي الفضل، وهما أبو زيد عبد الرحمان وأبو عبد الله اللّذان أطلق سبيلهما أبو عنان لمضايقة والده. وفي شوّال 749 هـ / أوائل جانفي 1349 أصبح شمال منطقة قسنطينة بأكمله في قبضة الحفصيّين، ولكنه كان موزّعًا بين ثلاثة أمراء أقرباء[11]. ولم يبق لأبي الحسن شيء يذكر باستثناء البلاد التونسية.

فقد انتهى الأمر بالسلطان المريني الذي كان مطوّقًا بالأعراب في القيروان، إلى التّفاهم مع قسم من أعدائه، وهم أولاد مهلهل الذين قادوه إلى سوسة تحت حراستهم، ومن هناك تمكّن في أواخر ربيع الثاني 749 هـ / أوائل أوت 1348 م، من العودة إلى تونس عن طريق البحر. وفي الأثناء نلاحظ أن ابن تافراجين الذي كان قد تحوّل إلى الأعراب منذ بداية حصار القيروان وانضمّ إلى ابن أبي دبّوس، قد حاول بعد ذلك بدون جدوى، إلى جانب سيّده الجديد، اقتحام القصبة بتونس والهجوم على الحامية المرينية المتحصّنة بها. فعندما بلغه نبأ رجوع أبي الحسن، أسرع إلى الإبحار في اتجاه الإسكندرية. وانتصب أبو الحسن من جديد في تونس التي زاد في تحصيناتها وتمكّن أيضًا من التخلّص وقتيًّا من أولاد

---

10) البربر، 423/3 ويحيى ابن خلدون، 195/1 – 200.

11) في منتصف تلك السنة المليئة بالاضطرابات، أقام ابن بطوطة من جديد بتونس بعد رحلته الطويلة في المشرق (رحلة ابن بطوطة، 428/4 – 431) وقد حضر بانتظام مجلس أبي الحسن (أنظر أيضًا حول هذا المجلس الأدبي، الإكمال، 241/2 و332/4) الذي سأله عن ملوك المشرق وعن إقامة ابن تافراجين بمصر.

أبي اللّيل الذين أتوا لمحاصرة المدينة ، عن طريق التفاوض مع زعيمهم عمر بن حمزة في شهر شعبان / سبتمبر. وقد سلّم إليه هذا الأخير ابن أبي دبوس وزوّج ابنته من ابن السلطان ، الأمير أبي الفضل. إلّا أن الهجومات قد عادت من جديد طوال سنة 1349[11] وكانت موجهة بالخصوص من طرف أحد إخوة عمر بن حمزة ، أبو الليل فتيتة[12] الذي صار يؤيّد هذه المرّة ترشّح أمير عنّابة الفضل للعرش الحفصي. ولكن بالرغم من مساندة اولاد مهلهل والجولات الجريئة التي كان يقوم بها الناصر ابن السلطان الذي بقي وفيًّا للعهد ، عبر إفريقية[13] ، فإن أبا الحسن لا يستطيع البقاء مدّة أطول في تلك البلاد المناهضة له ، بينما تخلّت عنه بقية إفريقية بصورة تكاد تكون تامّة. وعندما انفضّ من حوله المتقلّدون للسلطة في الجنوب التونسي بنو مكّي والشيخ أبو القاسم بن عتّو ، وأعلنوا في آخر الأمر عن انضمامهم إلى الفضل ، أدرك أبو الحسن أنّ الوسيلة الوحيدة التي بقيت لديه هي الرّحيل. وفي شوّال 750 هـ / أواخر ديسمبر 1349 م أبحر على ظهر سفنه في اتجاه الغرب ، فدفعته الرياح نحو بجاية وغرق أسطوله في عرض سواحل بلاد القبائل ونجا بنفسه في مدينة الجزائر ، وسوف يلقى حتفه بعد ذلك بسنة ونصف السنة في جبال الأطلس المغربي الأعلى بجوار الهنتاتيّين ، وذلك بعد تعرّضه لكثير من المِحَن ومقاومته بدون جدوى لابنه المتمرّد أبي عنان. وقد ترك بتونس أحد أبنائه ، أبا الفضل صهر عمر بن حمزة ، على أمل أن تصون تلك المصاهرة حياة الأمير. وفي أواخر ذي القعدة 750 هـ / فيفري 1350 م ثار سكّان مدينة تونس وبايعوا الأمير الحفصي الفضل الذي ارتقى إلى عرش والده الراحل ، في حين ارتحل الأمير المريني أبو الفضل إلى المغرب تحت حراسة الفرسان الكعوب.

مدّة ولاية الفضل القصيرة.
ارتقاء أبي إسحاق إلى العرش. وقوّة نفوذ ابن تافراجين (1350) :

فهل ستتمكّن إفريقية التي فقدت قسنطينة وبجاية ، تحت حكم ملكها الجديد الشابّ (كان يبلغ من العمر إذ ذاك ثماني عشرة سنة)[14] والمقدام ، من استرجاع هدوئها بعد الاحتلال الأجنبي والاضطرابات التي هزّتها منذ أمد قريب؟ إنها في أمسّ الحاجة إلى ذلك

---

12) [في «تاريخ الدولتين» فتيتة].

13) انطلاقًا من بسكرة التي يحكمها بنو مزني المناصرون لأبي الحسن.

14) أمّه جارية من أصل أوروبي اسمها عطف.

الهدوء ، لا سيّما بعد الطّاعون الرهيب الذي أصابها من الشرق وفتك بها خلال مدّة إقامة أبي الحسن بها. ويبدو أنّ تلك الآفة الفتّاكة قد بلغت أوجها في إفريقية خلال سنة 1349[15]. ومن سوء الحظّ فإنّ عهد الفضل الذي استرجع لقب أبيه «المتوكّل على الله»[16]، لم يكن سوى فترة عابرة. ذلك أنّ بعض المؤامرات التي شارك في تدبيرها أبو القاسم بن عتّو، الحاجب الجديد، ومحمّد بن الشوّاش، وزير الحرب، قد ألقت بذور الشقاق بين الشيخ الكعوبي أبي الليل فتيتة وبين أخيه خالد. وترتّب على ذلك، التهديد بحصول اضطرابات دامية جديدة، ولم يتمّ تجنّب ذلك الخطر إلّا بحصول حادث مفاجئ، تمثّل في عودة ابن تافراجين إلى السّاحة السياسيّة. فقد رجع هذا الأخير إلى إفريقيّة مصحوبًا بالشيخ عمر بن حمزة شقيق أبي اللّيل وخالد، وقد كان التقى به في مكّة خلال موسم الحج 750 هـ / مارس 1349م وربطته به علاقة مودّة. فصالح عمر بين أخويْه وزحف ثلاثتهم على تونس بجيوشهم. واحتَجز رفيقُهم ابن تافراجين السّلطان خارج أسوار المدينة بالحيلة. ثم دخل العاصمة يوم 11 جمادى الأولى 751 هـ / جويلية 1350م وأقنع أهالي المدينة والكعوب بمبايعة أحد إخوة السلطان وهو أبو إسحاق إبراهيم البالغ من العمر ثلاث عشرة سنة[17]. وفي الحين أُعدِم الفضل وحاجبه ابن عتّو.

وقد تلقّب أبو إسحاق – وهو السلطان الثاني الذي يحمل ذلك الإسم – باللقب الخليفي «المستنصر بالله»[18]. ونظرًا لصغر سنّه فإن الداهية ابن تافراجين هو الذي أمسك في الواقع بمقاليد الحكم، بصفة حاجب[19]. وسيحتفظ بتلك الخطّة بالرغم من الحسّاد ومن الغزوة المرينيّة الثانية، وذلك حتى وفاته تقريبًا أي طوال ما يناهز الأربع عشرة سنة. وقد

15) لا شكّ أن شتاء سنة 1350 قد تميّز بالمجاعة. ففي مارس وأفريل من تلك السنة وجّهت من صقليّة إلى تونس كميّات كبيرة من القمح، Zeno، وثائق، ص 227، 237، 239، 243.

16) وهو اللقب المضروب على النقود. أنظر: Farrugia، عدد 37 – 83 و *Brethes*، عدد 1252 – 53.

17) كانت ولادته في شهر ربيع الأوّل 737 هـ / أكتوبر 1336م وأمّه جارية اسمها قرب الرضا. أنظر حول ولايته وولاية أبي البقاء العابرة، البربر، 43/3 – 82 والفارسية، ص 396 – 9 وتاريخ الدولتين، ص 77 – 142/92 – 170 والأدلة، ص 129 – 137.

18) المضروب على النقود، أنظر: Lavoix، عدد 966 و Farrugia، عدد 40 – 42 وبالنسبة للعقود، Amari، *Diplomi*، ص 98 و112.

19) في المعاهدة المبرمة مع بيزة سنة 1353 ومع أرجونة سنة 1360، نُعِت بلقب «نائب الملك» «ومصلح الأحوال بعد اختلالها ومنجح الأماني بعد اعتلالها». أنظر: Amari، *Diplomi*، ص 99 – 100 و 418 و Las Cagigas *Traités de paix* ص 68 و 72.

اتّفق معاصروه على التّنويه بمهارته السياسية الفائقة التي قد تبدو لنا اليوم – والحقّ يقال – قابلة للنقاش ، فيمّا يتعلّق بتطبيقاتها وتأثيراتها ، وذلك لأنّنا لا نستعمل عادةً نفس المقاييس التي يلتجئون إليها. وغنيّ عن البيان أن المصلحة الشخصيّة والطموح وحبّ الذات والحرص على الأمن الذاتي ، قد كانت دومًا وأبدًا هي الطاغية لديه على أيّ اعتبار آخر. وإن ميزته الحقيقيّة تتمثّل في قدرته على الانزواء عند هبوب العاصفة ثم الظهور بعد ذلك متمتّعًا بسلطة متزايدة. وكان ، أثناء ممارسته لمهامّه يتظاهر بالعظمة وأحيانًا بالشهامة ، كما كانت هيبته تؤثّر في الجماهير وتخادع العموم. ولكن إذا نظرنا إلى عمله من زاوية المصلحة العامّة العاجلة أو الآجلة ، أدركنا أنّ ذلك العمل لم يكن مجديًا بصورة تكاد تكون دائمة ، سواء في الدّاخل أو في الخارج ، إذ أنّ الدولة الحفصيّة لم تكن مدينة له بأيّ شيء تقريبا ، ما عدا العداوات المضرّة التي كانت تمثّل حاجزًا منيعًا في وجه توحيد البلاد وتحقيق ازدهارها الدائم.

بنو مكّي يسيطرون على الجنوب الشرقي. الجنوبيّون بطرابلس. المعاهدة المبرمة بين طرابلس والبندقية (1356) :

لقد تمثّلت أشدّ مناهضة للحكومة التونسية ، نتيجةً لما كان يحظى به ابن تافراجين من نفوذ قويّ ، في العداوة التي أبداها في وقت مبكّر الأخوَان ابنا مكّي ، صاحبا قابس وجربة. إذ أنهما لم يكتفيا برفض الخضوع للسلطان الجديد ، بل اتحدا مع القبائل المتمرّدة ومع العدوّيْن الغربيّيْن ، أمير قسنطينة الحفصي والسلطان المريني ، وقد ساعداهما على تنفيذ مشاريعهما ضدّ البلاد التونسية. وسيزيد في سيطرتهما على المناطق الشرقيّة ، حادث طارئ ، جدّ بعد ذلك ببضع سنوات. ذلك أنّ طرابلس قد كانت خاضعة منذ عهد أبي الحسن ، لثابت بن محمد ، ابن شيخ المدينة السابق ، وهو شخص معجب بنفسه ، قد تحرّر من أية وصاية وأصبح يطمح إلى القيام بدور السلطان الحقيقي[20]. وعندما تيقّن الأميرال الجنوي فيليب دوريا من ضعف ذلك الأمير الصغير ، وقد كان يقود أسطولاً متركّبًا من خمس عشرة سفينة حربية ، انقضّ على المدينة غدرًا يوم 10 ربيع الثّاني 756 هـ / 24 أفريل 1355م ، وسرعان ما تمكّن بفضل المباغتة من الاستيلاء عليها وإخضاعها لعمليّة نهب منظمة ومثمرة. وقُتِل ثابت من طَرَف شيوخ الأعراب المجاورين الذين التجأ إليهم. وقد عاب على تلك

20) لقد شنّ هجومًا على جزيرة جربة بدون جدوى.

العمليّة مواطنو دوريا الذين كانوا يخشون ظهور عمليّات انتقاميّة في الأقطار الإسلامية الأخرى. فحاول المعني بالأمر التخلّص من غنيمته بفوائد، وسلّم المدينة إلى أحمد بن مكّي، مقابل خمسين ألف دبلون ذهب، وقد وهب قسطًا منها السلطان المريني وسدّد القسط الآخر أهالي الجنوب التونسي. وانسحب دوريا من طرابلس، بعدما احتلّها مدّة أربعة أشهر، وذلك في 12 شعبان /22 أوت، وقد جمع سبعة آلاف أسير، ذكورًا وإناثًا، وغنيمة طائلة[21].

وفي السنة الموالية افتك أحمد بن مكي صفاقس من الحكومة التونسيّة التي كانت مشغولة آنذاك بالخطر المريني، وأصبح، بمساعدة أخيه عبد الملك[22]، على رأس دولة ممتدّة الأطراف تضمّ المناطق الساحلية «من صفاقس إلى مصراته»، بما في ذلك جزر جربة وقرقنة. ومنذ يوم 9 جوان 1356 أبرمت جمهورية البندقية، بواسطة مبعوثها برنابي جيراردو[23] والمترجم البيزي مانسو مانسي، مع «ذلك الأمير المجيد والعظيم»، في عاصمته الطرابلسية، معاهدة تجارة وصلح مفيدة للغاية بالنسبة إليها. وبالرغم من احترازات الأهالي، الدينية المعهودة، فقد عقد ابن مكّي مع البندقية اتفاقية ودّية «أبديّة»، وذلك باسمه وباسم من سيأتي بعده. وبمقتضى تلك الاتفاقية تحصّلت الجمهورية على حقّ استغلال ملاّحة رأس المخبز الشهيرة، مقابل دفع أجور واتاوات، قد ضبطت مبالغها بدقّة، كما ضبطت بدقّة أيضًا الرسوم الجمركية الموظفة على مختلف البضائع الداخلة للموانئ الإسلامية والخارجة منها. وقد أُعفيَت من الأداءات الموظّفة على التصدير، الموادّ المصنوعة في البلاد والمواد الغذائية اللازمة للملاّحين، كما أعفيت من الأداءات الموظّفة على التوريد، الخمور المخصّصة لرعايا البندقية والمعادن النفيسة. أمّا قنصل البندقية بطرابلس، فقد خوّلت له الحريّة التامّة لتعيين نائب قنصل في أية بقعة من البلاد[24]. ولقد عرفت الجمهورية كيف تستفيد من الظروف السائدة آنذاك — الاستقلال المحلّي والإحساس بمشاعر الغيظ تجاه غريمتها

21) البربر، 52/3 – 3 و173 – 4 وابن بطوطة، 350/4 – 1 والدرر الكامنة، 529/1 – 530 وتاريخ الدولتين، 147/80 – 8 وأنظر أيضًا: Vilani، الفصول، 48 – 49 و60 و Mas-Latrie، المقدّمة، ص 224 – 5 (الذي يؤرّخ خطأ سقوط طرابلس بشهر جوان).

22) أنظر حول بني مكّي، بالإضافة إلى المراجع السابقة، البربر، 164/3 – 5 لقد كان الأخوان ابن مكي مثقّفين ومتضلّعين في العلوم الدينية وكان يحلو لهما التلقّب بلقب «فقيه».

23) Predelli، *Commermoriali*، 246/3 و256.

24) Mas-Latrie، معاهدات، ص 222 – 228.

جنوة – للحصول على مركز ممتاز في تلك الربوع. ورغم ظهور بعض الخلافات فيمّا بعد، فقد سعت خلال السنوات الموالية، إلى المحافظة على العلاقات الودّية والمفيدة القائمة بينها وبين ابن مكّي، مثلما حصل في سنة 1362[25].

حركات الانفصال والتمرّد.

الحفصيّون بقسنطينة ضدّ أبي إسحاق (1351 – 1356):

كانت الحكومة التونسية تتمتّع في الجريد وقفصة بنوع من الوصاية أكثر مما تتمتّع بالسلطة الحقيقية. وفي أوائل محاولة أبي الحسن ذاتها، ظهر الزعماء المحليّون هناك من جديد، وهم لا يخضعون إلّا للوالي المعيّن من قِبَل السلطان المريني. وبعد استرجاع الدولة الحفصيّة لسلطتها، عاد الزعماء المحليّون إلى ممارسة الحكم بصورة مستقلّة، وهم لا يعترفون بصلاحيات سلطان تونس إلّا بصورة شكلية[26]، نخصّ بالذكر منهم يحيى بن محمّد بن يملول في توزر وعلي بن مدافع وأبناءه الثلاثة من بعده في نفطة، وهم على التوالي محمد وعبد الله والخلف، وأحمد بن عمر بن العبيد ثم ابنه محمد في قفصة. وفي منطقة السباسب بقيت القيروان كالعادة وفيّة للسلطة المركزية، ولكنّ سكانها كانوا كاظمين لغيظهم تحت حكم قائد جائر وقاسٍ، ولّاه عليهم ابن تافراجين لإشباع غليله الشخصي[27].

إلّا أن أكبر خطر سيأتي من الغرب، كما حصل ذلك عدة مرّات في الماضي، وسيأتي أوّلاً من قسنطينة التي هي تحت حكم الحفصي أبي زيد عبد الرحمان، ابن أخي السلطان أبي إسحاق، ثمّ من المغرب الأقصى، عن طريق المرينيّين الذين أضناهم الطموح من جديد. فقد طلب إلى أبي زيد التدخّل ضدّ عمّه، من جهة بنو مكّي ومن جهة أخرى أعراب أولاد مهلهل وحكيم، خصوم أولاد أبي الليل المناصرين لابن تافراجين. وبمساعدة الذواودة احتلّ أبو زيد البلاد التونسيّة الحالية مرّتين متتاليتين، الأولى في ربيع سنة 752 هـ/1351م، والثانية في سنة 753 هـ/1352م. وفي كلتا الحملتين انتصر في منطقة التلّ

---

25) نفس المرجع، ص 228 – 231.

26) البربر، 43/3، 148، 150.

27) يقال إن أهل القيروان قد اشتكوا قبل ذلك من الوزير إلى أبي الحسن. ويبدو أن القائد المعني بالأمر، وهو شخص موحّدي اسمه أبو القاسم بن يحيث، قد خدع الناس بتظاهره بالتقوى فأحرز ثقة السكّان. معالم الإيمان، 152/4 – 4.

الأعلى. وبلغت جيوشه في المرّة الأولى حتى بلدة أبّة وحاصرت مدينة تونس في المرّة الثانية. ولكنّ الإعلان عن زحف السلطان المريني على الجزائر، قد أجبره على الرجوع من حيث أتى، تاركًا في إفريقية الشرقية لدى الأعراب، أخاه أبا العباس أحمد[28] الذي حاول مرّة أخرى وبدون جدوى الهجوم على مدينة تونس، سنة 754 هـ/1353م[29].

وفي السنة الموالية حصل تغيير في التحالفات بالنسبة إلى السياسة المتّبعة من قبل الأميرين الحفصيّين مع الأعراب. فقد تخاصم زعيم أولاد أبي الليل، خالد بن حمزة، مع ابن تافراجين وانضمّ إلى أمير قسنطينة، وبمقتضى القانون الطبيعي للانقلاب، تخلّى أولاد مهلهل عن الأمير المذكور وأيّدوا أبا إسحاق. ولكنّ ذلك لم يخفّف من الخطر الذي كان يهدّد مدينة تونس. فقد أعاد الكرّة ضدّها على التوالي أبو زيد ثم أخوه أبو العباس. كما أنّ المدينة لم تطمئنّ على نفسها، عندما أزاح أبو العبّاس من قسنطينة أبا زيد، بواسطة الإنقلاب الذي دبّره في شهر شعبان 756 هـ/ أوت سبتمبر 1355م، فسلّم هذا الأخير عنّابة إلى أبي إسحاق والتجأ عنده. ورغم المحاولة المتأخرة التي قام بها أبو العباس للتقرّب من تونس، دفاعًا عن نفسه ضدّ المرينيّين، فإن هؤلاء سيمثّلون، بعدما قاموا بخلعه، أفدح وأقرب خطر بالنسبة إلى تونس.

ونحن نتذكّر كيف خلع سلطان فاس أبو العنان فارس أباه أبي الحسن وبقي الحاكم بأمره في المغرب بعد وفاة هذا الأخير في ربيع الثاني 752 هـ/ جوان 1351م. ومنذ السنة الموالية في ربيع سنة 753 هـ/1352م اعتزم أبو عنان الذي تلقّب باللقب الخليفي الأسمى «أمير المؤمنين»[30] إعادة الملحمة التي حقّقها آباؤه من قبل والمتمثّلة في احتلال كامل المغرب. وتمكّن من الاستيلاء بسرعة على تلمسان في جمادى الأولى/ أواخر جوان بعدما أبدى السلطان العبد الوادي أبو سعيد مقاومة فاشلة في سهل الأنجاد ثم واصل زحفه إلى أن وصل إلى الجزائر والمدية واستولى عليهما قبل موفّى الصيف. وأمر في تلمسان بقتل أبي سعيد ثم شقيق وشريك ذلك المسكين أبي ثابت الذي انهزم على ضفاف نهر الشلف والتجأ لدى الأمير

---

28) القريب من الكعوب من جهة أمه.

29) بعدما ساعد بني مكي على إبعاد ابن ثابت من جربة. وإلى تلك الفترة الممتدة من 1349 إلى 1355، يرجع بدون شكّ تاريخ القطعة النقدية الذهبية المضروبة في قسنطينة باسم «أبي زيد عبد الرحمان»، أنظر: Bigonet، *Dinar hafside inédit*، المجلّة الإفريقية، 1901، ص 97 – 100.

30) Van Berchem، *Titres califiens*، ص 73 و Bel، *Inscriptions arabes de Fez*، المجلة الآسيويّة، 1919، ص 289 – 290.

الحفصي صاحب بجاية ، فسلّمه هذا الأخير إلى المنتصر بأمر صريح من أبي عنان . وهكذا تنقرض دولة بني عبد الوادي للمرّة الثانية ، وقد تمكّن السلطان المريني بقفزة واحدة من الوصول إلى مشارف إفريقية[31].

الغزوة المرينيّة الثانية لإفريقية (1352 – 1357) ،
وانتزاعها من المحتلّين (1357 – 1358) :

إنّ من شأن العداوة المتبادلة بين الأمراء الحفصيّين الثلاثة المتقلّدين للحكم في بجاية وقسنطينة وتونس ، تسهيل مهمّة المحتلّ ، لا سيّما بعدما انضمّ إليه بنو مزني في الزّاب وبنو مكّي في قابس[32]. وكان أمير بجاية أبو عبد الله محمد قد زحف على قسنطينة منذ عهد قريب وعاث فسادًا في ضواحيها ، وذلك في غياب أبي زيد الذي كان يهاجم تونس ، ولكنه فقد في نفس الوقت مدينة تدلس في الغرب[33]. وشعورًا منه بضعفه ، رأى من المستحسن أن يتحوّل بنفسه إلى المدية ليهنّئ أبا عنان بانتصاراته الأخيرة. فأوعز إليه أحد الأعوان المرينيّين بأنّه من الأفضل بالنسبة إليه التنازل تلقائيًّا عن مملكته مقابل بعض المزايا الشخصية ، عوض الدّفاع عنها بدون جدوى . فاستسلم أبو عبد الله إلى تلك الضغوط وأعلن على رؤوس الملإ عن تنازله عن العرش وتسليم حقوقه إلى أبي عنان . فأوفد هذا الأخير إلى بجاية لتقلّد الولاية ، عمر بن علي الوطاسي المنحدر من أسرة مغربية ، ثم رجع منتصرًا إلى تلمسان (خريف 753 هـ /1352 م) . إلّا أنّ أهالي بجاية لم يقبلوا بطيبة خاطر هذه الهيمنة الأجنبية التي عرّضهم لها أميرهم بدون رضاهم . فأصبحت مدينتهم طوال بضعة أشهر مسرحًا لاضطرابات دامية ، بدأت باغتيال عمر الوطّاسي وتميّزت بالتناحر بين أنصار الحفصيّين والمرينيّين ، من بين أعيان المدينة ، من كبار رجال الدولة والموالي وقوّاد الجند الصنهاجي ورجال الدين . ولم يرجع الأمن إلى نصابه إلّا في أوائل سنة 754 هـ / 1353 م ، بعد قدوم الوالي الجديد الذي أرسله أبو عنان على رأس فيلق يضمّ عدّة آلاف من الرجال[34] ، وهو حاجبه ذاته محمد بن أبي

31) البربر ، 3/434 – 6 و4/292 – 5 ويحيى ابن خلدون ، 1/212 – 4 ، Gaspar Remiro ، *Correspondencia diplomatica* ، ص 88 .

32) أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة ، البربر ، 4/295 – 304 و310 – 7 .

33) البربر ، 3/434 ويحيى ابن خلدون ، 1/210 .

34) أنظر الرسائل المتبادلة حول هذا الموضوع بين أبي عنان وسلطان غرناطة Gaspar Remiro ، *Correspondencia diplomatica* ، ص 101 – 114 .

عمرو التميمي(35)، حفيد أحد وزراء المستنصر، وأصله من إفريقيّة.

ولقد استرعت انتباه أبي عنان من سنة 1353 إلى سنة 1356، على وجه الخصوص الحوادث السياسية ذات الصبغة الداخلية الجارية بالمغرب الأقصى والأندلس. ومع ذلك، فقد كان يفكّر دومًا وأبدًا في توسيع نطاق غزواته في إفريقية، وبناءً على ذلك، أمر ابن أبي عمرو ثم مَن خلفه على رأس ولاية بجاية، وهو عبد الله بن علي الياباني(36)، بشنّ هجوم عنيف على قسنطينة والاستيلاء عليها. ولكن لم يستطع وضع حدّ للخلافات الحادّة القائمة بين الحفصي الحاكم في تونس والحفصي الحاكم في قسنطينة، لا الانتصار الساحق الذي أحرزه الهجوم المريني ولا حتى سقوط بجاية. وخلال السنوات القليلة أبدى أبو زيد وأخوه أبو العبّاس - الذي تمكّن من إزاحته، كما رأينا، - استماتة كبيرة في الكفاح، واستطاعا في نفس الوقت مقاتلة أبي إسحاق سلطان تونس وصدّ هجومات المرينيّين المتكرّرة في بجاية(37)، بل توصّل أبو العبّاس إلى تعريضهم لهزيمة نكراء في خريف سنة 757 هـ/1356م(38)، وإذ ذاك قرّر أبو عنان، للقضاء على الحفصيّين، تنظيم حملة عسكريّة جديدة في الناحية الشرقيّة. فأرسل في رجب 758 هـ/1357م كتيبة طلائعيّة لمحاصرة قسنطينة، وعندما قدم بعد ذلك بشهرين مع جيوشه ونصب معسكره أمام أسوار المدينة، أسرع أبو العبّاس إلى الاستسلام إليه. وإثر ذلك استولى جيشه البرّي والبحري معًا على عنّابة وتونس(39). وكان ابن تافراجين قد فرَّ إلى المهدية وأبو إسحاق قد تحوّل إلى داخل البلاد التونسية على رأس صفّ أولاد أبي الليل. وقدّم أهالي الجريد شواهد الطاعة إلى أبي عنان، في حين جدّد له ابن مكي البيعة. ويمكن الاعتقاد إذ ذاك بأنه سيتولّى توحيد إفريقية الشمالية تحت سلطته، كما فعل أبوه قبل ذلك بعشر سنوات.

35) أنظر حول هذا الشخص، روضة النسرين، ص 82، عدد 4.

36) توفّي ابن أبي عمرو في أوائل 756 هـ/ 1355م. أنظر حول اليابانى، روضة النسرين، ص 82، عدد 1. وقد ساعد كلّ واحد منهما عسكريًّا الوزير موسى بن إبراهيم الارنياني (روضة النسرين، ص 77، عدد 2) المستقرّ في منطقة سدويكش.

37) سعيًا إلى تفريق صفوف المرينيّين، بايع أبو زيد بالخلافة، سنة 1354/755، أحد أمرائهم، وهو أبو عمر تاشفين شقيق أبي عنان، الذي كان في الأسر بقسنطينة منذ انهزام أبي الحسن. ولكن. بعدما اقتحم ابن أبي عمرو قسنطينة تسلّم الأمير أبا عثمان وأرسله إلى المغرب.

38) تسبّبت تلك الهزيمة في تعويض والي بجاية الياباني بموظف مريني آخر، وهو يحيى بن ميمون أمصمود، أنظر روضة النسرين، ص 91، عدد 2.

39) لقد تمّ الاستيلاء بسرعة على مدينة تونس، بالخصوص بواسطة الأسطول الذي كان يتولّى قيادته أحد أقرباء سلطان غرناطة. وقد عيّن أبو عنان واليًا على قسنطينة منصور بن خلوف الياباني وواليًا على تونس يحيى بن رحّو.

ولكن الانحدار سيكون أسرع ممّا حصل في عهد أبي الحسن. ويرجع سببه الأصلي أيضًا إلى خطإ في التقدير، يتمثّل في منع الذواودة من استخلاص بعض الأداءات الموظّفة حسب العرف[40] على السكان المستقرّين. فأثار ذلك القرار في الحين تمرّد زعيمهم يعقوب ابن علي. وملّت الجيوش المرينيّة من مطاردته بلا طائل في منطقة الزاب، وانتهى بها المطاف بلا انقطاع إلى ضواحي بلدة سبيبة، محاولةً شنّ المعركة ضدّ أبي إسحاق، ولكنّ الجنود قد تشتّتوا قبل ملاقاة العدوّ. وخشيَ أبو عنان أن تشمل حركة التمرّد القوّاد المحيطين به، فقفل راجعًا إلى فاس، وقد وصل إليها قبل موفّى سنة 758 هـ/1357م. وعاد أبو إسحاق وابن تافراجين إلى تونس[41] حيث لم يطل غيابهما عنها سوى بضعة أشهر.

وخلال فصلي الربيع والصيف من السنة الموالية حاول أبو عنان من بعيد تدعيم المراكز المرينيّة بإفريقيّة. فألّب على يعقوب بن علي شقيقه ميمون، كما أثار ضدّه زعيم أعراب أولاد سباع وابن مزني. ولكنّ جهود السلطان لم تسفر عن أية نتيجة ملموسة[42]، رغم الجيش الذي أرسله إلى منطقة قسنطينة بقيادة وزيره سليمان بن داوود العسكري[43]، والأسطول الذي بعثه إلى المهديّة لمساندة ثورة أبي يحيى زكرياء، شقيق السلطان أبي إسحاق. وبعد ذلك بقليل لقي أبو عنان حتفه، ربمّا مقتولاً، في آخر أيام سنة 759 هـ/ أوائل ديسمبر 1358م، وكان يبلغ من العمر ثلاثين سنة. وبعد وفاته، وإثر الاضطرابات الداخلية التي اندلعت خلال السنوات الموالية، انقضى إلى الأبد عهد هيمنة المرينيّين، وما كان يراودهم من حلم، لحكم البلاد المغربية بتمامها وكمالها.

---

40) يتعلّق الأمر هنا أيضًا بالخفارة.

41) لقد حاول المخلوع أبو زيد، باسم أبي إسحاق، الاستيلاء على قسنطينة، ولكن بدون جدوى. ثم رجع إلى تونس حيث ستدركه المنية فيما بعد.

42) إن المعاهدة التي أبرمها أبو عنان مع بيزة في 9 أفريل 1358، تنعته بالألقاب التالية، على وجه الخصوص، «ملك الجزائر وبجاية وقسنطينة وبونة وبسكرة والزاب وأفريكا (المهدية) وقابس والجريد وطرابلس». ولكن تلك الهيمنة، انطلاقًا من بسكرة، كانت نظرية أكثر منها حقيقية. وعلى كلّ حال لم يرد ذكر تونس في تلك القائمة. أنظر: Amari، *Diplomi*، ص 309 و *Appendice*، ص 2 وMas-Latrie، معاهدات، ص 66.

43) أنظر روضة النسرين، ص 82، عدد 3.

الممالك الحفصيّة في قسنطينة وبجاية وتونس
ووفاة ابن تافراجين. جربة (1360 – 1365) :

وكما رجعت مملكة تلمسان في الحين إلى سلطة بني عبد الوادي ، الذين استعادوا الحكم للمرّة الثانية ، في شخص أبي حمّو موسى بن يوسف ، ابن أخي السلطان الأخير[44] ، رجعت إفريقية بأكملها إلى الحفصيّين في أقرب وقت. ففي سنة 761 هـ /1360م ، ربّما خلال الربيع ، قدم أبو إسحاق من تونس إلى بجاية حيث خصّ باستقبال رائع من قِبَل الأهالي الذين ثاروا قبل ذلك على الوالي المريني يحيى بن ميمون. واستقرّ السلطان هناك نهائيًا ، تحت رقابة شيخ موحّدي يحظى بثقة ابن تافراجين الذي استمرّ في تصريف شؤون الدولة من تونس[45]. وفي نفس السنة ، خلال شهر رمضان / جويلية – أوت ، استرجع أمير قسنطينة السابق ، أبو العباس ، الذي كان معتقلاً في سبتة ، مدينته بطريقة سلميّة ، وذلك بإذن من السلطان المريني الجديد نفسه ، أبي سالم إبراهيم[46]. وبعد ذلك بقليل أرسل أخاه أبا يحيى زكرياء للاستيلاء على عنّابة ، باسمه. أما ابن أخيهما ، أبو عبد الله الذي كان تقلّد الحكم في بجاية ثم عاش أسيرًا في المغرب ، فقد أطلق أبو سالم سبيله أيضًا ، وحاول استرجاع مملكته السابقة. وقد ساعده في أول الأمر أولاد سباع ، كما ساعده سلطان تلمسان بشيء من الفتور[47]. ولكنّه فشل في الهجومات الموجّهة ضدّ عمّه أبي إسحاق طوال أربع سنوات ، وقد كان ينسحب في كلّ فصل شتاء مع حلفائه في منطقة الحضنة. وأخيرًا تمكّن بمساعدة الذواودة وسدويكش من الاستيلاء على بجاية في شهر رمضان 765 هـ / جوان 1365م ، وبعد ذلك بشهرين استرجع تدلس من بني عبد الوادي الذين حاولوا عبثًا استرداد تلك المدينة[48]. وفي السنة الموالية عوّض حاجبه أبا زكرياء ابن خلدون بشقيق هذا الأخير المؤرخ الكبير أبي زيد عبد الرحمان.

---

44) لقد استقبل ابن تافراجين أبا حمّو في تونس بعد سقوط أعمامه ورفض تسليمه إلى أبي عنان. وفي سنة 758 – 1357/9 – 8 ، حارب أبو حمّو ضدّ المرينيّين في منطقة قسنطينة بعدما احتلّ مدّة من الزمن ميلة. أنظر: البربر ، 437/3 و321/4 – 2 ويحيى ابن خلدون ، 21/2 – 7.

45) Gimenez Soler ، *Documentos*، ص 258 – 9.

46) بالإضافة إلى المراجع السّابقة ، أنظر: البربر ، 326/4 ، 329 ، 331 ، 346.

47) لقد تخلّى عنه أبو حمّو وتفاهم مع خصمه أبي إسحاق ، ما إن أطرد هذا الأخير من بجاية الأمير العبد الوادي أبا زيان ابن أبي سعيد المنافس لأبي حمّو ، البربر ، 446/3 وبالخصوص يحيى ابن خلدون ، 151/2 – 168.

48) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: يحيى ابن خلدون ، 127/2 – 187.

وقد سقط أبو إسحاق في بجاية بين يدي ابن أخيه الذي أطلق سبيله فورًا، ثم رجع إلى عاصمته تونس[49] حيث استقبله الداهية ابن تافراجين بالحفاوة والتبجيل، ولكن ما إن تزوّج في موكب فخم ابنة ذلك الوزير القويّ النفوذ، حتى توفّي ابن تافراجين في أوائل سنة 766 هـ / أكتوبر 1364 م[50]. وفي الوقت الذي فارق فيه ابن تافراجين الحياة لم يكن الوضع السياسي في إفريقيّة مختلفًا عمّا كان عليه قبل غزوة أبي عنان، ذلك أنّ أبا العبّاس وابن عمّه أبا عبد الله قد كانا يحكمان على التوالي في قسنطينة وبجاية، في كنف الاستقلال التامّ، وكان عمّهما أبو إسحاق يحكم في تونس. وكان الجنوب التونسي بأكمله تقريبًا والجنوب الشرقي خارجين عن سلطة الحفصيّين الحقيقيّة. وحتى في منطقة الساحل فقد عُهِد بقيادة سوسة إلى شيخ أولاد حكيم خليفة بن عبد الله بن مسكين، بعد انهزام أبي الحسن بالقيروان، وبعد ذلك تقلّد تلك المهمّة ابن عمّ خليفة، ثمّ ابن أخيه[51]، اللّذان انفصلا تمامًا عن تونس شيئًا فشيئًا.

وفي سنة 763 هـ / 1362 م استرجع أبو عبد الله بن تافراجين جزيرة جربة من أحمد بن مكّي، عدوّ عائلته اللّدود، ولكنّ الوالي الذي عُيّن في الجزيرة ممثّلاً للسّلطان، وهو محمد ابن علي بن أبي القاسم بن أبي العيون، قد أعلن استقلاله إثر وفاة الحاجب [ابن تافراجين]، وذلك بالاتّفاق مع الزّعماء المحلّيين من بني سمومن[52]. وقد ساعد هذا التفتّت وما نشأ عنه من وهَن، على مواصلة المطامع الصقليّة. ففي سنة 1357 عندما قرّر الملك فريدريك البسيط (1358 – 1377)، حفيد فريدريك الثالث، تحويل مملكته إلى مملكة أرجونة، إن لم يترك أولادًا من بعده[53]، لم يهمل ذكر حقوقه على جربة ضمن إرثه[54]. وفي سنة 1366 عيّن مسبّقًا جان دي كلارمون واليًا على جربة وقرقنة، في صورة ما إذا ألحق ذلك السيّد مجدّدًا تلك الجزر بالدّولة الصقليّة[55]. ويبدو أن هذا الإجراء لم يدخل أبدًا – هو أيضًا – حيّز التنفيذ.

---

(49) مرورًا بقسنطينة، حيث استقبله ابن أخيه أبو العباس استقبالاً لائقًا.

(50) حضر السلطان جنازة الوزير الذي دُفِن في المدرسة التي أسّسها هو نفسه.

(51) اسمهما أمير وأبو صعنونة.

(52) البربر، 87/3.

(53) سوف لا يتحقّق هذا الاحتمال.

(54) La Mantia، *Sicilia ed il suo dominio*، ص 198.

(55) Mas-Latrie، معاهدات، ص 160 (لقد ذكر خطأً تاريخ 1364 مقتفيًا أثر الكاتب Grégorio، والصواب ما أثبتناه، أي 1366).

ابن تافراجين والدّول الأوروبيّة ، المعاهدة المبرمة بين تونس وكلٍّ من بيزة (1353) وأرجونة (1360) :

أثناء اضطلاع ابن تافراجين بالمهمّة التي أسماها معاصروه «بنيابة الملك» ، أقام – أو بالأحرى ربط من جديد – علاقات ديبلوماسيّة مع دولتين نصرانيّتين ، على الأقلّ ، هما بيزة وأرجونة وأبرم معهما معاهدتين جديدتين. فقبل حملة أبي عنان الكبرى في إفريقية ، وفي حين كانت بجاية خاضعة للمرينيّين ، أُبرِمَت بتونس معاهدة سارية المفعول مدّة عشر سنوات ، وذلك في 11 ربيع الثاني 754 هـ / 16 ماي 1353م ، باسم أبي إسحاق ، مع سفير بيزة رينيي بورشليني[56]. فهذه المعاهدة تستعيد وتوضّح ، بالنسبة لبعض المسائل فحسب ، لا سيّما المتعلّقة منها بالعمليات والرسوم الجمركية – المعاهدة المبرمة سنة 1313 والتي انقضت مدّتها منذ ثلاثين سنة ، ولا ندري هل تمّ تجديدها في الأثناء أم لا. وبالعكس من ذلك يبدو أن العلاقات مع أرجونة لم تتوطّد إلّا بعد فشل الغزوة المرينيّة نهائيًّا[57]. ولقد أعطى بيدرو الرابع الإذن لأميراله برنار كبريرا ، خلال شهر أوت 1353 ، بمناسبة الحرب التي يقوم بها في سردينيا ضدّ الجنويّين ، بالتحوّل إلى تونس للمطالبة من جديد بتسديد الدَّيْن الذي هو محلّ نزاع قديم بين الدولتين ، ولكن الغالب على الظنّ ، أن ذلك الإذن لم يُنفَّذ أبدًا ، نظرًا لتطوّرات حرب سردينيا[58].

وممّا لا شكّ فيه أن المفاوضات لم تُستَأْنَف إلّا بعد ذلك بستّ سنوات ، أي بعد وفاة أبي عنان ، وقد بدأها بدون نجاح كبير الميورقي أرنودي ترمانس ، ثم واصلها إلى النهاية في مدينة تونس ذاتها سفير بيدرو الفارس فرنسوا ساكوستا الميورقي الأصل هو أيضًا. وقد أفضت المحادثات إلى إبرام معاهدة لمدّة عشر سنوات مسيحية وذلك في 24 صفر 761 هـ / 15 جانفي 1360م. وتتضمّن تلك المعاهدة بنودًا عامّة شبيهة بأحكام المعاهدات المبرمة بين تونس وأرجونة في أوّل القرن ، ولكن هنالك حكمان خاصّان جديران بالملاحظة : فقد تحصّل الأرجونيّون بصورة استثنائية على حقّ الهجوم ، في سواحل إفريقيّة وحتى في ميناء تونس ، على السفن القشتاليّة واحتجاز من فيها من أشخاص وأمتعة. ونجد هنا صدى المنافسة الشديدة

---

56) Amari ، *Diplomi* ، ص 98 – 114 و303 – 8 وMas-Latrie ، معاهدات ، ص 55 – 65 .

57) Giménez Soler ، *Documentos* ، ص 253 – 4 و Brunschvig (برنشفيك) ، *Documents inédits* ، ص 243 – 4 .

58) لمزيد من التفاصيل أنظر : برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 244 – 5 و260 – 5 .

بين بيدرو ملك أرجونة وسميّه ملك قشتالة ، ذلك أنّ الأسطول القشتالي قد اعتدى خلال الصائفة السابقة على سواحل قطلونية والبليار. ومن ناحية أخرى التزم السلطان بأن يسدّد لملك أرجونة طوال مدّة نفاذ المعاهدة «ضريبة» سنويّة قدرها ألفا دبلون ، تضمنها نصف الأداءات الجمركية المدفوعة في كافة الموانئ التونسية[59].

وهكذا فقد أسفر إصرار بيدرو في آخر الأمر عن نتيجة إيجابية حيث قبلت تونس دفع «الضريبة» من جديد ، وبالرغم من عدم الإشارة إلى الدَّيْن الميورقي القديم ، فإن سيتمّ تسديده بمَا فيه الكفاية بواسطة المبالغ التي رضي أبو إسحاق باستخلاصها. ولكن ذلك الاتفاق الرسمي لم يمنع أحد الرعايا الميورقيّين من القيام بأعمال قرصنة في ميناء كلّ من تونس وسوسة في أوائل شهر مارس. وقد أوفد ابن تافراجين إلى بيدرو مبعوثًا محمّلاً برسالة احتجاج معتدلة اللّهجة. ولكنّ تلك القضية ، مثل الحادث الذي جدّ فيمَا بعد ، لم تفسد العلاقات الطيّبة القائمة لمدّة معيّنة ، بين تونس وأرجونة[60]. وبالإضافة إلى هذه الدّولة الأخيرة وإلى بيزة المشار إليها أعلاه ، يبدو أنّ الجنويّين قد ربطوا خلال نفس تلك الفترة ، علاقات طيّبة مع إفريقية ، في عهد أبي إسحاق[61]. وأخيرًا فالجدير بالملاحظة أن ابن تافراجين يعدّ من بين الذين كانوا يتبادلون الرسائل الوديّة مع سلطان غرناطة محمد الخامس ابن نصر[62].

حكم أبي إسحاق الفرديّ في تونس وتوحيد منطقة قسنطينة تحت سلطة ابن أخيه أبي العبّاس (1364 – 1368) :

بعد وفاة وزيره ووصيّه السابق [ابن تافراجين] ، باشر أبو إسحاق الحكم بمفرده ، طوال الأربع سنوات التي بقيت من عمره ، وقد أصبح رجلاً مكتملاً ومتعوّدًا على الحكم ، خلال السنوات الأخيرة التي قضاها في بجاية. وبناء على ذلك لم يستطع التفاهم مع حاجبه الجديد ، ابن الحاجب الراحل ، أبي عبد الله محمد بن تافراجين ، ذي المزاج الحادّ. فما لبث هذا الأخير أن فرّ لدى أمير قسنطينة للنجاة بنفسه. فخلفه أحد موظّفي والده السابقين الألين

---

59) Las Cagigas، *Traités de paix* و Gımenez Soler، *Documentos*، ص 254 – 7.

60) Gimenez Soler، المرجع السابق ، ص 258 – 9.

61) يشير ابن الشماع الذي نقل عنه أبي دينار في المؤنس (ص 133) إلى احتلال الحمّامات من طرف «النصارى» ، بدون تحديد ، وذلك سنة 760 هـ / 1359 م.

62) Gaspar Remiro، *Correspondencia diplomatica*، ص 343 – 351 والمقري ، نفح الطيب ، 4/94 – 7.

العريكة ، حسب الظاهر ، وهو أحمد بن إبراهيم المالقي ، بينما عُهِد بالإدارة العسكرية العليا إلى علج من أصل نصراني يدعى منصور سريحة . أما شيخ الكعوب من أولاد أبي الليل ، منصور بن حمزة ، المحظوظ لدى السلطان ، فقد كان مؤيّدًا للحكومة المركزيّة ، ولكن مقابل تنازلات بالغة الخطورة أكثر فأكثر ، من طرف تلك الحكومة لفائدة الأعراب الرحّل ، الذين كانوا يضطهدون على نطاق واسع السكّان المستقرّين ويسلبونهم أرزاقهم. ومن ناحية أخرى ، كاد الوضع لم يتغيّر في البلاد التونسية الحالية ، سوى أن مجال نفوذ السلطان قد استمرّ في التقلّص ، وقد رأينا كيف انفصلت جربة من جديد في أسرع وقت ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى المهدية الواقعة تحت سلطة الوالي الذي عيّنه لها ابن تافراجين. وقد ترك أبو إسحاق الأمور تسير على هذا النحو بدون أن يقوم بأيّ ردّ فعل تقريبًا. وقد فشلت فشلاً ذريعًا الحملة الموجّهة ضدّ نفطة بقيادة قاضي الجماعة بتونس محمد بن خلف الله أصيل تلك المنطقة[63] وهو الذي أقنع السلطان ، من فرط الإلحاح ، بالقيام بتلك الحملة الفاشلة. وقد تمّ كلّ ذلك في الوقت الذي كانت فيه منطقة قسنطينة تستعدّ لاسترجاع وحدتها تحت سلطة أمير وحيد. وهو حدث يبشّر بقرب توحيد إفريقيّة بتمامها وكمالها.

ذلك أنّ الأمير الحفصي أبا عبد الله ، بعدما استرجع بجاية من أبي إسحاق ، سرعان ما دخل في نزاع مسلّح مع ابن عمّه أبي العبّاس ، صاحب قسنطينة. وقد اتخذ تجاهه في أوّل الأمر موقفًا عدائيًّا ، ثم شعر بضعفه بعدما تخلّى عنه قسم كبير من أعوانه الذواودة وأرهقت قسوته أهالي بجاية. ولم يُجْدِهِ نفعًا تقرّبه من سلطان تلمسان أبي حمّو الذي تنازل له عن تدلس بالتراضي وزوّجه من ابنته في ربيع سنة 767 هـ / أواخر سنة 1365م. وسيقضي نحبه منذ ربيع السنة الموالية ، إثر الهجوم الذي شنّه أبو العباس ، وقد تمكّن هذا الأخير يوم الجمعة 20 شعبان 762 هـ/2 ماي 1366م من افتكاك بجاية من ابن عمّه الذي فقد في نفس الوقت مملكته وحياته . فقرّر أبو حمّو التدخّل في الحين ، بدعوى الأخذ بثأر والد زوجته. وفي شهر ذي الحجّة / أوت حاصر بجاية التي كان يقيم بها أبو العبّاس[64] ، مجدّدًا بذلك عادةً عبد واديّة قديمة. ولكنّ الغارة المفاجئة التي قام بها الجنود الحفصيّون وتخلّي عدّة فرق من الأعراب عنه ، قد أثارا الهلع في صفوف جيشه. فاستولى العدوّ على حريمه ورجع إلى عاصمته يلاحقه الخزي والعار ، وقد تعرّض علاوة على ذلك لمضايقات أحد أبناء عمومته

63) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: البربر ، 86/3 و149 – 150.

64) أنظر: Amari ، *Diplomi* ، ص 116 – 7.

أبي زيّان ابن سعيد الذي ألّبه الأمير الحفصي عليه بمهارة ، باعتباره المطالب بعرش تلمسان[65]. وفي مثل تلك الظروف لم يجد أبو العبّاس أيّة صعوبة للاستيلاء على تدلس. وفي سنة 768 هـ / 1367م ، وبالتأكيد خلال فصل الربيع ، بإيعاز من أبي عبد الله بن تافراجين وأعراب أولاد مهلهل ، أمر أخاه يحيى والي عنّابة بالزحف على تونس. وقد فشلت تلك المحاولة أمام أبواب العاصمة. وفي السنة الموالية ، من باب المجازاة بالمثل ، حاولت جيوش أبي إسحاق عبثًا الإغارة على بادية عنّابة.

علاقات تونس وبجاية مع غرناطة وبيزة وأرجونة (1364 – 1368) :

لم تتميّز السنوات الأربع الأخيرة من عهد أبي إسحاق بالنسبة إلى تونس ، بأشياء جديدة في مستوى العلاقات مع أقطار ما وراء البحار ، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى سياسة السلطان الداخلية. فقد تواصل تبادل المراسلات الوديّة مع سلطان غرناطة محمّد الخامس ، كما كان الأمر من قبل في أيام الوزير القوي النفوذ ابن تافراجين. وقد كان السلطان التونسي – الذي بايعه صاحب غرناطة بعبارات رنّانة – حريصًا على إرسال بعض الهدايا إليه ، المتمثّلة في الرقيق والخيول الأصيلة[66]. وعندما أبلغ جان أنيلو حاكم بيزة ولوقة ، أبا إسحاق بارتقائه إلى الحكم منذ مدة قليلة ، وجّه إليه هذا الأخير بدوره تهانيه المؤرّخة في 20 ربيع الثاني 766 هـ /15 ديسمبر 1364[67]. وكانت العلاقات مع أرجونة متينة ومتكرّرة ، وذلك في مثل تلك الفترة المضطربة من تاريخ اسبانيا ، حيث أثارت قضيّة الخلافة قشتالة تدخّل الدول الأجنبيّة وتخريب قسم من شبه الجزيرة الإيبيرية. وقد كان الملك بيدرو يتبادل الرسائل باستمرار مع أبي إسحاق ، كما أوفد إليه على الأقلّ بعثتين في 1366 و1399[68]. إلّا أنّه

(65) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: البربر ، 449/3 – 453 ، يحيى ابن خلدون ، 198/2 – 206 ، 226 – 9 ، Gimenez Soler، *Cabelleros*، 59/2 ، عدد 3.

(66) Gaspar Remiro، *Correspondencia diplomatica*، ص 317 – 333 (النصّ الكامل لتلك الرسالة في القلقشندي ، 536/6 – 558) و385 – 8 ، والمقري ، نفح الطيب ، 476/3 – 7 (يتعلّق الأمر بالرسائل التي وجّهها محمد الخامس من سنة 1365 إلى سنة 1368).

(67) Amari، *Diplomi*، ص 112 – 4.

(68) Zurita، ج 2 ، ص 344 – 5 ودفاتر 1389 من وثائق مملكة أرجونة.

خلال شهر مارس من السنة الأخيرة 1369 فكّر في إرسال دوغكلين ، الذي كان إذ ذاك في إسبانيا – ليحارب لحساب أرجونة في سردينيا والبلاد المغربية فيمًا بعد[69]. وإنّ نفس هاتين الدّولتين النصرانيّتين ، بيزة وأرجونة ، هما اللّتان اهتمّ نشاطهما الديبلوماسي في تلك الفترة بالأمراء الحفصيّين بقسنطينة . ففي رمضان 767 هـ / جوان 1366 م طلبت بيزة بواسطة سفيرها فيليب دالياتا تطمينات حول حريّة التجارة وضمان أمن الأشخاص في الموانئ الخاضعة لسلطة أبي العبّاس ، صاحب بجاية منذ عهد قريب . وقد استجاب الأمير لذلك الطلب[70]. أما ملك أرجونة الذي كان مطّلعًا على التغييرات الحاصلة على رأس حكومة إفريقية الغربية ، فقد كان يراسل بانتظام أمراء تلك البلاد ، وكذلك سلطان تونس ، ويوفد إليهم نفس البعثات . ويبدو أنه لم يتحصّل منهم على المزايا المالية التي كان يتوقّعها ، من «ضريبة» أو غير ذلك ، ولكنّ وضعه السياسي ذاته لم يكن يسمح له بالمطالبة بها بأكثر حزم[71].

وفاة أبي إسحاق وتوحيد إفريقية من طرف أبي العبّاس (1369 – 1370) :

إلّا أنّ انقسام الدّولة الحفصيّة إلى مملكتين متاخمتين ، لن يسفر – كما أثبتت التجربة ذلك في الماضي – إلّا عن اختلال في التوازن من شأنه أن يؤول إلى الانفصام عاجلاً أو آجلاً . وسيُكتَب للمرّة الثالثة على أمير قسنطينة وبجاية الحفصيّ أن يحقّق وحدة إفريقية . إذ تجاه أمير حازم ومقاتل مثل أبي العبّاس الذي تدين له بالطاعة منطقة قسنطينة بأكملها ، ماذا كان يمكن أن يفعله أميرٌ لا يميل كثيرًا إلى الاقتتال مثل أبي إسحاق الذي لا تتجاوز سلطته الحقيقية شمال البلاد التونسية وقسم من وسطها ، والمتعرّض علاوة على ذلك لسيطرة الأعراب؟ إن هيئته ذاتها كانت تدعوه للميوعة والخمول . فقد كان متميّزًا ببدانة مفرطة ، تسبّبت فيها ، أو بالأحرى زادت من حدّتها ، تلك الشراهة التي عمل ابن تافراجين في الماضي – من باب التملّق – على تشجيع مظاهرها السابقة لأوانها ، حتى كاد يصبح الأمير

---

69) Delachenal، *Histoire de Charles V*، ج 3 ، باريس 1916 ، ص 472 ، عدد 2.

70) Amari، المرجع السابق ، ص 115 – 122.

71) أنظر الإحالة ، عدد 68 و Gimenez Soler، *Cabelleros*، 59/2 ، عدد 3 وكذلك : Canard، المجلة الإفريقية ، 1929 ، ص 319 – 344.

عاجزًا بدنيًّا ، وهو لا يزال شابًّا. على أنّ أبا العبّاس لم تُتح له الفرصة لمواجهة ذلك العمّ الذي كان أصغر منه سنًّا. فقد توفّي أبو إسحاق البدين فجأة ذات ليلة وهو يبلغ من العمر اثنتين وثلاثين سنة ، وذلك يوم 20 رجب سنة 770 هـ / 19 فيفري 1369م[72]. وقد خلفه ابنه أبو البقاء خالد الذي لم يتجاوز سنّ الصّبا[73]. فأصبحت الفرصة مؤاتية لتدخّل خارجي ، قد توفّرت له مسبّقًا جميع أسباب النجاح.

وابتداءً من ذلك التاريخ أصبح الوزيران الرئيسيّان في عهد أبي إسحاق ، أي العبد المعتَق منصور سريحة والحاجب ابن المالقي ، يتصرّفان في شؤون البلاد حسب هواهما ، وذلك باسم سيّدهما الشابّ الذي أجلساه على العرش. ولكن سرعان ما أثارا سخط العامّة ، بسبب اعتقال قاضي الجماعة محمد بن خلف الله وقتله ، لأغراض شخصية ، وبالنظر إلى عدّة تجاوزات أخرى. ثمّ أبعدا شيخ الكعوب منصور بن حمزة الذي كان يتمتّع في السابق بحظوة في البلاط السّلطاني. فتوجّه هذا الأخير إلى أبي العبّاس ودعاه إلى الاستيلاء على البلاد التونسيّة. ورحّب الأمير بهذه الدعوة ثم زحف على تونس في خريف سنة 772 هـ / 1370م[74] ، بعدما دان له أهالي الجريد بالطاعة. وبعد حصار قصير ، هجم على أسوار تونس من جهة رأس الطابية وتمكّن من الاستيلاء على المدينة وقصبتها يوم 18 ربيع الثاني /9 نوفمبر. وفرّ السّلطان الشابّ ووزيراه من الجهة المقابلة عن طريق باب الجزيرة. وتمكّن منصور سريحة من النجاة بنفسه. أمّا ابن المالقي فقد قُبِض عليه وقُطِع عنقه. وأُلقي القبض كذلك على السّلطان ، ولكنّه نجا من الموت وبُعِث به إلى الغرب عن طريق البحر ، فلقي حتفه غرقًا. وأمّا مدينة تونس فقد تعرّضت في أوّل الأمر لأعمال النّهب التي قام بها المنتصرون ، ثمّ سرعان ما عاد الأمن إلى نصابه ، ووجد الأمير أبو العباس نفسه وحيدًا على رأس الدّولة الحفصيّة المُوَحَّدة.

---

72) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: ابن الخطيب ، رقم الحلل ، ص 66 و70.

73) كان سنّه متراوحًا بين عشر واثني عشرة سنة. ولكن لم يعد تمامًا «في سنّ الطفولة» ، كما ذكر ذلك خطأً دوسلان (de Slane) في ترجمته لتاريخ ابن خلدون (البربر ، 80/3). في السنة السابقة (نفس المرجع ، ص 78) عُهد إليه ، نظريًّا ، بقيادة الغارة الموجّهة ضدّ منطقة عنابة ، وقد ساهم فيها بالفعل.

74) وقبل ذلك أقصى من منطقة الحضنة ابن عمّه ابراهيم بن أبي زكرياء شقيق أمير بجاية السابق أبي عبد الله. وقد تمكّن إبراهيم المذكور من تهديد التخوم الغربية لمنطقة قسنطينة بمساندة فريق من الذواودة وكذلك سلطان تلمسان أبي حمّو الذي وصل حتى إلى المسيلة ودوسن في سبتمبر 1379. (البربر ، 459/3 و384/4 ويحيى بن خلدون ، 295/2).

الفصل الثالث :
عودة الوحدة الحفصيّة
في عهد السّلطان أبي العبّاس (1370 – 1394)

أخلاق أبي العبّاس.
أهالي قسنطينة يرتقون إلى الحكم (1370) :

لقد تلقّب صاحب إفريقية الجديد باللّقب الخليفي الذي حمله جدّه السلطان أبو بكر من قبل وهو «المتوكّل على الله»[1]، وكان قبل ذلك قد تلقّب بلقب «أمير المؤمنين» منذ استيلائه على بجاية[2]. وهو من مواليد سنة 729 هـ/ 1329م بقسنطينة، وأمّه جارية عربيّة اسمها قشوال. فعندما بدأ عهده التونسي كان لم يتجاوز حينئذ سنّ الأربعين إلّا منذ مدّة قليلة. وقد بقي في الحكم إلى أن أدركته المنيّة بعد ذلك بحوالي ربع قرن. وستنحصر الوراثة على العرش الحفصي من بعده في ذريّته دون سواها.

إن أبا العبّاس الذي ارتقى إلى العرش وهو في عنفوان العمر، وقد وهبته التجربة الطويلة والمتنوّعة حسًّا مرهفًا بالحقائق السياسية الشمال إفريقية، قد كان من أبرز سلاطين بني حفص والباعث من جديد بحقّ لهيبة تلك الأسرة، بعد فترة الاضطرابات والوهن والانقسامات التي اجتازتها إفريقية خلال حوالي مائة سنة، منذ وفاة السلطان العظيم المستنصر. وقد عرف كيف يستميل رعاياه الجدد بواسطة بعض أعمال البرّ والإحسان والموقف المتسامح تجاه أعدائه بالأمس، وبالخصوص بفضل ما اتّسم به أثناء ممارسته للحكم من حزم راسخ، دون عنف عديم الجدوى. وقد وجد في شخص أخيه أبي يحيى زكرياء الذي كان قد حكم بجاية باسمه، مساعدًا مخلصًا سيبقى وفيًّا له بدون قيد ولا شرط، فعيّنه حاجبًا له بتونس. وعيّن رديفًا له أبا عبد الله بن تافراجين الذي قد قد التحق به بعد فراره من

1) بالنسبة إلى النقود، أنظر: Lavoix، عدد 963.
2) أنظر حول عهد أبي العباس: البربر، 3/82 – 124 والفارسية، ص 400 – 416 وتاريخ الدولتين، ص 92 – 99/170 – 183 والأدلّة، ص 138 – 143.

أبي إسحاق. كما أنّ جميع كبار رجال دولته كانوا هم أيضًا من القادمين معه من المناطق الغربية. وعلى وجه التحديد فقد عُهِد بإدارة الشؤون العمومية إلى أهالي قسنطينة، مسقط رأس السلطان، وفي مقدّمتهم «الوزير» شيخ الموحّدين إبراهيم بن هلال الهنتاني، بالإضافة إلى أخيه محمّد. وقد كان جدّهما واليًا على بجاية في عهد المستنصر. وكان أصحاب العلاّمة هم أيضًا من أصيلي قسنطينة[3]. وحتّى قاضي الجماعة بتونس، فقد تمّ اختياره فيمَا بعد ولمدّة بضع سنوات من بين أفراد إحدى العائلات القسنطينيّة العريقة، ألا وهي عائلة ابن باديس. والغالب على الظنّ أنّ الكثير من أعيان تونس كانوا ينظرون بعين الاستياء لهذا التفوّق الأجنبي، ولكنّهم كانوا عاجزين عن الإصداع بآرائهم المناهضة. ويبدو أنّ عامّة التونسيّين كانوا متعلّقين بأبي العبّاس الذي كان معروفًا باحترامه للتقاليد والعادات المحلّية في كثير من الميادين، وكان ابن تافراجين أصيل مدينة تونس الوحيد من بين رجال الحكومة، مكلّفًا بتنبيهه إلى ذلك. والواقع أن ذلك الوزير، المتقلّب مثل أبيه الخالد الذكر، سوف يجد نفسه بعد قليل مُتَّهَمًا بالخيانة وسوف يفقد مركزه المرغوب فيه.

كبح جماح الأعراب (1371):

إنّ أوّل ما حرص أبو العبّاس صاحب تونس على القيام به هو القضاء على تجاوزات الأعراب التي أباحها أبو إسحاق وتخليص المدن والقرى الواقعة بمنطقة التلّ، التي سقطت في قبضتهم[4]. ولكنّ هذا الإجراء الذي كان لا بدّ منه بالنسبة إلى ملك حريص على حماية رعاياه المستقرّين في المدن والقرى وحكم البلاد بكامل الحرية، قد أثار نفس ردّ الفعل الذي ظهر في عهد أبي الحسن، أي الثورة العربيّة، ولكن الانتفاضة ستفشل هذه المرّة لأنها واجهت ملكًا أكثر مهارة وأقوى شكيمة. وقد تمّ التحالف بين أولاد أبي الليل وزعيمهم منصور بن حمزة وبين أولاد حكيم بقيادة أبي صعنونة، ابن أخي خليفة، وبني الذواودة، قصد معارضة السلطان الجالس على عرش بمنافس في شخص عمّه أبي يحيى زكرياء بن أبي

3) وهم إبراهيم بن عبد الكريم بن الكمّاد ويحيى بن إبراهيم بن وحّاد الكومي ومحمد بن قاسم بن الحجر. وذكرت الفارسية بالإضافة إلى المعنيّين بالأمر كاتب علامة من أصل أندلسي، وهو علي بن زكرياء.

4) أنظر حول سياسة أبي العباس مع الأعراب، بالإضافة إلى المراجع السابقة: البربر، 151/1 – 2 وجورج مارسي، العرب في بلاد البربر، ص 487 – 508.

بكر، المتمرّد السابق في المهدية، فهزموا جيشًا حكوميًا ووصلوا إلى أسوار مدينة تونس في سنة 773 هـ/1371م. ولكنّ أبا العبّاس تمكّن خفية من اشتراء ضمير منصور الذي قدّم إليه في الحين شواهد الطاعة. ولم يكن في وسع بقيّة الزعماء الأعراب وسلطانهم المزعوم إلّا أن يتفرّقوا. كما أُلقي القبض، بإذن من السلطان، على ابن تافراجين الذي اتُّهِم بالتّواطئ مع المتمرّدين، وأُبعِد إلى قسنطينة، حيث سيقضي بقية حياته في السجن.

أبو العبّاس يسترجع الجنوب والجنوب الشرقي (1371 – 1381):

بعدما تخلّص أبو العبّاس لمدّة معيّنة من هيمنة الأعراب، سخّر جميع جهوده لاسترجاع الأراضي الحفصيّة التي فوّت فيها أسلافه، جزءًا بعد جزء، وسوف يقضي في سبيل ذلك عشر سنين. فبدأت أوّلاً مدينتا الساحل سوسة والمهدية بفتح أبوابهما بدون مقاومة في وجه ممثّليه. وبعد ذلك وُجّهت حملة عسكرية بريّة وبحرية ضدّ جربة، بقيادة محمد بن أبي هلال، صحبة الأمير أبي بكر، ابن السلطان. فأُلقِيَ القبض على المتمرّد ابن أبي العيون الذي تخلّى عنه أنصاره[5] وتمّ إخضاع الجزيرة بدون جهد كبير. وسوف تكون المهمّة أعسر بالنسبة إلى استرجاع المدن الجنوبية. ذلك أن ملوك الطوائف الذين يتحكّمون في تلك المدن منذ عدّة أجيال، قد ارتبطوا بها بروابط متينة. ومن ناحية أخرى، فعندما شعروا بالخطر الذي يهدّدهم، تعاونوا فيمًا بينهم لإبداء مقاومة مشتركة ضدّ الحكومة المركزية، وتمكّنوا أيضًا عدّة مرّات متتالية من الحصول على مساندة القبائل المأجورة من طرفهم، والراغبة، علاوة على ذلك، في استرجاع الامتيازات التي انتزعها منها السلطان. وقد جرت العمليات العسكرية التي كان يقودها أبو العباس بنفسه، خلال فترتين أساسيّتين، خصّصت الفترة الأولى للمناطق الداخلية، أي السباسب والجريد وخصّصت الثانية لإخضاع شوكة المناطق الساحلية من الجنوب الشرقي.

ولم يصل السلطان إلى قفصة إلّا بعد أن تمكّن خلال حملتين عسكريّتين من التغلّب على الأعراب الذين اعترضوا طريقه وحاولوا عرقلة سيره، وهم أولاد أبي الليل الذين ضعفوا كثيرًا إثر تخليص البربر الرحّل من قبيلة المرنجيسة من وصايتهم، ثم أولاد حكيم في الساحل،

5) لقد أُرجع ابن أبي العيون إلى تونس حيث حكم عليه بالسجن المؤبّد. ويدلّ هذا المثل وغيره من الأمثلة الأخرى على أن أبا العباس لم يكن راغبًا في سفك الدماء.

الذين استسلموا مدّة من الزمن ، وبعد ذلك تجرّأوا على الفتك بضواحي مدينة تونس ذاتها. أما أولاد مهلهل ، فبالعكس من ذلك ، قد زحفوا مع السلطان الذي تحصّل في شهر ذي القعدة 780 هـ / فيفري – مارس 1379م[6] ، إثر حصار دام بضعة أيام ، على استسلام أهالي قفصة ، بعدما قام بقطع نخيل واحتهم أمام أعينهم. واعتقل الزعيم المحلّي محمد بن العبيد ووالده العجوز أحمد وولّى على المدينة ابنه أبا بكر نفسه بمساعدة ، الحاجب التركي الأصل ، عبد الله التريكي. ومن هناك تمكّن دفعة واحدة من الاستيلاء على توزر ، وقد فرّ منها قبل ذلك بقليل يحيى بن يملول ، تاركًا بها كنزًا ثمينًا ، وسيلقى حتفه بعد ذلك بسنة في مدينة بسكرة. ثم استولى السلطان على نفطة ، وقد أسرع شيخها الخلف بن مدافع إلى الاستسلام إليه. وعيّن ابنًا آخر من أبناء السلطان ، وهو المنتصر ، واليًا على الجريد مع الإقامة بتوزر ، وعيّن ابن مدافع الذي انضمّ إلى السلطان ، حاجبًا له. ولكن كلّ الصعوبات لم تُذلَّلْ ، ففي طريق عودته إلى تونس ، اصطدم أبو العبّاس من جديد بأولاد أبي الليل ، فتمكّن من صدّهم إلى الغرب ورجع إلى تونس. ولكنّهم أعادوا الكرّة من جديد ولم يستطع زعيمهم صولة بن خالد ، ابن أخي منصور وخليفته[7] من إقناع قبيلته بقبول الصّلح الذي عقده مع السلطان ، فاضطرّ هذا الأخير ، بمساعدة حلفائه من الأعراب ، وربّما بإعانة أولاد مهلهل ، إلى شنّ عدّة هجومات ضدّ أولئك المتمرّدين المتعنّتين ، قبل أن يجبرهم على الاستسلام. ومن ناحية أخرى ، ففي المدن التي تمّ استرجاعها حديثًا ، كانت بعض العناصر المختلفة تعمل خفيةً ضدّ النظام القائم. ففي قفصة ، أثناء غياب الأمير أبي بكر مدّة قصيرة ، اندلعت الثورة في رائعة النهار ، بقيادة أحد الأعيان البارزين ، أحمد بن أبي زيد ، ولم يتمّ إخمادها بسرعة إلّا بفضل مهارة القائد عبد الله التريكي ورباطة جأشه. وسلّط العذاب على المتّهمين الرئيسيّين. وقد تأثر المنتصر بهذا الحادث ، فأسرع إلى إعدام خلف بن مدافع ، الذي كان قد اعتقله بتوزر بتهمة تبادل المراسلات السريّة مع أعداء الحكومة[8].

وفي تلك الفترة ، كانت الحالة في الجنوب الشرقي على النحو التالي : فقد كانت مدينة

---

6) البرير ، 151/3.

7) لقد عيّن السلطان نفسه صولة شيخا على قبيلته. أمّا منصور فقد بقي وفيًّا لأبي العباس ، بعد الثورة الأعرابية الكبرى التي اندلعت في أوائل عهد السلطان. ونقم عليه بعض أقربائه. وقتله بضربة رمح أحد أبناء أخيه الآخرين سنة 775 أو 776 هـ / حوالي سنة 1374م (ينبغي تصحيح التاريخ 796 الوارد في ترجمة دي سلان ، البرير ، 85/3).

8) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر : البرير ، 150/3 – 4.

قابس تابعة دائمًا لعائلة ابن مكي ، وعلى وجه التحديد ، لعبد الملك وحده ، لأنّ أخاه أحمد قد توفّي سنة 766 هـ / 1364 – 65 م[9]. أمّا صفاقس فقد رجعت ، منذ عهد قريب بلا شكّ ، إلى حظيرة الدولة الحفصية وسقطت طرابلس من جديد بين أيدي أصحابها السابقين ، بني ثابت. فقد عمد أحد أفراد تلك العائلة ، أبو بكر بن محمد ، إثر رجوعه من الإسكندرية عن طريق البحر ، إلى طرد الوالي الشابّ عبد الرحمان ابن الوالي الراحل أحمد ابن مكي ، وذلك سنة 771 أو 772 هـ / 1370م. وأمّا بالنسبة للبلدة الصغيرة الحامّة المجاورة والمنافسة لمدينة قابس ، فإنّ عائلتين متنافستين كانتا تتخاصمان على حكمها ، وهما بنو الحسن من أولاد بني مانع وبنو وشّاح[10]. ولم يعد مجال نفوذ عبد الملك بن مكي يتمثّل في تلك البلاد الممتدّة الأطراف نسبيًّا التي كان يملكها هو وأخوه قبل خمس عشرة سنة خلت ، فقد انخفضت سلطته على نطاق واسع.

وعندما استرجع أبو العبّاس الجريد – ومنطقة نفزاوة التابعة لها – أدرك عبد الملك أن أيّام حكمه قد أصبحت معدودة ، فالتزم في الحين كتابيًّا بدفع الأداءات لتونس ، ولكن لم يطبّق ذلك الالتزام. وبعد ذلك بقليل واجه ثورةً قام بها فرع من فروع أولاد دبّاب وهم بنو أحمد الذين كانوا يحظون بمساندة الأمير أبي بكر والي قفصة. فانتصر عليهم بالاعتماد على أعراب آخرين في المنطقة وهم بنو علي. وأخيرًا ففي شهر رجب 781 هـ / أكتوبر – نوفمبر 1379م بعد أقلّ من ستة أشهر من تاريخ استرجاع الجريد ، قام أبو العبّاس بحملة جديدة صحبة أولاد مهلهل. وبعدما توقّف طويلاً بالقيروان وقام بالتحضيرات الأخيرة ، زحف على قابس ، فتخلّى له ابن مكّي عن المدينة في ذي القعدة 781 هـ / فيفري – مارس 1380م والتجأ لدى الأعراب حيث توفّي بجوارهم بعد ذلك بأيّام قليلة. وفي الحين استسلم شيخ الحامّة ، يوسف بن عبد الملك بن وشّاح وأسرع أبو بكر بن ثابت صاحب طرابلس إلى الاقتداء به[11] وإرسال بعثة تشفّعية محمّلة بالهدايا. فأبقى السلطان المعنيّين بالأمر في منصبيهما ، مقابل دفع الضريبة بانتظام. وعيّن أحد موظفي الحكومة المركزية ، يوسف بن الأبار واليًا بقابس.

---

9) بعد قليل من وفاة عدوّه القديم ابن تافراجين أي في سنة 766 لا في سنة 765 (وقد ذكر ابن خلدون كلاًّ من هذين التاريخين في فقرات مختلفة).

10) بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أنظر: البربر ، 155/3 ، 156 – 7 ، 174.

11) يدّعي ابن خلدون أن حملة سلطانية أولى قد وجّهت إلى طرابلس منذ بداية عهد أبي العباس. وهو أمر مستبعد قبل استسلام الجنوب التونسي.

وعندما رجع أبو العبّاس إلى عاصمته تلقّى من جديد شواهد الطاعة من قِبَل أولاد حكيم وأولاد أبي الليل الذين كانوا قد خرجوا عليه مرّة أخرى منذ عهد قريب[12] وقدّم زعيماهما أبو صعنونة وصولة بن خالد ابنيهما «رهينة» للسلطان. ولم يبق له سوى الرجوع نحو الجنوب الغربي واسترجاع منطقة الزاب، ليبسط سلطته الفعلية على كامل أنحاء الدولة الحفصية، بحدودها القديمة.

ولاية قسنطينة، مناورات ابن مزني في
الزاب واستسلامه إلى أبي العبّاس (1370 – 1381):

لقد كانت كامل منطقة قسنطينة الشمالية ملازمة للهدوء خاضعة للسلطان الذي ترك بمدينة قسنطينة نائبًا عنه منذ استيلائه على بجاية، وهو القائد الوفيّ بشير. وبعد استيلائه على تونس عهد بولاية بجاية إلى ابنه الأكبر أبي عبد الله محمّد. وبعد ذلك ببضع سنوات عيّن واليه على قسنطينة بصفة رسميّة ابنه أبا إسحاق إبراهيم، تحت وصاية القائد بشير في أوّل الأمر، ثم بمفرده إثر وفاة القائد في سنة 779 هـ/1377م. أمّا عنّابة التي عُهِدَ بها إلى أبي يحيى زكرياء شقيق السلطان وحاجبه، فقد كانت في الواقع تحت حكم الأمير أبي عبد الله محمّد ابن أبي يحيى المذكور.

وبالعكس من ذلك فقد كان الجنوب يشهد حركة مناهضة أكثر فأكثر للحفصيّين، يقوم بها أحمد بن مزني صاحب الزاب، انطلاقًا من بسكرة، وذلك منذ وفاة والده يوسف في أوائل سنة 767 هـ/ سبتمبر 1365م. وكان بنو مزني قد انضمّوا إلى الحفصيّين شكلاً، إثر تراجع المرينيّين الذين كانوا يخدمون ركابهم، ولكنّهم كانوا يتصرّفون دائمًا بكامل الحرية، نظرًا لبعدهم عن مركز السلطنة، وأخيرًا أصبح سلوكهم لا يطاق، وذلك عندما صاروا يتآمرون علنًا ضدّ سيّدهم سلطان تونس. ذلك أنّ أحمد بن مزني قد استقبل صهره يحيى بن يملول، بعدما طُرِد من توزر، وأخذ الاثنان يعملان ضدّ أبي العبّاس ويحاولان أن يُؤلّبا عليه القبائل العربية في ولاية قسنطينة وسلطان تلمسان أبا حمّو.

وكان هذا الأخير قد استرجع تدلس من الحفصيّين سنة 776 هـ/ جانفي 1375م. وفي

---

12) بعدما ساعدوا على استخلاص الضرائب من قبيلة هوّارة ثم في منطقة الجريد انضمّوا مدّة قليلة إلى ابن مزني صاحب الزاب.

نفس السنة ، تنازل عن الجباية ، بعنوان جراية لفائدة الأمير إبراهيم بن أبي زكرياء ، ابن عمّ أبي العبّاس وعدوّه ، متظاهرًا دومًا وأبدًا بتأييد ذلك الأمير ، في مطالبته بولاية بجاية[13] . ولكن يبدو أن مظاهر مناهضة ابن عبد الوادي لسلطان تونس قد اقتصرت على ذلك الموقف فحسب . ذلك أنّه كان مشغول البال بصعوبات داخلية جمّة وبهجومات المرينيّين المظفّرة في أغلب الأحيان ، فكان يتعذّر عليه آنذاك المغامرة بنفسه نحو الشرق دون التعرّض للمخاطر . إلّا أن ابن يملول كان يرغب في الضغط عليه في ذلك الاتجاه . فقد كان يقيم عنده بتوزر الأمير أبو زيّان بن أبي سعيد ، أشدّ خصوم أبي حمّو منافسة للاستيلاء على عرش تلمسان . وبناءً على ذلك فقد هدّد السلطان ابن عبد الوادي ، بتوجيه ذلك المنافس الرهيب ضدّه ، إذا لم يوافق على غزو إفريقية لمقاتلة أبي العباس . وفي مقابل الوعد باعتقال أبي زيان ، تعهّد بتقديم الإعانة العسكرية إليه ضدّ تونس ولكنّه تباطأ في الوفاء بعهده ، لا سيّما عندما حثّ ابن مزني اللاجئ إلى بسكرة مع أبي زيّان ، على استئذان مثل تلك المساعي مع صاحب تلمسان[14] . وبعد وفاة ابن يملول قام ابنه الشابّ أبو يحيى بمحاولة فجئية وغير مجدية ضدّ توزر ، وقد كان مُحاطًا ببعض العناصر الأعرابية ومتمتّعًا بتشجيع صاحب الزاب . وقد وجد أبو العبّاس في تلك القضيّة ، أحسن تعلّة للزحف بجميع قوّاته على بسكرة التي أصبحت مركزًا للتمرّد . وأدرك ابن مزني أنه لا فائدة تُرجى من أبي حمّو ، فأسرع إلى الاستسلام ، وقد تلقّى السلطان شواهد طاعته مقرونة بعدّة هدايا ثمينة في سهل تبسّة في أوائل سنة 783 هـ /1381 م[15] .

الحفاظ على عمل الاسترداد والتهدئة .
ولاية قسنطينة (1381 – 1390) :

ابتداءً من ذلك التاريخ ، من سنة 1381 إلى سنة 1394 اقتصر أبو العبّاس بحذر على تدعيم العمل الرامي إلى إعادة السلطة المركزية إلى كامل تراب المملكة الحفصية السابقة . فقد ضمن لنفسه الراحة من الجهة الغربية ، بفضل المنافسة الحادّة بين بني عبد الوادي وبني مرين

13) أنظر بالخصوص : يحيى ابن خلدون ، 381/2 – 394 . تؤكّد انتماء تدلس إلى بني عبد الوادي وثيقة بتاريخ 1380 (Ivars Cardona، *Dos Creuades*، ص 21 – 22 وكذلك تاريخ ابن خلدون ، البربر ، 474/3) .

14) أنظر بالخصوص ، البربر ، 471/3 – 472 .

15) وجد أبو ريان ملجأ جديدًا وأحسن في تونس .

والخصومات العائليّة بين أفراد أسرة بني عبد الوادي الحاكمة[16]، ولم يجازف بنفسه في أية مغامرة خارجية. ولم تعكّر صفو سياسته بإفريقية برهة من الزمن، ولكن بدون نتائج دائمة، سوى الحملة الفرنسية الجنوية الكبيرة ضدّ المهديّة، سنة 1390م. ذلك أنه قد سخّر جميع جهوده في تلك الفترة لكبح جماح المحاولات الرامية إلى إعادة استقلاليّة المناطق المحلية في الجنوب، بعدما تمّ القضاء عليها.

ففي منطقة الجريد لم يتأخر الشاب أبو يحيى بن يملول عن استئناف هجوماته، وقد حظي هذه المرّة بمساعدة أولاد مهلهل الذين تخاصموا مع السلطان، وتمكن من استرجاع مدينة توزر التي كان يحكمها آباؤه من قبل. ونتيجةً للتقلّبات المعهودة في العلاقات بين الحكومة والأعراب الرحّل، انضمّ أولاد أبي الليل في الحين إلى أبي العبّاس الذي تمكّن بسهولة، بفضل مساعدتهم، من استرجاع توزر في صائفة سنة 784 هـ /1382م[17]. وفي السنة الموالية وجّه حملة عسكرية ثانية في الجريد ضدّ ابن يملول وأبعده إلى الزّاب وفي سنة 786 هـ/1384م زحف على ابن مزني الذي أصبح موقفه مناهضًا لا يطاق. وعندما اقترب من بسكرة وجد الطريق مقطوعة من طرف الذواودة المستعدّين لمناصرة حركة التمرّد. ولكنه عرف، بواسطة المساعي المبذولة لدى زعيمهم يعقوب بن علي، كيف يحوّلهم عن ابن مزني الذي وجد نفسه مضطرًّا إلى الاستسلام. وفي قابس رجعت السلطة إلى بني مكّي منذ سنة 1381م، ذلك أن عبد الوهاب بن مكّي حفيد عبد الملك، الذي كان لاجئًا في أول الأمر في زنزور قد عاد على حين غفلة وهجم على الوالي الحفصي، ابن الأبار، غير المحبوب، فقتله وحلّ محلّه. ولم يتمكّن أبي العبّاس من الهجوم على قابس إلّا في سنة 789 هـ /1387م، حيث حاصر المدينة وقطع النخيل المحيط بها وتحصّل من ابن مكّي الذي أبقاه في منصبه، على الوعد بالطاعة ودفع غرامة مالية باهظة وتقديم ابنه رهينةً[18]. وبعد ذلك بسنتين أو ثلاث سنوات لقي عبد الوهاب حتفه تحت تأثير ضربات

---

16) في أواخر 789 هـ /1387م استقبل والي بجاية الحفصي، بموافقة أبي العباس، سلطان تلمسان أبا حمّو الذي أطرده ابنه أبو تاشفين وأعانه على إخراج المغتصب من عاصمته، البربر، 3/484 – 5 و4/456 وبعد ذلك بسنتين قتل أبو حمّو في معركة ضدّ أبي تاشفين وبني مرين المتحالفين معه.

17) لقد أصبح واليًا على توزر من جديد المنتصر ابن السلطان الذي عُوّض بعد ذلك بقليل وبطلب منه، بأحد إخوته، وهو أبو زكرياء. وقد انتقل هذا الأخير في أوائل سنة 790 هـ/ 1388 م إلى ولاية نفطة ونفزاوة في حين أرجعت ولاية توزر إلى المنتصر، استجابة لطلب أعراب الجريد.

18) لقد كان لاحتلال قابس صدى بعيد. فأشاد بذلك الحادث بقصيدة بديعة الكاتب المصري المعروف ابن الدماميني.

عمّه يحيى الذي أعلن عن نفسه واليًا على قابس ولم يخش بدوره أن يتحدّى السلطة المركزية[19].

وفي الجهة الغربية ، وفي منطقة قسنطينة على وجه التحديد ، أثار الذواودة قلق السلطة مدّة من الزمن . وقد تذرّعوا بتعلّة إلغاء أمير قسنطينة أبي إسحاق للامتيازات المالية التي كانت الحكومة قد أسندتها إليهم ، فعاثوا فسادًا في المنطقة ، بقيادة زعيمهم يعقوب بن علي ثم ابنه محمّد وأتلفوا الحرث في مساحات شاسعة . واضطرّ السلطان إلى التدخل ، على الأرجح في سنة 791 هـ /1389م ، وتمكّن من إقصائهم من منطقة التلّ طوال صائفة كاملة وحصرهم في الجنوب . وفي السنة الموالية أقصاهم الأمير أبو إسحاق هو أيضًا . ولكن هذا الأمير سيلقى حتفه بعد ذلك بقليل إثر إصابته بمرض وذلك في محرّم 793 هـ / ديسمبر 1390م . وفي الحين أعاد محمد بن يعقوب قبيلته إلى أن وصلت إلى ضواحي قسنطينة . وبعد ذلك رجع إليه صوابه ، بدون شكّ ، تحت تأثير بعض العوامل الاقتصادية ، فحاول أن يعيد بنفسه الأمن إلى نصابه وأن يطمئن الفلاّحين . وحسب ابن خلدون ، فقد عُهِد بولاية المدينة إلى ابنٍ من أبناء الوالي الراحل ، لم يبلغنا اسمه وقد عيّن السلطان وصيًّا عليه محمد ابن القائد المخلص بشير[20] . وكان أبو العبّاس قد سار على نفس المنهج في بجاية ، عندما توفّي بها الأمير أبو عبد الله في أوائل سنة 785 هـ / ربيع سنة 1383م ، حيث عيّن واليًا عليها أبا العبّاس أحمد حفيده وابن الأمير الراحل ، تحت وصاية أمير بحر بجاوي ، وهو محمّد بن أبي مهدي . وهكذا يتواصل ، رغم جميع المساوئ التي أبرزتها الأحداث السّابقة ، تطبيق النظام القاضي بجعل بجاية وقسنطينة حكرًا على الأمراء الحفصيّين وشبه مقاطعات متمتّعة باستقلاليّة متزايدة ومعرّضة سلامة الدولة ووحدتها لخطر متجدّد على الدوام .

ذلك هو الوضع الذي كان سائدًا بإفريقيّة عندما نزل النصارى على أرضها . فما هي الدوافع التي دعتهم إلى القيام بتلك الحملة العسكرية ضدّ إفريقيّة ؟

= وقد جازاه أبو العباس على تلك القصيدة بجراية سنويّة . (الزركشي ، بلوغ الأماني ، ص 96 ب وابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 135) .

19) أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة ، البربر ، 168/3 .

20) أنظر حول وفاة أبي إسحاق ، Mercier ، *Corpus*، 14/2 – 6 وحسب الفارسية ثم تاريخ الدولتين ، فقد خلفه بقسنطينة مباشرة إبراهيم بن يوسف بن الغماري . ولعلّ المعني بالأمر قد خلف أبنًا من أبناء الأمير أبي اسحاق ، لم يتقلّد ولاية قسنطينة بعد أبيه إلّا مدّة قليلة من الزمن .

الجهاد في البحر – العلاقات الصعبة مع مرسيليا وأرجونة (1370 – 1390) :

لقد حاول أبو العبّاس ، منذ ارتقائه إلى عرش تونس ، أن يعطي للعلاقات مع الدول النصرانية ، دفعًا سياسيًّا جديدًا مماثلاً إلى حدٍّ ما للدفع الذي أعطاه للسياسة الداخلية في بلاده. إلّا أنّ ذلك الدفع قد كان مرفوقًا بازدياد النشاط البحري المتمثّل على وجه الخصوص لا في العمليّات التجارية السلمية ، بل في عمليات القرصنة أو الجهاد في البحر. وقد أصبحت بجاية بالخصوص وكرًا للقراصنة ، ربّما تحت تأثير أمير البحر محمّد بن أبي مهدي الذي كان يحتلّ مكانة مرموقة في صلب حكومة ذلك الثغر. وقد أدان ابن خلدون تلك الظاهرة في فقرة شهيرة من كتابه[21]. إذ كانت تقام الجمعيات المكلّفة بتجهيز السفن ، للإغارة على النصارى في البحر وغزو سواحل «الفرنج». وعند العودة تقسّم الغنائم والأسرى بين المساهمين في تلك الجمعيات وغزاة البحر. وإنّنا نجد في مداولات مجلس بلديّة مرسيليا ، بخصوص تلك الفترة ، أصداء حيّة للتخوّفات التي كانت تثيرها في سواحل بروفانس تلك الغارات الإسلامية. حيث ناقش المجلس الإجراءات الدفاعية الواجب اتخاذها ، ثم قرّر ، علاوة على تجهيز بعض السفن المكلّفة بمطاردة القراصنة ، «إقامة حرّاس في الأماكن البحرية» وتعزيز مدخل الميناء ، واهتمّ المجلس أيضًا بالتدابير الواجب اتخاذها لإطلاق سبيل بعض المواطنين الذين ألقي عليهم القبض ونقلوا إلى إفريقية في حالة أسر[22].

أما بالنسبة إلى أرجونة ، فيبدو أن الأمور قد تعكّرت في وقت مبكّر. إذ نلاحظ من خلال بعض الوثائق غير الكافية ، أن أبا العبّاس قد رفض الرضوخ ، مثل البعض من أسلافه ، للإهانة المتمثّلة في دفع «الضريبة». وبعدما تخلّص بيدرو الرابع من قضية الخلافة على عرش قشتالة ، اتّجه نظره ، بأكثر حزم من الماضي ، إلى جزر البحر الأبيض المتوسط التي تقرّبه من إفريقيّة ، أي كورسيكا وسردينيا وصقليّة. وقد كان مدفوعًا أكثر من مرّة إلى

21) [قال ابن خلدون حول هذا الموضوع ما يلي : «فشل ريح الفرنج وأصبحوا دولاً متعدّدة فتنبهت عزائم كثير من المسلمين بسواحل إفريقية لغزو بلادهم. وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة ، فيجمع النفراء والطائفة من غزاة البحر ويصنعون الأسطول ويتخيّرون له الرجال والأبطال ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة فيتخطفون منها ما قدروا عليه ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالبًا ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى حتى امتلأت سواحل الثغور الغربية من بجاية بأسراهم...» (العبر ، 902/6)].

22) أنظر : وثائق بلدية مرسيليا (*Archives communales de Marseille*) ، ص 142 ، 144 – 8 بالنسبة إلى السنتين 1378 – 79 وص 152 ، 161 ، 178 ، 180 ، بالنسبة إلى السنوات من 1381 إلى 1385.

الجمع بين التدخّل المباشر في إفريقيّة والعمل الديبلوماسي أو العسكري الذي كان يقوم به لإبقاء أو وضع تلك الجزر تحت سلطته. فقد تولّى منذ 26 جوان 1373م إعداد حملة ضدّ السلطان الحفصي، الغاية منها، على حدّ تعبيره، نشر الدين المسيحي، وعيّن في نفس الوقت، بصورة مسبّقة بطرس صولة «وكيلاً عامًا بمدينة ومملكة تونس»، كما أشار بدقّة إلى صلاحيات ورواتب ذلك الوالي على مناطق ما وراء البحر، في المستقبل[23]. ولكن يبدو أنه لم يتمّ أيّ شيء من ذلك.

وهناك خلافان مماثلان لم يسفرا هما أيضًا عن أية نتيجة تستحق الذكر. ففي سنة 1379، بينما كان بيدرو يطالب بحقه في عرش صقلية ويتآمر من جهة أخرى في كورسيكا ضدّ الجنويز، ألحق أسطوله المعزّز ببعض السفن الحربية التابعة لبيزة، بعض الأضرار بالسواحل الإفريقية[24]. وفي سنة 1386 فكّر أيضًا في إشهار الحرب على إفريقية[25]، في الوقت الذي وضع فيه حدًّا للمقاومة التي تعرّض لها مدّة طويلة من قِبَل جزيرة سردينيا، وذلك بمقتضى الاتفاقية المبرمة مع الجنوي برانكاليون دوريا زوج إليونور داربوري. وقد كانت وفاته في 4 جانفي 1387، بعد عهدٍ دام نصف قرن، متبوعة بتغيير جذري في سياسة أرجونة الخارجية. ذلك أن الملك الجديد، يوحنّا الأول ابن الملك الراحل، كان رجلاً مسالمًا. ورغم أنه ليس لدينا أيّة وثيقة منشورة حول علاقته مع إفريقية طوال مدّة حكمه التي دامت تسع سنين، فمن المؤكّد، نظرًا لطبع ذلك الملك، أنّه لم يقع التفكير أبدًا في إعلان الحرب بين الدولتين. وفي سنة 1390 نظر الملك يوحنّا بعين الارتياب إلى التحضيرات التي كان يقوم بها أعداء بلاده الأقدمون، أهالي جنوة، لشنّ الحرب ضدّ إفريقية. فأصدر التعليمات اللازمة لاستقبال أسطولهم بحذر واضح في موانئ سردينيا التابعة لبلاده[26]. ولم يرض بمشاركة بعض رعاياه وأقاربه في تلك الحملة، إلّا بعد أن تيقّن من أغراضها الحقيقية.

---

23) Mas-Latrie، الملحق، ص 66 – 8.

24) Zurita، ج 2، ص 374 أ و Roncioni، تاريخ بيزة، ص 930.

25) *Archivo de la corona de Aragon*، سجلّ سنة 1389، ص 171.

26) Mirot: حصار المهدية (*Siège de Mahdia*)، ص 19.

النزاع مع الدول الإيطالية ،
نهب جربة وغودش (1388 – 1389) :

فلقد تكلّف الجنويّون مرّتين متتاليتين بتنظيم عمليات الانتقام المسيحية الجماعية ضدّ القراصنة التابعين لإفريقية . وقد أبرموا هم أنفسهم معاهدة صلح مع محمد بن أبي هلال ، ممثّل أبي العبّاس في 16 أوت 1388 ، بواسطة سفيرهم لوكافلو[27] ، ولكن منذ ذلك التاريخ ازدادت أعمال القرصنة حتى أصبحت لا تطاق . ومنذ أوائل سنة 1388 نبّهوا على أكبر الدول البحرية الإيطالية للقيام بعمل مشترك ضدّ المملكة التونسية . فاستجابت البندقية لطلبهم ، رغم الهزيمة النكراء التي سلّطوها عليها قبل ذلك ببضع سنوات في كيوجيا ، وسلّمت إليهم في أول الأمر خمس سفن حربية من سفنها[28] ، ثم تملّصت بعد ذلك حسبَما يبدو . ففي آخر السنة الموالية أوفدت إلى تونس على انفراد سفيرًا مكلّفًا بافتداء رعاياها من الأسرى الذين كانوا يُعامَلون معاملة سيّئة[29] . كما استجابت بيزة لذلك الطلب وبرّت بوعودها . وقد كانت سعت في السابق إلى إقامة علاقة طبيعية مع كلّ من تونس وعنّابة وبجاية ، فأرسلت يوم 11 سبتمبر 1378 في مهمة صلحيّة رينيي بولايا دي غالندي[30] ، ثم قامت سنة 1379 ، بالاشتراك مع أرجونة ، كما رأينا ، بعمليّة استعراضية عدوانية على سواحل إفريقية . وقبلت في سنة 1388 إضافة خمس سفن حربية بقيادة فرانسوا أورلاندي إلى الاثني عشرة سفينة التي جهّزتها جنوة هي نفسها وعهدت إلى رافئيل أدورنو شقيق الدوج .

أما صقلية التي كانت تجلس على عرشها آنذاك ، الملكة الشابة ماري أخت فريدريك البسيط وحفيدة بيدرو الرابع ملك أرجونة ، فإنها لم تشارك رسميًّا في العملية . ولكنّ أحد حكّامها المدعو مانفريد دي كلارمون قد خصّص لتلك العملية بصورة شخصيّة ثلاث سفن حربية جنوية إضافية وتولّى قيادتها . وكان من المفروض أن تثير مثل تلك الطريقة الشكوك ، إذ أن ملك صقلية الداهية قد حدّد للحملة العسكريّة التي يناصرها البابا أوربان الرابع ، هدفًا مواليًا لطموحه الشخصي ومطابقًا لمطامع أسرته وبلاده التقليدية .

وممّا لا شكّ فيه أن أسطول الحلفاء قد تجمَّع في شهر جويلية بصقلية ثم أغار على جربة

---

27) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 130 . ليس لدينا نصّ تلك المعاهدة .

28) نفس المرجع ، ص 129 . أنظر أيضًا : Noiret، *Documents inédits*، ص 19 ، (14 مارس 1388) .

29) Noiret، نفس المرجع ، ص 29 (9 ديسمبر 1389) .

30) Amari، *Diplomi*، ص 313 – 4 و 477 . و Mas-Latrie، معاهدات ، ص 128 .

وسرعان ما احتلّها ونهبها. والجدير بالملاحظة أنّ كلارمون المحرّض المتأكد على تلك العمليّة، قد كان أكبر المستفيدين منها. حيث تنازل له أهالي جنوة وبيزة عن الجزيرة مقابل دفع ستة وثلاثين ألف فلورين ذهب، وقلّدته الحكومة البابوية ولاية الجزيرة، مثلما قلّدت روجير دي لوريا، قبل ذلك بقرن[31]. وردّت الدولة الحفصيّة على ذلك في السنة الموالية بنهب جزيرة غودش[32]. إلّا أن الاحتلال المسيحي الجديد لجزيرة جربة سوف يدوم مدّة قصيرة.

الحملة الفرنسية الجنويّة ضدّ المهديّة (1390):

لعلّ الجنويّين قد رضوا لأوّل وهلة بما أحرزته جهودهم من مكافأة مالية، ولكن بعد التفكير لا يمكن أن يقتنعوا بمثل تلك النتيجة الهزيلة التي لا تستطيع أبدًا التنقيص من جرأة غزاة البحر الإفريقيّين. وبناءً على ذلك فقد فكّروا في تنظيم حملة عسكريّة ثانية أهمّ من الأولى، بمساعدة دولة غربية عظمى. وفي شهر ديسمبر 1389 وجّه الدوج أنطونيوتو أدورنو وفدًا من أعيان المدينة إلى تولوز لطلب مساهمة ملك فرنسا شارل السادس المُتوقّع غلطًا أن يكون عهدُه عهدَ سلام وسعادة. وبعد النقاش تمّ الاتفاق على أن يتولّى قيادة الجيش النصراني الدّوق لويس دي بوربون، خال الملك، البالغ من العمر خمسين سنة والمدرّب على الحرب، وأن يهجم الجيش على المسلمين بإفريقية خلال الصائفة المقبلة[33].

---

31) أنظر: G. Stella، *Apud Muratori*، مجموعة 1128، Foglietta، ص 348، Giustiniani، ص 152 ب، Roncioni، تاريخ بيزة، ص 945 – 6. *Coronica volgari di anonimo fiorentino*، ص 69، Rainaldi، سنة 1388 – 89، Mas-Latrie، المقدمة، ص 239 – 240 Cerone، *Seconda spedizione*، ص 65 – 66.

32) [غودش (Gozzo) إحدى جزر مالطة] أنظر: القلقشندي، 8/79 – 84؛ Amari-Schiaparelli، *L'Italia descritta nel Libro de Re Ruggero compilato da Edrisi*، رومة 1878، ص 19/21 – 2.

33) أنظر بالخصوص حول الحملة الفرنسية الجنوية لسنة 1390 الأخبار التاريخية الفرنسية الثلاث التالية:

1 – Cabaret d'Orreville، *La Chronique du Bon duc Loys de Bourbon*، منشورات Chazard، باريس 1876 من الفصل 72 إلى الفصل 80.

2 – Froissart، *Chroniques*، الباب 4، الفصول 13، 15، 17.

3 – *Chronique du Religieux de Saint Denys*، منشورات Bellaguet، الجزء 1، باريس 1839، الباب 11، الفصل 2.

وبدأت الاستعدادات بصورة حثيثة طوال ربيع سنة 1390 وانتهت في أواخر شهر جوان كما كان مقرّرًا من قبل. ويوم أوّل جويلية أبحر الدوق دي بوربون من مرسيليا، صحبة عدد كبير من الأتباع، في اتجاه جنوة للالتحاق بأغلب قطع الأسطول والمقاتلين. وبعد ذلك ببضعة أيام بارح الجميع ميناء جنوة على متن الأسطول الجنوي الذي كان متركبًا من اثنتين وعشرين سفينة حربية وثماني عشرة سفينة شراعية وبعض الزوارق الأقلّ أهمية، بمشاركة أربعة آلاف بحّار جنوي. وبالإضافة إلى ذلك، وفّرت جنوة ثلاثة آلاف جندي من المشاة منهم ألف من خيرة القذّافين، كما دفعت لفرنسا ثمن قسم من المؤونة اللازمة من القمح والخمر. كما تطوّع في الحملة على نفقتهم الخاصّة بعض النبلاء المتراوح عددهم ما بين أربعمائة وألف وخمسمائة وألف رجل، جلّهم من الفرنسيين ما عدا بعض الإنجليز والأرجونيّين، وقد كانوا فرادى أو مصحوبين ببعض الجنود، فيكون العدد الجملي أكثر من ألفي رجل من المتطوّعين للقتال ضدّ المسلمين. ونذكر من أبرز أولئك النبلاء فيليب دي بار وأقماط أو (Eu) وهاركور وسانسار وأوستروفان (Ostrevant) وكونت دوفان دوفارن (Auvergne) والسير دي كوسي والأميرال جان دي فيان و «سوديك» دي لاترو والأخوين دي لاتريموال والولدين غير الشرعيّين جان بوفور وإيفان دي فوا. كما منح البابوان المتنافسان، بابا روما وبابا أفينيون، الغفران للمشاركين في الحملة الذين باركهم قبل الإبحار في اتجاه إفريقية قسّ تابع لكلّ فرقة. وقد كانت تحدو بعض المشاركين الرغبة الملحّة في تنصير

وانظر أيضًا الفقرات المتعلّقة بهذا الموضوع في كتاب العبر وتاريخ الدولتين وأما المراجع الأقل قيمة فهي تتمثّل فيما يلي:

- *Juvénal des Ursins*، تاريخ شارل السادس، منشورات Buchon، باريس 1841، ص 370 – 2.
- *Chronographia regum Francorum*، منشورات Moranvillé، ج 3، باريس 1897، ص 100 – 102.
- *Chronique des 4 premiers Valois*، منشورات Luce، باريس 1862، ص 314 – 5.
- *Annales Januenses*، مجموعة 1128 – 29.
- *Cronica volgare di anonimo fiorentino*، ص 96 – 7.
- Foglietta، ص 348، 351؛ Giustiniani، ص 153 – 4.

أما الدراسات الحديثة فهي: Delaville le Roulx، *Les expéditions du Maréchal Boncicaut*، باريس 1886، ج 1، فصل 4 وMirot، حصار مهدية (1390)، مجلة الدراسات التاريخية، باريس 1932 و Atiya، *The crusade in the later middle ages*، لندن 1938، ص 398 – 434 وL. Mirot، *La politique française en Italie sous Charles VI*، مجلة الدراسات التاريخية، 1933، ص 508.

المسلمين والعزم على الدفاع عن المصالح المادية للنصرانية وهيبتها ، وفي آن واحد حبّ المغامرة والبحث عن كسب المجد والمنافع الشخصية. وأخذ الأسطول يسير ببطء ، عرض السواحل ، بقيادة جان سانتوريون أولترا مارينو ، قريب الدوج ، إلى أن وصل إلى ميناء بورتو فينيري ، وبعد المرور من جزيرة آلب وميناء كاغلياري ، حيث توقّف قليلاً ، وصل الأسطول إلى جزيرة كونغليرا القريبة من المنستير. وقد قضى المقاتلون تسعة أيام في انتظار تجميع كلّ السفن وإعداد مخطّط النزول بالمهدية الواقعة في الجنوب بالقرب من تلك المنطقة والهجوم على تلك المدينة.

وقد كان من الطبيعي أن لا يحاول النصارى النزول في ضواحي العاصمة الحفصية ، إذ أنّ ذكرى لويس التاسع وما منيت به من فشل ما زالت عالقة بأذهان الجميع. ومما يفسّر اختيار المهديّة كهدف لتلك الحملة ، أن تلك المدينة قد كانت بدون شكّ وكرًا للقراصنة مثل بجاية ، وكذلك الصلات التي كانت للجنويّين داخل الثغر ، بواسطة مواطنيهم الذين كانوا يتعاطون التجارة. ولكن المدينة كانت محصّنة بموقعها وأسوارها. كما أن توقّف الأسطول بجزيرة كونغليرا مدّة طويلة قد أزال كلّ إمكانية للمباغتة. فكانت منطقة الساحل في حالة استنفار ، حيث كان الأمير أبو فارس عبد العزيز ابن السلطان ، يقوم فيها بتعبئة الجيش ويترصّد وصول جنود العدوّ الذين تمكّنوا – إمّا بسبب القصور أو بمقتضى تدابير مسبقة من قِبَل المسلمين – من النزول بدون صعوبة حوالي 20 جويلية. وانتصبوا في المضيق الذي يربط المهدية باليابسة وحاصروا المدينة من كلّ جانب. وبعد ذلك ببضعة أيام صدّوا هجوم المحاصَرين الذين لم يتجرأوا منذ ذلك الحين على تجاوز أسوار المدينة. أما من جانب اليابسة ، فإن جيش أبي فارس الذي تعزّز بعدّة أفواج من الجنود القادمين من تونس[34] ، بقيادة عمّه أبي يحيى زكرياء ، قد أصبح يمثّل خطرًا يهدّد المُغيرين. واستقرّ القوّاد على ربوة صغيرة وجهًا لوجه مع النصارى الذين أصبحوا مضطرّين إلى القتال من أمام ومن خلف. وللاتّقاء من خطر الفرسان المسلمين ، أحاط الدوق دي بوربون المعسكر بسياج من الحبال وعزّز ذلك بمجاذيف السفن بإشارة من الجنويّين. إلّا أنّ أهالي إفريقية الذين كانوا يتفوّقون على أعدائهم بالعدد ويتمتّعون بوضعيّة تكتيكية ملائمة أكثر ، لم يشنّوا أيّة معركة كبيرة ولم يقوموا بأيّة عمليّة مشتركة. فقد كانوا حريصين على تطبيق الطريقة الحربية التي كانوا يستعملونها ضدّ

---

34) كما قدم بدون شكّ جنود آخرون من عنابة ، كما أكّد ذلك الإخباريّون الفرنسيون ولكنهم لم يقدموا من تلمسان البعيدة جدًّا والمشغولة بالفتن الداخلية.

الجنود الأروبيّين المتفوّقين عليهم بالعدّة والأسلحة واكتفوا بالقيام ببعض المناوشات وأعمال التحريش المثيرة للأعصاب ، معوّلين على الطقس وإنهاك الخصم لجبره على الانسحاب[35].

وفي النصف الثاني من شهر أوت ، عندما يئس المحاصِرون من إخضاع المدينة بسرعة بواسطة الجوع ، قرّروا أن يشنّوا هجومًا عليها . فهجموا عن طريق البر والبحر على البرج العالي الذي كان يحمي الميناء . ولكنّ المحاصَرين قد أحرقوا بواسطة القذائف المشتعلة ، أهم جهاز من أجهزة العدوّ ، وهو عبارة عن نصب من خشب متكوّن من أربعة طوابق . ومن الغد بينما كانت طلقات المدافع توجّهه صوب برج الميناء بدون جدوى ، اقتحم الدوق دي بوربون باب أحد الجدران الأمامية ، واضطرّ إلى مواصلة القتال إلى الليل وتكبّد خسائر فادحة ولكنّه لم يتمكّن من القيام بأي عمل ضدّ سور المدينة ذاته . وبعد ذلك بأسبوع ، أي في أوائل سبتمبر حسب التأكيد ، إذا ما عتمدنا رواية دورفيل (d'Orreville)، جرت أهمّ معركة على الواجهة الأخرى ، أي في معسكر المسلمين ذاته الذي تمكّن النصارى من نهبه مدّة ساعة كاملة . وباعتراف الإخباريّين العرب ، أوشك الأمير أبو فارس أن يلقى حتفه أو أن يقع في الأسر ، بينما كان يشرف على الهجوم المضادّ بحماس . وقد تمثّلت النتيجة الوحيدة لتلك المغامرة في قيام الأمراء الحفصيّين بنقل معسكرهم إلى مكان أبعد شيئًا من المكان الأوّل ، أمّا النصارى الذين أنهكهم التعب وأضنتهم الحرارة المتواصلة وعدم انتظام المؤونة الواصلة إليهم من إيطاليا الجنوبية ، فقد أصبحوا غير واثقين من إمكانية الانتصار. وقد بدأت تظهر الخلافات بين القادة ، وكان كثير من الفرسان يقارنون بين دماثة أخلاق السير دي كوسي ومرونته ، وبين كبرياء الدوق دي بوربون العنيد ، متأسفين من وجود هذا الأخير على رأسهم . أمّا الجنويّون الذين كانوا قد رفضوا إعداد هجوم جديد ، فقد كانوا يأملون الإبحار قبل قرب فصل الشتاء ، وأصبحوا مستعدّين لإبرام صلح منفصل .

وفي هذه الظروف ، قبل الدوق ، بعد شيء من التردّد ، في منتصف شهر سبتمبر التفاوض مع السلط الإسلامية حول الانصراف ، وذلك بواسطة الجنويّين المقيمين في المهدية وكذلك القطلوني الذي اعتنق الإسلام ، أنسالم تورمودا ، ترجمان السلطان[35]. ويقال إن أهالي إفريقية المبتهجين بالتعجيل بانسحاب المعتدين ، قد وعدوا —حسب رواية أحد الإخباريّين— بأن يدفعوا لهم مدّة خمس عشرة سنة الضريبة التي كانوا يدفعونها لصاحب

35) Anselme Turmeda، [المعروف باسم عبد الله الترجمان صاحب كتاب «تحفة الأريب في الردّ على أهل الصليب» أنظر: الكتاب المذكور ، ص 10.

تونس وفي ظرف سنة واحدة مبلغ خمسة وعشرين ألف دوكا[36]، بضمان من التجار النّصارى. وهناك نصوص أخرى أصحّ لا محالة من تلك الرواية تشير إلى أن الجنويّين قد تحصّلوا بالفعل على عشرة آلاف دوكا فحسب. وحوالي 20 سبتمبر أبحر الجيش النصراني. وبعد قضاء يوم آخر بجزيرة كونغليرا للتباحث، أبحر بعض النّبلاء في اتّجاه المشرق، بينما انصرف أغلب الجنود، بايعاز من الجنويّين أيضًا، إلى احتلال كاغلياري بسرعة ثم أقاموا أسبوعًا في صقلية قبل الرجوع إلى ديارهم. وفي السنة الموالية، 1391، التمس ملك فرنسا شارل السادس من يوحنّا ملك أرجونة التدخّل لإطلاق سراح عدد كبير من الفرسان الذين بقوا في الأسر في إفريقيّة، بعد حملة المهدية.

ولقد فشلت الحملة في آخر الأمر بالنسبة إلى هدفها الأساسي المتمثّل في معاقبة القراصنة بإفريقية ووضع حدّ لأعمالهم. فبالعكس من ذلك، انجرّ عن تلك الحملة تفاقم استهتارهم، وقد لاحظ فرواسار بحقّ أن «المسلمين» قد أصبحوا بعد ذلك، مدّة من الزمن «سادة البحار»، مثيرين على وجه الخصوص في منطقة فلاندر غلاء البضائع الواردة من الشرق أو من إيطاليا.

التقارب مع الجمهوريات الإيطالية: المعاهدة المبرمة مع كلّ من جنوة والبندقية (1391) والبعثة القادمة من بيزة (1393):

لقد سعت جمهوريّة جنوة منذ الربيع الموالي إلى تحويل الهدنة التي وضعت حدًّا وقتيًّا للعمليات الحربية إلى معاهدة دائمة ومنظّمة. وعمل مبعوثها الخاصّ أوليفيي دي مارتيني في هذا الاتّجاه بتونس بدون جدوى، وذلك من 20 ماي إلى 8 جويلية[37]. وكان من اللاّزم القيام بمهمّة ثانية، عُهِد بها بعد ذلك بشهر واحد إلى جنتيل دي غريمالدي ولوشينو دي بونافي، للتوفيق بين رغبة الجنويّين في الصلح وتصلّب السلطان المنتصر. ففي 16 ذي القعدة 793 هـ / 17 أكتوبر 1391 م أمضِيَ اتفاق رسمي «بالقصر الملكي» بتونس، تمّ بمقتضاه تمديد معاهدة 1383 التي حكمت الأحداث بإلغائها، وذلك لمدّة عشر سنوات. وقد أقرّت تلك الوثيقة، بمقتضى بند غريب من بنودها، فشل المعتدين النصارى وإهانتهم، حيث

---

36) [دوكا (Ducat)، نقد ذهبي].

37) أنظر: Mas-Latrie، معاهدات، ص 238.

افتدت الجمهورية بثمن باهظ عدّة مئات من رعاياها الذين أُسِرُوا بإفريقية قبل بداية المفاوضات الأخيرة(38) ولم تتحصّل بدون مقابل إلّا على إطلاق سراح الذين اعتُقِلوا منذ ذلك التاريخ ، وقد كان عددهم قليلاً بطبيعة الحال ، ولكنّها التزمت ، بالعكس من ذلك ، بإطلاق سراح جميع الأسرى الإفريقيّين بدون غرامة ولا أي تمييز(39).

وفي نفس السنة ، بينما لم ينجح السفير الجنوي الأوّل في مساعيه ، تمكّن قنصل البندقية المعتمد بتونس ، جاك فالارسّو ، بدون صعوبة من إبرام معاهدة صلح لمدّة عشر سنوات مع ممثّل أبي العبّاس(40). وقد كادت تكون تلك المعاهدة المبرمة في 4 جويلية 1391 نسخة طبق الأصل(41) من المعاهدات السابقة المبرمة بين تونس والبندقية ، ومنها أحدث معاهدة بلغت إلى علمنا وهي معاهدة 1317. إذ تقرّر إطلاق سراح بعض عشرات الأسرى من رعايا البندقية الموجودين في إفريقية وبالخصوص في عنّابة ، وذلك بدون مقابل ، باستثناء بعض الهدايا النقدية التي وزّعها مبعوث البندقية لذلك الغرض ، حسبمًا جرت به العادة ، على كبار رجال الدولة الحفصيّة(42). ويتجلّى هكذا الفرق المعقول في المعاملة بين الجمهوريّتين. إذ يتعلّق الأمر بالنسبة إلى الحالة الأولى بعدوّ قريب العهد وبالنسبة إلى الحالة الثانية بدولة قد التزمت الحياد في النزاع.

ثم جاء دور بيزة للتقارب من تونس والتماس التفاهم مع السلطان. فأوفد إليه حاكمها جاك دابيانو حوالي سنة 1393 المبعوث الخاصّ نيكولا لانفرادوشي المكلّف بتبرير موقف بلاده لدى الأمير الحفصي ، وإعلامه بأن المشاركين في الحملة البحرية سنة 1388 ، هم من الخواصّ ، ولا دخل للدولة في ذلك(43). ورغم هذا الاعتذار الذي تنقصه المصداقية ،

---

38) 16 000 دبلون ذهب بالنسبة إلى مجموع الذين أسروا قبل 8 جويلية و16 دبلون عن كلّ واحد ، بالنسبة إلى الذين قُبض عليهم فيما بين 8 جويلية و31 أوت.

39) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 130 – 2 ؛ De Boüard، *La France et l'Italie au temps du grand schisme d'Occident*، باريس 1936 ، ص 161. ولقد أخطأ ماس لاتري حين أضاف في الحاشية «أبو بكر» إلى اسم أبي العباس. وقد أبرمت المعاهدة باسم هذا الأخير ، مثلما وقع في سنة 1383 من طرف «وكيله» محمد بن أبي هلال.

40) هو دائمًا ابن أبي هلال.

41) يتمثّل التغيير الوحيد في إنشاء ضريبة مزدوجة عوضًا عن الأداءات البسيطة ، موظّفة على أية بضاعة تحاول الدخول بواسطة التهريب.

42) أنظر: Mas-Latrie، معاهدات ، ص 232 – 7. وأنظر أيضًا : Marengo، *Geneva e Tunisi*، ص 27 – 8 و Jorga، *Notes et Extraits*، 255/2 ، عدد 3.

43) Amari، *Diplomi*، ص 317.

يبدو أن بيزة لم تتحصّل على معاهدة جديدة إلّا فيمّا بعد ، في عهد خليفة أبي العبّاس. ولكن هذا الوضع الغامض لم يمنع تجّارها من التردّد على مدينة تونس ، حيث تشير الوثائق إلى وجود عدد منهم هناك في تلك الفترة[44].

العلاقات الوديّة مع المغرب ومصر (1371 – 1394) :

وهكذا فإنّ الهجوم النصراني لسنة 1390 لم يسفر في آخر الأمر إلّا عن إعلاء شأن السلطان الحفصي وتدعيم مركزه الدولي ، مثلما استطاع هو نفسه إعادة السلطة الحفصية إلى سالف عهدها في الداخل. أضف إلى ذلك أنّه قد تمكّن بفضل السفارات والهدايا ، من ربط علاقات ودّية مع دولتين إسلاميّتين عظيمتين ، هما دولة المماليك بمصر التي تتحكّم في طريق الحجّ ، ودولة بني مرين الأقرب منها ، بالمغرب الأقصى. فلقد أشير إلى وجود بعثة تونسية بمصر في سنة 787 هـ /1385م[45]. كما احتفظنا بقسم من المراسلة الهامّة المتبادلة بين أبي العبّاس والسلطان المصري الظاهر برقوق ، والتي يرجع عهدها إلى سنة 792 هـ /1390م. فقد هنّأ الملك التونسي بحرارة زميله الجليل برجوعه إلى العرش[46] ، وأرسل إليه بعنوان الهديّة بعض الخيول ، بواسطة شخص مرموق كان يرغب في أداء مناسك الحجّ ، وهو وزيره وصديقه الحميم محمد بن أبي هلال. وكان من المقرّر أن يلتحق بالركب ، ربّما فيمّا بعد ، لزيارة البقاع المقدسة أيضًا ، الفقيه التونسي الذائع الصيت ابن عرفة. وفي نفس الرسالة ، أجاب أبو العبّاس على السؤال الذي وجّهه إليه برقوق في مكتوب قريب العهد جدًّا ، فأخبره بنجاح الغزوة البحرية ضدّ غودش ، التي تمثّل حلقة من حلقات «الجهاد» ضدّ النصارى[47]. وبعد ذلك بثلاث سنوات أوفد نفس السفير محمد بن أبي هلال إلى المغرب المريني في شهر صفر 796 هـ / ديسمبر 1394م ، لتهنئة السلطان الجديد أبي فارس عبد العزيز بن أبي العبّاس. وقد تعطّلت تلك المهمّة إثر وصول نبأ وفاة السلطان الحفصي الذي أراد أن

44) من بين الموقّعين على المعاهدة المبرمة مع البندقية سنة 1391.

45) Fagnan، *Extraits inédits*، ص 269.

46) لقد تمّ ذلك في أول فيفري 1390.

47) القلقشندي ، 79/8 – 84 (رسالة أبي العباس إلى برقوق) و379/7 – 384 (الردّ على الرسالة السابقة) وابن حجر ، إنباء ، مخطوط تونس ، ج 2 ، ص 97.

يبقى إلى آخر رمق من حياته وفيًّا للسياسة التي كان قد شرع في تطبيقها منذ سنة 773 هـ / 1371 – 72 م عندما أوفد ابنه أبا إسحاق وشيخ الموحّدين إبراهيم بن أبي هلال لتهنئة السلطان المريني أبا فارس عبد العزيز بن أبي الحسن باحتلال تلمسان.

صقلية وجربة وطرابلس (1390 – 1393) :

إلّا أنّ الاضطرابات التي جدّت في الأقاليم البحرية، جنوب شرقي إفريقية، خلال السنوات الأخيرة من عهد أبي العبّاس، قد اتُّخِذت ذريعة لمحاولة القيام بتدخلات أجنبية جديدة، ولو بصورة محتشمة أكثر من المحاولات السابقة، والحقّ يقال. وقد انطلقت الاضطرابات إثر وفاة صاحب طرابلس أبي بكر بن ثابت سنة 792 هـ/1390م وتعويضه بابن أخيه علي بن عمّار الذي عامل بارتياب واضح ولأسباب عائلية، قائد جيوشه ذاتها قاسم بن خلف الله. وبعد كثير من التردّد وحصول عدّة حوادث انتهى الأمر بذلك القائد إلى التوجّه إلى سلطان تونس وحثّه على التدخّل ضدّ سيّده[48]. فأوفد أبو العبّاس خلال سنة 794 هـ/1392م أحد أبنائه، أبا حفص عمر لمحاصرة طرابلس، صحبة القائد قاسم وفرع من فروع قبيلة دبّاب. وبعد حصار دام اثني عشر شهرًا انسحب المغيرون ولم يتحصّلوا من السكان إلّا على ما تخلّد في ذمّتهم من الضرائب المستحقّة منذ بضع سنوات، وبقي علي بن عمار بن ثابت على رأس المدينة. وفي نفس الوقت وجدت جزيرة جربة نفسها في وضع غريب، ولا ندري الظروف التي انتقلت فيها من أيدي أمير البحر الصقلي مانفريد دي كلارمون إلى السلطة الحفصية[49] ومهما يكن من أمر فإن والي الجزيرة العلج الأروبي الأصل منصور قد أعلن العصيان في وجه السلطان في حدود سنة 1393.

فأراد والي صقليّة وشقيق خايم الأوّل ملك أرجونة، المدعوّ مارتان الأب دوق مونبلان، أن يستغلّ مثل تلك الفرصة الملائمة – المتمثّلة في الحرب بين تونس وطرابلس وتمرّد جربة – للاستحواذ على تلك الجزيرة لحساب ابنه ذاته الملك مارتان الابن. وفي يوم 25 فيفري 1393 أمر الدوق في محلّ إقامته بقطانيا[50] بإعداد رسائل الاعتماد وتحرير التعليمات

---

48) بالإضافة إلى المصادر السابقة أنظر: البربر، 175/3 – 6.

49) La Mantia، *Sicilia ed il suo dominio*، ص 200، عدد 1.

50) لقد ثارت بالرمو ضدّه.

الموجّهة إلى المستشارَيْن غليون دي تالمنكا وفيتو دي مالكنديني اللذين يريد إيفادهما إلى أبي العبّاس ، وقد كان ينوي تكليفهما بأن يطالبا السلطان بإطلاق سراح الأسرى الصقليّين والتفويت في جربة لفائدته ، بدعوى أن تلك الجزيرة كانت تابعة لملك صقلية «منذ أقدم العصور». ومن الممكن أن تجري المفاوضات أيضًا حول إطلاق سراح القطلونيين الموجودين بإفريقيّة وحول قضيّة «الضريبة» التي يتعيّن على تونس دفعها لملك أرجونة[51]. وممّا لا شكّ فيه أن تلك المهمّة لم تتمّ قطّ. إذ بعد ذلك بشهرين تلقّى مارتان من جربة وطرابلس الدعوة إلى التدخّل ولكنّه غيّر مشاريعه. فأوفد ، فعلاً هذه المرّة ، غليوم دي تالمنكا وسنكتابو إلى صاحب طرابلس علي بن عمّار الذي وعده بتقديم المساعدة إليه ضدّ الحفصيّين مقابل تسليم جربة وتسديد مبالغ مالية. وفي صورة فشل المفاوضات ، يتعيّن على المبعوثين أن يتّجها نحو سلطان تونس للتفاهم معه[52]. فماذا كانت نتيجة هذه المناورة الديبلوماسية؟ لم يشر إلى ذلك أيّ نصّ بصريح العبارة. ولكن الغالب على الظنّ أنها قد باءت بالفشل عندما رُفع الحصار على طرابلس ثم رجعت جربة بعد ذلك بقليل إلى حظيرة الدولة الحفصية بواسطة ابن السلطان الأمير أبي حفص عمر. وربّما في نفس تلك الفترة ، خلال صائفة 1393 ، قام الأسطول التونسي بغارة عنيفة على سرقوسة واختطف إسقف تلك المدينة الذي سيبقى أسيرًا في إفريقية طوال عدّة سنوات[53].

استسلام قابس وقفصة نهائيًا ووفاة أبي العبّاس (1393 – 1394) :

إن الأمير أبا حفص ابن أبي العبّاس الذي مُنِي بشبه خيبة أمام مدينة طرابلس ، قد تمكّن في آخر عهد والده ، من الحصول على مناطق نفوذ في الجنوب الشرقي من البلاد التونسية. فقد عيّن واليًا بصفاقس ثم بجربة ، واستطاع أيضًا بمساعدة أهل الحامّة من افتكاك قابس من أيدي يحيى بن عبد الملك التّابع لعائلة بني مكّي ، عن طريق غارة ليلية فجئية. وقد أُلقِي القبض على المهزوم ، فقطع رأسه وأقصيت عائلته عن حكم المدينة.

وفي الأثناء سخّر أبو العبّاس جهوده الأخيرة لإخماد الثورة التي اندلعت بقفصة إثر وفاة

(51) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 161 – 2 و La Mantia، المرجع السابق ، ص 201.

(52) ماس لاتري ، المرجع السابق ، 163 – 6.

(53) Rainaldi، سنة 1393.

القائد عبد الله التريكي ، والي المدينة منذ اثنتي عشرة سنة. فقد تخاصم أبناء التريكي على خلافته. وظهر أحد بقايا عائلة بني العبيد التي حكمت المدينة في الماضي ، وهو الدنيدن الذي استغلّ الفرصة لطرد جميع المتنافسين وإعلان العصيان. وفي منتصف سنة 795 هـ/ ربيع 1393م ضرب أبو العبّاس الحصار على مدينة قفصة وأتلف الواحة المحيطة بها واحتجز الدنيدن غدرًا. فخلف هذا الأخير في الدفاع عن المدينة أحد أقاربه عمر بن الحسن وأجبر حليفه صولة بن خالد ، زعيم أعراب أولاد أبي الليل السلطان على التقهقر. ولكن على إثر القيام بهجوم مضلّل فاشل على توزر ، استسلم صولة إلى الحكومة المركزيّة كما استسلم السكّان هم أيضًا إلى أبي العبّاس ، وقد كانوا ناقمين على عمر بن الحسن بسبب اغتيال الدنيدن.

وفي ربيع سنة 796 هـ/ 1394م لازم أبو العبّاس الفراش نهائيًّا ، وقد كان يشكو مرض النّقرس منذ مدّة طويلة. وفي يوم 3 شعبان / 4 جوان أدركته المنيّة بمدينة تونس فلفظ أنفاسه الأخيرة بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وكان يبلغ من العمر خمسًا وستين سنة.

* * *

فكم طرأت من تغييرات في ظرف ثلاثة أرباع قرن ، منذ أن استولى أبو بكر على تونس ! ولئن عجز ذلك السّلطان على وضع حدّ لتقهقر أسرته ، ذلك التقهقر الذي أفضى بعد مدّة قليلة إلى الاحتلال الأجنبي ، إلّا أنه قد تمكّن ، مع ذلك ، بعزيمة راسخة من مقاومة أجواره بني عبد الوادي والتصدّي لبعض عناصر الاضطراب الداخلية ، بل حتى القضاء على بعض حركات الانفصال الأكثر خطورة داخل الدولة. وقد ضمن بذلك لعائلته ، إن لم تكن العظمة ، فعلى الأقلّ الاستمراريّة التي تسمح بالأمل في ظروف أفضل بالنسبة إلى المستقبل. وبعد وفاته ابتُلِيَ الحفصيّون ، مرّتين متتاليتين ، بالتوسّع المريني نحو الجنوب ، ولكنهم ظهروا من جديد في كلّ مرّة بمظهر أصحاب إفريقية الشرعيّين بدون منازع. واستغلّ ضعفهم وزير طموح ، هو الشيخ الموحّدي ابن تافراجينْ ، فحاول أن يقوم بدور الوصيّ على العرش ، ولكنّ الأمير أبا أسحاق الذي تولّى الوصاية عليه ، قد استمرّ من بعده واسترجع مقاليد الحكم. كما ظهر خطر آخر متجدّد في مدّة السلاطين الذين خلفوا المستنصر مباشرة ، ألا وهو انقسام الدولة الحفصيّة إلى دُوَيلات متنافسة في كلّ من تونس وقسنطينة وبجاية. ولكنّ أحد أمراء قسنطينة الأمير أبا العبّاس حفيد أبي بكر استطاع توحيد إفريقية في كتلة واحدة ، وابتداءً من ذلك التاريخ ظهرت ، بدفع منه ، نهضة حفصيّة نشيطة. وقد كان أبو العبّاس الباعث الأوّل الرائع لتلك الانتعاشة غير المترقّبة ، مفنّدًا بذلك

نظريّة ابن خلدون الشهيرة حول انحطاط الأمبراطوريات بلا رجعة ، بعد فترة واحدة من التألّق. فقد أخضع المدن والقبائل المنفصلة عن السلطة المركزيّة ، وفي عهده شنّ النّصارى هجومًا شديدًا على المهدية ، بسبب أعمال القرصنة التي كان يقوم بها بعض أهالي إفريقية ، فباء ذلك الهجوم بالفشل. ولقد توفّي أبو العبّاس قبل أن يستوفي عمله ، كما تدلّ على ذلك قضيّة قفصة القريبة العهد ، ولكنّ ذلك العمل قد اكتسب ما يكفي من الصلابة حتى لم يعد في حاجة إلّا إلى الاستكمال وحتى يسمح لإفريقية بأن لا تشهد في المستقبل ، طوال حوالي نصف قرن ،– باستثناء عهد سلطان عابر– إلّا عهدين قارّين وطويلين ، في ظلّ سلطانين اثنين ، [هما السلطان أبو فارس والسلطان أبو عمرو عثمان].

البَـابُ الـرّابع

آخِرُ عُظَمَاءِ سَلاطِينِ بَنِي حَفصٍ

الفصل الأوّل :
عظمة الدولة الحفصية في عهد أبي فارس (1394 – 1434)

انتصاب أبي فارس. كبار رجال دولته وتخلّصه من منافسيه (1394 – 1396) :

لقد سُوّيت بسرعة قضيّة خلافة أبي العبّاس التي كان من الممكن أن تثير منافسات حادّة. ذلك أن أخاه أبا يحيى زكرياء الذي حظي إلى آخر وقت بثقته ورعايته وكان يحتلّ مكانة مرموقة في أجهزة الدولة[1]، كان من المتوقّع أن ينافس أبناء الرّاحل[2].

إلّا أنّ هؤلاء أو على الأقلّ من كانوا منهم موجودين بالعاصمة قبيل وفاة السلطان، قد اتّبعوا نصائح أخيهم إسماعيل فاتفقوا فيمَا بينهم على إلقاء القبض على عمّهم، من باب الاحتياط، وتعيين أخيهم الأكبر أبي يحيى أبي بكر واليًا على قسنطينة[3] والانضمام إلى أخيهم أبي فارس عبد العزيز (عزّوز حسب الاستعمال العامي). فقد تمّت البيعة لهذا الأخير إثر وفاة والده الذي تلقب بلقبه الخليفي المتوكل على الله [4] وهو من مواليد سنة 762 أو

1) أنظر مثلاً الدور الذي قام به بمناسبة التفاوض في شأن المعاهدة المبرمة مع البندقية سنة 1391 (ماس لاتري: معاهدات، ص 239 وما بعدها).

2) يؤكد ابن خلدون أنه قد عيّن وليًّا للعهد، بينما ينسب الزركشي (تاريخ الدولتين) ولاية العهد إلى ابن أبي العبّاس الأكبر، أبي يحيى أبي بكر.

3) التي كان يتقلّد ولايتها القائد ابراهيم بن يوسف. وقد دخل بدون صعوبة في طاعة أبي بكر

4) أنظر بالنسبة للنقود Lavoix، عدد 969 و970 و Farrugia، عدد 43 و 55 وبالنسبة للعقود، Amari، *Diplomi*، ص 123.

763 هـ/ 1361–62م. بقسنطينة وأمه جارية اسمها جوهرة تنتمي إلى قبيلة المحاميد العربية من بني سليم. وقد كان آنذاك في عنفوان عمره، وسيبرّر عهده الطويل والزاهر الذي دام أربعين سنة، ما أحرزه من سمعة طيّبة حين قاتل النصارى ببسالة في المهديّة. وسيحاول أبو فارس طوال ما يناهز الثلاثين سنة مواصلة سياسة أبيه[5] المتّسمة بالحزم والحذر وتدعيم السلطة الحفصية أكثر فأكثر داخل إفريقية. أما خلال العشر سنوات الأخيرة من عهده، فسيسعى بالعكس من ذلك إلى توسيع نطاق عمله في الخارج، وسوف لا يمنعه ذلك من صدّ محاولة نصرانية مخطرة ضدّ بلاده.

ولقد عهد أبو فارس بخطة الوزارة الكبرى إلى رفيقه الحميم شيخ الموحّدين محمد بن عبد العزيز[6] بمساعدة ثلاثة «فقهاء»، فاختار لخطة العلامة نفس المكلّف بها في عهد السلطان السابق، وهو محمد بن قاسم بن الحجر – وقد عوّضه عند وفاته سنة 810 هـ/ 1407–1408م حفيده الذي يحمل نفس لقبه – واختار لخطّة الإنشاء محمد بن عبد الله القلشاني من أعيان مدينة باجة وعيّن على رأس إدارة المالية محمّد بن قاسم[7] بن قليل الهمّ. وفي أوّل عهده حاول أبو فارس أن يكون على اتفاق تامّ مع إخوته وأقربائه، وقد كان بعضهم متقلّدًا لولاية بعض الأقاليم. فاتّخذ رديفًا له أخاه اسماعيل الذي يدين بالعرش لحكمته[8] وعيّن أخوين آخرين من إخوته واليين على سوسة والمهدية. ولكنّه سرعان ما أدرك أنّ مثل هؤلاء الأقارب لا يمكن أن يكونوا بالضرورة أنصاره الموثوق بهم أكثر من غيرهم.

فلم تمض أكثر من ثلاثة أشهر على ارتقائه إلى العرش، حتى قام ابن عمّه أبو عبد الله محمد الذي أُقِرّ في منصبه على رأس ولاية عنابة، رغم اعتقال والده أبي يحيى زكرياء، بمحاصرة قسنطينة في أوائل ذي القعدة 796 هـ/ سبتمبر 1394م، وقد دام ذلك الحصار مدة سبعة وخمسين يومًا، بمساعدة بعض الجنود الأعراب. وفي الربيع الموالي أعاد الأمير المتمرّد الكرّة، فزحف عليه أبو فارس بنفسه وهزمه خلال شهر رمضان 797 هـ/ 1395م بالقرب من منبع وادي مجردة وطارده إلى أن وصل إلى عنابة وفرّ منها إلى المغرب عن طريق

---

5) أنظر حول عهد أبي فارس: الفارسية، ص 416 – 431 وتحفة الأريب، ص 10 – 6 والأدلّة، ص 143 – 153 وبالخصوص تاريخ الدولتين، ص 99 – 114/ 184 – 211.

6) لم يتمّ إقصاء الشيخ الموحّدي محمد بن أبي هلال الذي قام بدور كبير في العهد السابق. فسنراه يشارك في المفاوضات التي أسفرت عن إبرام معاهدتي 1397 و 1403 مع بيزة وأرجونة.

7) عبد الله بن أبي القاسم، حسب الفارسية.

8) توفّي إسماعيل سنة 824 هـ/ 1421م.

البحر. وبدون إضاعة الوقت وجّه سلاحه على التوالي صوب أخوين من إخوته ، كانت سلطتهما في الأقاليم قد أوحت إليه الشكّ أو أثارت في نفسه قلقًا له ما يبرّره : فقد تمّ في نفس السنة تسليم أبي حفص عمر صاحب صفاقس والجنوب الشرقي ، من طرف منظوريه أنفسهم أثناء حصار المدينة[9] وفي الربيع الموالي أوحت إليه الشكوك ، ما أبداه أخوه الأكبر أبو يحيى أبو بكر من مراوغة ، بعد محاولات التمرّد المتعدّدة ، فحاصره في قسنطينة وتمكّن من الاستيلاء على المدينة في ظرف ثلاثة أسابيع وذلك في 18 رمضان 798 هـ/ 25 جوان 1395م[10]. وأخيرًا تسبّب في نفس الوقت في تخلّي ابن أخيه أبي العبّاس أحمد بن أبي عبد الله عن ولاية بجاية. وعيّن في جميع تلك المراكز التي أصبحت شاغرة ، ولاة وقع عليهم اختياره ، وقد كانوا في غالب الأحيان ، باستثناء أخيه زكّرياء الذي تركه على رأس ولاية عنابة[11] ، ضباطًا أوفياء من طبقة الموالي ، فقد عيّن مثلاً على رأس ولاية قسنطينة القائد نبيل يعاضده فحسب «والي القصبة» الشيخ الموحّدي أبو القاسم ابن تافراجين التنهالي[12].

أبو فارس يستأصل الدويلات القائمة في كلّ من طرابلس وقفصة وتوزر وبسكرة (1397 – 1402) :

بقي الآن على أبي فارس ، إن أراد السيطرة الحقيقيّة على إفريقية ، أن يقضي على المراكز الدائمة للثورة أو العصيان ، والمتمثلة في تلك الحكومات المستقلّة القائمة في بعض مدن الجنوب. فبفضل جهوده المتتابعة وعزيمته الراسخة دأب على الاضطلاع بتلك المهمّة بشجاعة ، إلى أن أنهاها بنجاح. وقد شرع في تنفيذها باتخاذ إجراء تمهيدي لم تبلغنا أخبار ظروفه ، تمثّل في سنة 800 هـ/ 1397 – 98م في إلقاء القبض على صاحب طرابلس عمّار ابن ثابت الذي عوّضه باثنين من أفراد عائلته ، هما يحيى بن أبي بكر وشقيقه عبد الواحد[13]. ثم من ربيع سنة 1400 إلى شتاء 1402 ، تمكّن خلال ثلاث حملات

---

9) لقد تمّ التأكيد على هذه الحادثة وتوضيحها في «معالم الإيمان» 256/4 وبالإضافة إلى ذلك فقد أكّد ابن ناجي أن الولي الصالح سيدي أحمد الغرياني الذي طلب العفو على أبي حفص. فتركه السلطان على قيد الحياة.

10) أنظر الإنباء ، 237/2 – 240 والدرر الكامنة ، 439/1 – 440.

11) الإنباء ، 300/3 و Llagostera ، *Itinerari* ، 528/2.

12) في جمادى الثانية 804 هـ/ جانفي 1402م اندلعت اضطرابات بقسنطينة ضدّ القائد نبيل فاضطرّ أبو فارس بتعويضه بقائد آخر أبي النصر ظافر الذي سنجده فيما بعد واليًا على بجاية.

13) الإنباء ، 59/3.

عسكرية من إلغاء تلك الدويلات المحلية التي كان وجودها منافيًا لوحدة الدولة الحفصية ، وقد دامت خلال العهود السابقة أكثر من اللازم.

وقد عمّت الجنوب الاضطرابات ، عندما شاع خبر وفاة أبي العبّاس ، واضطرّ ابنا السلطان الراحل اللذان كانا يحكمان الجريد وهما المنتصر وأبو زكرياء إلى الفرار ، في حين سقطت توزر بين يدي أحد بقايا عائلة بني يملول ، أبي يحيى الذي ما فتئ يطالب بحكومة تلك المدينة. وما لبثت قفصة ، التي ما زالت تتذكر انتفاضتها القريبة العهد ، أن ثارت بدورها بقيادة إخوة ثلاث من بني العبيد ، وهم منصور وأبو بكر وعلي. وبينما كان أبو فارس الذي وصل إلى قابس ، يستعدّ إلى الاتجاه نحو طرابلس ، إذ زحف بغتة على توزر في شعبان 802 هـ / أفريل 1400 م فاستولى على المدينة وقبض على ابن يملول وسلّط عليه العذاب. وإثر ذلك واصل زحفه إلى أن وصل إلى قفصة فاستولى عليها وألقى القبض على زعمائها في 2 رمضان / 27 أفريل وحطّم أسوارها[14]. ثم قفل راجعًا إلى تونس التي غادرها في أواخر الصائفة لمهاجمة طرابلس. وبعد حصار عسير انتهى باستسلام المدينة في 6 رجب 803 هـ / 31 ماي 1401 ، ألقى القبض على بني ثابت ووضع حدًّا نهائيًا لسيطرتهم على المدينة. وبعد ذلك ببضعة أشهر استأنف حملته العسكرية التي وجّهها هذه المرة ضدّ آخر بني مزني ، أحمد ابن يوسف ، صاحب الزاب وبسكرة. وفي 7 جمادى الثانية 804 هـ / 12 جانفي 1402 م دخل تلك المدينة ثم رجع إلى عاصمته مرفوقًا بخصمه الأسير الذي عوّضه بقائد من بين خدمته ، مثلما فعل ذلك في بقية الأقاليم الأخرى[15].

الحملات العسكرية الشاقّة. الانتصار على المتآمرين والمتمرّدين واحتلال الجزائر (1398 – 1410) :

ولم يكتفِ أبو فارس بإعادة مجموع المناطق الأسهل منالاً في إفريقيّة تحت سلطته المباشرة ، بل إنه لم يتردّد عن القيام بحملات عسكرية في المناطق الوعرة أو القاحلة الواقعة في أقاصي مملكته. ولكنّ تلك الحملات – والحقّ يقال – لم تكن سوى محاولات قصيرة المدى لم تسفر دائمًا عن نتائج إيجابية. من ذلك مثلاً أن الحملة التي نظّمت سنة 800 هـ / 1398 م

14) أنظر بالخصوص : معالم الإيمان ، 257/4 – 8.

15) لقد توفّي أحمد بن يوسف بن مزني (حسب الإنباء 3/3) بعد ذلك بقليل في تونس وهو في الأسر. وبلغ ذلك الخبر إلى علم ابنه الناصر وهو يقوم بمناسك الحج فاستقرّ بالقاهرة حيث كرّس جهوده للأعمال التاريخية.

في قلب منطقة الأوراس قد أوشكت أن تنقلب إلى كارثة[16]. وفي سنة 809 هـ / 1406-07م بينما كان السلطان يزحف بجيشه على درج وغدامس في التخوم الصحراوية الطرابلسية ، إذ أمر باعتقال البعض من كبار موظفيه . فما هي المؤامرة التي دبّرت آنذاك ، بسبب وجود السلطان بعيدًا عن عاصمته؟ لقد عُوّض صاحب الأشغال محمد بن قليل الهمّ بفرد من أفراد عائلته ، وهو أحمد بن أبي عبد الله ابن أحد القضاة . وخلال شهر رمضان من نفس تلك السنة ، أمر أبو فارس أيضًا باعتقال ثلاثة من إخوته ، وهم التريكي وخالد وأبو زيّان وبقتل قائدين من قوّاده ، وذلك بدون شكّ بالارتباط مع نفس تلك القضية التي تبدو غامضة بالنسبة إلينا .

ولقد واجهته ، اعتبارًا من ذلك التاريخ ولمدّة أكثر من سنة بعض الصعوبات السياسية الجسيمة التي ربّما كانت لها علاقة بأسباب راجعة إلى مثل ذلك التطهير القاسي ، وهي تتمثّل في الانتفاضة الأخيرة التي قامت بها بعض العناصر العنيدة التي لا ترضى بالامتثال إلى سلطة قويّة . فلا غرابة حينئذٍ إذا ما علمنا أن بعض الأعراب الرحّل قد اندفعوا في حركة المقاومة مستنجدين بأحد المنافسين للسلطان الجالس على العرش والمطالبين بالحكم . ولهذا الغرض عمد بنو حكيم ، بإيعاز من شيخهم وأحد «صلحائهم» ، أحمد بن أبي صعنونة ، إلى الاتصال بابن عمّ السلطان أبي عبد الله بن أبي يحيى ، ذلك الرجل الذي كان واليًا على عنابة ثم التجأ إلى المغرب الأقصى . فهجموا بمفردهم في أوّل الأمر على أبي فارس بين الحامة ونفزاوة ، خلال الأشهر الأولى من سنة 810 هـ / صائفة أو خريف سنة 1407م ، ربّما حين كان راجعًا من جولته في البلاد الطرابلسية . وتمكّنوا في معركة أولى من تشتيت جيشه ، ولكن يبدو أن السلطان قد انسحب إلى عاصمته ، دون أن يلحقه أيّ ضرر شخصي ، فأعاد تنظيم جيشه واتفق بعد ذلك بقليل خفية مع شيخ بني حكيم . وإذ ذاك قدم الأمير أبو عبد الله الذي كان مخفورًا ببعض الجنود المرينيّين إلى أن اقترب من حدود إفريقية ، فتوغلّ في التراب الحفصي وتغلّب بدون صعوبة على قائد بجاية أبي النصر ظافر المكلّف بصدّ هجومه ، واحتلّ تلك المدينة التي عهد بولايتها إلى ابنه المنصور . فأقبل أبو فارس فجأة واسترجع بجاية بمساعدة بعض أهاليها ، وهزم أبا عبد الله الذي تخلّى عنه الأعراب ولاذ بالفرار ولحق الجنود بالأمير المهزوم وقتلوه في الأيام الأخيرة من سنة 810 أو الأيام الأولى من سنة 811 هـ / ماي 1408 م ، وبعثوا برأسه إلى فاس . وعُهِد بولاية بجاية من جديد إلى الأمير أبي العبّاس أحمد ، الذي

16) أنظر : بالإضافة إلى الفارسية ، معالم الإيمان ، 258/5 وابن مريم البستان ، ص 225 .

انتُزِعَت منه قبل ذلك باثني عشرة سنة ، وإثر وفاته بعد ذلك بقليل انتقلت إلى أخيه المدعوّ محمّد(17) .

وهكذا فقد مرّت الأزمة بسلام وزادت في نفوذ السلطان بإفريقية . أضف إلى ذلك أن أبا فارس ، حرصًا منه على تأمين حدوده الغربية ، لم يتأخر عن الاستيلاء على أحد الثغور الغربية المتقدمة أي مدينة الجزائر التي استسلمت إليه في غضون سنة 813 هـ / 1410 — 11م . وكان ذلك الاحتلال إشارة الانطلاق لعملية التوسّع التي سيكرّس لها السلطان جهوده ابتداء من سنة 1424 إثر فترة طويلة من الهدوء وبعدما تمكن من تذليل جميع العراقيل الداخليّة .

نجاح أبي فارس المعنوي :

غنيّ عن البيان أن هذا النجاح الخارق للعادة الذي أحرزه أبو فارس على الصعيد الداخلي لا يرجع سببه فقط إلى الوضع الذي أحدثه سلفه ولا إلى ما يتمتع به شخصيًّا من خصال الجندي . فلقد فرض نفسه على أغلب رعاياه لا بقوّة السيف فحسب بل أكثر من ذلك بحرصه على العدل وانتهاجه لسياسة دينية رشيدة ، زادت مختلف مظاهرها في الرفع من شأنه ، مع خدمة مصالح منظوريه ومراعاة ميولهم . فقد كان يبدي احترامًا بالغًا لكافّة طبقات رجال الدين من علماء وصلحاء ، وكان يعهد إلى الفقهاء بشتّى المهمّات ، بما في ذلك أعلى المراتب الدوليّة . ولم يعامل أيّ سلطان حفصي قبله ذرية الرسول بمثل تلك الحظوة التي خصّ بها من كانوا يحملون لقب «الشريف» . كما لم يحتفل أيّ سلطان قبله بمثل تلك الروعة بالمولد النبوي الشريف ، تلك العادة التي قبلها المغاربة السنيّون بعد كثير من التردّد في غضون القرن الرابع عشر ميلادي . وقد سعى من ناحية أخرى ، ولكن بدون جدوى ، إلى تركيز المذهب السني في جزيرة جربة المشهورة بميلها إلى المذهب الخارجي(18) . واستحقّ بالخصوص اعتراف أهالي المدن ، ولا سيّمَا أهل الحاضرة ، بمَا أقامه من بناءات ذات طابع ديني ونفعي وما أنجزه من أشغال مائيّة وما أحدثه من مؤسسات كالمرستان وما اتخذه من إجراءات ذات صبغة دينية واقتصادية ، مثل إلغاء كثير من الأداءات غير الشرعية الموظفة على التجارة والصناعة . أضف إلى ذلك أن انتشار القرصنة البحرية التي ازدهرت في عهد أبي

17) على الأقل حسبما يتضح من المقارنة بين تاريخ الدولتين والإنباء ، 297/3 .

18) ربما لغاية توحيد البلاد سياسيًّا ودينيًّا .

العبّاس وأصبحت تنعت بالجهاد ، قد تسبّب في إثراء الكثير من أهل المدن ، في حين أصبحت أعمال النصارى الانتقامية من الصعوبة بمكان ، بسبب المحارس التي كانت تحيط بالثغور البحرية . ويبدو أن البلاد قد أصبحت تشهد من جديد عصرًا من الازدهار المرتبط بضرب من ضروب العظمة السلطانية ، مثلما كان الأمر من قبل في عهد المستنصر . كما التفّ حول الخليفة – السلطان عدد كبير من الأدباء ، على اختلاف أصنافهم ، لتمجيده والتنويه بخصاله ، مثلما حصل ذلك أيضًا في عهد المستنصر.

ذيوع صيت أبي فارس في العالم الإسلامي :

لقد كان السلطان الحفصي يتمتع في الخارج بسمعة طيّبة ، بفضل التبرعات التي كان يقدّمها إلى المؤسسات الدينية والعلماء في جميع المدن الإسلامية بما في ذلك القاهرة والحرمين الشريفين[19] . كما كان يتقبّل السفراء والهدايا من سلطان كلّ من فاس وغرناطة[20] . وقد بقيت علاقاته مع مصر ممتازة . في سنة 799 هـ / 1397م وجّه إليه السلطان برقوق بعض الهدايا . وفي ربيع سنة 800 هـ / 1398م ، كان موجودًا بالقاهرة سفير تونسي ، صحبة زملاء له من تلمسان وفاس ، جاءوا بدون شكّ لتهنئة فرج بن برقوق بارتقائه إلى العرش . وبعد ذلك بقليل قام بعض قطاع الطريق في الحجاز بنهب القافلة المغربية ، فوجّه أبو فارس رسالة إلى فرج ليطلب منه السّهر على أمن الحجيج[21] . وكتب السلطان الجديد المؤيّد فيمًا بعد رسالة إلى أبي فارس لإعلامه بالمعارك التي سبقت ارتقاءه إلى العرش في شهر شعبان 815 هـ / فيفري – مارس 1413م وشكره جزيل الشكر على التهاني التي حرص على توجيهها إليه[22] . وبمناسبة وقوف الحجيج بجبل عرفات ذكر الخطيب الرسمي اسم أبي فارس من بين أسماء كبار ملوك الإسلام ، وقد شعر الحجيج الأفارقة بالاعتزاز بهذا الشرف الذي نال سلطانهم[23] .

19) Fagnan، *Extraits inédits*، ص 319 . وانظر أيضًا مدح أبي فارس في القلقشندي ، 377/7 وأبي المحاسن ، ترجمة Fagnan، ص 381 .

20) وبالخصوص في سنة 804 هـ / 1401 – 2م (الفارسية بالسبة إلى فاس) وفي سنة 816 هـ / 1413 – 4م (الجدميوي : رفع الإزار ، ص 168أ بالنسبة إلى غرناطة).

21) بالإضافة إلى الفارسية ، أنظر الإنباء ، 259/2 والقلقشدي ، 250/9 – 1 .

22) ابن حجّة ، قهوة الإنشاء ، مخطوط باريس ، ص 86 ب و87 ب ومخطوط الجزائر ، ص 26 أ و27 ب .

23) بالإضافة إلى الفارسية ، أنظر : أحمد الشريف ، تاريخ الطب العربي بالبلاد التونسية 1908 ص 88 ، ورار شريف ينبع أبا فارس سنة 825 هـ / 1422م ، الجدميوي ، رفع الإزار ، ص 131 أ .

المعاهدة المبرمة مع بيزة (1397)
المفاوضات والحوادث مع أهالي جنوة (1397–1412) :

وبالنسبة إلى الدول النصرانية ، فأن الجمهوريات الإيطالية التي عرفت كيف تقدّر السلطة الحفصية ، حق قدرها ، منذ عهد السلطان أبي العبّاس ، قد شعرت أكثر من أي وقت مضى بضورة التّفاهم مع صاحب تونس لضمان مصالح تجارتها وملاحتها. في أوّل جوان 1397 أمر حاكم بيزة جاك الأوّل دابيانو ، بتحرير رسائل اعتماد للمدعوّ أندري ابن ميشال دي كامبو ، المكلّف بفتح مفاوضات جديدة مع السلطان. وقد أسفرت في 23 ربيع الأول 800 هـ / 14 ديسمبر 1397م عن إبرام معاهدة صلح مؤيّد من طرف الشيخ محمد بن أبي هلال ، بإذن من السلطان أبي فارس. وبمقتضى تلك المعاهدة تمّت تسوية جميع المسائل المتعلقة بممارسة التجارة وبالمسؤوليّة المالية ، والتي من شأنها أن تهمّ التجّار التابعين لجمهورية بيزة في إفريقية. ولكنّ الروح الجديدة التي سادت وضع تلك الوثيقة الديبلوماسية ، تتجلّى بالخصوص من خلال الأحكام التي تحرص على ضمان أمن الأشخاص وتحجّر وتعاقب بشدة جميع الأعمال المناهضة الموجّهة ضدّ رعايا الطرفين المتعاقدين ، بل إنها تفرض عليهم التعاون فيمّا بينهم لمقاومة القراصنة التابعين لبلادهم ذاتها وتقضي بمعاقبة قناصل بيزة المعتمدين في إفريقية ، في صورة قيام مواطنيهم بأعمال عدوانية ضدّ الموانئ الحفصيّة[24]. وفي نفس السنة فكّرت جنوة هي أيضًا في تجديد اتفاقياتها مع تونس ، ولم تمضِ إلا مدّة قليلة على استنجادها بالدولة الفرنسية. ولهذا الغرض ، وسعيًا إلى المطالبة بإطلاق سراح الأسرى واسترجاع البضائع المحجوزة ، تلقّى شارل غريلو في 14 مارس و16 ماي 1397 التعليمات اللازمة أولاً من الدوج أنطونيوتو أدورنو ثمّ من الوالي فاليران ذي لكسنبروغ ، كونت سان بطرس. ولا ندري هل تمّت تلك المهمّة أم لا. وعلى كلّ ففي خريف السنة الموالية ، جدّ حادث خطِر كاد أن يفسد العلاقات الطيبة القائمة بين الدولتين. فقد شنّت ثلاث سفن حربية جنويّة بقيادة جورج غرانيلو غارة على أربع سفن تونسية بالقرب من سواحل صقليّة وأطلقت سبيل الصقليّين من رجال ونساء وأطفال ، الذين أُلقي عليهم القبض منذ حين. واجتنابًا لحصول أيّة تعقيدات ، أسرعت جنوة إلى تقديم اعتذاراتها إلى أبي فارس ، ولكنّ ذلك لم يمنع هذا الأخير من حجز البضائع الجنويّة الموجودة في بلاده ، وذلك من باب الاقتصاص[25]. وفي مارس 1399

24) Amari، *Diplomi*، ص 123 – 135 ، 319 – 325 وMas-Latrie، معاهدات ، ص 70 – 87 .
25) أنظر تفاصيل تلك الواقعة في : J. Stella، مجموعة 1167 – 68 .

وجّهت إليه جنوة فريدريك لوكافلو، الذي أجرى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة 1399 ليطلب بدوره تسوية المسائل التي لها علاقة بالأشخاص والممتلكات(26). ولم نعلم نتائج تلك السفارة ولا العلاقات القائمة فيمَا بعد بين جنوة وإفريقية طوال حوالي خمس وعشرين سنة، باستثناء تعيين قنصل جنوي بتونس اسمه باتيست الامبريالي في 19 نوفمبر 1404(27) والأعلان عن غارة على سواحل ليغوريا، قام بإعدادها والي بجاية في ربيع سنة 1412(28).

تجديد الاتفاقيات مع البندقية والعلاقات مع بيونبينو وفلورانس (1400 – 1418):

وبالعكس من ذلك فإننا نجد أثر العلاقات الديبلوماسية بين البندقية وإفريقية ابتداءً من سنة 1400. وليس من المستبعد أن تكون البندقية قد جدّدت سنة 1401 معاهدة 1391 التي انتهت مدّتها، ويمكننا على الأقل التأكيد على أنها قد اهتمّت منذ سنة بتجديد تلك المعاهدة. وقد كلّفت بتلك المهمّة القنصل نيكولا تريفيسانو الذي عيّنته وأوفدته إلى تونس لذلك الغرض(29). ذلك أن وثيقة مؤرخة في نوفمبر 1402 ومجموعة من الوثائق الأخرى التي يتراوح تاريخها بين 1407 و1418 تدلّ على تواصل العمل القنصلي في سبيل إخلاء سبيل الأسرى البندقيّين المسجونين في تونس وبجاية. وقد كان القنصل مارك فينيي (1416 – 18) أسعد حظًّا من أسلافه السابقين الذين فشلوا في قيامهم بتلك المهمّة، إذ تمكّن من افتداء أربعة وثمانين أسيرًا من بينهم ستة عشر أسيرًا من رعايا الدوق دي سيفالوني، ومن عقد الصلح من جديد(30).

ومن ناحية أخرى فقد طرأت عدة تغييرات سياسية هامة على ضفاف البحر التيريني في تلك الفترة من أوائل القرن الخامس عشر، وستفضي في آخر الأمر إلى إقصاء بيزة من

---

(26) Marengo، جنوة وتونس، ص 29، 32 – 34، 139 – 142.

(27) Jorga، *Notes et Extraits*، 144/1 و Marengo، المرجع السابق، ص 34 – 36.

(28) و Jorga، المرجع السابق، 207/1 و De La Roncière، *Histoire de la marine française*، باريس، الجزء الثاني، 1914، ص 147.

(29) Jorga، المرجع السابق، 101/1 و110.

(30) نفس المرجع، 125/1، 158، 161، 187، 193، 212، 213، 227 – 8، 233 – 5، 253، 255 – 6، 271 وانظر أيضًا Mas-Latrie، معاهدات، ص 258.

العلاقات الخارجية لفائدة جارتها ومنافستها جمهورية فلورانس. وقد تمثّل تراجع بيزة الذي بدأ منذ أواخر القرن الثالث عشر أثناء مقاومتها لجنوة، من الناحية الترابية في التخلّي عن كورسيكا وسردينيا وأكبر جزء من ممتلكاتها الساحلية المطلة على البحر. وإثر وفاة الحاكم جاك الأول دابيانو، سقطت المدينة هي نفسها في أكتوبر 1409 بين يدي فلورانس، وقد كانت طوال بضع سنوات محلّ منافسة بين ميلانو وبين الفرنسيين بجنوة. وفي سبتمبر 1414 طالب جاك الثاني، حفيد جاك دابيانو، الذي أصبحت مملكته محصورة في مقاطعة بيونبينو وجزيرة آلب، طالب بنصيبه من مخلّفات بيزة، وذلك بالسعي إلى تجديد المعاهدة التي أبرمها جدّه، باسم الجمهورية المنقرضة، مع تونس سنة 1397[31]. ولسنا متيقّنين من أن السلطان قد صادق على مثل ذلك المشروع. ولكن سنرى بعد حين أن وريثة بيزة الحقيقية بدون منازع في علاقاتها مع إفريقية ستكون فلورانس التي ارتقت إلى مصافّ الدول البحرية، وهي المرتبة التي كانت تصبو إليها منذ أمد بعيد.

العلاقات مع صقليّة وأرجونة :

1) نهب توريبلنكا وتدلس (1397 – 1398) :

أما بالنسبة إلى العلاقات بين إفريقية وبين صقلية وأرجونة في عهد أبي فارس، فقد كانت تكتسي أقلّ صبغة سلمية ومنتظمة. إذ بعد وفاة ملك أرجونة المسالم يوحنّا الأوّل يوم 19 ماي 1396 ارتقى إلى العرش أخوه مارتان الأكبر دوق مونبلون، والد ملك صقليّة مارتان الأصغر. وقد رأينا كيف كانت صقلية في عهد مارتان الأكبر، وإفريقية متعاديتين في آخر أيام أبي العبّاس، ويبدو أن ارتحال الملك الجديد إلى ممتلكاته في شبه الجزيرة الايبيرية التي وصل إليها خلال شهر ماي 1397، قد دفع القراصنة الأفارقة إلى توجيه حملاتهم نحو إسبانيا التي راعوها إلى حدّ ذلك التاريخ[32]. وإن الرسالة التي وجّهها مارتان إلى أبي فارس يوم 28 جويلية من نفس السنة ليطلب إطلاق سراح بعض الرهبان[33]، تدلّ على أن ملك أرجونة لا يرغب في إفساد علاقاته مع سلطان تونس. إلا أن الأفارقة هم الذين أسرعوا إلى إفساد الوضع. فبعد ذلك بشهرين (أواخر أوت أو أوائل سبتمبر) هاجمت سفنهم بغتةً قرية

(31 Amari، *Diplomi*، ص 137 – 150 و Mas-Latrie، معاهدات، ص 361 – 6.

(32 Ivars، *Dos Creuades*، ص 32 – 35.

(33 Llagostera، *Itinerari*، 98/1.

توريبلنكا الواقعة في مملكة بلنسية ، وحملوا معهم نحو المائة أسيرًا من سكّان القرية رجالاً ونساءً ، وأثناء نهب الكنيسة سرق المسلمون حقّة القربان مع جميع أدواتها المقدّسة ودنّسوها[34] . فأثارت هذه الواقعة ردود فعل عنيفة من قِبَل رعايا الملك مارتان. حيث قرّرت بعض المدن البلنسية والقطلونية – بالإضافة إلى ميورقة – تنظيم حملة انتقاميّة ، وذلك بإشارة من المجلس العام لمدينة بلنسية. ولكن الملك الذي كان مشغول البال بالصّعوبات الداخلية ، لم يشرف رسميًا على تلك العملية ، إلاّ أنه شجّعها وأيّد المسعى الذي قامت به بلنسية لدى بابا أفينيون الأرجوني بونوا الثاني عشر ، حتى يضفي على تلك الحملة الصبغة الصليبيّة. وقد استجاب البابا لتلك الرغبة بإصدار ثلاث قرارات بابوية في أول مارس 1398. وفي شهر أوت تجمّع أسطول الصليبيّين المتكوّن من سبعين سفينة في بحر البليار قبل الاتّجاه صوب إفريقية.

ورغم أن المسؤولين عن نهب توريبلنكا كانوا ، حسبمَا يبدو ، هم من الرعايا الحفصيّين وعلى وجه التحديد من أهالي بجاية حسب الاحتمال ، فقد استهدف المنتقمون مدينة تدلس التي كانت تابعة لبني عبد الوادي. فهل شارك بعض هؤلاء في تلك الغارة المشهورة[35]؟ أو بالأحرى هل خشي النصارى إغضاب سلطان تونس ووضع حدّ لكلّ إمكانيّة تفاوض معه؟ إن هذا الافتراض الأخير الذي قد يبدو غريبًا من أوّل وهلة ، يصبح أقل غرابة إذا ما سلّطنا عليه أضواءً جديدة من خلال وثيقتين مؤرّختين في 23 مارس وأوّل أفريل 1398 تتعلقان بالسفارة التي فكّر مارتان في توجيهها إلى أبي فارس ، بينما كانت التحضيرات للقيام بالحملة الصليبية الشمال إفريقية على قدم وساق. ذلك أن الملك مارتان ، عندما بلغته عن طريق الأسرى الأنباء التي تفيد بأن السلطان مستعدّ لإطلاق سراحهم ، وعلى أمل استرجاع القطع المقدّسة التي استولى عليها المسلمون ، بطريقة سلميّة ، قرّر أن يوجّه إليه للتفاوض معه مستشاره بطرس دي كيرال ، صحبة رئيس أساقفة طرطوس وأسقف توريبلنكا. وقد دُعِيَ السلطان التونسي إلى إرجاع القطع المختطفة وإطلاق سبيل الأسرى من رعايا أرجونة وصقليّة ، وبدرجة أقلّ ، رعايا ملك قشتالة ، هانري الثالث ابن أخي الملك مارتان ، كما دعي إلى تسديد «الضريبة» السنوية المستحقّة لمملكة أرجونة والبالغ قدرها ثلاث آلاف دبلون من الذهب ، بالإضافة إلى الأقساط السنوية التي لم يتمّ دفعها ،

---

34) Ivars، *Dos Creuades*، ص 39 – 42 .

35) حسب الاتهام الذي وجّهه ملك أرجونة بعد حصول العملية في الرسالة التي بعثها إلى السلطان المريني (Llagostera، *Itinerari*)، 1/145 – 6 .

ومنح الإعفاء الجمركي التامّ للتجّار الأرجونيّين والصقليّين ، وإرجاع جزيرة جربة إلى ملك صقلية أو على الأقلّ تمكينه من استرجاعها. وفي المقابل يتعهّد مارتان ، علاوة على تبادل الأسرى بين الطرفين ، بمنح صداقته الفعّالة التي يمكن أن تتمثّل في تقديم إعانة عسكرية لمقاومة أعداء إفريقية المسلمين المحتملين[36]. وممّا لا شكّ فيه أن تلك المهمّة لم تتمّ ، ولكنّ العقلية التي أوحت بها ، ربّما تفسّر تحويل وجهة الصليبية نحو ميناء غير حفصي ، ولكنه يمثّل أقرب نقطة من التراب الخاضع لسلطان تونس. ومهما يكن من أمر فقد تمّ يوم 27 أوت الهجوم على مدينة تدلس والاستيلاء عليها ونهبها وإشعال النيران فيها. وقد هلك من سكّانها نحو الثلاثمائة نفرًا. وذهب حوالي مائة وخمسين نفرًا فريسة للمغيرين الذي انسحبوا من الغد[37].

2) الحملة الصليبية البلنسية الميورقية ضدّ عنابة (1399) :

ولكنّ أهالي بلنسيّة وميورقة لم يرضوا بتلك النتيجة. فمنذ الشتاء الموالي أعدّوا حملة تأديبيّة ثانية. وتمّ من جديد تجهيز الأسطول الصليبي ، الذي ذهب في الأثناء إلى نجدة البابا بونوا الثالث عشر المحاصر في مدينة أفينيون ، وأضيف إليه حوالي مائة قطعة وأصبح خلال شهر أوت جاهزًا للتوجّه نحو إفريقيّة. وكان يفتخر بوجود ليونيل على متنه ، وهو أحد إخوة شارل الثالث ملك نفارا. وكان على رأس الأسطول البلنسي بطرس دي فيلاراغوت ، أما الأسطول الميورقي فكان يقوده بيرنجي دي منتاغوت. وكان هدف الحملة هذه المرّة ثغر من الثغور الحفصيّة ، أي عنّابة. والحال ان الاعتقاد الذي كان سائدًا إلى حدّ ذلك التاريخ طوال عدّة أشهر ، هو الاتجاه نحو حلّ ديبلوماسي من شأنه أن يحول دون نشوب أي نزاع مسلّح بين الدولتين. وكانت بلنسية نفسها تنوي في ديسمبر 1398 وجانفي 1399 إجراء مفاوضات مع الأفارقة أو بالأحرى إجبارهم على التفاوض بواسطة إنذار[38]. والأهمّ من ذلك ، الاتصالات التي جرت ، ابتداءً من شهر مارس ، بين سلطان تونس وسلطان تلمسان من

---

36) Llagostera، المرجع السابق ، 113/1 – 4 و Ivars، المرجع السابق ، ص 31 ، 52 – 3 ، 56 – 8.

37) أنظر حول الحملة الصليبية ضدّ تدلس : *Documents per a l'historia de la cultura Catalana mig. eval.*، تأليف : Rubió y Lluch، ج 1 ، 1908 ، ص 390 – 1 و Ehrlé، *Chronica actitatorum temporibus domini Benedicti XIII* ، 1906 ، ص 29 و 506 – 9 ، و Salzet، *Rerum apud Maioricas*، ص 233 – 4 وبالخصوص Ivars، المرجع السابق ، ص 43 و 101 – 3. وهناك إشارة إلى هذه الحملة في : ابن القاضي ، درّة الحجال ، 376/2 وإشارة خاطفة في : الفارسية.

38) Ivars، المرجع السابق ، ص 114 – 5 و Llagostera المرجع السابق ، 135/1.

جهة وبين ملك أرجونة من جهة أخرى. فبالنسبة إلى إفريقية، بادر أبو فارس بالقيام بتلك المساعي، ملتمسًا التدخّل لدى الملك مارتان، من ابن هذا الأخير وسميّه ملك صقليّة، الذي وافق من جانبه على عقد هدنة طوال شهر أفريل[39].

وكان ملك أرجونة يحبّذ شخصيًّا، أكثر من السنة السابقة وبدون شكّ بشروط أيسر، إيجاد حلّ سلمي لعلاقات بلاده مع الدول الإسلامية في إفريقيا الشمالية[40]. إلا أنه كان يضع جانبًا جزر قرقنة وجربة التي تطالب بها صقلية حسب العادة. وقد أذن باحتلالها، بمقتضى التعليمات المؤرخة في 6 ماي بشرط أن يتمّ ذلك باسم صقلية وأرجونة[41]. ولعلّه كان يرغب، بفضل ذلك الحلّ المؤقت، تحويل وجهة الحملة المزمع القيام بها. ولكن الواقع أنّنا نلاحظ من خلال السياسة القليلة الحزم والوضوح المتّبعة آنذاك، أنه كان يودّ توجيه الأسطول الذي كان بصدد التجهيز ضدّ المسلمين في موانئه، نحو صقليّة لتقديم المساعدة إلى ابنه. فكان حينئذٍ يتأهّب، منذ شهرين لإرسال بطرس دي كيرال إلى تونس للتفاوض بشأن الصلح. ولكنه في أوائل جوان عدل بغتة مرّة ثانية عن إرسال تلك البعثة. ذلك أنه قد تلقّى قبل ذلك بقليل زيارة أحد زعماء الصليبيّين، وهو بطرس دي فيلارغوت، الذي أقنعه بإعلان الحرب، كما تُرِكَت له حريّة تعمير المدن التي يعتزم احتلالها في إفريقيّة، بالنصارى[42].

إلاّ أن مثل هذا الأمل سوف لا يلبث أن يتبدّد. فقد غادر أسطول الصليبيّين ميناء ماهون يوم الخميس 27 أوت 1399 ووصل أمام عنابة يوم الأحد الموالي 31 أوت. ومن الغد تمكّن بعض مئات من الرجال من النزول ولكنهم سرعان ما أدركوا أن المدينة يتعذر اقتحامها من أيّ جانب كان. ذلك أنّ أهالي عنّابة الذين ربّما علموا من قبل بخبر الهجوم[43] قد تلقّوا إمدادات تتركّب من عدّة آلاف من المقاتلين. كما نُصِبَت فوق أسوار المدينة مدافع مجهّزة أحسن تجهيز، كانت تطلق النار بدون توقّف على المغيرين. وفي 2 سبتمبر أزيح النصارى بقوّة من البرج المجاور الذي تمكّنوا من احتلاله وأُلقِيَ بهم في البحر. وعندئذٍ قرّر

39) Mas-Latrie، معاهدات، ص 166 – 7.

40) Ivars، المرجع السابق، ص 134 – 140.

41) Llagostera، المرجع السابق، 143/1.

42) Llagostera، المرجع السابق، 142/1 و Ivars، المرجع السابق، ص 123 – 4 و 130 – 1.

43) ظهرت إشاعة فيما بعد بإسبانيا مفادها أن أحد المسلمين في بلنسية قد أشعر أهالي عنابة بالحملة المزمع القيام بها ضدّهم وأمدّهم بالبارود. وكاد المسلمون ببلنسية بتلك المناسبة يذهبون ضحية أعمال العنف الموجّهة ضدّهم.

قائدا الأسطولين البلنسي والميورقي الابتعاد عن المدينة في الحين ولكنّهما لم يتمكّنا من الاتفاق على خطّة عمل مشتركة. فبينما اتّجه القائد الأوّل نحو ميناء حلق الوادي، وقد أقصته عنه بدون رجعة عاصفة هوجاء، رجع القائد الثاني إلى ميورقة بعد رحلة بحرية عويصة، وقد عمد في طريقه إلى إشعال النار في ميناء القلّ ولم يفلح في القيام بمحاولة مماثلة ضدّ جيجل[44].

3) **التقارب بين تونس وأرجونة – معاهدة 1403:**

لقد زاد فشل تلك الحملة الصليبيّة في إصرار ملك أرجونة على التفاهم مع ملوك بلاد المغرب[45]. وبناءً على ذلك فقد لبّى طلبات الصلح المقدّمة إليه من قبل السلطان الحفصي ورحّب بابن عمّه الأمير إبراهيم. وبينما كان يستعدّ من جديد لإرسال بطرس دي كيرال إلى تونس، إذ بلغه نبأ نهب تيرانوفا في صقلية من طرف القراصنة الإفريقيّين. فغضب من ذلك وأوقف للمرة الثالثة سفر مبعوثه. وقد أعرب يوم 17 نوفمبر 1399 عن أسفه في رسالة وجّهها إلى أبي فارس، ولكنه التمس منه مع ذلك بكلّ لطف عدم معارضة إطلاق سراح بعض الأسرى[46].

ويبدو أن السّلطان الحفصي قد حاول في الربيع الموالي استئناف المفاوضات، إذ أوفد إلى مارتان الطبيب اليهودي ابن يوحا بن داود. ولكنّ الملك الأرجوني لم يفكّر بصورة جدية في عقد الصلح إلاّ بعد ذلك بسنتين أي في غضون سنة 1402. وأخيرًا تحوّل السفير دي كيرال إلى العاصمة الحفصية مزوّدًا بكامل السلطات. ومن بين التعليمات الموجّهة إليه نذكر طلب إطلاق سراح أسقف سرقوسة الذي ما زال في الأسر والمطالبة باسترجاع رفات بعض القديسين – ومنها رفات القديس أوليف – التي يقال انها موجودة بتونس[47]. وقد أسفرت هذه البعثة

---

44) أنظر: Salzet، *Rerum apud Maioricas*، ص 236 – 8 و Ivars، المرجع السابق، ص 113 – 128، 101 – 151 وبعض الأسطر في الفارسية.

45) Ehrlé، المرجع السابق، ص 303 و Ivars، المرجع السابق، ص 132، 153 – 5.

46) Ivars، المرجع السابق، ص 130 و Starrabba، *Documenti*، ص 172.

47) Llagostera، المرجع السابق، 154/1، 174، 175، 179، 181. و Ivars، المرجع السابق، ص 160 – 2. وعلى ذكر المطالبة برفات القديس أوليف، تجدر الإشارة إلى أن مارتان حاول أيضًا في نفس تلك الفترة استرجاع رفات القديس باربب من سلطان مصر (Ivars، المرجع المذكور، 147/1، 156، 167، 181) واسترجاع كلّ ما له علاقة بالعذراء وآلام المسيح من الأمبراطور البيزنطي (أنظر: Marinesco، *Manuel II Paléologue et les rois d'Aragon*، بوخاريست 1924، ص 3).

في الأشهر الأولى من سنة 1403 عن إبرام معاهدة بين سفير أرجونة والمفوّض أيضًا من قبل ملك صقلية وبين الشيخ ابن أبي هلال ممثّل سلطان إفريقيّة. والجدير بالملاحظة أن تلك المعاهدة لا تشير إلى رفات القدّيسين ولا إلى «الضريبة» ولا إلى الإعفاء التام من الأداءات الجمركية ، ولا حتى إلى إطلاق سراح الأسرى بدون مقابل. وبالعكس من ذلك فإن شروط افتداء الأسرى النصارى ، من رجال ونساء وأطفال ، قد سُوِّيت بكلّ دقّة ضمن اثني عشر فصلاً ، بل إن الأسرى الذين هم في حوزة السلطان ذاته ، سوف لا يطلق سراحهم إلا مقابل فدية. أمّا مسألة مطالبة صقليّة بحقوقها على جزيرة جربة ، فقد خُصّصت بحلّ غريب ، وهو يتمثّل في الاعتراف بحقّ ملك صقلية ، بعد أجل أدناه خمس سنوات ، في القيام باحتلال الجزيرة ، بشرط الإشعار بذلك قبل ستة أشهر. ومقابل ذلك فقد رخّص للسلطان في الاستيلاء على جزيرة قوصرة ، حسب شروط مماثلة. أما الأحكام الأخرى ، فليس فيها ما يستحقّ الذكر ، رغم ما تتضمّنه من تفاصيل ، ربّما باستثناء وجوب التعاون ضدّ القراصنة من رعايا الطرفين المتعاقدين وانتفاء المسؤولية المتبادلة في صورة قيام بعض الأطراف الأخرى بهجومات ، حتى على الموانئ ، والفصل بين القطلونيّين والصقليّين في تونس ، حيث سيكون لكلّ فريق فندق خاصّ وقنصل خاصّ[48].

4) **المفاوضات مع صقليّة (1409) :**

تشير بعض الوثائق المؤرخة من سنة 1403 إلى سنة 1405 ، إلى مواصلة العلاقات الرسمية الطيبة بين الحفصيّين والأرجونيّين مدّة من الزمن[49]. ولكن بعد ذلك بأربع سنوات ظهرت الحاجة إلى إبرام معاهدات جديدة ، على الأقلّ بين صقلية وافريقية. ففي كاغلياري بسردينيا ، حيث قدم مارتان الأصغر لقمع بعض حركات التمرّد الخطر ، قبل هذا الأخير يوم 10 ماي 1409 من حيث المبدأ اقتراحات الصلح التي وجّهها إليه أبو فارس بواسطة يهوديّين من تراباني ، هما السموئل وإيلي سالة. ولكنّه علّق موافقته النّهائية على مصادقة والده ملك أرجونة. واقتصر في ذلك الحين ، مقابل استخلاص ثلاثين ألف دبلون من الذهب مسبّقًا ، لافتداء بعض الأسرى المسلمين ، على عقد «هدنة» غير محدودة المدّة ، لا يمكن نقضها من قِبَل أحد الطرفين إلا بعد الإشعار بذلك قبل شهرين[50].

---

48) Llagostera، المرجع السابق ، 175/1 و *Archives communales de Marseille*، 193/1.

49) Ivars، المرجع السابق ، ص 163 – 4 و Llagostera، المرجع السابق ، 527/2 – 8 و 577.

50) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 167 – 9.

ومن المحتمل أن تكون المفاوضات الجارية قد تعطّلت بعد وفاة مارتان الأصغر فجأة يوم 25 جويلية من نفس السنة إثر الانتصار الباهر الذي أحرزه. وفي ظرف أقل من سنة توفّي مارتان الأكبر يوم 31 ماي 1410 ، دون أن يترك أولادًا شرعيّين من بعده ، فبقيت قضيّة الخلافة على عرش صقليّة وأرجونة الشائكة بدون حلّ. وقد كانت إفريقية خارجة عن مشاغل الأرجونيين خلال فترة خلوّ العرش التي دامت سنتين ، وكذلك خلال المدّة القصيرة التي تولّى فيها الحكم فرديناند الأول التابع لأسرة تراستامار القشتالية. ولكن لم يكن الشأن كذلك في عهد ألفونصو الخامس ابن فرديناند الذي ارتقى إلى العرش من بعده في أفريل 1416. فبعد ذلك بأربع سنين تحوّل ذلك الملك إلى سردينيا وكورسيكا وإيطاليا. وهناك سيشرع في انتهاج سياسة توسّعية نشيطة ، سوف لا تلبث أن تضعه في مواجهة مع السلطان أبي فارس ، لا سيّمَا ابتداءً من سنة 1424.

أبو فارس يسيطر على تلمسان (1424 – 1431) ويتدخّل في المغرب :

تُعتبَر سنة 1424 بداية مرحلة جديدة في عهد أبي فارس. فقد شهدت تلك السنة في آن واحد الحملة الحفصية الأولى الموجّهة ضد تلمسان وبداية الاعتداءات الأرجونية ضدّ الجزر التونسية. ذلك أنّ حركة التوسّع نحو الغرب التي توقّفت طوال القرن الرابع عشر ، ستُستأنف من جديد ، وفقًا لسياسة الجدّيْن الأوّلَيْن أبي زكرياء والمستنصر. وقد ساعدها على ذلك ضعف حكومة بني عبد الوادي المجاورين وتقهقرهم العسكري. أما في المغرب الأقصى ، فإن الدولة المرينية التي كانت قويّة في الماضي ، وقد سبق لنا أن أعدنا إلى الأذهان تدخّلها السافر في شؤون إفريقية سنة 1407 – 1408 ، إن تلك الدولة قد أصبحت الآن في حالة انحلال تامّ ، فقد احتلّ البرتغاليون مدينة سبتة منذ سنة 1415. وفي سنة 1421 ، بعد اغتيال سلطان فاس أبي سعيد عثمان ، لم يتمكن خليفته من الارتقاء إلى العرش إلا بفضل مساعدة حكومة تلمسان ، على أن تلك المساعدة قد كانت محتشمة ، أضِف إلى ذلك أن السلطان الجديد قد وجد نفسه مضطرًّا إلى مقاومة الوزير أبي زكرياء الوطاسي الذي كان يساند منافسًا آخر في شخص طفل صغير ، يدعى عبد الحق ، ابن أبي سعيد[51].

---

(51) التنسي ، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان ، ص 116 و Cour، *La dynastie marocaine des Beni Wattas*، ص 47. ولقد التجأت أم الطفل عبد الحق إلى تونس بعد اغتيال أبي سعيد وأقاربه ، Léon ، 253/3.

وفي هذه الظروف الملائمة ، بعدما لاحظ أبو فارس استتباب الأمن في بلاده ، قرّر التدخّل مباشرة في شؤون تلمسان الداخلية بدعوى إرجاع النظام إلى نصابه وتخليص السكّان من سلطان متجبّر. وفي ربيع سنة 827 هـ/ 1424م زحف على رأس جيشه على المغرب الأوسط . فهزم الجنود الذين تظاهروا بمقاومته ودخل مدينة تلمسان التي غادرها سلطانها أبو مالك عبد الواحد بن أبي حمّو ، وذلك في منتصف شهر جمادى الثانية / منتصف شهر ماي . ومكث بعد ذلك مدة من الزمن في العاصمة المحتلّة ولكنه تحاشى إلغاء دولة بني عبد الوادي وإلحاقها بمملكته . وفضّل بصورة متواضعة وحكيمة ، اقتداء بأبي زكرياء الأول ، أن يجعل منها دولة تابعة له خاضعة لسلطانه ، الأمر الذي من شأنه أن يرفع منزلته ويحقّق هيمنته على افريقيا الشمالية . فترك حينئذٍ في تلمسان شخصًا اختاره من بين أفراد العائلة المالكة ، وهو ابن أخي السلطان الفارّ ، أبو عبد الله محمد ابن السلطان الراحل أبو تاشفين بن أبي حمّو. ولكنه اضطرّ بعد ذلك ببضع سنوات إلى القيام بتدخلات جديدة . وللمحافظة على هيمنته على تلمسان ، أظهر أبو فارس براعة فائقة في معارضة أمراء بني عبد الوادي الأقرباء ، بعضهم ضدّ بعض . ففي حدود سنة 832 هـ/ 1429م ، عندما أبدى محمد بن أبي تاشفين شيئًا من الاستقلالية في خطبه الجمعية ، أمر بالزحف عليه قائد قسنطينة جاء الخير وكذلك السلطان السابق من بني عبد الوادي ، الذي انتهى به الأمر إلى الاستقرار بتونس . فانهزم جاء الخير وبعد ذلك بقليل تمكّن عبد الواحد ، بمساعدة بعض الأعراب الرحّل من استرجاع عاصمته[52] ، حيث أعلن ولاءه للسلطان الحفصي . ولكن ابن أخيه محمّد أعاد عليه الكرة وقتله . فزحف أبو فارس مرّة ثانية على تلمسان ، واستولى عليها سنة 834 هـ/ 1431م ونصّب فيها أميرًا ثالثًا من بني عبد الوادي ، هو أبو العبّاس أحمد بن أبي حمّو ، شقيق عبد الواحد . ثم رجع إلى عاصمته مصحوبًا بمحظيّه السابق محمد بن أبي تاشفين الذي أُلقي عليه القبض في أحد الهضاب المجاورة لتلمسان[53] .

ومنذ حملته الأولى في المغرب الأوسط سنة 1424 ، فكّر أبو فارس في استغلال انتصاره السريع لمواصلة السير في اتجاه المغرب الأقصى وربّما احتلاله ، وقد بدت قوّته العسكرية أعظم قوّة في بلاد المغرب ، يتعذر قهرها . فاستولى الفزع على مدينة فاس ، حيث

52) حسب التنسي (ص 123) استرجع عبد الواحد عاصمته منذ شهر رجب 831 هـ/ أفريل – ماي 1488م ، إثر تدخّل جديد من طرف أبي فارس نفسه.

53) من طرف القائد نبيل بن أبي قطاية . وقد توفي محمد بن أبي تاشفين المذكور أسيرًا في قصبة تونس سنة 840 هـ/ 1436 – 37م .

انتصب على العرش الصبيّ عبد الحق ، تحت رعاية الوطاسي ، خلفًا للسلطان المتذبذب محمّد ، وتمكّن السلطان الحفصي بسهولة من الوصول إلى مكان يبعد عن مدينة فاس بمسيرة يومين فقط . وهناك ، بدون أن نعلم بالضبط سبب ذلك القرار غير المترقّب ، اكتفى بإعلان الولاء من قِبَل السلطان المرينيّ وقفل راجعًا إلى تونس . وفي تلك السنة والسنوات الموالية استنجد به بعض القوّاد العسكريين في شمال المغرب الأقصى ضدّ البرتغاليّين ، فاقتصر على مساعدتهم عن طريق البحر لا غير ، وانتهز تلك الفرصة السانحة لنشر قوّاته البحرية وإرسالها إلى مضيق جبل طارق(54) .

دور أبي فارس في قضايا الأندلس (1428–30) :

اقتداءً بجدّه العظيم أبي زكرياء ، وجّه أبو فارس عنايته وسياسته لا فحسب نحو البلاد المغربية باكملها ، بل ايضا نحو القسم الذي ما زال بين أيدي المسلمين من شبه الجزيرة الايبيرية ، وقد شجّعته الظروف على ذلك . ألم يكن يسعى إلى الرفع من شأنه والقيام في آن واحد بعمل من أعمال البرّ ، بإرسال مداخيل العشر في أحد أقاليمه الافريقية(55) بانتظام إلى أبناء ملّته في مملكة غرناطة الذين كانوا يحاولون صدّ هجومات النصارى في تلك المنطقة المتقدّمة من المغرب الإسلامي؟ ولكن في الواقع ، إلى جانب ذلك العمل التضامني الإسلامي ، لم يكن الأمر يتعلّق على وجه العموم ، بالنسبة إلى السلطان الحفصي ، بمقاومة حركة «الاسترجاع» التي لا تقهر ، بقدر ما كان يتعلق بالقيام بدور بعيد المدى وقابل للاعتراض ، ضمن تلك المنافسات الداخليّة التي كانت تمزّق عائلة ابن نصر المالكة وتعمل في آخر الأمر على إضعاف دولة غرناطة ، لفائدة أعدائها في الخارج . ففي سنة 1427 أُطرِدَ السّلطان محمّد بن نصر الملقّب بـ«الأيسر» من غرناطة من طرف رعاياه والتجأ إلى تونس(56) . وفي أواخر سنة 1428 ، نزولاً عند طلب الموظّف السامي الغرناطي السابق يوسف ابن السرّاج وحاكم مرسية ألفونصو دي لوركا ، أوفد ملك قشتالة يوحنّا الثاني ، هذين الشخصين إلى أبي فارس ليلتمسا منه مساعدة اللاّجئ على العودة إلى غرناطة . وبناءً على

54) بالإضافة إلى تاريخ الدولتين أنظر: Zurara، *Chronica do Conde Dom Pedro*، الكتاب الثاني ، الفصول 11 – 13 ، 16 و Cour، المرجع السابق ، ص 49 – 50 .

55) ألفا قفيز من الحبوب المتأتية من عشر دائرة وشتاتة .

56) Jorga، *Notes et Extraits*، 313/1 .

ذلك فقد أعان السلطان الحفصي «الأيسر» على الرجوع إلى بلاده على رأس جيش صغير يضمّ خمسمائة جنديًا من الأنصار الأوفياء.

وفي غضون سنة 1429 ، بالتأكيد استرجع الملك المخلوع مختلف مراكز مملكته ، مركزًا مركزًا ، من خصمه الذي خلفه وقتيًا على العرش ، وهو قريبه المسمّى محمد «الزاغر»(57) (أي الصغير). ولكن بعد عودته إلى الحكم لم يرض «الأيسر» مثل البعض من أسلافه أن يبقى تابعًا وخاضعًا لقشتالة. وبناءً على ذلك فقد عمد يوحنّا الثاني ، بعد عدّة إنذارات بقيت بدون جواب ، إلى طرده هو نفسه من عاصمته ، بعد ذلك بسنتين وتعويضه بالأمير يوسف «ابن الماو»(58). وكان ملك قشتالة قد أعلم السلطان الحفصي منذ سنة 1430 ، بواسطة لوب ألفونصو «بعقوق» أمير غرناطة والتمس منه البقاء على الحياد في صورة نشوب نزاع في الأندلس. ويبدو أن أبا فارس المتسامح قد عدل عن إرسال الإعانات المالية الموجّهة إلى صاحب غرناطة بل يقال إنه نصحه بدفع الضريبة التقليديّة إلى قشتالة. والحال أنه أوفد إلى يوحنّا الثاني ، قبيل إقصاء «الأيسر» فارسًا جنويًّا مكلّفًا بالدفاع عن صاحب غرناطة. وقبل أن يصل المبعوث لدى ملك قشتالة ارتقى يوسف «ابن الماو» إلى عرش غرناطة ولكنّه توفّي بعد ذلك بقليل ، تاركًا مكانه من جديد لمحمّد «الأيسر» ، فأسرع ملك قشتالة الذي أحيط علمًا في الأثناء بمآخذ السلطان الحفصي من طرف المبعوث الجنوي ، أسرع إلى توجيه لوب ألفونصو للمرّة الثالثة إلى أبي فارس لتبرير موقفه والاحتفاظ بما يتمتّع به من حظوة لدى ذلك السلطان(59).

أبو فارس وملك أرجونة ألفونصو الخامس :

1) نهب جزر قرقنة :

بينما كان أبو فارس يتدخّل في شؤون المغربين الأوسط والأقصى وجنوب الأندلس ، إذ تعرّض لهجوم في بلاده ذاتها من قِبَل ملك إسبانيا الشرقيّة والمتصرف في آن واحد في حظوظ

---

(57) Gaspar Remiro، *Una rectificacion a la genealogia de los reyes Nazaries de Granada*، مدريد 1908 و A. Prieto، *Boletin de la Academia de la Historia*، 1932 ، ص 309 – 310.

(58) أنظر حول هويّة يوسف الرابع ابن أحي محمد السابع ويوسف الثالث. Remiro، *Investigaciones sobre los Reyes Nazaries de Granada*، Revista de Libros ، فيفري – مارس 1914.

(59) *Cronica de Don Juan Segundo*، ص 449 ، 488 ، 505 – 6.

كورسيكا وسردينيا وإيطاليا الجنوبية ، وهو ملك أرجونة ألفونصو الخامس ، فمنذ شهر جويلية 1418 اتّفق ذلك الملك مع بعض أصحاب السفن في بلنسية لتنظيم حملة عسكريّة ضدّ الموانئ المغربيّة . ولكنّ الشؤون الايطالية أجبرته على إرجاء تلك العمليّة ، وتحسّنت في الظاهر العلاقات بين هذين الملكين اللذين أصبحا أقوى ملوك النصارى والمسلمين في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط(60) . وتشهد على تلك الفترة السلميّة وثيقة تتمثّل في مشروع رسالة مؤرّخة بنابولي في 8 ديسمبر 1421 ، بعد مدة قليلة من استيلاء ألفونصو الخامس على تلك المدينة ، وموجّهة إلى ابن أبي فارس وإلى اثنين من كبار رجال بلاطه ، ومحرّرة بعبارات وديّة للغاية ، بخصوص قضيّة افتداء وتبادل بعض الأسرى(61) . وبعد ذلك التاريخ بثلاث سنوات حصلت القطيعة دون أن نعرف أسبابها المباشرة. فمن المحتمل ، حسبما جاء في «تاريخ الدولتين» – بواسطة التلميح – أن يكون ألفونصو الذي فكّر في التّفاهم مع السلطان الحفصي إثر بعض أعمال القرصنة(62). التي حصلت في ربيع أو صائفة سنة 1424 ، قد تراجع بغتة عندما بلغه نبأ غياب السلطان المشغول في المناطق النائية من المغرب وأن يكون قد أراد استغلال تلك الظروف لتبنّي المشروع الصقلّي الثابت ، المتعلّق بالاستيلاء على جزيرة جربة . فغادر أخوه بطرس دوق نوتو ، الجندي الباسل ، ميناء نابولي على رأس أسطول متركب من خمس وعشرين سفينة حربيّة . وبعدما أرسى الأسطول بميناء سرقوسة للتزوّد بالمؤونة اتّجه نحو بلاد المغرب عن طريق مالطة التي غادرها يوم 10 سبتمبر.

وكان هدف تلك الحملة يتمثّل في أوّل الأمر في الاستيلاء على جربة ، ولكن عندما شعر قائدها في آخر لحظة بضعف وسائله وأحيط علمًا بدون شكّ بعودة السلطان الذي كان موجودًا آنذاك في منطق السباسِب التونسية ، غيّر وجهته والتحق به أسطول آخر بقيادة ابن الملك الراحل مرتان الأصغر ، غير الشرعيّ ، وهو فريدريك دي لونا. فأغار يوم 19 سبتمبر على جزر قرقنة المفتقرة إلى وسائل الدفاع . وقد أبدى السكّان مقاومة مستميتة ولكنهم سرعان ما سقطوا تحت وطأة عدد المغيرين. فقتل منهم عدة مئات ووقع الباقون على قيد الحياة في الأسر ، وقد بلغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف بين رجال ونساء وأطفال. والغريب في الأمر

---

60) Miret y Sans، المجلة الاسبانية ، المجلّد 24 ، القسم الأول ، ص 292 – 294 .

61) Cabret، *Turmeda*، ص 152 – 3 و Millares Calvo، *Paleografia española*، 116/2 – 7 و Gimenez Soler، Comercio، ص 294 – 5 .

62) فقد هاجم القراصنة المسلمون مالطة مرّتين ، Mifsud، *Franchigie costituzionali*، ص 312 ، عدد 1 .

أن المنتصرين قد اجتمعوا في الحين بأبي فارس الذي أسرع إلى القدوم إلى صفاقس وتفاهموا معه حول فدية الأسرى. وما لبث الأسطول النصراني أن قفل راجعًا إلى مالطة وصقلّية بعد تلك الغارة الهائلة الفاقدة لكل فخر، والتي قامت مقام غزوة جربة الفاشلة[63]

2) الحملات الحفصية الانتقامية في إيطاليا الجنوبية ومالطة – ومحاولة الاستيلاء على جربة من طرف ألفونصو (1425–1432):

إنّ أهالي إفريقية الذين باغتتهم لا محالة الغارة الأرجونيّة، لم يردّوا الفعل في الحين، ولكن في السنوات الموالية، بينما كان ألفونصو مشغولاً بالسياسة الأروبية المعقّدة، أخذوا بثأرهم بمَا فيه الكفاية في سواحل الأراضي التابعة إلى هذا الأخير، من الأضرار التي ألحقها بهم. ولا شك أنه لم يتحصّل على أيّة نتيجة بإرساله سنة 1425 لسفير إلى تونس، وهو المدعوّ بيرنجي بيانيا، المكلّف بالاعتذار عن العملية التي قام بها الأمير بطرس وتسوية قضيّة الأسرى التي بقيت معلّقة[64]. بل إنه اضطرّ في أوائل سنة 1427، لتهدئة خاطر أبي فارس وقتيًّا وإقناعه بالعدول عن مشروع إنزال جنوده بصقلّية، إلى التماس تدخّل البندقية التي أوفدت لهذا الغرض مبعوثًا إلى تونس، هو انطوان فينيي[65]. وقد هزم أسطوله في البحر، ربّمَا في سنة 1429 أسطولاً تونسيًّا ضخمًا بقيادة ملك غرناطة المخلوع وقتيًّا «الأيسر»[66]. ولكنه لم يتمكّن سنة 1429 من صدّ حملة عسكرية حفصية بقيادة القائد رضوان، عن نهب جزيرة مالطة طوال عدة أيام[67]. وقد كانت هيبته تدعوه إلى الردّ على مثل تلك العملية الجريئة

---

63) إن المصدرين الأساسيين حول تلك الحملة ضدّ قرقنة هما كتاب التاريخ الصقلي المجهول المؤلف: *Fragmentum Historiae Siculae*، المجموعة 1095 – 96 وتاريخ الدولتين. أنظر أيضًا: Fazio، الكتاب الثالث، ص 85 و Cerone، *Seconda Spedizione*، ص 69 – 70. وهناك اختلاف كبير بين المصادر التاريخية المسيحية والإسلامية حول عدد سكان قرقنة ومدى خسائرهم (700 قتيلاً و3450 أسيرًا حسب المصادر الأولى و200 قتيلاً من مجموع 2000 ساكن حسب المصادر الثانية). وهناك اختلاف أيضًا حول نتائج مفاوضات صفاقس (تبادل الأسرى حسب المصادر الأولى وفشل المفاوضات حسب المصادر الثانية التي تنسب إلى أبي فارس الموقف الشهم الذي اتخذه تجاه النصارى ورفض افتداء رعاياه بالمبلغ المرتفع الذي قدره 000 50 دينار). وبالعكس من ذلك فإن الأرقام متطابقة بخصوص الأسطول النصراني، 25 سفينة بالنسبة لأحد الأسطولين حسب Fragmentum و50 قطعة في الحملة حسب تاريخ الدولتين.

64) Miret y Sans، المرجع المذكور.

65) Jorga، *Notes et Extraits*، 428/2، عدد 1.

66) Zurara، *Chronica do Conde dom Pedro*، الكتاب الثاني، الفصل 22.

67) بالإضافة إلى تاريخ الدولتين، أنظر: Mifsud، المرجع السابق، ص 310 – 11.

بعمليّة واسعة النطاق[68]. فانتظر ثلاث سنوات للتمكّن من إنجازها. وأخيرًا، بالرغم ممّا اتخذته شؤونه الايطالية من وجهة سيّئة، أبحر من قطلونية يوم 23 ماي 1432 متّجهًا نحو بلاد المغرب للقتال بنفسه. وأثناء توقفه في ميورقة وسردينيا وصقلية ومالطة، انضمّت إليه جيوش وسفن أخرى ثم توجّه إلى جربة على رأس مائة وثلاثين زورقًا. وفي منتصف شهر أوت وصل أمام الجزيرة التي كان يدافع عنها عدد قليل من الجنود الحفصيّين. كما اقترب من الجزيرة أبو فارس الذي علم مسبّقًا بنبإ الحملة المسيحية، وقد كان مصحوبًا بعدد كبير من الجنود وبكبار رجال بلاطه.

وبعدما تمكّن ألفونصو بصعوبة من إنزال جيوشه في طرفي الطريق المعبّدة الرابطة بين الجزيرة واليابسة من الناحية الجنوبيّة الشرقيّة، غفل عن احتلال الجزيرة بأكملها. ثم قام بقطع الطريق، بينما انتصب أبو فارس في طرفها بالقرب من اليابسة وأقام معسكرًا مؤلّفًا من خمسة أجزاء – ومصنوعًا من جذوع النخل ومجهّز بالمدافع. وفي يوم 30 أوت منيت الغارة التي شنّها المسلمون بالفشل. وقد حدثت أكبر معركة بعد ذلك بيومين، إذ شنّ النّصارى هجومًا قبل الوقت الذي حدّده ملك أرجونة، فأسفر عن الاستيلاء على الحصون الحفصيّة المتقدمة والاستحواذ على حوالي عشرين «منجنيقًا» وعدّة ألوية وبعض أسلحة السلطان الشخصيّة. وقُتِل في المعركة أحد أصهار أبي فارس المسمّى محمد ابن شيخ الموحّدين ابن عبد العزيز وتمكّن السلطان من الفرار على صهوة جواده وانسحب إلى معسكره الذي ما زال يضمّ معظم جنوده. فقرّر ألفونصو أن يقوم من الغد بعملية دائريّة مزدوجة لتطويق خصمه والقضاء عليه. ولكن ذلك لم يعد ممكنًا، أضف إلى ذلك أنّ بعض الجنود المسلمين قد تمكّنوا من العبور إلى الجزيرة أثناء الجزر عن طريق الجهات التي ينحسر عنها الماء. وبناء على ذلك فإنه يُخشى أن يتم تطويقه من الأمام ومن الخلف. وبدعوى نقص المؤونة، علاوة على خطورة الوضع الحربي وانشغال بال الملك ألفونصو بالشؤون الإيطالية، قرّر هذا الأخير الرحيل في الحين، فأرجع إلى غودش (Gozzo) ثمّ إلى سرقوسة السفن المساهمة في تلك الحملة الفاشلة[69]، والتي ستكون آخر حملة تقوم بها دولة مسيحية ضدّ إفريقية حتى القرن

---

68) وقد أضيفت إلى تلك العملية غارة إفريقية أخرى على صقلية، أنظر: Fagnan، *Extraits inédits*، ص 318.

69) إن أهمّ مصدر حول حملة ألفونصو ضدّ جربة هو Fazio، الكتاب الرابع، ص 91 – 100. والملاحظ أن الأخبار الواردة في هذا الكتاب متطابقة مع المعطيات الموجزة أكثر والمذكورة في تاريخ الدولتين. وينبغي إتمامها بكتاب: *Fragmentum Historiae Siculae*، مجموعة 1096 والوثائق الرسمية الأرجونية التي نشرها Gimenez Soler، *Itenerario*، ص 115 – 8 و Cerone، *Seconda spedizione*، ص 83 – 9. أنظر أيضًا: Zurita، =

الموالي[70]. وقد أخفى ألفونصو الماهر والبارع خيبته ، فما إن عاد إلى صقليّة حتى عبّر عن رغبته في التصالح مع عدوّه بالأمس ، بواسطة بعض التصرفات المعبّرة[71] ، وسيحاول ابتداءً من ذلك التاريخ تحسين علاقته مع الحفصيّين ، بعدما عرف على عين المكان كيف يقدّر قيمتهم حقّ قدرها .

تقلّب العلاقات مع الجمهوريات الايطالية :

1) فلورانس (1419—30) ومعاهدة 1421 :

بينما كانت إفريقيّة تتعرّض لهجومات ملك أرجونة ، حافظت على علاقات مستمرة وأحيانًا متوتّرة مع الجمهوريات الايطالية[72] فقد كان أهالي فلورانس يتعاطون التجارة منذ عهد بعيد في موانئ إفريقية تحت راية بيزة وبمقتضى المعاهدات المبرمة معها[73] أمّا وقد أصبحت بيزة تحت سلطتهم ، فقد صاروا حريصين على إبرام اتفاقية رسميّة للتجارة والصلح باسمهم الخاص مع السلطان الحفصي. وقد ظهرت الحاجة إلى مثل هذا الاتفاق على وجه الخصوص خلال سنتي 1419 و1420 ، بمناسبة المحاكمة الباهرة التي جرت لدى محكمة القضاة الستّ ، وقد كان السلطان الحفصي هو نفسه أحد أطراف النزاع ويمثّله بعض «الوكلاء». فحكمت المحكمة على تاجرين دجّالين متهمين باختلاس كمية من الجلد من السلطان تبلغ قيمتها ستة آلاف دبلون من الذهب[74] وفي نفس الوقت لوحظ وجود قراصنة أفارقة في المياه التوسكانية. وبالاتصال مع القضية العدلية المشار إليها أعلاه ، قرّر القضاة الست بفلورانس ، مرّتين متتاليتين ، الأولى في أواخر ديسمبر 1419 والثانية في أكتوبر 1420 ،

= الكتاب 13 ، الفصل 3 — 4 ، و Jorga، *Notes et Extraits*، 2/35 — 36 و Cerone، المرجع المذكور، ص 71 — 8 (نقد المصادر الأروبية).

(70) أنظر: Zurita، ج 3 ، ص 220 ب و Flaudina، *Arch. Stor. Siciliano*، 1876 ، ص 442 — 3 الذي يعتبر أن تلك الحملة ربّما وقعت ما بين 25 جويلية و18 سبتمبر من نفس السنة المسألة في حاجة إلى إعادة النظر.

(71) أنظر: *Collecciõn Documentos inéditos par a Historia España*، الجزء 13 ، ص 482 و Cerone، ألفونصو وعثمان ، ص 46 — 7.

(72) أنظر حول العلاقات الرسمية بين آل أنجو في نابولي وإفريقية : Mineri-Riccio، *Saggio*، ج 2 ، القسم الأول ، ص 88.

(73) Pegolotti، ص 123 و Mas-Latrie، المقدمة ، ص 107 و252.

(74) Jorga، *Notes et Extraits*، 2/171 ، 174 — 187.

أن يوجّهوا إلى سلطان تونس مبعوثًا محمّلاً بالهدايا وهو بارتالمي ابن جاك غالية. وقد قام هذا الشخص ذاته يوم 7 شوال 824 هـ / 5 أكتوبر 1421م، وهي السنة التي استولت فيها فلورانس على ليفورنة[75]، قام مع أبي فارس بضبط نصّ أقدم معاهدة أبرمت بين فلورانس وافريقيّة. والجدير بالملاحظة أن أحكام تلك المعاهدة مماثلة لأحكام المعاهدة التي أبرمت مع بيزة سنة 1397. ولكننا لا نجد فيها البند الاستثنائي المتعلّق بمسؤولية القناصل. وقد ورد فيها ذكر أهالي بيزة ورعايا الكونت دابيانو بصريح العبارة كمستفيدين من تلك الاتفاقية، ولكن إثر أهالي فلورانس وتحت رعايتهم، وكأن هؤلاء الأخيرين أرادوا أن يظهروا للمعنيّين بالأمر ما يبدونه من عطف تجاههم.

ولكن، لأسباب نجهلها لم تصادق فلورانس على الوثيقة المذكورة، في ربيع سنة 1422، إثر عودة السفير[76]. ولم يتمّ التصديق عليها نهائيًّا من طرف الجانبين المتعاقدين إلا في أواخر السنة الموالية، بفضل المهمة التي قام بها بتونس ماتيو نيري فيورافنتي[77]. وقد كان قنصل جمهورية فلورانس، لوق ناردي دي لونشيانو، موجودًا إذ ذاك بالعاصمة الحفصية. ولكنّ السلم المعرضة للزوال كانت تحت رحمة الأحداث التي ما لبثت أن ظهرت. إذ بعد ذلك ببضع سنوات اعتبرت فلورانس المعاهدة منقوضة بسبب تصرفات المسلمين، حيث عاد القراصنة المسلمون إلى القيام بعمليّاتهم في عرض السواحل التوسكانية. وعندئذٍ هيّء أحد تجار فلورانس المقيم بتونس، روبار غيتي، أسباب إبرام اتفاق جديد مع السلطان، حسبما تدلّ على ذلك التعليمات التي تلقّاها من حكومته خلال النصف الأول من سنة 1427، حسب الاحتمال. ولا يمكن التأكيد هل أن تلك المهمة التي تعود إلى مبادرته الشخصيّة قد نجحت أم لا. ومهما يكن من أمر، فبعد ذلك بسنتين في فيفري وجوان 1429، أبدت فلورانس وحاكم بيانبينو من جديد خوفهما من الأخبار القائلة بأنّ السفن التابعة للأسطول الحفصي تستعدّ للقيام بحملة ضدّ بلادهما[78]. ومن جهة أخرى فقد أعلمت جمهورية فلورانس السلطان في 4 نوفمبر من نفس السنة حسب «العادة الجارية» بتعيين قنصل لها

75) وفي نفس السنة حاول فلورانس التفاوض أيضًا مع مصر وبيزنطا.

76) Jorga، المرجع السابق، 205/2.

77) Amari، *Diplomi*، ص 151 – 164 و326 – 330 و Mas-Latrie، معاهدات، ص 344 – 354 وكذلك Jorga، المصدر السابق، 219/2.

78) Jorga، المرجع المذكور، 246/2 و *Documenti Historia italiana*، فلورانس، ج 3، 1873، ص 166.

بتونس ، أوبلدينو ابن أنطونيو دي روسو[79]. فيبدو حينئذٍ أن توازنًا غير ثابت بما فيه الكفاية كان يسود العلاقات القائمة بين توسكانة وإفريقية في آخر عهد أبي فارس.

2) **جنوة** (1423–1434) **ومعاهدة** 1433 :

ويمكن إبداء نفس الملاحظة بخصوص العلاقات مع جنوة التي كانت عهدئذٍ خاضعة لسلطة ميلانو عاصمة لومبارديا ، إلا أنها كانت تتمتع بشيء من الاستقلالية فيمَا يخصّ شؤون ما وراء البحار. ففي يوم 5 نوفمبر 1423 حجّرت مدينة جنوة على جميع رعاياها تعاطي التجارة في المملكة الحفصية ، بدون الحصول على ترخيص صريح من قِبَلها ، حيث ذهب عدد كبير من رعاياها ضحيّة القراصنة الأفارقة. ولكن مثل هذا الإجراء لا يمثّل حلاًّ للمشكل ، فالأفضل التفاوض بشأن افتداء الأسرى ، وإن أمكن ذلك تجديد معاهدة الصلح. وقد تحقق الاحتمال الأول بفضل التدخّل الشخصي الذي قام به دوق ميلانو وحاكم جنوة ، فيليب ماري فيسكونتي الذي كلّف في شهر ديسمبر 1425 مبعوثين هما كامبيو بولونيز وأوريان دي ألوزيو بالتوجّه إلى تونس لتحيّة سلطانها وابنه الأكبر وإهدائهما بمجموعة من الأسلحة الوقائية ، وقد التحق بالبعثة المواطن الجنوي أمبرواز سبينولا[80] وتمخضّت تلك المهمة عن انفراج طفيف ، تولت الجمهورية خلاله تنشيط حركتها التجارية مع تونس وإرسال القنصل نيكولا دي براشلي في ماي 1427. ولكن في الأثناء أُلقي القبض على أسرى جدد ، من بينهم بالخصوص بعض الكورسيكيّين ، وقد تمّ بيعهم في إفرقية كرقيق ، كما وقع بين أيدي القراصنة الجنويّين أحد الأعيان التونسيّين يدعى «ابن سكاري». وعبثًا حاولت الجمهورية تسوية المشكل بالتراضي بين الدولتين، وذلك بواسطة سفيرها كريستوف ماروفو فيما بين شهر ماي وشهر نوفمبر 1427. ذلك أنّ الاتفاق الذي أبرم في وقتٍ ما ، لم يُطبَّق. بل إن الوضع قد تفاقم خلال الثلاث سنوات الموالية ، رغم وجود السفير الجنوي انطونيو دي زينياغو ، لدى السلطان الحفصي ، ورغم طلبات حكومات الجمهورية المتكرّرة. وقد بلغت الغارات البحرية الافرقية ذروتها ولا سيّمَا الغارة ضدّ مالطة المشار إليها أعلاه. ففي شهر

---

79) Amari، *Appendice*، ص 15.

80) أنظر حول تلك المهمّة التي دامت 5 أشهر : J. Stella، مجموعة 1294 – 95. و Osio، *Documenti diplomatici tratti dagli Archivii milanesi*، ج 2 ، 1869 ، ص 163 – 4 و G. Romano، *Filippo-Maria Visconti e i Turchi, Archivio storico lombardo*، 1890 ص 588 – 9.

ديسمبر 1428 اختطف الأفارقة سكّان جزيرة كابري وفي سنة 1430 استولوا على بعض السفن الجنوية وقادوها مع راكبيها إلى بجاية. وفي العاصمة الحفصية لم تكن الامتيازات القنصلية محترمة وكانت البضائع التابعة للنصارى تحتجز بدون موجب شرعي.

وأخيرًا هدأ الوضع في سنة 1431. ذلك أن جنوة التي كانت تسعى علنًا إلى المصالحة مهما كان الثمن، قد استغلّت الفرصة لتوجّه إلى تونس بصفة «وكيل»، «أستاذ الطب» الورع بطرس دي فرنازا الذي سبق له أن سافر إلى إفريقيا مرّتين لإخلاء سبيل بعض الأسرى. وأعلنت على لسانه أنها مستعدّة لتعويض اعتقال «ابن سكاري» مقابل دفع سبعة آلاف دبلون من الذهب في شكل أداءات جمركية إضافية، توظّف على البضائع التي يحملها رعاياها إلى تونس. ولا شكّ أن هذا الاقتراح قد أرضى السلطان. وفي شهر أكتوبر 1432 ثم في شهري أفريل وماي 1433 دعت الجمهورية قنصلها الجديد اندري دي ماري إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة صلح. هذا وإن نصّ تلك المعاهدة التي أُبْرِمت بتونس يوم ربيع الأوّل 837هـ/ 9 أكتوبر 1433م، بين دي ماري وشيخ الموحّدين محمد بن عبد العزيز، ممثّل السلطان، قد استعاد، مع شيء من التفصيل، أهمّ الأحكام المعهودة في المعاهدات السابقة. وقد أُشير في مقدمة تلك الأحكام الى قضية «ابن سكاري» التي اعتبرت منتهية، مقابل دفع المبلغ الموعود به. كما نصّت المعاهدة على التعاون بين الطرفين – مثلما كان الشأن بالنسبة للمعاهدة المبرمة مع كلّ من بيزة وفلورانس – ضدّ القراصنة التابعين للدولتين المتعاقدتين. ولكن السلطان الحفصي قد أعلن عدم تحمّل مسؤولية الأضرار التي يمكن أن يلحقها الجنويون بأعدائهم في موانئه ذاتها، أو يتعرضون لها من قِبَلهم، ولا شكّ أنّ في ذلك إشارة إلى أحداث الحرب القائمة بين جنوة والبندقية. ففي شهر ماي 1431 مثلاً، استولى الجنويّون على سفينة تابعة للبندقية كانت راسية في ميناء تونس. كما اعترفت المعاهدة لجنوة – كما كان ذلك في السابق – بحرية إخراج القموح من إفريقية، ولكن بشروط جديدة تتعلّق بالأسعار المعمول بها في البلاد والكمّيّة المصدّرة، أعني تحديد سعر القفيز بمبلغ أقصاه خمس وحدات نقدية وتحديد الكمّيّة القصوى المصدّرة كلّ سنة بألف وخمسمائة قفيز. وأخيرًا تحصّل المفاوض النصراني على إقرار البنود التالية الواردة في الاتفاق القصير المدى الذي أبرمه سالفًا ماروفو وهي: إطلاق سراح جميع رعايا جنوة أو ميلانو(81) بعد شهر من دفع الفدية

81) ولكن بمقتضى رسالة مؤرخة في 29 أفريل 1433 طلبت جنوة إلى السلطان الحفصي إقصاء رعايا ميلانو الذين يدّعون أنهم جنويّون ويرفضون دفع الأداء المستحق للقنصل.

المتمثِّلة في بعض البضائع (كالتوابل والأقمشة والخناجر والمعادن الثمينة) التي تبلغ قيمتها ستة عشر ألف دبلون وإلغاء الأداء الجمركي الافريقي الإضافي[82].

ولم يمض أكثر من شهر على إبرام تلك المعاهدة حتى قام القراصنة بسلب بعض التجّار الجنويّين في مياه ميورقة واقتيادهم في حالة أسر إلى عنّابة. فتمكّن قنصلهم دي ماري من الحصول على إطلاق سراحهم ولكنّه لم ينجح في تمكينهم من استرجاع مكاسبهم ولا في منع تكرار أعمال القرصنة فيمَا بعد. كما أن الاحتجاجات التي وجّهتها الجمهورية خلال الأشهر الأولى من سنة 1432 لم تؤثر في السلطان الذي أصرّ في بعض الحالات على عدم اعتبار أداء اليمين من طرف الضحايا كدليل وحيد على ما لحقتهم من أضرار[83].

3) **البندقية** (1421–30) **ومعاهدة** 1427 :

هل عامل رعايا السلطان الحفصي عهدئذٍ أهالي البندقيّة معاملة ألطف من معاملة خصومهم الجنويّين؟ يبدو أن ذلك لم يقع ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المساعي العديدة التي اضطرّ البنادقة إلى إجرائها لافتداء أسراهم والحصول على تعويضات لأعمال النهب والحجز غير المشروعة. ولكنّ حكومتهم التي أبدت أكثر مرونة من حكومة جنوة قد تلاءمت أكثر مع مثل تلك التجاوزات ، إذ كثيرًا ما تحمّل مجلس الشيوخ على كاهله فدية الأسرى التابعين للبندقية ودفع ثمنها بإذن من القناصل المتتالين، كما أكثر من تقديم الهدايا الموجّهة إلى السلطان التونسي. وبناء على ذلك فقد لقي مبعوث جمهورية البندقية أكثر حظوة لدى السلطان عندما قام سنة 1427 بالتدخّل الديبلوماسي الذي أشرنا إليه آنفًا لفائدة رعايا ملك أرجونة. وخلال نفس تلك السنة تمّ تجديد الصلح بين البندقية وإفريقية على أساس معاهدة 1391 ، التي عثر السفير برتوشيو منذ مدّة قليلة على نسخة منها بتونس ، وقد منح أبو فارس للبندقية ما لم يعترف لها به والده أي إلغاء الأداء الخاصّ الموظّف على سفن البندقية للتملّص من أداء الحجز العادي الذي صاروا خاضعين له[84]. ولم يحجّر صاحب البندقية وقتيًّا على سفنه ارتياد موانئ إفرقية إلاّ عندما جاوز القراصنة المسلمون جميع الحدود ، لا سيّمَا حوالي

---

82) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 134 – 142.

83) أنظر حول تلك العلاقات مع جنوة : Jorga، – المرجع المذكور– و Marengo، جنوة وتونس ، ص 37 – 46 و 143 – 9.

84) أنظر : Mas-Latrie، معاهدات ، ص 244 – 9 (النص اللاتيني للمعاهدة) و Predelli، *Commemoriali*، 123/4 و Jorga، المرجع المذكور ، 464/1 – 5.

سنة 1429 . ولكنه رفع جزئيًا ذلك القرار منذ يوم 14 أوت 1439 ، ريثما تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي فيما بعد[85].

السّلم الداخليّة ووفاة أبي فارس (1424–1434) :

لم تشعر الدولة الحفصيّة قطّ بسلامة حدودها الترابية ومناعة قواتها العسكرية ومتانة علاقاتها الدولية مثلما شعرت به خلال تلك السنوات العشر أو الاثني عشرة من مدة ولاية أبي فارس. فقد كان ذلك الملك العظيم[86] محترمًا في الداخل ومهابًا في الخارج. ومن بين الحوادث الداخلية النادرة التي بلغت إلى علمنا ، هناك حادثان اثنان يقيمّان الدليل على قدرة السلطان على فرض نفوذه في الأقاليم. ويتمثّل الحادث الأول في اعتقال أحد أعيان قسنطينة المعارضين للقائد جاء الخير في ذي القعدة 830 هـ / أوت سبتمبر 1427 م وجلبه إلى العاصمة في حالة أسر من طرف الوزير الأكبر محمد بن عبد العزيز. أما الحادث الثاني فيتمثّل في إعدام شيخ اعراب بني حكيم «الولي الصالح» ابن أبي صعنونة في سنة 833 هـ / 1430م بمنطقة طرابلس من طرف قائد تلك المدينة نبيل بن أبي قطاية ، وقد تمّت مطاردة ذلك الشيخ – حسبما يبدو – إلى أن وصل إلى تلك المنطقة النائية إثر محاولته شقّ عصا الطاعة بدون جدوى. ولكن في نفس السنة – والحقّ يقال – لقي قائد قسنطينة جاء الخير حتفه خلال فصل الشتاء أثناء مواجهة مع الذواودة ، فتمّ تعويضه بمملوك آخر يدعى محمود. إلا أن تلك الواقعة تعتبر شاذّة ، إذ كان الهيجان في صفوف الأعراب يجري خفيةً لا بصورة علنيّة ، منتظرًا الظروف الملائمة أكثر للظهور بقوّة.

على أن نهاية ذلك العهد المجيد قد كدّرته شيئًا ما وفاة ابن السلطان ووليّ عهده أبي عبد الله محمد المنصور بصورة لم تكن منتظرة. وقد توفّي الأمير في البلاد الطرابلسية يوم 22 رجب 833 هـ / 16 أفريل 1430م ، حسب الاحتمال أثناء العمليات الحربية التي أودت بحياة ابن صعنونة. وبناءً على ذلك فإننا نتصوّر المناورات الخفية التي جرت حول السلطان البالغ سبعين سنة من العمر ، بشأن قضيّة خلافته المحتملة. وقد عهد بولاية عهده إلى أحد أبناء

---

85) Jorga، نفس المرجع ، الجزء الأول ، ص 313 ، 322 ، 336 ، 8/397 ، 428 ، 447 ، 453 ، 525 ، 559 ، 567.

86) Jorga، المرجع المذكور ، 489/1 و Cerone، *Seconda Spedizione*، ص 87. أنظر أيضًا مدح شهامة أبي فارس في : Fazio، الكتاب الرابع ، ص 96.

الأمير الراحل ، وهو أبو عبد الله محمد المنتصر ، مقصيًا بذلك ، خلافًا للتقاليد السابقة ، أبناءه الأصليّين. وعندما أظهر أحدهم من خلال موقفه المناهض ، عدم خضوعه للقرار الأبويّ ، وهو المعتمد ، والي بجاية منذ سنة 824 هـ / 1421 م[87] ، أُعفِيَ من مهامّه خلال صائفة 834 هـ / 1431م لفائدة أحد المماليك القائد رضوان واعتُقِل مدة من الزمن[88] في قصر باردو من ضواحي العاصمة التونسية ، الذي أصبح منذ مدة قليلة يأوي السلطان وبلاطه . وبعد ذلك بثلاث سنوات عمد أبو فارس الطاعن في السنّ الذي لا يعرف الكلل ، بعد انتصاره على ملك أرجونة بجربة ، عمد إلى توجيه حملة عسكريّة جديدة ضدّ تلمسان ، التي اتّخذ أميرها أحمد بن أبي حمّو مواقف استقلاليّة تجاه السلطة الحفصيّة. وأثناء تلك الحملة توفّي السلطان بغتة في مكان يقع «في سفح جبل ونشريس»[89] ، بينما كان يتأهب للخروج إلى صلاة عيد الأضحى ، سنة 837 هـ / 18 جويلية 1434 م.

87) وكان قد عوّض في ذلك المنصب المدعوّ أبا البقاء خالد الذي ربّما يكون أحد أقاربه.

88) فهل يكون نفس الأمير الذي أشير إليه في السنة الموالية وهو يرافق أبا فارس في معركته ضدّ ألفونصو ملك أرجونة بجربة؟ أنظر: Cerone، المرجع السابق ، ص 87.

89) وهو المكان المعروف باسم «ولجة السدرة».

الفصل الثاني :
عصر أبي عمرو عثمان (1424 – 1494)

ولاية المنتصر القصيرة الأمد وقمع حركات التمرّد (1434 – 1435) :

لقد أثارت تسوية الخلافة على العرش بعض الصعوبات التي كانت متوقّعة. فقد أسرع وليّ العهد المنتصر إلى توجيه الجيش إلى إفريقية[1] بعدما بايعه جميع أفراد حاشيته. وهو ابن جارية أصلها من نصارى بلنسية واسمها العربي ريم[2]. وقد ارتقى إلى العرش وهو في عنفوان الشباب. وكان – حسبما يقال – ذا عقل ثاقب وحزم وعزم[3] وقوّة شكيمة وشدّة بأس. وكان من المفروض أن يكون جديرًا بخلافة جدّه الذي توسّم فيه من أوّل وهلة الاستعداد الفطري للقيادة، لولا المرض الذي ألمّ به في وقت مبكّر، إلى أن أودى بحياته بعدما بقي على العرش أربعة عشر شهرًا. وقد قضى قسمًا كبيرًا من تلك الفترة القصيرة في مقاومة أقاربه الذين رفضوا مبايعته ومقاتلة الأعراب الذين أسرعوا إلى مساندة فريق من أولئك الأقارب.

فما إن توفّي أبو فارس حتى عمد وليّ العهد إلى إلقاء القبض على عمّه المعتمد الذي فرّ من المحلّة، والإذن بفقإ عينيه. ولمّا وصل إلى تيفاش[4] بعدما مرّ من المسيلة وقسنطينة أمر باعتقال شقيقه أبي الفضل وأصدقائه الحميمين باعتبارهم مشبوهًا فيهم. فاغتاظ جدّ أبي الفضل للأمّ، محمد بن عبد العزيز، شيخ الموحّدين ونائب السلطان عند غيابه من تونس. وتظاهر في أوّل الأمر بغلق أبواب المدينة في وجه طلائع جنود السلطان الجديد[5]، ثم ما لبث أن استسلم وفرّ إلى الساحل مع أنصاره. وقد ألقي عليهم القبض فيمّا بعد واعتقلوا في سجن القصبة بتونس إلى أن أدركتهم المنيّة بعد ذلك بقليل[6]. ودخل المنتصر مدينة تونس

1) أنظر حول مدّته القصيرة ومدّة ولاية السلطان عثمان : الأدلة، ص 154، 170 وتاريخ الدولتين، ص 114 – 144/ 211 – 266.

2) أنظر : برنشفيك، *Récits de voyage*، وقد توفّيت قبل بضعة أيام من وفاة المنتصر في صفر 839 هـ / سبتمبر 1435 م.

3) مناقب سيدي ابن عروس، ص 441.

4) [بإزاء وادي سرّاط، حسب الزركشي].

5) بقيادة القائدين أبي الفهم نبيل وأبي الثناء محمود.

6) لقد أشير إلى هلاك ابن عبد العزيز وعائلته في مناقب سيدي ابن عروس، ص 208 – 9.

يوم 10 محرّم 838هـ/ 16 أوت 1434م ، وتلقى بها البيعة الرسمية والنهائية. فعيّن شيخًا للموحّدين ورئيسًا للدولة ، بعنوان حاجب ، محمد بن أحمد بن أبي هلال ، الذي كان جدّه قد تولّى مشيخة الموحّدين في عهد أبي العبّاس. وبقي مكلّفًا بخطّة العلامة محمد بن الحجر الحفيد في حين عُهِدَ بخطّة التنفيذ والجباية إلى أحد أفراد عائلة من الفقهاء الذين تقلّدوا تلك الخطة في عهد أبي فارس ، وهو محمد بن قليل الهمّ. كما عُهِد بخطّة المزوار الرسمية والقريبة جدًّا من خطة الحاجب إلى المدعوّ محمد الهلالي. أما بالنسبة لولاية الأقاليم فقد عهد المنتصر بالمركزين الأكبر أهمية إلى اثنين من أقاربه ، حيث عيّن عمّ أبيه أبي الحسن علي واليًا على بجاية وعيّن شقيقه أبا عمرو عثمان واليًا على قسنطينة.

وبعد ذلك بمدّة قليلة أي في أواخر خريف أو شتاء سنة 838هـ/ 1434م ، جدّ حادث على غاية من الخطورة. ذلك أنه على إثر الزيارة التي أدّاها السلطان إلى قفصة ، وهو مريض ، على رأس كوكبة من الجنود ، شقّ عصا الطاعة في وجهه أميران حفصيّان من بطانته ، وهما أبو يحيى زكرياء وأحد إخوته[7]. وسرعان ما انضمّ إليهما أولاد أبي الليل الذين كانوا ينتظرون تلك الفرصة منذ عهد بعيد. فأسرع السلطان الذي رجع إلى عاصمته على جناح السرعة إلى تنظيم حملة فاشلة ضدّ خصومه الذين تمكّنوا من ملاحقته ومحاصرته في مدينة تونس. وفاز المنتصر بالنجاة بفضل شقيقه عثمان الذي قدم من قسنطينة[8] واستعمل الطريقة المعهودة في مقاومة القبائل العربية الثائرة ، حيث تمكّن من معارضة قبيلة أولاد أبي الليل بقبيلة أولاد مهلهل المنافسة لها. وبفضل مساعدة القبيلة الأخيرة أجبر أولاد أبي الليل على الارتحال من سبخة السيجومي ، حيث كانوا يهدّدون العاصمة من قريب ، ودفعهم نحو الجنوب وبعد ذلك بقليل شنّ هجومًا جديدًا في طريق القيروان على مجموعة من الأعراب الذين كانوا يحاولون التجمّع ومزّقهم شرّ ممزّق. وطلب الأمير أبو يحيى وأخوه إلى شيخ الذواودة الذي التجأ إليه في منطقة قسنطينة ، أن يشفع لهما لدى السلطان. فقبل هذا الأخير شفاعته وعفا عنهما. ورجعا إلى تونس ، ولكن سرعان ما ألقي عليهما القبض ثم أعدما حسبما يبدو. وفي 22 صفر 839هـ/ 16 سبتمبر 1435م[9] توفّي السلطان هو نفسه ، إثر المرض الذي حاول التغلّب عليه بشجاعة للتفرّغ إلى مقاومة الأعراب المتمرّدين. وقد ترك بمدينة

---

7) يقال إن الولي الصالح سيدي ابن عروس قد تنبّأ بثورة الأميرين المذكورين وما ستسفر عنه من نتائج. أنظر المناقب ، ص 441 – 2 و467.

8) وقد ترك بها نائبًا عنه أبا علي منصور الذي سيصبح مزواره فيما بعد وسيعوّضه القائد نبيل بن أبي قطاية.

9) حسبما جاء في تاريخ الدولتين ، ص 279/155.

تونس أثرين شاهدين على عهده القصير ، من تلك المعالم ذات الصبغة الدينيّة والنفعيّة التي كان جدّه حريصًا على تشييدها ، وهما السقاية التي أمر ببنائها خارج باب أبي سعدون والمدرسة المنتصرية التي خلّدت ذكره داخل المدينة إلى يومنا هذا ، رغم أن خليفته هو الذي أنهى بناءها[10] ، وذلك بالإضافة إلى ضريح سيدي ابن عروس.

ارتقاء عثمان إلى العرش (1435) وموقفه السياسي :

لقد تمّت مبايعة الأمير عثمان وليّ العهد في نفس اليوم الذي توفّي فيه أخوه المنتصر ، وكان قد أقام الدليل بصورة ساطعة ، بالرغم من صغر سنّه ، على إخلاصه لشقيقه وعلى ما يتمتع به من خصال حربية[11]. وتلقّب باللّقب الخليفي الذي كاد يصبح لقبًا تقليديًّا لدى العائلة الحفصية وهو المتوكّل على الله[12]. ولقد ولد السلطان الجديد في أواخر شهر رمضان سنة 821 هـ / أوائل فيفري 1419م ، بحيث لم يكن يبلغ إذ ذاك من العمر سوى ست عشرة سنة ونصف. وسيواصل عمل جدّه الذائع الصيت أبي فارس أو بالأحرى سيحافظ عليه. وسيمكث على العرش أكثر من نصف قرن وعلى وجه التحديد مدة ثلاث وخمسين سنة ، وهو يسود بلدًا مضطربًا أحيانًا لا محالة ولكنه هادئًا على وجه العموم وما زال معتبرًا في الخارج من بين الدول الكبرى.

ويبدو أن سياسته الداخلية التي من الصّعب أن تكون لنا فكرة واضحة عنها ، نظرًا لنقص مصادرنا ، لم تأتِ بشيء جديد بالنسبة للسياسة المتّبعة من طرف أسلافه القريبي العهد. ذلك أنّ موقفه الديني يشبه إلى حدّ كبير موقف أبي فارس. فقد أُنجزت بتونس عدّة أشغال مائية جديدة كما أقيم بها عدد من المشاريع ذات الصبغة الدينية والمدنيّة وتعدّدت الزوايا التي بُنيت بإذن من السلطان ، لا فحسب في العاصمة ، بل أيضًا في كثير من المدن الأخرى ، وذلك وفقًا للتطوّر الديني الذي ما فتئ في ازدياد. فلقد وجدت «الحركة الصوفية» المطّردة ، والتي يمثّلها في العاصمة أصدق تمثيل الوليّ الصالح الذائع الصيت سيدي ابن

---

10) [هي المدرسة الكائنة بسوق النّحاس ، نهج الوصفان].

11) هناك رواية شرقية منعزلة (أبو المحاسن ، ترجمة Fagnan، ص 381 – 2) تدّعي أن عثمان قد بويع بفضل قيامه بانقلاب ، بمساعدة محمد الهلالي بينما المنتصر لا يزال على قيد الحياة. وقد توفي كمدًا بل يقال إنه أعدم.

12) أنظر بالنسبة للنقود Lavoix، عدد 974 – 5 و Farrugia، عدد 56 – 60 وبالنسبة للعقود Amari، *Diplomi*، ص 169 وماس لاتري ، معاهدات ، ص 250.

عروس ، وجدت في شخص السلطان الجديد ، المشجّع المتحمّس ، الذي لا يقلّ حماسًا عن السلطانين السابقين. أضِف إلى ذلك أن سمعة الرجل العادل التي سبقت ارتقاء عثمان إلى العرش وستتأكّد أكثر فأكثر مع مرور الزمن ، سوف لا تلبث أن تنتشر خارج الحدود وحتى لدى النّصارى.

ويمكن تقسيم مدة ولاية عثمان الطويلة الأمد إلى ثلاث فترات متساوية ، تفصل بينها سنة 1453 وسنة 1470. وتطابق الفترة الأولى مرحلة على غاية من الوضوح من تاريخ إفريقية ، وهي المرحلة التي شهدت ثورة أبي الحسن وانتهت بإعدام القائد نبيل. وتقضي بنا في نفس الوقت إلى حدث يعتبر من أبرز أحداث التاريخ العالمي وتاريخ البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص. فلقد اعتبر منذ أمد بعيد احتلال القسطنطينية من طرف العثمانيين الحدّ النظري للقرون الوسطى ، وهو يستهلّ على الأقل عهدًا جديدًا بالنسبة لشؤون أروبا والحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ويهيّئ بالنسبة للقرن الموالي التغييرات الجذرية التي ستطرأ على الظروف السياسية في بلاد المغرب. أما سنة 1470 فهي تعتبر حدًّا متكلّفًا أكثر ، تفرضه علينا لا حقيقة الوقائع ، بل الوضع الراهن لمراجعنا.

الفترة الأولى من مدة ولاية عثمان. حركة التمرّد الطويلة الأمد التي قام بها أبو الحسن (1435–1452) :

ما إن تسلّم عثمان مقاليد الحكم حتى ظهرت حركة هيجان في مناطق مختلفة من البلاد ، متّخذة الأشكال التقليدية الثلاثة أي تمرّد أقارب السلطان وارتداد القبائل وانفصال المدن. والجدير بالملاحظة أن كلّ تغيير ملك يمكن أن يكون مدعاة لمثل هذه الوقائع ، ولكنّ مناهضة بعض أفراد العائلة الحفصيّة للسلطان الجديد ، يرجع سببها بالخصوص إلى تقديم حفيدي أبي فارس ، المنتصر ثم عثمان ، على حساب بعض المترشحين الآخرين الذين لهم نفس المؤهلات من حيث النسب. فما إن تمّت مبايعة عثمان حتّى ثار عليه في نفس الوقت عمّ أبيه أبو عبد الله محمد الحسين ابن السلطان أبي العبّاس وعمّه أبو الحسن ابن السلطان أبي فارس.

أما الأوّل المعروف بكونه رجل دين ومدرّس فقه ، فقد فرّ من تونس والتجأ لدى أولاد أبي الليل الذين ربّمَا خافوا من التهديدات التي بلغتهم من قِبَل الحكومة ، كما أنهم لم يكونوا مستعدّين كثيرًا لمساندة ذلك الفقيه المطالب بالعرش ، فسلّموه بدون تردّد إلى السلطان الذي

اعتقله وربّما أمر بقتله في ربيع الثاني 839هـ/ أواخر أكتوبر 1435م.

وبالعكس من ذلك، فقد ظهر أبو الحسن بمظهر الخصم الرهيب والعنيد. إذ قاوم جنود السلطان طوال سبعة عشر عامًا في منطقة قسنطينة حيث كان موجودًا عند اندلاع الثورة بوصفه واليًا على بجاية. وفي ربيع سنة 839هـ/ 1436م، حظي بمساعدة أولاد أبي الليل، الذين كان السلطان قد هزمهم منذ عهد قريب أمام أسوار مدينة تونس ذاتها. وبفضل تلك المساعدة حاصر مدة شهر كامل مدينة قسنطينة التي دافع عنها القائد نبيل بنجاح. واضطرّ بعد ذلك إلى مواجهة جيش عثمان الذي هجم عليه. وفي 22 ربيع الأول 840هـ/ أكتوبر 1436م دارت بالقرب من تيفاش معركة حامية الوطيس بين أنصاره أولاد أبي الليل المعزّزين بفريق من الذواودة من جهة، وبين أولاد مهلهل المناصرين للسلطان عثمان، وقد انضمّت إليهم بعض فروع أولاد حكيم وبقية الذواودة من جهة أخرى. وإثر انهزام أنصاره عاد أبو الحسن إلى بجاية حيث قضى فصل الشتاء. وخلال فصل الربيع الموالي، بعدما أُلقي القبض أثناء عملية جريئة، على كبار زعماء أولاد أبي الليل، من أحفاد حمزة بن عمر، واعتُقِلوا في سجن القصبة بتونس، اتّجه الأمير المتمرّد إلى الاعتماد على قبيلة تابعة لمنطقة القبائل الصغرى، وهي قبيلة بني سيلين وشيخها عبد الله بن عمر بن صخر، وذلك لضمان الدفاع عن نفسه. وقد قاوم الشيخ المذكور الجيوش الحكومية مدة سنتين إلى أن لقي حتفه في أوائل سنة 843هـ/ جوان 1439م وقد قطع رأسه وبُعث به إلى تونس [حيث نصب بباب خالد]. وبعد ذلك ببضعة أشهر أي في 4 جمادى الثانية / نوفمبر أطرد السلطان أبا الحسن من بجاية.

وبعدما حُرِم هذا الأخير من تلك المدينة الكبيرة التي كان يتصرف فيها تصرّف الملوك، حيث عمد مثلاً إلى ضرب النقود باسمه[13]، أصبح مجرّد متمرّد يهيم على وجهه بين القبائل، ولكنه بقي مدة طويلة ينذر بالخطر، إذ تمكّن سنة 850هـ/ 1446م من استرجاع بجاية والبقاء بها حوالي عشرين يومًا، ثم هجم على تلك المدينة من جديد في منتصف سنة 856هـ/ 1452م. وإذ ذاك تسنّى القضاء عليه غدرًا، حيث عمد بعض أقارب حليفه الراحل ابن صخر، وقد وضع فيهم ثقته التامة، إلى إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى قائد قسنطينة الذي سلّمه بدوره في أواخر رمضان / منتصف أكتوبر، إلى شيخ الموحّدين محمد بن أبي هلال، وقد كان قدم خصّيصًا لذلك الغرض، إلى ذلك الموقع التاريخي المشهور ببداية الدعوة الفاطمية وهو جبل إيكجان. وبعد ذلك ببضعة أيام قتل أبو الحسن ونصب رأسه على

---

13) برنشفيك : *Un dinar hafside inédit*، (نشرية الجمعية التاريخية بسطيف).

قناة وقدّم إلى السلطان[14]. ولربّمَا يعود إلى احتلاله لمدينة بجاية للمرة الثانية لمدّة قصيرة، سبب اعتقال الأمير أبي إسحاق ابراهيم شقيق السلطان في محرم 851هـ/ 1447م واعتقال ابني أخيهما الأمير أبي الفضل. فهل أجرى الأشخاص المذكورون اتصالات سرية مع المتمرّد المنتصر برهة من الزمن ؟

العمليات الحربية في الجنوب (1441–1451):

وفي الأثناء حاول عثمان إخضاع بعض سكّان الجنوب الذين رأوا نفسهم قادرين على الخروج عن طاعته بلا عقاب. فقد انفصلت كلّ من نفطة وتقرت عن السلطة المركزية تحت قيادة شخصين من بقايا تلك العائلة الحاكمة المحلية، وكاد يكون من المستحيل التخلّص منهما، وهما أبو زكرياء بن الخلف في المدينة الأولى ويوسف بن حسن في المدينة الثانية. فقام السلطان بنفسه بمحاصرة المدينتين المذكورتين في ظرف ثماني سنوات، خلال خريف سنة 845هـ/ 1441م وخريف سنة 853هـ/ 1449م، وذلك بمساعدة قائده أبي الفهم نبيل. وقتل أبو زكرياء وأُلقي القبض على يوسف بن حسن. وعمد القائد المنتصر إلى نهب المدينتين[15] وعيّن واليًا على كلّ واحدة منهما. وفي المنطقة الجنوبية الشرقية قام عثمان بحملة عسكرية في البلاد الطرابلسية خلال خريف سنة 855هـ/ 1451م، لقمع بعض حركات التمرّد، حسبمَا يبدو.

هذا وإن الحملات العسكرية المنظّمة في تلك المناطق النائية، ولا سيّمَا في تقرت، إثر انتهاء الجولة الأولى من مغامرة أبي الحسن، قد أقامت الدليل على أن أغلبية المناطق بإفريقية، باستثناء بعض التخوم، قد أُصبحت هادئة وخاضعة للسلطة المركزية. وتؤيّد هذا الاستنتاج تأييدًا كاملاً، شهادة أجنبية رسمية مؤرخة في شهر أوت 1446م، فقد أشارت التعليمات الموجّهة من قِبَل بلدية فلورانس إلى سفيرها، إلى الأمان الجدير بالملاحظة الذي ينعم به، بفضل السلطان، جميع المسافرين وحتى النصارى، في جميع أنحاء إفريقيّة.

---

14) ورد ذكر هذه الحادثة في مناقب سيدي ابن عروس، ص 507.

15) إلّا أن نفطة قد نجت من عمليات النهب بفضل تدخل أحد الأولياء الصالحين، حسبما جاء في مناقب سيدي ابن عروس، ص 392 – 3.

16) Amari، *Appendice*، ص 21.

ولاية الأقاليم ونكبة القائد نبيل (1435–1453) :

لقد عُهِد بولاية الأقاليم – أكثر ممّا وقع في عهد أبي فارس – إلى صنائع السلطان من بين أولئك العلوج العتقاء في أغلب الأحيان الذين كانوا يشرفون على حظوظ الجيش أو أهمّ المراكز في البلاد بعنوان «القوّاد»[17]. وقد ازداد نفوذهم إلى حدّ أنهم أصبحوا يميلون إلى الانفراد بالحكم داخل دويلات عائلية وأصبحت سلطتهم أو ثروتهم الطائلة توحي بالشكوك إلى الدولة.

وفي بجاية دون سواها ، عيّن السلطان واليًا عليها ، بعد استرجاعها من أبي الحسن ، ابن عمّه أبا محمد عبد المؤمن بن أبي العبّاس[18] في جمادى الثانية 834 هـ / نوفمبر 1439م. وإثر وفاة عبد المؤمن من بعد ذلك بثلاث سنوات أثناء المعركة التي جرت ضدّ شيخ بني سيلين وحليف أبي الحسن ، عوّضه أخوه أبو محمد عبد الملك . ولا شكّ أن السلطان كان يرمي بذلك إلى ترضية أهالي بجاية المتمسّكين بذاتيتهم ، وقد كانوا مبتهجين بتعيين أميرين على رأس ولايتهم ، قد سبق لوالدهما وجدّهما أن تقلّدا تلك الولاية في سالف الزمان. إلا أن مثل تلك الصفات قد تدعو الأميرين المذكورين إلى الاستقلال وتمثّل خطرًا جسيمًا بالنسبة إلى السلطة المركزية . وبناء على ذلك فلربّما أراد عثمان اتّقاء ذلك الخطر بتعيين بعض القوّاد الأوفياء إلى جانب ابني عمّه . من ذلك أنه عيّن القائد أحمد بن بشير الذي لم يتمكن من منع أبي الحسن من احتلال المدينة وقتيًّا سنة 850 هـ / 1446م ثم عيّن القائد محمد بن فرج . ولكن هذا الإجراء الحكيم – الذي لا ندري هل تواصل أم لا – لم يمنع عبد الملك من شقّ عصا الطاعة ، ذلك أنه على إثر اعتقال أبي الحسن وإعدامه في شوال 856 هـ / أكتوبر – نوفمبر 1452م أُلقي عليه القبض بإذن من السلطان وأودع السجن . وعوّضه في منصبه قائد قسنطينة أبو علي منصور.

---

17) لقد عمد القائد محمود – ولربّما هو نفس القائد الذي سبق ذكره في عهد أبي فارس – عمد إلى خيانة عثمان عند اندلاع ثورة أبي الحسن ، بينما كان ابنه ذاته وهو القائد محمد ، واليًا على عنابة . وقد اعتقل هذا الأخير الذي أصبح مشبوهًا فيه بعد موقف والده ثم سرعان ما أطلق سبيله . وهناك قائد آخر في باجة وهو علي بن مرزوق الذي أُلقي عليه القبض في سنة 842 هـ / 1438م ثم القائد أبو شعيب مدين الذي ورد ذكره سنة 853 هـ / 1449م . كما يوجد قائد آخر في قسنطينة وهو نبيل (ولعلّه نبيل بن أبي قطاية) في سنة 839هـ / 1436م ثم أبو علي منصور الذي عوّضه ابنه فارح سنة 856هـ / 1452م . وهناك قائد آخر في بسكرة وهو عبد الرحمان الكلاعي الذي ورد ذكره في نفس التاريخ ، وآخر في قفصة فتوح الذي عوضه أبو محرز سنة 857هـ / 1453م وآخر في توزر ناصر الذي أعفي من مهامّه وعوّضه في نفس السنة القائد فتوح المذكور.

18) لعلّ أبا العباس هذا هو والي بجاية السابق وحفيد السلطان أبي العباس.

ولكن بعد ذلك ببضعة أشهر عمد عثمان فجأة إلى القضاء على سطوة أعظم أولئك «القوّاد» وهو نبيل بن أبي قطاية. وكان السلطان قد وضع فيه كامل ثقته وسمح له بممارسة سلطة لا حدّ لها في البلاد، ربّما تقديرًا للخدمات الجليلة التي قدّمها الى قضيّته في الأوقات الحرجة. ففي شهر ماي 1445 وجّهت جمهورية فلورانس رسالة إلى «ملك تونس» ورسالة مماثلة حول نفس الموضوع إلى «القائد نبيل المسؤول الأول في المملكة التونسية»[19].

ولكن في أواخر سنة 856هـ / 1452م بدأت الأمور تتعكّر، فقد قتل العامة في مدينة تونس حاكم ربض باب منارة. ورغم أن القائد نبيل هو الذي حرّض على ارتكاب تلك الجريمة، فقد غضب عثمان وأمر بقتل عدد كبير من المقترفين للجريمة. وبعدما تخلّص السلطان من الخطر الذي كان يمثّله في الناحية الغربية منافسه العنيد أبو الحسن، مدّة طويلة من الزمن، أقرّ العزم في آخر الأمر على تسليط عقابه، في عاصمته ذاتها، على خادم قد أصبح مكدّرًا للراحة. وبناء على ذلك فقد أمر يوم الأحد 21 ربيع الأول 857هـ / أول أفريل 1453م باعتقال نبيل في سجن القصبة مع أبنائه الخمسة وبعض أصدقائهم. كما ألقي القبض في بجاية على ابن القائد نبيل السادس ووالي تلك المدينة، أبي النصر الذي أتى به إلى تونس الشيخ أبو الفضل بن أبي هلال، وقد كان مبتهجًا بدون شك بنكبة أولئك الدّخلاء الذين أساءوا إلى مجد عائلته بوجه خاصّ ومجد «الموحّدين» بوجه عام. ولم يسلم من تلك النكبة أخو القائد نبيل من الرّضاع، قائد توزر النّاصر الذي اعتقل مدة من الزمن. وقد توفّي نبيل في السجن بعدما صودرت جميع أملاكه، بل قد يكون أُعدِم، وذلك يوم 12 جمادى الأولى / 21 ماي من نفس السنة[20].

رجال الحكومة المركزيّة (1435–1453):

على أنه، مهما كانت سلطة ذلك القائد نبيل الحقيقية، فالجدير بالملاحظة أنه لم يتمكّن رسميًّا من إزاحة أيّ أحد من كبار الموظفين المتقلّدين لأعلى المناصب في الدولة. فقد أقرّ عثمان في أوّل عهده وزراء شقيقه وسلفه المنتصر في مناصبهم. ولكن بعدما قضى ثلاثة

19) Amari، *Appendice*، ص 18.

20) بالإضافة إلى ما جاء في تاريخ الدولتين حول هذه القضية، لدينا رواية أخرى نقلها سفير جنوة بتونس Gaspard Spinola إلى حكومته أنظر: Marengo، جنوة وتونس، ص 161 – 2، والروايتان متطابقتان فيما يتعلّق بتاريخ الحادث ووقائعه.

أشهر في الحكم أمر في أواخر جمادى الأولى 839هـ/ ديسمبر 1435م باعتقال محمّد الهلالي[21] وعوّضه بمزوار آخر اسمه أبو عثمان سعيد الزريزر. وبعد ذلك بثلاث سنوات أي في منتصف سنة 842هـ/ أواخر 1438م جاء دور صاحب قلم الجباية، محمد بن قليل الهمّ الذي أُعفي من مهامّه وأُودع السجن مع ابنيه وجُرّد من ممتلكاته، وانجرّ عن تلك النكبة إعفاء قائد باجة علي بن مرزوق من مهامّه، لأسباب لا نعرفها، وعُهِد بخطّة الجباية إلى الفقيه أحمد بن ابراهيم السليماني الذي بقي في ذلك المنصب حوالى أربعين سنة متمتّعًا بثقة السلطان[22]. ومن ناحية أخرى، فقد أجبرت الوفاة السلطان عدة مرات على تغيير بعض كبار رجال دولته. وقد بقي الهنتاتي محمد بن أبي هلال مكلّفًا بخطّة الحجابة ومشيخة الموحّدين. أما بالنسبة إلى الخلافة على العرش، فقد حرص عثمان على حصرها في ذرّيّته، إذ زوّج يوم 20 ربيع الثاني 855هـ/ 22 ماي 1451م، في حفل مشهود ابنه ووليّ عهده أبا عبد الله محمد المسعود بابنة شقيقه السلطان الراحل المنتصر.

مفاوضات مطوّلة مع ألفونصو ملك أرجونة (1436–1452):

بينما ساعد لا محالة الهدوء السياسي وضمان أمن المواصلات على انتعاش النشاط الاقتصادي في الداخل بصورة جدّيّة، شجّع عثمان قدوم التجّار النصارى، بفضل ما خصّهم به في العادة من أحكام عادلة على قدم المساواة مع رعاياه المسلمين أنفسهم[23]. ومن ناحية أخرى فإن الأرباح التي تدرّها مثل تلك الحركة التجارية على رعايا الدول النصرانية وكذلك السمعة التي كان يتمتّع بها السلطان الحفصي في الخارج باعتباره ملكًا من ذوي النفوذ، كلّ ذلك قد شجّع تلك الدول على التعامل معه بكل اعتبار، وفضّ النزاعات التي قد تنشأ بينها وبينه بالطرق السلمية.

ولا أدلّ على تلك الرغبة الملحّة في التفاهم، من المفاوضات الجادّة التي شرع ألفونصو

21) الذي توفّي في السجن. مناقب سيدي ابن عروس، ص 211.

22) توفّي محمد بن قليل الهمّ في السجن سنة 850هـ/ 1446–47م. أما أحمد السليماني فهو بدون شكّ ابن المسمّى ابراهيم السليماني، شيخ الزّاوية الذي أشير إليه باسم «المستشار الأول للملك» في بعض الوثائق المسيحية المؤرخة في 1445–46 وقد حضر السلطان بنفسه في جنازته، ربيع الأول 860هـ/ فيفري 1450م. أنظر: Amari، *Appendice* ص 18 – 21 وتاريخ الدولتين، ص 133/245.

23) Amari، *Diplomi*، ص 360. Appendice، ص 21 – 3 و Mas-Latrie، معاهدات، ص 169 – 171.

ملك أرجونة في إجرائها مع عثمان في وقت مبكّر ثم تواصلت مدة سنوات طويلة بدون أن تسفر عن نتائج تستحقّ الذكر[24].

فلقد حافظ ألفونصو تجاه السلطان الجديد على الموقف الودّي الذي كان قد اتّخذه في آخر الأمر تجاه أبي فارس ، فأرسل إلى تونس منذ سنة 1436 ماتيو بو جاد لإبرام الصلح وبيع القمح الصقلّي[25]. وتواصلت المحادثات الديبلوماسية على وجه الخصوص بعد ذلك بسنتين ، خلال النصف الثاني من سنة 1436 وتمثّلت في توجيه ثلاث بعثات تونسية على التوالي إلى بلاط كابو وغايت وإرسال الراهب جوليان ميّال ، التابع لسلك الرهبان البندكتيّين في بالرمو ، كسفير لدى عثمان. وقد كان الجانبان يعيبان على بعضهما بعضًا ، بسبب سوء معاملة رعايا ملك أرجونة من طرف موظفي السلطان وإلقاء القبض على بعض رعايا إفريقية من طرف القرصان القطلوني ريكسينس ، إلى غير ذلك من أعمال التعسّف المختلفة. ورغم حسن نيّة ألفونصو ، التي تجلّت من خلال عدّة مواقف ، وما أظهره السلطان التونسي من حسن استعداد ، لم يتسنّ إبرام أيّ اتفاق. ذلك أنه كلّما أوشك الطرفان أن يتوصّلا إلى حلول للمشاكل القائمة ، إلا وظهرت مشاكل جديدة ناتجة عن تصرّفات رعايا هذا الطرف أو ذاك. وفي سنة 1441 كاد ينشب نزاع على غاية من الخطورة عندما أُلقي القبض على قرصان تونسي خطر يدعى الفتياني ، من طرف رجال ألفونصو ، ولكنّ هذا الأخير الذي تدخّل لديه جوليان شيبو ، مبعوث عثمان ، رأى من كرمه أن يطلق سبيل الأسير (في نوفمبر) ، ملتمسًا من السلطان أن يتولى هو بنفسه عقابه ، وقد أرسل إليه علاوة على ذلك بعض طيور الصيد المطلوبة. فلا نستغرب حينئذٍ من تبادل الهدايا بين العاهلين خلال شهر ماي من السنة الموالية ، بمناسبة إيفاد سفارة حفصية جديدة إلى الملك ألفونصو. وفي 2 جوان 1442 ، كان المبعوث التونسي إبراهيم «بلّولي» حاضرًا ، عند دخول ملك أرجونة إلى مدينة نابولي التي سقطت في آخر الأمر تحت سلطته[26] ، ويبدو أنّ تلك العلاقات الودّية المضافة إلى الحاجة الملحة أكثر فأكثر إلى وضع حدّ للتجاوزات المستمرّة التي تعرقل سير التجارة وتمسّ بحقوق

(24) أنظر : Mas-Latrie، معاهدات ، ص 354 و Minieri Riccio، *Alcuni fatti*، ص 16 – 7 ، 33 ، 235 ، 237 ، 243 و Jorga، *Notes et Extraits*، 2/38 – 43 وخصوصًا Cerone، ألفونصو وعثمان.

(25) Cerone، المرجع السابق ، السنة 1912 ، ص 47.

(26) أنظر : Bertaux، *Arch. Stor. per le provincie napoletane*، 1900 ، ص 52 و Filangieri، *Castel Nuovo, regia angioina ed aragonese di Napoli*، نابولي ، 1934 ، ص 155.

الخواصّ ، لا بدّ أن تفضي في آخر الأمر إلى إبرام اتفاق الصلح المرغوب فيه ، بالرغم من الخيبات السابقة. ففي ربيع سنة 1443 كلّف ألفونصو السفير المعتمد لدى عثمان ، أنطونيو دينتشي ، بتسوية الخلافات القائمة وتهيئة الجوّ لإبرام اتفاق أشمل. ولا شكّ أن دينتشي قد نجح في تذليل الصعوبات الأوّليّة ، إذ أجرى الفارس بليز شيبو في أواخر نفس السنة مفاوضات في نابولي باسم عثمان ، بشأن إبرام المعاهدة التي ضبطت بنودها في 12 فيفري 1444 ، وهي تتعلق أولاً وبالذات بإطلاق سراح الأسرى بصورة كاملة وبالتبادل بين الطرفين ، حتى بالنسبة إلى الأطفال المولودين أثناء الأسر. أما الرقيق التابعون للخواصّ ، فيتمّ افتداؤهم من طرف أصحابهم بالسعر الذي اشتروهم به أو مقابل ثلاثين دوكا[27] عن كلّ فرد ، إذا كان ذلك السعر غير معروف. ويتلقّى الطرف المتعاقد الذي يسبق الطرف الآخر في إرسال أسراه ، ضمانًا نقديًّا مسبّقًا من قبل الطرف المقابل ، تبلغ قيمته مائة ألف دبلون إذا أطلق النصارى سبيل الأسرى المسلمين في الأول ، وخمسة عشر ألف دبلون فحسب في الصورة المعاكسة. وستتولّى لجنتان مختلطتان ، تتركّب كل واحدة منهما من شخصين ، مراقبة مجموع تلك العمليّات في تونس وبالرمو. وهناك أحكام أخرى ، من بين الأحكام الخاصة بتنظيم المواصلات والتجارة ، تفوّض إلى المسؤول عن الجمارك في تونس ، مهمّة النظر في النزاعات المقبلة بين المسلمين والتجّار النصارى ، وتحجّر على السلّطان شراء النسيج أو البضائع الأخرى من التجّار النصارى ، بدون رضاهم وترخّص للقنصل الأرجوني في مقابلة السلطان الحفصي ثلاث مرات في الأسبوع.

إلا أن جميع تلك الأحكام ستبقى حبرًا على ورق ، إذ أنّ بعض القضايا الخطرة – مثل اغتيال واعتقال نصرانيّين في إفريقية بصورة استبدادية واحتجاز بعض المسلمين في مالطا – قد عكّرت الوضع ، ورفض عثمان رفضًا باتًّا التصديق على المعاهدة. ولم يتمكّن ألفونصو من استرجاع التسبقة المالية التي قدّمها ، من باب المجاملة ، لافتداء بعض الأسرى المسلمين ، والبالغة 4190 دوكًا. فتفاقمت أعمال التعسّف والقرصنة ، إذ أغار بعض التونسيّين على سواحل صقلية ووقعوا في الأسر ، وأخذ التونسيّون بالثأر ، فاعتقلوا خمسمائة شخصًا من الرعايا الأرجونيين بتونس خلال صائفة 1444م. وآل الأمر في مارس 1445م إلى قطع العلاقات الديبلوماسية والقنصلية بين البلدين. وفي أوائل سنة 1446م حاول عثمان الخروج من المأزق ، بواسطة سفارة جديدة عهد بها إلى المدعو «محمد اليورقي». ولكن ألفونصو الذي

27) [دوكا = نقد ذهبي كان معمولاً به في البندقية قديمًا].

ملّ من مراوغات السلطان الحفصي، تعالى عليه وأوفد إليه في شهر أوت موظّفًا ساميًا، برنار فاكير، محمّلاً بإنذار حقيقي، حيث حدّد لعثمان أجل ثماني أيام للتصديق على الاتفاقيات السابقة وتسديد المبالغ المستحقّة وإطلاق سبيل الأسرى المقيمين في تونس. ولا شكّ أن مثل ذلك المسعى لم يبلغ غايته[28]. ولم ترجع العلاقات الطيّبة بين العاهلين إلى سالف عهدها إلاّ بعد ذلك التاريخ بأربع سنوات، ففي شهر ماي 1450م، أهدى ألفونصو بعض اللباس إلى سفير تونسي يدعى موسى، وفي شهر جويلية من السنة الموالية أوفد إلى تونس ماتيو بوجاد لإبرام الصلح. ويبدو أنه قد تقرّر إذ ذاك إبرام هدنة، عوضًا عن الاتفاق النهائي الذي لم يتمّ التوصل إلى تحقيقه، ولهذا الغرض أمر ألفونصو في مارس 1452م بحجز مكاسب الأفارقة التي استولت عليها سفينة شراعية بندقية وإرجاعها إلى أصحابها.

تجديد الاتّفاقيات مع المدن الإيطالية :

1) البندقية (1435–1440) ومعاهدة 1438.
إنشاء «خطّ بحري في بلاد المغرب» (1440) :

وبالعكس من ذلك فقد شهد القسم الأوّل من مدّة ولاية عثمان تجديد المعاهدات التي كانت تربط بين الدولة الحفصية والجمهوريات البحرية الإيطالية الكبرى الثلاث: البندقية وجنوة وفلورانس. فخلال الاضطرابات التي جدّت في عهد المنتصر[29]، لحقت عدّة أضرار جسيمة بكثير من رعايا البندقية في تونس. كما وقع عددًا آخر منهم في الأسر إثر بعض العمليات البحرية. وقد فكّرت البندقية منذ شهر جوان 1435 في القيام ببعض المساعي الديبلوماسية لهذا الغرض، وفي 3 فيفري 1436، وقد ارتقى في الأثناء عثمان إلى العرش، كلّف الدوج فرانسوا فسكاري قنصل البندقية الجديد بتونس بلان دلفين بالقيام بمهمّة تمهيدية دامت شهرين، بوصفه سفيرًا معتمدًا لدى السلطان. وقد كلّف بتقديم تهانيه إلى السلطان بمناسبة ارتقائه إلى العرش، وتقديم الهدايا التي أرسلتها إليه جمهورية البندقية وافتداء الأسرى مقابل دفع ثمن أقصى، قدره عشرة دوكات عن كلّ أسير والحصول على تعويضات لفائدة

---

28) Mas-Latrie، معاهدات، ص 330 – 4.

29) أشير إلى تلك الاضطرابات منذ يوم 28 سبتمبر 1434 في وثيقة رسمية من وثائق البندقي، Jorga، *Notes et Extraits*، 571/1.

رعايا البندقية المهضومي الجانب[30]. ولا ندري ما أسفرت عنه تلك المهمة من نتائج.

وفي السنة الموالية ارتكب البندقي جيروم دي كانالي أعمال قرصنة ضدّ بعض الرعايا الحفصيّين، فكان ردّ فعل السلطان اعتقال مواطني الجاني، من قناصل وتجّار. فأسرع مجلس الشيوخ إلى استنكار أعمال دي كانالي الذي التجأ إلى أراضي ملك أرجونة، وقرّر المجلس في شهر أفريل إرسال سفير إلى تونس لإصلاح الوضع. ولم يتلقّ السفير المذكور ليونار بامبو، تعليمات مفصّلة في هذا الصدد إلا يوم 8 نوفمبر. وبينما كان يتأهب للسفر في شهر ديسمبر إذ انتشر خبر إطلاق سراح البندقيين الموقوفين بدون موجب شرعي، واكتفت الحكومة التونسية بحجز ممتلكات وديون مواطنيهم الغائبين. ومع ذلك فقد تحوّل بامبو إلى تونس مكلّفًا بجبر السلطان على تأكيد ما تضمّنته الاتفاقيات السابقة من أحكام تمنع تحميل المسؤولية الجماعية آليًّا على عاتق النصارى، والتهديد بقطع العلاقات التجارية إذا تعذّر ذلك[31]. وفي 5 ذي الحجة 841هـ/ 30 ماي 1438م أمضى السفير بتونس مع «نائب» السلطان، محمد بن أبي هلال معاهدة صلح تتضمّن نفس الأحكام الواردة في الاتفاقيات المماثلة السابقة، وذلك لمدّة عشرين سنة. ولكنّ البندقية قد قبلت رفع الأداء الجمركي المعهود على القيمة من 10 إلى 10,5٪. وبالعكس من ذلك فقد تضمّنت المعاهدة مادّتين تدينان بصريح العبارة المسؤولية الجماعية المحجّرة من قبل، كما تحصّل قنصل البندقية على حريّة مقابلة السلطان كلّما دعت الحاجة إلى ذلك. وبمقتضى اتفاق ملحق، تعهّدت جمهورية البندقية بتسديد 8,780 دبلون من الذهب إلى السلطان الحفصي في ظرف ستة أشهر، لتعويض الخسائر التي تسبّب فيها دي كانالي، ونحن نعلم أن ذلك المبلغ قد دُفِع فعلاً[32]. وبعد ذلك بسنتين، أي في سنة 1440، قامت البندقية التي بلغت تجارتها البحرية آنذاك ذروة الازدهار، بإنشاء خطّ بحري رسمي يربط بينها وبين افريقيا الشمالية، وابتداء من ذلك التاريخ أصبحت سفنها التابعة لذلك الخطّ تقوم كل سنة بزيارة أهمّ موانئ إفريقية والمغربين الأوسط والأقصى[33].

---

30) Mas-Latrie، *Instructions de Foscari*، ص 279 – 282 و Jorga، المرجع السابق، 576/1 و580.

31) Jorga، المرجع السابق، 13/3، 20، 21، 25، 28.

32) Mas-Latrie، معاهدات، ص 250 – 4 و Jorga، المرجع السابق، 35/3 – 37.

33) أنظر: Mas-Latrie، المرجع المذكور، ص 258 – 9. و Jorga، المرجع السابق، 46/3، 54، 155 – 56. أنظر أيضًا: Noiret، *Documents inédits*، ص 376 و 398 – 99.

2) **جنوة (1436–53) ومعاهدة 1444. قمح إفريقية :**

لقد صادف ارتقاء عثمان إلى العرش ، تغيّر ملحوظ في الوضع السياسي بجنوة ، فخلال شهر ديسمبر 1435 تخلّصت تلك المدينة من سيطرة دوق ميلانو. ومنذ 3 مارس 1436 وجّه حكّامها رسالة إلى السلطان الحفصي ليستأنفوا معه العلاقات الطبيعية التي لم تتمكّن من إرسائها معاهدة 1433 السارية المفعول رسميًّا. ففي عهد المنتصر يبدو أن الرعايا الجنويّين قد تعرّضوا مثل البندقيّين لبعض الاعتداءات[34]. ولقد رحّب عثمان بذلك المسعى الجنوي الذي كان مصحوبًا بطلب الحصول على رخصة لتصدير كميّة كبيرة من قمح إفريقية. ثم تواصل تبادل الرسائل في عهد الدوج طوماس فريغوسو (1436–42) وخلفائه الأوّلين ، بين سلط جمهورية جنوة وحكومة تونس ، وكان في غالب الأحيان يكتسي طابعًا ودّيًا. ولكنّ بعض الأحداث قد تواصلت والحقّ يقال ، كعدم تسديد الديون التجارية وتبادل أعمال القرصنة ، متسبّبة في نشوب بعض الخلافات بين الدولتين. ولكنّها لم تكن سوى بعض الحالات الشاذّة والقليلة العدد ، وقد كانت جنوة حريصة دومًا وأبدًا على فضّها بالتي هي أحسن وبمنتهى الاعتدال. فقد كانت تجد صعوبة للتزوّد بالحبوب منذ انفصالها عن لومبارديا وكانت حينئذٍ في حاجة إلى أفريقية لضمان تموينها. وبناء على ذلك فقد كانت تستعمل المجاملة وحتى الملاطفة تجاه عثمان الذي كان من جانبه مؤيّدًا للتجارة والسّلم. وهكذا تبدّدت الأحقاد القديمة التي يرجع عهدها إلى القرن المنصرم.

وأثناء تلك الفترة اضطرّت جنوة مرّتين متتاليتين إلى توظيف بعض الأداءات على التجارة التي يمارسها رعاياها في تونس ، وذلك على التوالي في 24 ماي 1440 ، عندما قرّرت ، لتغطية النفقات اللازمة لافتداء الأسرى ، إحداث أداء بنسبة 1,50٪ على قيمة البضائع التي يورّدها رعاياها إلى العاصمة الحفصية وبنسبة 1,4٪ على البضائع التي يصدّرونها. وبعد ذلك بخمس سنوات ، عندما اضطرّت إلى تسديد غرامة قدرها 25 000 ليرة إلى السلطان ، إثر احتجاز سفينة بالمشرق بدون موجب شرعي ، قرّرت استرجاع ذلك المبلغ بواسطة قرض عمومي منتج للفوائد ومضمون بالأداءات المتراوحة بين 1 1/2 و3٪ والموظّفة على التجارة التي يتعاطاها رعاياها في تونس. وقد تفاوض في شأن الغرامة المسدّدة إلى عثمان ، ممثّل الدوج رفائيل أدارنو ، السفير زكرياء سبينولا الذي تحصّل من لدن ابن أبي هلال «نائب» السلطان ، بمقتضى اتفاقية مبرمة في 4 صفر 848 هـ / 23 ماي 1444م ، على تحديد

34) Marengo، جنوة وتونس ، ص 46 ، 51 ، 150 – 2 .

مسؤولية أصحاب السفن الجنويّين ، المؤجّرة سفنهم من طرف الإفريقيين. ثم تحصّل في 29 ديسمبر من نفس السنة على تمديد معاهدة 1433 التي تمّ بتلك المناسبة توضيحها أو تعديلها بالنّسبة لبعض الأحكام ، إلى مدّة عشرين سنة. وقد كانت جميع الفصول الجديدة موالية للجنويّين ومشجعة لهم على تعاطي التجارة في إفريقية ، ولا سيّمًا الفصل الذي ينصّ على إبقاء الأداء الجمركي المعهود في مستوى 10٪ بدون أية زيادة ، في حين قبلت البندقية رفعه إلى 1/2 10٪. ولا شكّ أنّ ذلك يمثّل تعويضًا للمبلغ المرتفع الذي قبضه السلطان الحفصي ، وسيثقل استخلاصه في آخر الأمر كاهل التجارة الجنويّة. وهناك بنود أخرى تذكّر بإلزام السّلطان بإصلاح الفندق الجنوي على حسابه الخاصّ ، وتقتضي اتّباع طرق أحسن للقيام بالعمليّات الجمركية وتوضّح شروط توريد الخمر اللازم للقنصل بكلّ حرّيّة ، وكذلك تصدير الحبوب ومؤونة السفن.

وخلال بضع سنوات سارت الأمور على أحسن ما يرام. ولكن اعتبارًا من سنة 1448 وبالخصوص منذ سنة 1449 ، رجعت الشكاوي من جديد بل تعدّدت من قبل الجنويّين ، ضدّ السلط الحفصيّة التي كانت ، حسبمَا يبدو ، تعرقل عمل قنصل الجمهورية بتونس بإقصاء بعض الرعايا الجنويّين عن سلطته ، وكانت تتسامح مع تفاقم عمليات القرصنة البحرية التي كانت تبلغ حتى سواحل كورسيكا وليغوريا. إلّا أن السلطان كان يسمح بتصدير القمح الذي تطلبه جنوة كل سنة. وفي سنة 1451 رخّص للقنصل الجنوي كليمّان شيشرو ، مقابل دفع مبلغ سنوي قدره 2000 دبلون من الذهب ، في صيد المرجان على كامل سواحل إفريقية ، وقد كان القطلونيون يتمتّعون بتلك الرخصة في السابق. ورغم هذه الدّلالات الواضحة على حسن النيّة ، فقد كان السلطان يعيب على الجنويّين عدّة مآخذ ، إذ كان ينسب إليهم كثيرًا من أعمال القرصنة البحريّة ، ويؤاخذ بعضهم ممّن قدموا لتعاطي التجارة في موانئه ، بالقيام بأعمال تنمّ عن سوء نيّة صارخ ، بما في ذلك ضرب العملة المزيّفة. وقد كان كلّ ذلك موضوع الاحتجاجات الكتابية التي أبلغها سفير تونسي إلى جنوة في فيفري 1452. وبما أن جمهورية جنوة لم تقبل في أوّل الأمر منح أيّ تعويض ، فقد عمد السلطان الحفصي إلى القبض على عدد كبير من التجّار الجنويّين الأبرياء في تونس وصفاقس ، وتأثرت عائلاتهم بذلك فدفعت السلط الجنويّة في أوائل السنة الموالية إلى إرسال السفير غسبار سبينولا. وتمكّن هذا الأخير ، الذي بقي في تونس من مارس إلى ماي 1453 ، من تجنّب القطيعة المنذرة بالخطر ، إذ تحصّل على إطلاق سراح الرهائن بشروط ومنح

جمهورية جنوة رخصة جديدة لتصدير القمح ، وهو ما كانت ترغب فيه أوّلاً وبالذات[35].

3) **فلورانس (1444–49) ومعاهدة 1445 :**

في الوقت الذي نجحت فيه مهمّة زكرياء سبينولا ، قامت فلورانس الخاضعة آنذاك لسلطة كوم دي ميديسيس ، بإيفاد مبعوث إلى السلطان لتأكيد الصلح . وهو المدعوّ بالديناشيو ابن انطونيو دي إيري الذي كان محمّلاً برسالة اعتماد مؤرخة في 23 نوفمبر 1444 ومحرّرة بعبارات ودّية للغاية بالنسبة لعثمان ، وقد توصّل إلى إبرام معاهدة صلح بتونس مع رئيس الدولة ابن أبي هلال في منتصف محرّم 849هـ / حوالي 20 أفريل 1445م[36]. وقد نصّت تلك الوثيقة التي ضبطت مدّتها بإحدى وثلاثين سنة شمسيّة ، على تحديد الأداء الجمركي العادي الموظّف من قبل السلط الحفصية على البضائع المستوردة بنسبة 1/2 10٪. ويقضي بند آخر بفرض أداء على القيمة قدره 1/5٪ على رعايا فلورانس الراغبين في بيع بعض السفن إلى النصارى الآخرين في الموانئ الحفصية ، وذلك لفائدة الإدارة التونسية ، ولكنّهم يستطيعون فيمَا بعد بكلّ حرية إخراج البضائع التي يشترونها في إفريقية بمداخيل عمليّات البيع المذكورة . إلا أن شراءهم لبعض السفن من النصارى الموجودين في حالة سلم مع السلطان ، يبقى معفًى من أيّ أداء[37].

ومكث المبعوث دي إيري في تونس بصفة قنصل ، ولكن منذ السنة الأولى من مدّة نيابته ، جدّ حادث مفاجئ لم يكن متوقّعًا ، فقد ألقى عثمان القبض ، عند مرورهم من عاصمته ، على ثلاثة من رعايا فلورانس ، كانوا على متن إحدى السفن التابعة للخط البحري التوسكاني الرابط بين إفريقيّة والاسكندرية . وقد نتج عن ذلك ، علاوة على تعطيل ذلك الخط مؤقتًا ، توجيه احتجاجات إلى السلطان ، بعبارات جدّ لائقة ، أوّلاً عن طريق قنصل الجمهورية بتونس في شهر ماي 1446 ، ثم بواسطة سفيرين ، هما طوماس ابن بطرس فيلوني الذي عيّن في أوت 1446 وأنج ابن إيتيان دي بيتروكي الذي تلقّى تعليماته في 23 جويلية

35) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 145 – 7 و Amari، Nuovi ricordi، ص 579 – 583 ، 617 – 623 و Jorga، المرجع السابق ، (في أماكن متعدّدة) و Marengo، المرجع السابق ، ص 49 – 70 ، 151 – 165 ، 249 – 259 .

36) Amari، *Diplomi*، ص 169 – 180 و 360 و Mas-Latrie، معاهدات ، ص 354 – 360 .

37) Mas-Latrie، نفس المرجع ، ص 76 و 348 و Amari، *Appendice*، ص 14 .

1449. ولقد تظاهر الجانب النصراني بالاعتقاد بأن الأمر يتعلق بردّ فعل إسلامي متأخر، تجاه قضية عدليّة قديمة يرجع تاريخها إلى حوالي ثلاثين سنة، مؤكّدًا أن العدالة في فلورانس قد قامت بواجبها آنذاك كاملاً. والجدير بالملاحظة أنه ليس لدينا ما يثبت السبب الحقيقي للحادث المشار إليه أعلاه ولا ندري ماذا كانت نهايته(38).

4) **بيونبينو وجزيرة آلب** (1443– 1445):

إنّ المعاهدة التي أبرمتها فلورانس مع أبي فارس قبل ذلك بعشرين سنة كانت تهمّ أيضًا أهالي بيزة ورعايا حاكم بيونبينو. ولم يعد الأمر كذلك بالنسبة إلى معاهدة 1445 التي تنصّ فحسب على أهالي بيزة كمشتركين في الاستفادة من الاتفاق الذي تحصلت عليه فلورانس. ويمكن تفسير هذه الخاصية بكل سهولة. ففي أواخر 1443 أغار بعض القراصنة الافريقيّين على جزيرة آلب واستولوا على قلعة فولتيرايو، قبل أن يسرع حاكم بيونبينو والجزيرة، الكونت رينو أورسيني، فيطرد المغيرين ويكبّدهم خسائر فادحة، وفي السنة الموالية أغاروا من جديد على ضواحي الجزيرة للأخذ بثأرهم. فكلّف الكونت رينو و«شيوخ» بيونبينو، الجنويّ كليمان شيشرو، القنصل المقبل لجنوة بتونس، بإجراء مفاوضات صلح باسمهم مع سلطان إفريقية. وقد تمّ ذلك بالفعل بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ وتحصّلوا على إقامة قنصليّة خاصة بهم بالعاصمة الحفصية، وكان أوّل من كلّف بها سيمون شيشرو شقيق كليمان. ففي افريل 1445 لم تدمج فلورانس رعايا بيونبينو في المعاهدة التي أبرمتها مع عثمان(39).

القسم الثاني من مدّة ولاية عثمان.

الأوبئة واستئناف هيجان القبائل (1453–1470):

لقد كانت الفترة الثانية من مدّة ولاية عثمان على وجه العموم أقلّ ازدهارًا وأمنًا في الداخل، من الفترة السابقة. ذلك أن الوباء الذي ظهر منذ ربيع سنة 847هـ/ 1443م، قد عاث فسادًا في البلاد في ربيع سنة 857هـ/ 1453م. ثم ظهر وباء قتّال ثالث، فتك فتكًا ذريعًا بالعباد في العاصمة، حيث بلغ عدد الضحايا عدّة مئات، عند بلوغ الوباء

38) Amari، المرجع السابق، ص 17 – 24.

39) Cappelletti، «*Storia di Piombino*»، ص 66 – 69.

ذروته ، وذلك طوال أكثر من سنة ، ابتداء من ربيع سنة 862 هـ / 1458 م[40] ، وكان عثمان يلتجئ في كلّ مرّة إلى داخل البلاد ، فارًّا من العدوى. أضِف إلى ذلك أن شتاء سنة 862 هـ / 1458 م قد شهد ظهور المجاعة في العاصمة ، الأمر الذي أجبر الحكومة على توزيع الخبز بوفرة على السكّان ، ومن ناحية أخرى ، فقد ثارت بعض القبائل مرّات متتالية ، وبدون شكّ خلال فترات أطول من التي أشار إليها «تاريخ الدولتين» الذي يمثّل كتاب التاريخ الوحيد المفصّل شيئًا ما حول ذلك العصر ، وقد ذهب الأمر ببعض القبائل إلى التمرّد السافر ومهاجمة الجيوش التابعة للسلطة المركزية. ويمكن أن نعتبر كتصفية لثورة أبي الحسن الطويلة الأمد[41] ، ذلك الانتصار الباهر الذي أحرزه في شهر رجب سنة 863 هـ / ماي 1459 م الأمير عبد العزيز ، أحد أبناء السلطان ، ضد شيخ بني سيلين ، محمد بن سعيد بن صخر. فقد تمّت محاصرة هذا الأخير في مخبئه بمنطقة القبائل الصغرى إلى أن اضطرّ إلى الفرار ، وتحصّل فيمًا بعد على عفو السلطان الذي سمح له بالإقامة بتونس ، تحت رقابته. ومن الجائز أيضًا أن نتساءل هل أنّ هذه المقاومة المستميتة التي أبداها بنو سيلين ضد الحكومة السلطانية ، لم تكن بمثابة بداية الصحوة السياسية القبائلية التي ستبرز في أوائل القرن الموالي من خلال سلطة ولاة كوكو وقلعة بني عبّاس؟

والأخطر من ذلك حركة التمرّد التي ظهرت في أوساط الأعراب ، ومن المحتمل أن تكون الإشارات المنذرة بذلك الخطر قد بدأت في العصر الذي كتب فيه ابن الشمّاع تأليفه التاريخي وعلى وجه التحديد في سنة 861 هـ / 1457 م ، وقد برّرت مسبّقًا الإجراءات المشدّدة التي اتخذها السلطان ضدّ أولئك المثيرين للشغب دوامًا واستمرارًا[42]. ولكنّ أعنف انفجار قد جدّ في ربيع سنة 867 هـ / 1463 م ، إثر الخلاف المتعلق بالجراية التي كانت الخزينة تدفعها إلى بعض تلك القبائل. فثار الغاضبون ، وقد ذكرت لنا المصادر بتلك المناسبة بعض فروع القبائل «العربية» المقيمة حسب الاحتمال في وسط البلاد التونسية الحالية ، والتي ظهرت أسماؤها للمرة الأولى ، وهي قبائل أولاد مسكين وأولاد يعقوب وفرع الشنانفة من قبيلة أولاد مهلهل وأولاد سلطان وأولاد عون[43]. وقد واجه عثمان ذلك الخطر بحزم ، ولم تمضِ سوى مدّة قليلة على رجوعه من حملته الأولى ضدّ تلمسان التي سنتحدّث عنها فيمًا بعد.

40) أنظر حول هذا الوباء : برنشفيك ، *Récits de voyage* ، ص 200.

41) ألقي القبض على أبناء هذا المتمرّد واعتقلوا بتونس سنة 859 هـ / 1455 م.

42) برنشفيك ، ابن الشمّاع ، ص 209.

43) لم تذكر المصادر تلك القبيلة بل أشارت إلى شيخها المدعوّ العوني.

فحشد عددًا كبيرًا من الجنود ثم غادر تونس وزحف في الحين على المتمرّدين الذين استولى عليهم الخوف فتقهقروا بدون قتال إلى أن وصلوا إلى الجريد حيث اضطرّوا في آخر الأمر إلى الاستسلام. فعزل السلطان الشيوخ المتمرّدين وعوّضهم ببعض أفراد عائلاتهم(44). واحتجز أبناء المُعيَّنين الجدد كرهائن ، ثم اتّخذ قرارًا حازمًا يحجّر على القبائل ، اعتبارًا من ذلك التاريخ ، تعيين شيوخها من غير الذين يقع عليهم اختياره هو نفسه. أضِف إلى ذلك أنه بينما كان في طريق العودة إلى الحاضرة في آخر الصائفة ، إذ أمر بإلقاء القبض على عددٍ كبير من الشيوخ الجدد بالقرب من تونس وتكبيلهم ، حيث اكتشف لا محالة أنهم كأسلافهم غير موثوق فيهم. ثمّ أدخلهم مجرورين إلى العاصمة ، مثيرين سخريّة أهالي المدينة الذين كانوا سعداء بما لحق أولئك الأعراب من إهانة. وقد أثّر في نفوس الناس ، مثل ذلك العقاب الذي لا يمكن أن يلتجئ إليه إلا ملكٌ قويّ النفوذ ، ولكنّه لا يمثّل الحلّ الأنسب. وبناء على ذلك فقد عمد عثمان خلال السنة الموالية ، مقابل عهود ولاء لم يتمّ الإيفاء بها ، إلى إطلاق سراح أبرز أسير من أولئك الأسرى ، وهو محمد بن سعيد المسكيني ، وكذلك أحد شيوخ الذواودة الذي كان قد ناله نفس العقاب ، وهو نصر بن صولة. ولكن هذا الأخير لم يتأخر عن الانتقام ، إذ هجم منذ ربيع سنة 869هـ / 1465م على فصيلة من الجنود الحفصيين في منطقة قسنطينة. وما لبث أن تغلّب عليه المسعود ابن السلطان(45). واضطرّ الأعراب الذين قُهِروا إلى حين ، إلى التخلّي عن العصيان. ولكنّهم كانوا في معظمهم يكنّون حقدًا دفينًا ضدّ السلطان الذي لم يتمكّن من وضع حدّ لجميع أعمالهم التخريبيّة ولا منعهم من جعل الطرقات الداخلية من جديد غير آمنة ، كما لاحظ ذلك أحد المسافرين النصارى سنة 1470م(46).

كبار رجال الدولة (1453—1470) :

خلال السنوات السبع عشرة الفاصلة بين 1453 و1470 لم يدخل عثمان أيّ تغيير على رأس أجهزة الدولة ، ما عدا التغييرات التي فرضتها الوفاة. إذ إثر وفاة مزواره سعيد الزريزر

44) هناك تأكيد لتلك الوقائع في «مناقب سيدي ابن عروس» ، ص 511.

45) بعد ذلك بقليل فرّ محمد بن سعيد المسكيني الذي كان بقي إلى جانب عثمان ، والتجأ لدى أحد شيوخ الذواودة.

46) أنظر: برنشفيك ، *Récits de voyage*، ص 219.

في شعبان 859 هـ / أوت 1455م ، عوّضه بأبي علي منصور الذي برز بوصفه قائد قسنطينة وبجاية. وفي شوال 864 هـ / جويلية 1460م عوّض أبو إسحاق بن أحمد الفتوحي المزوار منصور. وفي ذي الحجة 866 هـ / سبتمبر 1462م توفّي شيخ الموحّدين محمد بن أبي هلال ، بعد حياة إدارية طويلة[47]. ولم تذكر لنا المصادر اسم خليفته ، وكلّ ما نعلم ان القائد ظافر ، ابن القائد جاء الخير المشار إليه أعلاه قد سمّي حوالي منتصف سنة 868 هـ / مارس 1464م ، «قائدًا للعاصمة» ونائبًا للسلطان ، عند غياب هذا الأخير ، وهو المنصب الذي كان يشغله في السابق ابن أبي هلال. فلعلّه لم يعد هناك شيخ للموحّدين بهذا العنوان ولربّما وزّع عثمان صلاحيات تلك الخطّة الشبيهة بخطة وزير أكبر ، بين أتباعه المخلصين له كلّ الإخلاص.

وعلى رأس الأقاليم ، كان يوجد في أوّل الأمر قوّاد ، كما كان الشأن من قبل ، وفي العاصمة نفسها كان يشرف على القصبة قوّاد أيضًا ، مثل القائد ظافر الذي توفّي سنة 865 هـ / 1461م ، فخلفه القائد رضوان الذي عُوِّضَ بعد ذلك ببضعة أشهر بالقائد عبد الرحمان الفتوحي ، أحد أقارب المزوار ، بدون شكّ[48]. ولكن في قسنطينة وبجاية ، عدل عثمان عن نظام القوّاد ، لفائدة بعض الأمراء التابعين لأسرته ، ففي بجاية ، كان الأهالي المعارضون لتونس معارضة شديدة ، يفضّلون أن يكون على رأسهم أمير من الأسرة الملكية ، يستطيع أن يفرض نفوذه واستقلاليّته بسهولة. ولتحاشي ترشّح أحد أبناء عمومته المدعوّ أبو بكر بن عبد المؤمن ، الذي سبق أن تقلّد عدد كبير من أجداده ولاية بجاية ، لم يكتفِ عثمان بإلقاء القبض على ذلك الأمير ، بل سلب ولاية تلك المدينة من القائد أبي علي منصور في جمادى الثانية 859 هـ / ماي 1455م وأسندها إلى ابنه الثاني الأمير أبي فارس عبد العزيز الذي سيحتفظ بها مدّة طويلة[49]. وفي قسنطينة قام السلطان بنفس الشيء ، ولكن في فترة متأخرة ، حيث أقال القائد ظافر في صفر 867 هـ / نوفمبر 1462م وعيّن مكانه حفيده ذاته ،

---

47) وقبل ذلك بثلاث سنين توفي أخوه أبو الفضل ، أحد كبار رجال البلاط.

48) وفي قفصة ، عيّن القائد أبو علي منصور واليًا على المدينة في رمضان 864 هـ / جويلية 1460م. وأقيل قائد طرابلس ظافر ابن جاء الخير في أوائل 861 هـ / 1475م ، إثر المؤامرات والدسائس التي حاكها أخوه أبو النصر ، فعوّضه القائد رضوان قبل أن يتقلّد ذلك المنصب أبو النصر في ربيع الثاني 863 هـ / فيفري 1459م. أنظر ، بالإضافة إلى تاريخ الدولتين ، برنشفيك ، *Récits de voyage*، ص 80 ، عدد 2 و97 عدد 1. فهل هو نفس الشخص المدعوّ أبو النّصر «صاحب طرابلس الغرب» الذي أشير إلى وفاته سنة 1468/872 في ابن إياس ، 997/2؟

49) على الأقلّ إلى حدود سنة 1470 ، برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 208 ، عدد 1.

وهو الأمير أبو عبد الله المنتصر ابن وليّ العهد المسعود. إلا أنّه أبقى ، والحق يقال ، ذلك الأمير الصبيّ مدة ثلاث سنين تحت وصاية قائدين[50].

حملات عثمان في الجنوب وضدّ تلمسان (1458–1466) :

إن عثمان الذي أصبح يحظى بمساعدة المسعود في كثير من أنشطته ، قد كان لا يبالي بالتعب ، بالرغم من المرض الذي هدّد حياته من محرّم إلى جمادى الثانية 868 هـ / سبتمبر 1463 م إلى فيفري 1464[51]. فكان يتردّد دائمًا من مكان إلى مكان معرّضًا حياته للخطر في أية بقعة تندلع فيها الاضطرابات أو تنذر بالاندلاع. وهكذا فقد طاف عدة مرات في جميع أرجاء بلاده إلى أن وصل على رأس جيشه إلى التخوم الجنوبية الشرقية بتاورغة في البلاد الطرابلسية وتوغّل مرّة أخرى في الصحراء الواقعة جنوب منطقة قسنطينة إلى أن وصل إلى تقرت التي عاقبها على عصيانها وورقلة ، حيث ترك بها ممثلاً لسلطته (أوائل 870 هـ / خريف 1465 م)[52]. ولكنّ أهمّ حملاته قد تمثّلت في الحملات العسكرية التي قام بها خارج حدود إفريقية ، اقتداء بجدّه أبي فارس وبالسلطان أبي زكرياء الأوّل ، قبل ذلك بقرنين. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أنه لم يستطع القيام بأيّ دور في شؤون تلمسان ، قبل القضاء على المُطالِب بالعرش ، أبي الحسن ، فقد اضطرّ إلى ترك الأمير ابن عبد الوادي أبي العبّاس بن أبي حمّو الذي كان تحت حماية الحفصيّين ، يتخبّط بمفرده ضد خصومه[53]. وبعدما تخلّص من خطر أبي الحسن ، ربط من جديد علاقات ودّية مع صاحب تلمسان التابع له وكذلك مع عبد الحقّ سلطان فاس ، وقد أشارت المصادر إلى تبادل السفراء والهدايا بينهم حوالي 860–862 هـ / 1456–58 م[54]. ولكن تغيّر الوضع فجأة عندما قام الأمير المتمرّد ابن عبد الوادي أبو عبد الله بن أبي زيان بهجوم سريع على تلمسان ، فاستولى عليها وأطرد أبا العبّاس خلال الأشهر الأولى من سنة 866 هـ / أوائل سنة 1462 م. وعندئذٍ تدخّل عثمان ، حيث غادر عاصمته في شوال / جويلية على رأس عدد كبير من الجنود ، وبعدما

---

50) وهما البشير وأبوعلي منصور الصبّان.

51) برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 96 ، عدد 5.

52) وفرض ضريبة على أهالي بني مزاب حسب تاريخ الدّولتين.

53) التنسي ، ص 129 – 132.

54) أنظر بالخصوص : Cerone، ألفونصو وعثمان ، سنة 1913 ، ص 39.

عاقب أثناء الطريق بعض المتمرّدين في منطقة الأوراس ، وصل إلى تلمسان التي رفض صاحبها الاعتراف بتبعيّته له . فاستولى الخوف على أبي عبد الله الذي وجّه إلى السلطان بعض رجال الدين لملاطفته واعترف صراحة بتبعيّته له . فابتهج عثمان بعدم اضطراره إلى القتال – إذ أنّ جنوده كانوا يفتقرون إلى المؤونة – وقفل راجعًا إلى تونس[55]. ولكنّ أبا عبد الله لم يكن صادقًا ، إذ حاول طوال أربع سنوات التملّص من وعوده وإظهار استقلاليّته إلى أبعد حدّ ممكن ، إلاّ أن فرائصه كانت ترتعد ، كلما بلغه نبأ قيام عثمان بحملة ثانية ، حسب الشهادة النزيهة والحيّة[56] التي أدّاها أحد الرحّالين المصريّين. وبالفعل فإن عثمان لم ترضه البعثات الديبلوماسية المتبادلة بين الجانبين[57]. أضِف إلى ذلك أنه علم بالمساعي التي كان يقوم بها ابن عبد الوادي للتفاهم مع زعماء الأعراب المتمرّدين بإفريقيّة ، فاتّجه مرّة ثانية صوب تلمسان. وإثر بعض المعارك القصيرة الأمد تحت أسوار المدينة قبل استسلام أبي عبد الله ، ضمن وثيقة كتابية بتاريخ 14 ربيع الثاني 871 هـ / 23 نوفمبر 1466 م[58]. وزوّج الأمير أبو عبد الله بنفسه ابنته للأمير أبي زكرياء يحيى بن المسعود ، حفيد السلطان[59].

العلاقات الودّية مع كلّ من غرناطة ومصر وتركيا (1434– 1468) :

رغم استئناف هذا التوسّع الحفصي نحو الغرب ، يبدو أنّ عثمان لم يتدخّل في شؤون الأندلس ، بقدر ما تدخّل جدّه أبو فارس ، ولكنه ربّما أرسل من حين لآخر بعض الإعانات المالية إلى ملوك غرناطة ، في سبيل «الجهاد»[60] ، لا سيّما الإعانة التي وجّهها سنة 868 هـ / 1463 – 64م إلى أبي الحسن علي بن سعد الذي ارتقى منذ مدّة قصيرة إلى عرش غرناطة وأضاع منذ حين جبل طارق[61].

---

55) رحلة عبد الباسط ، تحقيق برنشفيك ، ص 69 – 70 و89.

56) نفس المرجع ، ص 97 ، 108 – 111 ، 122 – 4 ، 127.

57) لقد حمل قاضي الجماعة بتلمسان محمد العقباني مرّتين متتاليتين هدايا من قِبَل سيّده إلى عثمان. وأوفد هذا الأخير من جانبه عدّة بعثات إلى تلمسان ، إما للاحتجاج على مواقف أبي عبد الله أو لإبلاغه بعض الهدايا.

58) أنظر بالإضافة إلى تاريخ الدولتين ، الزركشي ، بلوغ الأماني ، ص 108 ورحلة عبد الباسط ، ص 136.

59) لدينا بعض النقود مضروبة «بأمر» من عثمان في تلمسان وتنس. أنظر: Lavoix، عدد 972 و Brèthes، عدد 1255.

60) Ehingen ، *Historische Beschreibung* ، Augsbourg و Gilles le Bourvier ، *Le Livre de la description des pays* ، باريس 1908 ، ص 129 – 130.

61) رحلة عبد الباسط ، ص 124.

وفي الطرف الآخر من البحر الأبيض المتوسط ، كانت مصر تُعتبر عادةً من البلدان الصديقة ، وقد كان سلاطين بني حفص يتبادلون التهاني والهدايا مع المماليك بمناسبة ارتقائهم إلى العرش أثناء مواسم الحجّ. من ذلك أن السلطان برسباي ، بينما كان يستقبل سفارة موفدة من قِبَل أبي فارس ، إذ بلغه نعي هذا الأخير ، فأسرع إلى توجيه رسالة تعزية وتهاني إلى المنتصر في 11 ربيع الأول 838 هـ / 15 أكتوبر 1434م[62]. وفي عهد عثمان لوحظ إرسال بعض الهدايا من قِبَل السلطان الحفصي إلى سلطان القاهرة ، بمناسبة مرور ركب الحجيج ، لا سيّمَا خلال السنوات 849 و859 و872 هـ / 1446 و1454 و1468م[63].

وأخيرًا نلاحظ بكلّ اهتمام أنّ عثمان قد ربط علاقات رسميّة ، ولو بصورة عَرَضيّة ، مع دولة إسلامية أخرى. ففي خلال شهر أوت 1454 ، نجد في مدينة نابولي شخصين من البلاط الحفصي ، قد أطلق سراحهما منذ مدّة قصيرة بأمر من الملك ألفونصو ، وكان قد أُلقي عليهما القبض على متن سفينتيهما في ميناء سرقوسة ، بينما كانا متوجّهين للقيام بمهمّة لدى سلطان الترك[64]. والغالب على الظنّ أن سلطان إفريقيّة كان يودّ أن يوجّه بواسطتهما تهانيه إلى السلطان العثماني محمّد الثاني ، بمناسبة استيلائه على القسطنطينية خلال السنة السالفة وإلحاقها بالعالم الإسلامي.

العلاقات النشيطة مع إيطاليا :

1) أمراء إيطاليا الشمالية (1452–1466) وحيوانات البلاد المغربية :

وفي تلك المدة بالذات تواصلت العلاقات الديبلوماسية والتجارية بين إفريقية والدول النصرانية بإيطاليا ، بدون أيّ تغيير يستحقّ الذكر. ولعلّ ما ينبغي الإشارة إليه أنّ ما شهده القرن الخامس عشر من نهضة فاخرة في إيطاليا قد ساعد على توثيق تلك العلاقات أو إقامة علاقات جديدة ، الأمر الذي حثّ أكثر من أمير من الأمراء الايطاليّين ، مثل ألفونصو الشهم ، على جلب بعض الحيوانات الثّمينة من بلاد المغرب ، كالخيول والنعامات والأسود ،

62) Colin، *Contribution*، ص 198 – 9.

63) وتتمثّل تلك الهدايا في بعض الخيول الأصيلة أو الأقمشة الرفيعة. وكان السلطان المملوكي يوجّه بدوره بعض الهدايا. وقد ضمّ ركب الحجيج في سنة 849/1446 بعض الشخصيات المرموقة من بينها أرملة السلطان أبي فارس. أنظر: السّخاوي ، التبر المسبوك ، ص 123. وحول ركب سنة 858/1454. أنظر ابن إياس ، 2/47 وحول ركب سنة 872/1468 أنظر Colin، المرجع المذكور ، ص 205 – 6.

64) Minieri-Riccio، *Alcuni fatti* ص 429 – 430 و Jorga، *Notes et Extraits*، 2/49 – 50.

للتفاخر ببذخهم. ففي سنة 1452 تلقّى دوق ميلانو فرانسو سفورزا أسدًا من عثمان(65). وفي سنة 1460 أرسل أمير ريميني سيجموند مالاتيستا إلى تونس، تحت حماية جنوة، بعض الأعوان لشراء خيول للسباق. ومن سنة 1463 إلى سنة 1466 حملت عدة بعثات متتابعة بعض الخيول الرائعة والحيوانات الغريبة من تونس إلى دوق مودين والمركيز فرّاري بورصو ديست، وبتلك المناسبة تمّ تبادل الهدايا بين ذلك الأمير والسلطان الذي أوفد في أوائل سنة 1465 سفيرًا إلى بلاط فرّاري، وهو المدعوّ بيرين بربيدو(66). وقبل ذلك بسنتين استغلّ مركيز مانتو، لويس دي غونزاغ، تلك العلاقات الطيّبة القائمة بين السلطان الحفصي والأمير بوصو، ليطلب إلى هذا الأخير التوسط لفائدة المبعوث الذي أوفده إلى تونس لالتماس إطلاق سراح أحد الأسرى(67).

2) **البندقية ومعاهدة** 1456:

ممّا لا شكّ فيه أن سفن البندقية كانت تتردّد على الموانئ الحفصية للربط بينها وبين مصر وجزر الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط من جهة، وبين إيطاليا، من جهة أخرى(68). وفي أكتوبر 1456 تحصّل الدوج فرانسوا فيسكاري على تجديد معاهدة الصلح المبرمة بين البندقية وافريقية، وذلك لمدة ثلاثين سنة قمرية. وقد أشرف على المفاوضات في تونس بدون صعوبة، حسبمًا يبدو، مايفو دايبزارو من جانب النصارى، وأبو الفضل شقيق رئيس الدولة أبي عبد الله بن أبي هلال، من الجانب الآخر(69).

3) **جنوة** (1456–69) **ومعاهدة** 1465:

لقد تميّز الوضع بالنسبة إلى جنوة – كما كان الشأن من قبل – بما يلي: علاقات رسمية متواصلة وموقف متسامح بل محترم، من قِبَل الجمهورية، مع نشوب بعض الحوادث بسبب

(65 *Archivo storico lombardo*، سنة 1900، ص 199.

(66 Foucard، *Relazioni*، ص 3 – 4 و 8 – 9.

(67 Marengo، جنوة وتونس، ص 264 و Amari، *Appendice*، ص 36.

(68 Noiret، *Documents inédits*، ص 457، 494 – 498 (السنوات 1458 – 1465 و 1466)، Malipiero، *Annali Veneti*، ص 618 (سنة 1464) وبرنشفيك *Récits de voyage*، ص 8، 35، 95 (سنة 1462 و 1463). Predelli، *Commemoriali*، 112/5.

(69 Marin Sanudo، *Vite de duchi*، مجموعة 1162 و Mas-Latrie، معاهدات، ص 255 – 6 و Predelli، المرجع المذكور، 128/5.

القيام بأعمال قرصنة من الجانبين ، وردود فعل قاسية من الجانب الإسلامي وقيام الجانب النصراني بمساعٍ متكرّرة لدى السلطان. ومن سنة 1456 إلى سنة 1458 كان الأمر يتعلّق على وجه الخصوص بإطلاق سراح الأسرى الذين تطالب جنوة بتخليصهم من الأسر ، وقد انتهى بها الأمر إلى توجيه سفير إلى تونس وهو المسمّى باولو أمبريالي(70). ولا شكّ أن جمهورية جنوة قد أصدرت قرضًا عموميًا ثانيًا في أوائل سنة 1460 لتغطية النفقات المترتبة على تلك المفاوضات(71). وفي يوم 8 جوان من السنة الموالية وجّهت حكومة جنوة رسالة إلى السلطان للمطالبة بإطلاق سراح قنصلها جان باتيست غريمالدي الذي اعتُقِل ، انتقامًا من قيام أحد القراصنة ، وقد كان من المظنون أنه من الرعايا الجنويين ، باحتجاز ثمانين مسلمًا. ولا شكّ أن السلطان قد لبّى ذلك الطلب. وبعد ذلك بسنتين ، لفت القنصل الجديد فيليبو دي نيغرو انتباه حكومته إلى ضرورة تجديد المعاهدة التي أوشكت مدّتها أن تنتهي. فأوفدت جنوة خلال شهر جوان 1464 السفير انطونيو دي غريمَا الذي أمضى يوم 15 مارس 1465 تمديد المعاهدة السالفة لمدّة ثلاثين سنة قمريّة ، وذلك باسم بلديّة جنوة وباسم دوق ميلانو فرانسوا سفورزا الذي بسط عليها نفوذه من جديد ، منذ مدّة قليلة. وقد أُضيفت إلى المعاهدة ثلاثة فصول ، توفّر للجنويّين ضمانات جديدة بالنّسبة إلى أمن أشخاصهم وتجارتهم(72).

ولكن لم تمض أكثر من سنة حتى تلقّت جنوة شكوى من رعاياها المتعاطين للتجارة في القالة ، حيث لم تتردّد السلطة المحليّة عن ضربهم بالسوط ، إثر محاكمة مدنية بسيطة. وفي الحين أوفدت جنوة إلى عثمان السّفير يوحنّا دا ليفانتو صحبة كاتب وثلاثة خدمة ، وقد سدّد نفقات تلك البعثة البالغة 1500 ريالاً ، المسمّى كريستوف شَيبو الذي قبض ذلك المبلغ فيمَا بعد بواسطة اقتطاع أداء قدره 8٪ من الأداءات الموظّفة على البضائع المقدّمة من طرف مواطنيه إلى الجمارك التونسية مدة 11 سنة و8 أشهر ويومين ، ابتداءً من 28 جويلية 1466. فهل أنّ السفير ليفانتو الذي تلقّى تعليماته في 25 جوان وبقي في تونس بصفة قنصل مدة سنتين ، قد تلقّى تطمينات وضمانات بالنسبة إلى المستقبل من قِبَل السلطان الحفصي؟ أنّه لا يمكننا تأكيد ذلك. وخلال ربيع سنة 1469 ، بينما كان الوباء يعيث فسادًا في البلاد المغربية ، حجّرت جنوة على سفنها الإرساء في موانئ تلك البلاد. ولكن ذلك الإجراء قد

70) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 147 – 150 و Marengo، جنوة وتونس ، ص 76.

71) لقد تمّ تجديد ذلك القرض في سنة 1466.

72) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 151 و Marengo، المرجع السابق ، ص 166 – 176.

اكتسى صبغة وقتيّة ولم يؤثّر مدّة طويلة في التجارة الجنويّة بإفريقيّة ، كما كان الشأن بالنسبة إلى حادث القالة[73].

4) فلورانس : الخطّ البحري التوسكاني ببلاد المغرب (1458) واتّفاقية 1460 :

لقد رأينا المأزق الذي آلت إليه في سنة 1449 العلاقات الديبلوماسية مع فلورانس في عهد كوم دي ميديسيس. ومهما كان الحلّ الذي تمّ التوصّل إليه لتذليل تلك الصعوبات ، فمن المؤكّد ، لأسباب أخرى ، أنّ العلاقات التجارية بين فلورانس وافريقيا الشمالية قد تعطّلت عهدئذٍ ، ولو بصورة جزئية ، مدّة حوالي عشر سنوات. ذلك أن جمهورية فلورانس المهدّدة برًّا وبحرًا من طرف مملكة نابولي في عهد ملكها ألفونصو الخامس ، والمتورطة من ناحية أخرى في عدة نزاعات مؤدية إلى الإفلاس ، لم تكن لديها لا الإمكانات المالية ولا العسكرية لضمان إرساء سفنها سنويًّا في الموانئ المغربية.

ولكن إثر وفاة الملك ألفونصو في 27 جوان 1458 ، تغيّر الوضع ، ومنذ شهر نوفمبر أمكن للمجلس الأعلى لبلدية فلورانس أن يقرّر استئناف الملاحة الرسمية في الموانئ المغربية حسب الشروط التالية : في كلّ سنة ، حسب نظام مقتبس من البندقية ، تنطلق من ميناء بيزانو سفينتان مؤجّرتان بالمزاد العلني ، فتمرّان من ميناء جنوة ثم تتوجّهان إلى الموانئ الحفصيّة الآتية : تونس (حيث ترسي مدة اثني عشر يومًا على أقصى تقدير) وعنّابة والقلّ وبجاية (حيث ترسي في كل ميناء ثلاثة أيّام على أقصى تقدير) ، وبعد ذلك تواصل السفينتان سيرهما في اتجاه الغرب إلى أن تصلا إلى المغرب الأقصى وجنوب إسبانيا. ثم تتّبعان نفس الطريق في الاتّجاه المعاكس عند العودة. وبالإضافة إلى تلك الرحلة ، فقد تقرّر تنظيم رحلة ثانية في اتجاه قبرص والاسكندرية مع التوقف من جديد بتونس في الذهاب والإياب. وفي نفس الوقت استأنفت حكومة فلورانس علاقاتها مع عثمان. فالتمست منه ، أوّلاً بواسطة دي جيانفيغليازي ثم بواسطة رولان ابن جاك بونسي ، في السنة الموالية إطلاق سراح بعض الأسرى من بين رعاياها بدون مقابل ، وتمكين تجّارها من تسلّم كامل الفندق الذي كان في السباق تحت تصرّف رعايا بيزة بتونس.

ولم يلبّ السّلطان تلك المطالب ، كما لم يتمّ تجديد الصلح بصفة رسميّة إلاّ في سنة

73) Marengo، نفس المرجع ، ص 177 – 180 ، 260 – 3.

1460 ، إثر السّفارة التي قام بها أنج ابن غيلمان ديغلي سبيني ، وقد تلقّى تعليماته في 22 أفريل من تلك السنة. وفي يوم 27 نوفمبر ، شكرت بلدية فلورانس السّلطان على ما أبداه نحوها من عطف ، إلا أنّه رفض إطلاق سراح أحد الأسرى التابع لفولتيرا ، بدعوى باطلة مفادها أنّ تلك البلدة غير تابعة لفلورانس[74]. وفي السنوات الموالية كرّرت الجمهورية مساعيها المكتسبة دائمًا صبغة ودّية ، لفائدة ذلك الأسير التعيس الحظّ وعدد كبير آخر من مواطني أو رعايا فلورانس الذين وقعوا في الأسر منذ عهد قريب. ويبدو أن حركة السفن التوسكانية قد سارت وقتئذٍ سيرًا طبيعيًّا ، بالرغم من بعض العقبات الطارئة[75].

5) بيونبينو والقطيعة الحاصلة من سنة 1454 إلى سنة 1467 :

إلى جانب البندقية وجنوة وفلورانس ، استمرّت دولة بيونبينو الصغيرة التابعة لآل آبياني ، في اعتماد قنصل لها بتونس. إلا أن أزمة على غاية من الخطورة قد جدّت في سنة 1454. إذ يبدو أن بعض التجّار الايطاليّين الحسودين قد أثاروا غضب عثمان ضدّ منافسيهم القادمين من جزيرة آلب أو من بيونبينو. فاحتجز السلطان السفن التابعة لرعايا الأمير إيمانويل دي آبياني وأمر بإلقاء القبض على أصحاب تلك السفن ونوتيّتها. ولم يستطع القنصل بارتلمي بلدي ، بالرغم ممّا بذله من جهود ، إقناع السلطان بالتراجع عن قراره القاسي. ولم يعد السلم إلى نصابه بين الدولتين إلا بعد ذلك بخمس عشرة سنة ، في عهد جاك دي آبياني ، بفضل ما أبداه ذلك الأمير من براعة فائقة ، حيث تمّ إطلاق سراح المسجونين[76].

نابولي وأرجونة :

يبدو أنّ السنوات الأخيرة من حياة وعهد الملك ألفونصو الخامس المستقرّ دائمًا في نابولي ، لم تدخل أيّ تغيير محسوس على علاقاته مع عثمان ، إذ تميّزت تلك العلاقات بمجاملة فائقة من الجانبين وتبادل السفراء والهدايا ومفاوضات لا نهاية لها ، للتوصّل بدون جدوى إلى إبرام معاهدة صلح رسميّة. ففي شهر مارس 1456 نجد في نابولي سفيرًا حفصيًّا يدعى بلاز شيبو ، وقد حظي بمعاملة لائقة في بلاط ألفونصو الذي كان يطالب بإطلاق سراح رعاياه

74) Amari، *Appendice*، ص 24 – 33 ، 60 – 62 وMas-Latrie، المقدمة ، ص 332 – 4.
75) Amari، نفس المرجع ، ص 33 – 38 ، 41 ، 62 – 64.
76) Cappelletti، *Storia di Piombino*، ص 97 – 98 ، 104 – 5.

المسجونين في إفريقيّة[77]. وإثر وفاة ألفونصو سنة 1458، انقسمت مملكته الشاسعة إلى قسمين، فانتقلت نابولي إلى أخيه غير الشرعي فردينان الأوّل، بينما كانت أرجونة وصقلية من نصيب ابنه يوحنّا الثاني. ولا ندري هل أقيمت في وقت مبكّر علاقات بين فردينان وعثمان. أما بالنسبة إلى الملك يوحنّا، فإن شؤون شبه الجزيرة الإيبيرية المعقّدة قد شغلت كامل وقته مدّة طويلة من الزمن. كما أنّ برشلونة التي ثارت ضدّه وأنهكت قواها الحرب الأهليّة، قد شهدت تدهور تجارتها البحرية، تدهورًا لا رجعة فيه[78].

القسم الثالث من مدّة ولاية عثمان. الوضع الداخلي (1470– 1488) :

عندما نصل في هذا العرض لتاريخ الدولة الحفصيّة إلى سنة 1470م، نجد أنفسنا أمام وثيقة ذات قيمة يتبعها نوع من «الفراغ». وهي تتمثّل في الرحلة الحيّة التي رواها المدعوّ أدورن أصيل مدينة بروج، وقد وصف لنا عثمان وهو في الخمسين من عمره، طويل القامة، قليل الكلام، معتدل، على غاية من الورع، عادل، يعطف على الجميع ويحظى بمحبّة شعبه، فهو، كما يقول «أعظم وأقدر وأثرى ملك من الملوك المغاربة». وإن الاستعراض العسكري الذي شاهده رحّالتنا في تونس وقدّم إلينا وصفًا له، يؤيّد شعور القوّة والمناعة الذي كان يحسّ به رجال النصف الثاني من القرن الخامس عشر، تجاه الصّرح الحفصي[79]. ومن سوء الحظّ فإنّ المعلومات التي لدينا حول سياسة عثمان المغربية خلال الثماني عشرة سنة المتبقّية من عهده، تقتصر على بعض المعطيات الزهيدة.

ففيمَا يتعلق بالقبائل، كلّ ما نعلم أنّ السلطان قد استقبل في عاصمته خلال الشهر الأخير من سنة 881هـ / 1477م عددًا من كبار المشائخ الذين قدّموا إليه شواهد الطاعة، ومن بينهم نصر بن صولة زعيم فرع كبير من فروع الذواودة[80]. وبالنسبة إلى المتقلّدين لأعلى المناصب الدولية نستطيع أن نذكر الوقائع التالية: لقد عوّض المزوار إبراهيم الفتوحي ابنه عبد العزيز، ولا ندري متى تمّ ذلك. في حين أضفت المصادر على عبد الرحمان الفتوحي

77) أنظر: Minieri-Riccio، *Alcuni fatti*، ص 442، 445، 456 و Cerone، الفونصو وعثمان، سنة 1913، ص 73 – 5.

78) Mas-Latrie، معاهدات، ص 334.

79) Adorne، تحقيق برنشفيك، *Récits de voyage*، ص 206 – 8، 214 – 5.

80) الزركشي، بلوغ الأماني، ص 107 ب.

الذي سبق أن وجدناه قائدًا على قصبة تونس ، صفة «شيخ الدولة»[81] ، أي ما يقابل «الوزير الأكبر». أما ديوان الإنشاء فقد عُهِد به إلى بعض الفقهاء. وأما الطاعن في السنّ أحمد السليماني الذي أنهكته السنون ، فقد ترك مكانه على رأس إدارة الجباية للمدعوّ محمد الزوّاجي في جمادى الثانية سنة 887هـ/ 1482م.

وبالنسبة إلى ولاية الأقاليم ، فقد عاد عثمان أكثر فأكثر إلى تطبيق النظام العائلي المعمول به سابقًا. إذ عيّن اثنين من أبنائه الآخرين واليين ، الأوّل على عنّابة ، وهو أبو سالم إبراهيم ، والثاني على طرابلس ، وهو أبو بكر[82]. ولكنّنا لا نستطيع أن نثبت هل أنه قد تمكّن من إبقاء تلمسان تحت سلطته وقد أصبح على رأسها أمير جديد[83] منذ سنة 873هـ/ 1469م. على أنه من الممكن أن نعتبر ذلك من الأمور المحتملة ، لا سيّمَا إذا علمنا بالخصوص أن سلطان فاس الجديد محمّد الشيخ مؤسّس دولة بني وطّاس قد اعترف هو أيضًا بتبعيّته للدولة الحفصيّة بمقتضى وثيقة رسمية مؤرّخة في 12 ربيع الأول 877هـ/ 16 سبتمبر 1472م[84].

تقلّبات العلاقات مع إيطاليا (1470– 1488) :

ومن حسن حظّنا ، فإنه لدينا معلومات أوفر بالنسبة إلى تلك الفترة ، حول العلاقات القائمة بين إفريقية وبعض الدول المسيحية. ولا يتعلّق الأمر – والحقّ يقال – بالبندقية ، ولكن لدينا ما يثبت وجود قناصل من البندقية يمارسون مهامّهم بتونس واستمرار الخطّ البحري في الاشتغال بصورة منتظمة[85]. ومن المحتمل أن تكون الحركة التجارية التي تقوم بها الجمهوريات الإيطالية البحرية قد تحوّلت ، بالنسبة إلى قسم كبير منها ، إلى افريقيا

81) نفس المرجع ، ص 104.

82) هاتان التسميتان سابقتان لسنة 1470 ، لأنّنا نجد في ذلك التاريخ قائدًا بعنابة (Marengo، جنوة وتونس ، ص 89) وآخر بطرابلس (Adorne، المرجع السابق ، ص 214). ولكنّ أبا سالم كان واليًا على عنابة في سنة 1473 بدون شكّ (Marengo، المرجع المذكور ، ص 91).

83) هو أبوعبد الله محمد الثابتي ابن أحد موالي عثمان السابقين.

84) الزركشي ، المرجع السابق ، ص 108 ب. لا شكّ أن محمد الشيخ كان يرغب في إبطال تأثير خصمه الشريف محمد ابن عمران الذي أطرده من فاس ، فالتجأ إلى تونس.

85) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 258 – 9 والمقدمة ، ص 330 – 1. أنظر أيضًا برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 230.

الشمالية ، بعدما زحزحها التقدّم التركي الباهر ، عن عدّة مراكز في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ، وأصبح التنافس بين تلك الجمهوريات شديدًا. كما تفاقمت النّزعة الفرديّة لدى التجّار الذين أصبح ينازع بعضهم بعضًا ، حتى التجّار التابعين لنفس الدّولة.

وظهرت الخلافات على وجه الخصوص بين الجنويّين المتعاطين للتجارة في إفريقية وانعدم التضامن الضروري بينهم ، وكان قنصلهم هو نفسه يتغافل في أغلب الأحيان ، من أجل مصلحته الشخصية ، عن الدفاع بنجاعة عن حقوق مواطنيه. وبالرغم من روح العدالة التي كان يتّسهم بها عثمان ، وقد اعترفت بذلك حكومة جنوة عن طيب خاطر ، فقد نتجت عن ذلك بعض التجاوزات التي ذهب ضحيّتها بعض الجنويّين ، نخصّ بالذكر منهم رجل الأعمال جورج جرجير ستيلا الذي نجده مصدّرًا في طرابلس سنة 1459 ومشتريًا للصوف والكتّان في قسنطينة قبل سنة 1470 ومتحصّلاً على لزمة صيد التنّ في نوبية (سيدي داود) بالوطن القبلي ، سنة 1478–80[86]. وأحيانًا ، بمبادرة من بعض كبار الموظّفين المسلمين ، تتمّ عرقلة المحاكم القنصلية ، ويلقى القبض على بعض التجّار النصارى بمقتضى مبدإ المسؤولية الجماعية ، ويطالب التجّار بدفع أداءات جمركية بنسب أعلى من النسب المنصوص عليها في المعاهدات السارية المفعول. ففي سنة 1483 سجن والي عنّابة الأمير أبو سالم بعض الجنويّين المتحصّلين على لزمة الجمارك ، بدعوى أنهم مدينون له بمبلغ ثلاثة آلاف دبلون. وعلى وجه العموم ، فإن تسديد ديون كبار رجال البلاط بل حتى الخزينة ، يتمّ بصعوبة. وتضاف إلى هذا الوصف القاتم في الظاهر ، مساوئ أعمال القرصنة البحرية ، التي ليس لها من عذر سوى أنها تقع كردّ فعل على أعمال مماثلة قد قام بها بعض الأوروبيّين. على أنّ مدينة جنوة الكبيرة ، الخاضعة لدوق ميلانو غالياس ماري سفورزة حتى وفاته في سنة 1476 ، ثم المتحصّلة على حريّتها بعد ذلك بسنتين ، لم تقطع علاقتها مع الدولة الحفصيّة ، ولو في أشدّ الحالات حرجًا. بل كانت تكتفي كلّ مرة بتعزيز مطالبها الكتابية بإرسال سفير. فقد قام السفير بونوا دي فياسكي بعدّة مهمّات من سنة 1474 إلى سنة 1480[87]. وقام سفير آخر بمهمّة مماثلة في ماي 1486 وهو المسمّى جان باتيست لوملّينو الذي حُمِّلَت نفقاته على كاهل التجارة الجنويّة بإفريقية[88]. وفي ماي 1488 قام السفير فرانسوا بانيغارولا بمهمّة أخرى ثم بقي

86) Marengo، جنوة وتونس ، ص 260 – 1 ، 262 – 272 ، 278 ، 280 – 1.

87) لا يمكن أن تكون نفس المهمة الوحيدة كما ظنّ ذلك Marengo.

88) في شكل أداء قدره 1/4 ٪ موظف مدّة 26 سنة بتونس على بعض الواردات والصادرات.

قنصلاً بتونس عوضًا عن لوملّينو(89). ومهما كانت نتائج تلك المساعي ، فقد كانت جنوة حريصة دومًا وأبدًا على مجاملة عاهل بلادٍ تستطيع أن تستورد منها القمح(90) وتعتبر ممارسة التجارة فيها في آخر الأمر مربحة للغاية ، بالرغم من الكثير من المخاطر.

وفي سنة 1472 تأثّرت دولة بيونبينو الصغيرة باختطاف عدد كبير من رعاياها من طرف بعض القراصنة الأفارقة الذين حوّلوهم إلى رقيق ، كما تأثرت بإقالة قنصلها بتونس الذي لا شكّ أنه قد احتجّ بقوّة لدى السلطان. فأوفد جاك دي ابيانو الى عثمان سفيرًا تمكّن من الحصول على إطلاق سراح الأسرى وتجديد معاهدة الصلح. وبعد ذلك بخمس سنوات ، أشارت المصادر إلى وجود قنصل بيونبينو بمناسبة انتهاء مهمّته في العاصمة الحفصيّة(91).

أمّا فلورانس التي يشرف على حظوظها لوران الشهم ، فقد كان همّها توثيق العلاقات التجارية والودّية مع إفريقية. والدّليل على ذلك الرّسالتان الموجّهتان من طرف البلدية إلى السلطان في جويلية 1472 وسبتمبر 1473 ، وعلى وجه الخصوص الرسالة الثانية التي تعلن عن مهمّة المدعوّ ستياتا بانيزي المكلّف بالحصول على تأكيد وتدعيم امتيازات رعايا فلورانس بإفريقيّة(92). ولكنّ مناهضة نابولي قد وضعت حدًّا لتلك العلاقات الطيّبة والمفيدة ، كما كان الشأن قبل ذلك بعشرين سنة. ولم تُستأنف العلاقات إلا في ربيع سنة 1478 ، ولكنّها كانت مصحوبة بكثير من الاحتياطات ذات الصبغة العسكريّة ، من قِبَل السفن التابعة لفلورانس. وبعد ذلك بثلاث سنين أي في 2 أوت 1481 ، سلّم مجلس الثماني أعضاء بفلورانس رسائل اعتماد وتعليمات إلى المواطن يوحنّا ستروزي للقيام بمهمّة ديبلوماسية لدى عثمان ، تتمثّل في المطالبة بإطلاق سراح بعض المواطنين الأسرى وإبرام معاهدة صلح جديدة على أساس معاهدة 1445(93). ولا ندري ما إذا كان مصير تلك المفاوضات التي تعتبر آخر ما لدينا من أثر للعلاقات بين جمهوريّة فلورانس وإفريقية في القرن الخامس عشر(94).

---

(89) Marengo، المرجع المذكور، ص 89 – 90 ، 181 – 190.

(90) أنظر: *Rerum Italicarum scriptores*، الجزء 23 ، الجزء الأول ، ص 53.

(91) وهو المسمّى Baptiste dell Ancisa، أنظر: Cappelletti، *Storia di Piombino*، ص 111 – 3.

(92) Amari، الملحق ، ص 42 – 43.

(93) Amari، الملحق ، ص 44 – 5 ، 65 ، 75 و Mas-Latrie، المقدمة ، ص 336.

(94) Gherardi da Volterra، ص 120.

المفاوضات مع نابولي وأرجونة – صقلية (1470 – 79)
المعاهدة المبرمة بين تونس ونابولي سنة 1478 :

تُبرز الوثائق الموجودة لدينا ، ابتداءً من ربيع سنة 1470 ، النشاط المكثّف للعلاقات الديبلوماسية بين الدولة الحفصية من جهة ومملكتي نابولي وأرجونة – صقلية من جهة أخرى. فقد أخبر ملك نابولي فردينان الأوّل بصورة ودّية ممثّل عمّه ملك أرجونة يوحنّا الثاني بصقلية ، نائب الملك لوب كسيميناس دورايا ، بالمفاوضات التي شرع في إجرائها بتونس بواسطة سفيره بيدرو أنطونيو دي فولينيو. ووافق نائب الملك يوم 10 ماي ، من حيث المبدأ ، على الانضمام إلى المعاهدة المتوقع أن يبرمها فردينان مع السلطان الحفصي ، بشرط أن تتضمّن تلك الاتفاقية بعض البنود التي تنصّ بالخصوص على ضمان أمن الملاحة والتجارة من الجانبين وإطلاق سراح الأسرى مقابل عشرين أو أربعين دبلون عن كلّ فرد حسب سنّه ، وبدون مقابل بالنسبة للأسرى الذين هم في حوزة السلطان ذاته ، وتعيين قناصل(95) معتمدين لدى عثمان وتحديد مدّة السلم بثلاثين سنة. كما طالب نائب الملك بتحديد أجل قدره أربعة أشهر ، اعتبارًا من تاريخ إبرام الاتفاقية المقبلة ، لتمكينه عند الاقتضاء من الانضمام نهائيًّا إلى المعاهدة وتصديق عاهله عليها(96).

فهل أغضب هذا الجواب الحازم والتسويفي في آن واحد ، فردينان؟ أم ان نائب الملك دورايا كان حريصًا هو نفسه على التفاوض مباشرة مع تونس ، لصيانة هيبة العرش وهيبته هو ذاته؟ ومهما يكن من أمر فإن المفاوضات التي ستتواصل مدة ثلاث سنوات بين الدولتين المسيحيّتين وبين إفريقية ، ستجري على حدة وبصورة مستقلة في أغلب الأحيان بالنسبة لكلتا الدولتين المذكورتين(97) ، وستفضي إلى إبرام اتفاقيّتين منفصلتين ، تفصل بينهما بضعة أشهر. وتشير المصادر إلى استقبال سفارتين افريقيتين في نابولي ، الأولى في جويلية 1470 والثانية من 27 سبتمبر إلى 30 ديسمبر 1470 ، وتحوّل بعثة نابوليتانية إلى تونس في افريل 1472 ، على رأسها ليون سيتلّو. وأخيرًا توصّل سفير حفصي(98) في جويلية – أوت 1473 بنابولي إلى إبرام

95) يمثّلون كلاًّ من الملك فردينان والملك يوحنّا والبابا.

96) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 171 – 3.

97) ولكن في نوفبر 1472 فكّر دورايا في إمكانية انضمام ملك نابولي فردينان إلى الاتفاقية المزمع إبرامها باسم أرجونة وصقلية ، (Mas-Latrie، معاهدات ، ص 175) فقد انعكس الوضع حينئذ بالنسبة لسنة 1470.

98) لقد أطلقت عليه المصادر المسيحية اسم «Ximera moro».

معاهدة صلح لم تبلغنا بنودها[99]. ومن جانب أرجونة وصقلية، نلاحظ أن دورايا قد أوفد إلى عثمان منذ 16 جويلية 1470 بعثة منفصلة برئاسة أندري نافارو. وبعد ذلك بسنتين أي في نوفمبر 1472، سلّم إلى سفيره لدى السلطان رافائيل فيف[100] كمية من القمح وستين ألف دبلون لتعويض نفقات سفره وثمن الافتداء المحتمل لخمسمائة أسيرًا. وفي 19 ديسمبر من السنة الموالية توصّل في آخر الأمر إلى إبرام هدنة لمدة سنتين ابتداء من أول جانفي، باسم مليكه، مع قائد تونس المبعوث من قِبَل عثمان. كما أمر منظوريه في كلّ من صقلية ومالطة وغودش وقوصرة (بنتلاريا)، باحترام بنود تلك الاتفاقية بكلّ دقة. وبعد ذلك ببضعة أيام سمح للحاكم جاك بونانو بالاضطلاع في صقلية بمهامّ قنصل، لحساب «ملك تونس»[101]. وهذا هو المثال الوحيد الذي نعرفه لوجود قنصل حفصي، هو نفسه نصراني، في بلاد نصرانية.

إلاّ أنّ هذه الهدنة الوقتية ليست السلم. ولم يتسنّ خلال السنوات الموالية إبرام معاهدة صلح رسمية، إذ يبدو أن أصحاب صقلية وأرجونة لم يكونوا يرغبون فيها حقيقةً. واكتفى الطرفان بتمديد الهدنة لمدة سنتين جديدتين، وذلك على إثر السفارة التي قام بها غليوم دي بيرالتا وغليوم بوجاد بتونس حوالي منتصف سنة 1475[102]. وفي شبه الجزيرة الإيبيرية لم يقم يوحنّا الثاني بأيّ عمل لتنشيط الحركة التجارية المتدهورة في برشلونة التي تمرّدت عليه مدة طويلة[103]. ولما ارتقى إلى عرش قشتالة ابنه فردينان وزوجته إيزابيل، سنة 1473، وكان فردينان قد تسلّم من قبل جزيرة صقلية، تلقّى أيضًا في أوائل سنة 1479، إرث أبيه المتمثّل في مملكة أرجونة. وابتداء من ذلك التاريخ لم يهتمّ «الملكان الكاثوليكيان» (فردينان وإيزابيل) بمصالح قطلونيا وصقلية وسخّرا جهودهما، كلما استطاعا إلى ذلك سبيلاً، للاستيلاء على غرناطة وإتمام الوحدة الإسبانية، التي ستستفيد منها على وجه الخصوص قشتالة. والغالب على الظن أن مداولات مجلس الأعيان المؤرخة في 8 ديسمبر 1479 والمؤيّدة لإبرام معاهدة صلح رسمية مع الدولة الحفصية قد بقيت حبرًا على ورق، كما كان متوقّعًا من خلال موقف نائب ملك صقلية حول هذا الموضوع[104].

99) Barone، *Cedole*، الجزء 11، ص 229، 236، 238، 243، 389 — 390، 401.

100) Mas-Latrie، المقدمة، ص 319 ومعاهدات، ص 174.

101) مع الاعتراف بحقه في تعيين نوّاب قناصل Mas-Latrie، معاهدات، ص 173 — 7 و 401.

102) Mas-Latrie، نفس المرجع، ص 177 — 180.

103) نفس المرجع، ص 335.

104) نفس المرجع، ص 180 — 1.

وبالعكس من ذلك ، فخلال السنة السابقة أقرّ ملك نابولي فردينان الأول الصلح المبرم بينه وبين عثمان سنة 1473 ، بوضع خاتمه على معاهدة حسب الأصول مؤرخة في 12 صفر 883هـ / 15 ماي 1478م . وهذه الوثيقة التي أشرف على وضعها القائد فارح[105] والتي تبلغ مدة نفاذها ثلاثين سنة شمسية ، قد ضمّنت لرعايا ملك نابولي في جميع الأمور نفس المعاملة الملائمة التي يتمتّع بها رعايا جنوة والبندقية . وبالإضافة إلى ذلك يستطيع فردينان أن يعيّن ، علاوة على قنصله بتونس ، نوّاب قناصل في مدن إفريقيّة الأخرى[106] .

العلاقات مع بروفانس في عهد الملك روني والملك لويس الحادي عشر (1470–1481) :

إن بروفانس التي سبق أن لاحظنا تجّارها يترددون بانتظام على الموانئ المغربية خلال القرن الثالث عشر ، قد ربطت من جديد علاقات تجارية مع افريقيا الشمالية ، بإيعاز من الجالسين على عرشها . فقد كان الملك روني دانجو ، كونت دي بروفانس ، المولع بالبضائع الشرقية والأشياء الغريبة ، حريصًا على جلب الأقمشة والأسلحة والزرابي من تونس . وفي سنة 1470 أوفد شخصين من أفراد حاشيته ، هما نيكولا جينو وجان دي لوغر ، للقيام بمهمّة لدى عثمان ، وقد تحصّلا من قِبَله على إطلاق سراح راهبًا أسيرًا من مواطني سردينيا ، مقابل فدية . وفي نفس الوقت تمّ بنفس الشروط إطلاق سراح شارل دي تورال ، قائد بحريّة «ملك صقلية»[107] ، الذي كان مسجونًا في بجاية منذ أمد بعيد . وفي سنة 1471 زار البلاد الحفصية مبعوثان آخران ، هما انطونلّو دي روزان وانطونيو فالكونياري لدراسة الموارد الاقتصادية لتلك البلاد ، حسبمَا يبدو[108] .

وبعد ذلك بعشر سنوات ، إثر انتقال بروفانس تحت سلطة ملك فرنسا لويس الحادي عشر[109] ، وجّه هذا الأخير رسالة إلى كل من السلطان الحفصي وابنه والي عنابة ، ليطلب

---

105) أبو السرور فارح ابن القائد الراحل أبو علي منصور. ولا بدّ أن يكون قائد قسطينة السابق السالف الذكر.

106) Ribera، *Tractado de paz*، ص 373 – 386 (النص العربي للمعاهدة).

107) وهو اللقب الذي يحمله رسميًّا روني دانجو.

108) Lecoy de la Marche، الملك روني ، باريس 1875 ، 379/1 ، 480 – 2 ، 529 ، 132/2 ، 337 ، 341 – 2.

109) يبدو أن هناك محاولة لتنمية التجارة الفرنسية مع إفريقية في عهد شارل السابع (أنظر : Boissonnade، علاقات =

إليهما أن يرجعا إلى صاحبها ، المكاسب التابعة للمدعو يوحنّا دي فو ، أمين المال الملكي في مقاطعة دوفيني وقائد بروفانس سابقًا ، وقد احتجزت سالفًا في عنابة ، إثر غرق المركب الذي كان ينقلها . وبتلك المناسبة أعرب لويس الحادي عشر عن أمله في تنمية العلاقات التجارية التي بدأت مع إفريقية في عهد الملك روني . ونحن نعلم من ناحية أخرى كيف كان لويس الحادي عشر يرغب رغبة صادقة في تحقيق النهضة الاقتصادية والبحرية لفائدة موانئ بروفانس ولا سيّمَا مرسيليا(110) . ولكن ينبغي أن ننتظر في الواقع القرن الموالي ، إلى أن يحصل التحالف الفرنسي العثماني واستقرار الأتراك بإفريقيا الشمالية ، لتحتلّ مدينة مرسيليا مكانة مرموقة ضمن الحركة التجارية الأروبية في أقطار المغرب .

معاهدة 1478 المبرمة مع فرقة المضيفين برودس :

تتّسم الدولة المسيحيّة الأخيرة التي ربط معها عثمان علاقات ودية ، بهذه الخاصيّة الجديرة بالملاحظة من جانبين ، فهي من جهة أولى فرقة دينية ومن جهة ثانية تقع في منطقة شرقية نائية . ويتعلق الأمر بفرقة الفرسان المضيفين ببيت المقدس الذين يتحكّمون في جزيرة رودس وسيدافعون عنها مدة طويلة ، بنجاح ضدّ الأتراك . ففي 18 فيفري 1478 وجّه قائد الفرقة بطرس دو بوسون رسالة إلى السلطان الحفصي ليوصيه خيرًا باثنين من رعايا رودس المتوجّهين إلى تونس ، وهما النبيل يوحنّا فيلو بصفة سفير والتاجر جيروم باربو بصفة قنصل . ذلك أن الفرقة قد صدّقت منذ حين على المعاهدة المحرّرة باللغة العربية التي أبرمها الفارس ليون لامان مع عثمان ، وهي تنصّ على اعتماد قنصل «الفرقة الدينية» لدى السلطان وإقرار الصّلح لمدة إحدى وثلاثين سنة ، ولا يمكن خرق المعاهدة إلا بعد الإشعار بذلك قبل سنتين . ومن ناحية أخرى ، فإن تلك الوثيقة الديبلوماسية التي تتضمّن بنودًا عادية تهمّ الأمن المتبادل وتلغي بصريح العبارة حقّ الحُطام ، تسمح بالإضافة إلى ذلك بذهاب سفينتين من إفريقية إلى رودس مرّة كلّ سنة . وبالعكس من ذلك تلزم رعايا السلطان الحفصي بالسفر على متن

= تجارية ، ص 34 وMacler، مجلة تاريخ الديانات ، 1932 ، ص 85 – 97 و de Cenival، مجلة تاريخ المستعمرات ، 1932 ، ص 451 – 460. ويبدو لي تاريخ وصحّة الوثيقة مشكوكًا فيهما) .

110) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 103 – 5 و Lecoy de la Marche، المرجع المذكور ، 482/1 ورسائل لويس الحادي عشر ، باريس 1905 ، 122/9 – 7 و129 – 136 و De la Roncière، تاريخ البحرية الفرنسية ، ج 2 ، ص 389 – 90 و P. Champion، لويس الحادي عشر ، ج 2 ، ص 201 .

السفن التّابعة للفرقة والبالغة حمولتها ألف برميل فما فوق والمفضّلة على بقيّة السفن الأجنبية الأخرى. وفي صورة الهجوم على تلك السفن من طرف الغير، يمكن للسلطان أن يقوم بأعمال انتقامية ضدّ مواطني الجانبين المقيمين بتونس. وأخيرًا منح السّلطان «الفرقة الدينية» حقّ تصدير ألف صاع قمح(111) من إفريقية بكلّ حرية، كلّما كانت لها رغبة في ذلك. والغالب على الظنّ أن مبادرة تلك الاتفاقية ترجع إلى المضيفين الذين كانوا يتوقعون لا محالة هجومًا قريبًا من طرف العثمانيّين، وقد تمّ ذلك بالفعل بعد سنتين من ذلك التاريخ. وكانوا يبحثون مقابل ذلك على حليف من بين الدول الإسلامية كمصر مثلاً التي كانت تخشى قدوم الأتراك. ولكن لا شيء يدلّ على أن إبرام المعاهدة المذكورة مع رودس، كان يكتسي، في نظر عثمان، صبغة عدائية تجاه تركيا. وهل يمكنه أن يخشى أولئك المسلمين الذين يبعدون عن بلاده بمثل تلك المسافة؟ بل من المحتمل أنّه لم يأخذ بعين الاعتبار سوى المصلحة التجارية لبلاده، بينما ابتهج الفرسان المضيفون بالامتيازات الاقتصادية التي منحهم إياها وبحياده المتسامح الذي لا شكّ فيه، في الكفاح الذي يتأهّبون لخوض غماره ضدّ العثمانيّين.

استمرار العلاقات الطيّبة مع كلّ من مصر وغرناطة (1472–1488):

إنّ الدولتين الإسلاميّتين الخارجتين عن إفريقيا الشمالية، وهما مصر وغرناطة المعروفتان بصداقتهما التقليدية للدولة الحفصية، قد استمرّتا بطبيعة الحال في نفس ذلك الاتّجاه خلال الفترة الأخيرة من ولاية عثمان، إذا تواصلت العلاقات الودّية مع مصر، وقد زادت مناسبة الحجّ في توثيقها، حيث تشير المصادر بالنسبة إلى سنتي 877 و889هـ/ 1472–73 و1484م على وجه الخصوص، إلى مرور ركب الحجيج الأفارقة بمصر في اتجاه البقاع المقدّسة، المرّة الأولى بسبب وجود قاضي الجماعة بتونس وإحدى زوجات عثمان، والمرّة الثانية بسبب كثرة عدد الحجيج، بصورة غير عادية(112).

أمّا غرناطة التي كانت مشرفة على النهاية وشاعرة بعجزها عن صدّ هجوم إسبانيا المسيحية الموحّدة، فقد كانت تودّ، في الأيام الأخيرة من حياتها، التعويل على إعانة ماليّة ناجعة من قِبَل السّلطان الحفصي. ولكنّ هذا الأخير، سواء من باب الحذر أو الكلل، لم

(111) G. Bosio، *Dell'Istoria della sacra Religione*، روما 1629، ج 2، ص 375، 377.

(112) ابن إياس، 142/2 و224. وفي سنة 880هـ/1483م تلقّى سلطان القاهرة بعض الهدايا التي حملها إليه عن طريق البحر مبعوث الأمير أبي بكر والي طرابلس. Fagnan، *Extraits inédits*، ص 277.

يبذل أيّ مجهود للدّفاع الحاسم عن الإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية. فعندما سقطت مالقة سنة 1487، أوفد آخر بني نصر أبو عبد الله محمد، الذي كان النّصارى يطلقون عليه اسم «بوعبديل»، أوفد قاضي الجماعة بعاصمته محمد بن علي الأزرق، إلى السلطان الحفصي لالتماس مساعدته ضدّ الكفّار(113). ولكن ما إن وصل ذلك المبعوث إلى تونس، حتى توفّي عثمان الذي ما زال آنذاك «عظيمًا وقويّ النفوذ»، ولكنّه كان متأثّرًا بالمآتم التي أصابت عائلته. وقد كانت وفاته في آخر رمضان 893هـ / أوائل سبتمبر 1488م(114).

المآتم العائليّة ووفاة عثمان (1484–1488):

قبل أن يلتحق العاهل الحفصي بجوار ربّه وهو يبلغ من العمر سبعين سنة، فقد خلال السنوات الأخيرة من عهده الطويل الأمد عددًا من أعقابه. فقد توفّي ابنه أبو سالم إبراهيم والي عنابة في أواخر سنة 889هـ / 1484م. وفي غضون السنة الموالية أدركت المنيّة حفيده المنتصر بن المسعود والي قسنطينة. ثم جاء دور ابنه الأكبر وعضده الأيمن وليّ العهد المسعود الذي قضى عليه المرض في شعبان 893هـ / جويلية 1488م(115). وقد عجّلت تلك النكبة في وفاة السلطان هو نفسه. ولكنّه تمكّن قبل مماته من ضمان الخلافة على العرش، حيث عهد بالحكم من بعده إلى حفيده أبي زكرياء يحيى بن المسعود، والي قسنطينة الذي كان يبلغ من العمر إذ ذاك خمسًا وثلاثين سنة(116).

أقرب خلفاء عثمان عهدًا (1488–1494):

1) الخصومات العائلية والوضع الداخلي:

لقد ثار على السلطان الجديد في وقت مبكر عدد كبير من أقاربه، مثلما حصل إبّان وفاة أبي فارس، وفي ظروف متشابهة. فتحرّك يحيى بسرعة، وقام على حين غفلة باعتقال

---

(113) السخاوي، ضوء، 9/20 – 21.

(114) Fagnan، المرجع المذكور، ص 275 – 6 و323.

(115) نفس المرجع، ص 322.

(116) أنظر حول نهاية مدّة ولاية عثمان وحول خلفائه المباشرين، بالخصوص ليون الإفريقي، 3/186 وابن أبي دينار، المؤنس، ص 141 – 2 (وهو مصدر ناقص وخاطئ جزئيًا). و Fagnan، المرجع السابق، ص 274 – 7 و322 – 4 وابن إياس، 2/230 – 232، 255، 272، 283. وقد ادّعى المؤلف الأخير بدون توضيح أن اضطرابات قد حصلت بتونس في سنة 890هـ/1485م.

وإعدام عمّه أبي بكر والي طرابلس ، وابن السلطان الراحل ، الذي كان يتمتّع بأكثر مؤهلات للمطالبة بالحكم. ولقي عبد الملك ابن أبي بكر نفس المصير. وعمد يحيى الذي لا يرحم إلى سمل عيني أخيه ذاته الأمير الحسن الذي شكّ في ولائه ، وفعل نفس الشيء مع ابن أخيه أبي بكر المنتصر الذي كان قد تركه على رأس ولاية قسنطينة. ولكنّه بقدر ما كان قاسيًا مع خصومه ، كان قاسيًا مع أنصاره الذين تخلّوا عنه ، فقضى نحبه خلال المعركة التي شنّها ضدّه في شهر رجب 894هـ/ منتصف 1489م ، ابن عمّه عبد المؤمن بن إبراهيم ، الذي كان مثل أبيه واليًا على عنابة ، ومترشّحًا للارتقاء إلى عرش تونس.

إلاّ أنّ عبد المؤمن الذي بويع بالخلافة لم يذق طعم فوزه مدّة طويلة. فقد تصدّى أحد أبناء سلفه وخصمه ، الشابّ أبو يحيى زكرياء بن يحيى ، لأخذ ثأر أبيه وأسرع إلى المطالبة بالعرش. فالتجأ زكرياء في أوّل الأمر إلى الجبال الداخليّة ، حيث حظي بمساعدة بعض الأعراب الرحّل ، ثم هجم على تونس في بداية خريف سنة 895هـ/ 1490م ، وبعدما تعرض لمقاومة قصيرة الأمد من قِبَل خصمه ، استولى على المدينة في 28 ذي القعدة / 13 أكتوبر ، مثيرًا ابتهاج كافّة السكّان حسبمَا رواه أحد الشهود الأجانب. فلاذ عبد المؤمن بالفرار وقضى نحبه ، ربّمَا مسمومًا ، بعد ذلك بمدة قليلة مع ابنيه الاثنين. فتمّت مبايعة زكرياء الذي لم يكن يبلغ من العمر سوى ست عشرة أو ثماني عشرة سنة ، بوصفه صاحب إفريقية الأوحد. وكان يبدو آنذاك أن الدولة الحفصية ، بعد سنتين من الاضطرابات ، ستستعيد توازنها وهيبتها تحت سلطة ذلك العاهل الجديد. ولكن من سوء الحظّ ، فقد عاجلته المنيّة منذ التاسع من شعبان 899هـ/ 15 ماي 1494م ، حيث أودى بحياته ، وهو في عنفوان الشباب ، وباء الطاعون الذي كان إذ ذاك يفتك بالبلاد.

فماذا جرى خلال الثلاث سنوات ونصف السنة من عهد زكريّاء المذكور؟ إنّنا نجهل ذلك تمامًا(117). وكلّ ما وصل إلينا من أخبار حول التاريخ الداخلي ، يتمثّل في المعلومات التالية الملفّقة والمفيدة على كلّ حال ، وهي تتلخّص من جهة في الترميم الجزئي لزاويتي وليّين من الأولياء الصالحين بالعاصمة(118) ، وذلك بأمر من السلطان وبعناية مزواره القاضي

(117) حول ولاية أبي يحيى زكرياء التي لم يشر إليها ابن أبي دينار ولا المؤرخون التونسيّون اللاحقون ، أنظر بالإضافة إلى المراجع السابقة ، Foucard، *Relazioni*، ص 201 وبرنشفيك ، *Un calife hafside méconnu*، المجلة التونسية 1930 ، ص 38 – 48.

(118) [لعلّهما محرز بن خلف وأحمد بن عروس].

عبد الرحمان المصري[119] ، ومن جهة أخرى في الانتفاضة التي اندلعت في نفس السنة ضدّ والي طرابلس القائد ساسي ، ابن الوالي السابق أبي النصر[120] ، وقد كانت وفاته بحادث عنيف ، تمثّل إشارة الانطلاق للاضطرابات التي ستفضي بعد ذلك ببضع سنوات إلى استقلال تلك المدينة ومنطقتها. وبالنسبة إلى المناطق الغربية ليست لدينا معلومات حول علاقات السلطان الحفصي مع بني عبد الوادي في تلمسان وبني وطّاس في فاس. ولكن ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ السلطان كان يشاهد من بعيد ، بدون محاولة القيام بأدنى عمل تضامني فعّال – إذ لا شك أن وضعه الداخلي لم يكن يسمح له بذلك – كان يشاهد سقوط غرناطة نهائيًّا وزوال دولة بني نصر في غضون سنة 1491 والأيام الأولى من سنة 1492. والحال أن نهاية عملية «الاسترجاع» من طرف «الملكين الكاثوليكيّين» ، ستكون لها على المدى القريب عواقب وخيمة ، بالنسبة إلى شمال إفريقيا ، بمّا في ذلك إفريقيّة.

2) **العلاقات مع جنوة ونابلولي** (1488–1494) :

يبدو أن العلاقات مع النصارى لم يطرأ عليها أي تغيير كبير في عهد هؤلاء السلاطين الثلاثة الذين خلفوا عثمان. ونحن متأكّدون من ذلك ، على الأقلّ بالنسبة إلى جمهورية جنوة ومملكة نابولي[121]. أمّا جنوة التي وقعت منذ عهد قريب تحت سيطرة ميلانو ويشرف على حظوظها لو دوفيتش لومور ، فقد تلقّت من يحيى في جانفي 1489[122] الوعد بأنّه سيظلّ وفيًّا للمعاهدات المبرمة من قِبَل أجداده. إلاّ أنّ عبد المؤمن الذي تتّفق جميع المصادر على وصفه بالقساوة ، قد شغل بال الجمهورية خلال صائفة سنة 1490 ، على إثر الغضب الذي أثاره في نفسه استيلاء الجنويّين على السفن الأجنبية الراسية في خليج تونس[123]. فأوفدت إليه جنوة يوم 24 سبتمبر باتيست غريمالدي بصفة سفير وقنصل مع الإذن بترحيل رعاياها المقيمين في العاصمة الحفصيّة ، إن كان السلّطان غاضبًا شديد الغضب. ولكنّ ارتقاء زكرياء إلى العرش قد عمل على تهدئة الوضع. وفي 28 فيفري 1492 وجّهت إليه حكومة جنوة سفيرًا

119) لقد كان المدعوّ محمد البنولي مزوارًا في عهد أبيه يحيى.

120) بعد قتل عمه أبي بكر والي طرابلس قرّر يحيى أن لا يضع على رأس المدينة أميرًا من الأسرة المالكة بل قائدًا ، كما كان الأمر من قبل. (السخاوي ، المرجع السابق).

121) وبدرجة أقلّ بالنسبة إلى البندقيّة (Mas-Latrie، معاهدات ، ص 258 – 9).

122) بواسطة القنصل Panigarola.

123) كما اشتكى الجنويّون بدورهم من احتجاز ستّ سفن من سفنهم ، من طرف أعدائهم ، بينما كانت راسية بميناء تونس.

وقنصلاً جديدًا ، وهو المدعوّ جان باتيست دي مونتبورغو ، لإعلامه بأنّ مواطنين جنويّين من روما ، كانا قد تحصّلا سابقًا على لزمة صيد المرجان في مرسى كاريس ، يتأهّبان للهجوم على عنابة بالمدافع . ولئن دلّ هذا التنبيه على شيء ، فهو يدلّ على حرص جمهورية جنوة على المحافظة على العلاقات الطيّبة التي كانت تربط إذ ذاك بينها وبين إفريقيّة[124] .

كما حرص ملك نابولي ، فردينان الأوّل المرتبط مع الحفصيّين بمعاهدة صلح ، على توجيه بعض الهدايا إلى السلطان الجديد يحيى في نوفمبر 1488 . ولكنه أقام فيمَا بعد علاقات متواصلة مع الشابّ زكرياء على وجه الخصوص . ففي سنة 1491 كان سعيدًا ببيع قمح صقليّة وجنوب إيطاليا إلى ذلك السلطان ، حيث يبدو أن الحرب الأهليّة قد تسببت في نقص المحاصيل الزراعية في إفريقيّة . كما شهدت السنتان المواليتان وجود سفير معيّن من قِبَل نابولي في تونس ، وهو المدعوّ «مليوميت بنفونيس»[125] . إلا أن فردينان سيقضي نحبه ، مثل زكرياء نفسه ، سنة 1494 ، قبيل حملة ملك فرنسا شارل الثامن ، عبر جبال الألب ، تلك الحملة التي تمثّل بداية عهد جديد في تاريخ إيطاليا .

* * *

لقد شهد القرن الخامس عشر (ميلادي) في افريقيا الشماليّة تفوّقًا حفصيًّا مماثلاً للتفوّق الملاحظ خلال منتصف القرن الثالث عشر . فقد قام أبو فارس ، ابن السلطان أبي العبّاس الذي بدأت النهضة الحفصيّة على يديه ، بتركيز عمل والده في الداخل ، بالقضاء على الدويلات المحلية المستقلة التي كانت لا تزال قائمة الذات ، ومن جهة أخرى بتحقيق توسّع دائم في الخارج ، إلى أبعد حدود الغرب . وقد انتصر على آخر حملة نصرانية من حملات القرون الوسطى ضدّ افريقية ، وأصبح مهابًا من طرف الأروبيون الذين يقضّ قراصنته مضاجعهم ، ومهابًا أيضًا من طرف المسلمين المعجبين بشدّة ورعه . وبهذه الصفة فهو جدير

---

(124) Marengo، جنوة وتونس ، ص 101 – 6 ، 191 – 5. وقد ذكر المؤلف غلطًا أن عامي 1490 و1492 يصادفان مدّة ولاية يحيى . وفي عهد زكرياء عيِّن المدعو برتولينو كونتتينا قنصلاً لجمهورية جنوة في بجاية . وأشير إلى تاريخ 15 ديسمبر 1494 ، باعتباره تاريخ وفاة السلطان وتعيين خلفه (Marengo، المرجع المذكور ، ص 287) .

(125) Trinchera، *Codice aragonese*، ج 2 ، ص 20 – 3 ، 34 ، 99 – 100 ، وج 3 ، ص 37 – 8 . وقد أطلق على زكرياء في ذلك التأليف اسم «Don Mulezaccari Re di Tunisi» و Barone، *Cedole*، 636/9 ، 12/10 ، 21 – 2 . فهل أن اسم «مليوميت» يعني محمّد؟ وهل هو شخص نصراني أم مسلم؟ .

بأن يُعتبَر من أعظم الملوك الذين عرفتهم بلاد المغرب في الماضي. وقد عرف حفيده عثمان خلال عهده الطويل الأمد كيف يحافظ على ذلك الصرح الشامخ الذي ورثه عن جدّه[126]. فقد تمكّن من التغلب على منافس عنيد وكان دومًا وأبدًا مستعدًّا للتضحية بحياته في سبيل صيانة دولته، واستطاع أن يخفّف قدر المستطاع من خطر الأعراب المتفاقم، فكان يتردّد على تخوم مملكته وتمكّن من فرض السلطة الحفصية من جديد على تلمسان. وكانت الدول النصرانية تعامله باحترام، مقيمة الدليل على مدى ما توليه من أهمية لسلطته.

وبعد بضع سنوات من وفاة عثمان، دخلت إفريقيّة هي أيضًا، مثل الدول الأوروبية المقابلة لها، في مرحلة جديدة من تاريخها. فقد خلف زكرياء ابن عمّه أبو عبد الله محمد، ابن الأمير الحسن الذي سمل يحيى عينيه كما أسلفنا. وفي مدّة ذلك السلطان الضعيف الشخصية والمحبّ للملذّات، ستشهد الدولة الحفصيّة بداية فترة ثانية من الانحطاط الذي لا رجعة فيه، وهي فترة خارجة عن موضوع هذا البحث. فمنذ عهد ذلك السلطان ظهر القراصنة الأتراك من ناحية والإسبانيون من ناحية أخرى، في مقدّمة الساحة السياسية التي سيسيطرون عليها بإفريقية خلال قسم كبير من القرن السادس عشر. ولم يتمكّن السلطان المذكور من البقاء على العرش حتى وفاته سنة 1526، إلا مقابل السماح للإسبانيّين باحتلال جزء من مملكته، فقد افتكّوا منه سنة 1510 بجاية وطرابلس، مع الملاحظ أن المدينة الأخيرة قد سبق لها أن ثارت ضدّه[127]. وسيضمن ابنه الحسن وحفيداه حميدة ومحمّد، بقاء الدولة الحفصيّة بصورة عابرة تحت الوصاية الإسبانية، حتى سنة 1574، وهو تاريخ انتصار الأتراك في آخر الأمر، ضمن ذلك الصراع الطويل الذي ذهبت ضحيّته إفريقيّة التعيسة الحظّ، على نحوٍ مثير للرثاء.

---

126) [بالإضافة إلى المراجع المشار إليها أعلاه، أنظر حول الوضع بتونس في عهد السلطان أبي عمرو عثمان: عثمان الكعاك، التاريخ الحفصي من مصادره المجهولة (نقلاً عن رحلة عبد الباسط)، مجلة «المباحث»، عدد 7، أكتوبر 1944].

127) لم تخرج طرابلس عن السّلطة الحفصية إلّا في موفّى القرن الخامس عشر، حيث اقتفت أثر جربة، أنظر بالخصوص Marin Sanudo، *Diarii*، ج 1، المجموعة 387. و Mas-Latrie، معاهدات، ص 256 وMarengo، جنوة وتونس، ص 198.

القِسمُ الثَّاني

السُّكَّان وَسُكنَاهم

الباب الخامس
توزيع السكّان المسلمين

المقدّمة

يمثّل القسم الشّرقي من بلاد المغرب المطابق لإفريقية الحفصية بلادًا شاسعة ومتنوعة جغرافيًا. ولقد تغيّرت حدوده خلال القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط ، كما أشرنا إلى ذلك في بداية هذا الكتاب وكما سيتجلّى ذلك في الأبواب الموالية. وإنّنا نجد اختلافات كبيرة في النصوص التابعة لتلك الفترة حول بداية ونهاية إفريقية. وهناك صعوبة أخرى لضبط حدود تلك البلاد راجعة إلى كون مفاهيم السيادة والحدود بالنسبة إلى ذلك العصر وذلك القطر ، تختلف عن المفاهيم المعمول بها اليوم. ذلك أن سيطرة الدولة المسلّطة أولا وبالذات على المراكز العمرانية ، تهمّ القبائل المتحركة في أغلب الأحيان أكثر ممّا تهمّ المناطق الترابية ، ولم يكن يفكّر أحدٌ قطّ آنذاك في ضبط حدود جغرافيّة بين الدول المتجاورة بصورة مدقّقة ومتواصلة. وحتّى عندما توصّلت السلطة التركية في أوائل القرن السابع عشر ، بمقتضى إجراء جديد هامّ ، إلى ضبط خطّ حدودي بين الايالة التونسية والإيالة الجزائرية ، فإنها غفلت عن تمديد ذلك الخط إلى منطقة السباسب ، حيث لم يكن الأمر يتعلق هناك إلّا بتحديد مناطق نفوذ بالنسبة إلى القبائل[1]. إلّا أنّه بالرغم من كلّ هذه الاحترازات الجديّة ، يبدو من المعقول أن ننسب إلى إفريقية الحفصيّة الحدود العادية التالية التي تعتبر – إن صحّ القول – حدودًا طبيعيّة : ففي الساحل ، تمتد حدود إفريقية من منطقة القبائل الكبرى بدخول الغابة ، بما في ذلك ميناء دلّس إلى تاورغة وتخوم سرت الكبرى ، وفي

1) أنظر : *Monchicourt*، المجلة الإفريقية ، 1938 ، ص 33.

الداخل تمرّ الحدود التقريبيّة الغربية من أبواب الحديد ثم تشمل جبال وسهل الحضنة فجبال الزبان. أمّا في الجنوب فيمكن اعتبار الصحراء تابعة للدولة الحفصية ، بما في ذلك ورقلة وغدامس. بحيث يبلغ طول مجموع تلك المنطقة حوالي مائتين وألف كيلومتر من الغرب إلى الشرق ، مع عمق متغيّر يمكن أن يفوق خمسمائة كيلومترًا من الشمال إلى الجنوب ومن البحر إلى قلب الصحراء. وينبغي تخصيص مسيرة شهر ونصف الشهر تقريبًا لعبور تلك البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، أو 35 يومًا حسب تقدير الكاتب ابن فضل الله الذي لم يأخذ بعين الاعتبار لا محالة ، الوقت اللازم لتوقف المسافرين في كل مرحلة.

ولا حاجة إلى التأكيد هنا على تنوّع الأحوال الطبيعيّة التي تتّسم بها تلك الرّقعة المتشعبّة حيث تتعاقب مناطق التلّ والسباسب والصحراء وتتجاور بل تتشابك أحيانًا السهول شبه الساحلية والجبال والأحواض الداخلية المرتفعة التي يطلق عليها إسم الهضاب العليا ، والمنخفضات العميقة ذات الشواطئ. وبدون أن نتعرّض مباشرة لتلك العوامل الجغرافيّة الأساسيّة ، نرى لزامًا علينا الإشارة إليها من جديد عند التحدّث عن الموارد الاقتصاديّة وأنماط العيش. ولكن يجب علينا من الآن ، قبل رسم ملامح العمران البشري في المملكة الحفصيّة ، أن نتشبّع بفكرة ذلك التنوّع المفروض من قِبَل الطبيعة والمتفاقم شأنه خلال الفترة المعنيّة بدراستنا ، لأسباب تاريخيّة وسياسيّة. ذلك أن اتّساع نطاق حياة الترحّل ، من جرّاء الغزوة الهلالية التي جدّت خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، قد زاد مثلاً في التناقض الموجود من قبل بين أهالي التلّ والسباسب وبين المزارعين المستقرّين ومربّي الماشية الرّحّل. ولا ينبغي أن ننسى أيضًا ، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد ، أنّ ضعف الدولة النسبيّ قد كوّن علاقات غير ثابتة بين السلطة المركزيّة ومجموعات وافرة من السكان – مثل الأهالي المستقرّين بالجبال والأعراب الرحّل الأقوياء وسكّان أقصى الجنوب – وأنّ العلاقات المتينة القائمة عادة في بعض المناطق ستضعف إلى حدّ القطيعة ، مرّات متكرّرة خلال تاريخ الدولة الحفصيّة.

الفصل الأوّل :
المدن والقبائل في القسم الغربيّ من إفريقية

لقد كانت منطقة القبائل الكبرى أو قبائل جرجرة بمثابة القلعة الطبيعية المحصّنة للدولة الحفصية ، في اتّجاه الحدود الشمالية الغربية ، بالقرب من أهم مدينة من المدن التي تحوّلت أحيانًا إلى عواصم مستقلّة ، ألا وهي بجاية. وتعتبر سواحل تلك المنطقة صعبة البلوغ. وفي اتّجاه أقصى الغرب تقع مدينة تدلس (وتسمّى في الوقت الحاضر دلّس) ، فوق ربوة ، تحيط بها أسوار منيعة وتشرف على لسان بحري[2] وعلى ميناء نشيط للغاية. وقد قدّر البلنسيون الذين نهبوا تلك المدينة سنة 1398 ، عدد سكانها آنذاك بحوالي ثلاثمائة وألف أو أربعمائة وألف أسرة ، وبعد مائة وخمسين سنة من ذلك التاريخ أصبحت تعدّ ألفيْ أسرة[3].

فالمدينة التي يرجع عهدها إلى القرن الثاني عشر فحسب ، كانت تعدّ أكثر سكانًا من الآن. وكانت ضواحيها الآهلة بسكّان كتامة وبرابرة آخرين من بني عجيسة ، صالحة لزراعة الحبوب وتربية الماشية ، وكان سكّانها يستكملون مواردهم من الصيد البحري والصباغة[4]. والمرفأ الوحيد الجدير بهذا الإسم ، الموجود بين تدلس وبجاية هو مرفأ عزفون الذي حصّنه بنو عبد الوادي في أوائل القرن الرابع عشر ، أثناء هجوماتهم على بجاية[5].

ولقد أهمل ابن خلدون ، بصورة تكاد تكون تامّة ، ذكر السكان البربر ، بطبيعة الحال ، الذين كانوا يقطنون السلسلة الجبلية الساحلية الممتدة شمال وادي سباو ، ومن بينهم أهالي آيت جنّاد الموجودون حاليًا ، وقد أشارت المصادر إلى وجودهم هناك منذ عهد بعيد[6]. ولكنّه قد ترك لنا بالعكس من ذلك قائمتين بأسماء أهمّ قبائل زواوة الموجودة قراها فوق قمم المرتفعات المركزية القديمة التابعة لمنطقة القبائل أو على منحدرات جبال جرجرة أو

---

2) [فجوة عميقة في الشاطئ].

3) Ivars، *Dos Creuades*، ص 97 و Nicolas d'Arfeuille، ص 22.

4) الإدريسي ، ص 104/90 (حيث توجد أقدم إشارة إلى تدلس) والبربر ، 285/1 – 298 وليون الإفريقي ، 69/3. وحول دور تدلس في التاريخ ، أنظر: بوليفة ، جرجرة عبر التاريخ ، الجزائر 1925 ، ص 37 – 39 و82.

5) البربر ، 443/2 و394/3.

6) ابن حوقل ، ص 51 والبكري ، ص 135/65 والإدريسي ، ص 119/102.

المستقرّة شرقًا في المنطقة الغابيّة الشاسعة من جبل الزّان. وممّا يمتاز به ذلك التعداد الذي يرجع عهده إلى أواخر القرن الرابع عشر، أنّ معظم الأسماء المذكورة ما زالت صالحة إلى يومنا هذا[7]. كما أن قبائل آيت فراوسن وإراثن وعيسى وينّي، ما زالت تشكّل إلى الآن أهمّ نواة سكّانية في تلك الجهة. ومن ناحية أخرى فإن بناء مركز حصن نابوليون (فور ناسيونال) في قلب تلك المنطقة الصعبة البلوغ قد رسّخ الاحتلال الفرنسي للجزائر خلال القرن الماضي. وحول القبائل المذكورة نجد اليوم بكل سهولة أغلب الأسماء التي ذكرها مؤرخنا، إذ نلاحظ في اتجاه الجنوب الغربي قشتولة وآيت كوفي وآيت سدكة وفي الجنوب والشرق نجد مشدالة ومليكش وآيت بو يوسف ومنغلات[8] وآيت بو شايب وآيت إيدير. وفي الشمال الشرقي من منطقة آيت فراوسن، يبدو أنّ آيت غبري كانوا موجودين بكثرة في العصر الوسيط. وعلى بعد بضعة كيلومترات من مركز ميشلي الحديث، توجد قرية كوكو المنتصبة فوق رأس الجبل، وقد كانت، حسبما يبدو، خلال القرن السادس عشر مقرّ مملكة قبائليّة، شهدت فترة من الإزدهار. ومهما كانت التقلّبات السياسية التي تعرض لها أولئك البربر المستقرّون، فمن المدهش أن نلاحظ مثل ذلك الاستمرار في السكن وفي أسماء القبائل. وهذا دليل على أن أولئك السكان لم يتعرّضوا للذّوبان الناتج عن تأثير أجنبي عتيد، وإنهم لم يتطوّروا من تلقاء أنفسهم إلّا بصورة بطيئة للغاية.

ولقد كان وادي ساحل السمّام، المعروف في العصر الوسيط باسم الوادي الكبير، والمحدّد لمنطقة القبائل الكبرى جنوبًا وشرقًا، يمثل إحدى طرق التسرّب من البحر نحو الداخل. وسنتعرّض فيما بعد لأهمية بجاية، المدينة الكبيرة آنذاك والواقعة في مصبّ نهر السمّام. وأمام تلك المدينة، في الطرف الآخر من النهر، شيّد بنو عبد الوادي في سنة 1329، أثناء إحدى المحاولات التي قاموا بها ضدّ تلك المدينة البحريّة، شيّدوا حصن الياقوتة الذي لم تُدكّ أنقاضه إلّا في سنة 1849[9]. وعلى بعد حوالي ثمانية كيلومترات جنوب غربي بجاية، توجد قرية ملّالة الواقعة في منخفض من منخفضات الضفة الغربية من النهر. وقد كانت في العصر الوسيط –حسبما يبدو– مركزًا للدراسات الدينية، بل هناك نصّ يصفها بالرباط[10]. وقد قام المهدي بن تومرت هناك إثر رجوعه من المشرق، ببثّ الدعوة الموحّدية

---

7) البربر، 256/1. إلا أن كثيرًا من الأسماء التي ذكرها ابن خلدون قد انقرضت الآن.

8) عنوان الدراية، ص 80.

9) البربر، 407/3 و Feraud، تاريخ مدن إقليم قسنطينة: بجاية (قسنطينة 1869، ص 171، عدد 1).

10) الحلل المنشيّة، ص 86 – 7.

وانتداب تلميذه عبد المؤمن بن علي. وفي تلك القرية التقى الرحالة العبدري بفقيه قبائلي ذائع الصيت[11]. وفي عاليه الوادي على بعد حوالي ثلاثين كيلومترًا من بجاية، وبالقرب من قرية القصر الحالية، من الجهة الجنوبية الغربية، توجد بعض الأطلال التي تعيد إلى الأذهان ذكرى المستوطنة الرومانية توبو سوبتو والمدينة الإسلامية تيكلت، الواقعة في منطلق الطريق التي كانت وما زالت تشقّ القسم الشرقي من القبائل الكبرى، وقد كانت مزدهرة خلال القرن الثاني عشر، باعتبارها الحصن المتقدم لبني عبد الوادي في بجاية. وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر أقام بنو عبد الوادي، غير بعيد عن ذلك المكان، عند هجومهم على بجاية[12]، حصن تمزيز دكت الذي يحمل نفس الاسم الذي أطلقوه على الحصن المقام أمام وجدة، في ظروف مماثلة. ولكن بعد ذلك بمدة قليلة، أي منذ سنة 1332، قضى الحفصيون نهائيًا على تمزيز دكت، عندما استأنفوا هجوماتهم على بجاية. وبالقرب من ذلك المكان توجد أيضًا قرية **سوق الخميس** أو خميس تيكلت، وأعلى منها شيئًا ما يوجد حصن تغّار الذي تولّى بنو عبد الوادي ترميمه في أوائل القرن الرابع عشر[13]. وقد كان وادي السمّام المذكور المحاط بمنحدرات صالحة لزراعة الأشجار المثمرة، آهلاً بسكان تابعين لقبيلة صنهاجة، وهي قبيلة مخزنية متحالفة مع أهل منطقة القبائل[14]، وما زال أولاد سناجة يسكنون إلى الآن منطقة القصر.

هذا ولم تصل إلينا بالنسبة إلى العصر الحفصي، إلّا بعض المعلومات النادرة حول منطقة القبائل الصغرى. فقد كانت جبال البابور آهلة في تعاريجها الغربية بسكان بربر من قبيلة لواتة، كانوا خاضعين لحكومة بجاية ويجمعون بين الزراعة وتربية الماشية[15] وشرقي جبل بابور الأكبر، يحتلّ المرتفعات المشجّرة والصعبة البلوغ، بعض البربر الأفظاظ أمثال بني زلداوي أو زنداوي المعروفين اليوم باسم بني زنداي، وقد وصفهم الإدريسي بأنهم قوم محبّون للحرب لا يقهرون، وأثبت ابن خلدون وجود مساكنهم خلف **جيجل**[16]. ومدينة جيجل

---

11) العبدري، ص 147 أ.

12) البربر، 2/464 – 475 و3/405 و4/208.

13) الإدريسي، ص 92 – 107 والبربر، 2/454 و3/367، 404 – 5. وقد أشار يحيى بن خلدون، 1/185 إلى وجود قرية تحمل اسم «الأربعاء» أو (سوق) الأربعاء، بالقرب من ذلك المكان.

14) البربر، 2/59 و3/48، 321 و4/297.

15) نفس المرجع، 1/236، 296.

16) الإدريسي، ص 97 – 114 والبربر، 1/292 – 3. وكانت قلعة إيكجان المشهورة بالدعوة الفاطمية تكتسي أهمية لا بأس بها في القرن الثاني عشر، الإدريسي، ص 115/98. وقد ظلّ هذا الإسم ساري المفعول بعد ذلك بثلاثة =

هذه هي أول ميناء ساحلي يأتي بعد بجاية وبعد مرفإ منصورية المحميّ بجزيرة صغيرة[17].

وفي النصف الأول من القرن الثاني عشر فرَّ سكان جيجل من الاحتلال النرماني وتخلّى قسم كبير منهم عن تلك المدينة التي استعادت نشاطها بعد ذلك التاريخ ، وكان النّصارى يتردّدون عليها لتعاطي التجارة. وقد عرفها ليون الإفريقي [الحسن الوزان] عندما كانت تعدّ ستمائة أسرة ، كما استعملها الأخوة باربروس كقاعدة بحرية لا يمكن الاستهانة بها. وبالإضافة إلى زراعة الشعير والكتّان والقنّب ، كان أهالي تلك المنطقة يتعاطون جني الجوز والتين ويخصصون تلك الموارد للتصدير[18]. وفي الجهة الشرقية نجد مرسى الزيتونة[19].

ودائمًا في اتجاه الشرق نجد ميناء **القلّ** (المعروف في العصر القديم باسم شولو) ، الذي نزل به ملك أرجونة بيدرو قبيل ثورة عيد الفصح الصقلية. وقد نهض ذلك الميناء شيئًا ما من حالة التدهور التي نسبها له الإدريسي ، ويبدو أن حركته التجارية قد نشطت بواسطة تصدير الشمع والجلود. وكانت مدينة القلّ ، في العصر الوسيط ، مستعملة كميناء لقسنطينة[20] ، أكثر من مرسى استورة المشار إليه أحيانًا في المصادر. وبالقرب من ذلك المرسى ، وعلى مسافة قريبة من مصبّ وادي الصفصاف ، حاول أحد أمراء قسنطينة الحفصيّين إنعاش مدينة روسيكاد القديمة التي أصبحت تسمّى **سكيكدة**[21] ، وذلك بواسطة بعض الإجراءات المتّخذة لفائدة التجّار الأجانب ، وبفضل بقايا إحدى الطرق الرومانية القديمة. ولكن تلك المدينة لم تسترجع ازدهارها السابق إلّا في عهد الاحتلال الفرنسي ، عندما أقيمت في نفس المكان مدينة فيلبفيل[22] (وفي الأصل بوردي فرانس). فارتبطت تلك المدينة من جديد مع التقاليد القديمة التي تعتبر ذلك المكان بالضبط المنفذ الحقيقي لسيرتا ، [قسنطينة القديمة].

وعلى مرتفعات قبائل القلّ الغزيرة الأشجار ، ما زالت توجد بمعزل عن الطرقات الرئيسية ، بقايا حقيقية لقبيلة كتامة التي لعبت دورًا أساسيًا في استقرار الفاطميّين بالمغرب ، وقد كان أبناؤها إذ ذاك منتشرون في منطقة ممتدة أكثر نحو الجنوب والغرب ، تضمّ على وجه

= قرون ، تاريخ الدولتين ، ص 238/130 وكان يعرف أيضًا باسم «خربة الكلاب». وفي القرن الخامس عشر أشير إلى بلدة تاكورة ، وراء ميلة في اتجاه بجاية ، تاريخ الدولتين ، ص 243/132.

17) الإدريسي ، ص 119/102.

18) نفس المرجع ، ص 114/97 وليون الإفريقي ، 3/83 – 7.

19) الإدريسي ، ص 120/102.

20) نفس المرجع ، ص 115/98 و120/102 وليون الإفريقي ، 3/93 – 94.

21) ليون الإفريقي ، 3/95.

22) [بعد استقلال الجزائر ، استرجعت مدينة فيلبفيل اسمها القديم ، سكيكدة].

الخصوص سطيف وميلة. وكان بنو تليلان الذين لا تزال قبيلتهم إلى يومنا هذا مستقرّة في سفح الجبال النوميدية يأتمرون بأوامر أسرة بني ثابت الذين ساهموا مساهمة فعّالة في سياسة الموحدين ثم الحفصيين وقدموا إليهم يد المساعدة. واستسلم بنو ثابت فيما بعد إلى المرينيّين، ولكن سلطان تونس أبو العباس قد عوّضهم في عصر ابن خلدون بموظّفين حكوميّين للإشراف على حظوظ أولئك السكان الجبليّين من قبيلة كتامة[23].

وتمتدّ السلسلة الجبلية الساحلية الواقعة خلف خليج استورة في اتجاه الشرق نحو جبل إدوغ المشتمل على أشجار الفلين والذي أشاد الإدريسي بمناجمه الحديديّة. وتقع مدينة بونة (أو بلاد العنّاب أو عنابة) المحميّة بجبل يشرف عليها غربًا وشمالاً[24]، في مصبّ نهر سباو، أو وادي أدوغ سابقًا، وقد خلفت المدينة العتيقة هيبون (هيبو رجيوس)، الواقعة على بعد كيلومترين جنوبًا. والجدير بالملاحظة أن مدينة عنابة التي تدهورت أثناء فترة الاحتلال النرماني في القرن الثاني عشر، مثل أغلب المدن الإسلامية الواقعة على ذلك الساحل، وأرهقها الغزو العربي المتّجه إليها من الداخل، قد انتعشت شيئًا فشيئًا في عهد بني حفص، وشهد ميناؤها آنذاك نشاطًا مكثفًا. وقد رثى العبدري في أواخر القرن الثالث عشر لحالها المتردّي. ولكن في سنة 1399، حسب رواية قطلونية، كانت أسوارها على أحسن ما يرام ويبدو أنها كانت معتبرة في القرن الخامس عشر من بين أهمّ مدن المملكة. وقد أشار ليون الإفريقي بعد ذلك بمدة قليلة إلى جمال جامعها الكبير القريب من البحر ومناعة أسوار قلعتها. إلّا أنّنا نستغرب ما نسبه إليها من قلّة عدد السكّان، إذ قدّرهم بنحو ثلاثمائة أسرة، أي نصف عدد المساكن التي ذكرها بالنسبة إلى جيجل[25].

أمّا السهل المستنقعي والخصيب، الواقع في ضواحي عنابة، والمنطقة الداخلية الواقعة في جانبي وادي سباو، فيسيطر عليهما فرع من قبيلة ولهاصة البربريّة، وقد بقي قسم من ذلك الفرع يضمّ بضع مئات من الأفراد جنوب بحيرة فتزارة. وقد تعرّبت قبيلة ولهاصة تمامًا في أواخر القران الرابع عشر، سواء من حيث اللغة أو من حيث السكن والعادات، وقد

---

23) البربر، 297/1 و437/2، 443 و394/3.

24) في منطقة تاكوش، حيث أشار البكري (ص 168/83) إلى وجود عدد كبير من الضيعات الصغيرة وأشار الإدريسي (ص 120/103) إلى وجود رباط، أما الرأس المعبّر عنه بالفرنسية (Cap de Farde)، فهو يسمّى بالعربية منذ العصر الوسيط، رأس الحمراء.

25) الإدريسي، ص 116 – 7، 136 والعبـدري، ص 21 أ و *Dos Creuades*، ص 150 وليون الإفريقي، 107/3 – 9.

وصفت المصادر ابناء تلك القبيلة في ذلك العصر بتعاطي الزراعة وركوب الخيل. وقد كانت تشرف على حظوظهم أسرة بني شدّاد من فريق بني عريد، بعدما كانوا خاضعين لأسرة عسكر بن بطّان[26]. وبعد ذلك التاريخ بقرن واحد أشار ليون الإفريقي إلى أن أهمّ سكان منطقة عنابة ينتمون إلى فرع أعراب مرداس، وهم يتعاطون في آن واحد الزراعة وتربية البقر والغنم[27]. وما زال أبناء مرداس موجودين إلى يومنا هذا، شرقيّ وادي سباو[28].

وكان القسم التابع للملكة الحفصيّة والمقابل لولاية قسنطينة الحالية، يضمّ قبيل الغزوة الموحّدية مجموعتيْن من المراكز العمرانية المتحاذية من الغرب إلى الشرق. فنجد في المجموعة الأولى مدينة **سطيف** التي كانت عاصمة إقليميّة في العصر القديم، وسط هضابها المرتفعة الصالحة للزراعة، وهي لا تزال في القرن الثاني عشر مدينة كبيرة وآهلة بالسكان، ولكن الغزوة العربية قد قضت عليها بالخراب، وعندما لاحظ ليون الإفريقي أنها لا تحتوي إلّا على حوالي مائة مسكنًا، تصوّر ما كانت تكتسيه من أهمية في الماضي، وذلك من خلال أسوارها الشاسعة المبنيّة من الحجارة المنحوتة[29] ولم تسترجع سطيف سالف ازدهارها إلّا في عهد الإحتلال الفرنسي. ولم تشهد بلدة **ميلة** البالغة الأهمية في الماضي، ازدهارًا مماثلاً في العصر الحديث، وسط منطقة جبلية شيئًا ما وثريّة بحبوبها وفواكهها، وقد أحاط بها سورها البيزنطي الذي ما زال قائم الذات. إلّا أنّها كانت تكتسي أهمية لا بأس بها، في عصر الإدريسي، بالرغم من الأعراب الذين كانوا يسيطرون على الأرياف المحيطة بها. فقد استولت عليها الجيوش العربية مرّات متكرّرة خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر واستقرّت بها أثناء الحملات العسكرية الموجّهة ضدّ قسنطينة. وقد وجدها ليون الإفريقي قليلة السكّان ولكن لا تزال تضمّ بين جدرانها عددًا من نسّاجي الصوف المختصّين في صنع الأغطية والزرابي[30]. وعلى بعد حوالي ثلاثين كيلومترًا، على خطّ مستقيم، توجد مدينة **قسنطينة** (سيرتا في العصر القديم) التي ما زالت محتفظة آنذاك بدور العاصمة الجهوية. ومن المفيد أن نعود فيما بعد إلى ذكر تلك المدينة الكبيرة لنصف شكلها وما تتميّز به من سمات.

---

26) البربر، 236/1 و22/3، 73، 75 و150/4، 414.
27) نفس المرجع، 230/1 و296/2، 469 وليون، 108/3.
28) في المكان الذي أطلق عليه الفرنسيّون اسم Combes وكان يسمّى في الماضي «مرداس».
29) الإدريسي، ص 115/98 والبربر، 73/3 وليون، 90/3.
30) الإدريسي، ص 110/94 والعبدري، ص 18 أ والبربر (في أماكن مختلفة) وليون، 102/3 – 6 (الذي أشار مثل العبدري إلى السبيل الموجود داخل أسوار المدينة).

وفي اتجاه الناحية الشّرقيّة توجد على هضاب وادي سباو وشيئًا ما خلف سهل عنابة ، مدينة قالمة العتيقة (أو غالمة في الوقت الحاضر) ، وقد بقيت في ذلك العصر في شكل قرية تحمل نفس الإسم ، أشار إليها الإدريسي بوصفها محطة رحال لا غير[31] ، وستنتعش هي الأخرى من جديد أثناء فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وبصورة موازية لذلك الخطّ (سطيف – ميلة – قسنطينة – قالمة) الذي يمثّل أكبر طريق عبور ، تمتدّ جنوبًا المجموعة الثانية من المدن من الحضنة إلى سفح المنحدر الشمالي الشرقي من جبل أوراس. أما منخفض الحضنة ذاته الذي كان بدون شك عامرًا بالسكّان في العصر القديم والعهود الأولى من العصر الوسيط ، أكثر من الآن ، فقد كان يضم ثلاثة مراكز هامة ، أوّلها المسيلة الواقعة في الحافة الشمالية من وادي سمر (وادي القصب الآن) ، وقد أسّسها الفاطميّون في سنة 925 – 6 على بعد بضعة كيلومترات من أطلال مدينة زابي العتيقة ، باعتبارها مركزًا متقدّمًا من مراكز نفوذهم وقاعدة عسكرية داخل بلاد المغرب. وتحت حمايتهم ، تألّق خلال القرن العاشر في تلك المدينة نجم الأمراء الحمدونيّون ، وقد كان بلاطهم يضم عددًا كبيرًا من الأدباء ، كما شهد حضور شاعر ذائع الصّيت ، مثل ابن هاني الأندلسي الذي لم يأنف من الإقامة به ومدح تلك الأسرة المالكة. وقد أشاد الإدريسي والبكري ، على حدّ سواء ، بمباهج تلك المدينة وبمرافقها ، إذ كانت تحيط بها المراعي الخصبة والمزارع المتنوعة الإنتاج ، بما في ذلك مثلاً القطن الجيّد. وفي عهد الحفصيّين ، احتفظت المسيلة الواقعة في أقصى مملكتهم مدّة طويلة بمكانتها المرموقة بين المدن الحفصيّة ، بل أن موقعها ذاته قد جعل منها مدّة من الزّمن ضحيّة التناحر بين بني حفص وبني عبد الوادي. وفي سنة 1332 استرجعها سلطان تونس أبو بكر من أيدي القبائل المتمرّدة المتحالفة مع العدوّ ، وقوّض أسوارها ، وبعد ذلك بقليل نصّب فيها أعراب المنطقة على التوالي أميرْين حفصيّيْن ، كانا يطالبان بالعرش ، وهما أبو عبد الله وابراهيم إبنا أبي زكرياء. وسترجع السيطرة العربيّة بالوبال على المسيلة. فقد وجد بها ليون الإفريقي سورًا جميلاً للغاية ولكنّه لاحظ فقر الأهالي المتعاطين للزراعة والمُستَغَلّين من طرف الأعراب الرحّل. ولم تبق بها قائمة الذات سوى الصناعة التقليدية التي استمرّت على نحو يدعو للرثاء في تلك البلدة

---

31) الإدريسي ، ص 106/91. وتوجد «بين عنابة وقسنطينة» رجيس ، وهو مكان الانتصار الذي أحرزه السلطان أبو بكر سنة 1323 ضدّ القبائل العربية والبربر. وليس في استطاعتنا تحديد موقع ذلك المكان.

المتدهورة(32). وشمال شرقي المسيلة توجد في خاصرة جبل المعاديد(33) عاصمة بني حمّاد السابقة وقلعتهم التي رحلوا عنها واتجهوا صوب بجاية ثم خرّبها الموحدون فتلاشت خلال السنوات الأخيرة من القرن الثاني عشر(34).

أمّا **مقرة** التي كانت توجد على بعد حوالي أربعين كيلومترًا على ضفة النهر الذي يحمل نفس الاسم ، فقد زالت تمامًا ولم يبق أيّ شيء من «المدينة الكبيرة» التي أشار إليها البكري ، ثم أصبحت «مدينة صغيرة» في نظر الإدريسي ، ولم يذكرها قطّ ليون الإفريقي. إلّا أنها قد قامت بدورها خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر في تخوم منطقة النفوذ الحفصي ، بل كانت تتنافس مع بسكرة ، وبالرغم مما بذلته الحكومة المركزية من جهود ، فقد كانت في أغلب الأحيان تحت سلطة بعض شيوخ الأعراب الذين وصل بهم الأمر في بعض المناسبات إلى استقبال أحد المطالبين بالعرش ، المتمرّد على السلطان(35). وعلى مسافة مسيرة يوم في اتجاه الجنوب الشرقي توجد المدينة القروسطية الثالثة الواقعة في منطقة الحضنة ، وهي مدينة **طبنة** التي لم تبق منها الآن إلّا بعض الآثار الواقعة على بعد أربعة كيلومترات من بلدة بريكة الحاليّة. وقد كانت على غاية من الأهمّيّة طوال العهود الأولى من العصر الوسيط ، إذ اعتبرها البكري أكبر مدينة واقعة على الطريق الرابطة بين القيروان وسجلماسة. كما أشار إليها الإدريسي الذي ألحقها بمنطقة الزاب ، باعتبارها مدينة مزدهرة للغاية وسط بساتينها ، وقد أثرتها التجارة والصناعة. ولكن منذ بداية العهد الحفصي لم تُذكر كمركز آهل بالسكّان ، إذ يبدو أنها قد اضمحلّت في النصف الثاني من القرن الثاني عشر تحت تأثير تدخّل الأعراب العنيف ، بالإضافة إلى منافسة بسكرة(36).

وإذا اتجهنا شيئًا ما نحو الشمال الشرقي عن طريق أحد الأودية نصل في ظرف مرحلتين قصيرتين إلى مدينة **نقاوس** (نيسيفيبوس القديمة) الواقعة في منطلق الطريق الرابطة بين الزاب والشمال ، في اتجاه سطيف وبجاية من جهة عبر بلدة زراية ، وفي اتجاه قسنطينة ، من جهة

---

32) البكري ، ص 59 و123 – 5 والبربر في أماكن مختلفة وليون ، 3/89 – 9.

33) [خاصرة الجبل: ملتقى قمة متوسطة الارتفاع وقمة مرتفعة].

34) عنوان الدراية ، في أماكن مختلفة.

35) البكري ، ص 110/51 والإدريسي ، ص 93 – 109 والبربر ، 1/75 و2/343 ، 356 ، 359 و3/20 ، 69 ، 276. وعلى بعد مسافة قليلة من مقرة ، توجد بلدة أخرى اسمها قطاوة ، البربر ، 1/75 و2/359.

36) البكري ، ص 109/51 والإدريسي ، ص 109/93 و Grange، *Monographie de Tobna*، قسنطينة 1901 ، ص 1/197.

أخرى ، عبر بلزمة التي يعلوها سورها المبنيّ من الحجارة المنحوتة وسط سهل خصيب. وبذلك يمكننا أن نتصوّر كيف شهدت نقاوس الواقعة في مفترق عدد من الطرقات الهامّة ، ازدهارًا حقيقيًا عهدئذ ، وقد اعتبرتها بعض نصوص العصر الوسيط تابعة لمنطقة الحضنة ، كما أشير إليها عدّة مرّات في التاريخ الحفصي. ووصفها الإدريسي بأنها بلدة «صغيرة» ، في حين أطنب ليون الإفريقي في التنويه بشأنها ، مشيدًا بمناعة أسوارها ومدى ما بلغه أهلها من ثروة وثقافة ، وبمباهج مساكنها وبساتينها وحسن هندام نسائها. وقد كان بها جامع كبير فسيح الأرجاء ومدرسة وعدّة حمّامات وبيت مشترك مخصّص لإقامة الأجانب. وكانت محاصيل أشجار الجوز والتين المزروعة في ضواحي المدينة تباع منذ عدّة قرون إلى الخارج ولا سيما قسنطينة[37].

ويبدو أن الإتجاه الذي كان يتّبعه السفح الشمالي لجبل أوراس في العصر الحفصي ثم يمتدّ شرقًا نحو **مسكيانة**[38] **وتبسّة** ، لم يكن ، يعبر أية بلدة ذات أهمية ، باستثناء **باغاية** الواقعة على بعد اثني عشر كيلومترًا شمال بلدة خنشلة الحالية. والجدير بالملاحظة أن مدينة باغاية التي كانت معقل الدوناتية[38] في العصر الروماني ثم أحاطها البيزنطيون فيما بعد بسور كبير ، قد ظلّت مركزًا عمرانيًا نشيطًا خلال القرون الأولى من العصر الإسلامي ، وقد عدّها البكري من بين المراكز الهامة ، ثم يبدو أنها قد تدهورت بعد ذلك ولم تعد سوى مركز ثانوي. كما تعتبر بلدة قصر باغاية في العصر الحديث تجمعًا سكنيًا لا قيمة له[40].

هذا وإن الصورة العرقية التي رسمها ابن خلدون لتلك المنطقة الداخلية التابعة لأقليم قسنطينة ، في القرن الرابع عشر ، تضعنا أما ثلاث طوائف هامة من السكان ، وهي قبيلة سدويكش ذات الأصل البربري ثم من الغرب إلى الشرق الثلاث قبائل العربية الهلالية ، وهي قبائل عياض والذواودة ودريد. أما قبيلة سدويكش فقد كانت تقطن السهول التابعة لقسم من بلاد كتامة ، غربيّ قسنطينة وميلة ، لا سيما «سهل تاغررت»[41] وفرجيوة

---

37) الإدريسي ، ص 110/94 و116/99 والبربر ، 341/2 ، 357 – 8 و115/3 ، 275 وليون ، 91/2 – 2.

38) أشار إليها الإدريسي (ص 139/119 – 140) كبلدة آهلة بالسكان.

39) [الدوناتية (Donatisme) هي البدعة التي أتى بها في القرن الرابع الميلادي دونا ، أسقف قرطاجنة].

40) البكري ، ص 106/50 والإدريسي ، في عدة أماكن والبربر ، 333/2 (بالسبة للقرن الثالث عشر). وتقع خنشلة في مكان مدينة مسكولة القديمة ، وقد بقي هذا الاسم قائم الذات من خلال الإسم الجغرافي «طرف مسقلة» الذي نجده مثلاً في كتاب البربر ، 53/1 – 4.

41) البربر ، 293/1 – 6 و438/2 – 441.

- الواقع بين سطيف وبجاية - والذي يبدو أنه كان مركز سكني لسدويكش. ومن المحتمل أن يكونوا منتمين إلى أسلافهم كتامة، ولكنّهم لأسباب سياسية ودينيّة في نفس الوقت، كانوا ينكرون تلك النسبة، بل يحاولون - حسبما يقال - إثبات نسبهم العربي. وكانوا يعيشون عيشة بدوية، فيقيمون تحت الخيام ويتعاطون تربية الإبل والبقر ويركبون الخيل. ولكن بالرغم من ادّعاءاتهم النسبية وما بقيت لهم من سلطة حقيقية، فقد كان عليهم أن يخضعوا لسيطرة أعراب الذواودة الذين كان ينتجعون في الناحية الجنوبية والشرقية من مناطقهم ويفرضون عليهم الطاعة. وقد كانوا متفرّعين إلى عدّة فروع، من بينها فرع بني سيلين الذين سيقومون بدور نشيط في تاريخ الدولة الحفصية خلال القرن الموالي[42]. كما كانوا خاضعين لأسرة سوّاك التي كانت تضم فرعين متنافسين، قد تداولا على رأس القبيلة وهما أولاد علاوة وأولاد يوسف. وكان يقطن السلسلة الجبلية الممتدة شمال منطقة الحضنة، بنو عياض المنتمون إلى فرع الأثباج المختلط بعناصر هلالية أخرى. وبعدما استقرّ أولئك الأعراب في الجبل أخضعوا الأهالي من ذوي الأصل البربري مثل طوائف ريغة في اتجاه الشرق وفي اتجاه الغرب طوائف العجيسة المقيمين في المرتفعات الشرقية على المسيلة والتي تعلوها قلعة بني حمّاد.

وقد كانت تلك المنطقة تسمّى في الماضي جبل كيانة ثم أطلق عليها اسم جبل عياض. وكانت الحدود الشرقية لمواطنهم شمال نقاوس، تتمثل في وادي غنيّة، حيث كانت تقيم بجواره قبيلة المهابة المتفرعة عنهم. وفي الاتجاه الغربي نجد على التوالي الفروع الأخرى وهي المرتفع وخراج ثم أولاد صخر وأولاد رحمة. ومن ناحية أخرى فقد التجأت إلى جبل عياض في القرن الرابع عشر إحدى عائلات سدويكش، وهي عائلة أولاد علاوة التي أزيحت عن قيادة عائلتها وأجبرت على الهجرة[43].

وفي عصر ابن خلدون كان النصف الغربي من الهضاب القسنطينية العليا ومنطقة الحضنة، محلّ إقامة بنو رياح التابعين لقبيلة الذواودة. وقد رأينا الظروف التي تمّ فيها استيلاؤهم على تلك المناطق. على أن مناطق نفوذهم تمتد إلى أبعد من ذلك في اتجاه الجنوب. كما كانوا مسيطرين أيضًا على أجوارهم من بني سدويكش وعياض وكذلك بطبيعة الحال على من بقي من ابناء قبيلة ريغة، مستقرّين في السهل الذي ما زال يحمل اسمهم إلى يومنا هذا، عائشين تحت الخيام، جنوب جبل سكرين. وكان الذواودة، الذين

42) تاريخ الدولتين، ص 122 - 4، 225 - 9 و129 - 237.

43) البربر، 55/1 - 56، 285، 295 - 6 و43/2 و275/3.

استمروا في الترحال على ظهور جمالهم ، ينتجعون في فصل الشتاء في الجنوب . وعند قدوم فصل الربيع يعودون بمواشيهم إلى منطقة قسنطينة التي كان يتقاسمها الفرعان المتنافسان ، وهما أولاد سباع المسيطرون على المسيلة في الجنوب ، ولكن حقوقهم على منطقة بجاية كانت تبدو نظريّة على وجه الخصوص ، نظرًا لما كانت تواجهه ممارستهم لسلطاتهم من صعوبة في تلك الأرض الجبلية ، وأولاد محمد المجاورون لهم من الناحية الشرقيّة(44).

وأمّا النصف الشرقي من الهضاب العليا ، انطلاقًا من خطّ طول قسنطينة ، على سبيل التقريب ، فقد كان يسيطر عليه بنو عمومة عياض من أولاد دريد التابعين لفرع آخر من فروع الأثباج ، وهو أقوى فروع تلك القبيلة نفوذًا . ولكن قد استولى عليهم الوهن مثل بني عياض ، حيث انقرض فرع من فروعهم منذ أمد قصير ، وهم أولاد عطية ، ومن بين الثلاثة فروع المتبقية كان أولاد سرور وأولاد جار الله يعيشون تحت تبعيّة أبناء قبيلتهم أولاد توبة الذين ضعفت سلطتهم هم أنفسهم ، حتى اضطرّوا إلى العدول عن حياة الترحال والتخلّي عن تربية الإبل لفائدة تربية البقر والغنم(45).

وفي جنوب منطقة الشطوط يوجد جبل أوراس الضخم الذي يعتبر «منطقة القبائل الجنوبية الحقيقية» ، بقممه المرتفعة المتوازية وأوديته المنخفضة ، وهو امتداد لجبال الأطلس الصحراوي في الاتجاه الشمالي الشرقي . ويقيم في تلك المنطقة سكان من البربر يجمعون بين حياة الترحال والاستقرار ويتعاطون الزراعة وتربية الماشية ، ويعرفون في الوقت الحاضر باسم الشاوية (أي الرعاة) ، وقد كانوا يتركّبون في عصر ابن خلدون من اللواتة الذين كانوا يسيطرون على بقايا كتامة وهوّارة ويستطيعون أن يجهزوا ألف فارس وعدد كبير من المشاة . وكانت توجد من بينهم أيضًا مجموعة من زناتة بني عبد الوادي الذين كانوا يحظون بشيء من النفوذ لدى أجوارهم ، بسبب ما قام به اجدادهم من دور ، أثناء الحملة العسكرية التي نظمها الفاتح العظيم عقبة بن نافع في اتجاه المغرب الأقصى(46) . ألا توجد هناك علاقة بين موقع ضريح سيدي عقبة القريب جدًّا من ذلك المكان وبين الحظوة التي تتمتع بها مجموعة بني عبد الوادي الأوراسية؟ وهل كانوا يستغلّون أدبيًا بل حتى ماديًا ذلك المزار المبجّل؟

وكان اللواتة بمنطقة أوراس يَعُدّون من بين قبائلهم بني سعادة الذين انتقلوا إلى منطقتهم

---

44) نفس المرجع ، 76/1 ، 69/3 و275 .

45) نفس المرجع ، 53/1 – 5 .

46) البربر ، 232/1 – 3 و302/2 و305/3 .

تحت سلطة أولاد محمد. على أن الذواودة قد تمكنوا من إخضاع معظم السكان الأوراسيّين، قبل أن يعوضهم بنو مزني أصحاب منطقة الزاب. ولم يحتفظ بالاستقلال لمدة من الزمن إلّا فرعان من فروع اللواتة وهما بنو ريحان وبنو باديس. بل تمكّن الفرع الأخير من الاستيلاء على نقاوس والسهول المحيطة بها، وكانوا يتولّون جباية الضرائب في فصل الشتاء، مستغلّين فرصة غياب الذواودة الذين كانوا إذ ذاك ينتجعون في اتجاه الجنوب. وكانت تقيم أمام بسكرة في السفح الجنوبي الغربي من جبل أوراس عدة عائلات تابعة لقبيلة العمور العربية أو المستعربة، التي ستتوسّع فيما بعد في الجنوب الجزائري. وكانت تلك العائلات خاضعة للذواودة وبني مزني على حدّ سواء. وأخيرًا استقرّ منذ عهد قريب فريق من بني كرفاح، الذي هو فرع من فروع الهلاليتين الأثباج، في أماكن مختلفة من منطقة أوراس، سواء المنطقة الشرقية أو المنطقة المجاورة لمنطقة تهودة من بلاد الزاب. واستمرّت البقية الباقية من بني كرفاح في حياة الترحال في منطقة الزاب.

وكانت القبيلة بأجمعها تعترف بسلطة إحدى عائلاتها وهي عائلة ثابت بن فاضل وبالخصوص فرع أولاد علي(47).

ومباشرة جنوب جبال الزاب وأوراس تمتد منطقة من السباسب تتخللها واحات النخيل، على تخوم الصحراء، وهي منطقة زيبان المعروفة خلال العصر الوسيط باسم الزاب. وهي تنقسم حسب التقسيم النظري الذي استمرّ تقريبًا إلى الآن، إلى الزاب الغربي والزاب الأوسط والزاب الشرقي. أما القسم الأول والقسم الثاني فهما يُستعمَلان لانتجاع الذواودة في فصل الشتاء، وقد كان الزاب الغربي من نصيب أولاد سباع، إثر نزاع طويل بينهم وبين الفروع المنافسة، وكانت منطقته المركزية تتمثّل في طولغة، وهي عبارة عن حصن قديم يشتمل، حسب البكري على ثلاث مدن، ويحيط بكل مدينة سور، ولكن ليون الإفريقي يشير إلى أن ذلك الحصن قد كان محاطًا بأسوار بالية. وتعدّ واحته الآن عدّة آلاف من السكان. وعلى بعد حوالي خمسة عشر كيلومترًا في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي، نجد، كما هو الحال الآن، واحة بنثيوس التي يقال إنها قديمة وواحة مليلي التي أشار إليها كلّ من البكري وابن خلدون. وعلى بعد ضعف تلك المسافة نجد في اتجاه الجنوب الغربي مدينة الدوسن، ذات الاصل العتيق، التي أصبحت اليوم بلدة صغيرة جدًّا. وهي تقع بالقرب من بحيرة

---

47) البربر، 1/52 – 3، 58 و2/406.

ويعلوها سور ، يقول عنه ليون الإفريقي إنه جيّد البناء ، رغم وجود ثلمتين ، وتمثل حدود الإقليم في اتجاه الغرب[48].

أما الزاب الأوسط التابع لأولاد محمد فقد كان يضمّ **بسكرة** المشهورة من قبل بِتَمْرِها والمزدهرة منذ العصر القديم إلى الآن ، وهي قلعة محصّنة للغاية ، حسب الإدريسي وتعتبر من بين مدن المغرب الكبرى ، ويقول عنها ليون الإفريقي إنها كانت عامرة بما فيه الكفاية ومحاطة بسور مبني من الطوب . وقد كانت تتحكّم في الممرّ الرابط بين الصحراء والتلّ ، حيث خلفت في القرن الثالث عشر مدينة طبنة وعوّضت في آن واحد نهائيا مدينة تهودة البالغة الأهمية في القرون الأولى من الفتح الإسلامي ، والتي ما زالت خلال القرن الرابع عشر جديرة بالذكر عدّة مرّات . وفي عهد سلاطين بني حفص الأوّلين ، كانت بسكرة عاصمة كامل مناطقهم الجنوبية الغربية ، بالتنافس مع مقرة ، ثم أصبحت مقرّ إمارة شبه مستقلة تابعة لبني مزني الذين شيّدوا بها قصرهم في سنة 1294 ، والعاصمة الحقيقية لمنطقة الزبان بتمامها وكمالها ، وعلى بعد مسافة حوالي عشرين كيلومترًا أشار إبن خلدون في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى وجود واحة أوماش الحالية[49].

وأخيرًا يشتمل الزاب الشرقي ، في سفح جبل أوراس ، على بلدتين لا قيمة لهما الآن ، وهما **باديس وتنّومة**. وقد كانت باديس على الأقل مدينة جميلة وعامرة بالسكّان في الماضي ، ولكن الإدريسي أشار منذ ذلك العهد إلى الخطر المحدّق بها والمتمثّل في اضطهاد الأعراب ، وسيكون ذلك سببا من أسباب تدهور المدينة المتفاقم . وكانت تلك المنطقة تمثل مجالاً لمراعي أعراب كرفاح ، وقد وجدنا البعض من فروعهم المستقرين في جبل أوراس ، ومن بينهم بنو محمد والمراونة الذين ما زالوا ينتجعون في السباسب أمام ابناء قبيلتهم المستقرين في المرتفعات . كما كان يوجد في أماكن مختلفة من تلك المنطقة بعض أعراب الأثباج الذين فقدوا أيّ نفوذ سياسي ، بعدما هزمهم الذواودة وتشتتوا في الواحات التي استقروا بها وأنعشوها جزئيًا ، أمثال بني الضحّاك وبني لطيف التابعين لأمراء بني مزني[50].

---

48) البكري ، ص 148/72 والبربر ، 77/1 و468/2 و124/3 – 5 ، 459 و314/4 وليون ، 255/3 – 6. وأشار ابن خلدون في المقدمة (68/1) إلى وجود قرية فرفار في الزاب على بعد مسافة قليلة من دوسن ، وهي قرية أسسها منذ مدة قليلة شيخ من شيوخ الذواودة .

49) البكري ، ص 148/72 – 9 والإدريسي ، ص 94 – 110 والبربر ، 57/1 ، 192 و356/2 و125/3 – 130 .

50) الإدريسي ، ص 94 – 110 والبربر ، 52/1 – 3 ، 57 ، 77 و125/3 . وفي الجملة فقد قدّر ابن خلدون (البربر ، =

وتمتد المناطق الخاضعة للسلطة الحفصيّة بصورة محسوسة أكثر نحو الجنوب في قلب الصحراء. فهي تضمّ ممرّ وادي ريغ حيث تقع **تقرت** العاصمة الجهوية، إلى أن تصل إلى واحة **ورقلة** التي تبعد بأكثر من خمسين وثلاثمائة كيلومترًا عن بسكرة. وقد تمّ نهب تقرت التي تحكمها أسرة بني يوسف بن عبيد الله من طرف القائد الحفصي ابن الحكيم حوالي سنة 1340، كما قوّض سلطان تونس أسوارها سنة 1465. ثم شاهدها ليون الإفريقي فيما بعد وهي محاطة بأسوار متقطّعة، وتعدّ نحو ثلاثمائة أسرة، وقد كان سكانها يعيشون إمّا من موارد الصناعة التقليدية أو من محاصيل واحات النخيل المجاورة الثريّة والممتدّة الأطراف. وكانت توجد في وادي ريغ مجموعة من القرى الصحراوية الصغيرة أو القصور، المتمسّكة باستقلالها والمشتملة على حوالي ثلاثمائة قرية، حسبما رواه ابن خلدون[51]، وهي متجمّعة حول النخيل، ومبنيّة في معظمها من طرف بربر ريغة الذين كانوا متحالفين مع السكّان البربر الموجودين في منطقة قسنطينة، وهم الذين أعطوا اسمهم لكامل المنطقة[52]. وكانوا يمثّلون أغلبية السكّان، إلى جانب بعض مجموعات أخرى من زناتة، وبقايا سنجاس وبني يفرن مثلاً. وقد كانت تنتمي إلى ريغة عائلة بني إبراهيم التي كانت تسيطر على واحة تماسين الواقعة على بعد اثني عشر كيلومترًا جنوب تقرت[53]. ومن الناحية الشرقية، في اتجاه الجريد، تمتدّ كثبان سوف الكبرى التي تحتوي على بعض الواحات[54].

ومن بين تلك الواحات الكبرى نذكر واحة **ورقلة** (ورجلان أو ورقلان) النائية المتركّبة من مجموعة قصور في شكل مدينة وحيدة ومحصّنة، وهي تعتبر «بوّابة السودان» والممرّ الواجب سلوكه من طرف رجال القوافل الذين يربطون بواسطة التجارة بين منطقة التلّ بقسنطينة وبين بلاد العبيد والذهب. وقد كانت ثريّة وعامرة خلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط. وفي سنة 1229 دمّرها يحيى بن غانية بتمامها وكمالها ما عدا جامعها، ولكنها انبعثت من جديد في الحال، لا محالة بفضل السّلطان الحفصي أبي زكرياء الذي بنى منارتها. وقد

= 192/1) عدد قرى الريبان بحوالي مائة قرية. أما ليون الإفريقي (250/3)، فإنه يشير إلى عدد كبير من القرى وخمس وعشرين مدينة.

51) البربر، 192/1 و7/3، 14، 136، 275، 278 وتاريخ الدولتين، ص 260/141 وليون، 245/3 – 6.

52) يطلق عليهم اليوم اسم الرّواقة وهم ممتزجون بالعنصر الزنجي.

53) البربر، 278/3. وفي سنة 817 هـ / 1414م بنيت مئذنة مرتفعة جدًّا في جامع تماسين. أنظر: رحلة العياشي، ترجمة Berbrugger، باريس 1846، ص 59.

54) الدرجيني، طبقات المشايخ (في أماكن مختلفة).

أشار ليون الإفريقي إلى سورها المبنيّ من الطوب ومساكنها الجميلة. وقد كان سكّانها المنتسبون لعدة فروع من قبيلة زناتة البربرية مختلطين في الواقع اختلاطا متينًا بالزنوج، كما كانوا يحتفون بالأجانب الذين يساهمون بواسطة التجارة في ازدهارهم. ورغم خضوعهم بالضرورة لسكّان الصحراء الرحّل، فقد كانوا يدينون بالطاعة «لسلاطينهم» الوراثيّين، وهم بنو أبي غبول من أسرة بني وجين. وفي سنة 1465 تحوّل السلطان الحفصي عثمان بنفسه إلى ورقلة وفرض على أهلها واليًا وقع عليه اختياره(55).

---

55) الإدريسي، ص 141/121 والدرجيني، ص 107 أ والبربر، 301/2، 358 و 286/3 – 7 وتاريخ الدولتين، ص 260/141 وليون، ص 248 – 9.

الفصل الثّاني :
المدن والقبائل في القسم الشرقي من إفريقيّة

إنّ الساحل الشمالي الصخريّ التابع لإفريقية والواقع شرقيّ عنّابة من جانبي الحدود الحالية الفاصلة بين الجزائر وتونس ، يحتوي في عرض البحر على أشرطة هامة من المرجان. والجدير بالملاحظة أنّ استغلال ذلك المرجان من قِبَل الأجانب على وجه الخصوص ، قد كان سببًا من أسباب انتعاش ميناء **مرسى الخرز** (القالة في الوقت الحاضر) وميناء **طبرقة** ، وهما مدينتان صغيرتان محاطتان بأسوار ضيّقة ومهدّدتان بخطر الأعراب الذين كانوا يعيثون فسادًا في تلك المنطقة.

وفي اتجاه الساحل الشمالي الشرقي المتكوّن من الكثبان أو الشواطئ الصخرية ، لا نجد أيّ مركز جدير بالذكر ، إلى أن نصل إلى **بنزرت** الواقعة في المضيق الرابط بين البحر والبحيرة التي تحمل نفس الإسم. على أنّ بنزرت (هيبو دياريتوس القديمة) ، لم تكن آنذاك سوى بلدة صغيرة ذات مساحة ضيّقة لا تفوق مساحة مصلّى مدينة تونس ، والحال انها كانت ، إن صحّ القول ، عاصمة الإقليم الشمالي الشرقي من البلاد التونسية ، الذي كان يحمل خلال العصر الوسيط اسم صطفورة. إلّا أنّها ستنمو فيما بعد ، عندما سينضاف إليها الحيّ الأندلسي. وحول بحيرة بنزرت الكثيرة السمك ، والممتدّة نحو الداخل إلى بحيرة **تينجة** (قرعة إشكل في الوقت الحاضر) يتوزّع السكّان المتعاطون للزراعة والصيد البحري على عدّة قرى ، في حين يقع مباشرة في الناحية الجنوبية سهل **ماطر** الخصيب الذي يستطيع أن ينتج عدّة محاصيل من الحبوب[1].

وليست لدينا معلومات مضبوطة حول سكّان مرتفعات الشمال التونسي في العصر الحفصي. وكلّ ما نعرفه أن بني هذيل من الأعراب المضريّين كانوا يقيمون آنذاك في المكان

1) الإدريسي ، ص 114 – 6 و 133 – 5 وتاريخ الدولتين ، ص 18 – 33 وليون ، 125/3. وفي عرض ساحل طبرقة ، على بعد حوالي ستين كيلومترًا ، توجد الجزيرة التونسية جالطة التي كانت خالية من السكان ولكنها كانت كثيرة الطريدة وكانت ترسي بها السفن أحيانًا للتزوّد باللحوم بأبخس الثمن. وقد توقف بها الرحالة الأندلسي ابن جبير سنة 1185 كما توقف بها ملك أرجونة بطرس بعد ذلك بقرن عند رجوعه من غزوة صقلية.

الواقع بين البحر وباجة ، حيث ما زالوا موجودين إلى يومنا هذا ، وقد امتزجوا امتزاجًا كاملاً مع قبيلة بربريّة محليّة ، وهي قبيلة هوراة من بني سليم[2]. ولربّما حصلت عدّة امتزاجات أخرى لم تبلغنا أخبارها . بل ربّما لم يحصل بالبلاد التونسية امتزاج بين القبائل مثلما حصل في المنطقة الوسطى والسفلى من وادي مجردة الذي يمثل أكبر طريق تسرب بالقرب من المناطق الخصبة .

أما المجرى الأعلى لوادي مجردة الواقع الآن في التراب الجزائري ، فإنه لم يكن يضمّ أيّ مركز هامّ . ولم تبق قائمة الذات إلّا البلدة القديمة توبرسيكوم نوميداروم ذات الأطلال الشاسعة المتحوّلة إلى تبرسق التي كادت تكون مجهولة آنذاك . وعلى بعد سبعة كيلومترات من الناحية الجنوبية الشرقية توجد مدينة تيبازا النوميدية القديمة وسط سهل مرتفع ، وقد أصبحت تدعى تيفاش وكان يحيط بها في القرن الثاني عشر ، إثر عدّة تقلّبات ، سور مبني من الطوب . ولكنها لم تكن في العصر الحفصي سوى محطة رحال ومستودع للحبوب[3]. وحتى في مجراه الأوسط ، فإن النهر الذي تجري مياهه وسط منخفض الدخلة الشاسع والخصب ، لم يكن يسقي أي مركز سكني ، ما عدا بلدة خولان[4]. وعلى ربى الضفة الغربية يقع أهمّ مركز من مراكز تلك المنطقة منذ العصر القديم إلى يومنا هذا ، وهي مدينة باجة الموفورة الخيرات والعامرة بالحرفيّين ، والتي ما فتئ دورها الاستراتيجي الممتاز ، على الطريق الرابطة بين تونس وقسنطينة ، يتأكد طوال العصر الإسلامي .

وكان نهر مجردة ، في مجراه الداخلي ، يسقي مدينة طبربة الصغيرة (توبربو مينوس في العصر القديم) ، قبل أن يصبّ في البحر الأبيض المتوسط ، وسط غرينه ذاته وبحيراته الشاطئية . وفي مصبّ النهر بالضبط توجد بلدتان صغيرتان ، هما غار الملح (أو بورتو فارينا) ورفراف . وقد تمّ تحصين البلدة الأخيرة في القرن الخامس عشر في آن واحد مع النقطة المقابلة التي ينتهي بها خليج تونس ، أي رأس أدار أو الرأس الطيّب[5]. وفي ضواحي رفراف تشير النصوص التابعة للعصر الوسيط إلى وجود مرفأ رأس الجبل[6].

---

2) البربر ، 279/1 .
3) الإدريسي ، ص 120 – 140 وتاريخ الدولتين ، ص 103 ، 115 ، 121 ، 191 ، 212 ، 224 وليون ، 110/3 – 3 .
4) لم يشر إليها سوى العبدري ، ص 21 ب وابن فضل الله ، ص 6 – 107 .
5) تاريخ الدولتين ، ص 187/101 ومناقب سيدي ابن عروس ، ص 505 وليون ، 422/3 .
6) البكري ، ص 169/83 والإدريسي ، ص 123 – 4 و145 – 6 و *Annales Januenses* ، 28/5 .

وفي مؤخرة الخليج ، تتكاثر المساكن حول **تونس** العاصمة[7] التي سنخصّص لها فقرة على حدة ، وسط حقول صالحة للبستنة وزراعة الأشجار المثمرة[8] وعلى حافة البحر ، شمال البحيرة توجد **قرت** المجهزة بحصن دفاعي في أواخر القرن الرابع عشر ، **والمرسى** المعروف باسم مرسى ابن عبدون ، الذي تضم مقبرته خلال القرن الثالث عشر عددًا كبيرًا من قبور المشائخ الذائعي الصيت[9] ، **وقرطاجنة** التي كانت عامرة بالسكان في القرن الثالث عشر في المكان المعروف باسم **المعلّقة** ، وقد كانت في عصر ليون الإفريقي لا تزال تعدّ حوالي عشرين دكانًا وزهاء الخمسمائة مسكنًا من المساكن البالية[10] وضاحية **حلق الوادي** الواقعة في مدخل القناة الصالحة للملاحة والرابطة بين بحيرة تونس والبحر. وجنوب البحيرة ، على طريق الوطن القبلي والسّاحل ، توجد في منطلق سهل مرناق ، بلدة **رادس** (مكسولا في العصر القديم) ، وهي من بقايا رباط قديم **وحمام الأنف** (واسمها في العصر الوسيط حامّة الجزيرة وفي العصر القديم نارو) الواقعة بعيدًا شيئًا ما عن وادي مليان[11]. وفي الداخل فيما وراء الضواحي القريبة ، تشير المصادر في العصر الحفصي إلى وجود قرية **أريانة** شمالاً وقرية **منوبة** غربًا[12]. وجنوب سبخة السيجومي (أو سبخة سيجوم) ، توجد محطة **المحمّدية** (التي كانت تعرف باسم طنبذة في أوائل العصر الوسيط) ، ويبدو أنها كانت على وجه الخصوص ، في العصر الحفصي ، معسكرًا ومكانًا لتجمّع الجيش[13].

أمّا في منطقة التل الأعلى الجبلية التي تشمل – بالإضافة إلى قسم من التخوم الجزائرية – وسط البلاد التونسية ، وتجري فيها الروافد الشرقية لوادي مجردة ، ولا سيما وادي ملاق ، فما زالت توجد بها آنذاك بعض القرى. ولا شكّ أنه لم تعد توجد بها في الجهة الغربية قريتا تامديت ومجّانة المشار إليهما في المراجع حتى أوائل القرن الثاني عشر ، وتقع

7) تطلق عليها النصوص الأدبية أحيانًا اسم ترشيش (أو البلدة البيضاء).

8) تاريخ الدولتين ، ص 171/93 ومناقب سيدي ابن عروس ، ص 387.

9) تاريخ الدولتين ، ص 74/41.

10) أنظر: Cherbonneau ، «Les ruines de Carthage d'après les écrivains musulmans» ، *Annuaire de Constantine* ، ج 2 ، 1854 – 55 ، ص 119 – 128 وليون ، 129/3.

11) رحلة التجاني ، 74/1 – 5.

12) معالم الإيمان ، 26/4 ومناقب للاّ منوبية ، ص 3 وليون ، 149/3 – 151.

13) البربر ، 391/2 وتاريخ الدولتين ، ص 36 – 64 و 91. وتتقاسم المحمدية تلك الوظيفة مع بلدة أخرى تقع بالقرب من تونس وهي الزعترية ، أنظر: تاريخ الدولتين ، ص 47 ، 120 ، 127 ، 85/135 ، 222 ، 233 ، 238 ، كما توجد بالقرب من العاصمة في العصر الحفصي قرية شاذلة ، البربر ، 461/2.

القرية الأولى بين وادي ملاق وتيفاش والثانية بالقرب من مناجم جبل ونزة[14]. ولكن تشير المراجع إلى وجود شقة بنارية (سيكة فنيرية في العصر القديم **والكاف** في العصر الحاضر) الرابضة فوق ربوتها والمدعوّة إلى القيام بدور عسكري في العصر العثماني، على وجه الخصوص، **والأربس** (لاريس أو لاريبوس في العصر القديم) الواقعة في سهل مرويّ على أحسن ما يرام في مفترق عدة مسالك مطروقة تؤدّي إلى تونس والقيروان والشمال التونسي ومنطقة قسنطينة، **وأبّة** الكثيرة المياه، وقد أصبحت أثرًا بعد عين في عصر الإدريسي، **ومرماجّنة**، وهي مدينة صغيرة لم يبق منها إلّا اسمها الذي يطلق على سهل برماجنة على ضفاف وادي سرّات، وقد كانت تعتبر آنذاك من أيسر طرق العبور بين السباسب التونسية وحوض مجردة، وقد جرت بها معركتان كبيرتان في سنتي 1283 و1352 بين صاحبي تونس وخصومهما القادمين من الغرب. وغير بعيد عن ذلك المكان، توجد بالقرب من الحدود التي تفصل في الوقت الحاضر بين الجزائر وتونس، بلدة **قلعة سنان** (وتعرف أيضًا باسم قلعة الصنم)، وهي قلعة منيعة تقع في قمّة جبل، وقد دخل اسمها في التاريخ في سنة 1283، بمناسبة إحدى المعركتين المشار إليهما أعلاه[15]. ولعلّ في ضواحيها كانت تقع بلدة **بلطة** التي أشارت إليها المصادر في سنة 1384 بوصفها بلدة بني ونيفان[16].

وفي الجنوب الغربي تقع في التراب الجزائري مدينة **تبسّة** التي تشرف أسوارها العالية والسميكة على إحدى الهضاب المرتفعة، وهذه الأسوار هي من بقايا قلعة تيفست البيزنطية. ولا تزال تلك المدينة منذ العصور القديمة مفرق عدة طرقات هامة. وغير بعيد عنها، على مسافة بضع كيلومترات من الشمال الغربي، مُنِيَ يحيى بن غانية سنة 1208 بهزيمة شبرو، ذات الصدى البعيد[17].

وبقي علينا أن نذكر في منطقة التلّ الأعلى من الناحية الشرقيّة ومن الشمال إلى الجنوب، المدن الثلاث التالية التي كانت مراكز بيزنطيّة قديمة وهي بلدة **تبرسق** التي استقرّ بها الموحّدون من قبل ويبدو أنها لم تكن خاملة الذكر في العصر الحفصي **وجامة** (زامة في العصر القديم؟) الواقعة في الطرف الشمالي من جبل مسوج **وكسرى** المحاذية للجبل الغابي

14) البكري، ص 278/145 والإدريسي، ص 117 – 8 و137 – 8.

15) ابن فضل الله، ص 6 و107 – 9 والبربر (في عدة أماكن) وليون، 117/3 – 8.

16) يحيى بن خلدون، 147/1 – 195.

17) البربر، 100/2 و288 وليون، 113/3.

الذي يحمل نفس الإسم[18]. وأخيرًا تقع على بعد مسافة خمسة وخمسين كيلومترًا من تونس وعلى خطّ طول القيروان، بلدة **زغوان** (زيكة في العصر القديم) الرابضة فوق قمّة جبل والوفيرة البساتين والينابيع التي تزوّد بمياهها حنايا تونس – قرطاجنة الذائعة الصيت. وفوق جبلها كانت منتشرة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر خلوات النسّاك المسلمين[19].

وكان التلّ الأعلى التابع لمنطقة قسنطينة الشرقية والبلاد التونسية، المقرّ المفضّل للسكان البربر القدماء من قبائل هوارة، وهم من الرحّل بالنسبة إلى البعض منهم، ومستعربون إلى حدّ بعيد. وهذه قائمة أهمّ تلك القبائل التي كانت موجودة هناك في القرن الرابع عشر.

فإنّنا نجد انطلاقًا من ضواحي تبسّة إلى سهل مرماجنة بني ونيفان الخاضعين لأعقاب المدعوّ ابن حنّاش، الذين يبدو أنهم قد أعطوا اسمهم لقبيلة **الحنانشة** البالغة الأهمية منذ القرن الخامس عشر. على أن ابن خلدون – والحق يقال – قد ألحق حنّاش بالأعراب الأثباج.

وقد بقي اسم ونيفة أو ونيفان للإشارة إلى مجموعة من القبائل التونسية المقيمة في جهة الكاف. وكان أبناء **ورغة** و **وشتاتة** يقيمون بمنطقتهم الحالية في التلّ الأعلى التونسي ويمثّلون مع أجوارهم العجيسة وبمساكنهم الخاصة بهم، عند الاقتضاء، الحدّ الفاصل بين ممالك باجة وقسنطينة وتونس[20]. ومن سهل أبّة إلى الأربس، كان أبناء قبيلة قيصر يعترفون بسلطة ذرية المدعوّ مؤمن، إمّا أولاد زعزع وامّا أولاد حركات أو حراكته. أمّا أجوارهم من قبيلة بصوة الخاضعين لعائلة الرمانينة، فقد كانوا منتشرين من تبرسق وجامة إلى حوالي حدود زغوان، ومندمجين في مجموعة من أعراب رياح. وغير بعيد عن مواقع هؤلاء الأخيرين كان يقيم فرع آخر من أصل عربي، وهم بنو حبيب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم منحدرين من قبيلة مرداس التابعة لبني سليم[21]. وفي النصف الأوّل من القرن السادس عشر تشير المصادر إلى وجود أولاد يحيى الذين ما زالوا موجودين إلى يومنا هذا، في منطقة تبرسق. كما تشير إلى وجود فرع من أولاد مهلهل في منطقة التلّ الأعلى، وهم أولاد عون المستقرّون في الوقت الحاضر بين جامة ومكثر[22]. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن مربّي الماشية

---

18) البربر، 279/1 وابن فضل الله (المرجع السابق).

19) الإدريسي، ص 119 – 139 ومناقب للأ منوبيّة، ص 14.

20) البربر، 56/1، 278 – 9 و102/2، 295، 302 – 3 وتاريخ الدولتين، ص 191/103، 223/121.

21) البربر، 275/1 و383/3.

22) المجلة الإفريقية، 1877، ص 218 – 9. لا شكّ أن أولاد يحيى كانوا يُعدّون منذ منتصف القرن الخامس عشر من بين عرب إفريقية، تاريخ الدولتين، ص 253/138.

الرحّل القادمين من السباسب للبحث عن مراعي «إفريقية»، كانوا يجوبون منطقة التلّ الأعلى بانتظام من الجنوب إلى الشمال خلال فصل الصيف. وقد ترتّب على ذلك امتزاج بين العناصر المحليّة والأعراب الرحّل، على نطاق أوسع مما هو موجود في أغلب المناطق الجبلية الأخرى.

أمّا منطقة السباسب التونسية الممتدّة جنوب سلسلة الجبل الأوسط والمنخفضة شيئًا فشيئًا في اتجاه البحر من الناحية الشرقية، في شكل نوع من الأرض الكلسية التي ينبت فيها شجر العنّاب، فقد كانت تضمّ عددًا قليلاً من المراكز السكنيّة الجديرة بالذكر، من أهمّها مدينة **القيروان** الواقعة خلف منطقة الساحل، وقد كانت عصرئذ تواصل القيام بدورها كعاصمة سابقة، سنتحدّث عنها فيما بعد[23]. وعلى بعد مسيرة يوم غربيّ القيروان توجد مدينة **جلّولة**، وهي قلعة بيزنطيّة قديمة، ما زالت محتفظة بازدهارها، وسط بساتينها، حتى أوائل القرن الثاني عشر، ثم خرّبها الأعراب الرحّل فيما بعد بالتأكيد، وانقرضت تمامًا في العصر الحفصي. ولا شك أن سكانها قد التجأوا إلى جبل وسلات المجاور وزادوا من عدد سكانه[24]. وبين التلّ الأعلى وسهل **قمّودة**، تضمّ منطقة السباسب العليا بلدتين صغيرتين، هما **سبيبة** (سوفيس أو سوفيبوس في العصر القديم) **وسبيطلة** (سوفيتولا في العصر القديم)، وهما مركزان مزدهران في أوائل العصر الوسيط، ثم نقصت قيمتهما إثر توافد الهلاليّين[25]. وعلى حافة سهل قمّودة كانت قائمة الذات آنذاك قرية **مجدول** التي انقرضت الآن، وذلك بالقرب من السبخة التي احتفظت بنفس الاسم[26]. وفي اتجاه منطقة الشطوط الكبرى،

---

23) في ضواحي القيروان يشير كتاب معالم الإيمان، بالنسبة إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى أسماء عدّة مواقع، منها ما لا تزال قائمة الذات إلى يومنا هذا، وهي المسروقين وبلد الحضرمين والاشياث الهوارب وبلد البطمة والخزازية وبلد الجفنة (هنشير الجفنة) وبلد الشقاف وبلد المهران وغابة سفاية وبرج العبّاد وديار القلال. كما أشار الكتاب إلى موقعي رقادة وصبرة، اللذين كان يقيم بهما الأمراء في الماضي (البربر، 8/3 ومعالم الإيمان، 173/4). أما بلد العلوين الذي جاء ذكره في كتاب المعالم (166/4 – 171) على بعد 18 ميلاً من القيروان، فلا بدّ أن يكون في اتجاه الجنوب، محطّ رحال قريب من بلدة سيدي عمر بو حجلة، كما أشار إلى ذلك مقديش (141/2).

24) البكري، ص 32 و70 – 1 والإدريسي، ص 119 – 120 و139 – 140 ومعالم الإيمان، 129/4، 141، 177، 210، 245.

25) الإدريسي، ص 110 – 128 و119 – 139 والاستبصار، ص 88 والبربر، 303/2 – 390 و59/3 ومعالم الإيمان، 53/4. ولم تشر المصادر في العصر الحفصي إلى بعض المراكز التي كانت قائمة الذات في أوائل العصر الوسيط مثل القصرين.

26) البكري، ص 75 – 154 وياقوت، 388/7 والبربر، 295/2.

غربي سهل عامرة[27]، توجد مدينة **قفصة** وسط واحتها الجميلة المتنوعة النباتات وهي منتصبة فوق ربوة، وقد زال سورها الذي خرّبه السلطان الموحّدي المنصور سنة 1187، ثم أعيد بناؤه وخرّبه من جديد السلطان الحفصي أبو فارس في أوائل القرن الخامس عشر. وإذ ذاك أصبحت لمدينة قفصة قصبةٌ جديدة أعاد تهيئتها فيما بعد المنتصر، وكانت منابع المياه المعدنية تزوّد عهدئذ المسابح العتيقة (ترميد) الموجودة داخل المدينة، كما كانت الشوارع عريضة ومعبّدة. ولكن ليون الإفريقي اشتكى من هزالة المباني وفقر السكان ووخامة المكان[28] وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الصّدد أن السلطان عثمان قد شيّد في منتصف القرن الخامس عشر، على الطريق الرابطة بين قفصة وتوزر، زاوية تعرف باسم قرباطة، بالقرب من البلدة العتيقة تيجيس[29].

ولقد كانت منطقة السباسب آنذاك المكان المفضّل لإقامة الأعراب الرحّل وتحرّكات القبائل. ولعلّ الفراشيش المقيمين غربي سبيطلة هم وحدهم الذين احتفظوا بتسميتهم القديمة (فريكسيس). كما أشار ابن خلدون إلى وجود بعض المجموعات البربرية المتميّزة قرب القيروان مثل مجموعة سماته ومجموعة المرنجيسة المتفرّعة عن قبيلة إفرن، وهم يجمعون بين الزراعة ورعي الماشية. ولكنّ كلّ المجموعات المتبقية من سكان السباسب المحليّين، كانت خاضعة خضوعًا تامًّا لأعراب بني سليم الذين أصبحوا يسيطرون عليهم. ومنذ منتصف القرن الثالث عشر أصبحت قبيلة الكعوب الكبرى التابعة لبني سليم، المتحكّمة في منطقة السّباسب بدون منازع، بعدما أجلت إلى الجنوب ابناء عشيرتها ذاتهم، بني مرداس وقد سبق أن رأينا كيف ساهمت الكتلتان المتكوّنتان في صلب القبيلة، مساهمة فعّالة في الحياة السياسية داخل الدولة الحفصيّة، وهم أولاد أبي الليل وأولاد مهلهل. وكثيرًا ما كان أولئك الكعوب يتحوّلون إلى المناطق الشمالية في الصيف إلى أن يصلوا إلى وادي مجردة، وقد استقرّت مجموعات منهم هناك فيما بعد. من ذلك أن بعض أولاد أبي الليل (أولاد بلّيل)، قد مكثوا إلى يومنا هذا في سهل باجة، حيث تشير المصادر إلى وجودهم في تلك المنطقة خلال القرن

27) رحلة التجاني، 187/1 – 204.

28) الإدريسي، ص 122/104 والبرير، 211/2 و 93/3 ومعالم الإيمان، 258/4 وتاريخ الدولتين، ص 195/105 و 254/138 وليون، 259/3 – 260 و E. Mercier، *Une inscription arabe de Cafsa*، مجموعة... قسنطينة، 1882، ص 191 – 4.

29) تاريخ الدولتين، ص 220/119.

السّادس عشر. أمّا أولاد مهلهل فقد استقرّوا في جنوب مكثر[30]. وبالنسبة إلى البقية ، فإن تركيبة القبائل في المناطق المنخفضة قد تغيّرت رأسًا على عقب في العصور الحديثة ، بواسطة شتّى أصناف الامتزاج وحركات الصوفية التي لم تتوقف هناك قطّ.

وتضمّ المنطقة الساحلية التابعة للبلاد التونسية الشرقية أوّلاً شرقي مدينة تونس وشمال جبل الرصاص ، شبه جزيرة رأس أدار المعروفة غالبًا في العصر الحفصي باسم الجزيرة القبلية أو الجزيرة لا غير[30م] وهي منطقة جبليّة تُعتبر الامتداد الأقصى للجبال الشمالية التابعة للتلّ الأعلى. وفي منحدر تلك الجبل يوجد سهل خصب يربط بسهولة بين مدينة تونس وساحل سوسة ، ولكن لم تنشأ على طريق العبور المذكور أية مدينة جديرة بهذا الإسم ، خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ تدمير منزل باشو في أواخر القرن الثاني عشر وتاريخ استقرار الأندلسيّين في سليمان وقرنبالية ، في بداية القرن السابع عشر. على أنّ المحطتين اللتين أشار إلى وجودهما التجاني في رحلته في تلك المنطقة ، وهما صلتان (هكذا) والفلاحّين ، لم تكونا حسب الإحتمال سوى ضيعتين ريفيّتين ، مثلما هو الشأن الآن. كما أنّ قرية قصر الزيت التي أشارت إليها المصادر في تاريخ متقارب ، وقد خلفت مدينة سياقو العتيقة على بعد أربعة كيلومترات شمال غربي الحمامات ، قد كانت بالتأكيد غير ذات أهميّة[31].

وعلى ساحل الوطن القبلي يشير الإدريسي وأدلاّء السّواحل الأروبيّون ، من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر إلى عدد من المراكز السكنيّة الحاليّة مثل **قربص** (كربيس في العصر القديم) ، بجوار منبع مياهها المعدنيّة السخنة ، وأمام جزيرتي الجامور (زمبرا وزمبريتا) بالقرب من مصيدة التنّ ، نوبة أو نوبية (ميسوا في العصر القديم) ، التي أصبحت تدعى **سيدي داود** ، ربما في القرن الخامس عشر ، نسبة إلى أحد الأولياء الصالحين المحليّين ، وفي الواجهة الشرقية إقليبية (كلوبيا في العصر القديم) **ولبنة وقربة** (كوروبيس في العصر القديم)[32]. وشيئًا ما في اتجاه الجنوب توجد مدينة **نابل** ، بالقرب من مدينة نيابوليس العتيقة ، وهي لم تكن إذ ذاك سوى قرية كبيرة من قرى الفلاحين. وعلى بعد حوالي اثني عشر كيلومترًا في مؤخرة خليج كثير السمك ، توجد مدينة **الحمّامات** التي كانت توفّر

30) البربر (في أماكن مختلفة) و La Primaudaie، المجلة الإفريقية ، 1877 ، ص 216 – 9.

30 مكرّر) ولقد أشير إليها في كتاب مناقب سيدي ابن عروس بعبارة «الدّخلة» (ص 220 – 234).

31) التجاني ، 96/1 ، 98 و424/2 ومعالم الإيمان ، 47/4.

32) الإدريسي ، ص 124 – 5 و146 – 7 وبرنشفيك ، المجلة التونسية ، 1935 ، ص 149 – 155.

بصعوبة حاجات سكانها ، من الصيّادين والحرفيين. وفي أوائل القرن الخامس عشر ، قامت السلطة الحكومية بترميم وتوطيد أسوار المدينة لتدارك خطر الهجومات البحرية التي كانت تشغل بال سكانها.

وفي أقصى نقطة شمالية من الوطن القبلي ، وهي النقطة المتمثلة في وادي الرمل ، ينتصب غير بعيد عن الشاطئ ، الضريح القديم المعروف باسم **قصر المنارة** الذي هيّأه الأغالبة لإرسال الإشارات البصرية.

وفي اتجاه الجنوب ، لم تكن توجد من المراكز السكنية الهامّة على الساحل قبل سوسة ، سوى قرية **هرقلة** (أو اهرقلية ، هوريا كايلا في العصر القديم) الواقعة في شبه جزيرة مشرفة على البحر[33] ، وذلك ربّما باستثناء بلدة كانت محاطة بسور في القرن الثالث عشر وتدعى منزل أبي نصر.

أمّا المنطقة الساحليّة الكثيرة الأودية والممتدة من هرقلة إلى رأس قبودية (كابوت فادا في القديم) ، فهي تعرف باسم **الساحل** المتميّز بزراعة البقول والزياتين وبقراه العديدة. ولا شك أن الغزوة الهلاليّة هي التي تسبّبت في تجمّع المراكز السكنية ، والتوسع نحو المنطقة الجنوبية في اتجاه صفاقس[34] ، ولكن السيطرة البدويّة التي كثيرًا ما ظهرت بعنف في العصر الحفصي ، قد تسبّبت في خراب كثير من القرى ، كما أن التدخّل الأجنبي خلال القرن السادس عشر قد أحدث الاضطراب في توزيع المراكز العامرة. وبالعكس من ذلك قد شهد تاريخ الدولة الحفصية عدّة فترات امتازت بمزيد من الأمن وساعدت على ظهور أو نمو عدّة مراكز سكنيّة ، كما ساهمت في ذلك أيضًا حركات التصوّف.

وفي موقع مدينة حضرموت القديمة توجد **سوسة** التي هي ميناء يتردّد عليه التجار في اتجاه المشرق وهي أيضًا مدينة صناعية وتجارية ، وقد بدأت تكتسي أهميّة منذ أن أحاطها الأغالبة في القرن التاسع بأسوار منيعة مبنيّة من الحجارة المنحوتة وبنوا لها جامعًا كبيرًا ورباطًا وقصرًا يعلوه المنار في أعلى زاوية جنوبيّة غربيّة من السور ، حيث تنتصب القصبة في العصر الحاضر. وتثبت إحدى النقائش أن ترميم ذلك القصر قد تمّ سنة 602 هـ / 1205 م[35]. وفي

33) الإدريسي ، ص 148/125 والعبدري ، ص 127 ب والتجاني ، 99/1 – 100 ومعالم الإيمان ، 189/4 – 190 وتاريخ الدولتين ، ص 187/101 وليون ، 148/3 – 9 و151 – 2.

34) Despois ، *Essai sur l'habitat rural du Sahel tunisien* ، مجلة حوليات الجغرافيا ، 1931 ، ص 259 – 274.

35) Hannezo ، نشرية الجمعية الأثرية بسوسة ، 1903 ، ص 123.

آواخر القرن الثالث عشر، كان الرباط الذي ما زال قائم الذات على أحسن حال إلى يومنا هذا، يأوي الزوّار والمسافرين. وفي القرن الخامس عشر، كان سور المدينة، الذي يشرف جانب منه على البحر ويحتوي جانب آخر على فاصل، يشتمل على ثلاث فتحات، الأولى تفتح على البحر من الجهة الشمالية الشرقية والثانية على المنطقة الداخلية من الجهة الغربية والثالثة على القصبة.

وبعد ذلك بقليل شهد ليون الإفريقي على جمال مباني سوسة ولكنّه وجدها مهجورة وعلى حالة فقر مدقع[36]. ولقد ظهر في القرن الرابع عشر اسم **القلعة الصغيرة**[37] وهي قرية جاثمة فوق ربوة، على بعد سبعة كيلومترات في الداخل، الأمر الذي يجعلنا نفترض وجود **القلعة الكبيرة** المجاورة لها.

وبعد قريتي شقانس وابن الجعد[38]، على بعد مسافة قليلة، نجد مدينة **المنستير** التي تعتبر فرعًا لسوسة على بعد عشرين كيلومترًا من الجهة الشرقية. وقد دخلت المنستير التاريخ مع الأغالبة أيضًا، الذين بنوا جامعها الكبير ورباطها، في مكان ميناء روسبينا القديم. وكانت خلال العصر الحفصي لا تزال تقوم بدور ديني هامّ، باعتبارها بمثابة مدينة الساحل المقدّسة، حيث كان الناس يتردّدون عليها لزيارة أضرحة أوليائها الصالحين وقبور الرجال العظام المدفونين بها. ومن بين أبواب المدينة ذات الأروقة الأماميّة، هناك بابان يرجع عهدهما إلى القرن الثالث عشر، وهما باب السّور وباب الدرب. أما الباب الثاني الذي يرجع تاريخه إلى سنة 658 هـ / 1260 م، فقد بناه المستنصر، لا محالة في نفس الوقت الذي بُنيَ فيه الجامع المجاور له. وذلك دليل على ما كان يوليه السلطان المذكور من عناية لتلك المدينة الورعة. إلّا أنّ أهالي المنستير قد صاروا في حالة فقر مدقع في عصر ليون الإفريقي[39]. وعلى طول السّاحل، في اتجاه الجنوب الغربي نجد فيما بعد قرى **لمطة** (لبتوس مينور القديمة التي أعاد بناءها أحد الأمراء الأغالبة) **وطبلبة والبقالطة**، وهي قرًى قد أشارت إليها المصادر في القرن الرابع عشر. وفي أوائل القرن السادس عشر، فكان يسكن طبلبة عدد من رجال

---

36) العبدري، ص 127 أ ومعالم الإيمان، 164/2 وليون، 152 – 3.

37) معالم الإيمان، 108/4.

38) معالم الإيمان، 270/3، 282 والإدريسي، ص 149/126 وتاريخ الدولتين، ص 187/101 وقد ورد ذكر رباط شقانس في كتاب ابن حوقل، ص 49.

39) معالم الإيمان (في عدة أماكن) وليون، 154/3 – 5 و Roy، المجلة التونسية، 1918، ص 85 – 6 و G. Marçais، *Manual d'Art musulman*، ص 530 و 573 – 4. وفي عرض سواحل المنستير توجد جزر قورية.

الدين الذين كانوا يرون من واجبهم الترحيب بالأجانب وإيواءهم ، لا محالة بجوار ضريح سيدي عيّاش[40].

وبعد رأس ديماس[41] حيث كانت تقع مدينة تبسوس القديمة ، يتّجه السّاحل بوضوح صوب الجنوب. أما مدينة **المهديّة** التي أسّسها الخليفة الفاطمي الأول عبيد الله المهدي في أوائل القرن العاشر في شبه جزيرة ، فهي لم تعد عاصمة آنذاك ، ولم تعد تكتسي نفس الأهمّيّة البحريّة التي كانت تُعرف بها في عهد بني زيري أو النّرمان. ولكنها استمرّت في العهد الحفصي في القيام بدورها كثغر وكعاصمة جهويّة تضمّ السجن الدولي الذي أوى بعض السجناء المرموقين مرّات متكررة. وقد تجاسرت أحيانًا على مقاومة تونس. كما قام الوزير ابن تافراجين حوالي سنة 1360 بتجديد حصونها التي سبق أن رمّمها الخليفة الناصر في سنة 1205. أمّا سورها فقد كان يحتوي على أربعة أبواب منها باب واحد يفتح على البحر. وكانت المهديّة تُعرف في أروبا باسم أفريكا ، وهو الإسم الذي يطلق أيضًا على الرأس الذي بُنيت به. وقد استهدفت سنة 1390 إلى الحملة العسكريّة الكبرى التي شنها ضدّها الفرنسيّون والجنويّون[42]. وقد انقرضت تحت تأثير الغزوة الهلالية ، ضاحيتها الشهيرة والآهلة بالسكان ، **زويلة** ، حيث خرّب الأعراب بساتينها الرائعة. ولكنّها انتعشت من جديد حوالي سنة 1200 وأصبحت تضمّ عدّة مساكن ، مثلما هو الشأن الآن تقريبًا[43]. وفي نفس الفترة كانت ضواحي المدينة البعيدة شيئًا ما من الجهة الشمالية الغربيّة. تضمّ قرية **هيبون**[44].

وفي القرن الثالث عشر تشير المصادر إلى وجود بعض المراكز في ضواحي المهديّة ، وقد انقرضت الآن ، وهي قصر قراضة ومنزل ابن خيرة ومنزل ابن معروف ولليانة[45]. وشيئًا ما خلف الساحل تشير المصادر في أوائل القرن الرابع عشر إلى وجود قرى الوردانين **وجمّال وزرمدين** ، التي كانت لا محالة موجودة من قبل[46] في حين لم تظهر قريتا **مساكن والمكنّين**

---

40) معالم الإيمان ، 97/2 و232/4 ، 240 ومناقب سيدي ابن عروس ، ص 195 وليون ، 158/3.

41) الإدريسي ، ص 149/126 والتجاني ، 381/2.

42) التجاني ، 416/2 والبربر ، 60/3 و *D'Orreville*، الفصل 75 و 78.

43) التجاني ، 363/2 ومعالم الإيمان ، 273/3 ، 281.

44) مناقب سيدي الدهماني ، ص 61 أ.

45) التجاني ، 408/2 ، 415 ومعالم الإيمان ، 51/4 ، 53 والبربر ، 350/2.

46) التجاني ، 116/1. ذُكِرت الوردانين في مناقب الدهماني ، ص 60 ب ، وليس من المؤكّد أن القصيبة المذكورة في المعالم (174/4) هي نفس القرية الموجودة جنوب سوسة. كما أن قرية الكنايس الحالية بعيدة عن القيروان بمسافة لا تسمح باعتبارها نفس القرية المشار إليها في المعالم ، 280/3 و45/4.

بالتأكيد إلّا في العصر الحديث. أما قرية **منزل كامل** فيرجع عهدها إلى أوائل العصر الوسيط ، وبالعكس من ذلك فقد انقرضت في القرن الخامس عشر ، حسب الاحتمال ، قريتا ملّول وعروة المتجاورتان والمتنافستان ، وقد أشارت المصادر إلى وجودهما في القرن السابق جنوب غربي سبخة مكنين الكبرى. إذ فرّ سكّان القرية الأولى من اضطهاد البدو والتجأوا إلى صفاقس ، حيث احتفظ أعقابهم باسم ملاّلة واستقرّ سكّان القرية الثانية بسوسة. وكما هو الشأن بالنسبة إلى نوبية في الوطن القبلي ، لم يعد يعرف موقع ملّولة إلّا باسم الولي الصالح المحلّي الذي دفن هناك في منتصف القرن الرابع عشر ، وهو سيدي بنّور[47].

وفي منتصف الطريق الرابطة بين سوسة وصفاقس ، توجد **الجمّ** (تيزدروس في العصر القديم) ، بالقرب من مسرحها العتيق الذي ما زال قائم الذات ، وقد كانت آنذاك مركزًا سكنيًا هامًّا يقطن به بعض البربر الطرابلسيّين الذين أجلتهم غزوة الأعراب. وقد أشيد بجمال مسجدها وازدهار زراعاتها ونَفاق سوقها. وفي اتجاه الجنوب نمرّ بعد ذلك بقرية أم العصابي في حافية الزياتين ثم بقرية برشانة. وقد زالت القريتان المذكورتان في الوقت الحاضر[48]. وشيئًا ما في اتجاه الشرق توجد قرية جحاي.

وعلى الشاطئ وغير بعيد عن الساحل ، توجد بين المهدية ورأس قبودية ، على التوالي ، **قصور الساف**[49] **وسلقطة** (سولكتوم في العصر القديم) **والعالية**[50] **والشابّة**. ويبدو أن القرية الأولى من تلك القرى قد شهدت في العصر الحفصي نموًّا مرتبطًا بالحركة الصوفية. أما الشابّة التي ظهرت على الساحة خلال القرن الخامس عشر ، فإنها ستبعث للوجود في القرن الموالي الطريقة الصوفية المعروفة باسم الشابيّة ، التي ستقوم بدور سياسي مرموق[51]. ومن رأس قبودية إلى صفاقس أشار الإدريسي إلى مجموعة كبيرة من القرى الصغيرة التي لم تبق منها سوى قرية **اللوزة**. وهناك قرية أخرى أقدم منها تقع على بعد عشرة كيلومترات من الناحية الجنوبية ، وهي قرية **قصر زياد** التي بقيت قائمة الذات إلى آخر العصر الوسيط ، وقد أسّسها أحد الأتقياء في القرن التاسع ، كرباط[52]. وبالقرب جدًّا من تلك المواقع توجد قرية

---

47) البكري ، ص 65/29.

48) العبدري ، ص 127 أ والتجاني ، 123/1 – 6 و357/2 ومقديش ، 137/2.

49) مقديش ، 126/2 – 9.

50) الادريسي ، ص 149/126. أشير إلى سلقطة في نصوص تابعة لعهود أقدم من ذلك بكثير.

51) أنظر الباب السادس من هذا الكتاب.

52) الإدريسي ، 150/126 والتجاني ، 126/1 ومعالم الإيمان ، 275/3 وابن فضل الله ، ص 105/6 ، وإدريس ، مجلة الدراسات الإسلامية ، 1935 ، ص 298.

بليانة التي نزل بها الرحالة الكبير ابن بطوطة وقرية انشلّة (أوسيلا في القديم) التي كانت تشهد نشاطًا كثيفًا بالقرب من ضريح أحد الأولياء الصالحين في القرن الرابع عشر، وهو سيدي مخلوف[53]. وبعيدًا عن السّاحل لم تشر المصادر إلى جبنيانة إلّا بمناسبة الزيارات التي كانت تُؤدّي آنذاك إلى مقام الوليّ الصالح سيدي أبي إسحاق [الجبنياني][54].

وتشرف مدينة صفاقس مثل سوسة على البحر بأسوارها العالية المبنيّة بالحجارة. وقد مكّنها موقع مينائها المحميّ أحسن من ميناء سوسة، وتعاطي الصيد البحري في مياهها، من الإحتفاظ بازدهارها الذي تأثّر كثيرًا بتخريب الهلاليّين لكامل المنطقة الداخليّة. أما جامعها الكبير الذي أقيم في القرن التاسع وأعيد بناؤه في أواخر القرن العاشر، فإنه يقع وسط شبكة من الشوارع ذات الزوايا المستقيمة التي يمكن أن تكون مطابقة لطرقات مدينة تابرورة العتيقة. والجدير بالملاحظة أنّ صفاقس معتزّة بإيوائها لضريح ومسجد الفقيه العظيم أبي الحسن اللخمي المتوفى سنة 478 هـ/ 1085 – 6 م. وفي عهد السلطان أبي فارس أعيد بناء أحد الأبواب الرئيسية الأربعة التي يشتمل عليها سورها المربع الزوايا، وهو باب الجبلي. وفي داخل الباب المقابل (في الواجهة الجنوبية) المعروف اليوم باسم باب الديوان هناك نقيشة تدلّ على أنّ إحدى عمليّات الترميم قد تمّت في سنة 706 هـ/ 1306 م.

ويؤكد ليون الإفريقي أن عدد سكان صفاقس، قد انخفض في عصره إلى حوالي ثلاثمائة أو أربعمائة «أسرة»، وأن المدينة لم تعد تضمّ سوى عددٍ قليل من الدكاكين[55] وعلى بعد عشرين كيلومترًا من الناحية الغربيّة انبعث في القرن الرابع عشر مركز ديني تحت رعاية سيدي عقارب. وبالعكس من ذلك فإن قرية قرقور التي بقي اسمها جنوب غربي صفاقس، قد خلت من سكّانها بعد ذلك بقليل، لفائدة المدينة الكبرى. ومن سوء الحظ، لم يبلغنا أي خبر حول أسباب تلك الهجرة ولا حول تاريخها المضبوط[56].

وفي عرض البحر تمتدّ جزر قرقنة (سرسناي في العصر القديم) التي احتلّها النصارى عدة مرّات خلال العصر الوسيط. ويقول الإدريسي إنها كانت ثريّة وآهلة جدًّا

53) ابن بطوطة، 327/4 ومقديش (156/2) الذي يشير إلى وجود قرية شريانة في ضواحي تلك المنطقة و Pellissier، وصف إيالة تونس، باريس 1853، ص 100.

54) معالم الإيمان، 159/4.

55) العبدري، ص 126 ب ومعالم الإيمان، 247/3 و240/4 – 1 وليون، 162/3 ومقديش، 73/2 و Luciani، المجلة الإفريقية، 1890، ص 72 – 73 و E. Mercier، نفس المجلة، ص 253 – 4.

56) مقديش، 142/2، 144.

بالسكان[57]. ويمكن أن نفترض بداية سرت الصغرى أو خليج قابس ، على بعد بضعة كيلومترات جنوب صفاقس ، في النقطة المعروفة باسم رأس الرملة. وعلى السّواحل ، نجد أوّلاً القريتين الصغيرتين اللّتين ما زالتا موجودتين آنذاك وهما طينة (ثايناي في القديم) التي كانت على غاية من الأهمية في أوائل العصر الوسيط ونقطة ، وهي عبارة عن رباط قديم كانت تسكنه في أواخر القرن الثالث عشر مجموعة من رجال الدّين ، ثم استقرّ به فيما بعد أحفاد الولي الصالح سيدي أبو عكّازين دفين المسعودة (هنشير مسعودة) ، على بعد بضعة كيلومترات في اتجاه الداخل.

ثم نجد الحصن الأغلبي ، المحرس الذي كان في أوائل القرن الرابع عشر آهلاً بسكان هوارة الطرابلسيّين الذين أجلتهم الغزوة الأعرابية. وبعد ذلك التاريخ بمائتي سنة لم يزل يعيش هناك بعض النساجين والبحّارة[58]. ودائمًا على حافة البحر ، أمام جزر الكنايس المعروفة آنذاك لدى الأروبيّين باسم جزر فريسول ، يوجد الحصن البيزنطي رأس يونغة (يونكا في العصر القديم) المطابق حسب الاحتمال لقصر الروم الذي أشار إليه الجغرافيون وأدلاّء السواحل. وبالقرب من ذلك المكان توجد محطّة القصور المباركة التي شهدت في القرن الرابع عشر إحدى معارك التاريخ الحفصي الحاسمة[59].

وقد كانت محطة المباركة المذكورة تمثل في نفس تلك الفترة الحدود الشمالية لمواقع أعراب بني عوف التابعة لقبائل بني سليم. إذ كانت ثلاثة فروع من قبيلتهم تسيطر على كامل المنطقة انطلاقًا من قاعدة الوطن القبلي ، فكان بنو دلاّج يقيمون شمال سوسة ، وقد بقيت بعض مجموعات منهم في منطقة سليمان ، وكان بنو حكيم يتنقّلون تحت قيادة عائلات أولاد يعقوب في المنطقة الممتدّة إلى الجمّ ، وفي اتجاه الجنوب كان يقيم بنو علي المنتمون إلى فرع من فروع بني حصن ، تحت قيادة عائلات أولاد صورة ومراعية. أما قبيلة طرود المنتسبة لا محالة إلى بني سليم المذكورين ، فقد عاشت في أول الأمر مع بني دلاّج ، ثم اندمجت مع أولاد حكيم. ولكن يبدو أنّ أولئك وهؤلاء قد ذهبوا خلال القرن الخامس عشر ، ضحيّة توسّع بني علي الذين أصبحوا يُعتَبرون في سنة 1536 أكبر قبيلة في إفريقية ، منتشرة من بنزرت

---

(57) الإدريسي ، ص 150/127 و Despois، المجلّة التونسية ، 1937 ، ص 3 — 60.

(58) العبدري ، ص 126 ب والتجاني ، 137/1 — 8 وليون 175/3 — 6 ومقديش ، 156/2.

(59) الإدريسي ، ص 151/127 والتجاني ، 138/1 — 9 و375/2 والبرير ، 250/5 و Poinssot، النشريّة الأثرية للجنة الأشغال التاريخية ، سنة 1934 — 35 ، ص 323 — 333 و Saumagne، نفس النشرية ، ص 759 — 763.

إلى جنوب صفاقس وقادرة على تعبئة خمسة آلاف فارس. ولقد هاجر الطروديّون، بعضهم إلى الجنوب الجزائري، والبعض الآخر إلى المنطقة الشمالية الشرقيّة من البلاد التونسية. واتّجه بعض أولاد حكيم إلى ضواحي وادي مجردة الأعلى، حيث كوّنوا مشيخة لا تزال موجودة إلى الآن قرب الحدود الجزائرية. ولكن من ضواحي مدينة تونس حتى منطقة الساحل الشمالي بدأ آنذاك يعيث فسادًا في البلاد أولاد سعيد المخطرون الذين ما زال أصلهم يكتنفه الغموض (60).

وفي مؤخرة خليج سرت الصغرى، شيئًا ما في أعلى مصبّ وادي قابس، توجد المدينة التي تحمل نفس الإسم، وهي **قابس** (تاكابيا في العصر القديم)، تلك المدينة الكبيرة والجميلة المنتصبة أمام واحة بديعة. ويبدو أنّ المدينة القروسطيّة التي امتدّت إلى عدّة أرباض شاسعة الأرجاء، ذات أسواق عديدة، بالرغم من الأضرار التي ألحقها بها أبو زكرياء، سنة 1286، كانت تقع في المكان الذي توجد به اليوم المدينة [جارة] والمنزل، وقد كان يحيط بها سور مبنيّ من الحجارة الضخمة، قد نوّه به ليون الإفريقي، بالإضافة إلى خندق كان يُملأ بالماء في صورة الهجوم على المدينة. وحسب المحتمل كان الينبوع النفيس، عين سلام، موجودًا آنذاك داخل أسوار المدينة. وفي قلب المدينة شيّد بنو مكّي في القرن الرابع عشر، وسط السّاحة الشهيرة والفسيحة المعروفة باسم «البطحاء»، قصرهم المجاور للجامع الكبير ذي المنارة العالية والشديدة الانحناء. وبالقرب من ذلك المكان تنتصب أيضًا القصبة التي يتمثّل قسمها الرئيسيّ البديع حسب قول المعاصرين، في قصر العروسين الذي شيّدته أسرة بني جامع الهلالية في أوائل القرن الثاني عشر، ولكن بني مكّي، تركوا تلك القصبة تتهدّم، لفائدة قصرهم الخاصّ. وهناك مسجد لا يزال قائمُ الذات قرب عين سلام، يعرف باسم مسجد سيدي أبي لبابة، نسبة إلى شخص يحمل نفس الإسم ويقال إنه من الصحابة، وقد كان ضريح سيدي أبي لبابة الواقع فوق ربوة، شيئًا ما في اتّجاه الجنوب، يحظى بالإجلال من طرف الأهالي. ومقابل ثراء واحة قابس، كان الناس يأسفون لعدم سلامة مناخها، الذي كان له تأثير وخيم على السكان. وقد أكّد ابن خلدون على تطهير الهواء الذي حصل إثر

---

(60) التجاني، 83/1 — 4، 116، 124 والبرير، 155/1 — 8 وليون، 124/3. ويشير معالم الايمان إلى فرع بني حكيم، وهم بنو وائل، وإلى أولاد عبد الرحيم المتفرعين عنهم (106/4 و110) وحول بني علي أنظر: نفس المرجع، ص 171، 182 الذي يشير في مكان آخر إلى أولاد حجري المتفرعين عنهم (ص 140، 164، 211 — 2) والبرير، 158/1. وحول أولاد حكيم وبني علي أنظر: تاريخ الدولتين ومناقب سيدي ابن عروس، ص 210، 459 — 460 و 483.

قطع النخيل من طرف السلطان أبي العباس أثناء حصار سنة 1387. وقد كان يوجد في القديم شرقيّ المدينة، برج ذو منارة، يُلمح نورها من بعيد، ولكن لم يبق منه في عصر التجاني إلّا اسم مكان يدعى المنارة، وما زال يطلق اليوم على واحة صغيرة. وتشير المصادر، في النصف الأول من القرن الثالث عشر إلى وجود رباط البحر أو مسجد الصهريج الذي يُحتَمَل أن يكون قائمًا على ضفة البحر[61]. وفي ضواحي المدينة، كان النّاس يزورون في قرية المعافرين التي أصبحت خرابًا، مسجد سيدي علي القائم الذات والمنسوب إلى الفقيه الذائع الصيت أبي الحسن القابسي المتوفى بالقيروان سنة 1012[62]. وما فتئت قابس تُعتبَر طوال العصر الحفصي مركزًا هامًّا، بحكم موقعها الممتاز، إذ كانت تتحكّم في المجاز الضيق الواقع بين منطقة الشطوط والبحر والرّابط عن طريق البرّ بين تونس والمغرب من جهة، وبين طرابلس والمشرق من جهة أخرى. وقد كانت المراكب خلال القرون الغابرة تصل إلى غاية ميناء قابس، الذي كان يعتبر نقطة الوصل الملائمة بين التجارة البحريّة أو البرّيّة وبين التجارة الصحراويّة[63]. فانطلاقًا من قابس كان المسافر يصل بسهولة إلى واحات منخفض الشطوط.

وعلى بعد مسافة حوالي خمسة عشر كيلومترًا، توجد واحة **وذرف** الصغيرة الواقعة في مفترق المسالك المؤدّية إلى قفصة وصفاقس[64]. وفي اتّجاه الغرب، على بعد مسافة ثلاثة وعشرين كيلومترًا من قابس توجد وسط واحة جميلة، مدينة **الحامّة** (حامّة المطماطة أو حامّة قابس) التي عرفت بذلك الإسم، نسبة إلى مياهها المعدنيّة الساخنة. ولكنّ الحامّة التي خلفت مدينة أكوا تاكابيا العتيقة، لم يرد ذكرها في المصادر العربيّة إلّا ابتداء من موفّى القرن الثاني عشر، بمناسبة المعارك التي شنّها بنو غانية. وفي القرن الرابع عشر كانت محاطة بسور مرتفع، تهدّم البعض من أجزائه. وكانت المباني الموجودة داخل المدينة مرتفعة، ومن بينها قصبة فسيحة الأرجاء ولكنّها متهدّمة، تصل إليها المياه المعدنيّة عبر القنوات. وكان سكّان المدينة ينتمون إلى قبائل زناتة البربريّة وينقسمون إلى ثلاث قبائل، وهي قبيلة بني

61) العبدري، ص 126 ب، عنوان الدراية، ص 141؛ التجاني، 140/1 – 5 و163 – 4 والبربر، 35/2 – 6 و294 و401 و113/3، 168 ومعالم الإيمان، 10/1 – 11 و247/3 و192/4 وليون 171/3. والملاحظ أن اسمي عين سلام وقصر العروسين كانا موجودين قبل ذلك في قلعة بني حمّاد. ويشير التجاني إلى ساحة كبيرة أخرى اسمها ساحة العنبر، ربما كانت موجودة خارج المدينة في اتجاه البحر.

62) معالم الإيمان، 168/3 – 169.

63) الإدريسي، ص 125/107 والبربر، 192/1

64) التجاني، 139/1 – 140.

توجين وفرعان متنافسان ، بنو ورتاجن وأولاد يوسف الخاضعون لأسرة أبي مانع وأولاد جحاف الخاضعون لأسرة بني وشّاح . وفي عصر ليون الإفريقي كان سورها المبني بالحجارة المنحوتة الجميلة ، لا يزال يثير الإعجاب ، وكانت المياه المعدنيّة والكبريتيّة تجتاز المدينة من الجنوب إلى الشمال ثم تكوّن شبه بحيرة يستحمّ فيها المرضى المصابون بجراح والمصابون بالجذام . إلّا أنّ المدينة التي يبدو أنها كانت مزدهرة في أواخر العصر الوسيط ، قد افتقرت فيما بعد ، ثم دُمّرت تمامًا سنة 1635 ، إثر ثورة الأعراب الرحّل ، وعوّضتها قريتا القصر والدّبدابة في الواحة التي تحمل دائمًا اسم الحامّة(65).

وعندما نتوغّل في الداخل ، نجد على الضفاف الرمليّة أو المستنقعية التابعة لسبخة تاكمرت الشاسعة والمعروفة باسم شطّ الجريد ، من الشرق إلى الشمال الغربي عددًا لا بأس به من الواحات ذات النخيل البديع ، وهي واحات **نفزاوة** في الشرق وواحات **الجريد** في الشمال الغربي . ويضاف إلى هاتين التسميتين الشائعتين منذ العصر الوسيط اسم قسطيلية الذي يبدو أن استعماله لم يكن مضبوطًا للغاية ، لأنه يطبّق تارة على إحدى المنطقتين المذكورتين لا غير وطورًا عليهما معًا ، بالإضافة أحيانًا إلى منطقة قفصة أو منطقة حامة قابس .

وفي القرن الرابع عشر كانت البلدتان الرئيسيّتان في منطقة نفزاوة تتمثّلان في **طرّة** و**بشري** ، على أنّ طرّة (المعروفة في العصر القديم باسم توريس تملاني) قد فقدت كثيرًا من ازدهارها السابق ، بالرغم من موقعها الإستراتيجي الممتاز ، منذ أن خرّبها يحيى بن غانية بتمامها وكمالها ، سنة 1205 ، للانتقام من تخلّي سكانها عنه . وقد وجد التجاني قلعتها خرابًا بلقعًا ، ولكن سورها لا يزال قائم الذات . وفي يومنا هذا أصبحت طرّة تابعة لقرية تلمين الواقعة فوق ربوة على بعد خمسة كيلومترات غربيّ **قبلّي** التي هي العاصمة الإدارية لمنطقة نفزاوة . وفي الجهة الشمالية الغربية ، توجد في شبه الجزيرة الممتدة من جبل طباقة إلى الشطّ ، قرية بشري الكبيرة الواقعة بالقرب من منبع المياه الفاترة بتاورغة ، والمشار إليها منذ أوائل القرون الوسطى ، وقد كانت تكتسي آنذاك أهميّة بالغة ، انتزعتها منها في العصر الحديث قرية فطناسة المجاورة لها(66).

---

65) التجاني ، 185/1 – 6 والبربر ، 154/3 – 5 ، 301 ، 303 – 4 ؛ معالم الإيمان ، 146/4 وليون ، 173/3 – 4 و William Marçais ، *Trois textes arabes d'El Hamma de Gabés* ، المجلّة الآسيوية ، 1931 ، ص 193 – 6 . والجدير بالملاحظة أن النصوص القروسطية تذكر أحيانًا حمّة وأحيانًا أخرى حامّة.

66) التجاني ، 190/1 – 191 .

وفي منطقة نفزاوة ، كما في منطقة الحامّة ، لا تزال توجد عصرئذ مجموعة بربرية قديمة من السكان الذين أعطوا اسمهم لتلك المنطقة . وفي وسط تلك المجموعة ، كان يعيش بكلّ حرية أعقاب بعض النصارى المهاجرين . ولكن هنا ، كما في بقية المناطق المنخفضة ، ركّزت القبائل العربية سيطرتها . فأولاد دبّاب من بني سليم كانوا مستولين على جميع السهول الشمالية ، انطلاقًا من المباركة ، ومن بينهم النواويل الذين كانوا يحتلّون المنطقة الساحلية حتى قابس . أما منطقة قابس الداخليّة ، بما في ذلك ضواحي الحامّة ، فقد كانت تابعة لأولاد أحمد بن دبّاب المنتمين إلى تجمّع أقربائهم بني يزيد (قبائل محبة والحمارنة وخرجة وأصابع) الذين ما زالوا موجودين إلى يومنا هذا في ضواحي تلك المنطقة (بني يزيد) . أما نفزاوة نفسها فقد اكتسحها أولاد شريد وزغب الذين استقرّوا بها وأصبحوا يكوّنون أغلبيّة سكّانها[67] .

هذا وإنّ أهمّ مدينة في منطقة الشطوط والعاصمة الكبرى الآهلة بالسكان في العصر الوسيط هي مدينة توزر (المعروفة باسم توسوروس في القديم) التي لا تزال العاصمة الإدارية لمنطقة الجريد إلى يومنا هذا والواقعة وسط واحة بديعة مرويّة بغزارة . وقد كانت تضم جامعي خطبة داخل سورها ومصلّى فسيحًا خارجه محاطًا بجدار مرتفع . والغالب على الظنّ أن تلك المدينة القروسطيّة ، كانت تقع ، لا في المكان الذي توجد فيه مدينة توزر في الوقت الحاضر ، ولكن شيئًا ما في اتّجاه الجنوب ، في المكان المعروف باسم بلد الحضر ، حيث كانت تقع المدينة القديمة . وتتكون تلك القرية من مجموعتين متجاورتين من المساكن ، تماشيًا مع وجود جامعي خطبة منذ عهد بعيد ، وتقسيم المدينة ، حسبما أشار إليه ليون الإفريقي ، إلى قسمين متميّزين ومتنافسين ، يسكن القسم الأوّل الأهالي المحليّون ، والقسم الثاني السكّان العرب القادمون في فترة متأخرة ، وهناك ، يمكننا أن نشاهد بإعجاب ، داخل مسجد صغير ، محرابًا جميلاً يرجع تاريخه إلى سنة 590 هـ / 1194 م ، وقد بناه الموحّدون ، أو بالأحرى يحيى بن غانية[68] .

ودائمًا في منطقة الجريد ، في الجهة الشمالية الشرقيّة والشرقيّة ، تشير المصادر إلى وجود بعض الواحات الأخرى القائمة الذات إلى حدّ الآن ، وهي واحة تقيوس ذات الأهميّة خلال القرون الأولى من العصر الوسيط ، وقد وصفها الإدريسي بأنّها بلدة جميلة ، ثم أشير إليها

67) نفس المرجع ، 139/1 ، 184 والبربر ، 159/1 – 164 ، 231 و156 .

68) الإدريسي ، ص 121/104 والتجاني ، 199/1 – 205 وليون ، 257/3 – 8 وجورج مارسي (Marçais) ، *La Mihrab maghrebin de Tozeur* ، *Memorial H. Basset* ، باريس 1928 ، ج 2 ، ص 39 – 58 .

أحيانًا في العصر الحفصي ، وهي تعرف الآن باسم الوديان وكانت تضمّ من بين أجزائها قرية دقاش ، ثم واحة سدّادة ومنافستها كنّومة ثم حامة البهاليل (المعروفة في العصر القديم باسم أكوا)[69]. وبعيدًا جدًا عن الحامّة المذكورة ، في اتّجاه الشمال الغربي ، في الجانب الآخر من السبخة التي تدعى شط الغرسة ، بالقرب من الحدود الجزائرية الحاليّة ، توجد واحة **تمغزة** الجبليّة ، الجديرة بالذكر في أوائل القرن الخامس عشر[70]. وفي منطقة الجريد ذاتها ، على بعد حوالي عشرين كيلومترًا ، جنوب غربي واحة توزر ، توجد واحة **نفطة** (المعروفة باسم نبت في العصر القديم) ، المنافسة لها بجودة منتوجاتها ، والآهلة بالسكان والمحميّة «بطابية» من الطوب ، على حدّ تعبير ليون الإفريقي ، تلك الطابية الموجودة إلى الآن والمعزّزة بشريط من الكثبان. وقد كانت تشتمل على ثلاث قرى كبيرة قام سلطان تونس بتخريبها في أوائل القرن السادس عشر[71]. وفي الجهة الجنوبية الغربية ، على طريق سوف ، كانت توجد درجين وهي مدينة كبيرة في العصر الموحّدي ، انقرضت منذ ذلك التاريخ[72].

ويقال إن قسمًا كبيرًا من سكان الجريد المحليّين ، ينحدر من المستوطنين الروم الذين اعتنق معظمهم الإسلام ، ولكن منذ منتصف القرن الثالث عشر ، استقرّ بمنطقة توزر ونفطة ، بنو مرداس التابعون لبني سليم ، إثر إجلائهم من السباسب في اتجاه الجنوب ، فاستولوا على أراضيها ، وكانوا لا يغادرونها في فصل الشتاء ، للالتجاء إلى الصحراء ، إلّا خلال السّنوات التي يكون فيها خصومهم الكعوب من أبناء عشيرتهم مقيمين عادة في الجريد لقضاء فصل الشتاء ولا يتحملون وجودهم إلى جانبهم. وكانت قيادة بني مرداس راجعة إلى أسرة بني جامع ، وهي نفس الأسرة التي تولّى عدد من أفرادها ولاية قابس. وفي أوائل القرن السادس ، ما زال اسم مرداس يطلق على أحد الربضين الكبيرين اللذين استقرّ بهما بعض بني مرداس بتوزر[73].

---

69) الادريسي ، ص 122/104 والتجاني ، 185/1 وابن فضل الله ، ص 106/6 والبربر ، 402/2 ومعالم الإيمان ، 216/2 والدّرجيني، ص 117 – 8 و Pellissier، وصف الإيالة التونسية ، باريس 1853 ، ص 144.

70) معالم الإيمان ، 216/2.

71) الإدريسي ، ص 123/105 وليون 253/3 – 4.

72) بالضبط درجين السفلى الجديدة ، بالمقابل مع مدينة أقدم منها وهي قلعة بني درجين.

73) التجاني ، 200/1 ، 204 – 5 والبربر ، 141/1 – 2 وليون ، 258/3.

الفصل الثالث :
مدن وقبائل الجنوب الشرقيّ

كان القسم الجنوبي الشرقي من الدولة الحفصية يتكوّن من المنطقة الطبيعية المزدوجة التي تضمّ اليوم أقصى الجنوب التونسي والبلاد الطرابلسية[1]. حيث تظهر سلسلة من المنحدرات المعروفة باسم الجبل ، في شكل هلال ضخم يُفضي طرفاه – بالقرب من قابس ولبدة في القسم المسطّح من الصحراء الشمالية حيث تميل عن طريق منحدرات الظهر المعتدلة – يفضي طرفاه إلى سهل ساحلي غريني شاسع متكوّن من أرض سهلة الحرث ولكنّها قاحلة أكثر فأكثر وذلك في اتّجاه البرّ والبحر ، وهو سهل جفارة نصف المطوّق بالجبل الذي يشرف عليه بشاطئه الصخري[2].

أمّا جزيرة جربة المنخفضة والمخضرّة (مينانكس في العصر القديم) التي تحدّ من الجنوب الشرقي خليج قابس ، فما هي إلّا امتداد للجفارة. وهي غير مفصولة عنها في نقطتين ، إلّا ببضعة كيلومترات من بحر قليل العمق ، تقع الأولى في الجنوب الغربي ، مجاز الجرف ، بين رأس الجرف في اليابسة وأجيم ، والثانية في الجنوب الشرقي ، مجاز القنطرة ، نسبةً إلى الطريق الرومانية البالغ طولها سبعة كيلومترات والرابطة بين الجزيرة واليابسة ، وقد قطعت خلال القرون السالفة عدة مرات ثم جدّدت ، وبالخصوص خلال فترتين متتاليتين في عهد أبي فارس ، قبل حملة الفونصو الخامس وبعدها مباشرة ، وإن سكان جربة ، الجرابة ، هم أساسًا من أصل بربري ، وقد ذكر ابن خلدون من بينهم عناصر هوّارة والماية وكتامة ، مثل صدغيان وسدويكش – وهناك بلدة في الجزيرة ما زالت تحمل الإسم الأخير إلى حدّ الآن. وقد كانوا منقسمين في القرن الرابع عشر إلى فرقتين متنافستين تنتميان إلى طائفتين تابعتين للمذهب الخارجي ، وهما فرقة الوهابية الذين يسكنون الشمال والشمال الغربي ، بقيادة بني سمومن وفرقة نكارة الذين يسكنون الجنوب والجنوب الشرقي ، بقيادة بني عزون. إلّا أنهم كانوا جميعًا خاضعين لأعراب دبّاب المنتجعين داخل البلاد. وقد كان

1) [القسم الشرقي من الجماهيرية اللّيبيّة الآن المقابل لإقليمي طرابلس ومسراته].

2) بالمعنى الضيّق لا تمثّل جفارة سوى أقصى منطقة شرقية من ذلك السّهل الذي كانت توجد به محطّة غفارا القديمة.

الرحّالون يتعجّبون من عدم وجود أيّ مركز عمراني جديد بهذا الإسم هناك. ففي مدينة جربة القديمة المتحصّنة التي أعطت اسمها للجزيرة وكانت تقع في الشمال بالقرب من مدينة حومة السوق الحالية ، لم يشاهد التجاني سوى أنقاض مدينة خاوية على عروشها ، في المكان الذي كانت تقع فيه في السابق القلعة والجامع الكبير ، ولم يبق قائم الذات إلّا السّور المربّع الشكل ، ولكنه كان خاليًا ، إذ كان السكان منتشرين هنا وهناك في بساتين الجزيرة ، كما هو الشأن الآن.

ولقد تعرّضت جربة في العصر الحفصي خلال نصف قرن للاحتلال النصراني ، وكوسيلة من وسائل الدفاع للمحافظة على سيطرتهم على الجزيرة ، شيّد النصارى بها منذ سنة 688 هـ / 1289 م في مدخل مضيق القنطرة ، حصنًا ما زال يعرف إلى الآن باسمه الروماني الأصل «القشتيل». وكانت البناية المربّعة الشكل تحتوي على عدد من البروج ذات الزّوايا وعلى برج وسط كلّ ستارة ، ويحيط بها سور مزدوج وخندق. وبعد ذلك بقليل شيّد أحد مساعدي منتانر المدعوّ فلغارنيرا ، في الطرف الشمالي الغربي من الجزيرة ، برجًا يحمل اسمه. وأمام قصر الجنوب المخصّص لاتقاء هجومات المسلمين القادمين من البرّ ، أقيم قصر الشمال مقرّ إقامة الوالي بعد ذلك بقرنين ، أي في أواخر القرن الخامس عشر ، من طرف المسلمين المتحكّمين في الجزيرة لحمايتها من الغارات البحرية. ولا شكّ أن موقع ذلك القصر يطابق تقريبًا موقع الحصن القديم الخَرِب الذي شاهده التجاني. وفي كنف قصر الشمال المذكور الذي أصبح يدعى نتيجةً لذلك «قصر البازار» ، انبعث مركز تجاري كبير مقابل لمدينة حومة السوق الحالية ، تتبعه على مسافة قريبة «الحارتان» اللّتان يقطن بهما اليهود دون سواهم(3).

وتقع في الحافة الشمالية من جفارة مجموعة كبيرة من الواحات الشاطئية أو شبه الساحليّة ذات الأهمية المتفاوتة ، الممتدّة من قابس إلى لبدة ثم تتواصل حتى ضواحي سرت الكبرى. فنجد أولاً ، مثلما هو الشأن الآن ، محطات تبلبو (منزل تبلبو) وكتانة والزارات المحاطة بالزياتين والنخيل. وكانت توجد في القرن الرابع عشر في وضع متواضع للغاية مارث (المعروفة في العصر القديم باسم مرتاي) ، على مسافة عشرة كيلومترات في أعلى مجرى الوادي الذي

---

3) الإدريسي ، ص 151/127 والتجاني ، 169/1 – 180 والبربر ، 245/1 و397/2 ، 428 و63/3 ، 65 ، 87 وتاريخ الدولتين ، ص 113 – 4/ 209 – 210 والشماخي ، ص 557 ورحلة عبد الباسط ، تحقيق برنشفيك ، ص 95 وليون ، 177/3 و Néocastro، الفصل 84 و Fazio، ص 93 – 5 و Cerone، *Seconda Spedizione*، ص 85 – 6 و Manchicourt، المجلة التونسية ، 1914 ، ص 145 ، 233 ، 332 – 4.

يروي الزارات. وشيئًا ما في اتجاه الجنوب الشرقي من الدّاخل توجد قرية أجاس الكبيرة التي لا نعرف موقعها بالضبط، ويبدو أنّها كانت تقوم بدور المركز الجهوي الموكول الآن إلى مدنين وقرية معتمر المجاورة لها(4).

وجنوب شرقي جربة على الضفة القارية، أشار الإدريسي إلى بلدة **جرجيس** (جيرجيس في العصر القديم) ثم استعرض مجموعة كبيرة من القصور الواقعة على طول تلك المنطقة ذات السباخ الممتدّة من جانبي الحدود التونسية الليبيّة الآن. ويوجد قصر بني خطّاب على تخوم «سباخ الكلاب» وتفصله من الجهة الشرقية عن قصر شماخ بحيرة شاطئية تدعى جون صلب الحمار المطابقة حسبما يبدو لبحيرة البيبان الحاليّة. وفي عرض البحر كانت تمتدّ جزيرة أو شبه جزيرة زيرو أو ريزو المغمورة نصفيًا بالمياه، وقد كان طرفها يستعمل كإسقالة للزوارق(5). وفي التراب الليبي الآن، كان يوجد قصر صالح الذي انقرض في القرن الرابع عشر، وقد كان متّصلاً بلسان أرض معروف بالاسم القروسطي والحديث في آن واحد، أعني رأس المخبز، وهو يمثّل مرفأً ممتازًا يقع بالقرب من ملاّحة مشهورة. وفي الجهة الشرقية تقع بلدة كبيرة ومزدوجة، هي بلدة **زوارة** الآهلة بسكّان من الخوارج المترمّتين والمنقسمة إلى زوارة الصغرى أو بلد المرابطين وزوارة الكبرى المعروفة أيضًا باسم كوطين. ولكن ليون لم يشر فيما بعد إلّا إلى قرية وحيدة محاطة بأسوار منخفضة وهزيلة وآهلة بسكّان بؤساء. وبعيدًا عن قصر بني ولول الذي انقرض الآن، نصل بعد ذلك إلى قصر تليل المشرف على ضفة البحر وعلى بعد مسافة قليلة نجد مركز زواغة الهامّ الذي عوّض سبراتة القديمة الواقعة بالقرب منه وقد أصبحت خرابًا(6). وفي الأثناء انقرضت أيضًا كلّ من قرية تليل وقرية زواغة، وعوّضتهما في العصر التركي قرية العقلات الواقعة شيئًا ما نحو الجنوب، ولكن اسم القرية الأولى ما زال يطلق على قبيلة التلالة المقيمة في ضواحي تلك المنطقة، كما يطلق اسم القرية الثانية على مركز صيد التنّ المعروف باسم مرسى زواغة. ومن هناك حتى طرابلس تتعاقب الواحات

---

4) التجاني، 166/1، 183 و102/2، 104 – 5، 357. وأشار نفس المؤلف إلى محطّة زريق (155/1 و102/2 – 3 بين تبلبو ومارث، المقابلة لزريق البرّانية الموجودة في خرائط القرن الماضي جنوب غربي كتانة. وأشار التجاني (167/1، 183 و357/2) إلى وادي الزركين ووادي بجسر.

5) البكري، ص 42/18 و353 والإدريسي، ص 128 – 152/9 – 3 و Muntaner، الفصل الخامس وبرنشميك، *Récits de voyage*، ص 236، عدد 3 والمرجع.

6) الإدريسي، ص 153/129 والعبدري، ص 41 ب والتجاني، 121/2 – 4 و356 ومناقب سيدي ابن عروس، ص 382 وليون، ص 180.

الواحدة قرب الأخرى وتحمل أسماء ما زالت مستعملة إلى الآن وهي : صرمان والصابرية والزاوية وقرقوزة والماية وزنزور[7].

أما مدينة **طرابلس** التي سنتحدّث عنها فيما بعد ، والمحاطة بمنطقتها الخضراء منشأة[8] ، فقد كانت تقوم بدور العاصمة الجهوية الحقيقية لكامل المنطقة الواقعة بين سرت الصغرى وسرت الكبرى. وانطلاقًا من تلك المدينة في اتجاه المشرق ، كانت الواحات ظاهريًا أقلّ عددًا وأقلّ اتّصالاً بعضها ببعض. ولكن على بعد سبعة عشر كيلومترًا فحسب توجد بلدة **تاجورة** الآهلة بالسكان والمحصّنة حوالي منتصف القرن الثاني عشر من قبل زعيم الجوّاري ، وقد كانت تبدو في أوائل القرن الرابع عشر في مظهر بلدة كبيرة مزدهرة[9]. ثم فيما وراء وادي الرمل ، الذي يحمل نفس الإسم منذ بداية العهد الإسلامي إلى يومنا هذا ، لا نجد على السّاحل أي مركز عمل عمراني يستحق الذكر قبل **لبدة** (لبتيس مغنا في العصر القديم). وحتى لبدة ، فقد فقدت ازدهارها السابق منذ الغزوة الهلالية ، وسيتفاقم تدهورها إلى أن يتمّ تعويضها في العهد التركي بقرية حمص المجاورة لها. وفي الجنوب الغربي على بعد حوالي عشرين كيلومترًا من الشاطىء تقع بلدة سلمى المحصّنة على آخر سفوح الجبل[10].

وشرقي لبدة ، خارج الهلال الضخم الذي يمثله الجبل ، يمتدّ الساحل منحنيًا شيئًا ما في اتجاه الجنوب ، على طول حوالي مائة كيلومترًا ، حتى رأس قانان (رأس مسراتة الآن) ، وانطلاقًا من ذلك المكان يتقوّس خليج سرت الكبرى. والجدير بالملاحظة أنّ تلك المنطقة

---

7) التجاني ، 2/126 – 9 و355 – 6 والبربر ، 2/389 و3/112 ، 167 ويميّز التجاني بين زاويتين ، الزاوية الغربية التي يوجد بها ضريح الشيخ أبي عيسى والزاوية الشرقية العامرة أكثر بالسكان والمستعملة كسوق هام بالنسبة للقبائل العربية (وهي المطابقة للزاوية الحالية).

8) وهي العبارة الواردة في رحلة عبد الباسط ، ص 55 ب.

9) التجاني ، 2/161. وبين طرابلس وتاجورة توجد هراغة ، ويطلق هذا الإسم في آن واحد على الموقع وعلى القبيلة (أنظر: التجاني ، 2/166 والبربر ، 1/160). وفي كتاب «مناقب سيدي ابن عروس» (ص 229) ورد ذكر مدينة الروميّة التي تقع على بعد 15 ميلاً شرقيّ طرابلس.

10) الإدريسي ، ص 129 – 154/130 والعبدري ، ترجمة Motylinski ، ص 77 والتجاني ، 2/354. والملاحظ أن هذا الرحّالة لم يصل إلى لبدة ، إذ أن أقصى نقطة وصل إليها في اتجاه الشرق تقع تقريبًا شمال شرقي سلمى ، حيث مرّ بها عند العودة وشمال غربي لبدة على مسافة أبعد شيئًا ما. أمّا عين ودرس التي توقّف بها وهو مريض ثم قفل راجعًا ، كانت لا تبعد كثيرًا عن بلدة غنيمة المهجورة (2/167) ، وقد ظلّ اسمها يطلق على وادي غنيمة. وبين وادي الرمل وعين ودرس ، يشير إلى بعض المواقع (2/163 – 7 و354 – 6) ، من بينها **قصر بني خيار** المهجور (يوجد الآن في ضواحي تلك المنطقة مركز آهل بالسكان اسمه قصر خيار) **وشعراء لماطة** [أرض كثيرة الشجر] التي ما زالت تغطّي قسمًا من المنطقة.

الساحلية التي يطلق عليها منذ العصر الوسيط اسم السّاحل ، مثل المنطقة المتميّزة التي تحمل نفس الإسم في البلاد التونسية ، لا تضم سوى عدد قليل من القرى الكائنة في الواحات ، مثل قصر بني حسن ، الذي لا يبعد كثيرًا عن لبدة والمطابق حسب التأكيد لموقع بلدة سوق الخميس الحالية . وبعيدًا عن تلك القرية نجد زليطن التي لم تشر المصادر إليها إلّا في أوائل القرن السادس عشر ولكنها بدأت تنمو حسب الاحتمال في نهاية العصر الحفصي . وأخيرًا ، بالقرب من رأس قانان تمتدّ واحة مسراتة التي أشارت إليها المصادر ابتداء من القرن الثالث عشر ، وقد كانت لا تزال فقيرة وقليلة السكان في عصر العبدري ، ثم ازدادت ازدهارًا في الفترات اللاّحقة . وقد توفي بها سنة 899 هـ / 1494 م الفقيه المغربي أحمد زروق الذي ما زال ضريحه يحظى بالإجلال.

والجدير بالملاحظة أن اسم مسراتة المقتبس من اسم قبيلة – كما هو الشأن بالنسبة إلى زليطن وبعض القرى الطرابلسية الأخرى مثل زواغة وزوارة والماية – قد عوّض شيئًا فشيئًا اسم سويقة ابن مثكود الذي كان يطلق على أقصى قرية غربية من قرى تلك الواحة ، على الأقل من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر ، وكان يمثّل في عهد الموحّدين وبداية العهد الحفصي الحدود النظرية لإفريقية(11) . فهناك كانت تبدأ في اتّجاه المشرق ، منطقة شبه قفراء متروكة للبدو الرحّل النهّابين والمفسدين ، رغم أنها كانت تمثّل الطريق البرّي العادي في اتجاه مصر والبقاع المقدّسة .

ولكن في القرن الخامس عشر ، عند بلوغ الدولة الحفصية ذروتها وأقصى درجة من توسّعها ، لا يصحّ تمامًا توقيف حدودها في مسراتة ، إذ كانت تضمّ على بعد مسافة أكثر من أربعين كيلومترًا على أقلّ تقدير ، في اتّجاه الجنوب ، خلف السّباخ الساحلية ، واحة توارغة التي وصل إليها سلطان تونس بنفسه سنة 1458 ، وقد لاحظ ليون الإفريقي بها عدّة قرى وثلاثة قصور. بل يبدو أنّ السلطة الحفصيّة قد توسّعت أحيانًا إلى ما وراء تلك المنطقة بكثير إلى أن بلغت بلدة شرت المتدهورة منذ ذلك التاريخ(12) . وبالعكس من ذلك فمن المستبعد أن تكون قد تمركزت على السّاحل الشرقي التابع لمنطقة سرت الكبرى ، في قلب إقليم برقة الحالي .

---

11) الإدريسي ، ص 154/130 – 5 والعبدري ، المرجع السابق ، ص 72 و 76 – 77 والتجاني ، 168/2 والبربر ، 281/1 و 103/2 ، 222 ، 287 ، 401 وليون ، 205/3 – 6 و 264 و Hamy ، نشرية الجغرافيا التاريخية والوصفية ، 1905 ، ص 31 – 42 .

12) الإدريسي ، ص 122 ، 130 – 144/1 ، 155 وتاريخ الدولتين ، ص 247/135 وليون ، 263/3 .

ولقد كان سهل جفارة الشاسع – إذا أخذنا تلك العبارة بمفهومها الواسع – بتمامه وكماله تقريبًا ، خاضعًا من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ، لسلطة أحد الأفواج الأخيرة من المهاجرين العرب التابعين لبني سليم ، وهم بنو وشّاح المتفرّعون عن أولاد دبّاب الذين كنّا أشرنا إلى وجودهم في منطقة قابس الداخلية.

وينتمي بنو وشّاح المتّحدرون والمتضامنون في أغلب الأحيان ، أوّلاً وبالذات إلى قبيلتين كبيرتين ، هما قبيلة المحاميد الموجودة في التراب التونسي الآن ، والخاضعة لأسرة بني رحاب وقبيلة الجوّاري الموجودة في الجهة الشرقية ، إلى مستوى طرابلس أو تاجورة ، والخاضعة لذريّة مرغم أو المراغمة. ومن ناحية أخرى ، فقد ضمّ أولئك الأعراب الرحّل إليهم قبيلتين مستضعفتين تدّعيان انتماءهما إليهم وهما الجواوبة والعمور. أمّا الطّرف الأقصى الشرقي من سهل جفارة ثم المنطقة الساحلية حتى تخوم «بلاد برقة» ، فيما وراء سرت الكبرى ، فقد كانا بين أيدي أعراب بني سليم ، التابعين هم أيضًا لأولاد دبّاب ، وذلك تحت قيادة أولاد مرزوق(13).

وإلى جانب الغازين أو في وسطهم ، ما زالت تعيش آنذاك ، خاضعة خضوعا تامّا لهم ، بعض الطوائف البربرية التي أعطت أسماءها للمواقع المشار إليها أعلاه. ومن خلال بعض الالتباس النسبي ، يبدو أن كثيرًا من تلك الطوائف كانت تابعة ، مثل سكان الوسط التونسي ، لقبائل هوّارة. من ذلك أن فرعًا من فروعها كان يقيم بزنزور ، وهم المجريس ، وأن فرعًا آخرًا ، المسلاّتة ، كان يسكن منحدرات الجبل ، بالإضافة إلى منطقة سلمى ولبدة التي لا يزال يقيم بها إلى اليوم ، وهناك فروع أخرى ، مثل ترهونة وورفلة ، كانت تنتجع منذ ذلك العهد ، كما هو الشأن الآن ، على مقربة من الساحل في المنطقة الداخلية(14).

وعلى المرتفعات التي تحدّ جفارة ، كانت القبائل البربرية محتفظة بقسط أكبر من الاستقلال – رغم عدم خلوّها من أيّ مظهر من مظاهر التبعيّة – تجاه الأعراب والحكومة السلطانية ، على حدّ السواء. وكان جبل دمّار الممتدّ من الشمال إلى الجنوب في التراب التونسي آهلاً بالسكان اللواتة المنحدرين من قبائل مطماطة وأولاد دمّار ، القديمة ، وقد برز من بينهم الورغمّة. كما لاحظ التجاني وجود فرع من فروعهم في التخوم الطرابلسية ، وهو فرع غمراسن الذين سيُدعَون في العصر الحديث إلى استرجاع السّاحل من أيدي الأعراب.

---

13) التجاني ، 165/1 و119/2 ، 126 ، 128 ، 134 والبربر ، 160/1 ، 163 و401/2 وفي أماكن أخرى.

14) التجاني ، 130/2 وترجمة Motylinski، ص 77 والبربر ، 280/1 و389/2.

وأشار من بين المراكز المحصّنة إلى قلعة نفيق وقلعة حمدون. ومن الغرب إلى الشرق ، في البلاد الطرابلسيّة ، كان جبل نفوسة الممتدّ إلى جبل يفرن وغريان ، آهلاً بأبناء نفوسة ومغراوة(15). وكان يشتمل على عدد كبير من القرى التي تمكّننا النصوص القروسطية من ضبط قائمة بأسمائها ، غير كاملة لا محالة ، ولكنها طويلة ومعبّرة من نواحٍ متعددّة. والجدير بالملاحظة أن عدّة قرى ، سواء منها القائمة الذات أو المتهدّمة أو المحوّلة قليلاً إلى مواقع أخرى ، ما زالت معروفة على الوجه الأكمل في الوقت الحاضر. وقد بقيت قائمة الذات وبعض المراكز مثل نالوت (المعروف قديمًا باسم لالوت) وكباو ، وقد بقي المركز الأوّل على حالته بفضل تحويل موقعه لغاية دفاعية. أمّا شروس ، التي كانت عاصمة نفوسة مدّة طويلة من الزمان ، فقد لحقها الخراب ، مثل جارتها ويغو وتغرمين القريبة من بلدة زنتن الحالية. ولكن ما زلنا نجد اليوم بعض القرى التي يرجع تاريخها إلى العهد الحفصي ، مثل فرساطة وتمزين وتملشيت وبغالة وداجي وإنار وجيطال(16).

وفي اتجاه الجنوب فيما وراء الجبل ، تُعتبر بعض الواحات الصحراوية جزءا من إفريقية ، مثل درج وغدامس. والواحة الأخيرة المعروفة في العصر القديم باسم سيداموس ، كانت على غاية من الأهمية في العصر الوسيط. إذ كانت تمثل بوّابة الصحراء ونقطة الاتصال بين السودان من جهة وإفريقية ومصر من جهة أخرى ، وكانت مزدهرة بفضل التجار والحجيج. وكانت متكوّنة من عدّة أحياء ، بعضها تابع لبني ورتاجن والبعض الآخر لبني وطّاس المتصاهرين مع الأسرة المالكة في المغرب الأقصى(17). وكان نفوذ سلطان تونس في أعزّ أيامه ، يمتدّ إلى منطقتي ودّان وفزّان النائيتين. وحوالي منتصف القرن الخامس عشر في عهد عثمان ، كانت منطقة فزّان تمثّل دائرة جبائية تابعة لطرابلس ، كغريان أو مسراتة مثلاً(18). ولكنّ تلك الظاهرة كانت تُعتَبر توسّعًا ترابيًا استثنائيا يتجاوز حدود ما يمكن أن نعتبره المجال العادي للأسرة الحفصيّة.

---

15) التجاني ، 2/109 – 111 والبربر ، 1/226 ، 235 ، 246 ، 280 و2/287 ، 389 و Tissot، الجغرافيا المقارنة لإقليم إفريقيا الروماني ، باريس 1888 ، 2/700.

16) أنظر : R. Basset، *Les sanctuaires du Dj. Nefoussa*، المجلة الآسيوية ، 1899 و Despois، جبل نفوسة ، القسم الثالث ، الفصل الثالث.

17) البربر ، 2/294 و3/303 وتاريخ الدولتين ، ص 197/107 وليون ، 3/265.

18) رحلة عبد الباسط ، ص أ.

الفصل الرابع :
العرب والبربر. المذهب الخارجي.
السكن الحضري والقروي

بعد هذه الصورة التي رسمناها لتوزيع المدن والقبائل في إفريقية الحفصيّة ، هناك بعض الاعتبارات التي تفرض نفسها حول ذلك التوزيع ذاته وحول السمات التي تميّز بين أهمّ عناصر السكّان. فلنوضح بادئ ذي بدء عبارتيْ «عرب» و«بربر» اللتين استعملناهما أثناء عرضنا السابق. فما هي قيمتهما العرقيّة؟ ومع أيّ واقع جغرافي ينبغي مطابقتهما؟

فممّا لا شكّ فيه أن ذلك التمييز الذي ما زال راسخًا إلى يومنا هذا ، يعتبر في نظر أهالي شمال إفريقيا ناتجًا عن أصل عرقيّ مزدوج ، وأنّه يعبّر عن اختلاف جنسي ظلّ محسوسًا عبر تقاليد عريقة. ولكن من المؤكد أيضًا ، كما أقيم الدليل على ذلك منذ عهد بعيد ، أن ذلك التقسيم المزعوم لسكان الشمال الإفريقي إلى «عرب» و«بربر» لا يرتكز في أغلب الأحيان ، في العصر الحديث ، على أيّ أساس تاريخي متين. ولئن أمكن التأكيد على أنّ السكّان هم أساسًا من أصل بربريّ ، باعتبار أن تلك العبارة تعني أعقاب السكان الأهليّين في العصر القديم ، فإنه أصبح ، بالعكس من ذلك ، من الأمور الوهميّة اعتبار العرب كأعقاب العائلات القادمة من الجزيرة العربية خلال قرون العصر الوسيط. ذلك أنّ الأفواج الأولى من المهاجرين ، لا سيما من الحضريين والعسكريين ، كانت قليلة العدد ، بحيث لا تستطيع أن تكوّن في البلاد مجموعات عرقيّة هامّة يمكن تمييزها على الدّوام – كما أنّ غزوة بني هلال وبني سليم الكبرى من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر التي غيّرت المظهر الاجتماعي والسياسي في بلاد المغرب رأسًا على عقب ، لم تترك لنا ، إلّا ما قلّ وندر ، قبائل ذات نسب عربي خالص ، رغم الظّواهر المتمثلة في بعض التسميات التي بقيت ثابتة. فخلال القرون المتعاقبة ، بفضل الاتصالات المتينة التي حصلت بين الفروع «العربية» والبربرية ، حتى عندما كانت تطغى اللغة العربية ويبقى الإسم العربي للمجموعة رائجًا ، اختلط الدّم العربي بالدم الأهلي اختلاطًا تامًّا. وإذا ما أضفنا إلى عنصر الالتباس هذا ، الطبيعي والقويّ ، ادعاء النسب العربي الذي يُعتَبر نسبًا أسمى ، ذلك الإدعاء الذي كثيرًا ما شوّه حتى الأنساب التقليديّة ، نستنتج أنه من العبث ، بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من

الحالات ، اكتشاف فوارق بين عناصر السكان الأهالي ، غير الفوارق الواضحة والثابتة المتمثلة في اللغة والدين. إذ نميّز بين الناطقين بالعربية والناطقين بالبربرية وبين السنّيين والخوارج. ولا شكّ أننا نستطيع التبسّط حول الأصول العرقية لتلك الفوارق الدائمة ، ولكنّنا نلاحظ بكلّ وضوح أنها لا تتطابق أبدًا مع الحدود العنصرية وأن خريطة اللهجات أو الفرق الدينيّة لا يمكن أن تكون موضوع تأويل عرقي صالح للعصر الحاضر.

فهل كان الأمر كذلك في العصر الحفصي وعلى وجه التحديد في ذلك القرن الرابع عشر حيث ، تمكنّا بفضل ابن خلدون من معرفة الوضع الخاصّ بكل قبيلة أحسن من أيّ وقت آخر؟ لا نظنّ ذلك تمامًا ، لأنّ الغزوة الهلالية كانت قريبة العهد جدًّا ، إلى حدّ أن أغلب فروع المغيرين قد حافظت على ميزاتها الشخصية وأنه ما زال من المعقول التمييز بين «العرب» القادمين منذ عهد قريب والبربر المحتلّين للأرض منذ عهد قديم. ولا شكّ أنّ بعض الامتزاجات الفردية قد تمّت منذ ذلك التاريخ وأن بعض المجموعات المستضعفة قد اندمجت في مجموعات تابعة للجنس الآخر وهي مجموعات أشدّ تماسكًا وأقوى نفوذًا ، ولكن ليس البربر هم الذين اندمجوا دائمًا بهذا الشكل في صلب القبائل العربية[1]. ولكن في الجملة يمكن أن نعتبر تصنيف ابن خلدون ذا مدلول ، كما يحق لنا أن نطلق معه على القبائل التي نسبها بالتأكيد إلى بني هلال أو بني سليم ، بدون ذكر مدى تهجينهم أو اندماجهم في الفروع الأجنبيّة ، يحق لنا أن نطلق على افرادها اسم «عرب» ، مع احتفاظ تلك العبارة ، بالنسبة لذلك العصر ، بأقلّ ما يمكن من القيمة العرقيّة التي لا يمكن أبدًا إضفاؤها عليها في الوقت الحاضر.

ذلك أن القبائل العربية التي توغّلت في بلاد المغرب من الجنوب الشرقي ودفع بعضها بعضًا طوال قرنين أو أجليت حتى إلى السهول الاطلسية بالمغرب الأقصى ، قد انتشرت على وجه الخصوص في المناطق المنخفضة. ذلك أن البدو الرحّل لا يحرصون كثيرًا في العادة على الإستقرار في المناطق الجبلية التي يفضلون محاذاتها أو أحيانًا عبورها من المجازات الأكثر ملاءمة لحاجات انتجاعهم الموسمي. وهكذا فقد رأيناهم في إفريقية ينتشرون في السّهول الساحليّة بجفارة وقابس وبمنطقة صفاقس وساحل سوسة والوطن القبلي ونفزاوة والجريد والسباسب التونسية وفي الهضاب العليا بمنطقة قسنطينة ، كما رأيناهم يتسرّبون إلى منطقة الزاب وأودية مجردة وسباو والسمّام. على أن العناصر العربية قد استقر أغلبها منذ القرون الأولى من العهد

1) أنظر: البربر، 279/I.

الإسلامي ولكن بعدد أقلّ ، في «الممّرات المتوسطة» الواقعة بين الجبال[2]. ولكن ما كان إذ ذاك مجرّد احتلال استراتيجي وسلسلة من المخيّمات ، قد تحوّل فيما بعد ، بواسطة المدد الهلالي ، إلى استيطان جديد طغى على السكان الأهليّين في المناطق المفتوحة وأجلى عددًا كبيرًا من القبائل البربرية إلى المرتفعات الأعسر منالاً.

ولكن لا ينبغي أن نظنّ أنّ البربر قد أزيحوا من سهول إفريقية أو أن عرب ذلك الفتح الثاني ، بالعكس من ذلك ، لم يركّزوا مساكنهم أبدًا في الجبال . ذلك أنّ مثل هذا التصوّر المبسّط ، المفضي إلى مطابقة العربي ، ابتداء من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر ، لساكن السهل والبربري لساكن الجبل ، قد لا يستجيب إلى الواقع . فلا شكّ أنّ المراكز العمرانية في المناطق المنخفضة ، ولا سيما منها السباسب ، قد تضرّرت كثيرًا من الغزوة الهلالية وأن البوادي الآهلة بالسكان المستقرّين أو الرحّل قد فقدت جزءا كبيرًا من سكّانها السابقين الذين انسحبوا إلى المدن المحصّنة أو التجأوا إلى المرتفعات . ولكن بعض القبائل الرّعويّة قد مكثت مع ذلك في المناطق المنخفضة الخاضعة للعرب وأصبحت مستغلّة ، من طرفهم ، كما أنّ بعض المزارعين المستقرّين منذ عهد قديم ، قد مكثوا في ظروف مماثلة في واحات الجنوب وساحل سوسة وبالتأكيد في عدد كبير من المراكز الأخرى . وبالعكس من ذلك فإن بعض الفروع ذات الأصل العربي قد استقرّت حتّى في المناطق الجبلية ، إمّا كأسياد مثل بني عياض في جبل الحضنة ، حيث اضمحلّت قلعة بني حمّاد ، أو العمور وكرفاح ، في منحدرات جبل أوراس الغربية والجنوبية ، أو في شكل مجموعات متفرّقة فقدت شيئًا من نفوذها ، كما هو الشأن بالنسبة إلى منطقة التلّ الأعلى بالبلاد التونسية .

وهذا يعني ، كما هو معلوم من جهة أخرى ، أنّ الجبل الذي يمثّل مركز الاجتذاب لا قطب التباعد في شمال إفريقيا ، لأسباب تاريخية ومناخية في نفس الوقت ، لم يكن خاليًا من الامتزاجات العرقية التي عرفها السّهل . ولكن ضمن ذلك المفهوم ذاته لامتزاج الأجناس ، ليس من غير الجائز الاعتراف بوجود درجات متفاوتة بالنسبة إلى الفترة التاريخية المعنية بالأمر . وإنّنا نكون غير خاضعين للواقع ، إن لم نسلّم بأن الغزوة الهلالية قد شملت في الجملة المناطق الجبليّة في البلاد المغربية ، أقلّ مما شملت المناطق المنخفضة . وإذا اقتصرنا على إفريقية وعلى الأمثلة المتأكدة أكثر من غيرها ، نلاحظ أن منطقة القبائل الكبرى والقسم الشرقي من منطقة القبائل الصغرى ، ومجموع منطقة أوراس تقريبًا وجبال دمّار ونفوسة ، قد

---

2) Vonderheyden، *Berbérie orientale*، ص 50 .

كانت تمثل مراكز المقاومة ضدّ الغزوة العربية والمناطق التي أبى فيها العنصر البربري الامتزاج مع القادمين الجدد.

وهنا تتطابق المعطيات التاريخية واللغوية. ذلك أن تلك المناطق الجبلية التي نعلم أنّ سكانها المحليّين قد قاوموا أكثر من غيرهم أي تدخّل عنصري أو حكومي في العصر الوسيط، هي بالضبط التي احتفظت بلهجتها البربرية إلى الآن. ذلك أن الناطقين بالبربرية في الوقت الحاضر، الذين مكثوا في حدود إفريقية الحفصية سابقًا، يتوزّعون إلى ثلاث مجموعات ترابيّة كبرى، هي نفس المجموعات التي أشرنا إليها آنفًا[3]، مع تجاوز واسع النطاق بما فيه الكفاية حول أوراس (حتى تبسّة من الجنوب الشرقي) ووادي ريغ وورقلة وبعض المراكز المتفرّقة مثل السند بالقرب من قفصة[4] وبعض قرى جزيرة جربة والواحة الساحلية بزوارة في البلاد الطرابلسية. فهل كان الوضع اللغوي هو نفسه في العصر الحفصي؟

إن الإجابة على مثل هذا السؤال لا يمكن تصوّرها إلّا ضمن خطوطها الكبرى. ذلك أنه من العبث أن نحاول بالنسبة إلى القرن السادس عشر مثلاً، رسم خريطة لغوية، مهما تكن قلّة دقّة حدودها، ومن باب أولى وأحرى تحديد المناطق المزدوجة اللغة، ولكن ما يمكن التأكيد عليه بدون تخوّف، أن الجبال الثلاثة الكبرى الناطقة بالبربرية اليوم، كانت تمثّل آنذاك أيضًا الهيكل الأساسي لاستعمال اللغة البربريّة في إفريقية.

فمنذ عهد بعيد تعرّب لغويًّا معظم سكان منطقة القبائل الصغرى من قدماء كتامة، وذلك منذ مساهمتهم في الحياة السياسية الإسلامية، بمناصرتهم للمهدي الفاطمي. كما تعرّب أيضًا، ولكن منذ عهد قريب، تحت تأثير الهلاليّين، حسبما أشار إلى ذلك ابن خلدون، الوهاصة، سكان منطقة عنّابة وهوّارة المقيمون في منطقة التلّ الأعلى التونسي[5]. وفي مرتفعات الشمال التونسي التي ليس لدينا حولها معلومات كافية بالنسبة إلى تلك الفترة، بدأت حركة التعريب على نطاق واسع عن طريق وجود بني هذيل. ومن المؤكّد أنّ البلاد التونسية الحالية، باستثناء أقصى الجنوب، قد تعرّبت في آخر العصر الوسيط بصورة تكاد تكون تامّة، وأنه من الممكن تاريخيًا اعتبار سكانها الذين همّ أقدم وأشدّ المتأثرين بالمدد

---

3) يتعلّق الأمر ببعض القرى فحسب بالنسبة إلى جبل دمّار التونسي. وقد تسربت اللغة العربية أكثر فأكثر إلى جبل نفوسة الطرابلسي هو نفسه، أنظر: Despois، جبل نفوسة، ص 137 وما بعدها.

4) Bardin، المجلة التونسية، 1939، ص 114. وحسب الإدريسي، ص 104 – 122/5، ما زالت اللغة اللاتينية الإفريقية مستعملة عصرئذ بقفصة.

5) البربر، 230/1، 278 و303/2.

العربي ، أكثر سكّان شمال إفريقية «تعرّبًا» ، إذا أخذنا بالاعتبار الاستثناءات المشار إليها أعلاه.

فهل أنّ تراجع اللهجات البربرية أمام اللغة العربية ، الواضح منذ بداية الفتح الإسلامي ، والمتفاقم في إفريقية ما بين القرن الحادي عشر والثالث عشر ، قد تواصل بانتظام فيما بعد ، حسب النّسق البطيء الذي أماطت عنه اللثام التحقيقات الجارية اليوم؟[6]. وهل لم يحصل أحيانًا تقدم في الإتجاه المعاكس ، بالنسبة للبربرية على حساب العربية ، في الحالة التي لوحظت مثلاً في بداية قرننا هذا؟ حيث وجدت بعض المجموعات الصغيرة الناطقة بالبربرية ، نفسها محصورة في منطقة ناطقة بالبربرية ، وفي الحالة الأخرى التي عرفها التاريخ ، حيث أجلت بعض المجموعات الناطقة بالبربرية بدورها ، بعض القبائل ذات الأصل «العربي» المزعوم أو الحقيقي؟ ولا شيء يثبت مثلاً أن مجال استعمال اللغة العربية في منطقة أوراس لم يتسع نطاقه فيما بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر.

أمّا في جنوب البلاد التونسية ، فيمكن أن نؤكد بالعكس من ذلك ، أن هناك تراجعًا ، فمدينة المحرس مثلاً كانت تتكلّم البربرية في أوائل القرن السادس عشر ، وقد فسّر ليون الإفريقي ذلك بالعلاقات المستمرة التي كانت تربط بين ذلك الثغر وبين جزيرة جربة الناطقة بالبربرية[7]. وأمّا جربة نفسها ، فلا شكّ أنّها كانت كلّها أو جلّها ناطقة باللغة البربرية حتى آخر العصر الوسيط ، ولكن هنا يدخل مفهوم مختلف ينبغي أن نتحدّث عنه بعض الشيء ، وهو الانتماء إلى فرقة دينية منفصلة عن المذهب الإسلامي السنّي ، ألا وهي الفرقة الخارجية التي قامت بدور تاريخي كبير خلال القرون الأولى من التاريخ الإسلامي الشمال الإفريقي.

فلقد انضمّت إلى المذهب الخارجي من القرن الثامن إلى القرن العاشر ، مجموعات غفيرة من البربر. ولا حاجة لنا إلى التذكير بأن ذلك المذهب قد تمكّن في وقت مبكر من تأسيس دولتين مستقلتين في إفريقيا الشمالية ، هما الدولة المدرارية بسجلماسة والدولة الرستمية في تاهرت وأنه قد تقدّم في العصر الأغلبي إلى أن وصل إلى منطقة القيروان[8] ، ثم في العصر

---

6) أنظر حول انقراض اللغة البربرية المفاجئ ، Doutté et Gautier ، *Enquête sur la dispersion de la langue berbère en Algérie* الجزائر 1913 ، ص 146 وما بعدها.

7) ليون ، 175/3.

8) Lewicki ، مجلة الدراسات الإسلامية ، 1935 ، ص 198.

الفاطمي أثار الفتنة الكبرى التي انطلقت من منطقة أوراس تحت قيادة أبي يزيد ، وكادت تكتسح إفريقية . وفي أوائل العصر الوسيط ، انضمّ كامل الجنوب والجنوب الشرقي من إفريقية ، بالإضافة إلى قسم كبير من منطقة أوراس ، إلى المذهب الخارجي . ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الفرقة المنشقة قد وجدت خصومها الألداء من بين أنصار فرقة منشقّة أخرى ، هي فرقة الفاطميّين المعتنقين للمذهب الشيعي . فقد قضى الفاطميّون على دولة تاهرت ، وتمكّن من نجا من تلك الدولة ، بعد عدّة محن شاقة ، من الاستقرار في الصحراء ، في سدراتة ثم في مزاب ، حيث ما زالوا يقيمون هناك إلى يومنا هذا.

وممّا لا شكّ فيه أنه على إثر انهزام أبي يزيد وما سلّطه الفاطميّون من قمع ، تقهقر المذهب الخارجي لدى أهالي منطقة أوراس ، إلى أن انقرض شيئًا فشيئًا ، إلّا أن المصادر قد أشارت في أوائل القرن الخامس عشر ، إلى وجود بعض أتباع ذلك المذهب في تلك المنطقة[9].

وبالعكس من ذلك ، في الجنوب الشرقي ، كانت المقاومة أكثر صلابة ، وقد تواصل المذهب الخارجي مدّة طويلة ، في صلب مجموعة ، قد بقيت كما هي تقريبًا . ولم يعد يمارس ذلك المذهب في الوقت الحاضر إلّا بعض الأهالي في زوارة وحوالي نصف سكّان جبل نفوسة وثلثي سكّان جزيرة جربة[10]. ونحن نعلم أن المذهب السني لم يبدأ في التسرّب إلى جربة إلّا في القرن الثامن عشر[11] وأن تراجع المذهب الخارجي في القسم السنّي من جبل نفوسة ، قد تمّ منذ عهد قريب[12]. وفي العصر الحفصي ، مقابل الأغلبية الساحقة من إفريقية السنيّة المعتنقة للمذهب المالكي ، كان سكّان جزيرة جربة بأكملها وجلّ سكّان منطقة الدمّار ونفوسة وعدّة طوائف بربريّة في منطقة جفارة ، انطلاقًا من الزارات في اتجاه الشرق ، كانوا جميعًا متمسّكين بالمذهب الخارجي[13]. ويبدو أن جبل غريان الطرابلسي ، هو وحده الذي تحوّل إلى المذهب المالكي في أوائل القرن الرابع عشر[14] ، تحت تأثيرات مباشرة لم توضّح لنا . وبعد ذلك التاريخ بحوالي قرن ، حاول أيضًا السلطان التقيّ والقويّ النفوذ ، أبو فارس إرجاع أهالي جربة إلى حظيرة المذهب السنيّ ، فقد أوفد إليهم قاضيًا

9) معالم الإيمان ، 284/4.

10) [في الواقع لم يعد ينتمي إلى المذهب الخارجي (أو الاباضي) في الوقت الحاضر إلاّ عدد قليل جدًّا من سكان جربة].

11) برنشفيك ، المدارس ، ص 284.

12) أنظر : Despois، جبل نفوسة.

13) التجاني ، 166/1 – 7 و110/2 ، 113 ، 121 ، 123 وليون ، 195.

14) الشمّاخي ، ص 556.

وخطيبًا مالكيًا في شخص القيرواني ابن ناجي ، وقد جرت بتلك المناسبة مناقشات رسمية بين العلماء السنيّين والزعماء الدينيّين المتمرّدين ، ولكن تلك الحملة الفقهية قد باءت بالفشل ، حسب التأكيد[15].

وأخيرًا ففي الجهة الغربية ، انخفض في القرن الثاني عشر وفي أوائل العصر الحفصي انخفاضًا كبيرًا عدد الطوائف الخارجية السابقة التي كانت منتشرة عبر سوف والجريد ، من ورقلة إلى ما وراء توزر. وقد ترك لنا مؤلف خارجيّ أصيل درجين ، وهو الدرجيني المعاصر لأبي زكرياء الأوّل ، بعض المعلومات الثمينة حول تقهقر تلك الفرقة التي كان ينتمي إليها. ففي الوقت الذي كانت فيه الفرقة تدعو المشركين إلى الإسلام ، وقد تمكّنت من هداية ملك سوداني إلى الدين الإسلامي ، سنة 575 هـ / 1179 – 80 م ، فقدت في نفس ذلك التاريخ آخر أتباعها ، لفائدة المذهب السنّي ، في حامّة توزر[16]. ثمّ تسارعت حركة اعتناق المذهب المالكي ، ولا شكّ أن قرية درجين نفسها قد انقرضت مع طوائف الجريد الخارجية الأخرى حوالي منتصف القرن الموالي. فكيف نفسّر انهزام المذهب الخارجي في تلك الربوع؟ من الواضح أنّ عاملين اثنين قد تسبّبا في ذلك ، ويتمثّل العامل الأوّل في شدّة الخلافات الداخليّة ، والعامل الثاني في تنوّع المدّ السنّي وقوّته المعنويّة والماديّة ، على حدّ السّواء.

ويبدو أن الخوارج في بلاد المغرب ، قد كانوا في العصر الحفصي ينتمون كلّهم ، مثل أعقابهم الحاليّين ، إلى الفرقة الإباضية الفرعية[17] ، الأكثر انتشارًا منذ القديم. ولكن المذهب الإباضي بشمال إفريقيا ينقسم بدوره إلى عدّة مذاهب فرعيّة ، يرجع أصلها على وجه الخصوص إلى الانقسامات السياسيّة والدينيّة التي حصلت في عهد مملكة تاهرت. وقد استطاع مذهبان من تلك المذاهب اجتياز العصور ، وهما مذهب الوهابية المعروفين في العصر الوسيط باعتدالهم وقبولهم لحصر الخلافة في ذريّة أيمّة تاهرت ، ومذهب النكارى الذين ينتمي إليهم أبو يزيد والمشهورين بتعصّبهم ، وهم ينحدرون من المعارضين لإمام الأسرة الثاني[18]. وقد كان يسود الفرقتين المذكورتين في أغلب الأحيان ، خلاف حادّ ، بالرغم من

---

15) معالم الإيمان ، 4/195 ، 249 ، 261 والشماخي ، ص 575 وبعد ثلاث سنوات وخمسة أشهر ، طالب ابن ناجي بعودته.

16) الدرجيني ، ص 103 والشماخي ، ص 947.

17) تستمدّ تلك الفرقة اسمها من اسم عبد الله بن أباض التميمي المتوفّى سنة 130هـ/748م.

18) أنظر حول فرقة النكارة في التخوم التونسية الطرابلسية وأخلاقهم الشرسة ، رحلة التجاني ، مع الملاحظة أن المعلومات الواردة في ذلك الكتاب مشكوك فيها.

نقاط التقارب بينهما ، وكان يعارض بعضهما البعض معارضة شديدة في جربة ، إلّا أنّ تنافسهما لم يبلغ من الشدّة ما بلغه في الجريد ، حيث كانت الفرقتان تتاقسمان بعض القرى ، وحيث كانت خلافاتهما تُعتبر امتدادًا لخصومات قديمة بين الصفوف. على أنّ الجريد هو بالضبط من أشدّ مناطقهما تعرّضًا للأخطار ، لأنّه متفتّح للتأثيرات الخارجيّة أكثر من الجزيرة أو الجبال. فقد سيطر هنالك مرّات متتالية بنو غانية المتمسكّون بالمذهب السنّي تمسّكًا شديدًا ، ومن ناحية أخرى فإن العرب الهلاليّين الذين استولوا على تلك المنطقة ، كانوا هم أنفسهم سنيّين رسميًا ، رغم عدم اكتراثهم عادةً بالمسائل الدّينيّة ، فيمكنهم بالمناسبة التظاهر بذلك. أضف إلى ذلك على وجه الخصوص ، أنّ الدعاية التي كان يقوم بها الفقهاء السنّيون والأولياء الصالحون بالقول والعمل ، بتشجيع من الحكومة المركزية أم لا ، كانت تجري بكل حريّة في تلك المنطقة اليسيرة البلوغ ، حيث كانت عدّة مجموعات سنيّة مستعدّة لمساندتها. فقد أظهر لنا الدرجيني أكثر من مرّة بعض الشيوخ الإباضيين في الجريد في مواجهة مع السنيّين القادمين لمجادلتهم ، وقد يحدث له أحيانًا الاعتراف بقوّة حجّة أولئك الخصوم المصمّمين وحيلهم المخطرة[19] وهل لا تسمح بعض المؤشّرات[20] بالاعتقاد بأن انقراض المذهب الخارجي في نفطة كان ناتجًا عن النشاط التبشيري الذي كان يقوم به الوليّ المحلّي الشهير سيدي أبو علي الذي عاش في تلك المدينة حوالي سنة 1200؟

ولئن تبيّن أن المثقّفين الإباضيّين المعروفين باسم العزّابة ، لم يكونوا مؤهّلين للمناقشات المذهبيّة ، فإن الأمر لم يكن كذلك في الأماكن الأخرى ، وبالخصوص في منطقة نفوسة وضواحيها التي يتميز بعض سكّانها بثقافتهم العالية ، أمثال أبي طاهر اسماعيل الجيطلي الفقيه الممتاز والشاعر ، في النّصف الأول من القرن الرابع عشر[21] وأعضاء عائلة الشماخي في القرن الموالي[22]. ولكن ، والحقّ يقال ، لم تكن هناك حواجز مسيكة بين مختلف المجموعات الخارجيّة في سائر أنحاء إفريقية ، إذ كان المثقّفون يتنقّلون بطيب خاطر من مجموعة إلى أخرى للتعليم والتعلّم. كما كان الحجّ إلى مكّة التي كانوا يتردّدون عليها كثيرًا ، مناسبة لربط العلاقات المثمرة مع المشرق ، بغضّ النظر عن العلاقات الوديّة التي كانت تربطهم بأعضاء فرقتهم المستقرّين في الجزيرة العربية بعُمَان ، فلفائدتهم ألّف الدرجيني ، بطلب من

---

19) الدرجيني ، ص 114 أ.

20) نفس المرجع ، ص 114 ب و 115 ب.

21) الشماخي ، ص 556 – 7 و R. Basset ، المجلة الآسيوية سنة 1899 ، ص 89 – 90.

22) Lewicki ، مجلة الدراسات الإسلامية ، 1934 ، ص 59 – 78.

مشائخ جربة ، كتابه الطّبقات[23] ، بعد سنة 633 هـ / 1236 م ، بقليل . وكثيرًا ما كان أولئك الإباضيون التابعون لجنوب إفريقيّة ، يتحوّلون مثل اليوم إلى المدن السنيّة في منطقة التلّ ، لكسب قوتهم ، ولكنّهم كانوا لا يتعاطون على وجه العموم إلّا الحرف الحقيرة ، ويخفون عقيدتهم[24] . ويبدو أن تعاطي المزابيّين والجرابة للتجارة ، لم ينتشر في الشمال ، مع حريّة ممارستهم لشعائرهم الدينيّة ، إلّا في أواخر القرن السّادس عشر ، بفضل الاحتلال العثماني . ولكنّنا نلاحظ أنّ بعض أولئك الخوارج ، كانوا لا يأنفون ، لا في ذلك العصر ولا في العصر الحاضر ، من التتلمذ إلى الشيوخ السنيّين ، في المدن الكبرى بالشمال ، من ذلك أن أحدهم قد تحوّل إلى قرطبة في أوائل القرن الثالث عشر لتعلّم الحديث واللغة العربية السليمة ، كما فرض شخص آخر على نفسه في تونس التكلّم باللغة العربيّة دون سواها طوال عدّة سنوات ، متجنّبًا الاتصال بكلّ من يمكن أن يخاطبوه بلغته البربرية الأمّ[25] .

وهكذا نعود إلى السؤال الذي طرحناه عند الانطلاق ، أي استعمال اللغة البربريّة . فإذا استثنينا المثقفين المتمكّنين من اللّغة العربيّة التي هي اللغة الوحيدة التي كانوا يحرّرون بها عادةً ، يبدو لنا الخوارج الشمال الإفريقيّون ، في الحاضر وفي الماضي ، كناطقين باللغة البربرية ، بينما العكس بعيدًا جدًّا عن الصواب . فقد لوحظ بخصوص جبل نفوسة وبالنسبة إلى فترة حديثة ، أنّ الانتقال من المذهب الخارجي إلى المذهب السنّي كان يسبق دائمًا التخلّي عن اللغة البربرية ، لفائدة اللغة العربية[26] ، وكذلك بالتأكيد كان شأن عملية التعريب بجربة منذ قرنين . ويمكن أن نؤكّد ، بدون أن نخشى الوقوع في الخطإ ، أنّ جزيرة جربة بأكملها كانت منتمية إلى المذهي الخارجي في آخر العصر الوسيط ، وأنها كانت بأكملها أيضًا ناطقة باللغة البربريّة .

وهذا لا ينفي وجود بعض الأفراد المزدوجي اللغة ، (العربية والبربرية) . وبالعكس من ذلك ، يكون من الخطإ الاعتقاد بأنّ الانتقال إلى المذهب السنّي ، يترتب عليه وجوبًا ، إن عاجلاً أو آجلاً ، التخلّي عن اللغة البربرية . فمنطقة أوراس مثلاً الناطقة دائمًا بالبربرية رغم

---

23) البرّادي ، الجواهر المنتقاة ، ص 11 .

24) ليون ، 195/3 . أشير إلى أحد أهالي جربة كصاحب حمّام في تونس في القرن الخامس عشر ، مناقب سيدي ابن عروس ، ص 223 .

25) الدرجيني ، ص 104 أ و107 أ .

26) Despois ، جبل نفوسة ، ص 145 .

انقراض المذهب الخارجي ، تقيم الدليل على أن تلك النتيجة ليست ضرورية ، وعلى كلّ حال لم تكن ضروريّة في الماضي.

بَقِيَ علينا أن نبدي بعض الملاحظات حول السّكن الحضري والقروي. فهناك واقع أول يسترعي الانتباه بادئ ذي بدء ، وهو يتمثّل نسبيًا في قلّة عدد الحالات ، التي تطابق فيها البلدة الحفصيّة ، بالضبط أو على سبيل التقريب ، موقع قديم مسكون ، وترتفع نسبة مثل تلك الحالات ، حسبما يبدو ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمّ التجمّعات السكنيّة... فإذا اختلف الإسم وبقي الموقع هو نفسه ، كما هو الشأن بالنسبة إلى حضرموت – سوسة وتابرورة – صفاقس ، ينبغي التفكير في الموضوع بجدّ. ولكن لا يجب أن نستنتج من ذلك بصورة مسبّقة ، وجود انفصام في تاريخ المدينة المعنيّة بالأمر. وبالعكس من ذلك ، فإن استمرار اسم المدينة ، مهما كان مدلوله بالنسبة إلى استمراريّة التقاليد المحليّة ، لا يقيم وحده الدليل على عدم توقّف الحياة الحضرية ، خلال القرون ، في الموقع المعني بالأمر. ولكن ينبغي على وجه الخصوص ، وهنا تتفاقم الاختلافات بين العصور ، أن نأخذ بعين الإعتبار ، علاوة على الأسماء ، مدى أهَميّة المدن التي تشير إليها تلك الأسماء ، من ذلك مثلاً أنّ مدينتي بجاية وتونس في العصر الوسيط بوصفهما عاصمتي إقليم أو دولة ، كانتا أكبر بكثير وأكثر سكّانًا من بلدتي سلداي وتوناس المتواضعتين في العصر القديم. ومن بين المدن الجديدة المحدثة تمامًا في العهد الإسلامي ، توجد مدينتان فحسب على غاية من الأهميّة ، هما القيروان في منطقة السباسب والمهديّة في المنطقة السّاحليّة ، وهما عاصمتان أسّسهما المتداولون على حكم البلاد في فترتين مختلفتين من تاريخهما ، وقد استمرّت كلتاهما في العهد الحفصي ، ولكنّ قيمتهما قد انتقصت. ولم يؤسّس الحفصيّون بدورهم أيّة مدينة جديدة ، بل اقتصروا على تشييد مساكن للنزهة في ضواحي مدينة تونس. حيث انقضى العصر الذي كانت فيه كلّ أسرة حاكمة إسلاميّة ، في بداية عهدها ، حريصة على إبراز استقلالها وشدّة بأسها ، من خلال تشييد عاصمة خاصّة بها. بل بالعكس من ذلك فقد أصبح الأمر يتعلّق آنذاك بتخليد المجد السالف ، في نفس الأماكن التي عاشت بها الأجيال السابقة ، بقدر الإمكان.

ولئن كانت عدّة تجمّعات سكنيّة حفصية ، راجعة من حيث النسب إلى العصر القديم ، بصورة متواصلة حسب الاحتمال ، فلا شكّ أنه من الواضح أكثر أنّ كثيرًا من المدن العتيقة قد انقرضت في العصر الوسيط. كما أن التراجع الجغرافي للحياة الحضريّة واضح فيما بين العصر القديم وأوائل العصر الوسيط ، وبين العصر الأخير والفترة التي ندرسها ، ولا شكّ أن الفتح العربي غير مسؤول عن ظهور بوادر ذلك التراجع الذي يعود

سببه إلى زحف القبائل البربرية الذي حصل خلال القرون الأخيرة السابقة للعهد الإسلامي ، ثمّ تواصل مدّة طويلة في العصر الإسلامي . ومن القرن التّاسع إلى القرن الحادي عشر يبدو أن إفريقية قد عرفت من جديد حضارة مدنيّة وقرويّة مزدهرة ، ستقضي عليها إلى حدّ بعيد الزحفة الهلالية المريعة ، إذ أن كثيرًا من أسماء المدن التي أوردها الجغرافيون في ذلك التاريخ ، لا سيما ابن حوقل والبكري ، لم تعد تُذكَر في القرون الأخيرة من العصر الوسيط ، وأصبحنا اليوم عاجزين عن تحديد مواقعها . أمّا الإدريسي الذي ألّف كتابه في منتصف القرن الثاني عشر ، بعدما عاث بنو هلال في البلاد فسادًا ، فقد رأينا كيف تكتسي معطياته صبغة إيجائيّة ، بالنسبة إلى حالات تسمح بالمقارنة بينها وبين أوضاع لاحقة . فهناك عدّة قرى كبيرة أو مدن كانت موجودة في عصره ، وقد تضرّرت أحيانًا من جراء الزحف البدوي ، ثم انتقصت قيمتها إلى حدّ كبير ، بل إنها انقرضت تمامًا . والجدير بالملاحظة أنّ تواصل هذا التراجع حتى العصر الحفصي ، إثر زحف بني سليم الأقرب عهدًا ، قد أثبته بوضوح بعض الرحالين أمثال العبدري والتجاني حوالي سنة 1300 .

وهل يعني هذا أنه لم يحدث أي انتعاش في الاتجاه المعاكس من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر؟ كلاّ . فلئن لم تُحدَث أية مدينة جديدة ، يبدو أنّ بعض المراكز أو القرى قد ظهرت للوجود آنذاك وستزداد أهميّة فيما بعد . ويمكن أن تكون مجرّد نتيجة لتحوّل محدود للموقع لأسباب مختلفة ، كما لوحظ ذلك في العصر الحاضر في جبل نفوسة مثلاً . ويمكن أن تكون ناتجة أيضًا عن توسّع حقيقي للسكن الحضري ، خلال فترات أهدأ شيئًا ما وأكثر أمانًا . ولكن ليست لدينا معلومات مضبوطة حول الوقائع والتواريخ ، لنتمكّن من استخلاص اتجاه عام ، حتى بالنسبة للمناطق التي لنا معلومات أوفر بشأنها ، وذلك بخصوص خراب أو انبعاث بعض الأماكن الآهلة بالسكّان . ولعلّه من المفيد أن نبدي الملاحظتين التاليتين : إن أسماء بعض المواقع الحفصية ، لا سيما بالنسبة إلى واحات الساحل الطرابلسي ، هي أسماء لبعض القبائل البربريّة التي أضعفها الأعراب وسيطروا عليها . فاستقرّت أكثر فأكثر في الأرض ، وهناك قرى أخرى ، موجودة في منطقة الساحل التونسي ، قد أحدثها أو أحياها بعض الأولياء المحليّين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وهم على قيد الحياة ، أو أتباعهم فيما بعد حول أضرحتهم ، ولنرجع في هذا الصدد إلى تاريخ ملّول سيدي بنّور . ولا شكّ أنّ المواقع التي يبدأ اسمها بعبارة «سيدي» ، قد بدأت تتكاثر في آخر العصر الوسيط ، كنتيجة طبيعيّة لنموّ الحركة الصوفيّة .

ورغم بعض التغييرات التي طرأت على التجمّعات السكنيّة الريفيّة في العهد الحفصي ،

فإن أساس حياة الاستقرار وبالتالي الحياة القروية والحضرية ، قد تركز في الجبال وواحات الجنوب أو في شواطئ البحر. ذلك أن أغلب المدن الرئيسيّة قد كانت موانئ بحرية (إذ لا وجود لملاحة نهرية في إفريقيا الشمالية). فباستثناء مدن الواحات ، تُعتبر قسنطينة في حدود الهضاب العليا والقيروان وسط السباسب ، بحكم طابعهما البرّي ، مخلّفات للماضي وحالات شاذّة. إلّا أنّ ما يبرّر أهميّة كلّ واحدة منهما في نظر العالم البدوي ، هي وظيفتها الاقتصادية ، والسّبب الشرعي الذي يدعو على وجه الخصوص إلى احترامها والمتمثّل في موقعها الحصين بالنسبة إلى المدينة الأولى وسمعتها الدينية بالنسبة إلى المدينة الثانية.

هذا وإنّ السكّان الحضريّين – إذا استثنينا اليهود والنصارى الذين سنخصّص لهم فصلاً فيما بعد – قد كانوا بالتأكيد يتّسمون بطابع متماسك أكثر مما كان متّسمًا به في العصور الأولى من العهد الإسلامي – وبدون الخوض في موضوع البنية الاجتماعيّة الذي سنتحدّث عنه فيما بعد ، لنشر إلى أنّ الاندماج قد تمّ في المدن بين العنصر القديم المحلّي أو من الأصل اللاّتيني البيزنطي ، من جهة ، وبين أعقاب الفاتحين العرب ، من جهة أخرى. فهناك بعض الطّوائف فحسب التي تعيد إلى الأذهان انتماء بعض العائلات المستقرّة في البلاد منذ عهد بعيد ، إلى الأصل العربي عن طريق الذكور. أما الهجرة من المشرق الأقرب عهدًا ، فهي نادرة جدًّا. كما أن الهلاليّين من بني سليم ، قد حافظوا إلى حدّ بعيد على حياة الترحال التي ورثوها عن أجدادهم. في حين تضخّم عدد السكان الحضريّين ، لا سيما في المدن ، بواسطة الأسرى المسيحيين المعتنقين للإسلام والمسلمين التابعين لإفريقية أو الأندلس. وسنوضح فيما بعد المكانة التي يحتلّونها في المجتمع.

ولقد كان بودّنا أن نختم هذا الباب بإبداء بعض ملاحظات مرقّمة حول أهميّة السكّان وكثافتهم. ولكننا لا نتجاسر على القيام بهذا العمل المحفوف بالمخاطر. فليس لدينا تعداد للقوات العسكرية التابعة للقبائل قبل القرن السادس عشر ، كما أننا لا نعرف النسبة المئوية التي كان يمثلها العنصر الريفي ، بالنظر إلى مجموع السكان. ولكنّنا سنرى أنّ العدد الجملي للجيوش السلطانية كان مرتفعًا نسبيًا ، بفضل المدد الهامّ الذي قدمته القبائل ، ومن ناحية أخرى ، فإن عدّة مراكز عمرانيّة ، لا سيما العاصمتين تونس وبجاية اللتين سنتحدث عنهما بعد حين ، تبدو لنا بالنسبة إلى ذلك العصر ، في مظهر مدن كبرى عامرة جدًّا بالسكان. إلّا أنّ اختلال الأمن في البوادي قد حوّل قسمًا من سكّانها نحو المدن المحصّنة ، كما أنّ تضخم السكان الحضريين وتجمّعهم في مراكز محدودة ، كان علامة على اختلال التوازن والضعف الداخلي ، أكثر مما كان علامة على النمو الطبيعي والازدهار. ومن ناحية أخرى فإن الأوبئة والمجاعة

قد تسبّبت في هلاك عدد كبير من السكّان الحضريّين. وربّما انخفض عدد أولئك السكان في أوائل القرن السادس عشر، ولكن في غضون العصر الوسيط لا شكّ أنّ الكثافة السكّانية قد استمرّت غالبًا في الارتفاع، لا سيما في بعض المراكز العمرانية، وذلك بالمقارنة مع الكثافة السكّانية في أروبا. وفي الجملة، فمما لا شكّ فيه أنّ إفريقية خلال العصر الوسيط، كانت تُعَدّ بعدد سكانها ومدى اتّساع رقعتها، من بين البلدان المطلّة على الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسّط، أكثر ممّا يمكن أن نتصوّره اليوم.

الباب السادس
بعض المراكز العمرانيّة

الفصل الأوّل
مدينة تونس

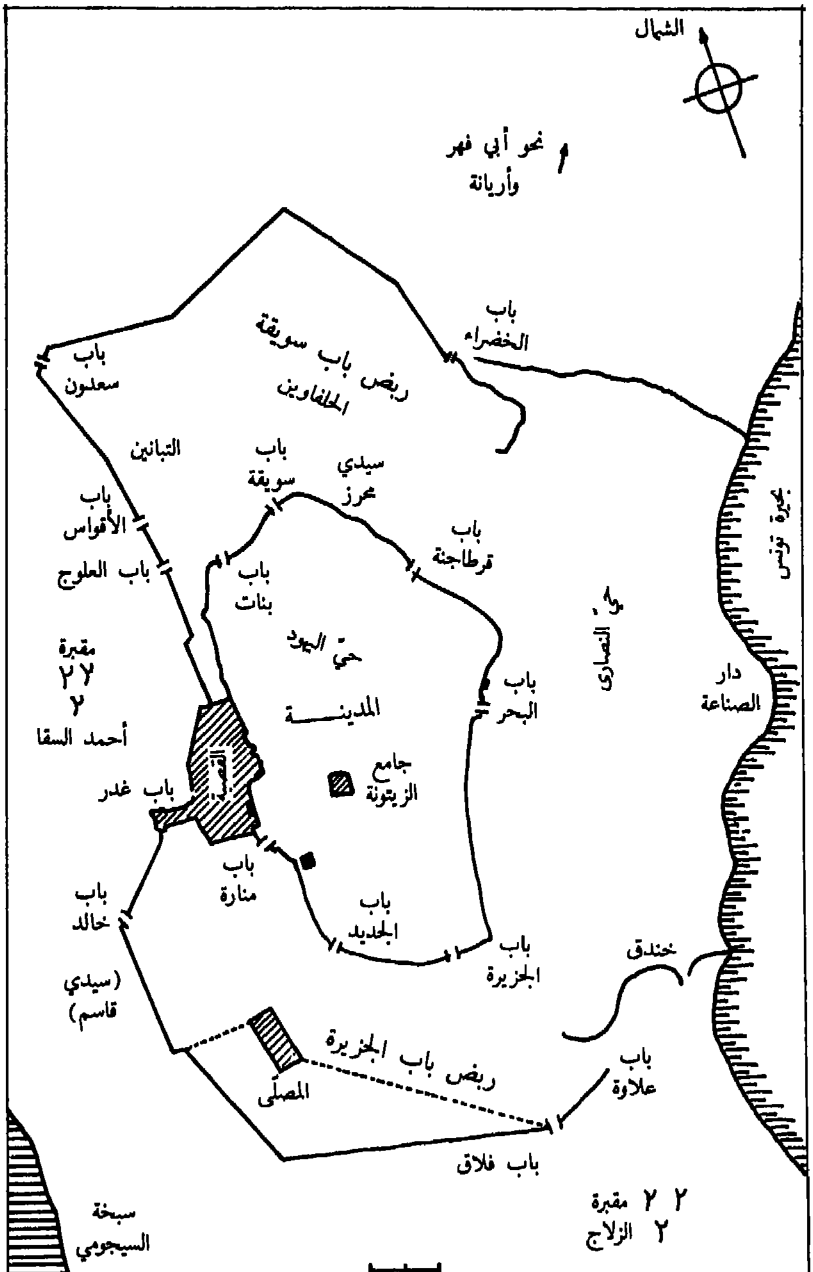
لقد كانت مدينة تونس في القرون الأخيرة من العصر الوسيط عاصمة إفريقيّة بدون منازع. ويمكن أن تكون بجاية أو قسنطينة، في فترة من الفترات، عاصمتيْ مملكتين منشقّتين، ولكنّهما لا تدّعيان أبدًا قيادة إفريقية الموحّدة بأكملها. هذا وإنّ تونس لمدينةٌ لبني حفص، إن لم يكن بإحداث ذلك الدّور الجليل المتماشي تمامًا مع موقعها الجغرافي[1]، فعلى الأقلّ بإقراره بشكل رائع[2].

كما إن تونس المنافسة للقيروان منذ عهد بعيد ووريثة قرطاجنة، والتي هي مع ذلك في مأمن أكثر من المدينة الأخيرة، بفضل موقعها في مؤخّرة بحيرتها، قد تفوّقت حتمًا على مدينة عقبة، منذ أن اكتسح الهلاليّون السباسب واستعادت العلاقات البحرية مع أروبا تواترها وانتظامها. أما المهديّة ذات الحظّ العرضي والمفروض شيئًا ما، فإنها لم تستطع قطّ التفوّق على مدينة تونس التي سيزداد حظّها تأكّدًا. فمن بلدة صغيرة في العصر القديم، تحوّلت تونس في بداية العهد الإسلامي إلى مركز عمراني حقيقي. حيث تجهّزت منذ عصر الولاة الأمويّين، بترسخانة بحريّة [دار الصناعة]، وأقيم داخل أسوارها، وسط موقعها

1) أنظر: Ch. Monchicourt، منطقة تونس، حوليات الجغرافيا، مارس 1904.

2) أنظر حول تاريخ مدينة تونس، برنشفيك، فصل تونس في الموسوعة الاسلامية وجورج مارسي، تونس والقيروان، باريس 1937، وأنظر أيضًا على سبيل الذكر، Loth تونس في عهد بني حفص، مجلّة لاروس الموسوعية، 8 أفريل 1899.

مدينة تونس في العصر الحفصي



الممتاز ، جامعها الأعظم بالقرب من كنيسة قديمة كانت تضمّ رفات القديسة «أوليف» [أي الزيتونة] ، حسب رواية مسيحية راسخة ، ومنها جاء إسم الجامع المذكور «جامع الزيتونة»(3). وخلال العصور الموالية تمّ توسيع الجامع وتجميله ، كما ظهرت للوجود بعض المؤسسات المدنية والدينية الأخرى. ولكن يرجع الفضل في إعطاء المدينة مظهر عاصمة ، إلى الأسرة المالكة المحليّة ، أسرة بني خراسان ، منذ منتصف القرن الحادي عشر وبالخصوص خلال الربع الأول من القرن الثاني عشر ، وقد أصبحت المدينة تشتمل على أسوار جميلة مبنيّة بالطوب وقصر أميري وربضين. وبعدما استولى الموحّدون على البلاد التونسية الحاليّة لم يتردّدوا في تركيز الحكومة الإقليمية في تونس. وخلال القرن الثالث عشر احتفظ بها بنو حفص كعاصمة وأتمّوا تحويلها في هذا الاتجاه. ومنذ حوالي سنة 1300 ستكون لمدينة تونس في الجملة ، باستثناء بعض المباني أو الجزئيات ، المظهر الذي ستحتفظ به طوال خمسة قرون ، حتى الاحتلال الفرنسي في آخر القرن الماضي [1881].

وقد كانت المدينة بحصر المعنى [المعروفة اليوم باسم «المدينة العتيقة»] تحتلّ نفس المساحة البيضويّة الشكل التي تحتلّها الآن ، مع الامتداد في الاتجاه الشمالي الجنوبي. كما أن كثيرًا من الفتحات الموجودة في أسوارها إلى يومنا هذا ، يرجع عهدها إلى أوائل العصر الوسيط. فنجد في الشمال ، **باب السويقة** الذي يفتح على الربض ، وهو بالتأكيد مطابق لباب السقّائين سابقًا ، وقد أطلق عليه الإسم الجديد [باب السويقة] ، نسبةً إلى السوق الحرّة التي أقيمت في النصف الأوّل من القرن الحادي عشر بالقرب من سيدي محرز(4). وفي الجهة الشمالية الشرقية يوجد **باب قرطاجنة** ، الذي كان متّجهًا إلى قرطاج ، كما يدلّ على ذلك اسمه. ومن الناحية الشرقية يقع **باب البحر** قرب الباب الذي يحمل الآن اسم «باب فرنسا» ، وهو يربط بين المدينة والميناء. وفي الجنوب الشرقي نجد **باب الجزيرة** نسبة إلى شبه جزيرة الوطن القبلي ، لأنه يفسح المجال في اتجاهها(5). وإلى الربع الأخير من القرن الثالث عشر ، يرجع تاريخ بابين آخرين ما زالا قائمي الذات ، يفتحان مثل الباب السابق على الربض الجنوبي ، ولكن شيئًا ما في اتجاه الغرب ، هما **باب الجديد وباب منارة**(6). وربّما كان الباب الأوّل المحصّن والمكوّع بالحجارة والطوب ، مجهّزًا ببروج ذات جوانب مقطوعة ، أما

---

3) برنشفيك ، *Récits de voyage*، ص 186 والمراجع.

4) مناقب سيدي محرز ، ص 48 – 50.

5) البكري ، ص 85 – 6 والتجاني ، 2/409 – 410.

6) [لقد زال باب منارة بعد الاستقلال ، أما باب الجديد فهو ما زال قائم الذات وقد تمّ ترميمه].

شكل الباب الثاني فهو مطابق جدّا للطراز الموحّدي بأسسه المبنية بالحجارة السميكة والرقيقة بالتناوب(7). ولعلّ هذين المعلمين يقومان شاهدين على ترميم أسوار تونس ولو بصورة جزئية ، وذلك تتمّة لأعمال الترميم الأخرى التي قام بها أبو زكرياء ، حسبما يبدو. وأخيرًا كانت توجد منذ العصر الحفصي بدون شكّ فتحة أقلّ أهمية ، قد زالت الآن ، وهي تتمثّل في **باب البنات** بالقرب من الشارع الذي يحمل الآن نفس الإسم ومن القصر الذي كان أبو زكرياء قد خصّصه لإقامة بنات ابن غانية اليتيمات(8).

وليس من السّهل تحديد تاريخ بناء السور المحيط بربضيْ باب السويقة وباب الجزيرة اللذين يمثلان امتداد المدينة في اتجاه الشمال والجنوب. فلقد ورد ذكر بعض أبواب الربض الجنوبي في مناقب الأولياء ، بالنسبة إلى القرن الثالث عشر ، ولكن تلك المعطيات قد تكون منطوية ، على أخطاء تاريخيّة ، بل أكثر من ذلك ، من الممكن أن تكون تلك الأبواب قد وُجدت في وقت مبكّر في أطراف الشوارع المفضية إلى البادية وأن يكون الدفاع عن المدينة مقتصرًا من جهة أخرى لمدة طويلة على امتداد جدران المنازل الخالية من النوافذ. ومهما يكن من أمر فلم يرد إلّا في سنة 1317 في نصّ واضح ، ذكر تشييد الأسوار الخارجية من طرف السلطان أبي ضربة الذي كان حريصًا على الاحتماء من هجوم أبي بكر الوشيك الانتصار. وقد استأنف هذا العمل وواصله المريني أبو الحسن الذي قام ، طوال احتلاله الوقتي لمدينة تونس ، بإصلاح مجموع الأسوار وإحاطتها بخندق(9) ، ولكن ذلك العمل لم يتمّ إلّا بعد ذلك ببضع سنوات بعد رجوع الحفصيّين إلى الحكم وازدياد نفوذ الحاجب ابن تافراجين ، فقد أوقف ذلك الوزير حبسًا دائمًا على صيانة السور الخارجي ، يتمثل في نصف الأداءات العقارية ومعاليم إيجار معاصر الزّيت الموظفة على الربضين المحميّين بتلك الصورة(10).

ولا شكّ أن رسم ذلك السور قد كان في بعض النقاط أقلّ أهمية من الرسم الناتج عن الترميمات التي جرت في القرن الماضي ، ولكن المساحة التي كان يحيط بها السّور ، لم تكن بالتأكيد أقلّ ممّا كانت من قبل. أمّا أبواب الربض الشمالي ، فكانت تتمثّل ، كما هو

7) George Marçais، *Manuel d'art musulman*، ص 571 – 3.

8) البرير ، 103/2.

9) البرير ، 449/2 و267/4.

10) الأدلّة ، ص 130 ، وابن الخطيب ، رقم الحلل في نظم الدول ص 67 – 69 ، أنظر حول إحدى العمارات الموقوفة لفائدة أسوار تونس في عصر الإمام ابن عرفة ، الابّي ، الإكمال ، 349/4.

الشأن الآن ، في **باب الخضراء وباب أبي سعدون** ، ولكن كان يوجد في الجانب الغربي من الربض ، في العصر الحفصي **باب الأقواس** ، الواقع شيئًا ما في أسفل الشارع الذي يحمل الآن نفس الإسم ، وذلك عوضًا عن **باب العلوج** الحديث العهد(11). ولا شكّ أنّ ذلك السور المحيط بالربض الشمالي قد كان متّصلاً بالمنشآت التابعة للقصبة بواسطة برج ، قد وصلنا اسمه محرّفًا وهو برج العونتي أو المورقي (ويجوز لنا أن نقرأه الميورقي نسبة إلى ابن غانية) ، وقد كان ذلك البرج يشتمل على باب يمكن المرور منه إلى تونس(12).

أما سور الربض الجنوبي فكان يشتمل على أربعة أبواب ما زالت قائمة الذات إلى اليوم(13) وهي **باب علاوة وباب الفلاّق** الذي أصبح **باب الفلّة** في القرن السادس عشر **وباب القرجاني وباب خالد** المعروف في بداية العصر الحفصي باسم **باب المنصور** وفي العصر الحديث باسم **باب سيدي قاسم** ، لقربه من ضريح ذلك الوليّ [سيدي قاسم الجليزي](14). ولا شكّ أن ذلك السور الجنوبي كان متّصلاً بالقصبة ، وهكذا ، فباستثناء الواجهة الشرقية التي كانت محميّة بالمستنقعات والأوحال الموجودة في حلقة البحيرة ، لم يكن من الممكن الهجوم على المدينة إلّا عبر خطّ مزدوج من الأسوار.

وفي وسط الجانب الغربي من المدينة تنتصب القلعة أو **القصبة** التي لم يبق منها الآن أيّ أثر حفصيّ ، ما عدا جامعها ، وهي تقع على ربوة قليلة الارتفاع تمكّن في آن واحد من مراقبة المدينة ومسالك تونس الوسطى والشمالية. وربما ترجع نواتها الأصليّة إلى العصر الأغلبي ، ولكن عبد المؤمن ، عند استيلائه على مدينة تونس ، قد أعاد بناءها تمامًا ببروجها المثلّثة الزوايا وفصلها عن المدينة بسور. وبعد ذلك أعاد تهيئتها أبو زكرياء في الربع الثاني من القرن الثالث عشر(15) ، ثمّ أتمّها ابنه المستنصر. وكانت القصبة ، حسب التصوّر الذي نشره الموحّدون على أوسع مدى(16) عبارة عن مدينة حكوميّة صغيرة ، ملتصقة بالمدينة الكبيرة ،

---

11) [لقد أزيل باب العلوج بعد الاستقلال].

12) تاريخ الدولتين، ص 48 ، 101 ، 116 ، 86/119 ، 187 ، 214 ، 219 ومعالم الإيمان ، 133/4 والبرزلي ، 1/ص 60 ب.

13) [لم يبق منها أيّ باب في الوقت الحاضر].

14) أنظر بالخصوص مناقب للاّ المنوبية ، في أماكن متعددة.

15) الحلل الموشيّة ، ص 128 والتجاني ، 2/410 – 1 والبربر ، 2/288 والفارسيّة ، ص 312 والأدلّة ، ص 45 وابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 6 – 13.

16) أنظر Terrasse، الفنّ الاسباني المغربي من النشأة إلى القرن الثالث عشر ، باريس 1932 ، ص 286 – 7 وأنظر حول عبارة القصبة الموسوعة الاسلامية.

ومجهّزة بمنشآت مستقلّة ، من مساكن مختلفة وأجهزة دفاعيّة خاصّة وجوامع خطبة . ولم يقتصر سلاطين بني حفص على المحافظة على هذا الطابع الموحّدي ، بل وسّعوا من نطاقه ومن الواضح على وجه الخصوص ، إذا جمعنا المعطيات القليلة التي لدينا ، أن أبا زكرياء قد حرص على نقل تنظيم قصبة مراكش والعديد من عناصرها الأساسية إلى قصبة عاصمته

ولقد كانت القلعة تفضي إلى المدينة من الجهة الشرقية بواسطة باب يحمل اسمًا غريب النطق وهو **باب اتنجمي**[17] ، ولكن ينبغي أن يقرأ هكذا «باب (ا) نتجمّي» ، والعبارة الثانية تعني باللغة البربرية «باب الدار» ، وهو بالضبط الإسم الذي كان يطلق في مراكش على بهو القصر الموحّدي[18] وقد أُقِرَّت نفس التسمية في تلمسان[19] . كما أشير إلى ثلاث أبواب أخرى متفاوتة الأهمية في اتجاه الجهات الأصلية الثلاث ، في الشمال **باب الجبيلة** أو بالأحرى الجبلية ، الذي كان بدون شكّ يفضي إلى خارج القصبة وفي الغرب **باب الغدر** الذي لم يكن ، كما في بعض المدن الأخرى ، سوى باب متستّر يفضي إلى البادية ، وفي الجنوب كان يوجد باب يفضي إلى الربض ، لم يصلنا اسمه ، وقلّ ما كان يفتح ، لأنه مخصّص للسلطان وللحاشية الرسمية[20] . وحسب شهادة بعض الرحالين في القرن الخامس عشر ، كانت تلك الأبواب مقوّسة ومكوّعة ، يحرسها الجيش صباح مساء منذ مدة طويلة : ومن ناحية أخرى فقد كان سقيف القصبة مستعملاً كسجن دولي[21] .

وكانت تمتدّ داخل الباب الأخير ساحة فسيحة الأرجاء مخصّصة للمواكب الكبرى وكانت تحمل أيضًا اسمًا بربريًا هو أسارق أي «الساحة» أو «الفناء» ، وقد كانت تُطلق أيضًا نفس العبارة على قلعة مرّاكش[22] وفي تلك الساحة شيّد المستنصر جناحًا مرتفعًا ، كان ينتصب فيه لحضور جلسات البيعة أو الاستعراضات . وقد أشاد ابن خلدون بروعة قبّة أسارق المذكورة ، بسلّمها الضخم ذي الخمسين درجة وأبوابها الثلاثة المشتملة كل واحدة منها على

---

17) تاريخ الدولتين ، في أماكن مختلفة .

18) Lévi-Provençal، *Documents inédits*، ص 232 .

19) يحيى ابن خلدون ، 34/1 – 43 .

20) تاريخ الدولتين ، ص 46 ، 91 ، 119 ، 82 ، 169 ، 219 وبرنشفيك ، *Récits de voyage*، ص 214 . وحو معنى باب الغدر ، أنظر: Monchicourt، المجلّة الإفريقية ، 1925 ، ص 512 ، عدد 48 وLevi Provençal حوليات معهد الدراسات الشرقية ، الجزائر 1936 ، ص 220 ، عدد 12 .

21) تاريخ الدولتين ، ص 27 – 48 .

22) البربر ، 425/4 و Lévi-Provençal، *Documents inédits*، ص 231 .

مصراعين من الخشب المزركش ، ومنها الباب الرئيسي المتّجه نحو الغرب[23]. ولا شكّ أن القصبة كانت تحتوي ، كمت هو الشأن في مراكش ، على مجموعة من الساحات الداخلية المتلاحقة المفصولة والمحفوفة بعدة بناءات ، ولكننا لا نعرف لا أسماء ولا تصاميم معظم تلك الأقسام الرئيسيّة المتعدّدة من القصبة. وكلّ ما نعلم أن صاحب أشغال أبي زكرياء ، التعيس الحظّ ، قد سجن في دار الجوهري[24] ، كما وردت في بعض المصادر هذه الإشارة الثمينة ، ومفادها أن إحدى قاعات أو أجنحة القصر ، في القرن الثالث عشر كانت تحمل اسم «المدرسة». وهذه التسمية مقتبسة هي أيضًا عن قصبة مراكش ، حيث هيّأ بها بنو عبد المؤمن محلاً كان يحتوي على مكتبة وقاعة للدراسة ، وكانوا لا يتأخرون عن الإشراف بها على بعض اجتماعات العلماء. ولربّما قد أطلق بصورة اعتباطية على تلك المؤسسة السلطانية اسم «مدرسة» الذي كان رائجًا إذ ذاك في المشرق. واننا نجد نفس العبارة في قصبة تونس ، ولكن يبدو أن المؤسسة قد انقرضت بعد مدّة قليلة. ففي المدرسة كان السلطان الحفصي يستقبل كل صباح وزراءه وقوّاد جيشه[25]. وهي لم تعد حينئذ مكانًا للدراسة كما قد يوحي بذلك اسمها. على أن أبا زكرياء قد أسّس خارج القصر ، في المدينة ذاتها مدرسة عمومية بأتمّ معنى الكلمة ، أي بالمعنى الذي اكتسبته تلك العبارة في المشرق والذي سينتشر ابتداء من ذلك التاريخ في شمال إفريقيا.

كما أن أبا زكرياء هو أيضًا الذي سيشيد في القسم الجنوبي الشرقي من القلعة ، شيئًا ما في أعلى المدينة ، جامع الخطبة المعروف باسم «الموحّدين» أو بالإسم الذي احتفظ به إلى يومنا هذا وهو «جامع القصبة» ، وذلك من سنة 1232 إلى سنة 1236[26]. ولقد أشارت المصادر المتعلّقة بتاريخ عهده ، إلى ما تكتسبه مثل تلك المؤسّسة من صبغة موحّدية وبعد سياسي. فقد كان بناء أجنحة الجامع مطابق للتقاليد الإفريقية ، كما أعيد استعمال بعض الأعمدة الرخامية التابعة لمسجد منزل باشو بالوطن القبلي ، الذي خرّبه بنو غانية. ولكنّ طراز المئذنة المربّعة الشكل التي دُشِّنت في مارس 1233 ، كما تدلّ على ذلك النقيشة الخارجية

23) البرير ، 339/2 والفارسية ، ص 324 وتاريخ الدولتين ، ص 46/26 – 7 والمسالك ، ص 117/12.

24) تاريخ الدولتين ، ص 56/31.

25) المسالك ، ص 24 – 5 و 128 – 9 و 184 (والإحالة الواردة في صفحة 183).

26) الفارسية ، ص 312 وتاريخ الدولتين، ص 19 – 35/20 – 6.

البديعة ، شبيه كلّ الشبه بطراز قصبة مراكش ، رغم أن ذلك المعلم مبنيّ بالحجارة لا بالطوب(27).

هذا وإن موقع الأبواب القديمة للمدينة والرسم الحالي لبعض الشوارع ، يسمحان لنا بتقديم بعض الافتراضات حول الطرقات الرئيسية في مدينة تونس في العصر الوسيط . إذ يحقّ لنا أن نفترض مثلاً أن طريقين اثنين كانا – كما هو الشأن الآن – يربطان بين باب البحر والجامع الأعظم والأسواق من جهة وبين القصبة من جهة أخرى ، – وهذا الطريق الثاني هو الذي يسمّى الآن «بنهج القصبة» ويعرف لدى عامّة الناس باسم «الطويلة» . ولكننا لا نعرف شيئًا كثيرًا عن أسماء الشوارع في العصر الحفصي ، باستثناء أسماء الأسواق المخصّصة للتجارة والصناعة . وممّا يبعث أكثر على الاستغراب إحصاء أسماء الشوارع المستعملة في الوقت الحاضر ، من بين الأسماء النادرة التي احتفظت لنا بها المصادر ، مثل نهج سيدي بوحديد (درب سيدي أبي حديد) في المدينة العتيقة وباب الخضراء (درب الخضراء) في الربض الشمالي والمرّ (زقاق المرّ) خارج باب منارة(28).

وبالعكس من ذلك فقد قُدِّمت إلينا أسماء الأسواق بوفرة أكثر ، ومنها ما كانت محدّدة بالتدقيق . وقد اصطفّت معظم تلك الأسواق منذ ذلك التاريخ ، حول الجامع الأعظم الذي يمثل قلب المدينة الحقيقي ، وهي أسواق كلّها مغطاة تقريبًا ، في مأمن من الشمس والمطر . وهي سوق العطارين أو باعة التّوابل والعطور ، الممتدة على طول واجهة الجامع الأعظم الشمالية ، وقد هيّأها السلطان أبو زكرياء(29) ، وسوق القماش التي لا شكّ أنها من إنشاءات الحفصيّين(30) ، كما يدلّ على ذلك العمودان الموجودان في مدخلها ، ويبدو أن تلك السوق تختلف عن القيصرية المواجهة لسيدي ابن عروس ، ولكنّها مطابقة حسب الاحتمال ، وعلى الأقلّ بالنسبة إلى قسم منها ، لسوق الرهادرة التي تشير إليها النصوص القروسطيّة . وغير بعيد عنها ، في اتجاه الجنوب والجنوب الغربي ، نجد مثل اليوم سوق الربع وسوق القشّاشين أو باعة الخردة وسوق الصّاغة . ومن المتوقّع أن تكون سوق الجبّة وسوق الغزل المشار إليهما في أواخر العصر الوسيط ، موجودتين أيضًا في تلك الناحية(31). وقريبًا من الزاوية

---

27) التجاني ، 82/1 و Hondas et Basset، بعثة علمية بتونس ، الجزائر 1882 ، ص 5 – 9 وG. Marçais، *Manuel d'art musulman*، ص 525 – 6 .

28) تحفة العاشقين وتاريخ الدولتين ، ص 86/48 . 29) الأدلّة ، ص 45 .

30) George Marçais، المرجع السابق ، ص 558.

31) مناقب للاّ المنوبية ، ص 15 والعبدري ، ص 141 ومناقب سيدي ابن عروس ، ص 328 وتحفة الأريب ، ص 15 =

الجنوبية الشرقية للجامع الأعظم ، توجد سوق الكتبيّين التي تمثّل إلى يومنا هذا سوق الكتب الهامّة بالعاصمة[32]. ويُسمّى نهج جامع الزيتونة المحاذي للجامع من الجهة الشرقية «الفكّة» (= الفاكهة؟) ، وقد كان مشغولاً منذ ذلك التاريخ ببعض باعة الفواكه الجافّة[33]. وفي اتّجاه الشمال الشرقي كانت سوق العطّارين تمتدّ إلى سوق باعة الشمع أو «الشمّاعين» التي تسمّى اليوم «سوق البلاغجيّة» [باعة الأحذية] ، وقد تحوّل بيع الشموع إلى سوق العطّارين. وعلى بعد مسافة قليلة من ذلك المكان ، فيما وراء نهج القصبة ، كانت الأسواق تمتدّ إلى «سوق العزّافين» أو باعة الأشياء المصنوعة من السّعف ، وقد غادروا اليوم نهج العزّافين و«سوق الفلقة» ، المطابقة «لنهج الوصفان» [الكائن في سوق النحاس][34]. وبأقلّ إيضاحات من ذلك ، نعلم أيضًا أن سوق باعة الإبر أو الأبّارين كانت مجاورة للجامع الأعظم[35]. ونفترض فحسب أنّ الأمر كان كذلك بالنسبة إلى «حوانيت العدول» و«الخرّازين» (الحذّائين). وينبغي بدون شكّ أن نحتاط أكثر بخصوص موقع سوق صانعي النّحاس (الصفّارين) ، أو موقع سوق الجزّارين[36].

وهناك بعض الأسواق الأخرى ، ما زال قسم منها قائم الذات إلى يومنا هذا ، كانت موجودة بجانب أبواب المدينة مثل سوق السرّاجين بالقرب من باب المنارة وسوق الحدّادين بالقرب من باب الجديد وسوق الصبّاغين بالقرب من باب الجزيرة. وفي باب البحر ، لم يعد هناك أثر لسوق الحوّاتين التي كانت موجودة عهدئذ. وخارج باب الجديد ، وسط الربض الجنوبي ، يبدو أن مجموعة صغيرة من الأسواق النشيطة كانت موجودة منذ العصر الحفصي. أما سوق البلاّغين التي يشير إليها أحد المصادر إلى وجودها ، فلا يمكن أن تكون إلّا سوق البلاغجيّة الحالية[37].

= وتاريخ الدولتين ، ص 189/102 والأبّي ، الاكمال ، 132/2 و31/5 والبرزلي 17/2 أ. وسوق الغزل يختلف لا محالة عن السوق التي أحدثها يوسف داي فيما بعد في باب بنات ، ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 185.

32) [لقد فقدت تلك السوق أهميتها بعد الإستقلال حيث تحول أغلب الكتبيّين إلى المدينة الحديثة].

33) الأبّي ، الإكمال ، 172/6.

34) أنظر بالخصوص تاريخ الدولتين ، في أماكن مختلفة.

35) مجموع في مسائل الإنزالات ، ص 26 ، تونس 1316 هـ / 1898 م.

36) مناقب سيدي ابن عروس ، ص 198 ، 203 ، 330 ، حيث ورد ذكر السوق الأحمر ، وتحفة الأريب ، ص 15 وتاريخ الدولتين ، ص 40 ، 71/102 ، 189.

37) مناقب للاّ المنوبية ، ص 30 – 36 وتحفة العاشقين ، ومناقب أخرى من مخطوطات حسن حسني عبد الوهاب والبرزلي ، 17/2 أ.

ولكن خارج أسوار المدينة كانت أهمّ المعاملات تجري في مساحات متفتّحة أكثر. في داخل المدينة كان يوجد عدد قليل من الساحات العمومية وسط شبكة الطرقات الضيّقة ، وقد كانت بطحاء ابن مردوم (نهج سيدي مردوم) مثلاً والمعرض أو سوق العبيد المجاور لسوق الكتبيّين[38] ، لا يمثّلان حسب الإحتمال سوى توسّعات متواضعة لبعض الشوارع أو مفترقات الطرق. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى الربضين القليلي الكثافة والآهلين أكثر بالعناصر الريفيّة. فقد كانت تعقد بهما أسواق يوميّة أو أسبوعيّة ، في ساحات رحبة ، حيث يجد النّاس والدوابّ راحتهم وتعرض البضائع في الهواء الطلق. ففي الربض الشمالي كانت توجد منذ ذلك العصر ، حسبما يبدو ، ساحة الحلفاويّين المخصّصة لباعة الحلفاء (الحلفاويّين) ، وفي الجهة الغربيّة ، أطلق على حيّ كامل من ذلك الربض اسم التبّانين ، أو باعة التبن ، الذين كانوا يتعاطون تجارتهم هناك[39]. وفي الربض الجنوبي ، كانت توجد رحبة الغنم وسوق الخيل التي احتفظت في الاستعمال الشائع باسمها القديم «المركاض» ، وقد كانتا تقومان بالدّور المطابق لتسميتهما منذ العصر الحفصي. وفي الجهة الجنوبية من باب الفلاّق ، أي خارج ذلك الباب ، كانت مركّزة بها سوق تدعى «القيصريّة». وكنا نودّ التعرف على موقع السوق الدوريّة التي تشير إليها المراجع ، وقد كانت قائمة في الهواء الطلق في أحد أبواب مدينة تونس ، وهي «سوق الغبار» ، كما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب والأندلس[40].

ومن الأماكن التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للحياة الاقتصادية ، نشير إلى حيّ الميناء أو البحرية ، الذي كان ممتدًّا بين باب البحر والبحيرة. وكان يشتمل بالخصوص على فنادق التجار النصارى المتجمّعين بحسب جنسياتهم ، ثم نجد فيما وراء إحدى الساحات ، الترسخانة (دار الصّناعة) المغطّاة والمسيّجة التي كانت مستعملة في آن واحد كمصنع للسّفن البحريّة وكملجأ «لسفن وزوارق الملك» ، كما كان يوجد باب يفتح على الجهة الغربية وآخر على الجهة الشرقية ، بالقرب من إدارة الجمارك (ديوان البحر) والبحيرة. وهذه البحيرة التي كانت روائحها الكريهة ، معروفة منذ العصر الوسيط ، كانت ممتدّة آنذاك في اتجاه المدينة أكثر من الآن ، حيث كانت تصل إلى مستوى شارع قرطاج الحالي ، أين كانت ترسي

38) تاريخ الدولتين ، ص 40 ، 73/93 ، 171.

39) نفس المرجع ، ص 100 ، 184/128 و 235.

40) مناقب للاّ المنوبية ، ص 9 ، 12 ، 36 ، 43 ومناقب سيدي ابن عروس ، ص 491. كما ورد في تحفة الأريب (ص 15) ، ذكر رحبة الطعام ، ورحبة الماشية المطابقة حسب الاحتمال لرحبة الغنم. وأنظر حول معنى سوق الغبار ، Lévi Provençal، المجلة الآسيوية ، 1934 ، ص 284.

السّفن الرابطة ذهابًا وإيابًا بين مدينة تونس وميناثها الأمامي في عرض البحر، حلق الوادي. وقد كان يتردد في القرن الخامس عشر على السّاحة التي كانت تفصل بين الفنادق ودار الصناعة، القصّاصون والموسيقيّون والمشعوذون، كما كان يتردّد عليها سكّان المدينة عشية كل يوم للتفسّح والتنزه[41]. والجدير بالملاحظة أن مثل تلك العروض كانت تقام أيضًا بكثرة عصرئذ خارج باب المنارة[42]، وقد استمرّ ذلك شيئًا ما إلى الآن[43]. ونجد أيضًا في ذلك الربض الجنوبي الغربي، غير بعيد عن القصبة، حيًّا سكنيًّا نصرانيًّا، يدعى «ربض النّصارى»[44] أو «الربط» لا غير، وهو مخصّص لإقامة حرّاس السّلطان النّصارى[45].

وبما أن مساكن رجال البلاط والإدارات المركزية كانت في معظمها مجمّعة في القصبة، فإن المصادر لا تشير إلى وجود كثير من المباني المدنية في مدينة تونس[46]. فباستثناء «قصر البنات» (التابع لابن غانية)، لم تشر النصوص في النصف الأول من القرن الثالث عشر إلّا إلى قصر ابن فاخر[47] الذي كان يقيم فيه طوعًا أو كرهًا أقرباء الوالي أو الأمير. وبعد ذلك بقليل ورد ذكر دار الغوري الواقعة في سوق الكتبيّين، والتي كانت مقرّ إقامة السلطان المقبل أبي إسحاق، شقيق المستنصر ثم آوت فيما بعد مدة بضعة أيام الواثق المخلوع. وفي حدود نفس ذلك التاريخ كانت مقصورة المحتسب «خارج باب انتجمي»، وبالتالي على صلة متينة مع القصبة والمدينة على حدّ السواء. ويبدو أنه كانت توجد وسط المدينة مكاتب الجباية البلدية[48]. أما ديوان البحر (الجمارك) فقد كان موجودًا في الميناء كما رأينا. وكانت دار السكة أو دار الضرب (النقود)[49] تابعة لقصر السلطان في ضاحية المدينة[50]، على الأقل خلال القرن الرابع عشر.

---

41) برنشفيك، *Récits de voyage*، ص 186 – 9.

42) البرزلي، 133/1 أ.

43) [لقد زالت تلك المشاهد تمامًا بعد الاستقلال].

44) الأبّي، الإكمال، 189/2، لا ينبغي الخلط بين ذلك الربض وحومة العلوج التي أشارت المصادر إلى وجودها في الجانب الآخر من القصبة منذ القرن السادس عشر. أنظر، ابن أبي دينار، المؤنس، ص 145 – 150.

45) أنظر حول هذه المواضيع الباب الموالي من هذا الكتاب.

46) لقد تسبّب زلزال في انهيار أعلى المباني سنة 605 هـ/ 1208 – 9 م. الذخيرة، ص 40.

47) البربر، 293/2 – 298، تاريخ الدولتين، ص 31/17. ويبدو أن ابن فاخر هذا كان من كبار موظفي المالية في بداية الاحتلال الموحدي. تاريخ الدولتين، ص 15/9.

48) البربر، 379/2، 399 وتاريخ الدولتين، ص 33، 60/40، 73.

49) تاريخ الدولتين، ص 27، 48/28، 51.

50) الأدلّة، ص 114.

إنما كانت المباني الدينية على وجه الخصوص ، هي التي تقوم بدور اجتماعي مرموق ، مع المواقع المخصصة للتجارة والصناعة. فالحفصيّون الذين شيّدوا في قصبتهم جامع خطبة ، لم يهملوا المؤسسات الدينية الأخرى المنتشرة في المدينة ، بل أحدثوا بعض المؤسسات الجديدة. واستمرّ الجامع الأعظم في التمتّع بهيبة لا مثيل لها ، لم يفقدها قطّ. ونحن نتذكّر العصر الذي كان فيه الفقهاء يضفون عليه صبغة الرباط ، وكان فيه أرباب صناعة الخياطة يتولون الحراسة فوق سطحه الشرقي في اتجاه البحيرة. وكانت العامّة تعتقد أن روح النبيّ الخضر تحيّم على الجامع بل كان هو نفسه يحضر من حين لآخر[51]. وقد قام بنو خراسان بتجميل الجامع الأعظم ، بالنسبة إلى باب البهور مثلاً ، وهو المدخل الرئيسي الذي يفتح شمالاً على سوق العطارين. كما أجرى عدة سلاطين حفصيين بعض أعمال ترميم هامة ، في الباب الشرقي مثلاً المعروف باسم «باب الجنائز» الذي ربّما اتخذ شكله الحالي في عهد الواثق ، حوالي سنة 1278[52] وفي سنة 716 هـ / 1316 م وضع اللحياني روافد جديدة وأبواب من الخشب في بيت الصلاة. وفي سنة 767 هـ / 1366 م أعيد نقش الكتابة الموجودة في القبّة الكبرى. وفي سنة 868 هـ / 1464 م استأنف السلطان العادة التي وصفها الرحّالة العبدري في آخر القرن الثالث عشر ، فنصب القلاع فوق صحن الجامع الأعظم «ليقي الناس من حرّ الشمس»[53].

وقد ارتفع عدد جوامع الخطبة الذي كان يبلغ في مدينة تونس اثنين أو ثلاثة قبل الحفصيين ، إلى ستة خلال القرن الثالث عشر ، وحتى إلى ثمانية بعد ذلك بمائتي سنة. إلّا أنّ القائمة التي سنحاول ضبطها لتلك الجوامع الستة ، يكتنفها شيء من الغموض. وغنيّ عن البيان أن تلك القائمة تشمل بطبيعة الحال جامع الزيتونة وجامع القصبة. كما لا شكّ أنها تشمل أيضًا بالنسبة إلى المدينة ، جامع القصر الذي يرجع تاريخه إلى بني خراسان ، وبالنسبة إلى الربض الجنوبي جامع الهواء أو التوفيق الذي بنته الأميرة عطف أمّ المستنصر[54]. ولكنّنا سنتردّد أكثر لتحديد الجامعين الآخرين.

فلعلّ الأمر يتعلّق بجامع باب الجزيرة الذي لا يُعرف تاريخه بالضبط وجامع الزيتونة البرّاني [أو جامع باب البحر] الذي بناه الدعيّ الفضل سنة 1283 م قرب باب البحر في

51) الأبّي ، الإكمال ، 279/2 و172/6 وتاريخ الدولتين ، ص 115/63 ، وبرنشفيك ، المرجع المذكور ، ص 72.
52) الفارسيّة ، ص 346 والأدلّة ، ص 75 وتاريخ الدولتين ، ص 57/32.
53) العبدري ، ص 23 والأدلّة ، ص 134 وتاريخ الدولتين ، ص 93/15 و257/140.
54) الأدلّة ، ص 59.

مكان فندق كان يباع فيه الخمر[55]. ولكن يمكن أن نفكّر أيضًا في الجامع الذي يشير أحد المصادر إلى وجوده في ربض باب السّويقة[56]، الأمر الذي من شأنه أن يحقق شيئًا من التوازن مع الربض الجنوبي. وبالعكس من ذلك لا ينبغي بدون شكّ أن ندخل في الحساب بالنسبة إلى الربض المذكور، جامع الحلق الذي أسّسه أبو حفص الأول[57] ولا مصلّى العيدين المعروف أحيانًا باسم جامع السلطان [ثكنة الحرس الوطني الآن]، والذي أقامه السلطان أبو زكرياء وجهّزه ببروج وشرفات[58]. ومن الخطأ الواضح إضفاء صفة جامع أحيانًا على مسجد الصفصافة، أو زاوية سيدي عبد الله الآن، الواقعة غربيّ القصبة[59]. كما أحدثت خطبة سابعة سنة 749 هـ / 1348 م بجامع سيدي يحيى السليماني [قرب باب العسل]، من طرف السلطان أبي حفص الثاني، وقد تشاءم الناس إذ ذاك بذلك الرقم المنذر بالخطر، فهل أن الغزوة المرينية التي حصلت إثر ذلك، هي التي أثارت بعد فوات الأوان ذلك التشاؤم، أم إنها قد اعتبرت مبرّرًا له؟ وفي سنة 855 هـ / 1451 م، أحدثت خطبة ثامنة بجامع سيدي جعفر بالتبّانين، في ربض باب السويقة[60].

وسوف لا نتولّى التنقيب المدقّق عن المساجد الصغيرة [التي لا تقام فيها صلاة الجمعة][61] التي كانت موجودة آنذاك في العاصمة التونسية. فلو أضفناها إلى جوامع الخطبة لزادت زيادة محسوسة في عدد بيوت الصلاة العمومية[62].

ومن الأولى أن نوجّه عنايتنا، في مجال المعالم ذات الوجهة الدينية، نحو تلك

---

55) الفارسية، ص 356 وتاريخ الدولتين، ص 67/37.

56) تاريخ الدولتين، ص 237/126، وحسب إحدى الروايات المتواترة بالعاصمة فإن مسجد «الباي محمد» الكائن بنهج عاشور، هو في الحقيقة مسجد الحفصي «أبي محمد»، ومن ناحية أخرى فقد أثبت الجنرال محمد ابن الخوجة في كتابه «تاريخ معالم التوحيد» (تونس 1939)، بالإعتماد على بعض كتب المناقب، وهو أمر محتمل، أنّ جامع أبي محمد بباب السويقة وجامع باب الجزيرة، قد أسسهما على التوالي، في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، الشيخ أبو محمد عبد الله المرجاني (ومن هنا جاء اسم الجامع الأوّل) والشيخ أبو محمد عبد الله المغربي (ص 70 – 3). وبالعكس من ذلك فمن المستبعد أن يكونا هما اللذان أسّسا مباشرة المدرسة التي تحمل اسمهما (ص 100 – 1).

57) «تحفة العاشقين» ونقيشة لم أتمكن من مشاهدتها. ويشير محمد ابن الخوجة في كتابه المذكور إلى أن صومعة جامع الحلق قد أعيد بناؤها في رجب 777 هـ / ديسمبر 1375 م، حسبما تدل على ذلك النقيشة المرسومة عليها (ص 80).

58) «الأدلّة»، ص 45 و«تاريخ الدولتين»، ص 33/18.

59) مناقب للاّ المنوبية، ص 14 – 29 ومناقب سيدي ابن عروس، ص 218، 417.

60) الأدلّة، ص 115 وتاريخ الدولتين، ص 235/128.

61) [أنظر حول هذا الموضوع كتاب «معالم التوحيد في القديم والجديد» الذي سبقت الإشارة إليه (الطبعة الأولى، تونس 1939، الطبعة الثانية محقّقة، بيروت 1985].

62) مثل مسجد سوق البلاط (مناقب سيدي أبي الحسن الشاذلي، ص 9 – 11) ومسجد القبّة (الأبّي، الإكمال، =

«المدارس» التي نشرت ابتداء من القرن الثالث عشر المذهب الرسمي – المذهب الموحّدي في أول الأمر ثم المذهب المالكي شيئًا فشيئًا فيما بعد – لدى الشبيبة المخصّصة لإعداد الموظفين المخلصين للدولة. ولقد بُنيت أقدم مدرسة بإفريقيا الشمالية، إذا استثنينا المدارس الموحّدية الموجودة داخل القصور، حوالي سنة 1240 حسب الإحتمال في مدينة تونس، من قِبَل أبي زكرياء، وهي تقع في سوق الشمّاعين، ومن هنا جاء اسم الشماعيّة الذي أطلق عليها، وذلك بالقرب جدًا من جامع الزيتونة. ثم بنت زوجته عطف، التي ربما كانت أرملة آنذاك، مدرسة التوفيقية أو مدرسة الهواء الملاصقة للجامع الذي يحمل نفس الإسم، وقد بنته هي نفسها في الربض الجنوبي. ثم تأتي المدرسة الثالثة والأخيرة بالنسبة لذلك القرن، وهي مجاورة للجامع الأعظم في حيّ الأسواق وعلى وجه التحديد في سوق العبيد، واسمها المعرضية أو مدرسة المعرض التي بناها في مكان خمّارة سرّية سلطان آخر يحمل اسم أبي زكرياء، وهو ابن السلطان أبي إسحاق، قبل سنة 1282[63].

وقامت إمرأة أخرى من العائلة المالكة، وهي أخت أبي يحيى أبي بكر بتأسيس مدرسة جديدة في نهج عنق الجمل الحالي في المدينة العتيقة، أطلق عليها اسم مدرسة عنق الجمل أو المدرسة العنقيّة، وقد انتهى بناؤها سنة 1341 – 42. ثم ظهر، ولو بصورة منعزلة، نوع المدارس الأضرحة، المقتبس هو أيضًا من المشرق، وذلك عندما أحدث الحاجب ابن تافراجين بنهج سيدي إبراهيم، المدرسة التي سيدفن بها سنة 1364[64]. وفي موفى القرن الرابع عشر وخلال القرن الخامس عشر ظهرت خمس مدارس جديدة. فقد أنشأ المنتصر في سوق الفلقة مدرسة سمّيت باسمه، وهي المدرسة المنتصرية التي أتمّ بناءها أخوه عثمان سنة 1437 – 38. وبعد ذلك بعشر سنوات تولى أحد كبار الموظفين من ذوي النفوذ، القائد نبيل، بناء مدرسة أخرى بالقرب من دار الباي الآن[65]. وقبل نهاية ولاية عثمان كانت توجد أيضًا مدرسة بحيّ الحلفاوين[66]. ولكن على وجه الخصوص، منذ سنة 1399، سنّ أبو فارس سنّة جديدة ذات مغزى، حيث جمع بين المدرسة التي بناها بباب البحر وبين

= (90/6) ومسجد سوق الفلقة (نفس المرجع، 132/2) ومسجد سيدي المغربي (مناقب سيدي ابن عروس، ص 202).

63) أنظر حول المدارس الحفصية بتونس، برنشفيك، *Médersas*.

64) G. Marçais *Mélanges Gaudefroy-Demombynes*، ص 262 – 3.

65) [مقر الوزارة الأولى بساحة القصبة].

66) تاريخ الدولتين، ص 184/100.

ضريح أحد الأولياء. وقد قام عثمان بنفس العمل بالقرب من باب آخر من أبواب المدينة ، وهو باب السويقة ، بجوار ضريح سيدي محرز. ولكن لم تبقَ أية مدرسة من تلك المدارس الحفصية على حالتها القديمة إلى الآن. والمدارس التي تمكّنت من اجتياز القرون بسلام – وهي الشمّاعية والتوفيقية والعنقية والمنتصريّة – قد رُمِّمَت بتمامها وكمالها في العصور الحديثة. ولكن لا شكّ أنها قد اتخذت منذ العصر الوسيط ذلك الشكل المربّع البسيط الذي تظهر به الآن بساحتها المركزية المحاطة ببيت الصلاة وغرف الطلبة.

أمّا الزوايا المرتبطة بالحركة الصوفية التي ظهرت في القرن الثالث عشر ثم ازدهرت تمامًا بعد ذلك بمائتي سنة ، فإنها تحتلّ منذ ذلك التاريخ منزلة يقرأ لها حسابها في تونس الحفصية. وليس من غرضنا إحصاء تلك المحلاّت المتواضعة في أغلب الأحيان والمكرّسة بفضل التديّن الشعبي القويّ ، وقد تعدّدت على حدّ السّواء في المدينة والربضين وفي ضواحي المدينة. إذ أن دراسة الحركة الصوفية ستجعلنا على اتصال متين بمؤسسي تلك الزوايا أو الأولياء المخصّصة لهم. إلّا أنه من الجدير بالملاحظة ، بالنسبة لتاريخ المدينة ، أن تلك المحلات المخصصة للدراسة الصوفيّة والدعاء والتأمل ، من مقامات وزوايا ، قد تجمّعت على نحو جدير بالملاحظة في الربض الجنوبي وعلى وجه الخصوص في الإتجاه الجنوبي الغربي. ففي تلك النواحي ، بالقرب من باب خالد وجامع الهواء ، تمّ في أواخر القرن الخامس عشر بناء الزاوية الجميلة ذات الطراز الأندلسي ، المشهورة بخزفها وقبّتها المبنيّة بالقرميد ، والتي تحتضن تابوت سيدي قاسم الجليزي(67). والجدير بالملاحظة أن كامل ذلك الحيّ الخارجي الممتدّ من القصبة إلى المصلّى قد تطوّر على وجه الخصوص في عهد سلاطين بني حفص الأوّلين ، في ظلّ قصرهم ومؤسّساتهم الخيريّة. ويبدو أن القسم الأقرب إلى القلعة والذي يتجاوزها من الناحية الغربية قبل أن يندمج في السور خلال القرن الرابع عشر ، كان يسمّى «ربض السّلطان»(68). وقد أقيم هناك مسجد الصفصافة العزيز على الصوفيّين والذي تحوّل فيما بعد إلى زاوية ، في حين كان يوجد عدد غفير من الأولياء الأموات أو الأحياء في الإتجاه الغربي على طول المرتفعات المشرفة على سبخة السيجومي(69).

---

67) G. Marçais، *Manuel d'art Musulman*، ص 860 – 2.

68) بل يسمّى «ربض السلطان أبي زكرياء» كما جاء في مناقب للاّ المنوبية ، ص 29. وفي القرن الخامس عشر أصبح يسمّى «ربض نفات» ، أنظر مناقب سيدي ابن عروس ، ص 218 ، 384 ، 417 وبالنسبة إلى القرن السادس عشر ، Monchicourt ، المجلّة الإفريقية 1925 ، ص 405 – 6.

69) تميّز المناقب بين «شرف أو ربض السعود» مباشرة جنوب باب المنصور وشرف المركاض.

أما في المدينة ذاتها فتجدر الإشارة إلى ضريحي سيدي ابن عروس وسيدي الكلاعي المتقابلين تقريبًا في نهج سيدي ابن عروس الحالي بالقرب جدًا من جامع الزيتونة من الجهة الشمالية. وقد أجريت عليهما ترميمات هامة بإذن من السلطان ذاته، وهو زكرياء ابن حفيد السلطان عثمان في سنة 896 هـ / 1491 م[70]. طالما اكتست الحركة الصوفيّة صبغة رسميّة! وأما الزوايا الموجودة في أبواب المدينة مثل باب البحر وباب السويقة والمحدثة باتّصال مع المدارس، وقد سبقت الإشارة إليها سالفًا، فإنها تمثل لا محالة شكلاً متردّيًا شيئًا ما للمؤسسة، ولكن فائدتها الاجتماعية لا جدال فيها، إذ كانت تُستعمل دارًا للضيافة ومأوًى للفقراء والمساكين. ولذلك بنى أبو فارس زاويتين خارج أسوار المدينة على بعد مسافة قليلة من باب أبي سعدون وباب علاوة، الأولى تقع في باردو والثانية في سيدي فتح الله. ولغاية مماثلة، أسّس نفس السلطان، ربّما في سوق النحاس الحالية، في قلب المدينة مارستانا [مستشفى]، شبيهًا بمارستانات المشرق، لإيواء المرضى والعجّز[71].

وتدخل الأشغال المائية التي أنجزها عدد كبير من سلاطين بني حفص، الأقوى نفوذًا والأشدّ أبّهة، لفائدة عاصمتهم، في نطاق المؤسسات ذات الصبغة الدينيّة والنفعيّة، إذ يُعتبَر توفير الماء لغايات دينية أو غير دينيّة، من أعمال البرّ والإحسان. أضف إلى ذلك أن تزويد مدينة كبيرة مثل تونس بالماء الصالح للشراب بواسطة الآبار والصهاريج على وجه الخصوص، كان بطبيعة الحال غير كافٍ وأصبح من الضروريّات الحقيقيّة، جلب ذلك المشروب الثمين من خارج المدينة إلى الأحواض والخزّانات العمومية. وبناء على ذلك فقد بنى المستنصر منذ أوّل عهده، سقاية شرقي جامع الزيتونة[72]. ويبدو أن ذلك الإنجاز كان مستقلاً عن العمل الأبعد مدى الذي أمر بإنجازه نفس السلطان ولم تنته أشغاله إلّا سنة 1267 - 1268، والمتمثل في ترميم الحنايا القديمة الممتدة من زغوان إلى قرطاجنة، حتى ضواحي أريانة، لتفضي إلى البساتين السلطانية، وربطها بحنايا جديدة ضخمة في اتجاه تونس يبلغ طولها حوالي عشرة كيلومترات. «وقد استأثر بتلك السقاية المجلوبة من ناحية زغوان

70) برنشفيك، خليفة حفصي مجهول، ص 45.

71) تحفة الأريب، ص 14 وتاريخ الدولتين، ص 101 187/2 8. وفيما يتعلق بالموقع، ربّما لم يكن المارستان المقام في القرن السابع عشر (المؤنس، ص 215) سوى المارستان المرمّم. [أنظر، محمد بن الخوجة، مارستان العزافين في المجلة الزيتونية، المجلد 3، الجزء 9، أكتوبر 1939].

72) الفارسية، ص 322 وتاريخ الدولتي، ص 45/25 والأدلّة، ص 61.

قصر السلطان وجنانه ، إلّا رشحًا يسيرًا تسرّب إلى سقاية جامع الزيتونة يترشّف منها في أنابيب من رصاص»[73].

ولقد تعدّدت الأشغال المائيّة على وجه الخصوص في أواخر القرن الرابع عشر وخلال القرن الخامس عشر ابتداء من عهد أبي العباس. فقد شيّد هذا الأخير في المدينة بسيدي مردوم سبيلاً عموميًا ضخمًا أو «سبّالة»[74] ، تقليدًا للسبيل المصري ، بدون شكّ ، وبنى ابنه أبو فارس ، علاوة على السقاية الموجودة خارج باب الجديد ، صهريجًا ضخمًا في المصلّى يزوّد بالماء سبيلين ، أحدهما مجهّز بمصّاصة من النّحاس. وقد ألغي في الوقت الحاضر استعمال ذلك النوع من المصّاصات لأسباب صحيّة[75] ، وقد أنشأ المنتصر بتونس سبيلاً خارج باب أبي سعدون ، وبعد ذلك أحدث عثمان سبيلاً ومصّاصة قرب جامع الزيتونة وسقايات قرب المارستان ، وكذلك في باب السويقة وباب برج العونقي وباب علاوة ، وهكذا أصبح الماء في متناول كل قادم مجانًا في عدد كبير من أبواب المدينة. ومن سنة 1448 إلى سنة 1450 بنى السلطان عثمان ذاته شمال جامع الزيتونة في النهج الذي يحمل آنذاك اسم درب عبد السلام ، ويعرف اليوم باسم زنقة سوق العطارين ، ميضاة ما زالت قائمة الذات إلى يومنا هذا[76] ، وكان يأمر بتسخين الماء في فصل الشتاء[77]. إلّا أن جميع تلك المنشآت التي أصبحت مفتقرة إلى الصيانة في أوائل القرن السادس عشر ، لم تعد تشتغل على أحسن ما يرام ، بحيث بقي آنذاك مشكل الماء الصالح للشراب في حاجة إلى الحلّ[78].

وتتّصل قضيّة الماء بوجود تلك الحمّامات الضرورية للحياة الحضرية في الإسلام. ومن بين الحمّامات التي كانت موجودة في العصر الحفصي – والبالغ عددها خمسة عشر حمّامًا في عهد المستنصر[79] – نعرف بالضبط أو على سبيل التقريب مواضع البعض منها التي أشارت إليها النصوص ، من ذلك مثلاً حمام الهواء ، بالقرب من الجامع والمدرسة اللذين يحملان

---

73) [رحلة العبدري]. أنظر أيضًا ، Solignac، *Travaux hydrauliques*.

74) الفارسية ، ص 402 وتاريخ الدولتين ، ص 171/93.

75) تحفة الأريب ، ص 14 وتاريخ الدولتين ، ص 101 ، 186/104 – 7 ، 194.

76) [بجانب مقر الجمعية الخلدونية سابقًا].

77) تاريخ الدولتين ، ص 116 ، 119 ، 214/144 ، 219 ، 265 ، وحول المسائل الفقهية التي أثارها استعمال «السبّالات» في تونس ، أنظر ، البرزلي ، 60/1 أ. ويشير نفس المؤلف (60/1 ب و226 أ) إلى سبالة ابن ظاهر ، خارج باب علاوة.

78) ليون ، 140/3 – 1.

79) ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 9.

نفس الإسم وحمّام زرقون الذي كان موجودًا لا محالة في المدينة بجانب نهج زرقون الحالي[80]. وفي نفس التاريخ كان يوجد حمّام الرميمي الذي يطلق الآن اسمه على شارع طويل من شوارع الربض الشمالي ، وتعود تسميته نفسها إلى أحد زعماء المرية المهاجر إلى بلاد المغرب. وفي القرن الخامس عشر كان يوجد حمّام في سوق الفلقة مزوّدًا بالماء بواسطة بئر[81]. وبعد ذلك بقليل لاحظ ليون الإفريقي ان حمامات تونس منظّمة أحسن من حمّامات فاس ، ولكنّها لا تساويها جمالاً وروعةً[82]. وكانت المياه المستعملة في جميع أحياء المدينة تصرف نحو البحيرة بواسطة المجاري المكشوفة ، وهي عبارة عن جداول عريضة تعرف حتى العصر الحديث باسم الخندق[83].

ولم تكن من عادة أهل تونس دفن موتاهم داخل أسوار المدينة ، باستثناء الأولياء الصالحين الذين كانوا يدفنون في الأماكن التي نشروا فيها «بركتهم» ، أو من تؤهلهم قرابتهم أو وضعيّتهم السياسية السامية ، للدفن بجوار الأولياء. من ذلك أن ضريح سيدي محرز قد جلب إلى جواره وجود «تربة» خاصّة بعدّة أفراد من الأسرة السلطانية[84]. ولكنّ أغلب المقابر كانت موجودة بالقرب من المدينة ، خارج أسوارها. ففي شمال القصبة كانت تمتد مقبرة سيدي أحمد السقا فوق ربوة[85] وبالقرب من المصلّى كانت توجد المقبرة الهنتاتية[86] التي أصبحت تُعرف بعد مدّة قليلة باسم مقبرة سيدي القرجاني ، وهي مليئة بقبور الشيوخ الموحّدين والأولياء الصالحين ، وقد عوّضت مقبرة السلسلة المستعملة من قِبَل بني خراسان والتي بُني على أرضها المستشفى الصادقي الآن[87]. ولكنّ أهمّ المقابر بكثير هي مقبرة الزلاج الممتدّة خارج باب علاوة على الأرض المنخفضة والمرتفعات المحيطة بها ، ويعود علوّ شأنها – إن صحّ التعبير – إلى مرور الصوفي الذائع الصيت أبي الحسن الشاذلي ، في أوائل القرن

---

80) البرير ، 382/2 والأدلة ، ص 86.
81) ابن الخطيب ، أعمال ، ص 330 ومناقب سيدي أبى عروس ، ص 223 – 4.
82) ليون ، 142/3.
83) البرزلي ، 219/2 أ.
84) تاريخ الدولتين ، في أماكن مختلفة.
85) ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 142.
86) المناقب (مخطوط حسن حسني عبد الوهاب).
87) [أصبح يسمّى بعد الاستقلال مستشفى عزيزة عثمانة]. وذلك إلى جانب موقع مقبرتي ابن مهنّا والشيخ ابن نفيس المشار إليهما في تاريخ الدولتين (ص 54/30) ، شرقي باب انتجمي.

الرابع عشر ، وقد أشارت المصادر إلى وجود مسجد بتلك المقبرة يسمى جامع الزلاج[88].

إلّا أنّ ضواحي المدينة كانت توفر للناظرين مشهدًا زاهيًا أكثر ، ألا وهو مشهد الحدائق والبساتين الموجودة شمال المدينة ، والتي تدين إلى المهاجرين الأندلسيّين ، بتنوّع زراعاتها وإتقانها ، وترتيبها المحكم والملائم للذوق السليم. وقد كانت الضيعات الخاصّة مجاورة للمنتزهات والقصور السلطانية ، التي كان السلطان وأعضاء حاشيته يلتجئون إليها ليستريحوا من عيشة الضنك بالقصبة. وكانت توجد أقدم تلك المنشآت السلطانية في رأس الطابية ، وهي منقولة عن أقدال في مراكش ، وقد انشأها حوالي سنة 1225 السيد الموحّدي أبو زيد ، على اتّصال بالربض الجنوبي من جانب باب أبي سعدون. ثمّ أوصلها المستنصر بالقصبة بواسطة ممرّ محاط بسور ، حتى يتمكّن نساء الحريم من التحوّل إلى رأس الطابية دون أن يراهنّ النّاس. وفي القرن الخامس عشر ، كان قصر رأس الطابية المثير للإعجاب ، يشتمل وسط البساتين الغناء ، على أربعة أقسام ذات ثلاثة طوابق ، في شكل متقاطع ، وساحات داخليّة مبلّطة ومزدانة بعدد من الفوّارات[89]. كما سعى المستنصر أيضًا إلى إحداث رياض آخر ، خدمةً لشهرته وإرضاءً لشهواته. وعلى مسافة غير بعيدة من رأس الطابية ، كان يوجد شمال العاصمة قبل أريانة بحوالي خمسمائة وألف مترًا ، رياض أبي فهر الذي أشاد ابن خلدون بأيكته وأجنحته ذات المرمر والخشب المزخرف ، وحوضه الضخم الذي كان يتنزّه فيه نساء البلاط في الزّوارق. ولكنّ روعة رياض أبي فهر المرتبط بحسن سير حنايا زغوان التي رمّمت لفائدته ، قد تناقصت عندما أصبحت تلك الحنايا من جديد غير مستعملة بسبب قلّة الصّيانة[90].

وفي أوائل القرن الرابع عشر أشارت المصادر إلى المنتزه الملكي المعروف باسم روض السناجرة ، الذي كان موجودًا بالقرب من مدينة تونس[91].

ثم ظهر في عهد أبي فارس وعهد عثمان ، مباشرة غربي رأس الطابية ، قصر جديد ضاحوي وهو قصر باردو الشهير المقتبس لا محالة من اسبانيا ، وقد ورد ذكره للمرة الأولى في

---

88) تاريخ الدولتين ، ص 91/50. وحول الاتجاه المتغيّر للمقابر في مقبرة الزلاج ، أنظر ، البرزلي ، 89/1 ب.

89) الفـــــارسيــــة ، ص 309 والبربر ، 338/2 – 9 و 81/3 والمسالك ، ص 111/8 و 118/14 وبرنشفيك ، *Récits de voyage*، ص 74 ، 199.

90) أنظر بالخصوص ، البربر ، 340/2 و Solignac، *Travaux hydrauliques*.

91) البربر ، 448/2 – 9.

نصّ مكتوب مؤرخ في 823 هـ / 1420 م. وبعد ذلك التاريخ بخمسين سنة وصف أدورن باردو مشيرًا إلى وجود شارع طويل وعريض محاط بسور يفضي إلى باب المدخل الرئيسي، فقال ما يلي: «يبلغ طول ذلك الشارع نصف ميل أو أكثر وترتفع على جانبيه القصور الملكيّة العظيمة والرائعة البالغ عددها ستة. فمن تلك الطريق يجتاز الملك البساتين ليذهب إلى تلك القصور، على الأقل إذا كان يرغب في إظهار نفسه. أمّا إذا كان لا يريد أن يراه الناس فإنه يعبر راجلاً أو على صهوة جواده دهاليز شاسعة، تبلغ من العرض ما يمكّن ستّة فرسان من العبور في صف واحد للتحوّل من قصر إلى قصر»(92). ولئن لم يبق أيّ شيء تقريبًا من جميع تلك المباني الحفصية، فإن ضاحية باردو قد ظلّت، من خلال التحويرات المعمارية الكاملة، مقرًا لإقامة الملوك. بل إنها في العصور الحديثة قد عوّضت القصبة نهائيًا في تلك الوظيفة(93).

ويبقى علينا لنختم بصورة مفيدة هذا الفصل المخصص للعاصمة الحفصية، تقدير عدد سكانها آنذاك. إلّا أنّ هذه المهمة ستكون عسيرة بطبيعة الحال. ولكنّ بعض الإشارات المتفرّقة، علاوة على الإيضاحات الطوبوغرافية المشار إليها أعلاه، تسمح لنا بتقديم بعض الافتراضات. ففي سنة 1361، يبدو أن مجموع عدد المنازل، حسب ابن الشمّاع، قد بلغ سبعة آلاف منزل، بالنّسبة إلى المدينة وربضيها(94)، في حين تحدث ليون الإفريقي في أوائل القرن السادس عشر عن عشرة آلاف أسرة، منها ألف خارج باب المنارة وثلاثمائة فحسب في ربض باب السويقة(95). ولا بدّ أن عدد السكان الذي ارتفع ارتفاعًا محسوسًا في القرن الثالث عشر، بسبب السّلم الحفصية واتساع نطاق الربضين، قد شهد لا محالة في القرن الخامس عشر، في عهد آخر كبار سلاطين بني حفص، ارتفاعًا جديدًا، كان متميّزًا هذه المرّة بكثافة أكبر وتراجع مفاجئ، تحت تأثير الأوبئة. وفي عصر عثمان بعيد ظهور أحد الأوبئة الفتّاكة، اندهش أدورن من كثافة سكّان العاصمة التونسية، الذين قدّرهم بحوالي

---

92) Adorne، *Itenerarium*، أنظر أيضًا: تحفة الأريب، ص 14، وبرنشفيك، المرجع السابق.

93) حوالي سنة 1500 شيّد السلطان الحفصي أبو عبد الله قصرًا للنزهة يُعرف باسم «العبدليّة» في أبعد ضاحية من ضواحي العاصمة، وهي ضاحية المرسى التي أصبح يوجد بها في العصر الحديث القصر الصيفي للبايات الحسينيّين [حتى سنة 1942].

94) الأدلّة، ص 134. وقبل ذلك بخمس عشرة سنة في آخر عهد أبي بكر كانت توجد بتونس، حسب نفس المصدر (ص 107)، «وأزيد من سبعمائة حانوت للعطارة وما يزيد على مائة وعشرين طاحونة».

95) ليون، 137/3.

ثماني مائة ألف نسمة[96] ، ومن الواضح أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حدّ كبير! إذ يبدو أن مدينة تونس في العهد الحفصي لم تكن تعدّ أكثر من مائة ألف نسمة ، في أعزّ أيّام ازدهارها ، وهذا الرقم يتناسب مع عدد السكان الأهالي في الوقت الحاضر[97]. ولكنّ تعجّب أدورن يدّل على الأقلّ على الانطباع الذي يحصل للزائر الأوروبي عصرئذ عند مشاهدة مدينة ذات طابع شرقي عاجّة بالسكّان البالغ عددهم حوالي مائة ألف نسمة.

---

96) برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 200.

97) [أي قبيل الحرب العالمية الثانية. إلاّ أن الوضع قد تغيّر رأسًا على عقب ، اعتبارًا من ذلك التاريخ].

الفصل الثاني :
القيروان

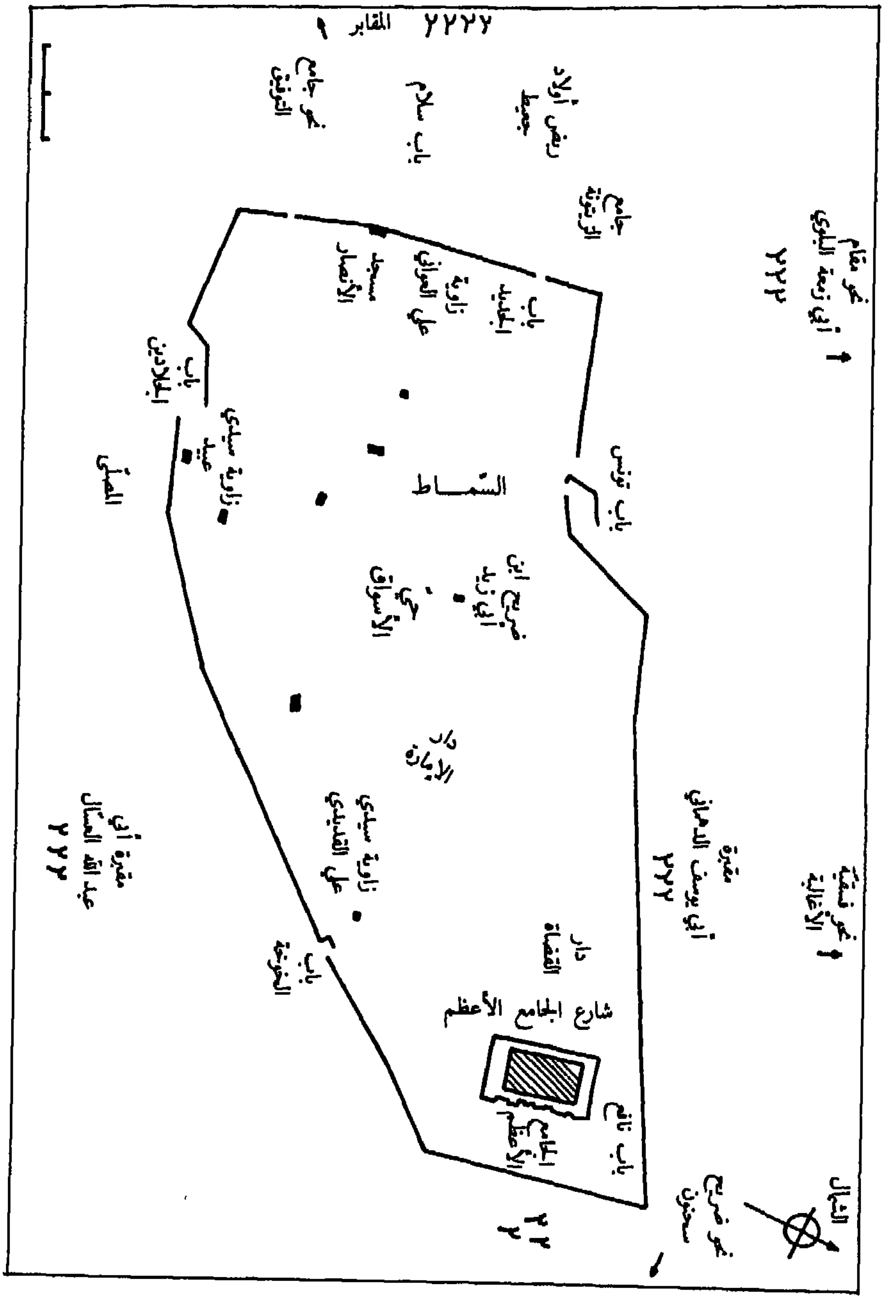
لم تعد مدينة القيروان في العهد الحفصي كما كانت في العصور الأولى من العهد الإسلامي ، عاصمة الأغالبة ثم الفاطميّين وأتباعهم بني زيري ، وأحد مراكز الحضارة الإسلامية الكبرى ، وقد كان العالم يحسدها على ما اشتهرت به من رخاء مادّي وازدهار فنّي وثقافي . إذ كانت الغزوة الهلالية بالنّسبة إلى القيروان ، أكثر من بقيّة المناطق المنخفضة الأخرى ، بمثابة الكارثة التي لا رجعة فيها . حيث حصل بالضبط في منتصف القرن الحادي عشر انفصام مفاجئ في التاريخ وتصدّع سيتولّى الزمن شيئًا فشيئًا التخفيف من آثاره ، ولكن سوف لا يتمّ جبره أبدًا ، والحقّ يقال .

ولعلّ الغزوة الهلالية ، بالنسبة إلى القيروان ، قد عجّلت ليس إلّا بحصول ذلك التطوّر الحتمي . ذلك أن تلك المدينة الواقعة في منطقة السباسب والمتمثلة في معسكر وسوق بالنسبة إلى البدو الرحّل ، قد استطاعت تبرير اختيار موقعها من طرف المغيرين القادمين من الجنوب ، وقد أوقفتهم مرتفعات الوسط التونسي والمحتلّون للساحل الشمالي الشرقي ، وذلك باعتبارها المركز الأمامي لغزو عسكري وديني قام به في نفس الوقت بعض البدو . أمّا أن تصبح القيروان عاصمة دولة ممتدّة الأطراف وعاصمة مزدهرة ، فتلك من المفارقات الغريبة ! ولا يمكن أن يدوم مثل ذلك الوضع إلى ما لا نهاية له[1].

فمنذ العهد الأغلبي ، كانت مدينة تونس ، وريثة قرطاجنة العتيقة ، تمثّل مركز استقطاب قويّ منافس للقيروان . ومع العبيديّين ، وبني زيري الذين اقتدوا بهم اقتداء أعمى ، ادّعت مدينة المهديّة الجديدة الواقعة على ضفاف البحر ، القيام بدور العاصمة . وقد تطوّرت مدينة صبرة المنصورية التي أسّسها العبيديّون بجوار القيروان ، هي نفسها على حساب شقيقتها الكبرى . فقد نقل الخليفة المعزّ بالقوة التجارة والصناعة إلى المدينة الفتيّة التي كان

1) بالنسبة إلى النظرة العامة لتاريخ القيروان ، يراجع *Despois*، حوليّات الجغرافيا ، 1930 ، ص 159 – 177 و G. Marçais، تونس والقيروان ، باريس 1937 وحول مدينة القيروان قبل الغزوة الهلالية ، أنظر : حسن حسني عبد الوهاب ، بساط العقيق في حضارة القيروان وشاعرها ابن رشيق ، تونس ، 1330 هـ.

مدينة القيروان في العصر الحفصي



أسّسها أبوه اسماعيل المنصور. فالغالب على الظنّ حينئذ أن مدينة القيروان قد بدأت تحسّ منذ ذلك التاريخ بالانحطاط والإهمال ، عندما انقضّ عليها أعراب بني هلال ، رغم أشغال التحصين التي أنجزها متأخرًا المعزّ بن باديس ، وقاموا فيها بأعمال النهب بلا شفقة ولا رحمة (سنة 1057) . فقد نُهبت الدكاكين وهدّمت المباني العمومية وخرّبت المنازل ، ولم يسلم أيّ شيء مما تركه الأمراء الصنهاجيون في قصورهم ، من جشع أولئك الشرّيرين[2] وسار عدد كبير من السكان في طريق العبوديّة أو الهجرة ، حيث استقبلت مصر وصقلية والأندلس أفواجًا من الشاردين[3].

إلّا أنّ المدينة المسكينة قد تمكّنت من النهوض من كبوتها والبقاء على قيد الحياة بعد تلك النكبة. ويبدو أنّ السكان أو من تبقّى منهم ، قد تولّوا بعيد ذلك الهجوم المخرّب ، تدارك بعض مساوئ الكارثة. ففكّروا أوّلا ، تحت ضغط المقتضيات الدفاعية ، في إقامة أسوار جديدة. ولكنّهم أدركوا ، بتواضع حكيم ، أنّ الوضع الذي أحدثته الكارثة يفرض عليهم تحديد طموحاتهم أكثر من الماضي. فقد أصبح من اللاّزم ، ضمانًا للأمن المتزعزع ، التّجمّع في مجال أضيق ، على مستوى مدينة ناقصة السكّان والمباني. فلم تمض أكثر من عشر سنوات على الزوبعة ، حتى أقبل القيروانيّون بمهارة وحزم على اجتياز هذه المرحلة الأولى في طريق انتعاشهم الجماعي ، وعندما شاهدوا أن رسم السّور الجديد الأضيق من قبل ، قد أضرّ بمصالح بعض الخوّاص ، عرفوا كيف يجتازون تلك العقبة. من ذلك أن الشيخ عبد الحقّ السيوري (المتوفّى حوالي سنة 1068) قد احتجّ عبثًا احتجاجًا صارمًا حتى لا يبقى منزله خارج السور. وربّما في تلك الفترة وبمناسبة نفس تلك العمليّة ذات المصلحة العامة – بل قل عملية «الإنقاذ العام» – تجاوز «السور الجديد» حدود جامع أبي ميسرة ، الذي يعتبر من أقدم جوامع القيروان[4]. ويتجلّى من خلال هذه الجزئيات مدى ما كان يكتسيه إعادة بناء السور من صبغة صارمة تنتمي إلى عمل ضروري مستعجل ذي طابع دفاعي اجتماعي يكاد يكون مقدّسًا. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المبادرة بإنجاز ذلك العمل تعود إلى عموم السكان ولا يمكن نسبتها إلى شخص رسميّ معيّن. ذلك أن القيروان ، في كنف تلك الفوضى التي وقعت فيها السلطات العموميّة بإفريقيّة ، لم تجدْ المسؤول القادر على

2) البربر ، 37/1.

3) من بين المهاجرين ، رثى الشاعران الشهيران ابن رشيق وابن شرف مدينتهم.

4) معالم الإيمان ، 28/1 و228/3. وقد ورد في ذلك المرجع ذكر «اختصار» القيروان (36/4).

القيام بمهمة الإصلاحات الضرورية ، فقد أصبح لزامًا عليها حينئذ أن تحاول إنقاذ نفسها بنفسها بوسائلها الخاصة.

وهكذا تواصل وجودها طوال قرن كامل في كنف الغموض والارتباك. فقد طمع فيها في أوّل الأمر الفرعان المتنافسان من الصنهاجيّين ، ثم أصبحت موضوع مساومات سياسية خفيّة ، واحتلها فترة من الزمن برابرة هوّارة ، وأخيرًا وقعت المدينة أكثر فأكثر تحت هيمنة الأعراب.

ولم يكن للقيروان تاريخ معروف خلال النصف الأوّل من القرن الثاني عشر. ولكن بعد سقوط بني زيري في المهدية والإعلان عن الغزوة الموحّدية ، ظهرت من جديد بوصفها نقطة ارتكاز المقاومة العربية العديمة الجدوى لمشاريع عبد المؤمن(5). ولم يكن وضعها آنذاك على أحسن ما يرام ، فقد لاحظ الإدريسي الذي أشار إلى خضوعها للبدو الرحّل ، قلّة عدد سكانها ومستواها الاقتصادي المتردّي للغاية. كما أن أشغال التحصين التي أنجزت من قبل ، لم تكن قادرة على صدّ أيّ عدوّ مخطر. فقد تَحَدَّث الإدريسي في عصره عن أسوار الطوب التي كانت تحيط بقسم من مدينة القيروان التي ما زالت مخرّبة آنذاك بنسبة ثلاثة أرباع. ولكن هل تأثر الجغرافي بعزيمة البقاء المدهشة ، أم هل أنه استند إلى مؤشرات انبعاث قد فاتتنا؟ إلّا أنّه قد أنهى هذا الوصف القاتم بملاحظة متفائلة ، إذ تنبأ بمصير أحسن ، في القريب العاجل لمدينة القيروان التعيسة الحظ(6).

وقد أثبتت الأيام صحّة هذا التنبّؤ. إذ ظهرت آثار النهضة القيروانية ، إثر الاحتلال الموحّدي ، وبالخصوص عندما تمكّن الحفصيّون من تركيز حكومة مستقلّة وقويّة بما فيه الكفاية بإفريقية. فقد خفّ الضغط البدوي شيئًا ما ، ورغم أنّ الأعراب قد استمرّوا في جعل القيروان مركزهم الاقتصادي الحضري ومحور معارضتهم لسلاطين العاصمة ، — من خلال القضية المرينيّة والحركة الشابية بعد ذلك بعهد بعيد — فإنّ أهل القيروان قد شعروا بالتنفّس بأكثر حريّة ، تحت الرعاية الفعلية لأصحاب تونس ، بواسطة ولاتهم(7).

ويبدو أن رسم السّور في ذلك التاريخ لم يكن مخالفًا في الجملة للرسم الحالي. إذ تشير النصوص التي لدينا إلى خمسة أبواب ، لم تبق قائمة الذات منها إلّا ثلاثة أو بالأحرى قد

5) أنظر بالخصوص ، البربر ، 23/2 — 4 ، 32 ، 47 و194 وكذلك معالم الإيمان ، 252/3.

6) الادريسي ، ص 110 — 129.

7) نلاحظ أن أيّ وال من أولئك الولاة لم يكن من أقرباء السلطان ، وذلك خلافًا للنظام الذي كان مستعملاً بكثرة في أهمّ المراكز الحفصية.

أجريت عليها الترميمات اللاّحقة في نفس موقعها تقريبًا ، وهذه الأبواب التي احتفظت باسمها هي : باب تونس في الشمال ، وباب الجلاّدين في الجنوب ، وباب الخوخة ، في الجنوب الشرقي ، في المنطلق الجنوبي لشارع الجامع الأعظم. أما البابان الآخران فقد زالا ، ولكن موقعهما محدّد بما فيه الكفاية ، وهما باب نافع الذي كان موجودًا في النقطة الشمالية الشرقية من المدينة «تحت» مئذنة الجامع الأعظم ، وباب سلم الذي كان بالعكس من ذلك موجودًا في الجهة الغربيّة ، خارج باب الجديد الحالي ، ولكن من جانب مسجد التوفيق[8]. ومن المحتمل أن يكون باب سلم المذكور لا يزال يمثّل آنذاك الباب القديم الذي كان يحمل نفس ذلك الإسم. ولكن لم يكن الأمر كذلك بطبيعة الحال بالنسبة لباب تونس وباب نافع ، إذ كان كلّ واحد منهما يقع إلى جانب الباب القديم الذي كان يحمل نفس الإسم. فقد كان باب تونس القديم موجودًا في اتجاه أكثر نحو الشمال بالقرب من فسقيّة الأغالبة وكان باب نافع السابق موجودًا في اتّجاه أكثر نحو الشرق ، غير بعيد عن ضريح الإمام سحنون. وتبعًا لذلك ، فإننا إذا ما لاحظنا أنّ باب الخوخة قد كان ناتجًا عن تراجع مماثل بالنسبة إلى باب أبي الربيع القديم ، الواقع في اتجاه أكثر نحو الجنوب ، ندرك مدى ما تعرضت له القيروان من «اختصار». والخلاصة أنّ الحيّ الغربي هو وحده الذي بقي قائم الذات ، ولو أنه هو نفسه قد صغر بصورة محسوسة أكثر فأكثر من الغرب إلى الشرق. وتبعًا لذلك فقد اضطرّ السور الجديد إلى الامتداد بصورة غريبة في اتجاه الشمال الشرقي ، إلى نوع من القسم الملحق ، ليضمّ الجامع الأعظم الذي كان في شبه عزلة وسط أطلاله.

وفي غضون القرن الثالث عشر ، أجريت ترميمات هامّة على اسوار القيروان ، ومن الأعمال الخيرية الأخرى التي أُنجزت في هذا الاتجاه ، ما قام به الشيخ محمد الرباوي (المتوفّى في صفر 699 هـ / نوفمبر 1299 م) ، من زيادة في ارتفاع الأسوار ارتفاعًا مناسبًا ، لإعطائها قيمة دفاعيّة حقيقيّة. وفي أوائل القرن الخامس عشر ، حسب قول ابن ناجي ، ما زال من الممكن آنذاك التّمييز من الداخل بكل وضوح بين الجزء القديم والجزء الأعلى. ويبدو أن باب تونس قد جهّز منذ عهد مبكر بفصيل دفاعي ، وحظي باب نافع بنفس العناية ، بفضل سخاء عبد الله الهسكوري المغربي (المتوفى في ربيع الثاني 716 هـ / جوان 1316 م) كما سنشير إلى ذلك بعد حين ، وقد كان يريد أن يجعل من ذلك الفصيل أداة دفاعية

8) معالم الإيمان ، 85/4 ، 104 ، 128 وأماكن مختلفة.

إضافية بالنسبة إلى المدينة وملجأ للقوافل التي تصل ليلاً أمام أبواب المدينة المغلقة[9].

وهكذا نلاحظ أن المبادرة الفردية ، في مثل هذا العمل ذي المصلحة العامة ، قد عوّضت قصور السلطات العمومية.

وقد أضيفت إلى تلك التحصينات عدد من البروج الملاصقة للسور ، نذكر من بينها «البرج الكبير» القريب من باب تونس ، وبرج أبي سطيلة ، الذي استعمل ذات مرّة خلال القرن الرابع عشر ، لإيواء أحد الأولياء القادم منذ حين ، وقد تمّ بتلك المناسبة تبييض الجدران[10].

وفي سنة 906 هـ/ 1500 م تمّ تأجير ذلك البرج مع البرج المعروف بالعسّال إلى أحد الخواصّ لمدة سنة ، لفائدة أوقاف الجامع الأعظم[11] والجدير بالملاحظة أن هذه المعلومات لا تثبت استعمال تلك الأبراج استعمالاً عسكريًا متواصلاً.

إلّا أن القيروان كما كانت آنذاك منقوصة من حيث هيكلها المادي ومن حيث دورها الرسمي ، ما زالت مؤهّلة لاحتلال مرتبة مرموقة من بين مدن إفريقية ، إذ كانت تضطلع بمهمّة مزدوجة ، فهي من جهة تقوم في حياة البلاد بوظيفة اقتصادية لا يستهان بها وهي من جهة أخرى وعلى وجه الخصوص تمثّل مركزًا دينيًا هامًا.

ومنذ الغزوة الهلالية ، عادت القيروان ، طوعًا أو كرهًا إلى الاتّسام بطابعها الأول بوصفها مدينة سباسب. ولم تبرزها بصورة مفتعلة إلّا بعض الظروف السياسية الاستثنائية ، فبعدما تمّ الاستغناء عنها كمقرّ للحكومة المركزية ، وتُرِكَت وشأنها ، إن صحّ التعبير ، ستعرف القيروان حياة دائمة ولو بصورة متواضعة ، وسط البدو الرحّل المسيطرين على كامل المنطقة المنخفضة. وأصبح سكانها الحضريّون السابقون شبه مغمورين بسيل البدويّين. وظلّوا متمسّكين ببعض الحرف ومعتصمين ببعض أحياء المدينة. وكان بودّنا لو استطعنا التعرّف بالتفصيل على أعمال وردود فعل تلك العناصر البدوية المتسرّبة بكثافة ، وقد تمكّنت بدورها من التحضّر تدريجيًا وتضخيم عدد سكان المدينة من تجار وأولياء صالحين. وسنتعرض عند التحدّث عن الحياة الدينية ، للبعض من حالات التحضّر المذكورة.

ومهما كانت التغييرات العرقية التي أدخلتها على السكان القيروانيّين ، تلك الظاهرة البدوية المتفاقمة ، فممّا لا شكّ فيه أنّ البدو الرحّل ، يساهمون بقسط وافر في ازدهار المدينة

---

9) معالم الإيمان ، 49/4 ، 99 ، 227.

10) نفس المرجع ، 257/3 ، 284 و137/4.

11) وثائق الجامع الأعظم ، 52 عدد 66.

النسبيّ للغاية. وقد ضُرِبت لنا عدّة أمثلة على ذلك[12] ، فكثيرًا من السكان – سواء منهم شبه الفلاحين أو البورجوازيّين– كانوا يكسبون قوتهم من مردود الأراضي المزروعة في الضواحي أو في الساحل ، ولكنّ الحبوب أو زراعة البقول المتعرّضة دومًا وأبدًا للخطر المتمثّل في تجاوزات البدو الرحّل ، لم تكن تمثّل مصدر هامّ للموارد ، حتّى عندما يتمّ إخصاب الأرض بفياضانات وادي زرود ومرقليل كما أن زياتين السّاحل التي انخفض عددها منذ الغزوة الهلالية لم تعد كافية لإثراء أهل القيروان. فقد كان هؤلاء ، حسب الاحتمال يستمدّون أكبر قسط من موارد عيشهم من معاملاتهم مع البدو. فكانوا يشتغلون أوّلاً وبالذات لفائدتهم في أسواقهم ، ممتهنين صناعة الأقمشة والجلود والمعادن ، ولفائدتهم أيضًا كانوا يستوردون المواد الأولية أو الموادّ المصنّعة ويتبادلونها مع منتوجات تربية الماشية المعروفة. وهكذا كانت القيروان التي تمثّل سوقًا حضريّة في قلب السباسب ، تقوم بدور مفيد في نطاق الإتصال والتوازن الاقتصادي اللازمين بين عالم البدو الرحّل وعالم «المتحضّرين».

ولا شكّ أنّ مركز نشاط المدينة كان يتمثّل كالعادة في حيّ الأسواق. فقبل تحويل الحركة التجارية القيروانية إلى صبرة ، كان صفًّا مزدوجًا من الدكاكين يمتدّ بدون انقطاع على جانبيّ الشارع الكبير (السّماط) الذي كان ممتدًا ، في قسم منه ، على طول الجدار الغربي للجامع الأعظم. فقد كان حينئذ الشارع المعروف اليوم باسم «نهج الجامع الكبير» ، والخاوي على عروشه الآن ، يمثل الشارع الرئيسي ومحور المدينة آنذاك ، الواقع قرب أهمّ معلم ديني وكذلك بجوار القصور الحكومية ، وقد تجمّع كل ذلك بصورة تبعث على الإعجاب. وقد كان ذلك الشارع الأطول من الآن والمركّز أكثر ، مغطّى بسقف ، حسبما يبدو ، وممتدًّا من الشمال إلى الجنوب على طول أكثر من ثلاثة أميال ، من باب تونس سابقًا إلى باب أبي الربيع[13].

وفي عهد الحفصيّين ، لم يعد هناك موجب لوجود الأسواق في تلك الجهة الشرقية النائية ، إذ يبدو أنها قد حُوّلت نحو الغرب. وقد كان أبرز محور من محاور المدينة وأهمّ المسالك المطروقة يتمثّل في الشارع الكبير الحالي (الممرّ) الذي كان هو أيضًا ممتدًّا من الشمال إلى الجنوب ، ولكن على طول أقلّ من طول السماط القديم ، بين باب تونس «الجديد»

---

12) معالم الإيمان ، الجزء الرابع (في أماكن مختلفة).

13) أنظر بالخصوص البكري ، ص 25 – 6 و59 ، وهناك وثيقة مؤرخة في سنة 717 هـ / 1317 م تطلق على السماط القديم اسم «المرير» وثائق الجامع الأعظم ، 50 عدد 72.

وباب الجلاّدين. وفي طرفي المدينة، كان يلذّ للمتسكّعين القعود[14]. وفي منتصف الطريق، من الجانب الشرقي، كان يمتدّ حيّ الأسواق التي كانت توجد هناك منذ العصر الحفصي، وقبل الإصلاحات الكبرى التي قام بها البايات في القرن الثامن عشر، وقد كانت بدون شكّ أكبر عددا وأكثر أهميّة من الآن. ولقد تمّ هذا التحوّل الغريب نحو الغرب وفقًا لقانون يقال إنه كان يكتسي صبغة عامّة، على أنّ الأسواق قد انتقلت من جديد قرب بئر بروطة، تلك البئر العتيقة المكرّمة التي كانت تمثل حسب الاحتمال نقطة الارتكاز الأوّل التي أقيمت المدينة حولها. ولقد بلغتنا أسماء بعض الأسواق بواسطة ابن ناجي أو من خلال الوثائق المحفوظة في مكتبة الجامع الأعظم[15] وليس دائمًا من العبث أن نحاول تحديد موقعها التقريبي. فقد كان الحلفاويّون يشتغلون بالقرب من السماط، أو ربّما على الأصحّ كانوا يحتلّون قسمًا من ذلك الشارع ذاته[16]. وبالقرب منهم كانت توجد حسب الاحتمال ولا تزال موجودة، إلى الآن سوق السرّاجين، وفي اتجاه بئر بروطة، كانت توجد سوق الحجّامين، أما سوق العطّارين، فهل كانت غير بعيدة عن ذلك المكان، حيث ما زالت توجد إلى يومنا هذا؟ وعلى كل حال فقد كان العدول موجودين هناك. ويبدو أن نشاط نسج وبيع الأقمشة كان مركّزًا شيئًا ما في اتجاه الشرق، حيث كانت سوق الحاكة مجاورة لسوق باعة الأقمشة (الرهادرة) وربّما لسوق الخيّاطين[17]. ورُوي لنا أن سوق جديدة للرهادرة قد ركّزت في القرن الرابع عشر في مكان ركام من الأطلال، في حين تمّ التخلي عن السوق التي كانت تحمل نفس الإسم إلى باعة الشواشي[18] وبالتالي تغيّر اسمها حيث أصبحت تُدعى سوق الشوّاشين. وكانت توجد على الأقل سوقان لصانعي الأحذية (الخرّازين والمدّاسين). أما صناعة الحُلي فكانت تُباشر في سوق الصاغة، التي نجهل موقعها وكذلك مواقع أسواق القصّابين والزيّاتين والنجّارين والحدّادين[19]. ولكن ليس من الأكيد أن تكون هذه الحرف الأخيرة مركّزة في حيّ الأسواق ذاته. وكان صانعو البرادع منتصبين كما هم الآن في سوق البرداعيّين قريبًا جدًّا من باب تونس، بجوار باعة الحُصُر (الحصريّين). وكانت ورشات

---

14) معالم الإيمان، 262/3 و262/4.
15) [بعد الاستقلال نقلت مخطوطات جامع القيروان إلى دار الكتب الوطنية بتونس.]
16) نفس المرجع، 149/4 – 261.
17) نفس المرجع، 185/4 – 186 ووثائق الجامع الأعظم، 48 عدد 4، 49 عدد 46، 52 عدد 66.
18) [جمع شاشية وهو غطاء الرأس عند التونسيّين].
19) معالم الإيمان، 25/2 و214/4 ووثائق الجامع الأعظم، 49 عدد 46، 52 عدد 52 و66.

ودكاكين الدبّاغين والجلاّدين (دور الدباغ وحوانيت الجلادين) موجودة داخل المدينة – كما يشير إلى ذلك أحد النصوص – في الباب المقابل الذي كان يحمل اسمهم. وأخيرًا هناك بضائع تباع وتشترى في الهواء الطلق، في ساحات رحبة مكشوفة، عوض الدكاكين الضيّقة الموجودة في الأسواق. على أنّ الوثائق الموجودة لدينا والناقصة جدّا، لا تشير قطّ إلى أسواق الخضر والخيل والغنم التي لا بد أنها كانت موجودة آنذاك، ولكنها تشير إلى رحبة الزرع (ساحة الحبوب) ورحبة الحطب (ساحة الخشب) القريبة من باب تونس[20].

ولا يمكننا أن نثبت وجود حيّ ديني، كما كان يوجد حيّ للأعمال، ذلك أن المباني ذات الصبغة الدينيّة كانت منتشرة في جميع أرجاء المدينة أو خارج أسوارها. ويمكننا بصعوبة أن نميّز من بينها بعض المعالم البارزة، مثل الجامع الأعظم، الذي يرجع أصله إلى عقبة بن نافع، ولكنّ بناءه يعود أساسًا إلى العصر الأغلبي، وقد كان آنذاك في حالة عزلة تبعث على الاستغراب، وفي موقع أصبح خارج المركز، فكأنّه قد أقصي نحو الشرق في كنف صمت الأشياء التي تستمدّ وجودها من مجدها الغابر[21]. إلّا أن ما يستمدّه الجامع من هيبة من اسم مؤسّسه وربّما من روعة هندسته ومنقولاته الثمينة – كالمنبر[22] والمقصورة – قد أثار اهتمام أصحاب إفريقية في القرن الثالث عشر، وبالأحرى واحد منهم وهو أبو حفص الأوّل الذي اعتنى به، فهناك نقيشتان مؤرختان في 693 هـ/ 1294 م[23] تثبتان أنه يرجع إلى ذلك السلطان بناء الباب الخارجي المعروف اليوم باسم باب الماء في الناحية الغربية، والذي يفتح على الصحن قرب بيت الصلاة، وباب للاّ ريحانة الموجود في الناحية الشرقية والذي يفضي مباشرة إلى بيت الصلاة[24]. ولكن يسترعي انتباهنا هنا خبرٌ غير مشكوك فيه أفادنا به ابن ناجي ولم ينتبه إليه أحد من قبل حسبما يبدو. فقد أشار إلى أن الرواق المغطّى بقبّة مضلّعة والبارز بصورة موفّقة للغاية، أمام باب للاّ ريحانة، مضفيًا عليه طابعه الخاصّ، قد شيّده لا السلطان الحفصي، بل الرجل السخيّ عبد الله الهسكوري، الإمام الخطيب

20) البرزلي، 2/ ص 218 ب ووثائق الجامع الأعظم، 48 عدد 4 و52 عدد 66 و94 عدد 16.

21) أنظر حول هذا المعلم، بالإضافة إلى أعمال صلاح الدين وجورج مارسي، أطروحة أحمد فكري، *Nouvelles recherches sur la grande Mosquée de Kairouan*، باريس 1934.

22) ينسب المنبر لا إلى إبراهيم الثاني بل إلى والده أبي ابراهيم أحمد الذي تولّى الإمارة من 856 إلى 863 (معالم الإيمان، 97/2).

23) صلاح الدين (Saladin)، جامع سيدي عقبة بالقيروان، باريس، 1899، ص 8 – 9.

24) نسبة إلى امرأة صالحة مدفونة قرب ذلك المكان.

بالجامع الأعظم المتوفّى في أوائل القرن الموالي ، وقد تكلّف عليه بأكثر من ألف دينار[25]. وقد لوحظ في بعض جزئيات ذلك الباب ، مثل زخرفة البطون الجانبية ، وجود بعض العناصر المغربية ، فهل يعزى ذلك إلى الأصل المغربي لعبد الله الهسكوري الذي قد يكون عهد بذلك العمل إلى مهندس معماري من بلاده الأصليّة ، أم أنه فرض تأثير ذوقه الخاصّ ليس إلّا؟ وقد قيل لنا أيضًا إنّ ذلك الشخص قد أنفق أموالاً طائلة أخرى لفائدة الجامع الأعظم . من ذلك أنه قد أعاد طلاء أغلب الجدران التي كانت في حاجة ماسّة إلى ذلك . ولكن أليس هو أيضًا ، لا سلطان تونس ، الذي «جدّد قسمًا من السقوف في القرن الحادي عشر وأصلح المئذنة ودعّم جدران السور بعوارض وروافد؟»[26] .

ومن بين مساجد القيروان العديدة ، سيبقى مسجد عقبة لمدّة طويلة جامع الخطبة الوحيد . والحقيقة أنّ المدينة لم تبلغ آنذاك من الأهميّة ما يبرّر وجود عدّة جوامع خطبة . إذ أن الشريعة الإسلامية لا تحبّذ ذلك من حيث المبدأ . ولكن ذلك الشرف سيناله في العصر الحفصي ، في ظروف قد نقلت إلينا ، جامع من أقدم جوامع القيروان ، وهو مسجد الزيتونة ، المعروف سابقًا باسم مسجد اسماعيل ، نسبة إلى مؤسّسه اسماعيل بن عبيد تاجر الله ، مولى الأنصار ، الذي قد يكون أقامه في محرس الأنصار قبل نهاية القرن الأوّل من الهجرة . ومن المحتمل أن يكون قد استُعمل جامعًا مؤقّتًا أثناء انجاز أشغال الجامع الأعظم ، ولكن لعلّ تلك الإشارة المغرضة لم تكن ترمي إلّا إلى تبرير الاستثناء المشرّف الذي سيحظى به ذلك المسجد فيما بعد . ومهما يكن من أمر ، فخلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، بعد كل ما تعرض له ذلك المسجد من خراب وإهمال ، سيحظى بعناية شخصين من كبار رجال الدولة ، ففي سنة 660 هـ / 1262 م تولّى وزير المستنصر الذائع الصيت ، أبو سعيد بن محمد التّنمالي المعروف باسم العود الرطب ، إصلاحه وحبّس عليه عدّة دكاكين موجودة بالعاصمة ، كتحيّة غير مباشرة من العاصمة الحديثة إلى شقيقتها الكبرى . وقد أقيم المسجد بعد ترميمه خارج سور

---

25) معالم الايمان ، 4/99.

26) G. Marçais، *Manuel d'art musulman*، ص 527 ولنفس المؤلف ، تونس والقيروان ، ص 65 . وقد تفضّل السيد Poinssot بإعلامي أنّ نقيشة لم تنشر بعدُ تنسب بصريح العبارة إلى الأمير أبي زكرياء الأوّل ترميم تلك السّقوف في السنوات الأخيرة من عهده . وقد انتهت أشغال الترميم في الثلث الأخير من شهر شعبان 64 (رقم الوحدة ناقص) . فلا بدّ أن يكون ذلك قد تم ما بين شعبان 641 هـ / فيفري 1244 م وشعبان 646 هـ / ديسمبر 1248 م .

وبعد ذلك التاريخ أبدى السلطان أبو فارس اهتمامه بجامع عقبة بالقيروان ، فأهدى إلى مكتبته سنة 824 هـ / 1421 م ، مخطوط صحيح البخاري في جزأين (وثائق الجامع الأعظم ، 88 عدد 3) .

المدينة الجديد ، من الناحية الغربية ، في ربض صغير ما لبث أن أصبح شيئًا فشيئًا آهلاً بالسكّان ، إلى أن صار يعدّ في النصف الثاني من القرن الموالي حوالي مائتي نسمة وهو ربض أولاد جعيط . وعندما كان الرجال يتحوّلون لأداء صلاة الجمعة إلى جامع عقبة الموجود داخل المدينة التي كانت تغلق أبوابها عصرئذ ، تبقى النساء منعزلات . وهذه الوضعيّة ليست بدون مخاطر ، نظرًا بالخصوص لغارات البدو المتكررة. وبالفعل فقد جدّ حادث مع هؤلاء ، فالتمس أحد أولاد جعيط من السلطان أبي العباس ، عند مروره بالقيروان مع محلّته ، تحويل المسجد إلى جامع . واستشار السلطان مفتيه الرسمي البرزلي الذي أجاب بالموافقة ، فمُنحت الرخصة المطلوبة. وقد كان الإمام الخطيب بجامع الخطبة الجديد ابن ناجي الذي كان شابًّا آنذاك ، وسيروي تلك الوقائع فيما بعد[27].

وقد كان مسجد الزيتونة المذكور يُعَدُّ من بين أقدم مساجد القيروان «السبعة» ، ولم تبق منها في العصر الحفصي إلّا ثلاثة مساجد كانت تحظى بإجلال خاصّ نظرًا لقدمها و «لفضائل» مؤسّسيها . وبالقرب منه كان يوجد أقدم مسجد كان يقع في الزمن السالف في نفس المحرس ، وينسب بناؤه الأوّل إلى رويفع بن ثابت الأنصاري ، وكان يعتبر سابقًا لتأسيس مدينة القيروان ذاتها ، وقد كان يُعرَف باسم مسجد الأنصار. ولقد أعيد بناء ذلك المسجد الذي خرّب هو أيضًا في العصور السابقة ، في النصف الثاني من القرن الثاني عشر ، من طرف متصوّف ورع كان قد سخّر حياته لتجديد المعالم الدينيّة المخرّبة أو المهجورة. أما ثالث مسجد من تلك المساجد الجليلة ، فهو مسجد أبي ميسرة ، الذي كان موجودًا جزئيًا ، في حدود السور الجديد على اليسار عند الدخول من باب تونس. وقد تعوّد عامّة الناس على تسميته بمسجد بن غلاب ، نسبة إلى الشيخ عبد السلام بن عبد الغالب المسراتي المتوفّى سنة 1248 ، الذي كان يلقي فيه بعض الدروس. وهنالك مسجدان آخران لا يقلّان عراقة عن المساجد الثلاثة الأخرى ، إذا سلّمنا أنّهما من تأسيس شخصين من القرن الأول للهجرة ، هما ، بالنسبة إلى المسجد الأوّل الواقع في درب أولاد جعيط (درب الأزهر سابقًا بباب تونس) ، عبد الله بن يزيد الحبلي ، وبالنسبة إلى المسجد الآخر المعروف باسم مسجد علي ، بالقرب من باب الريح سابقًا ، حنش بن عبد الله الصنعاني[28].

---

27) معالم الإيمان ، 25/1 – 6 و138/4 ، 150 ، 174 ، 196 ، 250 ، 263 .

28) نفس المرجع ، 25/1 – 6 ، 28 ، 138 - 9 ، 144 و54/3 ، 256 و137/4 ، 141 ، 193 ، 198 ، 264 . ويبدو أن المسجد الذي بناه علي بن رابح اللخمي في أوائل القرن الثاني من الهجرة قد بقي قائم الذات في العصر الحفصي (أنظر معالم الإيمان ، 28/1 ، 152).

وفي العصر الأغلبي أقيم ، في حيّ الدمنة الواقع في الناحية الشمالية الغربية والذي كان يشتمل بالقرب من مستشفى الجذام ، على مأوى للمكفوفين المعوزين[29] ، مسجدان ، كانا يعرفان في أوّل الأمر باسم اليوم الذي تعقد فيه بكلّ منهما اجتماعات دينيّة ، وهما مسجد السبت ومسجد الخميس. وفي عصر ابن ناجي كان يطلق على المسجد الأول اسم مسجد الأعرابي وعلى الثاني مسجد سيدتي تيّاحة. وإلى نفس تلك الفترة يمكن أن يرجع تاريخ مسجد الدبّاغ ، إن كان مطابقًا لأحد المساجد القديمة المعروف باسم مسجد بلج. ولكن أهمّ المؤسسات الدينية الأغلبية كانت تتمثّل ، باستثناء الجامع الأعظم ، في المسجد المعروف باسم الثلاثة بيبان [أبواب] ، الذي أسّسه سنة 866 الأندلسي محمد بن خيرون المعافري ، وتدلّ النقائش المكتوبة في أعلى رواق المدخل أن الواجهة قد رمّمت سنة 1440. ولا شكّ أن المئذنة قد شيّدت في نفس ذلك التاريخ[30].

كما توجد مساجد أخرى أقرب عهدًا ، يرجع تاريخها بدون شكّ إلى النصف الثاني من القرن الحادي عشر ، وهي مسجد ابن خلدون البلوي المتوفّى حوالي سنة 1017 م ومسجد أحمد بن عبد الرحمان الخولاني المتوفّى حوالي سنة 1042[31]. كما شيّد الإمام المؤسّس للمساجد عبد الله الهسكوري مسجدًا بالقرب من باب نافع حوالي سنة 1300[32]. وبالعكس من ذلك يصعب تحديد تاريخ تأسيس مجموعة من المساجد الأخرى المتفاوتة الأهمية والتي أشير إلى وجودها في العصر الحفصي ، وهي مساجد التوفيق والقصر والدهماني والداروني وابن عزاز وابن عبد الجليل الأزدي وابن طرخانة والكتاني والقلال والحصريّين[33] ، وكذلك المسجد المعلّق على الحلفاويّين[34] والمسجد البرّاني (خارج سور المدينة) والمسجد – الذي لم يذكر اسمه – الموجود بالقرب من بئر بروطة[35]. وحتى عندما تكون الأسماء التي تطلق على بعض المساجد ، أسماء أشخاص معروفين ، لا يمكننا بدون الحصول على معلومات مدقّقة

29) نفس المرجع ، 116/2 ، 160 و169. وفي نفس ذلك التاريخ كانت توجد دمنة أخرى بسوسة (نفس المرجع ، 170/2).

30) نفس المرجع ، 28/1 – 9 و73/2 ، 116 – 7 ، 122 ، 131 ، 160 ، 197 و27/3 و142/4 ، 146 ، 193 ، 199.

31) نفس المرجع ، 192/3 ، 211 – 2 و40/4.

32) نفس المرجع ، 99/4.

33) نفس المرجع ، 132/4 ، 146 ، 199 ، 200 ، 204 ، 239 ، 250.

34) نفس المرجع ، 149/4 ، 161 ، 205.

35) نفس المرجع ، 190/4 ، 231.

أكثر، أن ننسب تأسيس تلك المساجد إلى الأشخاص المذكورين، لأن تغييرات كبيرة قد طرأت على التسميات خلال العصور، كما أثبتت ذلك بعض الأمثلة المشار إليها أعلاه.

ولكن هناك على الأقل مسجد واحد نعلم أنّه قد شُيِّد في القرن الرابع عشر، وقد نقلت إلينا قيمة تكاليفه المالية، وهو المسجد الذي أقامه أربعة إخوة على حسابهم المشترك، وهم أولاد ناجي، وقد تولّى أحدهم مهمة مهندس معماري مقاول بدون مقابل ودفع الإثنان الآخران بالتساوي ثمن الموادّ وأجرة البنائين، وهما خليفة وسالم، أغنى أفراد العائلة. أما الرابع عامر الذي كان حريصًا على تقديم إحدى الخدمات، فقد تكفّل بإطعام العملة[36].

وغني عن البيان أن المساجد التي سبق ذكرها، لأن النصوص قد أشارت إليها، لم تكن تمثل سوى قسم من جميع المساجد التي كانت تشتمل عليها القيروان، فيما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر. ولكن طابع المدينة الديني الممتاز كان يبرز من خلال ذكرى رجال الدين الذين اشتهرت بهم القيروان وما زالوا ينشرون بها بركتهم بوجود أضرحتهم، أكثر مما كان يتجلّى من المساجد المبثوثة فيها، والتي يعتزّ بعضها منذ ذلك العهد بماضيها العريق. ولنا من الأدلة التي لا لبس فيها، ما يثبت ذلك الإجلال المتواصل لأضرحة كبار أبناء القيروان الراحلين. ففي أواخر القرن الثالث عشر زار الرحالة الأندلسي العبدري بكلّ احترام البعض من تلك الأضرحة، وفي القرن الخامس عشر وعلى وجه التحديد في سنة 1464، سيكون دور الرحالة المصري عبد الباسط بن خليل[37]. ولكنّ تلك الزيارات، والحقّ يقال، لم تكن تجلب دائمًا الرحّالين القادمين من بعيد، بل كانت تكتسي على وجه الخصوص أهمية محلية أو إقليمية، ذلك أنّ بعض الرحّالين المثقفين والمعروفين بحبّ الاطلاع، أمثال ابن رشيد وخالد البلوي وابن بطوطة. لم يحوّلوا وجهتهم للمرور بالقيروان، عند إقامتهم بتونس، في الذهاب والإياب. ولكن بالنسبة إلى سكان القيروان وضواحيها، يُعتبر عدد وأهميّة الأشخاص الصالحين المدفونين هناك، عاملاً من عوامل حياتهم الدينيّة، لا بدّ أن يسترعي انتباه الأجانب ولا يجدر بنا الحطّ من شأنه.

فلقد نقل إلينا ابن ناجي اسم المدعوّ ساسي المعروف بالزوّار، وقد اختصّ آنذاك بالتعريف على عين المكان بقبور أبرز أبناء القيروان المذكورين في كتب التراجم. كما روى لنا أن عمّه خليفة ذاته قد أعاد بناء قبر العالم الذائع الصيت بهلول [بن راشد]، المتهدّم

---

36) نفس المرجع، 199/4.

37) العبدري، ص 36، أ — ب وبرنشفيك، *Récits de voyage*، ص 99.

بباب سلم. في حين «اكتشف» أخوه محمد ذات يوم، في نفس المكان، قبر القاضي سليمان ابن عمران، وقد أصبح منذ ذلك الحين محل زيارات خاشعة. ولئن تثبت مثل هذه «الاكتشافات» حماس المؤمنين ولا تمسّ قطّ من حسن نيّة أصحابها، فإنها لا توفّر ما يكفي من الضمانات لإثبات صحّتها، فقد اعتُرِف مثلاً، بأن الإمام البرزلي قد كان يدفعه من حين لآخر حماس العالم الأثري الورع، إلى تعيين مواقع بعض القبور، بصورة معجّلة وخاطئة. ولكن باستثناء بعض التردّدات الجزئية المحتملة، كانت تُعرَف، بما يكفي من الصحة مواقع تلك القبور[38].

ففي الناحية الشمالية الغربية من المدينة على بعد حوالي كيلومتر من السور، كانت توجد البلويّة وهي «الحوطة» التي أقيمت فيها «تربة» أبي زمعة البلوي، صاحب الرسول [ﷺ]، الذي احتفظ إلى آخر رمق من حياته في قلنسوته ببعض الشعرات النبويّة. وفي القرن الخامس عشر، كانت قبّة بسيطة ذات قاعدة مثمّنة الزوايا، تشير فحسب إلى المكان الذي سيشيّد به الباي المرادي حمودة باشا بعد ذلك التاريخ بقرنين الزاوية الكبيرة المعروفة اليوم باسم «مقام أبي زمعة البلوي». ولكن الناس لا يعرفون بالضبط المكان الذي دفن به الجثمان. ولذلك فقد كان العلماء يحجمون عن دفن الموتى هناك، خشية اكتشاف الجثّة أو تدنيس الحرم[39].

ومن الناحية الشرقية، بالقرب من باب نافع القديم، كان يوجد مثل اليوم قبر سحنون العظيم[40]. وفي ذلك الاتجاه كانت تمتدّ خارج المدينة مقبرة السيورين وفي الجنوب، إلى جانب باب أبي الربيع سابقًا، كان مقرّ مقبرة أبي عبد الله العسّال[41].

ولكن كانت تمتدّ على وجه الخصوص في الشمال والغرب، كما هو الشأن الآن، مقابر القيروان الفسيحة، حيث ما فتئ الأموات الجدد يزيدون من عدد المدفونين السابقين. وخارج باب تونس، قبل الوصول إلى مقبرة أبي الحسن القابسي، كانت توجد ربوة تضمّ رفات عدد من الشيوخ الأجلاّء، كما كانت مقبرة أبي يوسف الدهماني ملاصقة للسور[42].

---

38) معالم الإيمان، 208/1 و104/2، 183، 192 و82/3، 119، 161، 181، 206، 211، 216 – 7.

39) نفس المرجع، 82/1 – 4 و160/2، 182 و126/3 و115/4.

40) نفس المرجع، 68/2 وكانت بعض القبور المجاورة تزار في العصر الحفصي (نفس المرجع، 88/2، 226 و154/3).

41) نفس المرجع، 100/4، 128، 182.

42) نفس المرجع، 161/3، 179، 180 و137/4، 141، 243 وأنظر أيضًا نفس المرجع، 262/3 و199/4 «مقبرة باب تونس».

ومن الناحية الغربية ، انطلاقًا من باب سلم ، كان عدد القبور المكرّمة ، يبرّر مسبّقًا الإسم الذي يطلق الآن على ذلك الفضاء شبه المقدّس «الجناح الأخضر»[43].

ومن ناحية أخرى كان بعض الأشخاص البارزين يُدفَنون في بيوتهم ذاتها وأحيانًا في أحد المساجد[44]. ويمكننا أن نذكر مثلاً بارزا في القديم ، وهو يتعلق بابن أبي زيد الذائع الصيت ، ولكن العبدري قد أبدى شكوكًا بخصوص مكان الدفن الحقيقي الذي تشير إليه الكتابة المنحوتة على القبر ، في البيت الذي يأويه إلى يومنا هذا . لأنه قد تمّ نقل الجثمان لإصلاح البناية ، ويمكن أن يكون قد حصل التباس أثناء عملية النقل[45]. وستنتشر عادة دفن الأموات داخل البيوت على نطاق أوسع ، اعتبارًا من القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، مع ازدهار الزوايا بصورة لا مثيل لها.

وقد أمكن لأحد المعاصرين أن يقول في شأن القيروان في ذلك التاريخ ، أنها كانت مليئة بالزوايا[45]. ولعله من غير اللائق عدم الإشارة إلى الزوايا التي ساهمت بقسط أوفر من العصر الحفصي في إضفاء جو من التجديد الروحاني على المدينة العتيقة . فقد تركّزت بها حياة دينية نشيطة . ولم تكن الزاوية تعيد إلى الأذهان ماضيًا سحيقًا وأمواتًا قدماء ، بل كانت تمثّل إحدى المستحدثات الجديدة التي ما زالت قائمة الذات ، وتجسّد طموحات «حاضر» ليس عليه أن يكتفي بالتأمّل في العصور الغابرة دون سواها .

ولقد أقيمت زوايا القيروان في أماكن متفرقة من المدينة . وقد بدأت الحركة في القرن الثالث عشر ، مع أشخاص سنشير إليهم فيما بعد . وهكذا فقد ظهرت للوجود زاوية أبي يوسف الدهماني المتوفّى سنة 1224 وزاوية أبي علي القديدي المتوفى سنة 1300 . ولكن اعتبارًا من القرن الموالي تركّزت نهائيًا تلك المؤسسة التي بدأت متواضعة في أوّل عهدها . وبعد ظهور زاوية علي العواني المتوفّى سنة 1357 ، ظهرت الزاوية التي بناها سليمان النّفوسي المتوفّى سنة 1364 ، بماله الخاص ، وهي تمثّل حدثًا في تاريخ تطوّر هذه المؤسّسة ، بما اكتسته أبعادها من أهميّة جديدة[46]. وأخيرًا توجد الزاوية الجديدية الكبيرة والجميلة التي أسّسها محمد الجديدي المتوفى بالمشرق سنة 1385 ، بالقرب من الشارع الكبير ، غير بعيد عن باب

43) نفس المرجع ، 49/4 ، 137 ، 181 ، 253 ، وحول القبور القديمة بباب سلم المزارة في العصر الحفصي ، أنظر أيضًا نفس المرجع ، 78/2 ، 136 ، 200 و19/3 ، 46 ، 100 ، 129 ، 156 .

44) العبدري ، ص 36 ب ومعالم الإيمان ، 147/3 – 9 .

45) معالم الإيمان ، 227/4 .

46) نفس المرجع ، 161/4 .

الجلاّدين ، وهي تمثل النموذج المكتمل لذلك النوع من المعالم. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر حظيت الزاوية التي أصبحت تعرف باسم زاوية سيدي الغرياني – تلميذ وخليفة الجديدي – إلى يومنا هذا ، بعناية سلاطين بني حفص ، وقد دفن بها أحدهم ، التعيس الحظّ مولاي الحسن ، الذي توفّي مخلوعا(47).

وينتمي إلى المعالم ذات الصبغة الدينية المصلّى الذي كان موجودًا منذ ذلك التاريخ ، خارج باب الجلاّدين في المكان الذي ما زال يوجد به إلى الآن(48). وفي ثلاثة أبواب من أبواب المدينة على الأقلّ سمحت بعض أعمال البرّ والإحسان بإقامة بعض البناءات الصغيرة المخصّصة للوضوء (ميضاة). ونجد هنا اسمي محسنين مشهورين في القيروان خلال القرن الثالث عشر ، هما محمد الرباوي وعبد الله الهسكوري. فقد بنى الأوّل ، فوق الأراضي التي اشتراها بماله الخاصّ ميضاة خارجية في كلّ من باب تونس وباب الجلادين(49) وبنى الثاني ميضاة باب نافع المخصّصة ، حسب قوله «لغسل الأموات». ولكن هذا الأخير ، على وجه الخصوص ، قد شيّد جنوب الجامع الأعظم ميضاة بديعة وفسيحة ، أقامها ، حسب الرّواية التي نُقِلَت إلينا ، في بناية راسخة الأركان وسقّفها بروافد مربّعة وهيّـئ بها أحواضًا من الحجر المنحوت للوضوء ، وبنى خارجها مراحيض ذات أحواض ، وحرص على تحبيس دكّان عليها ، يخصّص ريعه لدفع نفقات التنوير وغيرها من المصاريف اللازمة للميضاة ، كشراء الحبال والسطول ، وبنى بها أيضًا ماجلا لخزان الماء العذب(50) ، وتشير المصادر إلى وجود ميضاة أخرى في قلب المدينة ، بسوق الخرّازين(51).

وهكذا فقد كان يُنظر آنذاك في القيروان إلى أهمّ الأشغال المائية المزمع إنجازها ، من وجهة نظر أداء الشعائر الدينية لا غير. وفي تلك المدينة التي كان فيها مشكل الماء مطروحًا دومًا وأبدًا بحدّة ، اكتفى النّاس باستعمال الخزّانيْن العموميّين الكبيرين اللذين كان قد أحدثهما سابقًا في منتصف القرن التاسع الأمير الأغلبي أحمد بن محمّد ، في نطاق أعمال البرّ والإحسان. وهما الماجل الشهير والمعروف باسم «فسقيّة الأغالبة» والموجود بالقرب من باب

---

47) معالم الإيمان ، 253/4 وجورج مارسي ، المرجع السابق ، ص 864 – 6 و Monchicourt ، المجلة التونسية ، 1931 ، ص 316.

48) كان للقيروان في العهد الماضي مصلّيان ، أحدهما في باب سلم والآخر في باب نافع ، أنظر ، ح. ح عبد الوهاب ، بساط العقيق ، ص 8.

49) معالم الإيمان ، 49/4.

50) نفس المرجع ، 99/4.

51) وثائق الجامع الأعظم ، 52 عدد 66.

تونس سابقًا ، شمالاً ، وماجل باب أبي الربيع ، جنوبًا ، وكان يُطلق على كلّ منهما في العصر الحفصي اسم «فسقيّة». على أن الفسقيّة الثانية المشقّقة شيئًا ما ، كانت لا تُستعمل إلّا في حالات استثنائية ، عندما يتوقّف استعمال الفسقيّة الأولى بصورة مؤقتة ، لأيّ سبب من الأسباب. وفسقيّة الأغالبة هذه ، التي ما زالت إلى الآن تقوم بدورها في تزويد القيروان بالماء[51] ، كانت تصبّ فيها مياه أقرب الأودية ، حيث يتمّ تحويلها بواسطة سدّ متحرّك[52]. وهناك مواجل أخرى أقل منها حجمًا ، مزوّدة بماء المطر لا غير ، توجد أيضًا في أماكن مختلفة من المدينة وفي صحون المباني الدينيّة والمنازل الخاصّة[53]. وكانت المساجد تبيع ماء مواجلها لفائدتها الخاصّة أما الجامع الأعظم فهو وحده الذي كان يوفّر الماء للجميع مجّانًا[54].

وبقي علينا أن نشير بالنسبة إلى القيروان في العصر الحفصيّ ، إلى وجود بعض المباني التابعة لما يمكن أن نسمّيه بإدارة المدينة ، ويبلغ عددها ثلاثة حسب النصوص التي بين أيدينا وهي دار القضاة ودار الإمارة والسجن. وكان المبنى الأول يقع بنهج الجامع الكبير ، قبالة باب الجامع الغربي ، ونحن ندرك جيّدًا سبب هذا الجوار الطبيعي. أمّا «دار الإمارة» التي كانت مقرّ إقامة القائد الوالي (دار القائد) وكانت تحتوي في نفس الوقت على المكاتب الإدارية ، فقد كانت تقع في موقع مركزّي أكثر ، ملائم للحراسة والقيادة ، أي بالضبط شرقيّ الأسواق[55]. وإذا تذكّرنا أن دار إمارة القيروان الأولى كانت تقع قريبًا جدًّا من الجامع الأعظم ، في الناحية الجنوبية ، حيث كانت توجد منذ العصر الحفصي خزّانات الحبوب الحالية[56] نلاحظ أن دار الإمارة قد اتّبعت اتّجاه حركة التحوّل العامّة نحو الغرب.

---

51 مكرر) [لقد تمّ بعد الاستقلال ترميم فسقيّة الأغالبة باعتبارها من المعالم الأثريّة الهامّة ولكن لم تعد تُستعمل لتزويد المدينة بالماء].

52) معالم الإيمان ، 97/2 — 8 و261/3.

53) نفس المرجع ، 99/4 ، 100 ، 148 ، 199 وليون ، 168/3.

54) البرزلي ، 60/1 ب. وتشير المصادر إلى وجود حمّام يدعى: حمام الحاجب (وثائق الجامع الأعظم) وفي العصر الحفصي زالت المجاري المستعملة سابقًا في القيروان لتصريف المياه المستعملة (البرزلي ، 219/2 أ).

55) معالم الإيمان ، 125/4 ووثائق الجامع الأعظم. وحسب منشيكور ، المجلة التونسية ، 1933 ، ص 66 ، كانت توجد بالقيروان قصبة حفصيّة بالقرب من دار الإمارة المذكورة ، ومن هنا جاء الإسم الحديث «لساحة القصبة» و«زنقة القصبة». ولكن لئن كانت توجد في ذلك المكان قصبة ، فهل كانت موجودة قبل القرن السادس عشر؟ فلا تشير إلى ذلك أية وثيقة من الوثائق التي لدينا. أما القصبة الحديثة فهي تقع شيئًا ما شمال شرقي باب تونس.

56) معالم الإيمان ، 225/1 و99/4.

وأخيرًا فبالنسبة إلى السجن ، يفيدنا مصدران ببعض المعلومات الغريبة ، كما تعطينا في نفس الوقت فكرة عن المنافسة الشديدة التي كانت موجودة بين المسؤولين المدنيّين والدينيّين في المدينة .

فالمصدر الأول الذي هو عبارة عن فتوى شرعيّة ، يشير إلى أن أحد موظفي إدارة المالية قد أجبر ذات يوم المتصرّف في «أوقاف السور» على اقتطاع نفقات إصلاح السجن من أموال تلك الأوقاف ، وذلك بالرغم من الاستفتاء الجاري سنة 744 هـ / 1343 — 44 م والذي سجّل أن هذا النوع من الإصلاحات موكول إلى عهدة المخزن (الإدراة المركزّية) حسب العرف الجاري[57] .

أما الوثيقة الأخرى غير المؤرّخة ، التي يرجع تاريخها حسب الاحتمال إلى القرن الخامس عشر ، فهي تتمثّل في نسخة من الطلب المقدّم إلى السلطان من طرف قاضي القيروان المجهول الإسم الذي اشتكى إليه قائلاً : إن السجن عندنا في القيروان هو محل الثّقاف في القديم والحديث ، منذ مائتين أو ثلاثمائة سنة ، ولكن القوّاد شرعوا في حبس المساجين في دار القائد ، حيث يقضي هؤلاء حاجتهم الطبيعية على أنفسهم ، وهم مثقلون بالبق والبراغيث والقَمل ، ولا يستطيعون لا الوضوء ولا أداء صلواتهم ، ولا تقدّم إليهم الأغذية أو غيرها إلّا بصعوبة جمّة . وقد وعد بعض القوّاد بحذف ذلك الحبس ، واعتقل فيه بعضهم المساجين لتسليط أقسى أنواع العقاب عليهم . وفي هامش الشكوى أمر السلطان بتسجيل قراره التالي : «يحذف هذا الحبس ويقتصر على السجن السابق»[58] . ألا تشير بعض المصادر منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر إلى هذا الحبس الجديد الذي يكتسي إلى حدّ بعيد صبغة غير إنسانية ، وذلك على ذكر شخص قد أمر القائد «بسجنه في دهليز وسط الساحة الواقعة قبالة سوق الزيّاتين»[59]؟ وقد يكون ذلك الدهليز فرعًا تابعًا لدار القائد .

وباستثناء حيّ الجامع الأعظم الذي يقوم شاهدًا على روعة الماضي وحيّ الأسواق والشارع الكبير ، الذي أصبح منذ ذلك العهد القلب النابض للمدينة ، لم نلاحظ بروز أيّ حيّ من الأحياء التي كانت تشتمل عليها القيروان[60] . إلّا أنّ ثلاثة أو أربعة أسماء قد

57) البرزلي ، 184/2 أ .

58) وثائق الجامع الأعظم ، 50 عدد 88 .

59) معالم الإيمان ، 213/4 — 4 .

60) لقد صارت المدينة مقسّمة الآن إلى قسمين كبيرين ، داخل السّور ، هما في الناحية الشرقية «حومة الجامع الكبير» وفي الناحية الغربيّة «حومة الأشراف» .

وصلتنا ، وهي تدلّ على أنه لو أمكننا تحديد المواقع المذكورة ، لتحصّلنا على معلومات مفيدة حول التوزيع الجغرافي لمختلف عناصر المجتمع الحضري. من ذلك أن أحد الأندلسيّين أصيل مدينة جيّان ، وهو أبو الحسن الجيّاني ، قد توفّي سنة 1288 وقد بدت عليه علامات الصّلاح ، فدفن في بيت المدعوّ ابن رحمون ، وقد قيل لنا أن الربض المحيط بذلك المكان كان يعرف باسم ابن رحمون المذكور. وإذ أخذنا بعين الاعتبار الأصل الأندلسي لذلك الرجل الصالح ، وآخر عبارة رحمون – وهو مؤشر محتمل لا غير والحقّ يقال – ألا يحق لنا أن نفترض وجود «ركن» أندلسي بالقيروان ، في العصر الحفصي؟ ونعلم أيضًا أنه كان يوجد في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حيّ يعرف باسم «حومة النبّاذية» (باعة الخمر) وحيّ آخر باسم «حومة المرابطين» ، وممّا يبرِّر هاتين التسميتين ، بعض الوقائع الحديثة العهد التي احتفظ الناس بذكراها[61].

وخارج السور الذي أقيم عمدًا في شكل ضيّق للغاية ، لا بدّ أن تكون بعض المنازل القديمة أو الحديثة قائمة الذّات أو مجمّعة. ولكن يبدو أنّ توسّع الأرباض قد تمّ بصورة بطيئة ، إذ كان يعاكسه لا محالة اختلال الأمن السائد في المنطقة ، كما أن مقتضيات الوضع الاقتصادي لم تفرض ذلك التوسّع . ولم تشر المصادر إلّا إلى ربض أولاد جعيط الذي ورد ذكره في معالم الايمان ، وقد تكوّن شيئًا فشيئًا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر حول جامع الزيتونة[62].

ولعلّ استقرار بعض العائلات خارج السور قد تزايد شيئًا ما في القرن الخامس عشر ، فهناك رسم مؤرخ في رمضان 893 هـ / أوت 1488 م يشير إلى ربض جرّاح ، باعتباره «أحد أرباض القيروان»[63]. وكنّا نود لو نستطيع المقارنة بين الحدود الخارجية لتلك المراكز السكانية الضاحوية وبين حدود الضواحي الحالية شبه الريفية ، مثل الضاحية «الجبليّة» والضاحية «القبلية» اللّتين تحيطان بالمدينة من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي «إحاطة السوار بالمعصم» ومهما يكن من أمر ، فمن المؤكّد أن المساحة الجملية لمدينة القيروان فيما بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، لم تكن تختلف كثيرًا عن المساحة التي تحتلها في الوقت الحاضر.

---

61) معالم الايمان ، 39/4 ، 93 ، 121. وأشير إلى حيّ آخر في القرنين التاسع والعاشر يعرف باسم «حارة القرانطة» ، وربما كان موجودًا في العصر الحفصي ، أنظر ، نفس المرجع ، 212/3. وهناك زقاق يسمّى «زنيقة المذبوح» ، نفس المرجع ، 209/4.

62) نفس المرجع ، 138/4 ، 150 ، 174 ، 196 ، 250 ، 263 .

63) وثائق الجامع الأعظم ، 49 عدد 32.

وبعد ذلك بقليل أصدر ليون الإفريقي حكمًا قاسيًا على القيروان التي كانت تُعدّ «في سالف الزمان من بين المدن الكبرى» ، إذ لاحظ أن سكان المدينة هم من الحرفيّين المعوزين الذين يتعاطون صناعة الجلد ، وليس لأيّ واحد منهم ما يكفي من الوسائل لكسب قوته بشرف ، فهم يمتهنون حرفهم على نحو يرثى له ويعيشون في خصاصة لا حدّ لها[64]. ولا شكّ أنّ هذا الحكم هو حكم منقوص وأنّ الوصف قاتم إلى أبعد حدّ.

أجل إنّ من يتذكر العصر الأغلبي المشرق ، تبدو له القيروان في العصر الحفصي في مظهر تافه ، إذ كان أهلها يعيشون آنذاك بدون بهجة وفي كنف الخصاصة في أغلب الأحيان. ولكن المدينة ، في حدودها المعقولة ، وبمعزل عن أيّة عظمة دنيوية ، كانت باقية على حالها ولا تزال إلى يومنا هذا ، بعزيمة صمّاء وكرامة تبعثان على الإعجاب. وفضلاً عن ذلك ، فإن الدور السّياسي والديني الممتاز الذي ستقوم به حوالي منتصف القرن السادس عشر ، مع الشّابيّة ، ليقيم الدّليل على أنه من واجبنا أن نلاحظ في الواقع من خلال مدينة عقبة العتيقة ، في عصر ليون الإفريقي ذاته ، مظهرًا آخر غير الأثر المثير للشفقة لماضي المدينة المجيد.

---

64) ليون الإفريقي ، 169/3.

الفصل الثالث :
بجاية وقسنطينة وطرابلس

1 – بجاية :

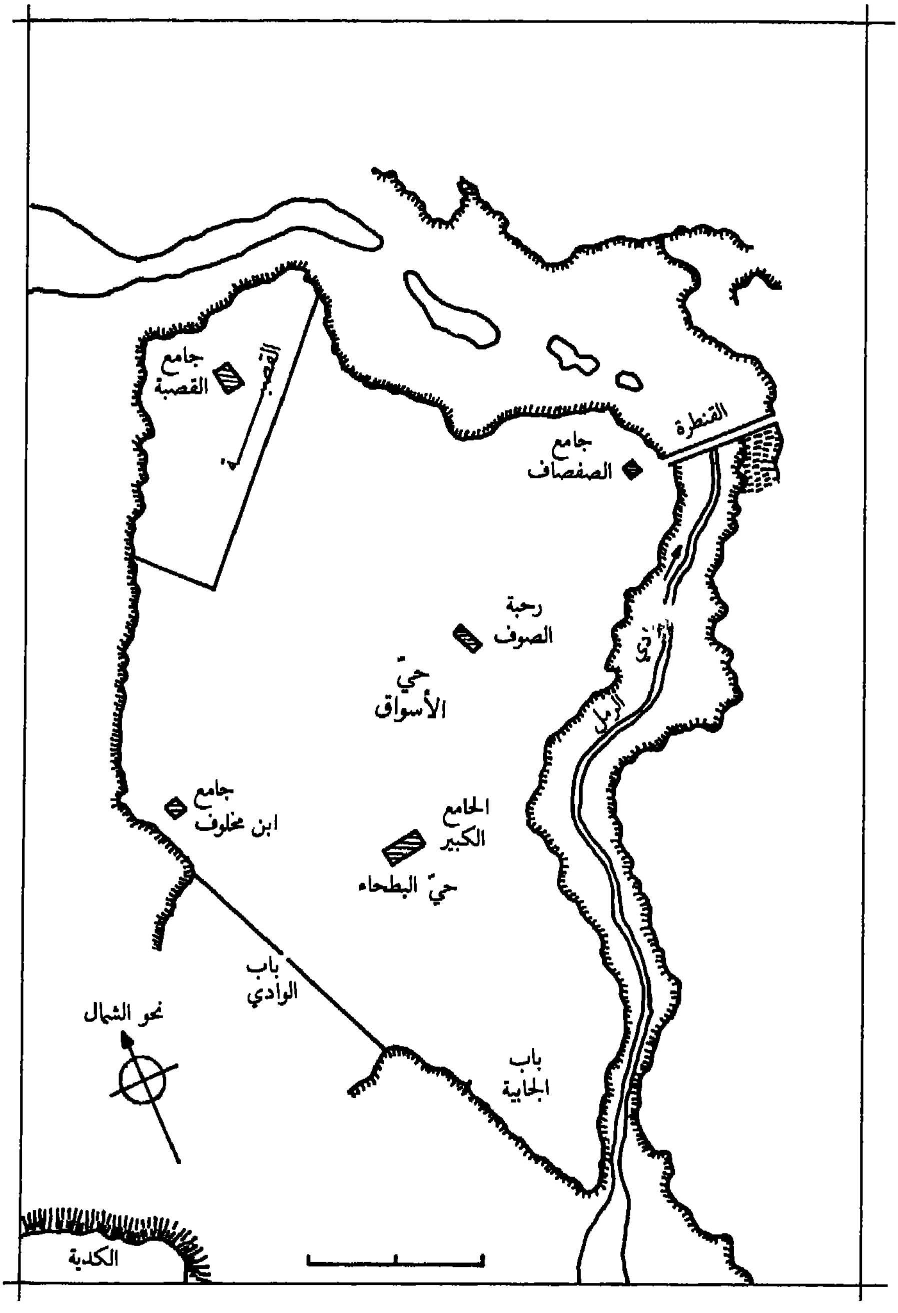
لم تكن بجاية في منتصف القرن الحادي عشر، حسب البكري، سوى ميناء صغير محتشم يسكنه الأندلسيّون[1]. ولكن في نفس السنة التي أنهى فيها البكري تأليفه، أي سنة 1067 – 68، شهدت البلدة المغمورة انبعاث حياة جديدة. ذلك أنّ اختيار موقعها من طرف أمير قلعة بني حمّاد القوي البأس، الناصر، لتأسيس مدينته «الناصرية» سيغيّر مصير المدينة المتواضعة إلى أمد بعيد. فمنذ عهد المنصور، ابن الناصر وخليفته، عوّضت بجاية التي احتفظت باسمها الأصليّ، بالرغم من ولي نعمتها، نهائيًا القلعة كعاصمة لمملكة بني حمّاد (سنة 1090). وقد كان هذا التراجع نحو الساحل نتيجة من نتائج الزوبعة الهلالية، ولكنه مكّن بني حمّاد من البقاء حتى الغزوة الموحّدية سنة 1152. وستستمرّ بجاية فيما بعد حتى قبيل العصر التركي في الظهور بمظهر المدينة الكبرى، سواء كميناء تجاري أو كقاعدة للقراصنة أو كمركز ثقافي وديني، وبصفتها تلك ستتبوّأ أيضًا منزلة مرموقة مرات متكرّرة، باعتبارها عاصمة من بين المدن المغربية الأخرى. فلقد كانت تمثّل، مع تلمسان، من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر، قطبًا من أقطاب البلاد الجزائرية الحالية[2].

ولقد كان اختيار الناصر مصيبًا، إذ تقع بجاية بالقرب من مصبّ نهر السمّام، المعروف في العصر الوسيط باسم الوادي الكبير، والذي يمثل طريقًا هامًّا من طرق المواصلات، وتوجد خلف المدينة مباشرة منطقتا القبائل [الكبرى والصغرى]. كما أن

1) البكري، ص 82، 166 – 7.

2) أنظر حول تاريخ بجاية العامّ، Féraud، تاريخ مدن مقاطعة قسنطينة : بجاية، قسنطينة 1869 وحول مدينة بجاية في العصر الوسيط، أنظر، Beylié، قلعة بني حمّاد، باريس 1909، الباب الرابع. وبالنسبة إلى طوبوغرافيا المدينة يمكن الاعتماد، حسبما يبدو، على «عنوان الأخبار» لأبي علي ابراهيم المريني (القرن 16)، ترجمة Féraud في المجلّة الإفريقية 1868. ولا ينبغي الاعتماد على الكتاب الحديث للمدعوّ البجاوي الذي استعمله أيضًا Féraud و Beylé.

قسنطينة في العصر الحفصي



مرسى بجاية المختفي وراء الزَّعْن[3] الممتدّ من رأس كربون إلى رأس بواك ، محميّ على أحسن وجه من الرياح الغربية والشمالية . والجدير بالملاحظة أن كثيرًا من الموانئ السابقة الواقعة على الساحل الجزائري ، توجد في موقع مماثل ، ملائم لإرساء السفن.

هذا وإنّ المدينة المبنيّة على عدّة مستويات تتسلّق – مثل مدينة وهران القديمة – من جانبيْ وهد[4] عميق ، المرتفعات الأخيرة من جبل غورية المشار إليه في المراجع القروسطية باسم أمسيوان. كما أن غزارة الأمطار تسمح بازدهار نباتات متنوّعة في ضواحي المدينة ، ذكر من بينها الإدريسي عدّة نباتات طبيّة يمكن جنيها في منحدر التلّ. وفي وادي السمّام الأسفل تتتابع بدون انقطاع الحقول المزروعة والبساتين ، التي تزوّد منتوجاتها سوق المدينة بالحبوب والفواكه على أحسن وجه. ومن بين الجزئيات الطريفة ، يشير كتاب الاستبصار وليون الإفريقي فيما بعد إلى وجود القردة الذين أعطوا اسمهم إلى وادي ورأس القردة في الوقت الحاضر ، وذلك نحو الشمال الشرقي في اتجاه رأس كربون[5].

وكانت عاصمة بني حمّاد تغطّي مساحة أكبر بشكل ملموس من مساحة مدينة بجاية الحاليّة ، والدّليل على ذلك آثار السور القديم الذي يصعد في اتجاه الشمال إلى أن يصل إلى هضبة الأطلال. ومن بين أبواب السور ، لا شيء يدلّ على أنّ باب تاطنت الذي كان قد عرفه ابن تومرت وعبد المؤمن[6] ما زال قائم الذات آنذاك. ولكن بالنسبة إلى القرن الثالث عشر نعرف من خلال عنوان الدراية[7] أسماء بعض الأبواب الأخرى ، ويمكننا أن نحدّد مواقع الكثير منها سواء في الواجهة البحرية والجنوبية أو في كلتا الواجهتين الموازيتين للوهد من الناحية الشرقيّة والغربية . فنجد أولاً في الجنوب في اتجاه الجبهة البحرية وفي منفذ الوهد باب البحر المبني بالطوب والحجارة الصغيرة ، وقد بقي وحده قائم الذات محظيًا باحترام العباد والزمان. وكانت تمرّ تحت قوسه القوطيّ الشكل المراكب الراغبة في الوصول إلى جون داخلي أصبح اليوم مردومًا[8] ، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن هذا الجهاز المقتبس من جهاز

---

3) [الزّعن أو الشِناخ هو أنف الجبل الخارج منه والداخل في البحر].

4) [الوهد هو الأرض المنخفضة].

5) الإدريسي ، ص 50 ، 104 – 5 والاستبصار ، ص 21 – 37 وليون الإفريقي ، 444/3.

6) المراكشي ، ص 164 – 197.

7) عنوان الدراية ، ص 16 ، 22 ، 24 ، 27 ، 29 ، 35 ، 44 ، 63 ، 91 ، 103 ، 108 ، 119 ، 124 ، أنظر أيضًا أنس الفقير ، ص 95.

8) لقد ذكر Aguilò في كتابه *Tractat de pau*، ص 227 ، 229 ، 232 بالنسبة لسنة 1313 باب بجاية من جهة وباب دار الصناعة أو الترسخانة من جهة أخرى.

المهدية ، حسب الاحتمال (ألم تؤسّس بجاية الحمّادية لمنافسة عاصمة بني زيري؟) ، سنجد مثيلاً له بعد ذلك بقليل في السّور المريني لمدينة سلا. وفي النّاحية الشرقيّة يقع باب أمسيون الذي بقيت بعض آثار منه في الطريق المؤدّية إلى وادي القردة ، وربّما في منطقة بريجة السفلى يوجد باب المرسى. أما في الناحية الشمالية الغربية ، فلا شكّ أنه كان يوجد باب البنود ، كما هو مسلّم به من الجميع ، في موقع باب فوكة ، والغالب على الظنّ أنه كان يمثّل المنفذ الرئيسي للمدينة الذي تمّ بواسطته المواصلات مع داخل البلاد في أغلب الأحيان وتجتازه المواكب الملكيّة. وممّا لا شكّ فيه أنّ باب اللوز الذي تمكّن بواسطته علي بن غانية من الدخول إلى القصبة انطلاقًا من الربوة المعروفة باسم «جبل الخليفة» ، كان موجودًا في الناحية الغربية ، شيئًا ما في أسفل باب البنود. وليس لدينا من المعلومات ما يمكّننا من تحديد موقع باب باطنة ولا الباب الجديد. وفي منتصف القرن الرابع عشر أشار ابن خلدون إلى باب البرّ الذي ربّما كان موجودًا في اتجاه الشمال[9].

ولم يكن هناك سور دفاعي «فوق» باب اللوز في العصر الموحّدي ، وقد استغلّ الميورقيّون نقطة الضعف هذه للإستيلاء على القلعة ثم على المدينة. ومع ذلك فقد أكدّت لنا المصادر بعد ذلك ببضع سنوات أن الأسوار كانت لائقة. ففي سنة 659 هـ/ 1261 م أمر القاضي ابن الغمّاز بترميم كامل السور وأضاف إليه خندقًا ، وبعد ذلك بثلاثين سنة استرعى انتباه العبدري موقع بجاية الحصين ، وقد أعتبر أن المدينة محميّة على أكمل وجه ممكن. إلّا أنّ أبا الحسن المريني قد قام أيضًا في منتصف القرن الموالي بتجديد التحصينات[10].

وكان بنو حمّاد ولا سيما المنصور ، قد جهّزوا بجاية بقصور فخمة ، أشاد الشعراء ببذخها وبهجتها[11]. فقد أقيم قصر اللؤلؤة بالتأكيد في الناحية الشرقية فوق قِمّة بريجة العليا ، في حين أقيم قصرا الكوكب وأوميمون في أماكن أخرى مرتفعة ، الأوّل في الناحية الغربيّة ، وبالتأكيد في موقع البرج الإمبريالي الإسباني الذي أصبح يدعى برج موسى ، والثاني في الناحية الشمالية. فماذا كان مصير تلك القصور في العصر الحفصي؟ لم يعد يذكر قصر أوميمون بصريح العبارة ، ولكن من الممكن أن يكون مطابقًا «للبرج الصغير المحاط بسور والمزخرف في

9) البربر ، 39/3. من الممكن أن يكون باب المرسى مطابقًا لباب السادة المشار إليه في عنوان الأخبار ، ص 252 والذي حدّد Féraud، موقعه «بعيدًا بعض الشيء عن برج عبد القادر».

10) عنوان الدراية ، ص 70 والعبدري ، ص 15 أ والبربر ، 249/4.

11) Bercher، المجلة التونسية ، 1922 ، ص 50 — 6 وMasset في *Mélanges R. Basset*، 1923 ، 239/1 — 245.

كل مكان بالفسيفساء والخشب المنقوش» ، ذلك البرج الذي شاهده ليون الإفريقي من جانب الجبل. وقد استعمل قصر الكوكب في سنة 1283 كمأوى لإقامة سلطان تونس المخلوع أبي إسحاق[12]. أما قصر اللؤلؤة فقد أشاد الملاحظون في أواخر القرن الثاني عشر بنوافذه المشبّكة وأبوابه المزخرفة وقاعاته ذات الجدران المكسيّة بالمرمر المذهّب ونقوشه ورسومه الزيتيّة الحائطيّة ، وقد كان مكتوبًا عليه أن يدوم أكثر من المباني الأخرى التابعة للمدينة القروسطية. ذلك أن الإسبانيّين الذين هدّموا بقية المباني الأخرى ، قد حافظوا عليه هو وحده مقتصرين على تهديم البرج الذي كان يعلوه. وفي أواخر القرن السادس عشر استُعمِل كمقرّ للحكومة التركية[13].

هذا وإنّ حكام المدينة الأوّلين ، أمراء القلعة المتعوّدين على الحياة فوق المرتفعات ، قد كان يلذّ لهم التأمّل من بعيد في المنظر الطبيعي ، ولو كان بحريًا ، ولم يتجاسروا على الاقتراب من البحر. وحسب الاحتمال ، فإن الموحدّين هم الذين شيّدوا القصبة في الزاوية الجنوبية الغربية[14] على ربوة ساحلية قليلة الارتفاع ، سبق تحصينها في العصر الروماني القديم ، وإننا نجد هنا أيضًا النظام العزيز على الموحّدين والمتمثّل في إقامة قلعة حكوميّة ملاصقة للمدينة ، مع أجهزتها المستقلّة. فلقد كان للقصبة جامع خطبة خاصّ بها (جامع القصبة)[15] كما كان للمدينة جامعها الخاصّ (الجامع الأعظم)[16] ، وهو جامع جميل وذو شأن ، أقدم من جامع القصبة. ولكن لم يبق قائم الذات لا هذا ولا ذاك.

وإننا نعرف بعض أسماء أحياء بجاية في أواخر القرن الثاني عشر وخلال القرن الثالث عشر ، ولكنّنا لا نعلم بالضبط مواقع الكثير منها. فأين كانت توجد حومة الساباط الأموي وحومة المذبح؟ ذلك أنّ هذا الحيّ الأخير كان يمتدّ إلى ربض ، كان القراصنة يبيعون فيه أسراهم[17]. أمّا حومة اللؤلؤ فلا يمكن أن تكون إلّا الحيّ الذي كان يوجد به القصر المعروف بنفس الإسم ، وقد أشير إلى وجود مسجد المرجاني ومسجد أبي زكرياء الزواوي بالقرب من باب المرسى ، في الحيّ المذكور. وبالقرب من الأبواب التي تُستعمل

---

12) البربر ، 392/2 وتاريخ الدولتين ، ص 36 – 65.

13) التمغروتي ، النفحات المسكيّة في السفارات التركية ، ص 15.

14) رغم استعمال عبارة قصبة في الحلل الموشية ، ص 124 ، على ذكر احتلال بجاية من طرف عبد المؤمن.

15) عنوان الدراية ، ص 80 ، 169 ومقدمة ابن خلدون ، 48/1.

16) عنوان الدراية ، في أماكن مختلفة والعبدري ، ص 15 أ – ب والبربر ، 298/4.

17) تاريخ الدولتين ، ص 70/39 وعنوان الدراية.

أسماؤها لتعيينها ، كانت تمتدّ أحياء باب البحر وباب أمسيون وباب باطنة[18]. وخارج باب البنود كان يوجد حيّ بئر مسفرة (؟). وبالنسبة إلى حيّ رابطات المتمنّي ، تقتصر المراجع على الإشارة إلى أنه كان موجودًا خارج المدينة. ونكتفي بالخبر الذي يفيد أنه من اللاّزم تسلّق منحدر للوصول إلى حارة المقدسي[19]. أمّا بالنسبة إلى مساجد الأحياء السكنيّة ، فلا يمكننا تحديد لا موقع مسجد الريحانة ولا موقع مسجد الإمام المهدي ، الذي كان ابن تومرت يبث فيه مذهبه ، ولا موقع مسجد النطّائين المشار إليه في القرن الموالي[20].

وأمّا رباط أبي زكرياء الزواوي – النظير المتواضع للقصبة – الذي كان قائمًا خارج باب المرسى ، فهل كان موجودًا في المكان الذي يحتله برج عبد القادر ، ذلك المكان الذي نعلم أن الإسبانيين قد وجدوا فيه برجًا ، قاموا بترميمه وأطلقوا عليه اسم برج البحر؟ وحوالي سنة 1300 كانت توجد في الناحية الشرقية ، خارج باب أمسيون ، رابطة مؤقّتة في حالة خراب ، في حين كانت توجد داخل نفس الباب ، رابطة أخرى تعرف باسم ابن يبكي وتقع في أعلى البريجة[21]. وكانت بجاية تشتمل على مصلّى لا نعرف موقعه بالضبط[22].

وعندما توفّي في 14 رمضان 611 هـ / 17 جانفي 1215 م الفقيه أبو زكرياء الزّواوي ، المعروف محليًا باسم سيدي يحيى ، دفن على بعد مسافة قليلة من المدينة ، في اتجاه الشمال الشرقي ، على حافة الجون الذي يحمل اسمه[23]. ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا ما زال قبره يُزار بكثرة ، مثلما يُزار قبر سيدي التواتي المعاصر لأمراء بني حماد والمدفون خلف المدينة الحالية من الناحية الشمالية. ولكنّ دفن الأموات كان يقع عادة في أماكن قريبة أكثر من السور ، وفي أغلب الأحيان في المقابر التي كانت ممتدّة خارج الأبواب ، فكانت توجد مقبرة خارج باب البنود اسمها مقبرة ابن سميّة ، وأخرى خارج باب أمسيون وكان الناس يزورون قبور الصلحاء خارج باب المرسى ، الذي يبدو أنه كان يمثل بالدرجة الأولى الحيّ الدينيّ في القرن الثالث عشر[24].

---

18) أنس الفقير ، ص 128 وعنوان الدراية ، ص 9 ، 27 ، 29 ، 44 ، 91 ، 103 ، 108.

19) عنوان الدراية ، ص 17 ، 113 ، 119.

20) نفس المرجع ، ص 90 – 99 و Lévi-Provençal ، *Documents inédits*، ص 78 ، 80 ، 82.

21) عنوان الدراية ، ص 29 ، 83 ، 124.

22) تاريخ الدولتين ، ص 59/33.

23) أنس الفقير ، ص 93 وعنوان الدراية ، ص 77 – 8.

24) عنوان الدراية ، ص 29 ، 35 ، 119 ، 234.

ومن المؤسف أنّنا نكاد نجهل كلّ شيء عن حيّ الأعمال، حيث كانت تزدهر التجارة والصناعة. وقد كان من الممكن، أن نفترض، مع نصيب كبير من الحقيقة، أن مركز النشاط البشري والحركة، كان موجودًا في القسم المنخفض من المدينة، قرب الميناء. إلّا أنّ أحد النصوص قد أكّد لنا ذلك بصريح العبارة، إذ أظهر لنا الجمهور وهو يزدحم في «سوق باب البحر»، وأبدى لنا هذه الملاحظة الممتعة، وهي أنّ الجمهور كان غفيرًا إلى حدّ يمكن معه بسهولة اختلاس صرّة الغسيل التي تحملها الغاسلة فوق رأسها. ولم تذكر لنا المصادر إلّا اسميْ سوقين فحسب، هما سوق الصوّف (ونتصوّر أنها هي نفسها سوق الصوّافين) والقيصريّة[25]. هذا وإنّ بجاية المختصّة في التجارة البحرية كانت تصنع أيضًا السفن التي كانت سببًا في ثرائها، وقد كان يأتيها الخشب والقطران من منطقتي القبائل القريبتين منها. وكانت تحتوي على داريْن للصناعة (ترسخانة) بهما عدّة ورشات نشيطة.

وعلى غرار الكثير من الأمراء الآخرين، لم يكتفِ بنو حمّاد بالقصور الموجودة في المدن. فقد هيّأوا رياضين بديعين متقابلين على ضفّتي نهر السّمام، أثارا مدّة طويلة إعجاب الزائرين، وقد تولّى ترميمهما حوالي سنة 1200، الوالي أبو الربيع، حفيد عبد المؤمن، وهما القصر البديع في الناحية الغربية، وفي الناحية الشرقيّة القصر الرفيع، الذي هو عبارة عن روضة غنّاء ذات أنواع مختلفة من النّباتات ملاصقة للسور الغربي من المدينة، في أسفل قصر الكوكب والقصبة. وقد عيّن ذلك القصر الرفيع في سنة 1283 كمقرّ أوّل لإقامة السلطان أبي اسحاق التعيس الحظ. وفي سنة 1302 نُهب القصر البديع بإذن من الأمير المريني الغاضب على عدم تمكّنه من الاستيلاء على بجاية[26]. إلّا أن القصرين الملكيّين قد استرعى كلاهما انتباه الرحالة الأندلسي خالد البلوي في منتصف القرن الرابع عشر[27] وفي بداية القرن السادس عشر، كان القصر الرفيع المحاط بسور، لا يزال محفوظًا على أحسن ما يرام.

تلك هي المعلومات التي لدينا، ولو أنها مقطّعة وغير ثابتة جزئيًا، حول طوبوغرافيا بجاية الحفصية وتاريخ معالمها. إلّا أنّ ما يؤسف له أكثر عن جهلنا لا يهمّ المدينة ذاتها بل يتعلّق بأهلها. فقد كنّا نودّ التعرّف بشيء من الدقّة على تركيب سكّان المدينة المستقرّين، بقطع النظر عن العدد الكبير من الأجانب العابرين أو الضيوف القادمين في أوقات معلومة،

---

25) عنوان الدراية، ص 100، 103، 115، 148.

26) البربر، 223/2، 392 و150/4 وتاريخ الدولتين، ص 65/36.

27) البلوي، ص 13 أ، أنظر أيضًا المسالك، ص 112/9 والبربر، 484/3 (حول الرفيع سنة 1388).

مثل الملاّحين والتجار والفلاحين القادمين من البادية والمسافرين من جميع الأصناف ، الذين يزيدون من عدد سكان المدينة ويفاقون صبغتها المتّسمة بتعدّد العناصر. وكنّا نودّ فضلاً عن ذلك التعرّف على توزيع العناصر المختلفة من السكّان المتعدّدي الأجناس بدون شكّ ، في سائر أحياء المدينة. فقد كانت بجاية تضمّ آنذاك مجموعة لا بأس بها من اليهود ، وبعض النصارى الذين كان أعظمهم من الرقيق أو التجار. أمّا السكان المسلمون الذين كانوا أكثر عددًا بكثير ويُعتبَرون فضلاً عن ذلك في عقر دارهم وأصحاب البلاد الحقيقيّين ، فيبدون أنّهم كانوا يتركّبون أساسًا من القبائليّين والأندلسيّين. فمنذ الفترة التي سبقت بني حمّاد ، جعل المسلمون في الأندلس من بجاية إحدى المحطّات البحرية التي تمثّل توسّعهم على الساحل الشمالي الإفريقي. وفي عهد بني حفص ، في القرن الثالث عشر ، توافدوا عليها بعدما أجلتهم سياسة الاسترجاع الاسبانية ، فرادى أو مع عائلاتهم حتى كوّنوا بها طائفة على غاية من الأهميّة[28] كانت ترفض الاندماج مع العناصر الأهليّة ، وستزداد أفواج المهاجرين كثافةً بعد سقوط غرناطة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ، وقد استقرّوا ضمن مجموعة كاملة خارج المدينة بوجه خاصّ ، سواء من الناحية الشرقية في اتّجاه وادي القردة ، أو في البساتين المحيطة بنهر السمّام ، حتّى يتسنّى لهم تعاطي زراعة البقول التي هي من اختصاصهم. ولكن بالرغم من قدوم هذه العناصر العرقية في أفواج متتالية ، يحقّ لنا لا محالة أن نفترض أن أغلبيّة سكّان بجاية كانوا أساسًا من أصل قبائلي. أفلا يمكننا أن نقول إن بجاية كانت من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر المدينة القبائلية بأتمّ معنى الكلمة ، في النقطة التي تلتقي فيها منطقة القبائل الكبرى بمنطقة القبائل الصغرى ، والتي بواسطتها تتّصل المنطقتان المذكورتان بالخارج؟ وهذا الدور الذي كانت تقوم به بجاية كمركز عمراني وكميناء كبير لاستقبال القبائليّين ، ستضطلع به فيما بعد مدينة الجزائر ، الواقعة في الطرف الآخر من منطقة القبائل الكبرى ، وذلك ابتداء من القرن السادس عشر ، إثر التدخّل التركي ، وهكذا كلّما نمت الجزائر ، تقهقرت بجاية. وفي كلتا الحالتين ، كان ازدهار المدينة الاقتصادي يرتكز على البحّارين من ذوي الأصل الأجنبي وعلى التجارة المتّسمة في معظمها بطابع غير إسلامي ، وقد كان القبائليّون يتوافدون على المدينة بأعداد كبيرة بحثًا عن العمل ، وكثيرًا ما كانوا يستقرّون بها. ولكن بموجب اختلاف محسوس كان رجال الحلّ والعقد في بجاية من البربر والمغاربة في حين كانت الجزائر خاضعة للأتراك «مولدًا أو مهنةً».

---

28) عنوان الدراية ، ص 171 وفي أماكن مختلفة.

ولقد قدّر ليون الإفريقي في عصره عدد سكان بجاية تحت الاحتلال الإسباني بحوالي ثماني آلاف أسرة ، أي ما يناهز الأربعين ألف نسمة . ويبدو أن القسم الأعلى من المدينة في اتجاه الجبل لم يكن مسكونًا قطّ ، ولكن الغالب على الظنّ أن السكّان في العصر الحفصي كان عددهم يفوق ذلك الرقم بحوالي النصف تقريبًا ، وهو رقم مرتفع سوف لا تبلغه بجاية أبدًا فيما بعد . وقد قام الإسبانيون خلال فترة احتلالهم القصيرة بتجديد سور المدينة الذي ضيّقوه . ولكن سيتّضح أنه لا يزال واسعًا أكثر من اللازم عند سقوط المدينة من جديد بين أيدي المسلمين . وفي العهد التركي أصبح التدهور سريعًا وبصورة تكاد تكون تامّة ، وذلك حسب رغبة أصحاب مدينة الجزائر . وفي بداية القرن الثامن عشر لم تعد المدينة المليئة بالأطلال والبساتين ، تحتوي ، حسب رواية أحد المسافرين[29]، إلّا على حوالي مائة مسكنًا قائم الذات . ولقد وجدت القوّات الفرنسية عند احتلالها للبلاد الجزائرية ، حوالي ألفي نسمة بمدينة بجاية في سنة 1833 ، وسيتضاعف ذلك العدد عشر مرّات في ظرف قرن واحد .

2 — **قسنطينة :**

خلافًا لتونس والقيروان وبجاية ، فإن قسنطينة لا تدين للإسلام ، لا بتأسيسها ولا باكتسابها أهمّيّة متزايدة دفعة واحدة . ذلك أنّ مدينة سرتا القديمة التي سيمنحها الإمبراطور قسطنطين اسمه في سنة 313 ، قد كانت مدينة كبرى وعاصمة للبلاد النوميدية منذ القرن الثالث قبل ميلاد المسيح . ومما لا شكّ فيه أن نشر الإسلام قد غيّر مظهر المدينة رأسًا على عقبْ ، إذ أنّ التخطيط المنتظم للشوارع ، الذي كانت التقاليد الرومانية متعلّقة به شديد التعلّق ، قد عوّضه رسم متقلّب وغير منظّم للممرّات والأزقّة . كما حلّت محلّ المباني المدنية والدينية المنتسبة إلى اللاتينيّة المسيحيّة ، معالم إسلامية تختلف عنها كلّ الاختلاف بمقاصدها وبأكثر من مظهر من مظاهر هندستها المعماريّة ، ولكنّ قسنطينة قد احتفظت باسمها المحرّف شيئًا ما وبموقعها السابق وازدهارها[30].

فموقع المدينة هو أوّلاً متميّز على وجه الخصوص بصبغته الدفاعية ، فوق منحدر صخرة عظيمة تشرف عموديًا من أعلى[31] على وهد منخفض يجري فيه وادي الرّمل . فمثل هذا

29) Peyssonnel، *Relation d'un voyage sur les côtes de Barbarie*، منشورات باريس 1838 ، ص 468 .

30) أنظر حول الخطوط العامّة لتاريخ قسنطينة ، E. Mercier، تاريخ قسنطينة ، قسنطينة 1903 .

31) ومنها جاءت تسمية البلدة «بيلد الهواء أو قسنطينة الهواء».

الموقع الحصين والملجأ الطبيعي منذ أقدم العصور لا يمكن ، في أية فترة من فترات التاريخ ، أن تهمله السلطة الحكومية الماسكة بزمام الأمور في المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن قسنطينة تقع على طريق المواصلات الكبرى الرابطة بين إفريقية وبقية أنحاء بلاد المغرب ، كما كانت تمثّل نقطة تحرّك بالنسبة إلى القوافل المتحوّلة إلى منطقة الزاب. ولكنها كانت أيضًا بالنسبة إلى الفلاّحين والرعاة الرحّل في الهضاب العليا المجاورة ، مستودعًا للقموح (التي كانت تخزن في دهاليز) والسوق الرئيسية للصوف والحبوب. وكانت تباع فيها بكثرة التمور والعبيد المجلوبين من الجنوب وغير ذلك من البضائع المتنوّعة المصنوعة محليًا أو المستوردة[32]. وخلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط ، كانت قسنطينة إحدى المدن الحفصية الرئيسيّة القادرة على منافسة بجاية للسيطرة على الإقليم الغربي من الدولة الحفصيّة. وقد كانت تثور أحيانًا ضدّ سلطان تونس أو بجاية ، فكان يتولّى الحكم فيها في أغلب الأحيان بعض أقارب السلطان ، بل انطلق ذات مرة أحد الأمراء الحفصيين من قسنطينة التي كان يشرف على حظوظها وأعاد من جديد بغزواته وحدة إفريقية المنفصمة عراها.

هذا وإن شكل المدينة مطابق بطبيعة الحال لشكل الرصيف المنتصبة فوقه. وهو يشبه شكل المعيّن غير المنتظم ، الممتدّ من الشمال إلى الجنوب ولا يمكن الوصول إليه بسهولة إلّا من جانب واحد من الواجهة الشمالية الغربية. وفي الطرف الشمالي في اتّجاه الشمال الشرقي ، يبدو أن أعلى نقطة من الصخرة كانت تمثّل دومًا وأبدًا مركز المقاومة المهيّىء بأكثر ما يمكن من الصلابة. فهناك كان موجودًا مقرّ السلطة في العصر القديم وهناك أقيمت منذ العصر الوسيط القلعة أو القصبة. وفي منتصف القرن الثاني عشر لم يشر الإدريسي إلى وجود قصر ، لأنّه كان مخرّبًا في معظم أجزائه. فالقصبة التي خلفت القصر ، قد بُنيت حينئذ خلال فترة الهيمنة الموحّدية ، كما هو الشأن بالنسبة إلى المدن الأخرى. وفي عهد بني حفص تمّ ترميمها من جديد مرّتين متتاليتين على الأقلّ ، أوّلا من طرف الأمير أبي زكرياء ، ابن السلطان الراحل أبي إسحاق ، حوالي سنة 1285 ، ثم من طرف القائد الوالي نبيل ، خلال القرن الخامس عشر[33]. وهي تتمثّل في مدينة حكوميّة صغيرة ملاصقة للمدينة الكبيرة ، تفصلها عنها أسوارها المشتملة على باب واحد ، والتي تسمح لها ، حتى عند احتلال المدينة ، بالصمود

---

32) تراجع حول هذا الموضوع المعلومات الهامة التي أوردها الإدريسي (ص 95 – 6 و110 – 2) وليون الإفريقي ، 96/3 – 9.

33) الفارسية ، ص 362.

مدة من الزمن في وجه أيّ حصار ، وكانت للقصبة طرقها الخاصّة وجامع الخطبة الذي وسّعه الأمير أبي زكرياء السالف الذكر وجدّد بناءه ، وقد كان الولاة يؤدون فيه صلاة الجمعة ، ولم يضطر أحد الأمراء الحفصيّين إلى أداء تلك الصّلاة للمرّة الأولى بالجامع الأعظم في المدينة ، إلّا سنة 749 هـ / 1348 م ، نظرًا لبعض الظروف الاستثنائية ولأسباب قاهرة[34] ، ولا نعلم أيّ شيء عن تنظيم مباني القصبة في العصر الوسيط[35].

إلّا أنّنا نلاحظ بخصوص القصبة استعمال العبارة القسنطينيّة الخالصة «سلام» ، لتعيين رواق داخلي كان موجودًا فوق الطابق الأرضي. ففي منتصف القرن الرابع عشر سُجِنَ ابن تافراجين — حسبما أخبرتنا به الروايات — في «سلام» تلك القصبة[35].

وكانت الأسوار التي رمّمها أبو فارس بن أبي إسحاق[36] سنة 1282 ، تحيط ، حسب الاحتمال ، بكامل المدينة. وكان وجودها في الواجهة الجنوبيّة الغربيّة ، ضروريًا بوجه خاصّ ، لأنّ تلك الواجهة محميّة أقلّ من طرف الطبيعة. وهناك ، كان يُفتح في العصر الحفصي ثم في عهد الأتراك فيما بعد «باب الوادي» الذي كانت تتمّ بواسطته جميع الاتّصالات مع الخارج تقريبًا وفي نفس ذلك الموقع كان يوجد بدون شكّ في القرن الثاني عشر «باب ميلة» الذي أشار إليه الإدريسي ، وهو مطابق ، حسب الاحتمال ، لباب الوادي. ويطلق اسم الحنينشة على الدهاليز الضيّقة والملتوية ، الممتدّة أكثر من الناحية الجنوبية تحت الأسوار ، إلى أن تصل إلى أقصى نقطة جنوبيّة من المدينة. وفي نفس تلك الواجهة الجنوبيّة الغربيّة كان يوجد بدون شكّ ، باب الحامّة المشار إليه في أواخر القرن الرابع عشر ، ولكنّه بالتأكيد كان يكتسي أهميّة ثانويّة. وفي النقطة الشرقية ، مقابل باب الوادي ، كان يوجد باب آخر ، وهو باب القنطرة الذي كان يفتح على الوهد[37]. وكما يدلّ على ذلك اسمه ، فإن ذلك الباب يفضي إلى جسر يسمح بعبور وادي الرمل ، ولكن في سنة 704 هـ / 1304 م ، قام الثائر ابن الأمير الذي حاصره أبو البقاء ، بتدمير ذلك الجسر المبني بالحجارة ، والذي هو منشأة رومانية جميلة كانت مستعملة في نفس الوقت كطريق وكقناة

---

34) نفس المصدر ، ص 393 — 4 وفي أماكن مختلفة وتاريخ الدولتين ، ص 132/72.

35) لقد بلغتنا نصوص الحِكَم التي أمر الأمير الوالي أبو عبد الله (1320 — 39) بنقشها على جدران إحدى قاعات القصبة ، أنظر G. Mercier ، *Corpus* ، 2/12 — 14.

36) الفارسية ، ص 390 ، ولقد وردت أيضًا عبارة «سلام» هذه ، بخصوص الأسوار ، نفس المرجع ، ص 381.

37) الفارسية ، ص 374 — 422 والبربر ، 2/425 وتاريخ الدولتين ، ص 193/104 ولم ترد الإشارة إلّا فيما بعد إلى باب الجابية الموجود جنوب باب الوادي؟

ماء يبلغ ارتفاعها خمسة وستّين مترًا ، ولم يتمّ تجديد بناء ذلك الجسر إلّا في أواخر القرن الثامن عشر ، ثم عوّض في سنة 1857 ، «بجسر القنطرة» الحالي ذي الأقواس المصنوعة من الصلب ، والمبني فوق وادي الرمل على ارتفاع قدره خمسة وعشرين ومائة مترًا . وفي الأثناء كان يتمّ عبور النهر طوال ما يناهز الخمسمائة سنة ، خارج باب القنطرة ، بسلوك القوس الطبيعي الذي كان يغطيه بالضبط شمال الموقع الحالي للجسر. وقد لاحظ ليون الإفريقي ، في أوائل القرن السادس عشر ، ضيق المسالك المفضية إلى قسنطينة من جانب كلّ من باب الوادي وباب القنطرة

وبين البابين كانت تمتدّ دون شكّ في عهد بني حفص ، طريق مستقيمة بصورة تنقص أو تزيد ، تجتاز المدينة من أقصاها إلى أقصاها . وفي جنوب ذلك الشارع الرئيسي ، الذي يفضي إلى الحيّ المعروف باسم البطحاء ، كان يوجد الجامع الأعظم ، وهو جامع الخطبة الوحيد ، بعد جامع القصبة . وفي نفس ذلك المكان ، أمام الجامع الأعظم ، يبدأ بدون شكّ ، كما هو الشأن في عهد الأتراك ، حيّ الأسواق الممتد في اتجاه الشمال . وقد لاحظ ليون الإفريقي أنّ عدّة ساحات جميلة ومنسّقة كانت تفصل بين مختلف مجموعات الحرف ، وربّما كانت توجد منذ ذلك التاريخ «رحبة الصّوف»[38] .

ولم تذكر المصادر بصريح العبارة إلّا مسجدًا صغيرًا واحدًا في العصر الحفصي ، وهو مسجد الشيخ الفاضل أبي عبد الله الصفّار الذي دفن فيه في سنة 1349 داخل باب القنطرة[39] . كما يرجع بدون شكّ إلى العصر الوسيط مسجد سيدي أبي الحسن علي بن مخلوف[40] ، الوليّ الصالح المعاصر لحصار المدينة من طرف ابن غانية في آخر القرن الثاني عشر ، ومسجد سيدي نقّاش الذي استخرجت منه في العصر الحديث بعض شواهد قبور عدد من رجال الدين في القرنين الثالث عشر والرابع عشر[41] . كما أشارت المصادر إلى وجود مصلّى في سنة 1340[42] .

---

38) حوالي سنة 1300 أصلح ابن الأمير شبكة طرقات المدينة (الفارسية ، ص 374) وبعد ذلك بقليل حبّس أبو بكر وقفا هاما على جامعي الخطبة ، نفس المرجع ، ص 381 – 2 .

39) أنس الفقير ، ص 62 وابن القنفذ ، كتاب الوفيات ، ص 57 و G. Mercier، *Corpus*، 10/2 – 11.

40) الفارسية ، ص 305 ، وقد أدمج ذلك المسجد في إدارة المدينة ، E. Mercier، المرجع السابق ، ص 110 ، عدد 1.

41) E. Mercier، نفس المرجع ، 5/2 – 9.

42) البلوي ، ص 206 – 7 و E. Mercier، المرجع السابق ، ص 212 و 358 .

وروى ليون الإفريقي أن قسنطينة كانت تشتمل في عصره على مدرستين وثلاث أو أربع زوايا ، من بينها حسب الاحتمال ، الزاوية التي أقيمت قبل ذلك بمائة سنة في مكان فندق لبيع الخمر ، مثلما حصل في تونس منذ عهد قريب[43]. وستصبح المدينة فيما بعد ، ولا سيما في القرن الثامن عشر في عهد البايات المحبّين للبذخ ، حافلة بالمعالم الدينيّة والمدنية التي ما زالت وحدها تقريبًا قائمة الذات إلى يومنا هذا.

ولقد كانت بعض المؤسّسات العتيقة موجودة في الناحية الجنوبيّة الشرقيّة ، من الجانب الآخر لوادي الرمل ، في سيدي مبروك في مستوى المنصورة ، وفي الناحية الجنوبيّة الغربية على الربوة أو الكدية التي يحتلها اليوم حيّ سكني جديد فسيح. ولا شيء في النصوص يدلّنا على امتداد المدينة إلى بعض الأرياض المتجهة نحو الاتجاهين المذكورين ، ولم تذكر إلّا الكدية[44]. وعلى بعد أربعة كيلومترات شمال المدينة ، ما زالت مزدهرة آنذاك واحة الحامّة الجميلة التي كانت تزرع بها الجنان الغنّاء منذ العصور القديمة ، وقد خُرّبت حوالي سنة 1520 أثناء الاضطرابات السياسيّة ثم استرجعت بعد ذلك بقليل ثروتها ورونقها[45]. وكما هو الشأن في تونس وبجاية ، كان للأمراء الحفصيّين رياض خارج قسنطينة ، وقد كان رياض السلطان أبي بكر يحمل في القرن الرابع عشر ، حسب ابن القنفذ ، اسم الدكّان[46] ونلاحظ أخيرًا ، في نفس تلك الفترة ، وفي موقع غير محدّد من ضواحي المدينة وجود ميدان رسمي لسباق الخيل يعرف باسم الميدان[47].

وفي أوائل القرن السادس عشر كانت قسنطينة تعدّ ، حسبما يبدو ، حوالي ثمانية آلاف أسرة ، مثل بجاية[48]. وهو ما يمثل حوالي أربعين ألف نسمة ، بما في ذلك أفراد طائفة يهوديّة كثيرة العدد ، لم تكن تسكن في حيّ منفصل. والغالب على الظنّ أن السكّان المسلمين الأقل اختلاطًا بالعناصر الأخرى ، بالمقارنة مع سكّان الموانئ ، كانوا عمومًا من أصل بربري ، فقد أشار البكري – في القرن الحادي عشر إلى وجود طوائف تنتسب إلى

43) الفارسية ، ص 426 وتاريخ الدولتين ، ص 194/105 وبالنسبة لتونس يتعلق الأمر بجامع باب البحر.

44) أنس الفقير ، ص 100.

45) E. Mercier، المرجع السابق ، ص 190 – 2.

46) الفارسية ، ص 382.

47) البلوي ، ص 208 أ – ب.

48) وقبل ذلك بخمسين ومائة سنة يبدو أن ابن خلدون (المقدمة ، 2/279 – 280) قد اعتبر قسنطينة أقلّ سكانًا من بجاية.

بعض قبائل مدينة ميلة القريبة أو منطقتيْ نفزاوة والجريد النائيتين[49] – ومن المحتمل أن تكون المدينة منذ عنفوان العصر الحفصي ، كما لوحظ ذلك بكلّ وضوح في القرن السادس عشر ، موزّعة إلى أحياء سكنيّة وصفوف منحازة إلى رؤساء العائلات الأقوى نفوذًا والمنتهجة لسياسة الأنصار. ولكن الشيء المؤكد والذي يتجلّى أحسن منذ القرن الثالث عشر ، هو وجود بورجوازية عريقة وثريّة ومحافظة في قسنطينة ، وعائلات كبرى متنافسة ، فيما بينها حول نفوذها القديم وامتيازاتها المتصلة بمرتبتها . وهي بمثابة الطبقة النبيلة التي وفرّت للبلاد مجموعة كبيرة من الأدباء ورجال الدين .

ولعلّه من المفيد أن ننقل حول هذا الموضوع هذه النادرة المعبّرة التي أوردها ابن قسنطينة العريق ابن القنفذ ، حيث قال[50] :

«يحكي بعض عدول بلدنا أن الأمير أبا زكرياء (آخر القرن الثالث عشر) – رحمه الله – مرض مرّة بقسنطينة وورد أهل بجاية بعد برئه للهناء ، وطلع جماعة من أهل بلدنا واجتمعت الطائفتان بجامع القصبة واستؤذن على الجميع ، فجلس مع أهل بلدنا والد والدي الخطيب بجامع القصبة يومئذ علي بن القنفذ وغيره . فخرج الحاجب وقال لهم : «مولانا يقول لكم : أنتم عندنا بالمكانة المعلومة ، وهؤلاء فقهاء بجاية أضياف علينا وعليكم فتسلّموا لهم في الدخول علينا قبلكم ، إن طابت بذلك نفوسكم» فقالوا : «نعم» ، وقاضي بجاية يومئذ الفقيه المحدث أبو العباس أحمد الغبريني صاحب «عنوان الدراية» وقاضي قسنطينة حينئذ الفقيه أبو محمد عبد الله بن الديم ، فدخلوا على الملك على هذا الترتيب : آخر البجائيين أوّل القسنطينيّين ، فسلّم البجائيون بترتيب ووقار وأدب مع قاضيهم وتزاحم القسنطينيّون ، وقاضيهم كأحدهم ، وكلّ واحد منهم يريد أن يكون هو الموالي للملك في جلوسه ، ولما اجتمع القاضيان ، قال الفقيه الغبريني للفقيه ابن الديم : «رأيت أدب أهل بلدنا معي وأنت لا وقار لك مع أهل بلدك» ، فقال له القاضي ابن الديم : «السّبب في ذلك أنّ فقهاءكم محدثون ببلدكم ، وهؤلاء كلّ بيت ترى أنّها أرفع من الأخرى بأصالتهم في بلدهم وقدم نعمتهم» فسكت القاضي الغبريني كالنّادم في قوله .»

وليس أحسن من هذه النادرة لإبراز الفوارق التي كانت تتجلّى من خلال عقلية النخبة ، بين مدينة بحريّة متعدّدة العناصر ولو بدرجة قليلة وبين مدينة داخلية كبرى.

---

49) البكري ، ص 63 – 132.

50) الفارسية ، ص 362 – 3.

وهذا التباين الموجود في السابق بين قسنطينة وبجاية في عقلية قسم من السكان ، نلاحظه اليوم – مع وجود الفارق الزمني – بين قسنطينة ومدينة الجزائر ، مثلاً. ألم تبق المدينة الأولى إلى يومنا هذا معقل البورجوازية الإسلامية الجزائرية التي تعدّ من بين أعيانها – مثال ذلك عائلة ابن باديس وعائلة ابن الفكون[51]– بعض العائلات الشهيرة منذ القرن الثالث عشر أو بعد ذلك؟

3 – **طرابلس:**

مع طرابلس ، نعود في الطرف الآخر من الأراضي الحفصيّة ، إلى مدينة ساحلية يفسّر ميناؤها البحري ما بلغته من نموّ اقتصادي ، ولو جزئيًا. وهنا ، كما في قسنطينة ، اكتفى الإسلام بالمحافظة على مركز عمراني عتيق في موقعه القديم ، ولكنّ اسمه قد تغيّر. ذلك أنّ مدينة آيا اللاتينيّة القديمة التي كانت في الأصل مرفأ تجاريًا فينيقيًّا ثم قرطاجنيًّا ، قد سُمّيَت منذ ذلك التاريخ باسم يوناني معرّب معناه «الثلاث مدن» ، حيث كان يطبّق سابقًا في نفس الوقت على المدينة المذكورة وعلى جارتيها لبدة وسبراتة[52].

ولقد كانت طرابلس خلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط تمثّل أقصى مدينة من مدن إفريقيّة في اتجاه مصر ، وكانت في نفس الوقت مرحلة للمسافرين عن طريق البرّ ومحطّة لتوقّف السفن التي كانت تقطع المسافة الطويلة الفاصلة بين المشرق والمغرب الإسلاميّين. وقد كانت مركز إقليم وشبه عاصمة جهويّة في عهد الموحدين والحفصيين ولكنّها استطاعت أن تعيش مستقلّة ، خلال أكبر فترة من القرن الرابع عشر ، مثل غيرها من المدن الواقعة في جنوب إفريقية ، وذلك تحت سلطة أسرة مالكة محليّة ، ثم تمكّنت في آخر القرن الموالي من التخلّص من جديد من الهيمنة الحفصيّة ، لتقع في سنة 1510 ، ربّما بأكثر سهولة ، في قبضة الإسبانيّين الذين كانوا قد احتلّوا بجاية في السنة السابقة.

والواقع أنه لولا الرحّالة التونسي التجاني الذي زار طرابلس سنة 1308 ، لكنّا نعرف شيئًا قليلاً عن تلك المدينة التي خصّص لها في رحلته الشهيرة عرضًا مستفيضًا[53]. وتبعًا لذلك فإننا سنهتمّ بتلك المدينة في بداية القرن الرابع عشر ، حينما كانت تحت سلطة والٍ حفصي معيّن من قِبَل تونس. فالذي لا بدّ أن يسترعي انتباه الأجنبي هو وجود معلم قديم

51) العبدري ، ص 18 ب و 19 أ وعنوان الدراية ، ص 202.

52) أنظر حول تاريخ المدينة ، Rossi، الفصل المخصص لطرابلس في دائرة المعارف الإسلامية.

53) التجاني ، 2/135 – 7 ، 139 – 40 ، 149 – 155.

داخل المدينة غير بعيد عن الميناء ، وهو معلم ضخم ما زال موجودًا إلى يومنا هذا ، رغم التخريب الذي لحق قسمه الأعلى واختفاء قاعدته ، انه قوس النصر الفخم المقام على شرف الإمبراطور الروماني مارك أورال سنة 163[54]. وقد كان يعلوه في عصر التجاني معبد إسلامي صغير ، يرمي في الأصل ، حسبما يقال ، إلى إنقاذ ذلك الأثر الجليل من عبث العابثين والمخرّبين. وقد كان قوس النصر يحتلّ ، حسب الاحتمال ، مفرق الطريقين الرّومانيّين الرئيسيّين المتقاطعين حسب زاوية مستقيمة. ويبدو أنّ ذلك التخطيط يبرز الشكل الحالي هو نفسه. إذ من الجدير بالملاحظة أن المدينة الإسلامية التي بُنِيَت على أنقاض المدينة العتيقة قد احترمت بصورة محسوسة ، وفي أعلى مستوى ، الرسم القديم للشوارع وشكلها المستقيم. ولقد صرّح الرحالة [التجاني] المندهش في العصر الوسيط ، قائلاً : «ورأيت شوارعها ، فلم أر أكثر منها نظافة ولا أحسن اتّساعًا واستقامة ، وذلك أن أكثرها تخترق المدينة طولاً وعرضًا من أوّلها إلى آخرها على هيئة شطرنجية». ولم يكن الأمر كذلك في العادة بالنسبة إلى المدن التي شهدت تحوّل نظام الطرقات الروماني إلى نظام الطرقات الإسلامي.

وكان يمتدّ في الشمال سور مثلّث الشكل تقريبًا. إلى نقطة من الشاطئ كانت تحمي بواسطة بعض الصخور الكبيرة ، على وجه متوسّط ، الميناء الواقع في الواجهة الشمالية الشرقية. ومن بين الجوانب الثلاثة ، هناك جانبان ممتدّان على طول الساحل ، وجانب واحد ، وهو الجانب الجنوبي ، كان متجهًا نحو اليابسة ، وهو الوحيد الذي حصّنه البيزنطيون سابقًا توقّعًا لأيّ هجوم عن طريق البرّ.

وحسب بعض الأخبار المتواترة ، قام القائد العباسي الذائع الصيت هرثمة بن أعين ، والي إفريقية ، للمرّة الأولى بإقامة الأسوار على ضفاف البحر ، في السنوات الأخيرة من القرن الثامن ميلادي ، في حين قام الوالي عبد الرحمان بن حبيب ، قبل ذلك بخمسين سنة ، بتحصين السور الجنوبي ، وفي منتصف القرن العاشر تولّى أحد الولاة الفاطميّين ترميم كامل السور الذي أشاد الجغرافيّون فيما بعد بأسسه الجميلة المبنيّة بالحجارة[55]. وفي عهد الحفصيّين حرص السكّان أنفسهم على الاعتناء ، على حسابهم الخاص ، بمثل تلك الأسوار المتينة ، التي سيعجب بها ، في أوائل القرن السادس عشر ، الغزاة الإسبانيّون وقد قضى الأهالي حوالي مائة سنة لإنجاز جهاز دفاعي إضافي متمثّل في بناء مقدّم جدار أو «ستارة» في الواجهة

---

54) Aurigemma في إفريقيا الايطالية ، 1933 ، ص 135 – 161.

55) البكري ، ص 20/7 والإدريسي ، ص 142/121.

الجنوبية. وهذا العمل قد أمر بالقيام به الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص في شعبان 614 هـ / نوفمبر 1217 م. وبعد ذلك بقليل، في سنة 1300، جرت محاولة لحفر خندق في نفس تلك الواجهة الجنوبيّة، انطلاقًا من الزاوية الجنوبيّة الشرقية، ولكن يبدو أن تلك المحاولة قد فشلت، نظرًا لنقص الفنيّات التي لم تسمح بتثبيت الأرض المرمّلة أكثر من اللازم.

ولقد فُتحت في السور على الأقلّ ثلاثة أبواب، قد أشارت إليها المصادر، وهي: باب البحر في الشمال الشرقي المفضي إلى الميناء وباب هوّارة في الواجهة الجنوبيّة، قرب الطرف الشرقي، يعزّزه من الخارج باب الستارة المعروف باسم باب عبد الله، وأخيرًا الباب الأخضر، الواقع حسب الاحتمال في الجهة الغربية، في نفس تلك الواجهة الشرقية.

وفي الزاوية الجنوبية الشرقية من الأسوار، كانت تقع القلعة أو القصبة، مقرّ إقامة الوالي، وهي فسيحة الأرجاء تسع ساحتين كبيرتين، ولكن منذ السنوات الأولى من القرن الرابع عشر، أصبح عدد كبير، من المباني التي كانت تشتمل عليها القصبة، في حالة خراب، بل تم التفويت في جزء كبير من الأرض التي كانت تحتلّها.

وهذا ما يفسّر التجاء السلطان ابن اللحياني المخلوع بتونس والمنتصب في طرابلس سنة 1317، إلى بناء قصر جديد في الحين، أو على الأقلّ، جناح للاستقبالات، في تلك المدينة الأخيرة، في إحدى نقاط القصبة. وقد استرعى ذلك المبنى المعروف باسم «الطارمة»، الأنظار، بما استُعمِل فيه من رخام وزليج[56]. وبالقرب من القصبة – في داخل المدينة حسبما يبدو – كان يوجد رياض كبير مخصّص في أوّل الأمر للوالي، ومحلّى في سالف الزمان بعدد من المباني الفخيمة التي أصبحت في الأثناء في حالة خراب، وقد تمّ التفويت في ذلك المكان إلى أحد الخواصّ الذي أقام به مسكنًا.

ولم تبلغنا أية معلومات مفصّلة حول الأسواق، التي يتّفق جميع المؤلفين على اعتبارها هامة ومنسّقة أحسن تنسيق طوال العصر الوسيط. ولكنهم لم يوضّحوا لنا هل كان الحيّ اليهودي موجودًا، كما هو الآن، في الناحية الغربية، ملاصقًا للأسوار؟

وفي وسط المدينة بُني الجامع الأعظم، أو بالأحرى، انتهت أشغال بنائه، بعناية الوالي الفاطمي خليل بن إسحاق، في بداية القرن العاشر. وفي سنة 1300 تمّ تجديد سقوفه. وكانت المئذنة، المرتفعة للغاية ذات قاعدة دائرية وشكل مسدّس الزوايا والضلوع، في نصفه الأعلى. أما مساجد الأحياء السكنية فقد كانت كثيرة العدد، ومن بينها مسجد قد

56) العبر، 451/2 وتاريخ الدولتين، ص 96/53.

حظي بعناية المصلّين. ويقال إنّ تاريخه يرجع إلى السنوات الأولى من العهد الإسلامي ، ويقع غير بعيد عن باب هوّارة. وهناك مسجد آخر يقع بدون شكّ في الناحية الغربيّة ويقال إنّه قد حظي بزيارة المهدي الموحّدي ، أمّا مسجد الموحدين فهو يقع بالقرب من القصبة ، ولكنه ليس من بين أجزائها ، كما هو الشأن في المدن الأخرى. وهو مسجد صغير لا تقام فيه صلاة الجمعة ، يعرف باسم مسجد «العشرة» ، لأنه كان مستعملاً عهدئذ كقاعة لاجتماعات العشرة أعيان الكبار في المدينة. ومن ناحية أخرى فإن أجمل حمّام قد حُبّس على أحد مساجد المدينة ، وكان من قبل تابعًا للقصبة. ويعتبر أهمّ معلم ديني جدير بالملاحظة ، مع الجامع الأعظم ، المدرسة المنتصريّة التي كانت تبعد كثيرًا عن ذلك الجامع ، حسبما يبدو ، وهي منسوبة إلى الخليفة الحفصي المستنصر ، وقد بُنيت من سنة 655 إلى سنة 658 هـ (من 1257 إلى سنة 1260 م) في عهد ذلك السلطان ، من طرف القاضي عبد الحميد بن أبي الدنيا ، أي بعد فترة قصيرة من بناء أقدم مدرسة من مدارس تونس. وقد أشاد بها ابن سعيد الذائع الصيت في شعره ، واعتبرها الرحالة العبدري في آخر القرن الثالث عشر فريدة من نوعها في كامل بلاد المغرب[57].

وربّما لم يكن يوجد داخل مدينة طرابلس ذاتها ، بل في ضواحيها ، أكبر عدد من الأضرحة المكرّمة المنبثة في المقابر وفي الواحة التي كانت في سالف الزمان مغروسة بشكل بديع بالنخيل والزياتين وأشجار التين وغيرها من الأشجار المثمرة ، وقد عاث فيها بنو هلال وبنو سليم فسادًا وأصبحت في منتصف القرن الثاني عشر في حالة يرثى لها. ثم جُدّدت شيئًا فشيئًا في العهد الحفصي. وفي القرن الخامس عشر أصبحت تعرف باسم «المنشأة». وأشار التجاني إلى بعض المساجد الواقعة خارج السور ، من بينها مسجد عبد الله الشعاب (المتوفّى سنة 857 هـ) الذي سبق أن أشار إليه البكري ، وهو آنذاك «خالٍ لا عمارة به» ، ومسجد الخطّاب البرقي الواقع في الجهة الشرقيّة ، على ضفاف البحر وجامع الجدّة أو أبي الحسن الباريزي. ومن القبور التي كانت تُزار بوجه خاص ، ضريح عبد الوهاب القيسي وضريح اسماعيل اللّواتي.

ولقد عُوّض في القرن الثالث عشر أو حوالي سنة 1300 المصلّى الذي كان موجودًا في الجهة الغربية في أوائل القرن العاشر ، بمصلّى آخر أقيم في الناحية الجنوبية الشرقيّة. وفي الثلث

57) العبدري ، ص 42 أ.

الأوّل من القرن الخامس عشر أقام الأمير محمد ابن سلطان تونس أبي فارس ، في قلب الواحة ، زاوية أنيقة وقصرًا بديعًا وسط بستان[58].

هذا وإنّ طرابلس التي استولى عليها الإسبانيّون ثم فرسان مالطة في النصف الأوّل من القرن السادس عشر ، واسترجعها منهم الأتراك منذ سنة 1551 ، سوف لا تعرف الانحطاط. فلقد جدّد الإسبانيّون بناء سورها وأعادوا تشييد قصبتها التي أصبحت تدعى «القشتيل». وأكمل العثمانيّون في وقت مبكّر جهاز التحصينات وأضافوا إلى المدينة خلال العصور المتعاقبة ، ولا سيما في عهد أسرة قرملّي في القرن الثامن عشر ، أغلب المعالم المدنية والدينيّة التي تعرضها المدينة العتيقة على أنظار الزائرين في الوقت الحاضر.

58) رحلة عبد الباسط ، ص 55 ب .

الباب السّابع
أهل الذمّة

الفصل الأوّل
اليهود

لقد كان سكّان البلاد الحفصيّة في أغلبيتهم الساحقة ، مسلمين ، وكمسلمين درسنا توزيعهم في الباب الخامس. ولكن بالرغم من قلّة عدد الطوائف المعتنقة لديانات أخرى ، من يهود ونصارى ، بالنسبة إلى مجموع السكّان ، فقد كان يقرأ لها حساب في أكثر من ميدان. ولا مناص حينئذ من إبراز مكانتها الخاصّة وتحليل وضعيّتها السياسيّة والاجتماعية. وسنطرق هذا الموضوع هنا مرة واحدة ، وسنبدأ بالعنصر اليهودي الذي كان موجودًا دومًا وأبدًا في البلاد المغربية منذ العصور القديمة.

ولا يناسب المقام للإشارة إلى أصول الطائفة اليهوديّة المغربية الغامضة ولا للخوض في مصادر الأفواج اليهودية المتعاقبة التي ساهمت في تكوين تلك الطائفة. وسنقتصر على التأكيد على أنّ مجموعات بربرية معتنقة للديانة اليهودية كانت متعايشة في تلك الربوع في العصر الوسيط ، وقد اندمجت جزئيًا مع الجاليات اليهوديّة القادمة من المشرق. أمّا في إفريقية ذاتها ، فإن الدور الهامّ الذي قام به اليهود في الحياة الثقافية والاجتماعية بقرطاجنة الرومانية ، قد قابله بعد مضيّ عدّة قرون ، الازدهار الخارق للعادة الذي عرفته الطائفة اليهودية بالقيروان ، ذلك الازدهار الذي صادف تفوّق تلك المدينة ، بوصفها عاصمة إسلاميّة كبرى من القرن التاسع ميلادي إلى النصف الأوّل من القرن الحادي عشر. إلّا أنّ خراب القيروان إثر الزحفة الهلاليّة قد وضع حدًّا لذلك الازدهار اليهودي بإفريقية.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن مؤرخ طليطلة ابن داوود قد أشار إلى أن الحبرين الأخيرين المشهورين في القيروان «الراب» حنانئيل بن حوشيئيل و«الراب» نسيم بن

يعقوب[1] قد توفيّا في نفس سنة 1050 أي بالضبط إبّان قدوم بني هلال إلى المغرب . ويبدو بصورة طبيعية أن الدراسات الدينيّة اليهودية قد وجدت لفترة من الزمن ملاذا مغمورًا في عاصمتي المملكتين الصنهاجيّتين الشرقيّتين ، المهديّة وقلعة بني حمّاد . كما يبدو أن إسحاق الفاسي الذائع الصيت[2] قد انطلق من المدينة الأخيرة في اتجاه الأندلس في أواخر القرن الحادي عشر. ولكنّ الموحّدين ، مثلما أزالوا من المغرب الأقصى والأندلس كلّ ما كان المرابطون قد تركوه من آثار حياة يهودية حرّة ومزدهرة ، قضوا تمامًا باضطهاداتهم في إفريقية على الحضارة اليهوديّة الزاهرة التي سبق أن زعزعتها على نحو مخطر اضطرابات الزحفة الهلالية. هذا وإن المرثيّة العبرانية التي نظّمها إبراهيم بن عزرا (المتوفى سنة 1167) ، حول أعمال الموحّدين «لاستئصال» اليهود ، معروفة من الجميع ، كما إن الإضافات القديمة إلى تلك القصيدة من قبل بعض المغاربة قد أوردت قائمة الطوائف اليهودية الموجودة آنذاك في البلاد التونسية والبلاد الطرابلسية الحاليّتين ، والتي تعرضت لأعمال العنف المذكورة في كلّ من تونس وسوسة والمهديّة وقفصة والحامّة وقابس وجربة وصرمان وطرابلس ومسلاتة ومسراتة[3] ونلاحظ أنه لم يرد ذكر القيروان هنا ، فهل انقرضت الطائفة اليهودية من تلك المدينة منذ بداية القرن الثاني عشر ، حتى قبل قدوم عبد المؤمن ؟

إلّا أنه من المبالغة الاعتقاد بأنّ اليهودية قد زالت تمامًا من إفريقية إثر الزوبعة الموحديّة . حيث أنّ تلك البلاد لم تشهد حركة طرد جماعية مثلما ستشهد ذلك أروبا دوريًّا ابتداء من موفّى القرن الثالث عشر ، وربّما لم تحصل حركة هجرة جماعيّة نحو بلدان مضيافة أكثر. ولكن يتّضح من المرثيّة المشار إليها أعلاه ومن المعلومات المفصّلة أكثر لدينا حول أحداث المغرب الأقصى في نفس تلك الفترة ، أنّ ذلك الاضطهاد قد أجبر بعض العائلات اليهودية على الفرار أو اعتناق الدين الإسلامي . وفي داخل البلاد لوحظت بعض حركات التنقّل التي تدلّ على أن أعمال القمع لم تقع في نفس الوقت في كلّ مكان . ونظرًا لانعدام معلومات مضبوطة في هذا الصدد ، يمكن أن نفترض أن تلك الأعمال قد اتّبعت نفس الاتجاه الجغرافي الذي اتبعته الغزوة الموحّدية .

---

1) أنظر حول هذين الشخصين ، Poznanski، *Qairawan Ansè*، فرسوفيا 1909 ، ص 20 – 24 و 37 – 44 .

2) أنظر: نفس المؤلف ، قلعة بني حماد ، مجلّة الدراسات اليهودية ، ج 58 ، 1909 ، ص 297 – 8 .

3) Gazès، مجلة الدراسات اليهودية ، ج 20 ، 1890 ، ص 86 – 7 و Slouschz، رحلة بإفريقيا الشمالية ، فيلادلفيا 1927 ، ص 221 – 2 ورحلة التجاني ، 397/2 وابن الأثير ، ص 586 .

ولقد خرجت اليهودية الإفريقية من ذلك العصر المضطرب منقوصة بالتأكيد من حيث العدد ولكنّها قد أصيبت بوجه خاصّ ، في قواها الحيّة ووضعيّتها الاقتصادية ، ونظامها الاجتماعي وقيمتها الثقافية والدينيّة . وتُنسب بصورة مشكوك فيها إلى ميمون رسالة تظهر يهود إفريقية «بين تونس والإسكندرية» مرورًا بجربة ، بمظهر المنحطين ثقافيًا ، وتشير إلى أن الدراسات التوراتية والتلمودية رديئة في تلك الربوع ، بالرغم من وجود بعض الأحبار القضاة (ديّانيم)[4] . وإذا اعتبرنا تلك الرسالة صحيحة ، فإنها تكون متعلقة حسب الاحتمال بالرحلة التي قام بها ميمون انطلاقًا من المغرب الأقصى ، في اتجاه مصر ، سنة 1165 ، أي بعد سنوات قليلة من انتهاء الغزوة الموحّدية في شمال إفريقيا ، وتكون حينئذ بمثابة الشهادة المفيدة في آن واحد على بقاء الطوائف اليهودية بإفريقية وانحطاطها المتفاقم .

ويبدو أن يهود إفريقية ، إثر استقرار النظام الموحّدي ثم انتصاب الحفصيين ، قد استعادوا حياتهم بصورة تكاد تكون طبيعية وخالية على الأقل من التخوّف المستمرّ بشأن ذواتهم وممتلكاتهم . وقد تمكن كثير من اليهود الذين اعتنقوا الدين الإسلامي من الرجوع إلى ديانتهم الأولى وفتحت البِيَعُ شيئًا فشيئًا أبوابها من جديد[5] . ولقد تحدثت المصادر مرات متتالية في القرن الثالث عشر عن يهود تونس . وفي سنة 1239 م بعث يهود جربة جالية للاستقرار في بالرمو ، فكوّنوا بها طائفة مستقلّة بذاتها منفصلة عن بقية السكّان الإسرائيليّين ، وقد تحصلت من فريدريك الثاني على امتيازات لزراعة الحنّاء والنيلة وكذلك على لزمة بستان النخيل الملكي لمدة بضع سنوات[6] . ومن المحتمل علاوة على ذلك أن تكون جميع المدن ذات الأهمية الواقعة على ساحل افريقية قد استمرّت بدون انقطاع في إيواء عدد من اليهود ، من ذلك مثلاً أن الطوائف اليهودية الموجودة في بجاية وعنابة وطرابلس والمشار إليها في القرن الخامس عشر في أجوبة الأحبار بالجزائر[7] كانت تعتبر بدون شكّ أقدم الطوائف بكثير ، وقد عُثِر في مسراتة على شواهد قبور مؤرخة في القرون الثاني عشر والثالث عشر والخامس عشر[8] .

---

4) أنظر : *Cazès*، تاريخ يهود البلاد التونسية ، ص 80 – 2 و Slouschz ، المرجع المذكور ، ص 155 – 6 .

5) لا شكّ أن الرواية التي أوردها المراكشي ، ص 223 – 265 مبلاغ فيها . وحسب تلك الرواية المحررة سنة 621 هـ /1224 م لم تكن توجد أيّة بيعة في كامل بلاد المغرب وأن اليهود ما زالوا مجبورين هناك على التجاهر بالإسلام .

6) أنظر : R. Straus ، *Die Juden im Kônigreich Sizilien unter Normannen*، هايدلبرغ 1910 ، ص 24 و 108 – 110 .

7) أنظر بالخصوص : Cazès، تاريخ يهود البلاد التونسية و Epstein، *Responsa of Rabbi Duran* .

8) أنظر : Slouschz، رحلة بإفريقيا للدراسات اليهودية ، 1913 ، ص 516 – 524 ولنفس المؤلف : رحلة بشمال إفريقيا ، ص 53 – 8 .

ومن بين المراكز العمرانية الداخلية ، كانت مدينة قسنطينة تضمّ بدون انقطاع يهودًا[9] من ذوي العادات المتأثرة جدًا بالطابع البربري. وبالعكس من ذلك ليس لدينا معلومات حول احتمال وجود طوائف يهودية في مدن داخلية أخرى مثل باجة وقفصة وتبسة والقيروان التي بقيت في العصر التركي وحتى الاحتلال الفرنسي مغلقة في وجه غير المسلمين[10]. فهل كانت تضم بعض الإسرائيليّين فما بين القرن الثالث عشر والقرن الخامس عشر؟ إن سكوت المصادر حول هذه النقطة بالذات يدعونا إلى الجواب بالنفي. وفي هذه الحالة تكون الديانة اليهوديّة قد أُلغيت مدّة تناهز السبعمائة سنة من إحدى المدن التي كانت قد تألّقت بها تألّقًا شديدًا. وهناك حسب علمي وثيقة من وثائق جامع القيروان الأعظم[11] تجيز الشكّ. ففي سنة 908 هـ / 1500 – 01 م أُجّرت إدارة أوقاف ذلك الجامع لمدة سنة مقابل ثلاثة أرباع دينار دكّانًا يقع في أحد أبواب المدينة إلى شخص يدعى ميمون اليهودي ، بدون ذكر أيّة صفة أخرى ، فهل هو يهودي غير معتنق للدين الإسلامي؟ إننا نرى من الأحسن إبداء بعض الاحتراز في هذا الصدد والاعتقاد بأن مسألة إقامة اليهود بالقيروان في العهد الحفصي ، قضية لم تفضّ نهائيًا.

وإلى جانت الجماعات المستقرّة بالمدن ، كان اليهود بالمغرب يضمّون بعض مجموعات من الرحّل «القاطنين تحت الخيام»[12] ، وقد انقرضوا في الوقت الحاضر بصورة تكاد تكون غير ملحوظة. ولا نعلم أيّ شيء عن أولئك اليهود الرحّل «باهوصيم» في البلاد الحفصية. ولعلّه من غير المناسب أن نستنتج من أحدث المواقع التي استقروا بها ، وجود مساكنهم السابقة للعهد التركي[13]. والغالب على الظنّ ، رغم انعدام النصوص ، أن سكّانًا من اليهود كانوا يقطنون المناطق المتاخمة للصحراء في الجنوب التونسي ، مثل الجريد ونفزاوة ومطماطة. ولدينا معلومات ثابتة حول وجود طائفة يهودية في بسكرة وأُخرى في تقرت في القرن الخامس

9) كان يوجد أيضًا بعض اليهود في ضواحي المدينة بقرية الحامّة في القرن الخامس عشر ، أنظر: تاشباص ، 3/ عدد 100.

10) حتى في سنة 1827 ، قتل ثلاثة يهود معروفون حرقًا ، أنظر: Monchicourt ، *Relations inédites de Nyssen*، *Filippi et Culligaris* ، باريس 1929 ، ص 221.

11) الصندوق 52 ، الوثيقة عدد 66.

12) ياخين ، 2/ عدد 10.

13) أنظر حول اليهود الرحّل بإفريقية في العصر الحديث ، Monchicourt، منطقة التلّ الأعلى ، ص 301 – 3 و Slouschz، رحلة الدراسات اليهودية ، ص 556 – 9 ورحلة إلى شمال إفريقيا ، ص 295 – 305.

عشر[14]. وأخيرًا ففي الجنوب الشرقي كان الجبل الطرابلسي يضمّ بعض الطوائف اليهودية التي انقرضت اليوم بصورة تكاد تكون تامة[15] وقد بقي منهم عدد ضئيل في القسم الشرقي بجبل ايفرن وجبل غريان ، لا يتجاوز بضع مئات من السكّان[16]. أمّا في الأماكن الأخرى فلم تبق سوى بعض الأطلال وأسماء المواقع والذكريات المحليّة وأحيانًا بعض الشواهد التي تثبت بوجه خاصّ أن جبل نفوسة ، من القرن الثاني عشر إلى موفّى القرن الرابع عشر ، وحتّى بعد ذلك التاريخ بدون شكّ ، كان يضمّ شبكة كاملة من المراكز اليهودية من جيادو إلى نالوت ، في تلك المنطقة التي لم يبق فيها اليوم أيّ يهودي . ولأسباب جديرة بالتوضيح ، استوعبت المدن أو الواحات الساحلية في العصر الحديث في آخر الأمر جلّ السكان اليهود الطرابلسيّين .

وقبل نهاية القرن الرابع عشر بقليل ، جدّ حادث هامّ في التاريخ اليهودي ببلاد النصارى ، كان له تأثير عميق للغاية في الطوائف اليهودية بإفريقيا الشمالية . ذلك أن الحملة الاضطهادية الكبيرة التي اندلعت في سنة 1391 في جميع أرجاء شبه الجزيرة الإيبيرية ، ولا سيما في مملكة قشتالة ومنطقة قطلونية وجزر البليار ، قد تسبّبت في هجرة عدد كبير من اليهود الذين اتجه قسم منهم إلى البلاد المغربية . ويبدو أن القادمين الجدد قد حظوا باستحسان السلط العمومية والسكان المسلمين . ذلك أن توافدهم لم يكن يُعتبر من الأمور الشاغلة للبال ، بل كان يبشّر بتحقيق إنجازات اقتصادية جديدة مفيدة للجميع ، فبفضل ما جلبوه معهم من رؤوس أموال وما كانوا يقومون به من نشاط تجاري متأثر بالطرق الأوروبية وعلى اتصال مستمرّ بأوروبا ، قد أدّوا عدة خدمات إلى الأمراء ، بالزيادة في موارد الجباية وإلى الخواصّ ، بتسهيل معاملاتهم في مستوى عمليات البيع والشراء ، على حدّ السواء . والواقع أنّه لم تصلنا أيّ أخبار عن احتجاج المسلمين ضدّ قدومهم ، بل العكس من ذلك فإننا نعلم أن بني عبد الوادي قد استقبلوهم بطيب خاطر في تلمسان[17]. أمّا موقف الحفصيّين الذي ليس لدينا معلومات مماثلة في شأنه ، فقد كان على أقلّ تقدير متّسمًا بالتسامح . وهكذا فإن بلاد المغرب التي نسيت حملة الاضطهاد الموحّدية السابقة ، قد عرفت كيف تصبح ملاذًا

---

14) تاشباص ، 3/ عدد 71 وياخين ، 81/1 – 107 و53/2 – 57 .

15) [لقد هاجر أغلب أفراد الجالية اليهودية البلاد الليبية بعد الاستقلال] .

16) أنظر : Cazès ، *Antiquités judaïques en Tripolitaine* ، ص 79 – 80 وSlouschz ، رحلة الدراسات اليهودية ، ص 526 – 538 ورحلة إلى شمال إفريقيا ، ص 196 – 201 .

17) Epstein ، المرجع السابق ، ص 13 – 14 .

لعدّة عائلات يهودية من أصل إسباني ، وستتواصل حركة الهجرة هذه فيا بعد ، تتخلّلها فترات هادئة وأطوار نشيطة طوال عدّة قرون.

هذا وإنّ قضية العلاقات بين اليهود المهاجرين وإخوانهم في الدين المستقرّين في شمال إفريقيا منذ عهد بعيد ، معقّدة للغاية[18]. وكما هو الشأن دائمًا في مثل هذه الحالات ، تدخل في الحساب عدة اتجاهات متناقضة ، وحسب الأماكن والأزمان ، يطغى اتجاه من تلك الاتجاهات أو يفضي الأمر إلى حلّ وسط ، ويقابل الرغبة في معاملة اللاّجئين معاملة أخويّة ، الحرص على اجتناب المنافسة الاقتصادية في ممارسة نفس المهن ، لا سيا وأن تلك المنافسة قد كانت على غاية من الحدّة ، بالنظر إلى ما كان يتميّز به القادمون الجدد من مهارة فنيّة فائقة ، كما تقابل الرغبة في توحيد الديانة ومجموع المتديّنين بها داخل مجموعة واحدة ، الاختلافات في المذهب واللغة ، والمفاهيم الاجتاعية والعادات ، على وجه الخصوص. فممّا لا مفرّ منه حينئذ أن يثير قدوم الاسبانيّين – ولا سيما القطلونيّين والميورقيين – في الدّيانة اليهودية الشمال إفريقية حوالي سنة 1400 شبه أزمة أخلاقية تدلّ عليها بعض المؤشّرات. ولكنّ سيتضح في آخر الأمر أن تلك الأزمة قد كانت صالحة ، إلى حدّ بعيد ، بفضل ما كان لبعض الشخصيات البارزة من بين اللاّجئين من تأثير بعيد المدى ، أمثال الحبر افرايم انكاوة بتلمسان والحبرين اسحاق بن شيشيت برفات وشمعون بن صماح دوران بالجزائر. ونلاحظ أن مملكة بني عبد الوادي هي التي تلقّت أهمّ مدد في هذا الميدان ، سواء من حيث الكيف أو من حيث الكمّ بدون شكّ ، كما نلاحظ بهذه المناسبة الأهمية القصوى التي اكتسبتها الديانة اليهودية في مدينة الجزائر في القرن الخامس عشر ، في حين لم ترتق تلك المدينة بعد إلى مصافّ العاصمة ، حيث لم تبلغ تلك المنزلة إلّا في العهد التركي. ولعله من المناسب أن نتساءل هل أن الازدهار الاقتصادي الذي اكتسبته المدينة بواسطة أولئك اليهود الإسبانيّين وتجارتهم البحرية لم يهيّئها ، إلى حدّ ما ، إلى ذلك المصير المقبل؟ هذا وإنّ الطوائف اليهودية في البلاد الحفصية ، ولا سيا في المدن الساحلية ، قد نالت نصيبها من المهاجرين. وسيستفيد السكان اليهود بإفريقية من حيث العدد ولكن بالخصوص من حيث القدرة على التنظيم والقيمة الذهنية والاجتاعية ، بفضل اتصالهم بالقادمين الجدد والاقتداء بهم. ويبدو لنا أن تلك الجالية ، بعد فترة طويلة من الانزواء ، قد استعادت شعورها بذاتيّتها ، وجدّدت حياتها الروحية وأنعشت مؤسساتها ، وقد كانت أنظارها متجهة مرارًا وتكرارًا نحو مدينة الجزائر ، مبعث النّور.

18) نفس المرجع ، ص 14 – 17.

أمّا الوضعية الشرعية التي كان يتمتّع بها اليهود في الدولة الحفصية ، فهي نفس الوضعية التي يعترف بها الإسلام «لأهل الكتاب» المسموح لهم بالإقامة في دار الإسلام من طرف المجموعة الإسلامية التي تضمن لهم من حيث المبدأ «حمايتها» ، وهي وضعيّة «الذميّين» المعروفة والمقنّنة بمقتضى الفقه الإسلامي. ومقابل ذلك التسامح وتلك الحماية ، من جهة ، وحرصًا ، من جهة أخرى ، على إبقاء الرعايا غير المسلمين دومًا وأبدًا في حالة متدنية بالنسبة إلى المؤمنين ، فرض الإسلام على أهل الذمّة التزامات جبائية وثيابية خاصّة ، وقضى عليهم بالحرمان من بعض الحقوق.

ويتمثّل الأداء الخصوصي الملازم – إن صحّ التعبير– لوضعية الذمّي ، في الضريبة الشخصية السنوية الموظفة على جميع الذكور البالغين والمعروفة باسم «الجزية». وهذه الضريبة هي التي كان يدفعها يهود إفريقية بالعنوان المذكور إلى الحفصيّين. وقد كانت تُستخلَص على الرؤوس ويُعفَى منها الأحبار المتمتعون بشيء من الشهرة ، لا أرباب الشعائر الدينيّة العاديّون. ولا ندري بالنّسبة إلى ذلك العصر ماذا كانت قيمتها[19]. وبالإضافة إلى هذه الضريبة الشرعية ، كانت الخزينة تطالب من جهة أخرى الطوائف الدينيّة بدفع بعض المبالغ بصورة تعسّفية في مناسبات دوريّة أو بصورة استثنائيّة. وهذا النوع من الأداء غير القانوني في نظر الشريعة الإسلامية ، كان يعرف باسم «قانون». وقد كانت الطائفة اليهودية ، في شخص رؤسائها ، مسؤولة على تسديده ، ومكلّفة باستخلاصه من أفرادها كما تراه صالحًا. ولكن لا ندري هل كان أرباب الشعائر الدينية ومعلّمو المدارس اليهودية معفين من تلك الضريبة مثل الأحبار. وقد استفتت بجاية شمعون دوران حول هذا الموضوع ، فأجاب بأن العرف المحلّي يقوم مقام القانون في هذا الميدان ، ولكنه رأى أنّ الحل المقبول إن كان ملائمًا لأرباب الشعائر الدينية ، ينبغي أن يطبّق أيضًا على معلّمي المدارس[20].

ويُعتبر الحادث التالي الذي جرى بقسنطينة حوالي منتصف القرن الخامس عشر ، مثالاً للمطالب الجبائية التي كان يخضع لها اليهود بصورة تعسّفية. فقد طالب الوالي من الجالية اليهودية ، بواسطة رئيسها ، دفع مبلغ إضافي زيادة عن الضريبة العادية المستخلصة قمحًا. فدفع رئيس الجالية المبلغ المذكور من ماله الخاصّ ، دون أن ينبّه منظوريه إلى ذلك. وعند وفاته طالب ورثته الجالية اليهودية بإرجاع المبلغ المدفوع. فرفضت تسديد ذلك المبلغ وأيّدها حبر

(19) لقد اعتبر الكاتب Epstein، (ص 13 و52) بمثابة الجزية الأداء البالغ 2 1/8 أو 3 دنانير والذي كان يدفعه يهود تنّس كلّ شهر. وهذا التأويل مشكوك فيه حسب رأينا.

(20) تاشباص ، 153/3 و254 وتحفة الأريب ، ص 12.

الجزائر ، بدعوى أنّه لا يمكن أن تكون مسؤولة عن دَيْن لم يكن لها سابق علم به[21].

وهناك قضيّة أخرى تكشف لنا في آن واحد عن حرص الجالية اليهودية على إشراك كلّ فرد من أفرادها في نفقاتها وعن تراكم الأعباء المحمولة بهذه الصورة على عاتق الخواصّ. فقد قرّر يهود بجاية أن يساهم اليهود القادمون للاستقرار في مدينتهم ، في تسديد جميع الضرائب والنفقات المشتركة ، وإلّا تمّ فصلهم عن المجموعة. وقد أراد أحد التجار الأجانب ، بمساندة بعض الرجال من ذوي النفوذ ، التملّص من تلك القاعدة ، بدعوى أنه يدفع من جهة أخرى بعض الاداءات للخزينة. ولكن برفات الذي استُفتي حول ذلك الموضوع ، أبدى رأيًا مخالفًا لذلك وأيّد إلزام كلّ شخص مقيم بالمدينة مدّة تزيد عن اثني عشر شهرًا ، بالخضوع لقرار المجموعة[22].

أمّا إلزام غير المسلمين بالتميّز عن المسلمين بارتداء ثياب خاصّ وحمل شعار مميّز. فلئن لم يكن من الأمور الأصليّة والجوهرية ، إلّا أنّ له جذور قديمة في الإسلام يرجع عهدها إلى الخليفة عمر بن الخطاب وبالأحرى إلى الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ، وهذا الإجراء مدينٌ بنظامه المعهود أكثر ، إلى الخليفة العباسي المتوكّل (سنة 233 هـ / 849 م)[23]. ويبدو أن تطبيق مثل ذلك الإجراء الذي كان يرمي إلى إهانة المعنيّين بالأمر ، قد كان متقطّعًا مدّة طويلة من الزمن ، وقد تغيّرت كثيرًا الصرامة التي تمّ بها ذلك التطبيق. ففي بداية القرن الحادي عشر تشير المصادر إلى الصرامة التي أبداها الخليفة الفاطمي الحاكم ، حيث أجبر «دافعي الجزية» على حمل شارات يمكن رؤيتها من بعيد. وبعد ذلك بمائتي سنة ، اتّخذ في المغرب الأقصى الخليفة الموحّدي المنصور في آخر عهده (595 هـ / 1198 م) قرارًا مماثلاً ضدّ اليهود الذين أُجبِروا على ارتداء جلابيب زرقاء يبلغ طولها ذراعًا وتزيّنها أكمام عريضة وطويلة جدًّا تثير اشمئزاز النّاظرين (حسب شهادة المعاصرين). كما أُجبروا على وضع قلنسوات زرقاء على رؤوسهم عوض العمائم ، كانت تصل حتى أسفل آذانهم «فيمكن للمرء أن يخلط بينها وبين البرادع» ، وذلك فضلاً عن العلامة المميّزة المعروفة باسم «الشكلة» ، والتي لم تبيّن لنا النصوص طبيعتها[24]. وهكذا فإنّ الدولة الموحّدية التي اضطرّت إلى الاعتراف

---

21) ياخين ، 22/1.

22) رباش ، عدد 132 وتاشباص ، 152/3.

23) أنظر : Tritton، *The Caliphs and their non Musulmans Subjects*، لندن 1930 ، الفصل الثامن.

24) المراكشي ، ص 223 – 264 وتاريخ الدولتين ، ص 11 – 19 و Fagnan، العلامة المميّزة لليهود في المغرب ، مجلة الدراسات اليهودية ، ج 28 ، 1894 ، ص 294 – 8.

بالوجود الشرعي لليهود ، قد أنزلتهم إلى منزلة حقيرة ، معرّضة إياهم ، بهيئتهم الخارجيّة ذاتها ، للسخرية والاحتقار. وعلى إثر المساعي التي قاموا بها هم أنفسهم ، عوّض الخليفة الناصر ، ابن المنصور وخليفته ، ذلك الزيّ المضحك بملابس وعمائم صفراء ، وقد صرّح المراكشي بأنها كانت مستعملة في عصره (621 هـ / 1224 م)[25]. فلا غرابة أن يكون المثال الموحّدي قد دفع النصارى إلى اتخاذ إجراء من نفس القبيل. إذ بدأ فرض علامة خاصّة على اليهود في بلاد النصارى اعتبارًا من أوائل القرن الثالث عشر[26].

ولا نستغرب إذا ما رأينا الحفصيّين ينسجون على منوال الموحّدين. فمنذ بداية عهد المستنصر سنة 648 هـ/ 1250 م ، قام ذلك السلطان بتجديد النظم التّمييزية بالنسبة إلى تونس ، فظهرت من جديد عبارة «الشكلة» في كتابات الإخباريّين[27] وبعد ذلك بكثير ، أي في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، أخبرنا الرحّالة أدورن أن يهود تونس «كان لهم لباس خاصّ ، يختلف عن لباس المسلمين. وإن لم يرتدوا ذلك اللباس المميّز يتعرّضون للتعنيف. فكانوا يضعون خرقة من القماش الأصفر على رؤوسهم أو في أعناقهم»[28]. أفلا تدل عبارة «شكلة» على تلك الخرقة من القماش ذي اللون الجذّاب؟ وقد تكون الشكلة متمثلة في علامة أخرى ، على أنّ تلك العبارة قد استُعملت مدّة طويلة للدلالة على اليهود الأهالي أو «الشكليّين» ، مقابل العائلات القادمة من إسبانيا والمعبّر عن أفرادها باسم «الكبّوسيّين» ، أعني «لابسي القلنسوات»[29].

فقد احتفظ حينئذ اليهود المهاجرون في القرن الخامس عشر بلباس مختلف عن لباس اليهود الأهالي ، وقد كانوا متمسّكين بتلك الميزة التي تذكّر بأصلهم الأوروبي وتعتبر لا محالة من مظاهر التفوّق ، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى يهود «قرنة» الذين كانوا يلبسون القبعة في تونس في عهد البايات. ولا شكّ أنهم لم يكونوا يقتصرون على غطاء الرأس لإظهار ما تكتسيه ملابسهم من طابع أوروبي ، وبقطع النظر عن ملابسهم الداخلية التي لم تبلغنا معلومات حولها ، فقد كان المهاجرون ونساؤهم ينتعلون تلك الأحذية الخشبية المغلّفة بالجلد أو تلك

---

25) المراكشي ، ص 223 — 265.

26) تقرّر رسميًا للمرة الأولى في المجمع الرابع المنعقد بلاتران سنة 1216 ، أنظر: Grayzel ، *The Church and the Jews in the XIIIth Century* ، فيلدلفيا 1933 ، ص 61 — 62.

27) الفارسية ، ص 322 والأدلة ، ص 61 وتاريخ الدولتين ، ص 45/25.

28) برنشفيك ، *Récits de voyage* ، ص 192.

29) I. Bloch ، *Inscriptions tumulaires des anciens cimetières israélites d'Alger* ، باريس 1888 ، ص 3 ، عدد 2.

«الأخفاف» (هكذا) التي كانوا يستوردونها من أروبا ، وقد سمحت السلطة الدينيّة بانتعالها أيام السبت في الشوارع ، خلافًا للتحريم الذي كان مسلّطًا على الأحذية الأهلية الخفيفة المعروفة باسم «القبقاب»[30]. ويبدو أن هذه الإشارة إلى الأحذية المختلفة في كلّ من بجاية والجزائر تتعارض مع الملاحظة التي أبداها الرحالة أدورن ، ومفادها أن يهوديات تونس «لا يتجاسرن أبدًا على انتعالها». والظاهر أنه اعتبر ذلك التقييد نتيجةً لضغط خارجي ، ولكن هل يتعلق الأمر حقيقة في مثل هذه الحال بتحجير رسمي أو بضغط من قبل الرأي العام الإسلامي؟ إنّ هذا الأمر مشكوك فيه. ذلك أنّ النساء اللاتي شاهدهنّ أدورن – إذا ما روى لنا كالعادة ما رآه – من الممكن أن يكنّ قد خرجن حافيات ، حسب العادة أو حسبَما تقتضيه ضروريات الفقر ، لأن سكّان «الحارة» [الحيّ اليهودي] في مدينة تونس لم يكونوا أغنياء وأن خروج الناس حفاةً في شهر جوان لا يعرّض لا للوحل ولا للبرد.

وهل كان الحفصيّون يُخضعون اليهود بالفعل للمحرّمات التقليديّة الأخرى ، كركوب الخيل مثلاً؟ يمكن أن نستدلّ على الأقلّ باستثناء جدير بالملاحظة ، ففي عصر برفات ، أي في حدود سنة 1400 ، كان أقرباء رئيس الطائفة اليهودية الذكور بقسنطينة البالغ عددهم حوالي الخمسين نفرًا ، يركبون الخيل[31]. فهذا الفريق من الفرسان ، الذي كان له تأثير بعيد المدى على والي المدينة ، ألم يكن ينتمي إلى أولئك اليهود الرحّل (باهو صيم)؟ وهل لا يعيد إلى الأذهان ذكر الطائفة اليهودية البربرية أو المستعربة التي كانت تعيش عيشة القبائل الرحّل؟ ولقد بقيت صورة اليهودي الفارس والمقاتل عند الاقتضاء ماثلة للعيان في منطقة قسنطينة حتى بداية الاحتلال الفرنسي. إلّا أن وجود هذا النوع من اليهود لا يدلّ أبدًا على أنّ السلط الحفصية قد تهاونت في تطبيق الأمر القديم القاضي بمنع أهل الذّمة من ركوب الخيل ، وذلك في المدن الساحليّة.

وبالعكس من ذلك يبدو من المؤكّد أكثر ، أنّه لا وجود في نفس تلك المدن الحفصيّة لأيّ عائق رسمي يمنع اليهود من ممارسة حقّهم في الملكيّة. ومن المحتمل من الناحية العملية أن تكون ممتلكاتهم موجودة عادةً في الأحياء الخاصّة بهم. ومهما يكن من أمر فإننا نراهم يتصرّفون بكلّ حريّة بوصفهم أصحاب عقارات ويشترون ويبيعون الأراضي والفنادق والمنازل

---

30) ياخين ، 43/2.

31) رباش ، عدد 80.

ويشيّدون المباني. ويمكنهم امتلاك الرقيق من غير المسلمين[32]. فلقد ذكّرهم الحبر شمعون دوران بتعاليم التوراة التي تأمر بعتق العبد «العبراني»، في الحين[33].

هذا وإن وجود اليهود الذين هم من غير «المؤمنين»، في مجتمع مقام على الميز الديني، وهم خاضعون لسلطة الإسلام والدولة المطلقة، تمامًا وبدون طرف مقابل خارجي، قد جعلهم في وضعية مادية ومعنوية منقوصة جدًا، –كما هو الشأن بالنسبة إلى أوروبا المسيحيّة في ذلك العصر– ففي نزاعاتهم مع «المؤمنين» وكذلك بالنسبة إلى الأمور الجزائية، كانوا يرجعون بالنظر إلى القضاة المسلمين. فأدنى عبارة جارحة تجاه الرّسول أو تجاه الدين الإسلامي تتسبّب عادة في قتل المتلفّظ بها.

ففي عصر قاضي الجماعة بتونس الغبريني، حوالي سنة 1400 م سجن في الحين يهودي متّهم بشتم الإسلام، ولكنه لم يتعرّض إلّا للجلد، لأنّ الشهادة المقدّمة ضدّه قد اعتُبرت شرعيًا غير كافية. ولكنّ القضاة، في مثل هذه القضايا، لم يكونوا دائمًا يتحلّون بمثل تلك الروح التحرّرية. إذ قبل ذلك بقليل في عهد قاضي الجماعة ابن القطّان، حُكِم على يهودي بالإعدام، بمقتضى رأي مفاتي تونس، لأنه شتم الرسول في وقت الآذان، والحال أنّ من بين الشهادتين المقدمتين ضدّه، هناك شهادة واحدة صحيحة، أمّا الشهادة الثانية، وهي التي أدلى بها أحد الجنود، فيبدوا أنه لم يتمّ إقرارها. وحسب اعتراف السلطان أبي العباس لم يتردّد القضاة في إهمال تطبيق القوانين الإجرائية واحترام روح بشرية من أجل «قانون» الرسول. وبناء على ذلك فقد قُطِعَ رأس المحكوم عليه. وقبل ذلك بنصف قرن، استفتى السلطان أبو بكر قاضي الجماعة القدّاح وقاضي الأنكحة ابن عبد السّلام حول العذاب الواجب تسليطه على يهودي اعترف باختطاف أطفال مسلمين لبيعهم للنصارى، فاقترح القاضي الأوّل قتل المذنب بحدّ السيف واقترح الثاني صلبه فتبنّى السلطان الرأي الأخير[34].

هذا ويمكن أن تصدر أوامر تعسفيّة من قِبَل السّلطان أو ممثّليه ضدّ اليهود، وحتّى ضدّ المسلمين أنفسهم، لإلقاء القبض عليهم واعتقالهم. ويمكن أن يسلّط عليهم عقاب آخر، يتمثل في الغرامة التي تستفيد منها الخزينة. من ذلك مثلاً أنّ بعض التجار اليهود في بجاية قد ساعدوا على فرار رقيق تابعين «لابن الملك» عن طريق البحر، فسلّط الأمير المهضوم الجانب

32) راشباش، عدد 466 و467.

33) تاشباص، 27/2.

34) الأبّي، الإكمال، 435/4 والمعيار، 281/2 – 2 و337.

على المذنبين غرامة ماليّة مرتفعة ، وقد خفّف أبوه من قيمتها ، ثم أبرمت اتفاقية فيما بعد بين المعنيّين بالأمر حول طريقة الدفع[35]. وفي بجاية أيضًا جرى الحديث حول إسرائيلي سجنه «الملك» وحكم عليه بغرامة قدرها ألف دينار من الذهب ، ثم أطلق سراح المعني بالأمر بضمان من بعض الأشخاص الآخرين ، فغادر المدينة بدون رخصة وأجبر الضامنون على دفع الغرامة مكانه[36]. والجدير بالملاحظة أن نظام الغرامة هذا ، المفرط عادة ، قد طُبّق في بعض الحالات لفائدة المجموعة التي سُلِّطَت العقوبة على أحد أفرادها . ففي بسكرة مثلاً فرض الوالي غرامة على المتواطئ مع امرأة يهودية كان بعض الشهود قد اتهموها بالزنا[36]. والغريب في الأمر أن اليهود هم أنفسهم الذين كانوا قد التزموا بدفع غرامة «للملك» في صورة مخالفتهم لبعض الوعود أو المحرّمات ذات الصبغة الزوجيّة[37]. ولا شكّ أنّهم كانوا يظنّون أنهم يتأكّدون أكثر من تسليط العقوبة على المخالف ، بإغراء الإدارة الإسلامية .

ولقد كانت السلط الحكومية شاعرة بأهمية الموارد التي يوفّرها اليهود للخزينة بأشكال مختلفة ، وكانت تقدّر حق قدرها ، على وجه العموم ، مساهمتهم المتعدّدة في النشاط الاقتصادي ، ولا سيما بالنّسبة إلى العلاقات مع بلدان النصارى . ولهذه الأسباب ، أكثر من امتثالها إلى التعاليم القرآنية ، رعت في الجملة وبصورة حقيقية الجالية اليهودية بإفريقية . ويبدو أن اليهود المنتمين إلى تلك الجالية لم يرتقوا في العهد الحفصي إلى مناصب رسمية هامّة ، مثلما وقع في المغرب الأقصى في عهد المرينيّين. ولكن مقابل ذلك لم تشهد إفريقية تلك الإضطرابات المعادية لليهود وتلك الحملات الانتقامية التي اندلعت في فاس وأسفرت عن عدّة ضحايا في بداية ونهاية الدولة المرينيّة . ومن المفيد أن نشير إلى أن المفتي التونسي محمد الرصّاع ، الممثّل النموذجي لبلاده في النّصف الثاني من القرن الخامس عشر ، عندما استفتيَ حول يهود توات ، كان من الذين أوصوا بالتسامح والاعتدال تجاههم ، على أنّنا نعلم أن الكلمة الأخيرة في هذه القضيّة كانت للتعصّب[38]. والجدير بالملاحظة أيضًا أن المعاهدة المبرمة بين تونس وأرجونة سنة 1360 ، قد أشارت بصريح العبارة إلى اليهود الموجودين في كلا البلدين . فقد ضُمِن من الجانبين أمن أشخاصهم وتجارتهم على أرض كل طرف من

35) تاشباص ، 228/3 ورشباش ، عدد 509.

36) ياخين ، 57/2.

37) تاشباص ، 20/2 — 25 و68 — 69.

38) المعيار ، 183/2 : لقد تمّ القضاء على الجالية اليهودية في توات في أواخر القرن إثر الحملة المناهضة التي قام بها الفقيه التلمساني محمد المغيلي.

الطرفين المتعاقدين وذلك على قدم المساواة مع المسلمين والنصارى[39]. ولو أن المبادرة قد أتت من الطرف المقابل ، فإن السلطان الحفصي قد وافق عليها على كلّ حال.

ومهما كان الموقف الملائم بل حتى المتعاطف الذي اتخذه القادة المسؤولون ، فقد كان الفكر العام متشبّعًا بروح احتقار متأصّلة تجاه أولئك المارقين الذين يأمر الدين بإبقائهم في وضعية حقيرة. وقد لاحظ ذلك الرحّالة أدورن في تونس[40] بعد مدّة قليلة من عصر الوليّ الصالح سيدي ابن عروس الذي لم يكن يعطف على اليهود. فلقد أشير إلى ذلك الرجل الصالح المنتمي إلى وسط شعبي وهو يشتم أحد الكفار ناعتًا إياه بهذا النعت الجارح والمبتذل «كلب» ، والحال أن المعني بالأمر قد تطوّع للتوسّط في إطلاق سراح سجين مسلم ، مقابل الحصول على مكافأة. وبمناسبة أخرى لعن ذلك الوليّ بأعلى صوته بعض المسلمين من ذوي الأصل اليهودي واصفًا إياهم «باليهود» ، وذلك لأنّهم أساءوا الأدب معه ومع أتباعه[41]. فما أبعد هذه التصرّفات عن موقف عالم تونسي آخر ، وهو ابن خلدون العظيم الذي كان قد صرّح قبل القرن الثامن عشر الأوروبي بكثير وقبل روّاد «التحرير» أن النقائص المنسوبة إلى اليهود ناتجة عن الاضطهاد الذي كانوا يتعرّضون له ![42].

ومع ذلك ، فبالرغم من الاختلاف في الدين وفي المرتبة الاجتماعية ، أقيمت في إفريقية الحفصية عدة علاقات طيّبة في أغلب الأحيان بين أولئك «المحميّين» وبين محيطهم المهيمن. فقد كانت لغة التخاطب هي عينها ، وعلى الأقلّ في خطوطها العامّة. وكانت اتصالات الأعمال متواترة وبالأحرى متواصلة ، تتبعها أحيانًا بعض التصرّفات اللطيفة. وقد عاب أحد الفقهاء التونسيين في القرن الخامس عشر على مواطنيه المسلمين قبولهم للهدايا التي يقدمها إليهم اليهود بمناسبة الأعياد الإسرائيلية[43]. هذا وإن تأثّر اليهود الأهالي بالمحيط العربي البربري ، من حيث العقليّات والعادات ، قد بلغ إلى حدّ أن حركة التجديد الديني لم تكن من السهولة بمكان بالنسبة إليهم ، كما سنرى ذلك بعد حين.

لقد كان يهود إفريقية يكسبون قوتهم من محصول نشاطهم الاقتصادي ، دون سواه تقريبًا. فباستثناء الوظائف الدينية ، كان عدد المهن الحرّة المفتوحة في وجوههم ضئيلاً

39) أنظر : *Hespéris*، ج 19 ، ص 2 — 71.

40) برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 192.

41) مناقب سيدي ابن عروس ، ص 437 و446.

42) مقدمة ابن خلدون ، 291/3.

43) البرزلي ، 200/2 أ.

للغاية. ومن المحتمل جدًا، حسب بعض التقاليد العريقة، أن تكون لمهنة الطبّ بعض الممثلين من بينهم. ولكن لم تشر المصادر إلى ذلك بصورة قطعيّة بالنسبة إلى العصر الحفصي. كما أنها تشير إشارة خاطفة إلى بعض الحرف اليدوية التي كانوا يمتهنونها[44]. وبالعكس من ذلك فإن لدينا معلومات مفيدة حول طبيعة تجارتهم التي كانت تمثّل بدون شكّ أهم مورد رزق بالنسبة إليهم.

كما كانت صناعة المعادن الثمينة من ذهب وفضّة، تمثّل صناعة يهوديّة قديمة، تمّ توريدها من المشرق إلى المغرب. ومما تجدر الإشارة إليه وجود بعض اليهود المنتصبين في سوق الصاغة بمدينة تونس حوالي سنة 1400[45]، تلك السوق التي نجد بها إلى يومنا هذا عددا لا يستهان به من الصائغين الإسرائيليّين[46]. على أنّ يهود تلك المدينة قد اتُّهِمُوا منذ منتصف القرن الثالث عشر بإدخال الاضطراب في سير تداول النقد، وذلك بصهر القطع الفضية[47].

وكان بودّنا لو عرفنا إلى أيّ مدى قد شهد العصر الحفصي وجود بعض الأصناف من الحرفيّين الموجودين الآن والذين تدلّ عليهم، فضلاً عن ذلك، ألقابهم العائلية الذائعة، مثل الحدّاد والصقّار والنجّار والنقّاش والخيّاط والصبّاغ. ولكن لم تبلغنا أيّ أخبار حول هذا الموضوع. كما لا نعلم أيّ شيء عن العلاقات بين أولئك الحرفيّين وزملائهم المسلمين. وبالعكس من ذلك لدينا نصّ جدير بالملاحظة يظهر لنا الحرفيّين اليهود الأهالي في بجاية وهم يتنافسون مع أبناء ملّتهم الإسبانيّين، فقد كان هؤلاء يفضّلون بيع الملابس المصنوعة التي تجد رواجًا أحسن لدى الحرفاء المسلمين. وقد أصبحوا يرفضون دفع ثمن الصنع مسبقًا عند تقديم الطلب. وللدفاع عن مصالحها تمكّنت الجالية اليهودية القديمة من الزيادة في أعباء القادمين الجدد وذلك بحملهم على المساهمة في التزاماتها المالية إزاء الخزينة. ولكن بعد مضيّ ست سنوات على ذلك الوضع توقّف الإسبانيون بلا تحذير عن دفع تلك الضريبة، وقد ازداد بدون شكّ عددهم وتعزّز موقفهم. على أنّ إجراء الاقصاء عن المجموعة، لئن كان ناجعًا بالنسبة إلى الحالات المنفردة، فهو قد يكون على غاية من الخطورة، إذا ما اتُّخذ ضدّ

---

44) كثيرًا ما كانت تفرض على اليهود مهنة الجلاّد الظرفية الشائنة سواء تعلّق الأمر بالإعدام أو بأحد أعضاء الجسد وفقًا للقانون الجزائي الإسلامي، أنظر: رحلة عبد الباسط، ص 55 أ

45) الأبي، الإكمال، 132/2 والبرزلي، 70/2 أ.

46) [لقد غادر جلّ الإسرائيليّين تلك السوق بعد الاستقلال].

47) البرير، 354/2.

مجموعة متماسكة. وقد رأى شمعون دوران الذي كان لا يحبّذ كثيرًا تطوّر الطرق التجارية بسرعة مفرطة، أنه من اللازم فرض احترام تقاليد الصناعة المحلية على الجميع[48].

وممّا لا شكّ فيه أنّ اليهود كانوا يتعاطون التجارة المالية، إذ كانوا يقومون بعمليات الصرف أو القرض الرهني. وكانوا يعرفون عهدئذ «الكمبيالة» باسمها الروماني «كمبيو»[49]. وكان الناس يلتجئون إليهم بطيب خاطر كوسطاء للحصول على خلاص الأسرى المسلمين المحتجزين في أرض النصارى[50] وكان من الأفضل بالنسبة إلى مثل هذه العمليات التوجّه نحو أحد أرباب البنوك اليهود الذي تسمح له علاقاته مع أروبا بالحصول على نتائج ايجابية بأكثر سهولة. ولعلهم كانوا يقدمون أيضًا يد المساعدة لافتداء الأسرى النصارى، كما سيفعل ذلك يهود «قرنة» بتونس في العصر التركي[51].

وبالنسبة لمنتصف القرن الثالث عشر، لدينا ما يثبت أهمّيّة الحركة التجارية اليهودية بين مرسيليا وإفريقية، من خلال الوثائق التي نشرها بلانكار (Blancard)، إذ تشير بعض السجلات المحررة أمام العدول إلى تصدير شتّى أنواع البضائع، وأغلبها لحساب اليهود، إلى بجاية في سنة 1248 بواسطة السفينتين سان جيل وسان فرنسوا. وقد كان أولئك اليهود يرسلون إلى بلاد المغرب النقود الفضية والجلود والحرير والدرديات وبالخصوص كبش القرنفل والزعفران، وذلك على غرار بقية التجار المرسيليّين، على وجه التقريب. إلّا أن أسماء المصدّرين المذكورين تدلّ على أنهم من يهود بروفانس أو إيطاليا، لا من يهود شمال افريقيا. وبالعكس من ذلك ففي سنة 1227 م توسّل إلى محافظ مدينة بيزة بشأن قضية عدلية، عدد من يهود تونس – بل إن أحدهم كان يحمل إسمًا عربيًا[52]– كما أشير إلى التجار اليهود المغاربة المتعاملين مع سردينيا، في تعريفة مؤرخة في سنة 1329[53] ولكن، والحقّ يقال، لم تتنوّع المعلومات المتعلقة بإفريقية في الأجوبة اليهودية بالجزائر إلّا بالنسبة إلى القرن الخامس عشر، إذ تفيدنا أن يهود إفريقية كانوا يتعاطون تجارة عدّة أنواع من البضائع، من أهمها،

---

48) تاشباص، 45/3.

49) راشباش، عدد 475. (*Cambio*).

50) أنظر حول برشلونة في القرن الثاني عشر، الدراسات الجامعية القطلونية، ج 3، 1909، ص 411.

51) Grandchamp، فرنسا في تونس، 10 أجزاء، 1920، ص 33 وفي أماكن مختلفة.

52) Amari، *Diplomi*، ص 83 – 5 و 291.

53) Amat di S. Filippo، *Commercio... Sardegna*، ص 380.

حسبما يبدو ، الأقمشة والجلود والخمر والملح[54] ، وهناك إشارة أيضًا إلى الشمع والمرجان[55] والجدير بالذكر بهذه المناسبة أن حفيد شمعون دوران قد أفتى بجواز تجارة القردة ، إجابة على سؤال وُجّه إليه من بجاية[56].

ولا يبدو أن التجار اليهود كانوا مختلطين عادةً مع منافسيهم المسلمين في نفس الأسواق بالمدن الكبرى. فهل كانت لهم سوق خاصّة بهم ومكان مخصّص لدكاكينهم وفنادقهم؟ ليست لدينا أية معلومات حول هذه النقطة. وبمناسبة القيام بتلك العمليات التجارية ، كانت الخلافات كثيرة الوقوع ، فما أكثر النزاعات الناشئة عن المسألة الدقيقة المتعلقة بإيداع البضائع أو تقدير المبالغ المستحقة بدقّة! وفي ضوء تلك النزاعات ، يمكننا الاطلاع على بعض جوانب من المعاملات التجارية. فقد كان الاشتراك أمرًا شائعًا ، وكان يُعقد بمقتضى اتفاقية شفاهية أو بموجب عقد ، وكان يكتسي صبغة شاملة ولمدة غير محدّدة أو يكتسي صبغة وقتية ويتعلق بموضوع محدّد. وليس من النادر أن يشترك الحمو والصهر في نفس العملية ، ويتخاصما فيما بعد عند تصفية الحسابات ، مثل أولئك اليهود المستقرين بمدينة تونس والذين كانوا يتولون بيع الأقمشة الصوفية التي اشتروها دينًا ، وذلك على غرار عدد كبير من أبناء ملّتهم[57]. كما كان التجوّل للبيع أمرًا شائعًا عند اليهود ، فقد أخبرتنا المصادر عن بائع يهودي كان يتجوّل من مكان إلى مكان على ظهر دابّتين لبيع الأقمشة الصوفية لحسابه الخاص وحساب شريكه[58]. وهناك آخرون كانوا يستأجرون بعض الجمال ليحملوا عليها الجلود التي كانوا يبيعونها من مدينة إلى مدينة. أما غيرهم الأكثر جسارة ، فكانوا يلتحقون بالقوافل المتوغلة في الصحراء ، وقد مات أحدهم عطشًا في منطقة تقرت[59]. ولكن لم يكن من اللازم المخاطرة في تلك الأماكن النائية للتعرّض للمخاطر الجسيمة. فرغم الاحتياطات المتخذة عادةً للسفر ضمن مجموعات ، كان المسافرون يتعرّضون دومًا وأبدًا للهجوم بالسلاح والنهب المنظّم من قِبَل قطاع الطريق الذين هم في أغلب الأحيان من الأعراب الرحّل[60].

---

54) تاشباص ، 14/1 و239/2 و132/3 ورشباش ، 104 ، 107 ، 178 ، 179 ، 181 ، 182 ، 214 ، 241 ، 499.

55) راشباش ، 247 و373.

56) ياخين ، 25/2.

57) تاشباص ، 132/3.

58) راشباش ، عدد 241.

59) راشباش ، عدد 107 وتاشباص ، 71/3.

60) راشباش ، 129 و627 وياخين ، 12/1.

والجدير بالملاحظة أنّ هذه الآفة التي كان يعاني منها جميع سكان بلاد المغرب بدون تمييز ، كانت مسلّطة على اليهود والمسلمين على حدّ السواء.

هذا وإن العلاقات التجارية بين اليهود وغير اليهود كانت عامّة ، فقد كان عموم المسلمين يمثّلون جمهور الحرفاء والمشترين والمقترضين[61]. وكان لليهود أنفسهم مزوّدون وأحيانًا بعض الشركاء[62]. ففي مدينة تونس كان أحد كبار رجال حاشية السلطان عثمان مدينًا بالمال لأحد اليهود ، وعندما عُيّن المدين واليًا بمدينة الجزائر كلّف الدائن يهوديًا في تلك المدينة لمحاولة استخلاص الدين[63]. وبالرغم من قرار التحجير الصادر عن السلطان والمعزّز بقرار مماثل من قِبَل الطائفة اليهودية بالعاصمة ، فقد كان كثير من اليهود يبيعون الخمر للمسلمين خفية ، والغريب في الأمر ، أن أولئك المسلمين كانوا يتهافتون على الحصول على الشراب المحرّم ، بكلّ قوّة[64]. وفي المدن الداخلية يبدو أن العلاقات كانت في أغلب الأحيان أمتن مما هي عليه في المدن الساحلية. ففي قسنطينة مثلاً كان اليهود يتناولون مع المسلمين شرب الخمر المخلوطة بالعسل ، وفي قسنطينة أيضًا أودع بعض اليهود أموالاً لدى أحد الأهالي «العرب» كما كان المزارعون المسلمون المجاورون يودعون محاصيلهم لدى كبار يهود المدينة ، وعند حلول موسم الزرع ، يسلّم إليهم اليهود الحبوب ، حتى يوم السبت[65].

وتشير أجوبة أحبار الجزائر مرّات متتالية ، إلى التجارة البحرية ، ولكن قليلاً ما توضّح نوعيّة البضائع المنقولة. فمن ميناء بجاية كانت تُصدَّر الجلود ومن نفس الميناء كانت تُستورَد الخمور. ذلك أنه كان من الممكن إنتاج الخمور على عين المكان ، بكمّيات قليلة[66] ، ولكنّها كانت تُستورد من الخارج ، وبوجه خاص من ميورقة ، حيث لا يزال «المرتدّون بالقوّة» في سنة 1391 ينتجون آنذاك الخمور ويصدّرونها إلى الخارج ، إلّا أن اليهود المتديّنين كانوا يرفضون اعتبار الخمر الذي ينتجه المرتدّون صالحًا للاستهلاك (كاشير) ولو كان المعنيّون بالأمر لا يخالفون جهرًا التعاليم السبتية[67]. أما بالنسبة إلى النصارى القادمين لتفريغ بضائعهم في مقرّ الجمارك أو في فنادقهم ، فقد كان يهود البلاد لا يتردّدون في الاجتماع بهم

61) تاشباص ، 52/1 (بجاية).
62) أنظر مثلاً في البرزلي (159/2 ب) مناقشة حول حقّ المسلم في الاشتراك مع ذمي في شكرة توصية.
63) راشباش ، عدد 479.
64) تاشباص ، 239/2.
65) نفس المرجع ، 167/2 و168 وياخين ، 12/1.
66) راشباش ، عدد 375.
67) تاشباص ، 312/3 وراشباش ، عدد 558.

والتحدّث معهم ، وممّا يسهّل مثل تلك الاتصالات في كثير من الأحيان ، حذق إحدى اللغات الرومانية ، الذي كان طبيعيًّا على كلّ حال لدى اليهود الإسبانيّين المهاجرين.

وفضلاً عن ذلك فإننا نجد بعض اليهود من بين المترجمين الرسميّين الذين يعملون في خدمة النصارى ومن بين مترجمي الاتفاقيات التجارية ومعاهدات الصلح المبرمة بين الحفصيّين والدول الأوروبية ، ففي سنة 1267 كان يقيم في مدينة تونس المدعوّ موسى ، كاتب بلدية جنوة باللغة العربية ، وفي سنة 1421 تولّى المدعوّ إبراهيم نقل معاهدة الصلح المبرمة بين فلورانس وتونس من اللغة العربية إلى اللغة الإيطالية ، وفي سنة 1445 قام اليهودي إبراهيم فافا – ولعلّه نفس الشخص المذكور سالفًا – بتحرير النص اللاتيني للمعاهدة المبرمة بين تونس وجنوة[68]. أفلا يدلّ حذق اللغة اللاتينية ، على أن الأمر يتعلّق ، حسب الاحتمال بيهودي مثقّف قادم من بلاد النصارى ، ولا يتعلّق بيهودي إفريقي؟ وفي إطار العلاقات الخارجية للدولة الحفصية ، نجد أيضًا بعض اليهود الأوروبيّين يرتقون إلى رتبة سفراء أو مكلّفين بالتفاوض في شأن بعض المعاهدات الدولية. من ذلك أن الطبيب بوندافي قد كلّف بمهمة ديبلوماسيّة في تونس سنة 1293 من طرف رئيسه ملك أرجونة[69]. كما تشير المراجع إلى طبيب آخر يحمل نفس الإسم – ولعلّه أحد أحفاده – ، وقد أوفده سلطان تونس في ماي 1400 مبعوثًا عنه إلى الملك مارتان الذي أصدر أمرًا لسلط برشلونة بإعفاء المعني بالأمر واثنين من أبناء ملّته من حمل الشارات المميّزة لليهود التي فرضتها القرارات الأخيرة[70]. وفي سنة 1409 تولّى يهوديّان من تراباني السموءل وإيلي سالة ، التفاوض في شأن المعاهدة المبرمة بين صقلية وتونس[71]. وأخيرًا نضيف إلى ملفّ العلاقات الثقافية بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي بواسطة اليهود الحادثة البسيطة التالية : عندما علم فقيه تونس الإمام ابن عرفة أن أحد اليهود قد اشترى بعض كتب في علم المنطق لحملها إلى بلاد النصارى ، أصدر فتوى لمنعه من ذلك ، إلى أن تحذف من تلك الكتب الأشكال الخاصة بالإسلام[72].

* * *

(68) Mas-Latrie، معاهدات.، ص 122 (عدد 1) و142 – 3 و354.

(69) الدراسات الجامعية القطلونية ، ج 3 ، 1909 ، ص 417. وفي نفس السنة كلّف بوندافي بمهمة سريّة لدى سلطان تلمسان ، أنظر: مجلة الدراسات اليهودية ، ج 75 ، ص 146.

(70) Llagostera، *Itinerari*، ص 154.

(71) Mas-Latrie، المرجع السابق ، ص 167 – 9. وفي سنة 1393 كلّف يهودي لم يذكر اسمه بالتحوّل إلى صقلية لحمل اقتراحات السلم التي قدّمها صاحب طرابلس (نفس المرجع ، ص 164).

(72) الأبي ، الإكمال ، 216/5 – 7.

إننا نعلم ما كانت تتمتّع به عادة الطوائف المسيحية أو اليهوديّة داخل الدول الإسلامية من استقلال إداري وثقافي واسع النطاق. فقد كانت مغلوبة على أمرها ومراقبة ومستغلّة، إذا لزم الحال، ولكنها كانت تنظّم شؤونها بنفسها حسب مشيئتها. إذ كانت لها ماليّتها ومحاكمها وكانت تتولّى لفائدة أتباعها شؤون الشعائر الدينية والأعمال الخيرية والتعليم وتطبيق قانون الأحوال الشخصية وحتى الحقوق العينية بالنسبة إلى أفراد الطائفة فيمّا بينهم. وكانت تلك الطوائف تتمتّع بسلطة تنظيمية ملزمة لأفرادها في ميدان الجباية والنظام العام. وبناءً على ذلك فإن العائلات اليهودية، ما إن تصبح تضمّ عشرة أنفار من الذكور الراشدين، وهو الحدّ الأدنى الذي جاءت به الشريعة اليهودية، حتى يكوّنوا بدون صعوبة طوائف نظاميّة معترف بها رسميًّا. هذا وإن نقطة التجمّع أو المركز بالنسبة لكلّ طائفة يهودية، تتمثّل طبعًا في البيعة الرئيسيّة التي من الممكن أن تنضاف إليها بِيَع ومعابد خاصّة أخرى. ويستعمل بيت الصلاة أيضًا كمدرسة وكمحلّ للاجتماعات. ويلحق به أحيانًا حوض سباحة للاغتسال الشعائري، ولو أن الحمّام الإسلامي يمكن أن يُستعمَل لذلك الغرض. كما أن للطائفة مقبرتها الخاصّة بها. وهي تملك عن طريق الشراء أو الهبة أو الوقف، بعض الممتلكات ذات الأغراض الدينيّة أو الخيرية، التي تحدّ القرارات التلمودية من إمكانات التفويت فيها.

هذا وإن سكنى اليهود في المدن الحفصية تثير مشكلاً ما زال بدون حلّ. فهل كان اليهود يسكنون حيًّا مغلقًا من نوع «المجبر» أي الحيّ الذي يجبرون على الإقامة فيه حسب هوى السلطان؟ أم كانوا يقيمون بدون ضغط من قِبَل السلط في قسم من المدينة اختاروا بمحض إرادتهم التجمّع فيه؟ أم كانوا يسكنون حيًّا ممنوحًا بسخاء لعائلاتهم الراغبة بكلّ حريّة في الاستقرار به[73]. ففي قسنطينة من المحتمل أن يكون اليهود يعيشون ضمن مجموعات متفرّقة مع المسلمين. إذ هي تمثّل المركز العمراني الذي تمّ فيه التمازج بين العنصرين إلى أبعد حدّ. فهل يرجع سبب ذلك إلى الأصل البربري أو البدوي للكثير من اليهود القسنطينيّين، أم إلى ما تكتسيه تلك المدينة من صبغة قارّية، ليس إلّا، تلك الصبغة التي تجعلها في معزل عن التأثيرات الخارجية وتشجّع على تحقيق ذلك الإدماج؟ فالحيّ اليهودي الموجود بقسنطينة في العصر الحديث يرجع عهده إلى أواخر القرن الثامن عشر وهو من إحداثات صالح باي[74].

73) أنظر حول الأحياء اليهودية بأروبا في ذلك العصر، Abrahams، *Jews Life in the Middle Age*، الطبعة الجديدة، لندن 1932، ص 78 – 83 و Grayzel، المرجع المذكور، ص 60، عدد 96.

74) Mercier، تاريخ قسنطينة، ص 293.

وبالعكس من ذلك نعلم أن بجاية حوالي منتصف القرن الخامس عشر ، كانت بها طائفتان منفصلتان تقيمان في موقعين مختلفين[75] . ولعلّ ذلك الانفصال كان ناتجًا عن الانقسام الذي حصل بين اليهود الأهالي واليهود المهاجرين القادمين من إسبانيا والذي كان متوقّعًا من قبل بسبب الصعوبات السابقة ، وهو يمهّد لانشقاق «يهود قرنة» الذي سيحصل بتونس في ظروف مماثلة بعد ذلك التاريخ بثلاثة قرون. وفي مدينة طرابلس تشير المصادر إلى وجود حيّ يهودي «حارة اليهود» حوالي سنة 1460[76]. أما بالنسبة إلى مدينة تونس فالأمور غامضة للغاية. فإلى أيّ عهد يرجع تاريخ الحيّ اليهودي بتونس «الحارة» ، وبيعتها الكبيرة (الصلاة الكبيرة) التي يحمل حجرها الأساسي نقيشة كادت تزول تمامًا؟ وما هي قيمة الأخبار المتواترة حول إقامة اليهود في أوّل الأمر بقرية الملاّسين خارج سور تونس ، وحول تأسيس «الحارة» من طرف «سلطان المدينة» سيدي محرز[77]. ألم يدمّر عبد المؤمن عند مروره من هناك حيّ اليهود؟ وهل يمكن أن نفترض وأن يكون هو نفسه الحيّ المعروف باسم «اليهودية» والذي اقتلع منه المستنصر بعد ذلك بمائة سنة الكروم[78] المغروسة ربّما في وسط المساكن المخرّبة؟ وليس لدينا بالنسبة إلى العصر الحفصي سوى الفتوى التي أصدرها أحد أحفاد شمعون دوران والتي تمدّنا بمعلومات ثابتة ومفيدة. وكان الأمر يتعلّق بمعرفة هل يجوز بيع أو إهمال بيعة كانت قد أقيمت من قبل في «الفندق» الذي أقام به في أوّل الأمر العدد القليل من العائلات اليهودية بتونس ، ولقد استُقبل مرّات متتالية في تلك البيعة عدد من اليهود الأوروبيّين الواضعين «قلنسوات» على رؤوسهم. فدخول هؤلاء المتعبّدين الأجانب قد أضفى على المعبد ، حسب القانون اليهودي ، صبغة عمومية تجعل من غير المقبول التخلّي عنه. وقد أصبحت الطائفة اليهودية التي ازداد عددها منذ عهد الفندق ، تقيم آنذاك بعيدًا عن ذلك المكان القديم ، في «الحيّ اليهودي» ، وهي ترغب في التخلّي عن البيعة القديمة لبناء بيعة أخرى أقرب من مكان إقامتها[79]. والغالب على الظن أن المكان المذكور يطابق «الحارة» في العصر الحديث. على أنه من المحتمل أن يكون ذلك المكان هو نفس الحيّ اليهودي قبل العصر الموحّدي وقد تمّ استرجاعه آنذاك.

---

75) راشباش ، عدد 568.

76) رحلة عبد الباسط ، ص 74 ب.

77) Cazès، تاريخ اليهود بتونس ، ص 76 – 9 والذي يتضمن كثيرًا من الأخطاء التاريخية.

78) الفارسية ، ص 346.

79) ياخين ، 132/1.

ولعلّه من باب المجازفة أن نحاول دراسة طريقة إدارة شؤون الطوائف اليهودية بالتفصيل. ذلك أنّ الوثائق التي لدينا حول هذا الموضوع، لا يمكن مقارنتها بالوثائق المتوفّرة بالنسبة إلى عدد من البلدان الإسلامية الأخرى في العصر الوسيط، لا سيّما مصر في العهد الفاطمي. ومن ناحية أخرى ليس من المؤكد أن يكون تنظيم الطوائف اليهودية بإفريقيّة متطوّرًا جدًّا. فإذا حاولنا تنظيم المعلومات الغامضة، الواردة في النصوص التي لدينا، نلاحظ وجود مجلس أعيان في كلّ من تونس وبجاية، ولكن ليست لدينا معلومات حول طريقة انتداب أعضائه، ومهما تكن طريقة التعيين فمن المفروض أنه كان يمثّل هيمنة جماعة صغيرة من الأثرياء، كما هو الشأن بالنسبة إلى بقية المدن الأخرى تقريبًا. ومن المحتمل أن يكون الأشخاص المعبّر عنهم بالعبرية باسم «نيانيم» هم القادة المنتخبين من بين المجموعات اليهودية الإسبانية[80]. ونجد نفس العبارة مستعملة بخصوص تونس وكذلك بجاية[81]. أما «شيخ اليهود» المشار إلى وجوده في هذه المدينة الأخيرة، فهل كان رئيس الطوائف المحلية أم رئيس اليهود كافة؟[82] وهل كان مختارًا من قِبَل أبناء ملّته أو معيّنًا من طرف الحكومة؟ وفي قسنطينة يحمل رئيس اليهود القوي النفوذ نفس اللقب ويتصرّف في مجموعة كبيرة ورهيبة من الأقرباء، كأنه رئيس قبيلة[83]. وشيخ اليهود هذا الذي يمثّل هيئة الاتصال بين السلط الرسمية والطائفة كان يضطلع بوجه خاص بمهام الشرطة وجمع الضرائب. وتحت سلطته كان بعض الأعيان مكلّفين بجمع الصدقات والتصرّف فيها أو إدارة البيَع والمؤسسات الخيرية. ولقد كانت تجري داخل المجموعات اليهودية مناقشة غريبة ومتجدّدة، لم يقع البتّ فيها إلّا من طرف السلط الفرنسية، [بعد احتلالها للجزائر] وذلك حول السؤال التالي: هل أن المتصرفين في الأموال الراجعة إلى الشعائر الدينية والمؤسسات الخيرية مطالبون بتقديم حسابات إلى خلفائهم؟ فلقد أجاب بالنفي أحدُ أحفاد شمعون دوران، طبقًا لآراء أقطاب الأحبار السابقين. ذلك أنّ مبدأ تقديم الحسابات يبدو منافيًا لما تكتسيه تلك الأعباء الفخرية والباهظة التكاليف بدون شك، من صبغة مناصب الثقة[84]. ولا يمكن أن نجزم أنه لم يبق

---

80) كما يعتقد ذلك Epstein، المرجع المذكور، ص 61.

81) تاشباص، 124/1 وراشباش، عدد 287.

82) راشباش، عدد 295.

83) راشباش، 79 و80 وتاشباص، 156/1 وياخين، 22/1 — 51.

84) ياخين، 19/1.

أيّ أثر لتلك النظرية القديمة في أذهان اليهود التونسيّين إلى عهد قريب ، والتي يؤيّدها بعض رجال الديانة اليهودية التقليدية البارزين.

وإلى جانب الأعيان «العلمانيّين» – ولو أن هذا التمييز يكتسي في غالب الأحيان صبغة اعتباطية – يساهم الأحبار في تسيير شؤون الطائفة . ولكن ليست لدينا ، من سوء الحظ ، معلومات حول طريقة انتدابهم ولا حول الدور الحقيقي الذي كانوا يقومون به في الحياة الاجتماعية والإدارية ، إلّا ما قلّ وندر. فماذا كانت وضعيّتهم المادية وكيف كان تدرّجهم في السلك التابعين إليه؟ ومما لا شكّ فيه أن ذلك التدرّج كان يقع بدون قواعد مضبوطة. فبعض الألقاب كانت ألقابًا فخرية خالصة مثل «المسكيل» و«الحاخام» ، وليس لها من دليل سوى ما يريد أن يوليه حبر من الأحبار من اعتبار للذين يضفي عليهم ذلك اللقب. وهناك وظيفة رسميّة وحيدة في إفريقية الحفصية تبرز مكانة بعض الأحبار وهي وظيفة القاضي المعروفة ، كما هو الشأن في كلّ مكان ، باسم «الديّان». فقد كانت أهمّ المراكز تشتمل على محكمة متركّبة من حبر أو عدّة أحبار. وبالعكس من ذلك فإن الطوائف الأقلّ حظّا لا تضمّ في صلبها ولو حبرًا واحدًا قادرًا على القضاء. فقد انتهزت تونس فرصة مرور «ديّان» لتعرض عليه قضية متنازع فيها[85] وقد كانت الطوائف اليهودية حرّة في اختيار أولئك القضاة حسب مشيئتها. ففي قسنطينة فرض الوالي تعيين قاض ، رغم معارضة أغلبية المعنيّين بالأمر ، فأوصى حبر الجزائر المتديّنين اليهود بعدم الامتثال لأحكامه[86]. ومن ناحية أخرى ، فبالنسبة إلى الموظفين المتطوعين أو المتقاضين لأجر ، والذين لهم حظًّا أدنى من الثقافة والمرتبة الدينية ، كان لكلّ طائفة على وجه العموم واحد أو أكثر من أرباب الشعائر الدينية والمعلّمين.

والآن هل نريد مثلاً أن نتعرّف بكثير من الواقعية على التصرفات وردود الفعل التي يمكن أن تصدر في بعض الظروف المعيّنة عن تلك المجموعات المغلقة؟ فها هي قضيّة غريبة الأطوار جرت بمدينة قسنطينة في عصر الحبر برفات. ذلك أنه حرصًا على مقاومة «النمّامين» أي ذلك الصّنف من الوشاة الذي كثيرًا ما شغل بال الإسرائيليّين بحقّ ، أمر الأعيان بادماج لعنة المعنيّين بالأمر في إحدى الصلوات اليومية الرئيسية. وفي نفس الوقت تقريبًا شعر يهود تونس بالحاجة إلى أن يطلبوا من حبر الجزائر النصّ الكامل للقرار الصادر ضدّ النمّامين[87].

---

85) تاشباص ، 124/1.

86) باخين ، 17/1.

87) راشباش ، عدد 352.

والجدير بالملاحظة أن الإجراء الذي اتخذته قسنطينة لا يكتسي أية صبغة غير طبيعية. ولكن يبدو أنه لم يرض شخصًا من ذوي النوايا السيّئة ، فأسرع إلى إعلام والي المدينة بالأمر بدعوى أن المقصود بذلك الإجراء هو شيخ اليهود المدعوّ مخلوف. وحرصًا على مراعاة هذا الشخص الأخير أمر الوالي بسجن الممضين على القرار. وعندئذ عمد أحد القضاة ، تطبيقًا بدون شكّ لذلك القرار الذي يعتبر نفسه ملزمًا به ، إلى الحكم على الواشي بدفع غرامة إلى السلطان. وقد نتجت عن كلّ ذلك خلافات داخلية ، تأثرت منها الطائفة اليهودية تأثرًا شديدًا. وبعد ذلك ببضعة أشهر وجّه برفات من مقرّ إقامته بالجزائر توصيات معتدلة ، حيث وبّخ في آن واحد الواشي والقاضي المتشدّد أكثر من اللازم. فاقترح على شيخ اليهود إرجاع السلم إلى نصابه ، وذلك بإطلاق سراح الأعيان المساكين الموقوفين بسبب أحد أنصاره المتحمّسين أكثر من اللازم وتقديم تعويضات إليهم[88]. ومهما كانت نهاية هذا النزاع ، فإنه يظهر لنا شقّين متخاصمين قد ثار الواحد ضدّ الآخر داخل نفس المجموعة ، وهما شقّ الشيخ المعتمد على السلطة الحكومية وشقّ الأعيان الآخرين ، المؤيّد من طرف العناصر الدينية المحليّة.

* * *

وبالنظر إلى الأسئلة الموجّهة إلى كبار العلماء التلموديّين بالجزائر في القرن الخامس عشر ، يبدو أن أحبار إفريقية لم يكونوا بارزين آنذاك في العلوم الدينية. ويتضح من تلك الأسئلة أن معلوماتهم التوارتية والتلمودية كانت ضعيفة للغاية ، فقد كانوا يحتارون بخصوص أبسط المسائل وأكثرها شيوعًا. وقد لزم قدوم اليهود من إسبانيا لإثارة حبّ الدراسة والإقبال على العلم لدى الأحبار المحليّين ، وبالتالي رفع المستوى الثقافي لمنظوريهم ، الذي يبدو أنه نزل إلى الحضيض. فلا نستغرب حينئذ إذا ما لاحظنا أنه ، بالرغم مما كانت تتمتّع به الطوائف اليهودية من استقلال قضائي في ميدان القانون المدني والتجاري ، كان أفرادها يلتجئون أكثر من مرّة بمحض إرادتهم إلى المحاكم الإسلامية أو يشيرون في أحكامهم إلى القانون الإسلامي[89]. وقد كان من اللازم تحقيق تلك النهضة الثقافية والمعنوية تحت تأثير بعض علماء الدين ، أمثال برفات ودوران ، ليتمكن القضاة المتحصلون على أكثر حظّ من الثقافة والاعتبار ، من استرجاع ما يكفي من النفوذ على المتقاضين. وعند ذلك فقط ، حرص

---

88) رياش ، 79 – 80.

89) رياش ، عدد 130 وتاشباش ، 318/3.

المعنيون بالأمر على معارضة ظاهرة الاندماج المتفاقة وبدأ – أو بالأحرى بدأ من جديد – تطبيق التعاليم التلمودية بأكثر ما يمكن من الصرامة في صفوف يهود إفريقيّة.

على أن تلك القواعد التلمودية لم تكن أبدًا المصدر الوحيد لقانونهم الديني. ونكون قد أخطأنا خطأً فادحًا لو أهملنا هذا العامل القانوني البالغ الأهمية في نظرهم كما في نظر أجوارهم المسلمين والمتمثّل في «العادة» أو «العرف» أو «المنهاج» باللغة العبريّة. وقد كان يهود شمال إفريقيا متمسكين بالقول المأثور التلمودي الذي يفيد أن العرف الجاري هو الذي ينبغي أن يُطبّق في أكثر الحالات ويلغي القاعدة التلمودية ذاتها، وكان يلذّ لهم الاستشهاد بتلك المقولة، والمبالغة في ذلك بسهولة. وهذه العادة، لئن أقرّتها ممارسة طويلة المدى، فإنه من الممكن أن يكون لها أصل غامض ومغمور، كما يمكن أن تكون قد حدّدت منذ عهد قريب، بمقتضى وثيقة عمومية ما زال الناس يتذكرونها، تتمثّل في تعديل بعض التعليمات التوراتية التقليدية من طرف السلط العلمانية أو الدينية من أجل المصلحة العامة، أو في موافقة قادة المجموعة على ترتيب إداري أو عادة محلية متنازع فيها أو قبول تعديل بعض التراتيب الدينية. ولكن تلك القرارات لم تكن دائمًا محترمة من أوّل وهلة بدون صعوبة. فقد كان أصحابها مضطرّين إلى التهديد باستعمال ذلك السلاح الرهيب ضدّ كلّ من لا يمتثل إلى تلك القرارات، ألا هو الإقصاء من المجموعة. وانطلاقًا من تعدّد تلك القواعد المحلية المتعلّقة بجميع مظاهر الحياة الجماعية من طقوس الصلاة إلى مسائل المسكن والضرائب، يمكن أن تتخذ طائفة من الطوائف في آخر الأمر مظهرًا خاصًّا بها أو أن تتميّز بنوع من الذاتية التي ستتبجّح فيمَا بعد بالمحافظة عليها. ومن هنا جاء تأليف تلك المصنّفات التي تخبر الأجيال الحاضرة والقادمة عن العادات. وقد كان ميمون النجار قد ألّف تصنيفًا من هذا القبيل بالنسبة إلى مدينة قسنطينة في عصر سليمان بن شمعون دوران[90].

وإذا أردنا التعرّف عن كثب على طقوس اليهود في إفريقية الحفصيّة، فإن أجوبة أحبار الجزائر تفيدنا بكثير من المعطيات الهامة التي تتجلّى من خلالها ميزة مجموعات المتديّنين، وقد زاد من حدّتها جهلها الطويل المدى بالتعاليم التلموديّة. ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى بعض النماذج من الوقائع التي وردت في الأجوبة. فهي تخبرنا مثلاً عن الحيل التي كان يلتجئ إليها بعض أصحاب البقر لحلب دوابّهم أيام الأعياد. دون مخالفة قانون التحريم الديني. إذ كانوا يضعون مسبّقًا في آلة الحلب قطعة خبز، وبواسطة بعض البراهين

90) راشباص، عدد 329.

البارعة ، أجاز بعضهم تلك العملية . وقد رفض برفات هذه الوسيلة الملتوية وبالخصوص ما سيترتّب عليها من تجاوزات أخطر ، لا سيّما إمكانية حلب الأبقار من طرف المسلمين يوم السبت[91] . كما سُجّل خرق آخر بخصوص الراحة الأسبوعية يوم السبت ، ووقع التنديد به أثناء إقامة الشعائر الدينية ، وهو يتعلّق بعادة قيل أنه قديمة في بجاية . فقد كان اليهود يحملون شمعة إلى البيعة يوم السبت ويوم العيد ، عند تقديم طفل لأوّل مرّة[92] . وبالنسبة إلى البيَع وما يجب أن تحظى به من احترام ، انتقد سليمَان دوران الأعيان التونسيّون اليهود المجتمعين يوم السبت في بيت الصلاة لإقامة شعائرهم الدينية ، لأنهم كانوا يشربون الماء عندما يعطشون . وبالعكس من ذلك فقد وافق ، رغم بعض الاحتجاجات ، على القرار الذي اتخذته الطائفة اليهودية في بجاية ، اقتداءً بإحدى العادات الإسلامية ، والقاضي بمنع المصلّين من دخول البيعة منتعلين أحذيتهم . وصرّح بأن مظاهر الاحترام ينبغي أن تكون مطابقة لنظام التشريفات المعمول به في محضر كبار رجال الدولة أو المدينة[92] . ولكنّ أكبر حادث مميّز قد جدّ في قسنطينة . فقد اتّهمت إحدى الإشاعات امرأة يهودية عانس بتعاطي الخناء مع اليهود وغير اليهود . وعندما تعذّر تقديم شهادة مقنعة ، أخذ أحد الأحبار المحليّين (مسكيل) على نفسه تسليط عقوبة تعسفية على تلك المرأة . فقد عمد إلى قصّ شعرها ، وللتنكيل بها ، أمر بالطواف بذلك الشعر فوق عصا طويلة عبر الشوارع والأسواق . وقد أثارت تلك العقوبة المنافية لتعاليم الشريعة الموسوية والمستوحاة ، حسب الاحتمال ، من بعض العادات العربية البربرية ، أثارت استنكار حبر الجزائر[93] .

* * *

ولتقدير المستوى الحضاري الذي بلغه أولئك اليهود الإفريقيّون ، والمزيد من التعرّف على حياتهم الاجتماعية ، لنتناول الآن بالدرس بعض الجوانب من نظمهم المتعلقة بالأحوال الشخصية والممتلكات . فمن حيث المبدأ ، كان القانون التلمودي هو المطبّق داخل الطوائف اليهودية ، باستثناء ما أدخلت عليه العادات المحليّة من إضافات أو تعديلات . ولا ننسى فضلاً عن ذلك أنه لم تظهر قبل القرن السادس عشر الأعمال التي ستقوم بها كارو لتقنين

91) ريباش ، عدد 121 (قسنطينة) .

92) ياخين ، 6/2 وراشباش ، عدد 175.

93) راشباش ، 274 و 285 .

وتوحيد الحلول المتعددة والمتضاربة في أغلب الأحيان ، لأحكام القضاء السابقة . بل هناك حالة جديرة بالملاحظة في ميدان الزواج الذي ينمّ دائمًا عن الحالة الاجتماعية ، حيث يجد القانون التلمودي نفسه مضطرًّا إلى التنافس مع تصرفات المسلمين ، فعند إبرام عقد الزواج اليهودي المعروف في البلاد منذ عهد بعيد(94) ، يميل المعنيّون بالأمر بمحض إرادتهم إلى تعويضه بالعقد الإسلامي المعروف باسم «الصداق» ، نسبةً إلى المهر الذي يدفعه الزوج ، والذي يُبرم أمام شهود مسلمين . ولعلّ المقصود بتبنّي هذه العادة ، تمكين الزوجة وعائلتها من الانتفاع بشروط الصداق الماليّة الملائمة للمرأة وأقربائها أكثر من شروط «الخطوبة» المنصوص عليها في القانون التلمودي . ولكن يبدو أن ذلك ليس هو السبب الرئيسي الذي قد يكون بالأحرى متمثّلاً فيما يوفّره ذلك النوع من العقد من ضمانات أكبر ، بموجب إمضائه من طرف العدول المسلمين . ذلك أنه كلّما اتّجه اليهود إلى القاضي لتسوية مختلف نزاعاتهم ، يكون من فائدتهم الواضحة أن يتولى العدول المسلمون تحرير عقود زواجهم وغيرها من العقود الأخرى حسب الصيغة الإسلامية . ولكن ستظهر ردود فعل مزدوجة ضد تلك الممارسة ، حيث ستعارضها على التوالي السلط الدينية الإسلامية ثم اليهودية هي ذاتها . فمنذ أوائل القرن الرابع عشر ، ثار نقاش بتونس بين كبار العلماء حول حق العدول المسلمين في الإشهاد بالنسبة إلى عقود الزواج المبرمة بين اليهود حسب القانون الإسلامي ، وحقّ القضاة في إصدار أحكامهم استنادًا إلى مثل تلك العقود . وقد كانت المعركة حامية الوطيس ، وألّف أبرز ممثلي الرأيين المخالفين كتبًا لتأييد نظريتهم . فأجاب قاضي الجماعة ابن عبد الرفيع بالنفي ووافقه فيمًا بعد ابن عبد السلام ، وأبدى قاضي الأنكحة رأيًا مخالفًا لذلك ثم نسج على منواله ابن عرفة الذائع الصيت(95) . وقد كانت الغلبة في آخر الأمر للرأي الأخير ، حيث ما زال الأحبار حوالي سنة 1400 يقاومون التجاء منظوريهم مرارًا وتكرارًا إلى نظام «الصداق» الإسلامي .

وتحت تأثير العلماء التلموديّين القادمين من إسبانيا وما أثاروه من نهضة دينية ، تخلّى اليهود شيئًا فشيئًا عن الصداق . وكانت محاكمهم التي استرجعت هيبتها وأصبح المتقاضون يتّجهون إليها عن طيب خاطر ، تقبل ذلك العقد الأجنبي ، باعتباره اتفاقية مالية ، ولكن

94) أنظر : Büchler، الخطوبة عند يهود شمال إفريقيا في عصر الغونيم ، مجلة الدراسات اليهودية ، ج 50 ، 1905 ، ص 145 – 187 .

95) ابن ناجي ، شرح الرسالة ، 47/2 وتاريخ الدولتين ، ص 56 ، 102 ، 103 .

كانت ترفض قبول معادلته للزواج الديني التقليدي[96]. ومن ناحية أخرى فقد أُدخِلت على الزواج اليهودي حسب الصيغة التلمودية بعض التعديلات المتعلقة بعقد الزواج وبالنظام الزواجي بوجه خاصّ. ففي قسنطينة مثلاً ، حرصًا على حماية الفتيات من بعض التجاوزات التي لا بدّ أنها قد حصلت ، صدر قرار يقضي بمنع إعطاء رمز الزواج (أو قدّوشين بالعبرية) إلا عند الاقتران بحصر المعنى ، وقد ثار نقاش فيمّا بعد لمعرفة هل أن مخالفة تلك القاعدة ينتج عنها إلغاء الزواج ؟[97]. ومراعاةً لمصلحة المرأة أيضًا ، كان العرف الجاري به العمل في تلك المدينة ، يفرض على الرجل الذي كان قد وعد بالزواج ، أن يدفع ، في صورة فسخ الخطبة ، نفقات مأدبة الخطوبة التي سددتها عائلة الخطيبة[98]. أما الطائفة اليهودية بمدينة تونس فقد اتخذت إجراءًا حاسمًا أكثر ، حيث حجّرت على أيّ كان الاقتران بامرأة بمقتضى «قدّوشين» ، بدون اعتراف أعيان المجلس ، وإلّا فُصِل عن المجموعة[99].

هذا وإن التلمود يسمح ، في نطاق بعض الحدود ، بتعدّد الزوجات ولم تكن ليهود شمال إفريقيا نفس دواعي يهود أغلبية الدول الأروبية ، لوضع حدّ لذلك النظام. ولكن لا شيء يدلّ على أنه كان منتشرًا عندهم ، كما أشير إلى ذلك[100] ، استنادًا إلى مثال اليهود الإسبانيّين. وقد وردت في أجوبة الحبر شمعون دوران بعض حالات التزوّج بامرأتين ، ويبدو أن تلك الحالات لم تكن نادرة ، ولكنّ تلك الممارسة المنتشرة على نطاق واسع لدى المسلمين ، لم تتواصل لدى اليهود الذين تتمتع نساؤهم بأكثر حظّ من الحريّة ، دون أن تثير مقاومات وصعوبات متكرّرة. فمن النادر أن تقبل زوجتان العيش في بيت واحد ، وكثيرًا ما تحاول عائلة المرأة ، عند عقد الزواج الأوّل ، أن تتحصّل على ضمانات من الخطيب ، ضدّ الحقّ الذي يمنحه له القانون في التزوّج بامرأة ثانية. وعلى ذكر رجل متزوّج بأمرأتين ، قد توفّي في تونس بجانب امرأته الثانية ، تشير المصادر إلى أن الزوجة الأولى التي كانت موجودة في قسنطينة لم تكن مرتبطة به إلا بعلاقات «قدّوشين» التي هي علاقات غير كاملة ولكن لا رجوع فيها[101]. وفي بجاية مرضت زوجة أحد اليهود ، فتزوّج امرأة ثانية. ولكنّ أولياء الزوجة

---

96) تاشباص ، 94/3 (بجاية).

97) نفس المرجع ، 33/1.

98) نفس المرجع ، 166/2.

99) نفس المرجع ، 5/2.

100) Epstein، المرجع السابق ، ص 88.

101) تاشباص ، 217/3.

الأولى قد أرغموه على العيش معها ، فوجد نفسه مضطرًّا إلى طلاقها. ذلك أنهم ، أمام احتمال تدخّل امرأة أجنبية ، قد فضّلوا استرجاع ابنتهم المريضة مع أمتعتها[102]. وفي تونس تزوّج رجل لم تنجب امرأته أطفالاً ، امرأة ثانية على أمل إنجاب الأولاد ، حسبما يحثّ على ذلك الدين ، ففرّت الزوجة الأولى من بيت زوجها حاملة معها مكاسب زوجها. ولم ترضَ بالرجوع وإرجاع تلك المكاسب إلّا بعدما وعدها الزوج بطلاق ضرّتها. ولكن ذلك الوعد قد أُلغي من طرف السلطة الدينية باعتباره قد أعطي غصبًا ، علاوة على أنه مخالف لتعاليم الشريعة ذاتها[103]. وقد كان الأحبار يرفضون تنفيذ أي التزام بالطلاق من هذا القبيل ، قهرًا ، ولكنهم كانوا يعترفون بصحة العقوبات المقترحة من طرف المعني بالأمر هو نفسه ، في صورة الإخلال بذلك التعهّد. ففي قسنطينة مثلاً ، نصّ أحد عقود الزواج على ما يلي : في صورة إقدام الزوج على التزوّج بامرأة ثانية ، دون رضى الزوجة الأولى ، يطالب بطلاق هذه الزوجة ومنحها جميع المزايا المالية التي تستحقّها الزوجة المطلّقة بدون سبب شرعي. فلم ينجب الزوجان أولادًا مدة عشر سنوات. عند ذلك تزوّج الرجل امرأة ثانية. فاستفتي حبر الجزائر الذي عارض إلزام الزوج بالطلاق المشار إليه مع ذلك في العقد ، ولكنه أوضح أنّ من واجب الزوج ، إذا ما وافق على الطلاق المذكور أن يحترم الشروط المالية التي التزم بها ، وذلك بالرغم من عقد المرأة[104]. وظهرت قضية أخرى معقّدة أكثر في تونس. فقد اغتاظ يهودي يدعى «كوهين» من فسخ خطوبته مع فتاة ، وسلّم إلى أرملة عربون الزوجية ثم تفاهم من جديد مع أولياء خطيبته الأولى وتزوّجها بعدما وعد بإطلاق سبيل الأرملة حالما تطلب إليه ذلك والتزم كتابيًا بعدم التزوّج بامرأة ثانية. وفي صورة مخالفته لهذا الشرط الأخير فإنه يحكم على نفسه مسبّقًا بالانفصال عن المجموعة ، ولا يمكن رفع هذا القرار إلّا من طرف الأشخاص المذكورين اسميًا في العقد ، كما تعهّد ، علاوة على ذلك ، بدفع غرامة «للملك». ورغم كلّ ذلك فقد نكث عهده وتزوّج الأرملة التي كان قد سلّم إليها «القدّوشين». فماذا سيكون الحلّ؟ لا سيّما وأن صفة «كوهين» التي يتّصف بها الشخص والتحريمات الزوجية الخاصّة به ، من شأنها أن تزيد في تعقيد القضية. ونستخلص من جواب شمعون دوران المستفيض ، القرارات التالية المتعلقة بالنقاط الرئيسيّة : لا يمكن إرغام

102) نفس المرجع ، 255/3 و140/2.
103) نفس المرجع ، 93/1.
104) نفس المرجع ، 94/1.

الحانث باليمين على طلاق الأرملة ولكن ينبغي أن تطبّق عليه قواعد «التّحريم»[105].

ولقد أبدى العلماء التلموديون بالجزائر، مرات متكررة آراءهم حول حقوق والتزامات الزوجين، كالمعاشرة وأمانة الزوجة والقيام بشؤونها وحسن معاملتها من طرف الزوج. ولكن المسألة الأغرب من غيرها والتي أثارت عدة خلافات بين الازواج وأحرجت بعض القضاة، تتعلق بمحلّ إقامة الزوجين. ذلك أن المرأة، لسبب أو لآخر، حتى لو حكم عليها بأنها «متمرّدة» وأضاعت أهمّ حقوقها، كانت ترفض أحيانًا مصاحبة زوجها في بلدة جديدة، أو الرجوع من جديد، بعد الغياب، إلى البلدة التي تزوّجت بها. وتشير المصادر في هذا الصدد إلى هذا الإلتزام الذي له دلالته، وقد اضطرّ إلى التعهّد به يهودي من سكّان مدينة الجزائر، تزوّج في بجاية التي ليس له بها عائلة، حيث تعهّد بأن لا يصطحب معه زوجته إلى أيّ مكان آخر مدة عشر سنين[106].

وتُفصم روابط الزوجية عن طريق الطلاق الكتابي، الذي هو حقّ من حقوق الزوج دون سواه، أو بوفاة أحد الزوجين. ولقد حرص المسؤولون الدينيّون والعلمانيون، عبر العصور وفي مختلف الأصقاع على الحدّ، بشتّى الوسائل ومن أجل مصلحة المرأة والأخلاق الحميدة، من ممارسة حق الطلاق من جانب واحد، وهو حقّ قد أوكلته التوراة بصريح العبارة إلى الرجل. وهناك طريقة كفيلة بحمل الزوج على عدم الإقدام على الطلاق، تتمثّل في الترفيع بصورة محسوسة، في عقد الزواج، من قيمة نصيب الخطيبة من المال الذي يرجع إليها إذا مات زوجها أو طُلِّقت. وبهذه الصورة تتحسّن الحالة المالية للأرملة عند الاقتضاء. ففي بجاية مثلاً ارتفع ذلك الرقم ذات يوم من عشرين قطعة ذهبيّة إلى سبعين[107]. وهناك عادة قديمة معمول بها في قسنطينة تتمثّل في توظيف غرامة على الطلاق الذي يحصل بدون رضى المرأة[108]. ولكنّنا رأينا منذ حين الأحبار الشمال إفريقيين يتمسّكون بالمعنى الضيّق للقانون فيشجّعون التزوّج بامرأتين، على حساب إحدى الزوجتين، وذلك برفض تطبيق التعهّد بالطلاق الذي التزم به الزوج مسبقًا. وحول صحّة رسوم الطلاق المحرّرة بصورة قانونية، لدينا حالة وقعت بقسنطينة جديرة بأن تُروَى. فقد تعهّد زوج غاضب بأن يدفع إلى والي المدينة غرامة باهظة الثمن، إن هو رجع إلى زوجته قبل أن يطلّقها. وسلّم إليه بالفعل رسم الطلاق

(105) نفس المرجع، 20/2 – 25.

(106) نفس المرجع، 86/3، 110، 157، 218 وراشباش، عدد 337.

(107) راشباش، عدد 581.

(108) تاشباص، 20/2.

المحرّر حسب الأصول. فرفض شمعون دوران مشاطرة رأي المشاغبين الذين كانوا يعتبرون أن ذلك الطلاق باطل بسبب الخشية من الغرامة الواجب دفعها(109).

وإذا توفّي الزوج قبل المرأة، فإن الزوجة هي التي تقوم بشؤونها الخاصّة مدة من الزمن، قبل أن تأخذ من التركة المكاسب الخاصّة التي اعترف لها بها عقد الزواج. ومن هنا نشأت عدّة نزاعات. وإن اقتضى الحال، تخضع الأرملة للقواعد التلمودية المتعلّقة بزواج السلفة(110). وإذا ماتت الزوجة قبل الزوج، فإن الحلّ الذي ينصّ عليه التلمود قطعي وبسيط، إذ أن الزوج يرث كلّ ما تركته امرأته. ولكن حول هذه النقطة بالذات، كانت لكثير من الطوائف اليهودية خلال العصر الوسيط عادات مختلفة عن التقاليد العبرانية. ومع تطوّر نظام المال المقدّم من طرف أهل الزوجة والذي أصبح شيئًا فشيئًا يفوق المهر المقدّم من طرف الزوج، اعتبر أولياء المرأة، بمرور الزمن، من الأمور التي لا تحتمل انتقال جميع مخلّفات الزوجة المتوفّاة إلى الأرمل. وقد جرت عدة اتفاقات بين الخواص أو المجموعات تقضي بتسليم جزء من أملاك الزوجة المتوفاة بلا ذرية إلى أهلها. وفي هذا الاتجاه اتخذت على وجه الخصوص في القرن الثالث عشر قرارات طليطلة ومولينة الشهيرة ثم تبعتها في أوائل القرن الخامس عشر القرارات المقتبسة منها والمختلفة عنها شيئًا ما، والتي اتخذها في هذا الشأن الأحبار الإسبانيون في الجزائر(111). فإلى أيّ مدى تسرّبت هذه العادة الجديدة إلى افريقية، مثلما انتشرت على نطاق واسع في الجزائر الوسطى والغربية؟ إنه ليس في وسعنا الإجابة على هذا السؤال. ولكننا نلاحظ على الأقلّ أن بجاية لم تتبنّ تلك العادة بحذافيرها. فقد كانت عائلة المرأة متشدّدة بوجه خاصّ. وفي عصر شمعون دوران كانت العادة الجاري بها العمل في بجاية تقضي بإرجاع المال المقدّم من طرف أهل المرأة إلى أصحابه. وبعد ذلك بقليل، ربّما تحت تأثير الجزائر، أو اعتبارًا للزيادة الصوريّة في المبلغ المنصوص عليه في العقد، أصبح أقرباء المرأة المتوفاة يطالبون بنصف المبلغ المقدّم لا غير(112).

وإذا ألقينا الآن نظرة على نظام الأملاك، بقطع النظر عن الزواج، فإن العادة المعمول بها في قسنطينة بخصوص الرهن العقاري هي التي تسترعي انتباهنا. إذ من المعلوم أن ذلك

---

109) نفس المرجع، 68/2.

110) [قانون عبراني يفرض على شقيق أن يتزوج امرأة شقيقه المتوفى بلا ذرية].

111) Epstein، المرجع المذكور، ص 84 – 7.

112) تاشباص، 103/3.

النّظام ، يمكن أن يسمح بتجنّب الربا المحرّم في الديانة اليهودية والدين الإسلامي على حدّ السواء. وقد حاول الأحبار الكشف عن مثل تلك المناورات بالحدّ من الصيغ الشرعية لذلك الرهن. وفي قسنطينة هكذا كان اليهود يتعاملون فيمّا بينهم في هذا الميدان ، في أوائل القرن الخامس عشر. فلضمان المال المقروض ، كان المقترض يمنح دائنه حقّ الانتفاع بعقار تابع إليه . ويتمّ تخفيض المبلغ المستحقّ كلّ سنة بحساب نسبة متّفق عليها تمثّل القيمة السنوية للانتفاع أو لمداخيل العقار ، بحيث في ظرف عدد معيّن من السنوات ينقرض الدين ويُطالب الدائن بإرجاع الضمان إلى الشخص الذي كان مدينًا إلى حدّ ذلك التاريخ . وعلاوة على ذلك هناك بند صريح يمنح كلّ طرف حقّ فسخ العقد حسب مشيئته ، بعد سنة أو سنتين من نفاذ ذلك العقد ، وذلك بالعمل من جهة على إرجاع العقار إلى صاحبه ومن جهة أخرى على تسديد المبلغ المقترض ، بعد طرح الأقساط السنوية المستحقّة. ولكنّ التسوية الأخيرة قد أصبحت صعبة أكثر فأكثر نتيجة لتغيّر قيمة العملة تغيّرًا محسوسًا . فطلب المعنيّون بالأمر إلى شمعون دوران إبداء رأيه حول هذا الموضوع وقدّموا إليه ذلك العقد ، لتبرير موقفهم ، باعتباره من صنف الرهن الذي أباحه التلمود. ولكنّ الحيلة لم تنطلِ على الحبر الجزائري الذي لاحظ أن حقّ فسخ العقد قبل الأجل الأقصى المحدّد لم يُمنَح أبدًا للدائن ، لا بمقتضى الرهن الشرعي بأتمّ معنى الكلمة الذي لا يمكن إلغاؤه قبل الأوان ولا بمقتضى صيغته البديلة التي تجيز للمدين تسديد المبلغ المطلوب للدائن واسترجاع متاعه قبل حلول أجله . وهكذا فقد رفض الحبر التشبيه المقترح وصنّف رهن قسنطينة بين أصناف الرهن التي تستنكرها التقاليد الدينية باعتبارها من قبيل الربا[113] . ومن المؤسف أنّنا لا نعلم هل أنّ هذه الفتوى قد غيّرت العادة القسنطينية المذكورة أم لا . إلا أننا نلاحظ من خلال الحجج الدينية الدقيقة أن شمعون دوران قد أدرك الأغراض العميقة من ذلك النظام الشاذّ وما كان يخفيه من تحايل على القانون.

وعلى ذكر العقارات ، نلاحظ أخيرًا هذا الإجراء الهامّ الذي اتخذته الطائفة اليهودية ببجاية حول تأجير المحلات المعدّة للتجارة أو للسكنى . فهو يحرّم على اليهودي الزيادة في معلوم الكراء لإقصاء يهودي آخر من مسكنه ، وإلّا حكم عليه بالفصل عن المجموعة. وذات يوم ، ربّمَا في عهد أبي فارس خصّص «الملك» – هل هو السلطان ذاته أم أحد الأمراء؟– مسكنًا ليهودي من حاشيته ، قدم معه من تونس. ولكن هذا القرار قد أضرّ بيهوديّ آخر كان يشغل

113) تاشباص ، عدد 103.

ذلك المحلّ من قبل فأُقصي عنه. وعندئذٍ اعتبر بعض الغاضبين، دون أن ينالوا مبتغاهم، أنه قد تمّ خرق قرار المجموعة، بسبب إقصاء المعني بالأمر[114]. ونلمح من خلال هذه الواقعة الأزمة السكنية التي كثيرًا ما استفحلت في الأحياء اليهودية في كلّ بلد وما كانت تثيره من منافسة شديدة...

* * *

هذا وإن توافد اليهود الإسبانيّين، الذي أنعش الديانة اليهودية في شمال افريقيا حوالي سنة 1400م، سيحصل من جديد بعد ذلك التاريخ بحوالي مائة سنة، إثر عمليّات الطرد الجماعي التي وقعت في اسبانيا سنة 1492 ثم في البرتغال بعد ذلك بأربع سنوات. وقد استقبلت البلدان الإسلامية عددًا كبيرًا من اللاجئين، وشهدت إفريقية في موانئها نزول عدد من العائلات والأشخاص العابرين أو العازمين على الاستقرار. وقد كان كثير من أولئك اللاجئين، حسب التقاليد الجارية في موطنهم الأصلي، رجال علم أو أدب، نخصّ بالذكر منهم الفلكي والمؤرّخ الذائع الصيت ابراهيم ذاكوتو والعالم التلمودي موسى الأشقر، اللذين مكثا في تونس ردحًا من الزمن قبل التحوّل إلى المشرق. وقد أنهى الأوّل في العاصمة الحفصية سنة 1504 تأليفه «كتاب علم الأنساب» أو «سفر يوحاشين» [بالعبرية][115]. وفي سنة 1507 ألّف لاجئ آخر يدعى ليفي بكرات في تونس شرحًا على «الراشي»، بعنوان «سفر هزيكارون» [بالعبريّة][116]. ولكن هذا النشاط الثقافي لم يتواصل فيما بعد، إذ بدأت أعمال إسبانيا المناهضة لليهود تمتدّ إلى الطوائف اليهودية في شمال إفريقيا[117]. وقد عانت الطوائف الموجودة في المدن التي احتلّتها جيوش فردينان الكاثوليكي وشارل الخامس، من تعصّب الغازين. ولم تسترجع شيئًا من استقرارها إلاّ إثر انتصار الأتراك. حيث ستصبح مدينة تونس مثلاً، في القرنين السابع عشر والثامن عشر مركزًا يهوديًّا هامًّا، بفضل استقرار «يهود قُرنة» بها وازدهار الشرائع اليهودية فيها.

(114) نفس المرجع، 61/2.

(115 Graetz، *Geschichte der Juden*، ج 9، لايبزيك، 1907، ص 14 – 5.

(116 Cazès، *Notes bibliographiques sur la littérature juive-tunisienne*، تونس 1893، ص 234 – 236.

(117) من ذلك مثلاً أن قسمًا كبيرًا من العائلات اليهودية التي كانت تقيم بطرابلس وعددها حوالي ثمانمائة، قد حوّل إلى رقيق سنة 1510 عند احتلال تلك المدينة من طرف الاسبانيّين، أنظر: Graetz، المرجع المذكور.

الفصل الثاني :
النّصارى

خلافًا للديانة اليهودية التي استمرّت في الوجود بدون انقطاع ، رغم بعض الفترات الحرجة ، في كامل البلاد المغربية ، منذ العصور القديمة ، ما فتئت المسيحية تتقهقر أمام الإسلام في القرون الأولى من العصر الوسيط إلى أن انقرضت بصورة تكاد تكون تامّة.

ففي القرن الحادي عشر من الميلاد ما زالت توجد بعض العناصر المسيحية الأهلية في تلمسان مثلاً وبصورة قطعية في كثير من المدن الرئيسيّة بمنطقة قسنطينة والبلاد التونسية مثل قلعة بني حمّاد وعنابة وتونس وقرطاج والقيروان ، وكذلك في البلاد الطرابلسية. ولكن عدد المتديّنين ورجال الكنيسة قد تضاءل إلى حدّ كبير. فمن الأسقفيات البالغ عددها مائتان في القرن السابع من الميلاد ، لم تبق سوى خمس اسقفيات سنة 1053م ، وفي سنة 1076 اضطرّ رئيس أساقفة قرطاج إلى إرسال أسقف عنّابة الجديد إلى روما ليتولّى البابا رسامه ، إذ تعذّر عليه أن يجمع في المغرب الثلاثة أساقفة اللازمين لإقامة الموكب. وبعد ذلك سوف تنتهي الإشارة إلى أية أسقفية مشغولة في شمال افريقيا. وفي سنة 1114 يبدو أنه ما زالت توجد بقلعة بني حمّاد طائفة مسيحية ربّما تكون أهليّة[1]. ويمكن الاعتقاد أن عبد المؤمن ، المضطهد للسكّان غير المسلمين ، قد قضى سنة 1159 على بقايا الجالية النصرانية في مدينة تونس ، كما فعل ذلك في المدن الأخرى. ولم يبق سوى بعض النّصارى في منطقة نفزاوة ، حيث أشير إلى وجودهم في القرن الرابع عشر ، من بين السكّان الذين يدفعون الجزية[2]. وهكذا فقد حصلت قطيعة واضحة حوالي منتصف القرن الثاني عشر ميلادي. فالعناصر المسيحية التي سنجدها في العهد الحفصي ليست لها أية علاقة ، لا من حيث أصلها ولا من حيث طبيعتها ولا من حيث وضعيتها ، مع العناصر المسيحية المحلية القديمة التي انقرضت. ذلك أن جميع

---

1) De Cenival، «Le prétendu évêche de la Qal'a des Beni Hammad»، *Hespéris*، 1932 (الثلاثة أشهر الثانية) ، ص 101 و Seston، *Mélanges de l'Eole de Rome*، ج 53 ، 1936.

2) رحلة التجاني ، 397/2 وابن الأثير ، ص 586 والبربر ، 231/1 و 156/3.

هؤلاء المسيحيين قد قدموا من الخارج ، منذ عهد قريب ، وهم يعتبرون ، بالنسبة إلى أغلبيّتهم ، من الأجانب. وينقسمون إلى أربعة أصناف متميّزة تمامًا : التجّار والجنود والرقيق ورجال الدين.

* * *

وكان التجّار يمثّلون جاليات تجاريّة مستقرّة في بعض المدن. وهذه الجاليات المنتشرة شيئًا فشيئًا في القرن الثاني عشر ميلادي في البلدان الإسلامية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط والدالّة على النهضة الأوروبية التي سبق أن أبرزتها الحروب الصليبيّة والتي هي نابعة منها ، قد ازدادت من حيث العدد والأهمية والتنظيم ، في غضون القرن الثالث عشر. فماذا كانت وضعيتها القانونية ومنزلتها الرسمية في الدولة الإسلامية؟ لقد استعملت المعاهدات أحيانًا في شأنها عبارة «الأمان». ومن هنا جاءت النزعة التي ترى في وضعيّة أولئك الأوروبيّين ، تطبيقًا للنظرية الإسلامية المتعلّقة بالأمان والواردة في كتب الفقه. وبالفعل فقد رأى هذا الرأي عدد من المؤلفين المحدثين المختصّين في الشؤون الإسلامية[3]. ولكن في الحقيقة ، لئن كانت العبارة هي نفسها ، ولئن كانت الأمور متشابهة من بعض الجوانب ، إلا أن التشبيه التامّ غير ممكن ، ولا يجوز من الناحية التاريخية تفسير الوضعيّة النظرية لأولئك الأجانب ، بتطوّر ذلك المفهوم الإسلامي. ذلك أن الأمان في نظر الفقهاء ، لم يكن سوى ضمان غير ثابت ، ومحدود للغاية في غرضه ومدّته ، يمنح لغير المسلم القادم من الخارج. «فالمستأمن» خاضع في كل شيء للسيادة المحلية ، وبعد انقضاء الأجل القصير المحدّد ، ينبغي أن ينتقل إلى مجموعة «المحميّين» أو أهل الذمّة. فما أبعدنا عن الحقوق المجحفة الممنوحة للتجّار الأجانب النصارى منذ الحروب الصليبيّة! فقد كانوا يحتفظون بجنسيّتهم الأصليّة مهما كانت مدة إقامتهم ، وكان مرخّصًا لهم كتابيًّا في بناء معابد جديدة لإقامة شعائرهم الدينية[4]. وبعد مدة قليلة وضعوا تحت سلطة وحماية أحد مواطنيهم ، ألا وهو القنصل. فكلّ ذلك منبثق عن المفاهيم والممارسات المسيحية ذاتها ، أكثر ممّا هو منبثق عن القانون الإسلامي الذي هو مخالف له. من ذلك مثلاً ، أن الجاليات المسيحية التجارية المستقرّة في عدّة مناطق إيطاليّة أو

---

3) H. Hartmann، *Die islamisch-frankischen staatsverträge*، برلين 1919 ، ص 1 و 24، Heffening، *Das Islamisch Fremdeurecht*، هانوفر 1925 ، ص 126 — 7 و Fauchille، *Traité de droit international public*، ج 1 ، القسم الثالث ، باريس 1926 ، ص 112 — 3.

4) Mas-Latrie، المقدمة ، ص 94.

في الامبراطورية البيزنطية ، كانت تتمتّع بوضع مماثل منبثق عن نظام ذاتية القوانين ، الذي هو نظام عامّ. ومن المعقول التسليم بأن ذلك النظام الأوروبيّ الأصل قد نقل إلى دار الإسلام ، تحت ضغط العباد والظروف. وكما هو الشأن في مثل هذه الحالات ، فقد تمّ تبريره تبريرًا بين بين ، وذلك بإقحامه ضمن صنف معروف وشرعي من أصناف القانون ، ألا وهو الأمان. وفي حين استمرّت أروبا في التطوّر ، واصل نظام «الامتيازات الأجنبية» الوضع السائد في العصر الوسيط ، الذي ظهر ، غلطًا ، في مظهر إسلامي محض.

هذا وإن وضعيّة أولئك النصارى كانت ترتكز على أساس تعاقدي ، وكانت محدّدة بالمعاهدات المبرمة بين الدول الأروبيّة والسلطان ، لمدّة متغيّرة[5]. أمّا الذين لا يستطيعون الانتفاع من أي اتفاق رسمي مبرم مع دولهم ، فقد كانوا يضعون أنفسهم تحت لواء دولة صديقة. وفي صورة قطع العلاقات بين الدولة الإسلامية وبين بلدهم ، أو عدم تجديد المعاهدة ، فإن أولئك التجّار يجدون أنفسهم بلا دفاع تحت رحمة سلطة المكان. ولكن في الواقع نلاحظ في عدّة مرّات متتالية أنهم كانوا يتمتعون بتسامح ضمني يمكّنهم من مواصلة الإقامة بالبلاد وتعاطي تجارتهم ، ولكن بشروط محدودة أكثر ومعرّضة أكثر للمخاطر.

وكانت تلك الجاليات الأروبية موجودة ، بصورة تكاد تكون محصورة ، حسب نصّ وروح أغلب المعاهدات ، في أهمّ المدن الساحليّة المشتملة على مركز للجمارك ومفتوحة في وجه التجارة البحرية[6]. ومن النادر جدًّا أن تشير المصادر إلى وجود نصارى في المدن الداخلية. إلاّ أننا نلاحظ خلال القرن الخامس عشر الذي شهد محاولة تسرّب من الجنويّين في إفريقيا[7] ، أن بعضهم قد عقدوا صفقات في قسنطينة التي أقاموا بها شخصيًّا[8]. على أنه من الخطأ أن نظنّ أنّ عدد أولئك التجّار كان مرتفعًا حتى في العاصمة. إذ كان ذلك العدد لا يتجاوز بعض العشرات على أقصى تقدير بالنسبة إلى كل جنسية ، ولم يكونوا كلّهم مقيمين بصفة قارة ، بل كان بعضهم يقتصر على المجيء في فصل الصيف. ذلك أنّ منعهم من اصطحاب أو استقدام نساء من بنات جنسهم[9] وتعذّر التزوّج بنساء من أهل البلاد

---

5) يمكن الرجوع حول هذا الموضوع إلى مقدمة Mas-Latrie، المذكورة.

6) هناك بعض النصوص فقط تسمح بصريح العبارة بإحداث فنادق نصرانية في «جميع الأماكن» ، مثال ذلك ، المعاهدة المبرمة بين أرجونة وتونس في سنة 1285 (المادة 37).

7) أنظر بالإضافة إلى بحوث La Roncière، *Piersantelli*، جنوة 1937 :
La pentrazione commerciale genovese nel Sahara a mezzo il seculo XV.

8) أنظر: Jorga، *Notes et Extraits*، 21/3 ، 251 ، 266 و Marengo، جنوة وتونس ، ص 252 و 255 – 6.

9) أنظر: Schaube ، 515/3 و Mas-Latrie، معاهدات ص 90.

بصورة تكاد تكون قطعية ، كلّ ذلك لم يكن يشجّع على إقامتهم في تلك البلاد مدة طويلة ولا يسمح بتعمير البلاد بسكّان جدد. وفي الموانئ ذات الأهمّيّة الثانويّة ، كان رعايا دولة من الدول الأروبيّة يقصون أحيانًا من الناحية العملية منافسيهم النصارى ويتمتعون في الواقع باحتكار حقيقي سواء بالنسبة إلى الاقامة أو التجارة.

وكان التجّار يفضّلون الإقامة قرب البحر ، موزّعين حسب الجنسيات على عمارات معروفة في كلّ بلاد من البلدان البحر الأبيض المتوسط بهذا الاسم الاغريقي المعرّب «الفندق». ولا حاجة لنا مرة أخرى إلى وصف أقسام تلك الفنادق الشاسعة التي تكاد تكون مغلقة ، والمتركبة من عدّة غرف للسكنى حول ساحة مركزية ومن فرن مبتذل ومستودعات ومخازن لبيع البضائع ومكاتب القنصلية. والجدير بالملاحظة ان نفقات البناء والإصلاحات الكبرى محمّلة ، على وجه العموم ، على كاهل الإدارة السلطانية. وبالعكس من ذلك فإن المداخيل ومعاليم الكراء والتخزين ونفقات العقود يستخلصها القنصل لحسابه وحساب دولته[10] وهناك أحيانًا بعض الدكاكين خارج الفندق مستأجرة من طرف النصارى الذين كانوا يتمتعون أيضًا بحقّ استعمال الحمّام العمومي ، حسب طرق معلومة. وسنتناول بالدرس بعد حين ما كانوا يتمتعون به من امتيازات ذات صبغة دينية.

وبالإضافة إلى ما يدرّ عليهم نشاطهم التجاري البحت من أرباح ثمينة بالنسبة إلى اقتصاد إفريقية وإلى الجباية ، كان أولئك النصارى يستفيدون من استخلاص «ضريبة الملح» وموارد المصائد التي كثيرًا ما تتنازل الدولة الإسلامية عنها لفائدتهم. وقد كان من صالح الحكومة أن تحميهم باعتبارهم عنصرًا ضروريًّا بالنسبة إلى ازدهار البلاد والخزينة. والواقع أنهم ، باستثناء بعض الحوادث التي لا مفرّ منها وبعض الاستفزازات الفردية ، قد عاشوا بوجه عام على أحسن ما يرام ، في تلك البلاد الخاضعة لدين آخر. إلاّ أن بعض المناقشات مع إدارة الجمارك ، وأكثر من ذلك ، ميل السلط الإسلامية إلى الانتقام من مواطني بعض النصارى المتّهمين بارتكاب أي خطإ ، كلّ ذلك قد كان يعرّض تلك المجموعات من التجّار ، إلى المخاطر ، من حين لآخر. فبالإضافة إلى العقوبات كانوا يتعرّضون هكذا للسجن التعسّفي ، وحتى للجلد الذي لا يستحقّونه ، وذلك في حالات نادرة[11]. وقد كانت الدول المسيحيّة تسعى إلى إلغاء مسؤولية رعاياها الجماعية ، بالتنصيص على تحجيرها في المعاهدات ،

10) Gimenez Soler، *Documentos*، ص 220.

11) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 97.

كما كانت ترمي إلى تجنّب النزاعات مع إدارة الجمارك ، بوضع تراتيب مفصّلة أكثر فأكثر. وفي الواقع فانهم لم يصلوا دائمًا إلى غايتهم تمامًا. ولكنّهم تمكّنوا من الدفاع عن مصالح ، أو بالأحرى عن أشخاص ، رعاياهم بطريقة أنجع ، أي الاعتراف بالمؤسّسة القنصلية التي سنتوقف عندها قليلاً.

إن «قناصل ما وراء البحار» التابعين للدول المسيحية ، الذين كانوا قد انتشروا في المشرق في القرن الثاني عشر ميلادي ، إثر الحروب الصليبية ، في الأراضي الفرنجية أولاً ثم في البلاد الإسلامية ، قد ظهروا في إفريقية خلال الربع الثاني من القرن الثالث عشر. وإن أقدم القناصل المشار إليهم في المراجع هم قناصل البندقية في تونس في خريف سنة 1231 ومرسيليا وجنوة في بجاية سنة 1233 وبيزة في تونس في السنة الموالية وصقلية في تونس سنة 1239[12] وكان لجنوة آنذاك قنصلان في نفس المدينة وفي نفس الوقت ، كما سيحصل ذلك مرارًا وتكرارًا في النصف الثاني من القرن بالنسبة إلى مملكة أرجونة. ولكن العادة التي سترجّح بعد قليل ، تتمثّل في اعتماد قنصل واحد في كل مدينة ، بل حتى قنصل رسمي واحد بالنسبة إلى قسم كبير من البلاد أو البلاد بأكملها. فهل تمّ انتخاب القناصل الأوّلين التابعين لمختلف الدول على عين المكان من طرف مواطنيهم التجّار؟ إن هذا الأمر محتمل بالنسبة إلى البعض ومستبعد بالنسبة إلى البعض الآخر ، فلا شيء يدلّ على أن طريقة التعيين كانت هي نفسها في كلّ مكان. ومهما يكن من أمر فقد تمّ في وقت مبكّر تعيين كلّ قنصل من القناصل المعتمدين في أقطار المغرب ، من طرف حكومته ، على وجه العموم. ولكنّ المرسيليين ، والحقّ يقال ، قد تركوا لمواطنيهم ، مدّة طويلة من الزمن ، حق انتخاب قنصل من بينهم ، وقتيًّا لمدة موسم بحري ، في الموانئ التي تعيّن فيها البلدية قناصل ، وكانوا يلزمون الشخص المعيّن بهذه الطريقة بقبول تلك المهمة[13] وفي ظروف استثنائية اختار رعايا مملكة أرجونة في تونس هم أنفسهم قنصلهم في سنة 1350[14]. ولكن تلك الاستثناءات المحدودة لا تنفي أبدًا المبدأ المطبّق منذ القرن الثالث عشر في إفريقيا الشمالية والقائل بأن القناصل يمثّلون سيادة الدولة المركزيّة وأنهم يتصرّفون لا بوصفهم وكلاء التجّار المحليّين بل كمندوبين

---

12) نفس المرجع ، ص 34 و197 و Schaube، ص 290 ، 299 ، 303 ، 309.

13) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 91.

14) Gimenez Soler، المرجع المذكور ، ص 253 – 4. أنظر أيضًا : La Mantia، *Codice*، ص 299.

للحكومات الأوروبية[15]. وكانت تلك الحكومات تولي أهمية كبرى لاعتماد قناصل خاصّين بها في حين كانت تقاوم وجود قناصل يمثّلون البلدان التي وقعت تحت هيمنتها أو التهرّب من ذلك الأمر. من ذلك مثلاً أن أرجونة قد تحصّلت لفائدتها سنة 1285 على إلغاء قنصلية صقلية في تونس. ولكنّ الصقليّين والقطلونيين قد استمرّوا في الإقامة في فندقين منفصلين. وبالعكس من ذلك ، ففي سنة 1302 – 1303 ، لم تمنع احتجاجات ملك ميورقة من تعيين قنصل في بجاية[16].

هذا ، وإن نظام القناصل ، المحدّد في بعض النقاط بالعادات المحليّة والأعراف الدوليّة ، كان خاضعًا ، حسب كل دولة من الدول الممثّلة ، لنوعين من النصوص وهما المعاهدة السارية المفعول مع الدولة الإسلامية وتشريع الدولة الأوروبية. ويمكن أن تنجرّ عن ذلك اختلافات محسوسة في الصلاحيات الرسمية للمعنيّين بالأمر وفي وضعيّتهم المعنوية والماديّة. وقد كانوا يعيّنون دومًا وأبدًا – حسبما يبدو – بلا براءة اعتمادًا لمدّة معيّنة مسبّقًا أو إلى أن يتمّ عزلهم ، إلا أن مدّة مهمّتهم كانت لا تتجاوز سنة أو سنتين ، إلاّ ما قلّ وندر. ويبدو أنّهم كانوا جميعًا تقريبًا ينتمون إلى طبقة التجّار. ولم تحاول الشذوذ عن تلك القاعدة إلا بعض الدول ، من ذلك مثلاً أن مرسيليا قد حجّرت حوالي منتصف القرن الثالث عشر ، الاضطلاع بتلك المهمة على تجّار الخمر والسماسرة وكذلك على أرباب الفنادق[16]. وفي سنة 1436 حجّرت البندقية على قنصلها الجديد بتونس تعاطي التجارة «شخصيًّا»[17]. وخلافًا لما سيحصل فيما بعد في الأقطار المغربيّة ، لم يُلاحَظ في إفريقيّة في العصر الوسيط وجود قناصل من بين رجال الدين[18].

ولقد كان القنصل يجمع في شخصه ثلاث صفات ، فهو ممثّل بلاده ورئيس الجالية التابعة لدولته وحاكمها. فهل كانت الصفة الأولى من تلك الصفات ، تخوّل له بعض الحصانات التي لا يستهان بها؟ إن مبدأ الحصانة الذي ما زال محلّ نقاش بأروبا في العصر الحديث ، كان بدون شكّ مطبّقًا في بلد المغرب في العصر الوسيط بصورة متغيّرة ومحدودة. والحرمة الشخصيّة ذاتها لم تكن دائمًا محترمَة ، ورغم ما يكتسيه ذلك المبدأ من صبغة

(15 Mas-Latrie، المقدمة ، ص 86 و88 و G. Sulles، *L'institution des Consulats*، مجلة التاريخ الديبلوماسي ، 1897 ، ص 170.

16) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 91.

17) نفس المؤلف ، *Instructions de Foscari*، ص 281.

18) وبالعكس من ذلك يعيّن رجال الدين أحيانًا سفراء لأغراض معيّنة.

استثنائية ، تجدر الإشارة إلى هذا البند من بنود المعاهدة المبرمة مع تونس في سنة 1379 (المادة 26 المثلثة) ، والذي بمقتضاه تجعل بيزة قناصلها أنفسهم مسؤولين عن الاعتداءات التي يمكن أن يرتكبوها ضدّ بعض الإفريقيّين. إلا أنّ القنصل كان يتمتّع في العادة ، بحكم وظيفته ذاتها ، بشيء من الهيبة. فالمعاهدات تمنحه حقّ مقابلة السلطان أو الوالي ، خارج العاصمة ، مرة في الشهر ، بوجه عامّ ، ومرّتين في الشهر أو مرّة في الأسبوع في حالات نادرة. كما تعترف له بحقّ تحجير دخول الفندق على أيّ كان ، وحتى على الموظّفين المسلمين. فإليه ترجع مهمّة الأمن والإدارة العليا في تلك المقاطعة النصرانية وبالنسبة إلى سكانها. ولكن أهم ميزة بالنسبة إليه وإلى مواطنيه ، على حدّ السواء ، كانت تتمثّل في اضطلاعه بالسلطة القضائية تجاههم.

فقد كانوا يرجعون إليه بالنظر بصورة طبيعية ، سواء في الأمور المدنية أو الأمور الجنائية ، وكان يطبّق عليهم بدون استئناف القوانين والأعراف الجارية في بلادهم ، وذلك في القضايا التي لا يوجد بها أي طرف آخر أجنبي[19] . ولكنّ مجال اختصاصه يصبح أدق ، حينما يتدخّل نصارى آخرون أو مسلمون. ويبدو أن الحلول المقبولة ، قد شهدت بعض التطوّر الذي سنحاول إبراز معالمه فيما يلي ، اعتمادًا على النصوص والمعاهدات. فمنذ القرن الثالث عشر أوضح رعايا البندقية في تونس أن نزاعاتهم مع النصارى التابعين لدولة أخرى ، يمكن أن تحال على قنصل المدّعى عليه ، ولا شكّ أن هذا الإجراء سرعان ما امتدّ إلى جميع النزاعات بين النصارى ، ولكن السلطة الإسلامية لم تتنازل بمثل هذه السهولة عن القضايا القائمة بين النصارى والمسلمين. من ذلك أن مدير الجمارك الذي كان يعتبر ، حوالي سنة 1200 ، قبل إحداث القنصليّات ، في نظر الدولة الإسلامية ، الرئيس والحاكم الطبيعي ، بالنسبة إلى جميع النصارى الأجانب[20] ، قد احتفظ تجاههم بسلطات واسعة من الناحية القضائية. فقد بقي مدّة طويلة من الزمن المكلّف الوحيد ، دون سواه ، بالنظر في النزاعات التجارية مع المسلمين ، ولو كانوا مدّعين. ولم يصبح المسلمون مجبورين على تتبّع خصومهم النصارى لدى القناصل ، إلا في القرن الرابع عشر ، ربّما أيضًا بمبادرة من البندقية في سنة 1305 (المعاهدة المبرمة مع تونس ، المادة الثالثة) ، ثمّ تبعتها أرجونة بعد ذلك بقليل على أنه في صورة امتناع القنصل عن إصدار الحكم على أيّ مدّعٍ ، سواء كان مسلمًا أو نصرانيًا ،

---

19) لم يمكن أبدًا تنفيذ الأحكام الجزائية ، إلّا بمساعدة السلط المحلية ، أنظر: Marengo، المرجع السابق ، ص 274 – 283 .

20) Amari، *Diplomi*، ص 276 .

يمكن أن تحال القضية إلى إدارة الجمارك. ولم يتمتّع رعايا بيزة بهذه المعاملة الأكثر حظوة، بالنسبة إلى علاقاتهم مع الأهالي إلا في سنة 1397[21]. أما في الميدان الجزائي، فإن لدينا معلومات أقلّ وضوحًا. ولكن من المؤكّد أن العدالة السلطانية لم تتخلّ عن مقاضاة ومعاقبة النصارى المتّهمين بارتكاب مخالفات تجاه الدولة الإسلامية أو رعاياها أو الإسلام. وقد كان دور القنصل مقتصرًا على التخفيف من تلك الإجراءات، ولم يكن النجاح دائمًا حليفه. وفي سنة 1271 نصّت المعاهدة المبرمة مع تونس (المادة 20) على أنه لا يجوز تسليط العذاب على أيّ أحد من رعايا البندقية، مهما كان السبب. وفي سنة 1466 قام الجنويّون بمساعٍ لدى السّلطان الحفصي حتى لا يتعرّض مواطنوهم للجلد، بمناسبة قضيّة مدنيّة أو حتى بمناسبة جنحة «اللّهمّ إلّا إذا ثبتت تلك الجنحة بواسطة محاكمة استعجالية»[22].

وفضلاً عن ذلك فإن وثائق القرن الخامس عشر تبيّن بما فيه الكفاية أن البنود الواردة في المعاهدات ومن باب أولى وأحرى في الاتفاقيات الشفاهية أو مجرد العادات، لم تكن مطبّقة بدقّة. فقد كانت الإدارة الإسلامية تخرقها من حين لآخر بصراحة. ولكن الطريف في الأمر، أن التجّار النصارى كانوا يتحذّرون من قناصلهم أنفسهم. ففي سنة 1429 اشتكى الجنويّون إلى أبي فارس من أحد قضاته الذي قبل الحكم في قضيّة ترجع بالنظر قانونًا إلى القنصل وفي نفس اليوم طلبوا إلى هذا الأخير تسليط عقاب صارم على رعايا الجمهورية الذين يطلبون مثل هذا التحويل القضائي[23]. وفي سنة 1470 طعن أحد التجّار الجنويين بتونس في الحكم الذي أصدره القنصل في نزاع نشب بينه وبين بعض مواطنيه واقترح على حكومته إحالة القضيّة على التجّار الجنويّين المستقرّين بتونس والسماح باستئناف الحكم لدى الهيئات ذات النظر في جنوة. واستنادًا إلى العادة الجاري به العمل لدى الجنويّين في تونس، وافقت حكومة الجمهورية على الطعن في حكم القنصل بموجب التشكّل الشرعي وأمرت بانتخاب قنصل جديد على عين المكان من طرف التجّار الجنويّين[24].

ويبدو أنّ وضعية القناصل المادية المتغيّرة جدًّا بطبيعة الحال، كانت طيبة في أغلب

---

21) ويبدو أن المعاهدتين المبرمتين في 1313 و1353 قد أقرّتا الإبقاء على الوضع السابق. ولقد أساء Mas-Latrie، (المقدمة، ص 87 – 88) تأويل البنود الواردة في المعاهدتين المذكورتين، كما أساء تأويل البنود المختلفة عنها كلّ الاختلاف والواردة في المعاهدة المبرمة بين بيزة والمغرب في 1358.

22) Marengo، المرجع المذكور، ص 179 – 180.

23) Jorga، *Notes et Extraits*، 1/498 – 499.

24) Marengo، المرجع السابق، ص 268 – 272.

الأحيان. فقد كانوا يقطنون الفندق التابع لدولتهم ولا يتقاضون مرتّبًا من الوطن الأمّ ، ولكنهم كانوا يقتطعون جزءًا من إيرادات الفندق كأجر ، وكذلك – بالنسبة إلى بعضهم على الأقلّ – نسبة مئوية أو مبلغ ثابت من أداءات الجمارك والموانئ التي كان مواطنوهم مطالبين بدفعها. وباستثناء الفترات المضطربة التي تنخفض فيها الحركة التجارية وترتفع تكاليف الهدايا و«المآكل» ، كانت المداخيل الصافية ترتفع إلى حدّ كبير. والدّليل على ذلك أنّ الدولة المركزيّة كانت تطالب تارة بمعلوم مناسب ، مقابل تقلّد تلك الوظيفة (أرجونة في القرن الثالث عشر) وطورًا تشترط على أعوانها في إفريقيّة دفع جزء من الرسوم المستخلصة (جنوة والبندقية مثلاً). وهنالك حالة نادرة تتمثّل في إقدام قنصل سابق على مطالبة حكومته بمنحة تعويضيّة ، مقابل تصرّفه الباهظ التكاليف أو المتّسم بالعجز. ولا شكّ أن المزايا المالية المباشرة أو غير المباشرة لتلك الوظيفة ، هي التي كانت تحثّ الناس عادةً على الرغبة فيها ، أكثر ممّا كانت تكتسيه من بهجة. وهي التي تفسّر أيضًا ، مثل الحرص على تجنّب بعث حكم فردي ، قصر مدة المكلّف بالاضطلاع بتلك المهمة ، وكذلك الاجراءات الخاصة المتخذة في هذا الاتجاه من طرف بعض المدن ، من ذلك أن مرسيليا ، مثلاً ، قد عارضت ، قدر المستطاع تجديد مهمة قنصل قد انتهت مدة ولايته[25]. كما كانت جنوة تحجّر تعيين ابن أو أب أو شقيق مثل ذلك القنصل[26].

ولقد كان قناصل أغنى الدول يعيشون عيشة مترفّهة ، بإذن من دولهم نفسها. فقد كان قناصل البندقيّة بتونس في أواخر القرن الثالث عشر يستخدمون طبقًا للقانون ثلاثة أو أربعة خدمة وحصانين[27]. وعلاوة على ذلك كان رؤساء الجاليات النصرانية المذكورون يتصرّفون في عدد كبير من الأعوان المكلّفين بوظائف ثانوية مثل الوكلاء ومستخدمي الفنادق والكتبة والعدول. كما كانت لهم أحيانًا سلطة على القناصل المساعدين المقيمين في بعض الموانئ الإقليمية الأقلّ أهميّة ، والمعيّنين من طرفهم أو من طرف حكوماتهم. ولكن مهما كانت الأهمية التي تكتسيها وضعيّتهم ودورهم ، فإن وجود القناصل كان غير كاف في بعض الظروف المعيّنة ، وقد كانوا بوجه خاصّ يجدون صعوبة للحصول لدى العاهل المسلم على إطلاق سراح الأسرى من ضحايا الغارات البحرية أو تسوية مخلّفات القرصنة ، ولم يكونوا مكلّفين قط بالتفاوض في شأن معاهدات التجارة والصلح. إذ أنّ المهمّة المذكورة كانت

25) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 91.

26) G. Salles، المرجع المذكور ، ص 186.

27) Mas-Latrie، المرجع المذكور ، ص 206 – 7.

موكولة إلى عدد من المبعوثين أو السفراء الوقتيّين المزوّدين بسلطات خاصة والمعتمدين من طرف الدول الأوروبيّة لدى السلطان الحفصي أو من طرف هذا الأخير لدى تلك الدول[28]. وقد كان السفراء النّصارى الذين يتحوّلون إلى إفريقيّة يتحصّلون أحيانًا من لدن حكوماتهم على سلطة قضائية عامة على مواطنيهم في ميدان القضايا المدنية والجنائية[29]. ونلاحظ من جهة أخرى أن بعض أولئك السفراء يبقون في إفريقيّة كقناصل بعد انتهاء مهمّاتهم.

* * *

إن استخدام الجنود المسيحيّين ، لم يكن أمرًا جديدًا في بلاد المغرب ، والمقصود بأولئك الجنود بعض المتطوّعين الأحرار الذين ظلّوا متمسّكين بديانتهم. وفي أوائل القرن الثاني عشر، كان السلطان المرابطي علي بن يوسف أوّل من التجأ إلى خدماتهم. ورغم تصلّب المذهب الموحّدي ، فقد استعاد الموحّدون ذلك النظام الذي بقي قائم الذات بعدهم بصورة طبيعيّة في الدول البربرية الثلاث التي حلّت محلّهم في شمال إفريقيا. فإننا نعلم مثلاً كيف انتقل في سنة 646هـ / 1248م الجنود المسيحيّون من خدمة الموحّدين إلى خدمة بني عبد الوادي ، المنتصرين عليهم[30]. وبالنسبة إلى الحفصيّين ، فإنّ تواصل ذلك النظام كان أقلّ وضوحًا ، ولكن الجدير بالملاحظة أنهم وجدوا لدى أسلافهم مثالاً ، يمكن أن ينسجوا على منواله ، كما أنّ أجوارهم ومعاصريهم قد ساروا على نفس المنهج حول هذا الموضوع.

إلا أننا لا ندري بالضبط تاريخ وظروف ظهور المرتزقة النصارى في البلاط الحفصي. ولا يمكن تشبيههم ، كما فعل بعضهم «بالموالي العلوج» في عهد أبي زكريّاء الأوّل ، الذين كانت مخصّصة لهم أحسن المناصب في الدولة ، حسب إحدى الروايات[31]. وقد كان الجنود النصارى الذين هم موضوع حديثنا هذا من أصل حرّ ، وقد حافظوا على ديانتهم ، طوال عدة قرون ولم يشغلوا في الدولة الحفصيّة مناصب أخرى ، غير مناصب حرس. هذا وإن أقدم إشارة إلى المعنيّين بالأمر ترجع إلى بداية عهد المستنصر ، وقد وردت في وثيقة مؤرّخة في جانفي 1258 ، ولكنها تشير إلى وقائع ربّما سابقة لسنة 1254. وقد كان المرتزقة

---

28) نظرًا لعدم وجود مسلمين إفريقيّين مستقرّين في بلاد النصارى ، لم تدع الحاجة إلى تعيين سفراء حفصيّين في الخارج ، باستثناء الحالة الوحيدة المتعلّقة بصقلية في سنة 1473.

29) Hurtebise، *Recueil de documents*، ص 1245 – 1249.

30) Alemany، الجنود المسيحيون في خدمة السلاطين المسلمين في المغرب ، 1904 ، ص 133 – 169.

31) البربر ، 336/2 – 7. لقد أشير إلى المرتزقة الإفرنج الذين حافظوا على ديانتهم المسيحية ، بعبارة «العلوج» في المسالك (ص 122/18) ولكن النصوص الحفصية تدعوهم باسم النصارى.

النّصارى في تونس تحت قيادة قائد ، اسمه أبو عبد الله ، وهو حسب الاحتمال مسلم من أصل إسلامي أو معتنق للإسلام ، ثم عوّضه المدعوّ غليوم دي منكادا ، القادم من دولة أرجونة على رأس سبعين «فارسًا»[32] ، وابتداءً من ذلك التاريخ لم تشر المصادر إلاّ إلى وجود قوّاد مسيحيّين على رأس أولئك الجنود.

هذا وإنّ المعلومات التي لدينا حول النصارى المذكورين العاملين في خدمة سلاطين بني حفص ، متمركزة أساسًا حول النصف الثاني من القرن الثالث عشر والربع الأول من القرن الرابع عشر. وسبب هذا الانحصار الزمني مزدوج. إذ نلاحظ من جهة أن العلاقات بين الحفصيّين ودولة أرجونة التي قامت بدور لا يستهان به في هذا الشأن ، لم تبلغ أوجها إلّا خلال هذه الفترة ، ونلاحظ من جهة أخرى أن تونس التي كانت تحتلّ آنذاك مكانة مرموقة ضمن دون الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ، كانت تستقبل مدّة فترات متغيّرة ، عددًا من أبرز العسكريّين اللاجئين من إسبانيا أو إيطاليا.

فمنذ سنة 658 هـ / 1260 م استضافت تونس أحد الفرسان اللاجئين المرموقين ، ألا وهو الأمير دون هانري ، ابن ملك قشتالة سان فردينان. فقد ثار على أخيه الملك ألفونصو العاشر وعندما انهزم في المعركة ، استقرّ مع عدد من أتباعه لدى المستنصر الذي خصّه باستقبال رائع . وفي السنة الموالية صاحب الأمير أبا حفص ، شقيق السلطان ، في حملة عسكرية ضدّ مليانة الثائرة[33] . ويبدو أنه بقي في البلاط الحفصي بضع سنوات . ولا نرى فائدة في متابعة دسائسه ومغامراته الإيطالية وأسره الطويل المدى بعد معركة تاغلياكوزو ، ولكن ما تجدر الإشارة إليه ، أنه ، قبل عودته إلى قشتالة ، حظي برعاية ابن أخيه سانشو الرابع ، ثم أدّى زيارة ثانية على الأقل إلى تونس قبل شهر جويلية 1294 . ففي ذلك التاريخ قدم إلى إسبانيا ، مكلّفًا من قِبَل السلطان أبي حفص ، رفيقه السابق في الكفاح ، بتقديم مقترحات تحالف إلى ملك أرجونة خايم الثاني[34] .

كما تردّد على عاصمة المستنصر شخص مرموق آخر من أنصار آل «هوهنشتوفن» ، وهو المدعوّ كونراد كابيس . فقد رأينا كيف جهّز بكلّ حرية جيشًا صغيرًا ، بالاشتراك مع بعض النصارى التابعين لعدة دول . ثم نزل بصقلية سنة 1267 على رأس ذلك الجيش . وفي السنة الموالية انهزم في تاغلياكوزو.

---

32) Mas-Latrie ، الملحق ، ص 32 – 3 .

33) البربر ، 347/2 – 353 و 316/3 والذخيرة ، ص 105 .

34) Gimenez Soler ، *Caballeros* ، 304/1 – 4 ولنفس المؤلف *Episodios* ، ص 197 و finke ، 24/3 – 5 .

كما عاد إلى تونس ، أحد إخوة دون هانري ، الأمير فريدريك قشتالة الذي سبق له أن التجأ في البلاط الحفصي مرة أولى ، وقد كان مرفوقًا بفريدريك لانشيا ، وذلك إثر فشل محاولتهما المشتركة ضد شارل دانجو. وأثناء الحرب الصليبية التي شنّها لويس التاسع على تونس ، انضمّ المعني بالأمر إلى صفوف السلطان الذين كان مهدّدًا في عاصمته ، وقد كان أحد المقرّبين إليه . ومنذ بداية إقامة الصليبيّين بقرطاجنة ، انضمّ فارسين قشتاليّين كانا يعملان في خدمة المسلمين ، إلى صفوف اخوانهم النصارى. فإن صحّت هذه الرواية ، يمكن تفسيرها بالخوف من التواطؤ مع العدوّ. إلّا أنه من المؤكّد أن فريدريك قشتالة وفريدريك لانشيا المعروفين بمناهضتهما الشديدة لشارل دانجو ، قد احتفظا بحريّتهما ، وأظهرا ولاءهما لرئيس الدولة المسلم. والجدير بالملاحظة أنّ البند الوارد في معاهدة الصلح والذي يحجّر على كلّ طرف من الطرفين المتعاقدين ، استقبال ورعاية أعداء الطرف الآخر ، كان يقصد بوجه خاص الشخصين المذكورين(35) .

وفي أوائل القرن الرابع عشر ، عاش بإفريقية على التوالي سيدان مهاجران قادمان من أرجونة . أوّلهما أحد أفراد عائلة منكادا الشهيرة ، غليوم ريمون ، الذي عزله مليكه لأنه حمل السلاح ضدّه في معركة رأس أورلندو ، البحرية ، فحاول في رسالة مؤرّخة في أكتوبر 1301 وموجّهة من تونس تبرير هذه الخيانة . ولم يتمتع بالعفو ويسمح له بالعودة إلى وطنه إلا بعد ذلك بثماني عشرة سنة(36) . أما الشخص الثاني ، فهو أحد أبناء الملك خايم الثاني غير الشرعيّين ، نابوليون أرجونة ، الذي أقصاه والده ، فعمل أولاً في خدمة سلطان تونس من حوالي سنة 1319 إلى سنة 1322 ، على رأس مائة رجل ثم تحوّل إلى فاس ، فارًّا من الثورات التونسيّة ، وذلك بناءً على دعوة كتابية من السلطان المريني أبي سعيد. وفي نفس الفترة كان أخوه خايم يقوم بدور الوساطة بين سلطان تلمسان وملك أرجونة .

وإنّ أكبر دليل على أنّ البلاط الحفصي كان آنذاك بمثابة الملاذ الطبيعي بالنسبة إلى كبار رجال الدول المسيحية ، عندما يجدون أنفسهم في وضع حرج ، الرسائل التي وجّهها من تونس في 1307 – 8 فردريك ابن الملك الراحل منفريد إلى خايم الثاني ملك أرجونة . فقد عرض الأمير خدماته على السلطان أبي عصيدة وهو يريد أن يتمّ انتدابه بطريقة

---

35) Gimenez Soler ، *Caballeros* ، 2/61 – 4 و Finke ، 1/250 – 4 .

36) Gimenez Soler ، *Caballeros* ، 1/317 – 8 ، 335 – 343 و 2/64 – 6 و Romos y Loscertales ، نشرية الأكاديمية التاريخية ، ج 65 ، 1914 ، ص 312 – 4 .

ثابتة. إلا أن بعض الإشاعات المغرضة قد شكّكت في هويّته. وبناءً على ذلك فقد التمس من الملك خايم أن يثبت للسلطان الحفصي كتابيًّا صحّة تلك الهويّة. ولكن من سوء حظّه، فقد اصطدم بسوء نيّة مراسله المتوّج الذي أبدى هو نفسه صعوبات لإثبات نسب فردريك التعيس الحظ"(37).

ولقد رأينا منذ حين أن الفرسان النصارى المستقبلين في تونس لم يكونوا كلّهم أرجونيّين أو قطلونيّين. ويمكن أن نذكر جنودًا آخرين منتمين إلى جنسيّات أخرى نخصّ بالذكر منهم غليوم مورشيو دي فارازي، الذي قاتل في سبيل سلطان إفريقية، حسب وثيقة مؤرّخة في سنة 1280(38) وأحد نبلاء البندقية، من آل جيوليانى، الذي عمل في خدمة سلطان تونس مدّة أربعة وأربعين شهرًا حوالي موفّى القرن الثالث عشر، صحبة خدمته والمكلّفين بجياده(39). ولكن بالرغم من ذلك فإن أغلب أولئك المرتزقة - أو بالأحرى أهم نواة من تلك الجماعات وأكثرها تماسكًا - كانوا من أتباع العائلة المالكة في أرجونة، وهذا ما يفسّر ميل ملوك تلك الدولة الايبيرية إلى التدخّل في شؤونهم وفرض شروط متعلقة بوضعيّتهم على الحفصيّين.

فلقد كان ملوك أرجونة حريصين على تعيين رؤساء أو قوّاد أولئك الجنود بأنفسهم، وعزلهم حسب مشيئتهم. وفضلاً عن ذلك فقد طالبوا مرّات متعدّدة، بأن تمتدّ سلطة أولئك القوّاد إلى كافّة الجنود النصارى المرتزقة العاملين في خدمة السلطان، مهما كانت جنسيّتهم. وقد سبق إقحام ذلك الشرط المزدوج في المعاهدة المبرمة بين بيدرو الثالث وتونس في سنة 1285(40). ولم يتردّد ألفونصو الثالث في جويلية 1287 في استعادة تلك النقطة وتوضيحها في الميثاق المبرم مع أحد المطالبين بعرش إفريقيّة، إذ وعد هذا الأخير، في صورة نجاحه، بتعيين الشخص الذي يختاره ملك أرجونة، قائدًا وحيدًا على جنوده النصارى، ومنح ذلك القائد حقّ تجنيد وتسريح جنوده حسب مشيئته، وحسب العدد المتّفق عليه، وبسط سلطته القضائية على جميع «الفرسان والمكلّفين بالخيول وغيرهم من النصارى» باستثناء القناصل الأوروبيّين(41). وبعد ذلك بثلاث سنوات أثبت نفس الملك في التعليمات الموجّهة إلى سفيره

---

(37) Gimenez Soler، المرجع المذكور، 2/61 - 4 و Finke، 1/250 - 4.

(38) Canale، تاريخ جنوة، 3/195 و Ferretto، *Codice*، 2/306، عدد 1.

(39) Mas-Latrie، معاهدات، ص 210.

(40) نفس المرجع، ص 289.

(41) Carini، *Archivi*، 2/215 و La Mantia، *Codice*، 1/379 - 380.

لدى البلاد التونسي ، مطالب مماثلة من بين المسائل المزمع التفاوض في شأنها مع السّلطان الحفصي(42) . وقد جدّد خايم الثاني تلك المطالب في 1294 و1313(43) .

على أن الإلحاح في تجديد تلك المطالب ، يجعل من المشكوك فيه ، أن تكون قد لُبّيت ، وحتى إذا ما تمّ الاعتراف بشرعيّتها في بعض الاتفاقيات الثنائية ، فليس من المؤكّد دخول أي تغيير على أحكام المعاهدات ، من الناحية العمليّة . ولكن لا بدّ لنا من الاعتراف بالخاصّيتين التاليتين ، فإنّ لدينا بالنسبة إلى تلك الفترة (من سنة 1250 إلى حوالي سنة 1325) أسماء عدد كبير من أولئك القوّاد المسيحيّين ، ويتّضح من ذلك أنهم كانوا كلّهم من القطلونيّين وأن ملك أرجونة قد عيّن بالفعل اثنين منهم على أقلّ تقدير في 1272 و1299 ، وهما غليوم غلسيران وبيرنجي ذي كردونة(44) . ومن ناحية أخرى ، فإن راية أولئك المرتزقة كانت تحمل شارة ذلك الملك . وفي أوائل القرن الرابع عشر رفعوا أيضًا لواء بعض ملوك صقليّة ، ولكنّ هؤلاء الملوك أنفسهم هم أمراء تابعون للأسرة المالكة في أرجونة .

ولم يكن ملوك أرجونة غير مبالين بقيمة الأجور التي يمنحها الحفصيّون للجنود النصارى ، ذلك أن وثائقهم الديبلوماسيّة تظهر حرصهم على إبقاء تلك الأجور في المستوى الذي ضُبط «في عصر غليوم دي مونكادا» . وهكذا فمن سنة 1254 إلى سنة 1313 ، وحتى بعد ذلك التاريخ بكثير بدون شكّ ، بقي الأجر اليومي بالنسبة إلى كل فارس ، محدّدًا بمبلغ ثلاثة دنانير فضة ، أي ما يعادل ثلاثين درهمًا ، منها خمسة راجعة إلى ملك أرجونة . أما قائد الجند فقد كان يتقاضى أكثر من ذلك بكثير ، أي مائة دينارًا من الفضة أو ألف درهم ، منها سبعة أعشار تدفع ، والحقّ يقال لنفس الملك . ويبدو أن أجور المكلّفين بالخيول هي وحدها التي تغيّرت ، إذ بلغت عشرين درهمًا في اليوم في معاهدة مبرمة سنة 1287 مع أحد الأمراء المطالبين بالعرش وبلغت خمسة عشر درهمًا في سنة 1290 وخمسة وعشرين درهمًا في سنة 1313 ، منها خمسة لملك أرجونة . ويضاف إلى ذلك بالنسبة إلى الجميع ، منذ عهد أبي حفص الأوّل (1284–95) ، مرتّب شهري قدره اثنا عشر دبلون أو دينار ذهب ، وقد خفّضه بنسبة الثلث السلطان أبو عصيدة (1295–1309) ، عندما لا تكون الجيوش في حالة حرب . وفي سنة 1313 طالب خايم الثاني ابن اللحياني بإرجاع ذلك

42) Klüpfel، *Aeussere Politik Alfonsos III*، ص 173 – 4 .

43) Gimenez Soler، *Episodios*، ص 108 وMas-Latrie، الملحق ، ص 52 – 3 و Zurita، 19/2 ب .

44) Mas-Latrie، الملحق ، ص 46 – 8 و62 – 3 .

الثلث ، في جميع الظروف ، حيث سيعود نصف ذلك الثلث ، ابتداء من ذلك التاريخ ، إلى ملك أرجونة ، حينما لا تكون الجيوش في حالة حرب. وأخيرًا ففي بداية كل حملة عسكريّة ، كان السلطان يقدّم إلى أولئك الجنود بعض الدّواب المركوبة وبعض أدوات التخييم. أفلا تدعو كلّ الوقائع السالفة الذكر إلى اعتبار الجنود المسيحيّين ، حتى الربع الأول من القرن ، بمثابة فيلق من الجيش الأرجوني ، ملحق ، بمقابل مالي ، لدى سلاطين بني حفص؟ ولم يعد أولئك الجنود تابعين لأيّة دولة أوروبيّة ، مع الاحتفاظ بديانتهم ، إلاّ فيمَا بعد ، حيث «تتونسوا» – إن صحّ هذا التعبير– في آخر الأمر.

هذا ويصعب تحديد عدد أولئك الجنود ، الذي هو بطبيعة الحال متغيّر. ولا شكّ أنه كان يبلغ عادة بضع مئات. إذ أنّ عدد الألفين بالنسبة إلى إفريقية في سنة 1281 ، والذي قدّره أحد الإخباريّين القطلونيّين ، اعتمادًا على خبر وارد في أحد المراجع الإسلامية لغاية في نفس يعقوب ، يبدو مشطًّا[45]. فلقد بلغ عدد الفرسان النصارى النّصارى الموقوفين في نفس تلك الفترة بالضبط أي 1283 ، من طرف الدعيّ ابن أبي عمارة ، حوالي مائة وعشرين[46]. ولكن من الممكن أن نفترض أن بعض الجنود الآخرين كانوا قد غادروا المدينة مع السلطان الهارب[47].

على أنّ المؤرّخين العرب كانوا ضنين إلى حدّ كبير بالمعلومات المتعلّقة بالدّور الحقيقي لأولئك الجنود المرتزقة المسيحيّين. أجل لقد شرح ابن خلدون الأسباب التكتيكية لاستخدامهم ، علاوة على الأسباب المعنوية الواضحة ، فقال : «ولما ذكرناه من ضرب المصافّ وراء العساكر وتأكّده في قتال الكرّ والفرّ ، صار ملوك المغرب يتّخذون طائفة من الإفرنج في جندهم واختصّوا بذلك لأن قتال أهل وطنهم كله بالكرّ والفرّ. والسلطان يتأكّد في حقّه ضرب المصافّ ليكون ردءًا للمقاتلة أمامه ، فلا بدّ من أن يكون أهل ذلك الصفّ من قوم متعوّدين للثبات في الزحف...»[48]. ولكنّنا نفتقر إلى أمثلة لتأييد هذه النظرية من الناحية التطبيقية. إلّا أنّنا نشير فحسب إلى مساهمة أولئك المرتزقة سنة 1329 في مطاردة الأمير أبي فارس ، شقيق السلطان أبي بكر ، بعدما ثار عليه[49] وكذلك إلى الحملة العسكرية

---

45) Desclot ، الفصل 77.

46) تاريخ الدولتين ، ص 67/37.

47) Gimenez Soler ، *Caballeros* ، 61/2.

48) [مقدمة ابن خلدون ، الطبعة المصرية ، ص 274].

49) البربر ، 470/2.

المنظّمة ضدّ جربة بدون جدوى في سنة 1306 لاسترجاع تلك الجزيرة من عائلة لوريا[50]. فيحدث حينئذٍ استخدام أولئك المرتزقة حتى ضدّ النصارى ، خلافًا للعادة المألوفة التي أشار إليها ابن خلدون.

وكما حصل في الدول الإسلامية الأخرى في المغرب ، فقد تدخّل أولئك المرتزقة في شؤون الدولة الحفصية الداخلية... وقد أشارت المصادر إلى هاتين الحالتين المتعلقتين بتونس. ففي سنة 1280 ، يبدو أن أحد قادة الجنود المسيحيّين قد شارك في مؤامرة مدبّرة ضد الجالس على العرش ، ولكن لفائدة سلطان آخر مخلوع منذ عهد قريب وكان من المفروض ، حينئذٍ ، أن يكون هو الجالس على العرش[51]. وفي سنة 1346 – 47 ، أثناء التسوية الصعبة للوراثة على العرش بعد أبي بكر ، ساعد الجنود المسيحيّون المستقرّون بالمدينة ، أبا حفص على استرجاع العرش مقابل معلوم مالي[52].

ولقد تساءل بعضهم عن موقف الكنيسة تجاه استخدام أولئك الجنود المسيحيين لحساب المسلمين. فبيّن ماس لاتري أن السلطة البابوية كانت على علم بتلك الممارسة ولم تستنكرها قطّ. ولعلّها كانت تأمل في أوّل الأمر أن تجني منها بعض المزايا لفائدة المسيحية ذاتها. إلا أنه من المؤكّد أكثر أنها اقتصرت في أواخر القرن الثالث عشر على الموافقة على تلك العادة الجارية مع السهر على أن لا تنقلب ضدّ العقيدة. فقد حثّ القرار الصادر عن البابا نيكولا الرابع في سنة 1290 الجنود المسيحيّين العاملين في خدمة ملوك شمال إفريقيا ، على التمسّك بديانتهم ورفع رأسها بسلوكهم العادل والوفيّ[53]. وهذا اعتراف غير مباشر بشرعية ذلك النظام.

ومن ناحية أخرى ، فهناك حادثة معبّرة ، لم تبرزها المصادر ، والحال أنها تعبّر أصدق تعبير عن موقف عموم الأهالي في إفريقيّة تجاه أولئك المرتزقة من غير المسلمين ، إذ يروى أن الرجل الناسك الورع الشيخ القروي قد شاهد ذات يوم صديقه القديم في الدراسة السلطان ابن اللحياني (1311–17) مارًّا من باب السّويقة مرفوقًا بحرّاسه النصارى ، فصاح قائلاً : يا فقيه لا يجوز لك ذلك. فتوقّف السلطان واستفسره حول هذا النداء ، فأجابه الشيخ مستشهدًا بقاعدة من القواعد التي نصّ عليها أقدم فقهاء المالكية ، ألا وهي أن الله قد حرّم الاستعانة

---

50) Muntaner، الفصل 248.

51) البربر ، 381/2 وتاريخ الدولتين ، ص 60/33.

52) J. Vilani، الباب الثاني عشر ، الفصل 102.

53) Mas-Latrie، المقدمة ، ص 150 – 2 ومعاهدات ، ص 17 – 8.

بمشرك ![54] واقتصر السلطان على الإجابة بقوله «أجل !» ثم انصرف[55]. فمن الواضح حينئذٍ أنه لم ينازع في استعمال الجنود النصارى إلا شخص متشدّد في الدين تشدّدًا مفرطًا. إذ أن ذلك الاستنكار المعلن عنه جهرًا في مثل ذلك الحيّ المزدحم بالسكّان بالقرب من ضريح سيدي محرز لم يثر استنكار الحاضرين. ولم يكترث السلطان بذلك التأنيب الذي لا شكّ أن جميع الناس قد اعتبروه علامة من علامات التديّن المفرط.

واعتبارًا من منتصف القرن الرابع عشر، أصبحت المعلومات التي لدينا حول المرتزقة النصارى متباعدة وغامضة. وممّا يفسّر ذلك فتور العلاقات القائمة مع مملكة أرجونة التي أصبح اهتمامها بتلك القضيّة أقل من الماضي. وبالرغم من قلة النصوص، نلاحظ بعض التطوّر الحاصل في هذا الميدان، فقد ارتفع عدد القوّاد النصارى، وربّما كان جاك غاريكس في سنة 1344 القائد الوحيد للجنود المسيحيّين في تونس[56] ولكن في سنة 1353 كان هناك على الأقل قائدان[57] وثلاثة قوّاد على أقل تقدير في سنة 1391[58]. وعلاوة على ذلك فإن أولئك القوّاد لم يكونوا كلّهم أرجونيّين أو قطلونيّين، إذ كان بعضهم من الجنويّين. ولا شكّ أن كلّ واحد منهم كان يشرف على جيش من أبناء وطنه مبدئيًا. من ذلك مثلاً أن غيرو دي كيرالت كان في سنة 1446 قائدًا على أتباع ملك أرجونة ألفونصو الخامس دون سواهم في بلاط السلطان عثمان[59]. وفي تلك الفترة بالذات وربّما قبلها بكثير، كان أولئك الجنود متمركزين في مدينة تونس، في حيّ منفصل يعرف باسمهم «ربض النصارى». وكانوا يتمتّعون بحرية تامة في القيام بشعائرهم الدينية ويديرون شؤونهم بأنفسهم. كما كانوا معفين من جميع الرسوم والضرائب، وخاضعين بدون تحديد في الصلاحيات لسلطة قوّادهم القضائية. وكانوا مهابين ولم يتورّع أحدهم ذات يوم من التلفّظ بعبارات بذيئة عندما سمع المؤذن ينادي للصلاة من مئذنة قريبة من حيّ النصارى[60]. وقد أشارت وثيقة مؤرخة في

---

54) لقد تضمّنت هذه القاعدة في وقت مبكر بعض الاستثناءات لا سيّما فيما يتعلّق باستخدام الفنّيين غير المسلمين اللازمين للجيش الإسلامي.

55) ابن ناجي، شرح الرسالة، 5/2 والأبي، الإكمال، 355/4.

56) برنشفيك، وثائق لم يسبق نشرها، ص 260.

57) Mas-Latrie، معاهدات، ص 64 – 65.

58) نفس المرجع، ص 132.

59) Gimenez Soler، *Caballeros*، 69/2.

60) الأبي، الإكمال، 198/2 والمؤنس، ص 150.

1313 إلى «كاتب» الجماعة[61]. وليس من النّادر أن نجد ذكر أسمائهم كمترجمين أو شهود، في الوثائق المبرمة بين الحفصيّين والدول الأروبيّة[62].

ومن حسن حظّنا فإن لدينا معلومات ثمينة، قد أمدّنا بها الرحّالة أدورن، حول حالتهم الاجتماعية في النّصف الثاني من القرن الخامس عشر. إذ أخبرنا أن حرّاس السلطان المفضّلين كانوا دومًا وأبدًا، «نصارى الربط» من أحفاد المرتزقة الأقدمين، وهم يتألّفون من ثلاث فرق، يرأس كلّ فرقة قائد. وقد كان أولئك القوّاد يملكون بعض المراكز العمرانية في البلاد في شكل إقطاعات، كما أكّد ذلك المؤلف مارمول[63]. هذا وقد تعرّبت عادات أولئك النصارى إلى حدّ كبير وكانوا يرتدون ملابس الأهالي المسلمين، مقتصرين على تعويض العمامة بالقلنسوة. ولكنهم ظلّوا متمسّكين بديانتهم المسيحية. وكانت الكنيسة الكبيرة والجميلة الواقعة في «ربضهم» تحمل اسم القديس فرنسوا وتشتمل على ثمانية هياكل مزخرفة. ويقام بها القدّاس كلّ يوم ويسمح بدقّ الأجراس بمقتضى حظوة نادرة للغاية[64]. وكان السلطان عثمان يستدعي زوجات أولئك الجنود المرتديات لملابس إسلامية إلى القصبة بمناسبة أهم الحفلات العائلية.

ولقد شاهد ليون الافريقي المعنيّين بالأمر في أوائل القرن السادس عشر[65] وسيبقون في تونس بعد احتلالها من طرف شارل الخامس حتى انقراض الدولة الحفصيّة[66].

* * *

لئن كان النصارى المتمسكّون بديانتهم يمثّلون هيئة مفيدة للغاية بالنسبة للسلطان، فإن النصارى المعتنقين للإسلام – ومعظمهم من قدماء الرقيق – كانوا يحتلّون مكانة أهمّ في الجيش وفي جميع دواليب الإدارة السلطانية.

ولقد كان الرقيق النصارى ذكورًا وإناثًا، منتدبين بصورة تكاد تكون مطلقة عن طريق الجهاد في البحر والقرصنة. وحتى الذين يعرضون في السوق للبيع بطرق سلميّة، كانوا

---

61) Mas-Latrie، معاهدات، ص 191.

62) نفس المرجع، ص 142.

63) Marmol، 488/2.

64) القرطاس، ص 358 والبربر، 236/2.

65) ليون، 137/3.

66) أنظر: ابن أبي دينار، المرجع السابق.

جميعًا منحدرين من نفس المصدر تقريبًا. أمّا الأطفال الذين تنجبهم الأسيرات وأخلاّؤهن المسلمون، فقد كانوا يولدون أحرارًا ومسلمين، بمقتضى الشريعة الإسلامية. والجدير بالملاحظة أن كثيرًا من الأمراء والسلاطين الحفصيين قد كانوا منحدرين من تلك المعاشرة التي تعتبر شرعية على الوجه الأكمل.

هذا وإننا نفتقر إلى المعلومات المضبوطة حول الوضعية المادية للرقيق بإفريقية في العصر الوسيط. وليس من باب المجازفة الاعتقاد بأن نظام «السجن المضيّق» كان مطبّقًا على الرقيق المحتفظ بهم مجموعين، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى العصر التركي. فلقد روى عبد الباسط مغامرة بعض الرقيق الإفرنج الذين فرّوا من «المطمورة» التي كانوا محتجزين بها في مدينة طرابلس، ثم قُبِضَ عليهم من جديد، ما عدا خمسة تمكّنوا من الهروب في زورق صغير[67]. وعلى وجه العموم فقد كان الأسرى مكبّلين[68] وحتى إذا سُمِح لهم بالتجوّل في المدينة أو البادية، ربّما كانوا يجرّون أغلالهم مدّة طويلة. ولا شكّ أنّ معاملتهم كانت متغيّرة ومختلفة في نفس الزمن، حسب المالك وطريقة الاستخدام. ولكن بالرغم من الصرامة المبدئية التي لا شكّ فيها، يبدو أن تلك المعاملة قد كانت تكتسي عادةً صبغة إنسانية. إذ قليلاً ما تعرضت المصادر إلى بعض الشكاوى الحادة اللهجة والمؤلمة، مثل الشكاوى التي أذاعها المبشّرون فيما بعد في الأقطار المسيحيّة لإثارة شفقتهم على «الأسرى المساكين». ولئن أشير في البندقية سنة 1389 إلى أن الأسرى في تونس كانوا يعامَلون «كالكلاب»[69]، فإن ذلك الوضع كان يكتسي صبغة استثنائية، وهو ناتج عن تفاقم القرصنة في عهد أبي العبّاس، وقد أثار ردود الفعل الأروبية السالفة الذكر.

وقد كان الأسرى يباعون مباشرة أو بواسطة المحترفين والخواصّ إلى بعض الموظّفين أو الأفراد، أو يحتفظ بهم، بنسبة كبيرة، للعمل في خدمة الإدارات العموميّة أو السلطان. وقد كانوا مكلّفين بالقيام بشتّى الأعمال، ويبدو أنّهم كانوا لا يبتعدون قطّ عن المدن وضواحيها، ونتصوّر أنّهم كانوا يساعدون المقيمين في ضواحي المدن على القيام بأعمال البستنة والزراعة. ولكنّهم لم ينتموا أبدًا إلى عالم البدو الرحّل، ولم يقيموا في معظمهم كثيرًا في المناطق الداخلية. ورغم قلّة المعلومات التي لدينا حول عددهم المتغيّر بطبيعة الحال، فيبدو أن

67) رحلة عبد الباسط، ص 57 أ.
68) Finke، 512/3 (سنة 1326) و Aguilò، *Pau feta*، ص 351 (سنة 1403).
69) Noiret، وثائق لم يسبق نشرها، ص 29.

اليد العاملة التي وفّروها لم تقم بدور اقتصادي على غاية من الأهميّة ، من حيث الكمّ. ولكن ممّا لا شكّ فيه أن التقنية قد استفادت من تجربتهم في بعض النواحي ، كفنّ البناء مثلاً ، ولو أن تأثيرهم في هذا الميدان لم يظهر آنذاك بوضوح[70] ، وكصنع الأسلحة ، مثلما أُشير إلى ذلك بصريح العبارة ، في عهد عثمان[71]. أما فيما يتعلق بدورهم الاجتماعي والسياسي ، فباستثناء ضمّ الأسيرات النصرانيّات إلى نساء الحريم ، لم يقم أولئك الرقيق بأيّ دور في هذا الميدان ، ما داموا في حالة رقّ. إلا أنّ المصادر قد أشارت إلى مساهمتهم في الدفاع عن مدينة تونس سنة 1490 بطلب من السلطان عبد المؤمن ضد منافسه زكرياء ، ثم انضمامهم إلى هذا الأخير وفتح أبواب المدينة في وجهه[72]. ولكن هذه الواقعة ليس لها مثيل آخر في تاريخ الدولة الحفصية.

وقد كانت الغارات في البحر وعلى السواحل الأوروبية تزيد دومًا وأبدًا في عدد الأسرى ، ولكن في المقابل كان ذلك العدد ينخفض باستمرار ، لا فقط بسبب تفوّق الوفيات على الولادات بنسبة كبيرة ، بل أيضًا بسبب إطلاق سراح عدد كبير من أولئك المساكين. وقد كانوا يتحصّلون على ذلك السراح الذي كان يمثّل لا محالة أقصى مبتغاهم ، إمّا بالمحافظة على ديانتهم ، بعد مدّة غالبًا ما تكون طويلة ، أو باعتناق الإسلام. فبالنسبة إلى المحافظين على ديانتهم ، كانت هناك عدة طرق لافتدائهم ، إما بصورة فردية وخاصة ، بواسطة عائلاتهم أو أصدقائهم أو بواسطتهم هم أنفسهم ، وإما بصورة جماعية وعمومية ، مقابل المبادلات أو الغرامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية[73] ، وإمّا بواسطة المبشّرين المنقذين. أما المعتنقون للإسلام ، فلا يتمّ عتقهم بصورة آلية ، ولكن من الناحية العملية يمثّل اعتناق الإسلام السبيل المناسب المفضي إلى الحرية وحتى إلى التشريفات. هذا وإن أولئك المسلمين الجدد من ذوي الأصل المسيحي ، المعبّر عنهم باسم «العلج» (ويجمع على «علوج») ، قد نجحوا نجاحًا باهرًا في المناصب التي تقلّدوها في غالب الأحيان في البلاط أو الجيش أو في مختلف مصالح الدولة ، بفضل أسيادهم السابقين ، (الموالي). وقد انتُدِب من بينهم عدد كبير من أولئك «القوّاد» الذين أشرفوا أكثر فأكثر على

---

70) أشير إلى أحد الرقيق المسيحيّين ، تابع للإدارة ، يعمل في بناء ميضاة بتونس ، أنظر: مناقب سيدي ابن عروس ، ص 409.

71) برنشفيك ، *Récits de voyage*، ص 216.

72) Foucard، *Relazioni*، ص 20 – 1.

73) أنظر بالخصوص : Aguilò، المرجع المذكور (المادة من 2 إلى 13) و Cerone، ألفونصو وعثمان ، في أماكن مختلفة.

الجيوش وتقلّدوا ولايات المدن ، بفضل ثقة السلاطين ، التي كانوا يحظون بها. ويبدو أن بعض أولئك العلوج لم يكونوا في السابق من الرقيق بل كانوا مجرّد مغامرين مسيحيّين أحرار ، اعتنقوا الإسلام بمحض إرادتهم[74]. ولكن يمكننا التأكيد بدون تردّد أنهم كانوا جميعًا ، على سبيل التقريب ، منتمين إلى صنف «المعتوقين» (أو الموالي). وبوصفهم من الرقيق أو من قدماء الرقيق ، كان يطلق عليهم أيضًا اسم «المماليك».

* * *

إن وجود النصارى الغربيّين – من تجّار وجنود ورقيق – في العاصمة الحفصيّة وبعض المدن الأخرى في إفريقية ، يجعل من الطبيعي إقامة الشعائر الدينية المسيحية وحضور ممثّلين عن الكنيسة الرومانية.

وكان التجّار ، بمقتضى المعاهدات ذاتها ، يتمتّعون بحقّ إنشاء كنيسة في فندقهم ليقيموا فيها شعائرهم الدينية ومقبرة لدفن موتاهم في أرض مسيحية وحسب طقوسهم الدينية. ولقد ورد هذا البند المزدوج في المعاهدة المبرمة بين تونس وبيزة سنة 1234 (المادة الرابعة) ، وسيرد ذكره عدّة مرّات في الوثائق الموالية. والواقع أنّنا نعلم أنّ رعايا بيزة كانت لهم خلال القرن الثالث عشر كنيسة صغيرة في فندقهم الكائن بتونس ، تحمل اسم القدّيسة مريم ، كما كانت لهم كنيسة أخرى في بجاية. وكانت للجنويّين بتونس كنيستهم التي تحمل نفس الاسم. وكذلك الشأن بالنسبة لرعايا البندقية وقطلونية ، حيث كانت لكلّ أمّة كنيستها الخاصّة بها[75]. وكانت كنيسة أخرى موهوبة للقدّيس بطرس في فندق المرسيليّين ببجاية[76]. وبعد ذلك التاريخ بقرنين ، أشار أحد الرحّالين إلى أن كنيسة الجنويّين كانت تحمل اسم القديس لوران (مثل الكاتدرائية الموجودة في مدينة جنوة) ، بينما كانت كنيسة البندقيّين تحمل اسم القدّيسة مريم[77].

---

74) هذا ما تدلّ عليه – حسبما يبدو – عبارة «من أحرار العلوج» المستعملة بالنسبة إلى منتصف القرن الخامس عشر ، تاريخ الدولتين ، ص 235/127.

75) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 37 ، 127 ، 202 والملحق ، ص 38.

76) مخطوط عدد 1323 ، المكتبة الوطنية بباريس ، ص 92 (سنة 1298).

77) برنشفيك ، المرجع المذكور ، ص 187.

ورغم أنه ليس لدينا أيّ برهان بالنسبة إلى تلك الفترة ، فيمكن أن نؤكّد – كما أشير إلى ذلك فيمّا بعد – أن بعض سجون الرقيق النّصارى كانت بها كنيسة متواضعة لإقامة القدّاس. أما جنود «الربط» ، فقد قلنا إنّ لهم كنيسة تحمل اسم القديس فرانسوا.

ولا داعي للاستغراب من مثل هذا التسامح الموجود في بلاد إسلامية تجاه ديانة أجنبية ، والمنصوص عليه بصريح العبارة في المعاهدة التي وضعت حدًّا لصليبيّة لويس التاسع (المادة السادسة). والجدير بالملاحظة أنّ المبدأ القائل بأن اليهود أو النصارى يستطيعون المحافظة على بِيَعهم أو كنائسهم القديمة ، ولكن لا يجوز لهم توسيعها أو بناء معابد جديدة ، إن هذا المبدأ لم يطبّق إلا في حالات نادرة. ولم تمنع عادةً إلاّ المظاهرات الخارجية التي من شأنها أن تصدم أبصار أو أسماع المؤمنين المسلمين مثل دقّ الأجراس أو بناء صومعة في شكل برج أجراس. وإنّما سُمِح لنصارى «الربط» بتونس بدقّ الأجراس ، بموجب ميزة خاصّة ، أمّا تجّار الفنادق فلم يسمح لهم بذلك في غالب الأحيان[78]. وهناك حادث لم يذكر تاريخه ، إلّا أنه ربّما وقع في العصر الحفصي ، يدلّ على أنّه لم يُرخّص للمعنيّين بالأمر في بناء برج أجراس. فقد روى الونشريسي ما يلي[79] : «جدّد بعض النصارى كنيسة في فندقهم وعلا عليها شيء يشبه الصومعة ، فطلبوا بذلك. فأتوا بكتاب العهد ، فوجدوا فيه أنه لا يحال بينهم وبين أن يبنوا فيه بيتًا لمتعبّداتهم واعتذروا عن رفع البناء الذي يشبه الصّومعة أنه للضوء. فبعث القاضي إليه من نظره. فإن كان فيه ناقوسًا غيّره. فوجده للضوء كما ذكروه»[79م].

ويتضح من هذه الرواية أن حقّ إصلاح كنائس الفنادق أو توسيعها منجرّ منطقيًّا عن الترخيص في إقامة المباني الدينية ، ولكن ممّا لا شكّ فيه أن البندقيّين ، حرصًا منهم على اجتناب أية صعوبة في التأويل القانوني للنّصوص ، قد تحصّلوا بمقتضى المعاهدة المبرمة مع تونس سنة 1251 (المادة 27) ، على الاعتراف لهم بحقّهم الصريح في «توسيع وإصلاح» الكنيسة الموجودة في فندقهم «حسب مشيئتهم».

ويبدو أنّ تلك الكنائس المخصّصة للتجّار ، لم تكن تربط بينها أية علاقة قانونيّة. فكلّ واحدة منها كانت تابعة لامتيازات أروبيّة معيّنة وراجعة بالنظر إلى دولة بعينها. إذ كانت بمثابة فرع من فروع الكنيسة في دول مختلفة ، قد تمّ نقله إلى بلاد أجنبية. ويبدو أن أيّة هيئة محلية أو مؤسسة مركزية لم تتولّ تنسيق نشاطها. فالمسيحيّة في البلاد الحفصيّة لم يكن على

78) برنشفيك ، المرجع السابق ، ص 191.

79) Amar، *Archives Marocaines*، 246/12 نقلاً عن «المعيار» للونشريسي ، 172/2.

79 مكرر) [نجد نفس هذا النصّ في نوازل البرزلي ، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس ، ص 171].

رأسها أيّ أسقف ، مثلما كان الشأن بالنسبة إلى المغرب الأقصى الذي كان يوجد به أساقفة في سنة 1225[80]. ولا شكّ أنه من الممكن عهدئذٍ اعتبار إفريقية جزءًا لا يتجزّأ من البلاد الموحّدية ، الأمر الذي يقتضي منح أسقف المغرب الأقصى سلطة قضائية على النصارى الموجودين في بجاية وتونس. ولكن بعد انفصال إفريقية نهائيًّا عن بقيّة الامبراطوريّة الموحّدية ، أصبحت المسيحيّة بإفريقيّة مفصولة لا محالة عن السلطة الأسقفيّة. وربّمَا قد سعى البابوات بدون جدوى الاحتفاظ بتلك السلطة. إذ حاول إينوسان الرابع سنة 1246 في رسالة موجّهة إلى سلطان تونس ، ثم نيكولا الرابع في قرار بابوي موجّه إلى الجنود المسيحيّين العاملين بإفريقيا ، إلى الحصول على الاعتراف بسلطة أسقف المغرب الأقصى على كامل البلاد المغربية ، وذلك من قِبَل السلط الإسلامية ومن قِبَل النصارى أنفسهم. وهذا الإلحاح هو ذاته يدلّ على أن ذلك الاعتراف لم يحصل من طرف مختلف أصناف المعنيّين بالأمر[81].

ولقد كان الكهنة التابعون لبيزة في كلّ من تونس وبجاية راجعين بالنظر إلى رئيس الأساقفة في بيزة وكانوا يدفعون له ضريبة سنويّة. ولدينا وثيقتا تسمية بتاريخ 1259 و 1271 ، تثبتان تلك التبعيّة. وهناك وثائق أخرى تثبت أن الكهنة التابعين لبيزة وقطلونية في تونس كانوا يتقاضون إيرادات الدكاكين الملحقة بالفنادق المسيحية في تلك المدينة ، حسب مشيئة حكوماتهم[82].

وبالإضافة إلى إقامة الشعائر الدينية ، كانت مشاريع افتداء الرقيق ، تثير طبعًا اهتمام الكنيسة المسيحية. وكانت تضطلع بهذه المهمة الهامة والإنسانية إلى أبعد حدّ ، أوّلاً وبالذّات بعض الهيئات الدينيّة المختصة. ذلك أن إحداث الفرقتين العظميين المكرّستين لإنقاذ الأسرى في العصر الوسيط ، قد كان معاصرًا بالضبط لظهور الدولة الحفصيّة. ومنذ الربع الأخير من القرن الثاني عشر جرت محاولات لتخصيص بعض الفرق الرهبانيّة لذلك الغرض ، وهما فرقة سان جاك وفرقة نوتردام دي مونجوا. ولكنّ افتداء الأسراء المسيحيّين في الأقطار الإسلامية لم ينظّم على قاعدة دينيّة وبطريقة منهجية ومنظّمة ، إلّا بعد إنشاء فرقتي الثالوث المقدّس وعذراء الرحمة.

---

80) أنظر : A. Lopez ، *Memoria historica de los Obiopos de Marruecos desde el siglo XIII* ، مدريد 1920.

81) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 13 ، 17 — 8.

82) نفس المرجع ، ص 35 — 7 و47 والملحق ، ص 38.

أما فرقة الثالوث المقدّس التي أنشأها القديس يوحنّا متّا والقديس فيليكس دي فالوا ، فقد أثبتها قرار البابا إينوسان الثالث المؤرّخ في 17 ديسمبر 1198. حيث تعهّد الرهبان بإنفاق ثلث ممتلكاتهم حاضرًا ومستقبلاً في سبيل افتداء الأسرى. وبعد ذلك بأقلّ من ثلاثة أشهر ، أي يوم 8 مارس 1199 ، أعلم البابا كتابيًّا السلطان الموحّدي الناصر الذي ارتقى إلى العرش منذ عهد قريب ، بأغراض المؤسسة الجديدة. وقد سُلِّمَت تلك الرسالة إلى بعثة إنقاذ أولى ، استُقبِلت في المغرب الأقصى أحسن استقبال ، وتمكّنت من الحصول على إطلاق سراح عدد من الرقيق(83). ومنذ ذلك التاريخ ، حتى العصر الحديث ، ستستقبل مختلف عواصم إفريقيا الشمالية أعضاء تلك الفرقة الحريصين على تحقيق نذورهم الدينية. وستتحصّل تونس على نصيب وافر من مرابيح ذلك النشاط.

وقد توفّي يوحنّا متّا في أواخر سنة 1213. وحسب الروايات المأثورة لتلك الفرقة ، فإن مؤسّسها قد أدّى عدّة زيارات إلى إفريقية ، إذ يبدو أنه زار تونس شخصيًّا لافتداء بعض الرقيق سنة 1204 وسنة 1209 ثم سنة 1213 ، قبل وفاته ببضعة أشهر ، ويقال إنه أنشأ هيكلاً لإقامة القدّاس ومستشفى متواضعًا(84) في أحد سجون تلك المدينة. ولكنّ مؤرخي الفرقة المذكورة قد أحاطوا تلك المعطيات بجوّ من الخوارق ، أفضى في آخر الأمر إلى التشكيك في كلّ ما قالوه.

وإذا صدّقنا الروايات التقليدية المتعلقة بالمهمّات الافريقية التي قام بها أتباع يوحنّا ، أمكننا أن نتابع عن كثب التطوّر الزمني لعمل الإنقاذ الذي قاموا به في البلاد الحفصيّة ، لا سيّمَا في القرن الثالث عشر ، فمنذ سنة 1210 أو 1211 ، أي قبل وفاة رئيسهم ، تمكّنوا في تونس ، حسب الاحتمال من افتداء أربعة عشر ومائة أسيرًا ، تحت قيادة غليوم الاسكتلندي. ومن المحتمل أن يكون قائد الفرقة القدّيس يوحنّا الانجليزي الذي كان قد ساهم في البعثة الأولى الموجّهة إلى المغرب الأقصى ، قد تحصّل أيضًا ، بموافقة الشيخ عبد الواحد ، على إطلاق سراح مائتين وأربعين أسيرًا. وفي عهد أبي زكرياء والمستنصر تكرّرت عمليات الإنقاذ ، ومن الجدير بالملاحظة أن أغلبيّة تلك العمليات قد قام بها بعض الرهبان القادمين من الجزر البريطانيّة أي من «أقاليم» انجلترا واسكتلندا وارلندا. ولكن ، لعلّه من باب المجازفة أن نحاول ضبط إحصاءات ثابتة والحصول على يقين تاريخي ، على أساس الأرقام التي بلغتنا

83) Deslandres، *L'Ordre des Trinitaires*، باريس 1903 ، 1/9 – 19 والأب Antoine de l'Assomption *Les origines de l'ordre de la Sainte Trinité*، روما 1925 ، ص 36 ، 80 – 6 و 89 – 90.

84) أنظر : Barone، *Cedole*، 394/9.

حول عدد الرقيق المفتدين. إذ أننا نعرف، بالنسبة إلى بعض الفترات الأقرب عهدًا، إلى أيّ مدى يمكن تضخيم تلك الأرقام، وإلى أي حد يمكن أن يكون ذلك النوع من الوثائق، مغرضًا. وفي الاتجاه المعاكس، تجدر الإشارة إلى أن الروايات المأثورة عن الفرقة لا تدّعي تذكّر جميع عمليات الإنقاذ المنجَزة. ولكنها لا تشير، فيمَا يتعلق بالقرن الثالث عشر على وجه الخصوص، إلا إلى عمليات الإنقاذ التي انتهت بفاجعة، بالنسبة إلى بعض أو مجموع أعضاء البعثة.

ذلك أنّه من حيث المبدأ، لا يتمّ افتداء الرقيق، إلّا بمقتضى رخصة صريحة من قِبَل السلطان أو الوالي المحلّي، ويقوم الرهبان بمهمّتهم تحت رعاية السلطة الإسلامية الرسميّة. ولكن الأشياء تتعكّر أحيانًا. إذ بموجب سوء النيّة غير المنطقي أو بالأحرى تحت تأثير الغضب المقصود على أولئك الرهبان الذين يسعون إلى تحويل عدد كبير من الرقيق عن الارتداد، بل حتى إلى جلب بعض المسلمين إلى الديانة المسيحية – وهم لم ينكروا ذلك – يوجّه بعض الأهالي أحيانًا تهمًا مخطرة إلى أعضاء تلك الفرقة، كسوء السلوك وتزييف العملة وانتهاك حرمة المساجد، وبالخصوص القيام بدعاية مناهضة للإسلام، لفائدة الديانة الكاثوليكية. وعندئذٍ تهيّج الجماهير، وإن لم يوجّه بعض المتعصبين الضربة القاضية إلى المتهمين، فإن محكمة الأمير أو القائد تكون مضطرّة إلى إصدار حكم الإعدام ضدّهم. وأوّل من «استشهد» في تونس من أعضاء تلك الفرقة هو الأب ريشار في سنة 1219. ومن سنة 1233 إلى سنة 1283 سجّلت الفرقة أسماء عدد من أولئك الضحايا الذين نُفِّذ فيهم حكم الإعدام في تونس أيضًا[85].

وفي نفس الزّمان والمكان، كانت فرقة «عذراء الرحمة» تقوم أيضًا بعمليّات الإنقاذ وكانت تعدّ من بين أفرادها عددًا من الضحايا. وقد أنشأها في مدينة برشلونة القدّيس بطرس نولاسك، ربّمَا منذ سنة 1218[86]. ولم تتأسّس هذه الفرقة ذات الصبغة العسكرية والدينية، بصورة نهائية ورسمية إلا في جانفي 1235، بمقتضى القرار الصادر عن البابا غريغوار التاسع، والذي يخضعها لقانون أوغستينوس. وقد أقرّ أعضاء تلك الفرقة العزم على بلوغ أوج التضحية في سبيل الرقيق النصارى الذين تعهّدوا بنجدتهم، فنذروا على أنفسهم تقديم أشخاصهم، إن لزم الأمر، كضمان لدفع الفدية إلى المسلمين الذين يقبلون الإفراج

85) Mesnage، *Le christianisme en Afrique*، ج 2، *Eglise mozarabe*، الجزائر وباريس 1915، ص 9 – 18 و 75 و 84 و Fr. Ximenez، *Colonia Trinitaria de Túnez*، تطوان 1934، ص 109 – 152 و Marengo، جنوة وتونس، ص 273.

86) F.D. Gazulla، *La orden de Nuestra Señora de la Merced*، ج 1، برشلونة 1934.

عن الرقيق الذين هم في حوزتهم ، بناء على وعد شفاهي . وقد أشير إلى حضورهم عدة مرّات في تونس خلال القرن الثالث ، لا سيّمَا بمناسبة العذاب المسلّط على بعض أعضاء تلك الفرقة في تلك المدينة ، وفي سنة 1266 نُفِّذ حكم الإعدام على واحد منهم في بجاية بعد قيامه بعمليّة إنقاذ . وسنجدهم فيمَا بعد مرارًا وتكرارًا ، خلال القرن الرابع عشر والنصف الأول من القرن الخامس لافتداء الأسرى ، متعرضين أحيانًا «للاستشهاد» في تونس وعنّابة والقلّ وبجاية . وقد كان معظمهم من القطلونيّين وبعضهم من الفرنسيّين. وفي ديسمبر 1442 ، غرق الراهبان لوران كمباني وبطرس بودي ، عند عودتهم من عملية إنقاذ ، فوقعا في الأسر ولم يتمكّنا من دفع الفدية الباهضة الثمن التي طالب بها المسلمون. وفي ربيع سنة 1446 لم يتمكّن الراهب الأوّل الذي عاد إلى نابولي بضمان ، من افتداء نفسه . ولقد ضاع في البحر مبلغ الفدية الذي دفعه رهبان قطلونية مرّتين متتاليتين في تلك السنة وفي السنة الموالية . ولم يفرج عن بودي إلا في أوائل سنة 1452 . أما كمباني فلم يطلق سراحه إلا بعد ذلك بأربع سنوات ، أي بعد قضاء أكثر من ثلاث عشرة سنة في الأسر. ولكنه تمكّن في الأثناء ، بواسطة بعض التجّار الأوروبيّين المستقرّين في تونس من افتداء أسرى آخرين ، ويبدو أنه تمتّع هو نفسه بحرية نسبية ، قد مكّنته من القيام ببعض التنقلات حتى في الأقطار المسيحية[87] .

وفي أوائل القرن الخامس عشر ، حرص مرتان ، ملك أرجونة الورع على اعتبار نفسه «حامي» رهبان الرحمة ، والاشتغال ، بخلاص الأسرى الموجودين في بلاد المغرب ، بمساعدتهم . فبمقتضى رسالة مؤرخة في أوت أوصى الأميران الحفصيان الواليان على عنّابة وبجاية ، خيرًا براهبين من رهبان الرحمة ، كانا قد تحوّلا إلى تلك الربوع ، لأغراض دينية . وفي السنة السابقة ، وعلى وجه التحديد في شهر فيفري ، كان قد وجّه سفارة إلى السلطان أبي فارس ، وتحصّل من رئيس فرقة الرحمة ، على ألف فلورين من الذهب كمساهمة في العملية التي سيقوم بها مبعوثوه لافتداء الأسرى[88] . وفي صقليّة ، نظّم ابن ذلك الملك نفسه ، الملك مارتان الأصغر ، عملية إنقاذ الأسرى الصقليّين في بلاد المغرب ، على قاعدة

87) Gavi، *La Orden redentora de la Merced* ، برشلونة 1873 (ولكن لا يمكن الاعتماد على المعطيات الواردة في الكتاب ، لا سيّما منها عدد الأسرى المسرّحين) و Vasquez Nunez، *Manual de historia de la Orden de Nuestra Señora de la Merced* طليلطة ، ج 1 ، 1931 ، ص 231 ، 269 — 70 ، 339 — 47 ، 355 — 6 و Mas-Latrie، معاهدات ، ص 171.

88) Llagostera، *Itinerari*، ص 175 ، 527 — 9.

رسميّة وقارّة. وبعد ذلك أثبت الملكان ألفونصو ويوحنّا تلك القرارات وأكملاها. وقد خُصِّصَتْ لذلك المشروع الخيري، الأموال المختلسة من الكنيسة والمسترجعة من طرف المذنبين التائبين، والموضوعة فيمَا بعد في صناديق خاصة[89].

هذا وإنّ عمليّات تقتيل الرّهبان المذكورين، المشار إليها أعلاه، كانت ناتجة في أغلب الأحيان عن ردود فعل الجماهير الإسلامية ضدّ الدعاية الدينيّة التي كانت تصحب عمليات الافتداء. على أن تلك الدعاية كانت محدودة وخفيّة من قبل أعضاء فرقة الثالوث المقدّس أو فرقة الرحمة، القادمين إلى بلاد المغرب. وبالعكس من ذلك فإنّ الفرقتين الكبيرتين اللتين ستظهران في أوائل القرن الثالث عشر للقيام بأعمال التبشير، وهما فرقة الفرنسيسكيّين وفرقة الدومينيكيّين، ستجعلان من نشر الديانة المسيحية محور نشاطهما. وفي وقت مبكّر، أصبحت إفريقيا الشمالية هدفًا لمحاولتهما التبشيريّة.

فمنذ سنة 1219، عمد سان فرنسوا، أثناء انعقاد المجلس الأوّل العامّ لفرقته، إلى توزيع مختلف مناطق العالم المزمع تنصيرها، بين أتباعه، ومن بينها المغرب الأقصى الذي كان ينوي في السابق زيارته، وكذلك مدينة تونس. وقد انتهت البعثة الأولى الموجّهة إلى مراكش بسرعة، حيث أفضت إلى إعدام الرهبان الفرنسيسكيّين الخمسة الذين كانت تتركّب منهم البعثة، وذلك في 16 جانفي 1220. وقد كان لتلك الحادثة صدى بعيد[90]. أما البعثة الموجّهة إلى تونس، تحت قيادة الراهب الجسور جيل، فإنها لم تعرف نفس المصير المأسوي، رغم ما تعرّضت له من صعوبات. ولكن بعد ذلك ببضع سنوات تعرّض الراهب «إيلو» بدوره للهلاك، في مكان غير محدّد من بلاد المغرب[91].

إلا أنّ مثل هذه الحوادث، والحقّ يقال، لم تعرّض مستقبل المهمّات التبشيرية في الأقطار المغربية للخطر، فلئن كانت تدلّ من جهة على مقاومة الأهالي العنيفة ضدّ الدعاية المسيحيّة المنظّمة، إلاّ أنه من الملاحظ من جهة أخرى، أن ما يتسبّب في إثارتها حسبمَا

---

89) Lionti، *Codice diplomatico di Alfonso il Magnanimo*، ج 1، بالرمو 1891، ص 61 و Veuto، *Rivista delle colonie italiane*، 1930، ص 990.

90) أنظر بالخصوص: *Archivo ibero-americano*، 1920، ص 344 – 381 و De Cenival، الكنيسة المسيحية بمراكش في القرن الثالث عشر، *Hespéris*، 1927، ص 68 – 84 و Kœhler، الكنيسة المسيحية في المغرب الأقصى، باريس 1934، ص 25 – 52.

91) أنظر حول الفرنسيسكيين في إفريقية الحفصية، بالخصوص: *Bullarium Franciscanum*، 1/155 – 6، 262، 435 – 6 و 5/582.

يبدو ، هو حماس الضحايا غير المناسب وتجاهرهم بعقيدتهم. وهذا التهافت على «الاستشهاد» لا تُفسِّره فحسب رغبة المعنيّين بالأمر في الدخول إلى الجنّة ، بل يُفَسِّره أيضًا أملهم في أنّ مثل هذه التضحية الموجبة للعبرة ستعجّل بتنصير المسلمين الذين يصعب جدًّا إقناعهم بالقول فحسب. والجدير بالملاحظة أن التجّار المسيحيّن بتونس قد اتّخذوا في سنة 1219 موقفًا مناهضًا لأولئك النصارى المتحمّسين أكثر من اللزوم. وقد وضعوهم في موقع منذر بالخطر ، وأقحموهم في تلك القضيّة بالقوّة. فيكفي ، بالنسبة إلى خلفاء أولئك المبشّرين الأوّلين ، أن يخفّفوا من غلوائهم ويعدلوا عن تلك الأعمال المأثورة التي هي في غير محلّها ، ليتمّ قبولهم بصورة طبيعية فوق الأرض المغربية ، بدون ضرر[92].

في شهر جانفي 1235 ، أقام بتونس رئيس الرهبان الفرنسيسكيّين[93]. وفي شهر ماي أوفد البابا غريغوار التاسع إلى أبي زكرياء راهبين فرنسيسكيّين ، لتسوية قضية قائمة بين العاهلين ، بواسطة معاهدة. كما أكّدت وثيقة بابوية صادرة في السنة الموالية على أن «الرهبان الفرنسيسكيّين وغيرهم من رجال الدين» يعيشون في إفريقيّة في أمان. وبمقتضى رسالة مؤرّخة في أكتوبر 1246 أوصى البابا اينوسان الرابع ، نفس السلطان ، خيرًا بالرهبان الفرنسيسكيّين ، الذين يمكن أن يوفدهم أسقف المغرب الأقصى إلى إفريقيّة. كما أن المعاهدة المبرمة سنة 1270 بين المستنصر والصليبيّين ، نصّت على منح الرهبان حرية الاستقرار في البلاد ، ومنحهم أيضًا ، هم وبقية القسّيسين ، حقّ نشر الدعوة في الكنائس المخصّصة للشعائر الدينيّة المسيحيّة. وتُعتبر هذه الأحكام نتيجة منطقية للغرض من الحرب الصليبية ولما قام به الرهبان من دور بالغ الأهمية في نشأتها وتسلسل أحداثها[94]. فلا غرابة حينئذٍ إذا ما لاحظنا ، بالنسبة إلى المعاهدات المبرمة بين تونس والدول الأوروبية اعتبارًا من سنة 1271 ، مساهمة الرهبان الفرنسيسكيين في المفاوضات الجارية على عين المكان وذكر أسمائهم ، كشهود ، في أسفل تلك العقود الرسمية[95]. ولكنّ أغرب حادثة أقحمت إفريقية الحفصية في تاريخ الفرنسيسكيّين ، تتمثّل في المسعى الذي قام به ملك صقليّة فريدريك الثالث لدى السلطان ابن اللحياني في ماي 1317 ، بمناسبة المعركة الشهيرة حول الفقر ، إذ بناءً على أنّ

92) أنظر حول هذا الموضوع Mas-Latrie، معاهدات ، ص 9 و Vasquez Nunez، المرجع السابق ، ص 356.

93) *Monumenta ord. fr. Praedic. histor.*، السفر السادس من الجزء الثاني ، ص 29.

94) أنظر مثلاً : Callebaut، صليبية لويس الخامس الثانية والفرنسيسكيّون ، *La France Franciscaine*، 1922 ، ص 282 – 8.

95) Arch. Franc. Histor. — *Tunisi Francescana nei secoli XIII-XIV*، 1920 ، ص 298 – 300.

ملك صقلية كان يحمي «الرهبان الروحانيّين» الذين كانت السلطة البابوية تطاردهم ، ولكنه لا يستطيع الاحتفاظ بهم في بلاده ، فقد التمس من تونس منحهم حقّ اللجوء ، ولكن بدون حريّة نشر الدعوة ، كما فكّر في إقرارهم بجزيرة جربة التي كان يعتبرها شبه المستعمرة[96] .

وفي أواخر القرن الرابع عشر ، إثر تفاقم عمليات القرصنة ، أُشير إلى بعض الفرنسيسكيّين ، من بين الأسرى. ففي سنة 1379 مثلاً منح البابا كليمان السابع امتيازًا للأشخاص الذين يساهمون في افتداء اثنين منهم مع ثلاثمائة وخمسين نصرانيًّا آخر في بجاية ، وفي سنة 1397 دعا البابا بونيفاس الثامن جميع النصارى إلى تخليص عدة مسيحيين موجودين في تونس في حالة رقّ منذ أمد بعيد ، منهم ثلاثة فرنسيسكيين وثلاثة بندكتيّين[97] ودومينيكيان ومتنسكان من فرقة القديس أوغستينوس. وفي ذلك التاريخ لم يعد هناك أثر للدير الفرنسيسكي الذي أشارت المصادر إلى وجوده بتونس في النصف الأول من القرن ، وقد كان تابعًا «لإقليم» أرجونة[98] . ومهما يكن من أمر فلا شكّ أنه كان يوجد معهد مماثل استمرّ في القيام بنشاطه فيمَا بعد ، إذ أن شارل الخامس قد استمع إلى قدّاس يقام فيه ، عند احتلاله لتلك المدينة في جويلية 1535[99] .

ولا يمكن لنا أن نحدّد بالضبط تاريخ قدوم أوّل دفعة من الرهبان الدومنيكيين إلى إفريقية ، ولكن من المحتمل أن يكونوا قد قدموا بعد الفرنسيسكيين بقليل. فلقد ثبت وجودهم هناك في أوائل سنة 1235 إلى جانب الفرنسيسكيّين ، إذ تلقّى رئيس دير تابع لتلك الفرقة في افريقية رسالة من ريمون دي بنيافور ، جوابًا على استفتاء حول مشكلة ضميرية. وحوالي منتصف القرن أبدى البابا الإسكندر الرابع عدة مرات اهتمامه بالدومنيكيّين في تونس ، فبمقتضى قرار مؤرّخ في 27 جوان 1256 ومؤكّد في 13 فيفري 1258 ، أمر أسقف إقليم إسبانيا بأن يوجّه إلى تلك المدينة بعض الرهبان التابعين لفرقته ، وقد منحهم امتيازات كبرى ، وفي 15 جويلية 1260 صرّح ضمن رسالة موجّهة إلى ريمون دي بنيافور ، موافقته على البعثة الموجودة في افريقية[100] .

(96) Finke، 2 – 671/2 و Golubornch، *Arch. Franc. Histor.*، 1909 ، ص 160 .

(97) Mas-Latrie، معاهدات ، ص 236 – 7 .

(98) أنظر : Van der Vat، *Die Anfange der Franziskaner missionen*، 1934 ، ص 45 ، عدد 29 .

(99) Lemmens، *Geschichte der Franziskaner missionen*، 1929 ، ص 16 – 7 .

(100) *Monumenta ord. fr. Praedic histor*، ج 6 ، السفر الثاني ، ص 231 ، 30 و *Praedic Bullarium ord.* 309/1 ، 358 ، 395 .

ذلك أن الأهمية المعنوية التي تكتسيها تلك البعثة ، شيء لا يستهان به. فالغالب على الظنّ أنّ مجلس الكهنة في إقليم إسبانيا قد قرّر سنة 1250 إرسال ثمانية رهبان إلى تونس ، لإنشاء أقدم «مدرسة عربية» من تلك المدارس التي سيتولّى المبشّرون فيها دراسة لغة ومعتقدات المسلمين المزمع تنصيرهم ، وذلك بمقتضى طريقة جديدة أكثر ملاءمة للواقع. ويمثّل هذا الأمر أنجع وسيلة للتعرّف عليهم على أحسن وجه ممكن والتأثير فيهم بأكثر سهولة عن طريق الحجة المقنعة. ويبدو أن «المدرسة العربية» التي أنشأها الدومنيكيّون بتونس قد استمرّت في نشاطها حتى قبيل صليبية لويس التاسع ، وكانت معتزّة بوجود ريمون مارتان الذائع الصيت ، من بين أفرادها ، منذ تأسيسها ، وهو مؤلّف كتاب «Pugio Fidei» وغيره من الكتب المسيحية الجدلية والدفاعية الشهيرة ، وقد رجع مرّة أولى إلى إسبانيا سنة 1267 ، ثم عاد نهائيًّا من افريقية إلى أروبا مصحوبًا بالراهب سندرا في سبتمبر 1269. وستعوّض المدرسة العربية بمرسية بعد ذلك بقليل مدرسة تونس ، ولكن في الأثناء ، تمّت دراسة اللغة العربية والدين الإسلامي دراسةً جديّة في وسط ملائم إلى حدّ كبير لهذا النوع من الدراسات[101]. كما ثبت إرسال مبشّر دومنيكي إلى تونس في جوان 1299 ، وقد كلّفه ملك أرجونة خايم الثاني بتقديم الدعم المعنوي للأسرى[102]. ولكن يبدو أن الرهبان الفرنسيسكيين قد احتلّوا قبل ذلك ، في نطاق الدعاية المسيحيّة بإفريقية ، مكانة مرموقة لا يمكن أن ينازعهم فيها الدومنيكيّون بأيّ وجه من الوجوه.

ومن خلال المعطيات السالفة الذكر ، لا يمكن أن لا يسترعي انتباهنا ما قام به الإسبانيون ، وخصوصًا القطلونيون ، من دور بالغ الأهمية ، في صلب تلك البعثات المكلّفة بالقيام بالدعاية الدينيّة في افريقية. ولقد برز في هذا الميدان على وجه الخصوص الراهب الفرنسيسكي ريمون لول الذي قام بدور البطولة في تلك المحاولات المتجدّدة لغرس الديانة المسيحية من جديد في صفوف سكّان البلاد المغربية ، وكان برنامجه لا ينفي أبدًا احتمال التدخّل العسكري ، بل بالعكس من ذلك فقد كان يرى وجوب الاستعداد للكفاح المسلّح ضد المسلمين ، بوسائل خاصّة. ولكنه ، بوصفه رجل علم ، كان يرى أن مهمته هو وأتباعه تتمثّل في الدعاية السلمية ، ولكن الحازمة والمخلصة إلى حدّ «الاستشهاد» ، ضدّ العقيدة الإسلامية وتعاليم علمائها. وهكذا فقد كان يعمل على مواصلة الطريق الذي خطّه الرهبان

(101 *Berthier*، المجلة الإفريقية ، 1932 ، ص 91 – 3 و *Arch. fr. Praedic*، 1936 ، ص 272 – 6.

(102 Finke، 743/2.

الدومنيكيّون ، ولكن بحزم متزايد وحماس أشدّ. وبمَا أنه كان يحذق هو نفسه اللغة العربية ، فقد تحصل في سنة 1276 ، أي السنة الموالية لوفاة ريمون دي بنيافور ، على موافقة البابا يوحنّا الحادي عشر على تأسيس معهد ميرامار ، الذي أحدثه أمير أرجونة خايم ، نزولاً عند رغبته ، وسيكرّس فيه ثلاثة عشر راهبًا من الفرنسيسكيين ، جهودهم لدراسة اللغة العربية ، بغية العمل على تنصير المسلمين. وتحت تأثيره ، قرّر مجمع فيانا فيمَا بعد ، أي في سنة 1311–12 ، تأسيس خمس مدارس للغات الشرقية – العبرية والعربية والآرامية «الكلدانية» – ستوضع في مختلف الأقطار المسيحيّة تحت إشراف الكنيسة والملوك. واستأنف ريمون لول الجدل المذهبي الذي بدأه ريمون مارتان. وأضاف في كتبه وأقواله إلى نقد الدين الإسلامي ، نقد فلسفة ابن رشد . إذ كانت أغلب الكتب التي ألّفها من سنة 1309 إلى سنة 1311 ، أثناء إقامته الأخيرة بباريس موجّهة ضدّ الفلسفة الرشدية. إلا أنه حاول على وجه الخصوص نقل المعارضة إلى بلاد العدوّ وحمل غير المسيحيين على النقاش في البِيَع والمساجد الموجودة في الدول التابعة لأرجونة مثلاً (وقد سمح له الملك خايم الثاني بذلك سنة 1299) وفي البلدان الإسلامية ذاتها. وفي جويلية 1312 اقترح على ملك صقليّة فردريك الثالث تبادل الصقليّين والتونسيّين المؤهّلين لإجراء مناقشات لاهوتية حول المسيحيّة والإسلام[103]. ولكنه ضحّى هو نفسه بحياته ، حيث أدّى زيارة إلى المشرق لغرض الدعاية سنة 1300 – 2 وأقام ثلاث مرات بافريقيّة. وقد جرت الزيارة الأولى سنة 1292 ، إذ غادر جنوة ، رغم ما أصابه من مرض ، «مع كتبه» ، إثر الخروج من أزمة دينية ، ووصل إلى تونس سالمًا. وما إن حلّ بها حتى أخذ في نشر دعوته علانية ، حول مبادئ العقيدة المسيحيّة. وما لبث أن أهاج الجماهير ، فشكى به أحد كبار رجال الدولة إلى السلطان أبي حفص ، ولولا تدخّل «مثقّف حكيم» من الأهالي ، لحُكِم عليه بالإعدام. وأُشعِر بقرار الطرد الذي اتُّخِذ ضدّه ، وهُدِّد بالرّجم. فغادر البلاد على مركب جنويّ[104].

ولم يرجع إلى بلاد المغرب إلا بعد ذلك بخمس عشرة سنة. إذ قدم من باريس عبر منبولي وميورقة ، سنة 1307 ، ونزل ببجاية. وهناك أيضًا شرع في نشر الدعوة في الساحات العمومية ، فألقي عليه القبض في الحين ، ولكن قاضي المدينة اكتفى بسجنه. ولولا تدخّل

---

103) Wieruszowski، *Estudis franciscans*، 1935 ، ص 89 – 110.

104) أنظر حول ترجمة ريمون لول ورحلاته في المغرب ، بالخصوص : Peers، *Ramon Lull a biography*، لندن 1929 و Sureda Blanes، *El beato Ramon Lull*، مدريد 1934.

بعض التجّار الجنويين والقطلونيّين لقضى نحبه في السجن مكبّلاً في الأغلال. فبفضل ذلك التدخّل نُقِل إلى محلّ آخر، تتوفّر فيه الشروط الصحيّة على وجه أحسن، وعُومِلَ معاملة إنسانية أحسن، بل إنه استطاع أن يجري مناقشة كتابية مع أحد الفقهاء، عندما اتخذ ضدّه صاحب المدينة أبو البقاء خالد الذي كان موجودًا آنذاك بقسنطينة، قرارًا بالطرد. وعند ذلك ركب سفينة متّجهة إلى إيطاليا، بعدما بقي رهن الاعتقال ستة أشهر، ثم نزل في مكان لا يبعد كثيرًا عن بيزة، بعدما غرقت السفينة وأوشك على الهلاك. ومن النقاش المتواصل الذي جرى مع الفقيه البجائي، ظهر إلى الوجود بعد ذلك بقليل الكتاب الذي روى فيه مغامرته وبسط حججه(105).

أما الرحلة الثالثة والأخيرة في شمال إفريقيا، فقد أفضت بالمبشّر الذي لا يكلّ إلى تونس، بعدما توقّف قليلاً في بجاية. وقد وجد هذه المرّة في العاصمة الحفصيّة ظروفًا ملائمة، زادت في تحسينها التوصيتان الموجّهتان، بطلب منه ولفائدته، من طرف ملك أرجونة خايم، في أوائل شهر نوفمبر 1314، إلى كلّ من السلطان ابن اللحياني وترجمانه القطلوني. وبفضل مثل هذه الرعاية السامية، يبدو أنه تمكّن من القيام بمهمته التبشيرية بدون صعوبات تستحقّ الذكر، وذلك طوال سنة ونصف السنة. ولقد كتب آنذاك عددًا من الرسائل المتعلقة بالدعاية الدينية، منها رسالة أهداها إلى أحد فقهاء مدينة تونس. ولترجمة تلك الرسائل إلى اللاتينية، طلب بواسطة الملك خايم الثاني، أن يُرسَل إليه تلميذه السابق الراهب الفرنسيسكي سيمون بويسردا. وقد تدخّل ملك أرجونة عن طيب خاطر لدى السلط الفرنسيسكية، لتلبية الطلب المذكور، وذلك ضمن رسالتين، تحمل ثانيتهما تاريخ 29 أكتوبر 1315(106). فماذا وقع بعد ذلك؟ ليست لدينا أية معلومات ثابتة حول ظروف وفاة ذلك الرجل، بعد ذلك بقليل، وقد كان يبلغ من العمر آنذاك ثمانين سنة. فهل مات رجمًا في بجاية في نفس تلك السنة أي 1315، حسب رواية راسخة ولكنها متأخرة حسب الاحتمال؟ وهل صحيح أنه بعدما «استشهد» بهذه الصورة، نقل على سفينة جنوية، وقد لفظ أنفاسه الأخيرة وهو في طريقه إلى مسقط رأسه الذي يضمّ الآن رفاته؟ ربّما هذه الرواية، بعضها أو كلها، من قبيل الخرافات. ولكن إذا كانت هذه المعلومات، حول نهاية «الرجل السعيد» لول، تكتسي طابعًا خرافيًا، فإنها تبرز بحقّ، من خلال رواية دينية

---

(105) يحمل ذلك الكتاب العنوان التالي: «*Disputatio Raimundi christiani et Homeri Sara ceni*».

(106) Finke، 2/899 – 902.

خيالية، تفاني ذلك الشخص في سبيل مشروع تنصير إفريقيّة.

ويجدر بنا الآن أن نتساءل هل أن كلّ هذه الجهود المبذولة في سبيل نشر العقيدة المسيحية في البلاد الحفصية قد أسفرت عن بعض النتائج؟ إننا ندرك ضرورة الاحتياط مبدئيًا من المعلومات المغرضة المقدّمة من طرف المبشّرين أنفسهم حول هذه المسألة أو المذاعة بواسطة مؤرخيهم الرسميّين. فحسب الدومنيكيين، يبدو أن أعضاء تلك الفرقة قد جنوا في وقت مبكر «ثمرات» هامّة لدى المسلمين الافريقيين، بفضل ما خصّهم به ملك تونس من عطف[107]، وقد كانوا يأملون على حصول نتائج أهمّ في القريب العاجل. وفي سنة 1260، أعرب الرهبان الدومنيكيون من جديد عن ابتهاجهم بالعمل الذي قاموا به في تلك المدينة وما أسفرت عنه من مردود طيّب[108]. أما الأعمال التبشيرية التي قام بها ريمون لول، فإن كتّاب سيرته قد اعتبرها مثمرة إلى أبعد حدّ، رغم عرقلتها من جراء انتفاضات الرعاع. هذا وإن مثل هذه التأكيدات، كانت تكون مريبة، لو لم تؤيّد النظرية القائلة بأن دعاية المبشّرين لم تذهب سدى، بعض القضايا التي تهم تنصير عدد من أفراد الأسرة المالكة، والمنصوص عليها في بعض الوثائق الرسمية. فهذه النظرية، لئن لم تشمل بطبيعة الحال العامّة، إلاّ أنها أحرزت أحيانًا نجاحًا لدى الخاصة.

ففي سنة 1236 أعرب أحد الشبّان من أبناء أخي الأمير زكرياء عن رغبته في التحوّل لدى البابا غريغوار التاسع للتعمّد. وأوقفه أثناء الطريق الامبراطور فريدريك الثاني واحتجزه في صقلية. فثارت ثائرة البابا، الذي أضاف مطعنًا آخر إلى المآخذ الكثيرة التي كان يعيب بها على صاحب إيطاليا الجنوبية. وقد ألحّ غريغوار التاسع ضمن رسالتين مؤرختين في 23 جوان و 23 أكتوبر، على الامبراطور ليطلق سراح الأمير التونسي ويسمح بانهاء عملية تنصيره. كما حاول تفنيد اعتراضات فريدريك المتمثّلة فيمّا يلي:

إن الراغب في التنصير قد اغترّ بالدعاية التي يقوم بها الرهبان بشكل مفضوح وان عقيدته الجديدة ربّمَا لم تكن راسخة. أضِف إلى ذلك أنه من الممكن أن يغتاظ السلطان من هذه القضية على نحو منذر بالخطر، فمن الأحسن لا محالة انتظار موافقته لإتمام العملية. وقد كانت الكلمة الأخيرة في هذا الشأن للأمبراطور. ومع ذلك فإن الأمير الشابّ الذي فرّ من بلاده بدون شكّ لأسباب سياسية أوّلاً وبالذات، لم يعد حريصًا على التعمّد. وسنجده

---

107) قد يكون المستنصر. أما التاريخ فهو محلّ نظر.

108) *Monumenta ord. fr. Praedic. histor.*، 310/1 و Bullarium، 395/1.

مرّة أخرى في سنة 1240 في مدينة لوسرة صحبة ثلاثة مكلّفين بالخيول ، من بين المسلمين العاملين في خدمة فريدريك[109] .

وبعد ذلك بأقلّ من نصف قرن ، يبدو أن أميرًا حفصيًّا آخر ، ابن «ملك تونس» الذي يمكن أن يكون أبو إسحاق ، قد تعمّد بالفعل ، برعاية ملك أرجونة بطرس الذي تسمّى باسمه . وقد أشير إلى حضوره في صقلية إلى جانب راعيه في أوائل سنة 1283 . وفي السنة الموالية انضمّ إلى صفّ شارل دانجو[110] . وبعد ذلك جاء دور أحد أبناء أخي السلطان أبي بكر ، حيث أبدى رغبة مماثلة في التنصّر . وقد وجّه المعني بالأمر الذي كان واليًا على المهدية في أواخر ماي 1325 رسالة إلى البابا يوحنّا الثاني عشر ، أخبره فيها بأنه رأى في المنام مريم العذراء ، وقد قرّر مع مجموعة من أصدقائه السعي إلى التعميد والالتجاء إلى أحد ملوك النصارى للعيش في جواره وتحت رعايته . كما التمس من البابا تمكينه من توصية في هذا المعنى ، واعدًا إيّاه باستعداده لتسليم مدينة المهدية إلى إخوانه الجدد في الدين ، الذين يستطيعون من هناك احتلال كامل بلاد المغرب . ويبدو أن هذا الاقتراح الغريب ، قد أحاله البابا يوحنّا الثاني عشر إلى ملك أرجونة خايم الثاني . ولكن لا شيء يدلّ على أنه قد أُخِذ مأخذ الجدّ ، ولا ندري هل أن المترشح للتعميد – وبالتالي للخيانة – قد تنصّر بالفعل[111] .

ولكن هناك في هذا السياق حادثة أخرى أجدر بالملاحظة ، فلقد تلقّى يوحنّا الثاني عشر في أوّل عهده ، أي قبل ذلك التاريخ بثماني سنوات رسالة من نفس الملك خايم ، يخبره فيها «بقضيّة سرية» تتعلّق بتونس وتهمّ اعتناق صاحب تلك المدينة ابن اللحياني للديانة المسيحية . ورغم ما تكتسيه هذه المسألة من غرابة في نظرنا اليوم ، فإن المشروع المذكور قد شغل بال الديبلوماسيّة الأرجونية مدّة سنة ونصف السنة . فمنذ يوم 23 جويلية 1313 ، إثر المحادثة التي أجراها خايم الثاني ، مع المبعوث المسيحي «لملك تونس» ، كلّف غليوم أولومار بسفارة لدى ذلك الملك ، وفي آخر التعليمات التي سلّمها إليه لتجديد معاهدات الصلح السابقة ، وردت إشارة إلى تلك «القضيّة السريّة» التي من شأنها أن «تعود بالخير على المصالح الإلاهية ومصالح المسيحية بأسرها» . وإذا نجح الأمر ، فإن السفير مرخّص له في

109) *Monum. Germ. histor. Epistolae Sacc. XIII*، 591/1 ، 598 ، 603 و Auvray، *Les Registres de Grégoire IX* ، ج 2 ، باريس 1907 و Amari، المسلمون بصقلية ، 641/3 – 2 والمراجع .

110) Mas-Latrie، الملحق ، ص 42 – 3 و Minieri-Riccio، *Saggio*، 209/1 .

111) Finke، 757/2 – 8 .

منح السلطان الحفصي أكثر الشروط ملاءمة في المعاهدة المزمع التفاوض في شأنها. ولكن الأمور لم تسر بنفس تلك السرعة ، إذ أن المعاهدة المبرمة بتونس في 21 فيفري 1314 لم تتضمن أيّ شيء جديد بالنسبة إلى الاتفاقيات المماثلة المبرمة من قبل. إلا أن ملك أرجونة قد استمرّ ، بعد رجوع غليوم أولومار ، في حثّ السلطان على التنصّر. ففي رسالة مؤرّخة في 9 جويلية 1314 والمتضمنة لعبارات الصداقة الأخوية ، أعرب الملك عن اقتناعه بأن «القضيّة» التي ساعد على حلّها حسب مشيئة الله ، ستصل في آخر الأمر إلى نهايتها ، واعترف بأن مشروعًا من هذا القبيل يقتضي ، لبلوغ الغاية المنشودة ، الحذر وطول الوقت ، ووعد ، فيمّا يخصّه ، بأن يبقيه في طيّ الكتمان ، ثم دعا السلطان التونسي إلى الاعتراف بما أسبغه الله عليه من نِعمة ، وإلى العيش عيشة ملائمة أكثر ما يمكن «للحالة» التي هو عليها في الوقت الحاضر ، في انتظار الوقت المناسب لتحقيق رغائبهما ، وأخيرًا طلب إليه إحاطته علمًا بما يستجدّ في هذا الشأن ، ضمن مراسلة متواصلة. وفي نفس اليوم وجّه خايم تعليمات كتابيّة إلى ترجمان «ملك تونس» ، القطلوني ، داعيًا إيّاه إلى استمالة السلطان الحفصي إلى العقيدة المسيحية ، ومعربًا له عن اعترافه بالجميل في صورة نجاح مهمّته. إلاّ أن «القضيّة» قد تمطّطت ولم تتقدّم كثيرًا بعد ذلك بسنتين ، ففي 19 ديسمبر 1316 أوفد الملك خايم سفيره غليوم أولومار إلى البابا يوحنّا الثاني عشر وكلّفه بالتحادث معه في شأن بعض المواضيع ومنها «قضيّة تونس السرية». وقد بدا البابا مرتابًا ومتردّدًا ، ثم أعرب ضمن رسالة مؤرّخة في 23 جانفي 1317 ، عن استغرابه بخصوص ذلك المشروع البالغ الخطورة الذي قدّم إليه في مثل ذلك الشكل ، وأعرب عن رغبته في الحصول على معلومات واضحة حول هذا الموضوع ، بواسطة مبعوثين خاصّين ، حتى يتسنّى له بحثه على أحسن وجه. وعندما أدرك غليوم أولومار عدم جدوى مهمّته ، قفل راجعًا إلى إسبانيا يوم أول فيفري. على أن ابن اللحياني قد أُجبر في الشهر الموالي على الفرار نهائيًا من عاصمته المهدّدة من طرف أحد المنافسين ، ولم يتطرّق الحديث منذ ذلك التاريخ إلى موضوع تنصير سلطان إفريقية(112).

والواقع أننا نجد أنفسنا ، والحق يقال ، محتارين تجاه النصوص المسيحية التي تنمّ عن ثقة متناهية في إمكانية تنصير بعض الملوك المسلمين. فهناك وثيقة من الوثائق الأرجونيّة ، يرجع عهدها إلى ما بعد تلك الفترة بقليل ، إذ هي مؤرخة في سنة 1325 ، تدّعي أن ابن اللحياني قد تعمّد فعلاً وربّمَا وافق على احتلال بلاده من طرف النصارى ، إن اقتضى

112) Mas-Latrie، الملحق ، ص 55 ، 58 – 9 و Finke، 788/2 و 319/3.

الحال[113] . والحال أنه لا شيء يؤيّد مثل ذلك الزّعم في المصادر الإسلامية . إذ أنّ ابن اللحياني المخلوع قد عاش بعد ذلك في البلاد الطرابلسية وفي المشرق مدّةً تناهز العشر سنوات ، ويبدو أنه لم يُتّهم قطّ بالارتداد عن الإسلام . فلئن كانت أمّه مسيحيّة ، إلا أنّ ذلك لا يؤهله لاعتناق المسيحية ، أكثر من غيره من السلاطين المسلمين الذين كثيرًا ما كانوا في مثل وضعه . ولئن كان أوّل من تخلّى من السلاطين الحفصيّين عن بعض التقاليد «الموحّدية» التي كانت الدولة الحفصية متمسّكة بها ، فإن ذلك لا يعني أبدًا الخروج عن الدين الإسلامي . وأخيرًا لئن ربط ، أثناء تولّيه الحكم ، علاقات طيّبة وودية إلى أبعد حدّ مع بعض النصارى والمبشّرين ، أمثال ريمون لول ، فإن ذلك لا يعني اعتناقه لديانتهم ولو بصورة سريّة . ومع ذلك فهل جعل يومًا ما بعض رجال حاشيته المسيحيين من رعايا مملكة أرجونة ، يظنّون أنه لا يستبعد مثل ذلك الاحتمال ؟ إننا نشعر بالميل إلى الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب . ولكن ، ربّمَا لا يمثّل ذلك سوى مراوغة سياسيّة ، حاول بواسطتها ذلك العاهل الضعيف الشخصية والمنتمي إلى فرع جانبي من الأسرة المالكة ، ترسيخ وضعيته المهدّدة بالخطر ، بالاعتماد ، عند الاقتضاء ، على دولة أوروبيّة .

وعلى كلّ حال ، فإن هذا التصرّف لم يكن جديدًا تمامًا . ذلك أن والي قسنطينة المتمرّد ، ابن الوزير ، قد وعد باعتناق الديانة المسيحية للحصول على التدخّل الأرجوني الذي تمثّل في الحملة العسكرية الموجّهة ضدّ القلّ في سنة 1282 . ولكن هناك سؤال يبقى مطروحًا ، فهل فعل ذلك خداعًا ؟ أم أنه كان صادقًا ؟ إنّ أعداءه المحلّيّين يدّعون أنه ارتدّ بالفعل[114] . وتجاه مثل عناصر المقارنة المذكورة ، يحقّ لنا أن نصدّق أن لويس التاسع عندما توجّه إلى تونس للقيام بحملته الصليبيّة ، قد كان يعتقد ، تحت تأثير ريمون مارتان بدون شكّ ، أنّه من الممكن تنصير المستنصر . ولئن أظهر في هذا الشأن تفاؤلاً مفرطًا وشيئًا من السّذاجة ، فمن باب العدل أن نعترف بأنه لم يكن العاهل المسيحي الوحيد في العصر الوسيط ، الذي تعلّل بمثل تلك الأوهام . ولكن ألم يكن التنصير الحقيقي لبعض الأمراء المغاربة من عوامل تغذية تلك الأوهام ؟[115]

* * *

(113) Finke، 3/477 و 789 .

(114) Muntaner، الفصل 44 والفارسية ، ص 349 .

(115) لقد اعتنق شقيق آخر الخلفاء الموحّدين الدين المسيحي وعاش أبناؤه في البلاط الأرجوني . وفي القرن السادس عشر تنصّر أيضًا عدد كبير من الأمراء الحفصيّين في بجاية وتونس وبعض أفراد العائلات المالكة الأخرى في شمال=

إلا أنه من المؤكّد في آخر الأمر أن حالات الارتداد عن الإسلام لاعتناق المسيحية في إفريقية هي أقلّ بكثير من الحالات العكسيّة[116]. على أن الحالات الأخيرة ، والحقّ يقال ، تهمّ بالخصوص بعض الرقيق المستسلمين إلى ضغوط أسيادهم أو محيطهم ، ولم تكن ناتجة عادةً عن تغيير صادق في العقيدة[117]. وقد يندم المعنيّون بالأمر فيمَا بعد ويرتدّون عن ديانتهم الجديدة ، إذا سمحت لهم الظروف بذلك[118]. ولعلّه من اللازم الإشارة في هذا المقام إلى اعتناق أحد النصارى للدين الإسلامي بكل حرية وبصورة نهائية في أواخر القرن الرابع عشر ، بالبلاد التونسية ، ألا وهو الراهب الفرنسيسكي أنسالم تورميدا الذي كان يُعَدّ من أبرز ممثلي الأدب القطلوني في العصر الوسيط.

ولقد كان تورميدا ميورقيًا مثل لول. وهو من مواليد سنة 1353 ، على سبيل التقريب ، والابن الوحيد لوالده الذي كان يحظى في وسطه بشيء من الاعتبار. ولقد زاول دراسات دينية وعلمانية جيّدة – أولاً في جزيرته ثم في جامعة لاريدا ، حيث درس اليونانية والعبرية (وتعلّم فيمَا بعد اللغة العربية ، حتى أصبح يتقن تحريرها ثم تولّى خطة مترجم بتلك اللغة). وبعد ذلك أصبحت مراحل حياته غامضة مدّة من الزمن. إذ لا شيء يثبت أنه التحق بجامعة بولونيا ، كما ادّعى ذلك هو نفسه ، حيث قد يكون مهّد له طريق الارتداد عن الديانة المسيحية ، أحد أساتذة تلك الجامعة المدعوّ نيكولا مارتال ، وهو شخص غير معروف. ومن المحتمل جدًّا أن يكون قد حرص على إخفاء الظروف التي سبقت اعتناقه الإسلام. ومن الممكن ، إن كانت تلك الظروف غير ملائمة له ، أنه أراد ، من خلال قصّة إقامته ببولونيا ، انتحال عذر وهمي. ومهما يكن من أمر ، فإنّ صاحبنا الذي كان يشغل خطة ناذر في فرقة الفرنسيسكيّين ، قد وصل إلى تونس حوالي سنة 1388 ، وبعدما أقام بضعة أشهر عند بعض أبناء ملّته ، اتّصل بأحد أطبّاء السلطان أبي العبّاس ، وقد أقرّ العزم على اعتناق الإسلام. فهيّء له الطبيب مقابلة مع السلطان ، وبعد ذلك بقليل انتظم موكب رسمي في القصر السلطاني ، بحضور الجنود المرتزقة والتجّار النصارى ، أعلن خلاله تورميدا عن ارتداده عن المسيحية واعتناقه للإسلام ، واختار لنفسه اسم عبد الله. فخصّص له السلطان مسكنًا وجراية

= إفريقيا ، أنظر : La Primaudaie، المجلّة الإفريقية 1877 ، ص 29 و De Castries، في *Mémorial H. Basset* باريس ، 1928 ، 141/1 – 158 و Monchicourt، المجلة التونسية ، 1936 ، ص 200 – 7.

(116) أنظر : ريمون لول ، تحقيق Golubovich، *Biblioteca bio. bibliografica*، 384/1.

(117) أنظر بالخصوص : Mas-Latrie، الملحق ، ص 33 ، 19/1.

(118) Barone، *Cedole*، 393/11.

يومية قدرها ربع دينار ثم زوّجه بابنة المسمّى الحاج محمد الصفار وأنعم عليه بمائة دينار من الذهب وثوب جديد. وقد أنجب ولدًا سمّاه محمّدًا[119].

وبعد خمسة أشهر من اعتناقه للإسلام، تمّ تعيين تورميدا موظّفًا في إدارة الجمارك، وهناك تدرّب على اللغة العربية الفصحى والدارجة. وفي صائفة سنة 1390، أثناء الحملة الفرنسية الجنويّة ضدّ المهدية، صار قادرًا على الاضطلاع بمهمّة الترجمة لدى السلط. وفي السنوات الموالية صاحب أبا العبّاس أثناء حصار مدينتي قابس وقفصة. واعتبارًا من سنة 1394، إثر ارتقاء أبي فارس إلى العرش، نال حظوة أيضًا لدى السلطان الجديد الذي زاد في مناصبه السامية وفي الأرباح التي كانت تدرّها عليه واعترافًا بالجميل، أدرج في كتابه «تحفة الأريب» الذي ألّفه سنة 823هـ / 1420م، مدحًا مستفيضًا لذلك السلطان. إلا أنّ أهمّ ما جاء في ذلك الكتاب المحرّر باللغة العربيّة، كما يدلّ عليه اسمه الكامل[120]، كان يتعلق بدحض العقائد المسيحية، لفائدة الدين الإسلامي، بطبيعة الحال. ولا يمكن أن نؤاخذ المؤلّف المتمكّن من علم اللاهوت الكاثوليكي، على عدم معرفته بموضوعه. وبناءً على ذلك فإن ذلك الكتيّب قد احتلّ مكانة مرموقة من بين الكتب الجدليّة الكثيرة التي ألّفها المسلمون للردّ على المعتقدات المسيحيّة.

إلاّ أنّ تورميدا، لم يتخلّ بعد اعتناقه للإسلام، عن الكتابة بلغته الأصلية. من ذلك مثلاً أنه ألّف سنة 1405 كتابًا عن تونس باللغة القطلونية التي لا تخلو من بعض الخصائص الميورقية. وقد تنبّأ في ذلك الكتاب بعبارات شعريّة متكهّنة شيئًا ما أحيانًا، بنهاية الانشقاق عن الكنيسة الرومانية وباندلاع حرب صليبيّة ضدّ بجاية[121]. وفي سنة 1417 أو 1418 ألّف كتابه الشهير الذي يدور موضوعه حول «نقاش» بين حمار وبين المؤلّف، وقد أمكن تشبيهه بالمثال الوارد في الموسوعة الإسلامية القديمة المتمثّلة في كتاب إخوان الصفاء[122]. ولم يُحتفَظ من ذلك التأليف إلا بترجمته الفرنسية التي يرجع تاريخها الى القرن الرابع عشر. ولم تصلنا مكتوبة باللغة القطلونية إلاّ «تنبّؤات الحمار». وليس من غرضنا هنا توضيح الهجومات التي

---

(119) أنظر بالخصوص حول تورميدا [الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم عبد الله الترجمان] : Miret y Sans، حياة الراهب أنسالم توريدا، المجلة الاسبانية، ج 24، سنة 1911، القسم الأول، ص 261 – 296 و Calvet، *Fray Anselmo Turmeda, heterodoxo español*، برشلونة 1914...

(120) [تحفة الأريب في الردّ على أهل الصليب].

(121) المجلة الاسبانيّة، ج 24، القسم الأول، ص 482، 487 – 8.

(122) Asin Palacios، في *Revista de Filologia esoañola*، 1914، ص 151 – 1.

وجّهها تورميدا على لسان مخاطبه الخيالي ضدّ الرهبان النصارى وانحلال أخلاقهم ، ولا السخرية التي أبداها عندما عالج موضوع تفوّق الانسان على الحيوان وموضوع العدالة الإلاهية . ولكنّنا نقتصر على الإشارة إلى هذه الملاحظة الممتعة التي أبداها الحمار والتي هي جديرة بالتأمّل حتى الآن : «إنّك تسخر من ذلك كما يسخر المسيحي من المسلم ، والمسلم من المسيحي ومن لهجته ، وذلك لأن الواحد لا يفهم الآخر»[123].

وتلقي بعض المعلومات الإضافية حول حياة تورميدا ، أضواء غريبة على العلاقات التي بقيت تربط بينه وبين إخوانه في الدين سابقًا وعلى المشاريع التي راودت فكره أحيانًا بخصوص عودته إلى وطنه ورجوعه إلى دينه الأوّل . فقد وجّهت إليه سلط ميورقة في 16 نوفمبر 1402 جوازًا يسمح له بالعودة إلى الجزيرة ومغادرتها حسب مشيئته ، مع جميع المكاسب والبضائع ، حتى إلغاء ذلك الجواز ، وبعد إعلام مسبّق بسنة[124] . وفي تاريخ غير محدّد ، ولكنّنا حاولنا ضبطه بالفترة السابقة لشهر جويلية 1409 ، تعرّض لضغوط ملحّة من قِبَل أحد قدماء أصدقائه ، وهو قسّ صقليّ يتمتّع بنفوذ كبير لدى ملك صقلية ، وقد جاء خصيصًا إلى تونس لإرجاعه إلى الديانة المسيحيّة . ويقال إن القسّ قد سلّم إلى أحد أعوان الجمارك المسلمين رسالة موجّهة إلى تورميدا ، فارتاب منها العون وسلّمها بدوره إلى مديره الذي طلب إلى بعض التجّار الجنويّين ترجمتها قبل إرسالها إلى السلطان . فاستدعى هذا الأخير تورميدا الذي استغلّ تلك الفرصة للتأكيد على صحّة عقيدته الإسلامية ، وإقامة الدليل على ذلك بموقفه . ومع ذلك فمنذ سنة 1412 ، أي قبل مدة طويلة من تأليف كتابه «تحفة الأريب» ، رغب في وقت من الأوقات في الرجوع إلى أوروبا ، فأعرب إلى أعلى السلط الدينية ، عن ندمه على الارتداد عن الديانة المسيحية ونقض عهوده . وضمن رسالة مورّخة في 22 سبتمبر أعلمه البابا المضادّ بونوا الثالث عشر من مقرّ إقامته ببنيسكولا ، بأنه قد عفا عنه ووعده بأنه سوف لا يتعرّض لأيّ عقاب ولا لأيّ تتبع ، إذا رجع إلى حظيرة الكنيسة والمسيحيّة .

ولكنّ ذلك المشروع لم يُنَفَّذ بطبيعة الحال وبقي تورميدا في تونس . وكان لا يزال هناك عندما أرسل ملك أرجونة ألفونصو الخامس رسالة من نابولي في ديسمبر 1421 ، موجّهة إليه وإلى ابن السلطان الحفصي الأكبر ، ليشكرهما على تدخلهما لإطلاق سراح بعض الأسرى

123) المجلة الاسبانية ، ج 24 ، القسم الأول ، ص 401 .

124) Sans، *Fra Anselm Turmeda en 1402*، برشلونة 1936 ، 3/405 – 8 .

المسيحيّين. وما زال هناك أيضًا في 1423 مع «زوجاته وأبنائه وبناته». إذ منحه ألفونصو الخامس يوم 23 سبتمبر من نفس تلك السنة جوازًا يسمح له بالذهاب والإياب بحرية مدة سنتين مصحوبًا بذويه في المقاطعات التابعة للعرش الأرجوني(125) . ولكن تورميدا الذي طلب بدون شكّ تحرير تلك الوثيقة لم ينتفع بها قطّ ، حسبمَا يبدو. فقد ظلّ ، بالرغم من بعض فترات الملل أو التأسّف ، وفيًّا للمدينة التي تبنّته وللديانة التي اعتنقها ، إلى أن توفّي بتونس في تاريخ لا نعرفه بالضبط . وقد دفن هناك في ضريح متواضع يقع في أقصى سوق السرّاجين من جانب باب منارة. وكان من اللازم أن ننظر حتّى بداية هذا القرن ، ليثبت لنا أحد البحّاثين القطلونيّين بصورة قاطعة ، أنّ القائد عبد الله الترجمان المدفون في العاصمة التونسية هو نفس الكاتب الميورقي الذائع الصيت الراهب أنسالم تورميدا .

(125) أنظر : Miret y Sans، في المجلة الاسبانية ، ج 24 ، القسم الأوّل ، ص 294 .

المَراجع

1 – المراجع العربية

ابن الأبار: الحلّة السيراء، ج. 2، ميونيخ 1878.
ابن الأثير: الكامل في التاريخ: القسم الخاصّ بالمغرب والأندلس، ترجمة Fagnan، الجزائر 1901.
ابن الأحمر: روضة النسرين، ترجمة أبو علي وجورج مارسي، باريس 1917.
الأبّي: الإكمال، 7 أجزاء، القاهرة 1327 – 28هـ.
الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق وترجمة Dozy-de Goeje, Leyde 1886.
(كتاب) الاستبصار: ترجمة Fagnan، قسنطينة 1900.
ابن إياس: تاريخ مصر، 3 أجزاء، بولاق 1311 – 12هـ.
بابا (أحمد) التنبكتي: نيل الابتهاج، القاهرة 1329هـ.
البرّادي: الجواهر المنتقاة، القاهرة 1302هـ.
البرزلي: جامع مسائل الأحكام = النوازل، ج. 1 (مخطوط 1333 – المكتبة الوطنية بالجزائر) وج. 2 (مخطوط 210 – المكتبة الوطنية بالرباط).
ابن بطوطة: الرحلة، تحقيق وترجمة Defremery Sanguineti، 4 أجزاء، باريس 1874 – 79.
البكري: المسالك والممالك، تحقيق دي سلان الذي نقله إلى الفرنسية بعنوان: *Description de l'Afrique septentrionale*، الجزائر 1913.
البلوي: الرحلة، مخطوط 2013 – مكتبة جامعة الجزائر.
البيذق: مذكرات، تحقيق ليفي بروفنسال، باريس 1928.
التجاني: الرحلة، ترجمة Rousseau (المجلة الآسيوية 1852 – 1853). [طُبع الكتاب في تونس سنة 1958، تقديم حسن حسني عبد الوهاب].
ابن تغريبردي أبو المحاسن:
– المنهل الصافي، مخطوط 2068 – 2072، المكتبة الوطنية بباريس.

– النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القسم الخاص بالمغرب ، ترجمة Fagnan، قسنطينة 1906.

التمغروتي : النفحات المسكيّة في السفارات التركية (1589 – 91) ، ترجمة De Castries، باريس 1929.

التنسي : تاريخ بني زيان ملوك تلمسان ، ترجمة Bargès، باريس 1852.

الجد ميوي : رفع الإزار على محاسن الجوار ، مخطوط ح.ح. عبد الوهاب.

ابن حجر العسقلاني :

– الدرر الكامنة . 4 أجزاء ، حيدرأباد 1348 – 50هـ.

– أنباء الغمر ، مخطوط OR 204، دار الكتب الوطنية ، تونس ، 3 أجزاء.

الحلل الموشيّة : تحقيق علوش ، الرباط 1936.

ابن حجّة : قهوة الإنشاء ، مخطوط 4438 ، المكتبة الوطنية بباريس ومخطوط 1898 ، المكتبة الوطنية بالجزائر.

ابن حمّاد : تاريخ الملوك العبيديّين ، تحقيق وترجمة Vonderheyden، الجزائر ، باريس 1927.

ابن الخطيب :

– أعمال الأعلام ، تحقيق ليفي بروفنسال ، الرباط 1934.

– الإحاطة في أخبار غرناطة ، جزآن ، القاهرة 1319هـ.

– اللمحة البدريّة في الدولة النصرية ، القاهرة 1347هـ.

– رقم الحلل في نظم الدول ، تونس 1316 هـ.

– ريحانة الكتاب ، تحقيق Gaspar Remiro، غرناطة 1916.

ابن خلدون (عبد الرحمان) : كتاب العبر ، 7 أجزاء ، بولاق 1284هـ. وقد جمع دي سلان الفصول المتعلّقة بالمغرب الإسلامي وترجمها بعنوان: تاريخ البربر ، في 4 أجزاء ، الجزائر 1852 – 1856. [ونشرت طبعة جديدة بإشراف Paul Casanova في 4 أجزاء ، باريس 1925 – 1956].

ابن خلدون (يحيى) : كتاب بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد ، ترجمة Bel، الجزائر 1903 – 13.

ابن أبي دينار : المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس ، ط. 2 ، تونس 1350هـ.

ديوان الإنشاء : مخطوط 4439 – المكتبة الوطنية ، باريس.

الذخيرة : الذخيرة السنيّة في تاريخ الدولة المرينيّة ، تحقيق ابن الشنب ، الجزائر 1920.

الرّاشدي : ابتسام الغروس في مناقب سيدي ابن عروس ، تونس 1303هـ.

ابن رُشَيْد : الرحلة ، المخطوط 1735 – 37 ، مكتبة الاسكوريال.

الزركشي : – تاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصيّة ، تونس 1289هـ ، ترجمة Fagnan، قسنطينة 1895.

– بلوغ الأماني ، مخطوط 239 ، المكتبة الوطنية بالجزائر .

ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس ، في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، ترجمة Beaumier ، باريس 1860 .

السخاوي : – الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع (12 جزء) القاهرة 1353 – 55هـ.

– التبر المسبوك ، بولاق 1325هـ.

السيوطي : بغية الوعاة ، القاهرة 1326هـ.

الشمّاخي : كتاب السير ، القاهرة 1301هـ.

ابن الشمّاع : الأدلّة البيّنة النورانية في مفاخر الدولة الحفصيّة ، تحقيق عثمان الكعّاك ، تونس 1936 .

ابن الصبّاغ : مناقب سيدي أبي الحسن الشاذلي ، تونس 1304هـ.

عبد الباسط بن خليل : الروض الباسم ، المخطوط 729 ، مكتبة الفاتيكان ، تحقيق برنشفيك ، باريس 1936 .

العبدري : الرحلة ، المخطوط 2283 ، المكتبة الوطنية بباريس .

عبد الله الترجمان : تحفة الأريب في الردّ على أهل الصليب ، القاهرة 1907 .

ابن عذاري : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تحقيق Dozy ، ج . 2 ، ليدن 1848 – 51 وترجمة Fagnan ، الجزائر 1901 – 04 .

الغبريني : عنوان الدراية ، تحقيق ابن الشنب ، الجزائر 1910 .

أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر ، 4 أجزاء ، القاهرة 1320هـ.

ابن فرحون : الديباج المهذّب ، القاهرة 1329هـ.

ابن فضل الله العمري : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، تحقيق جزئي لحسن حسني عبد الوهاب ، بدون تاريخ وترجمة جزئية (Demombynes) مع مقدّمة وهوامش ، باريس 1927 .

ابن القاضي : درّة الحجال ، تحقيق علّوش ، جزآن ، الرباط 1934 – 36 .

القلقشندي : صبح الأعشى ، 14 جزءًا ، القاهرة 1913 – 19 .

ابن القنفذ :

– الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية ، المخطوط 1727 ، مكتبة الاسكوريال (ترجم Cherbonneau قسمًا من الكتاب في المجلة الآسيوية 1848 – 52) . [وظهر الكتاب في تونس سنة 1968 ، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي] .

– كتاب الوفيات ، تحقيق Pérès ، الجزائر 1939 .

– أنس الفقير ، المخطوط رقم OR 30 ، دار الكتب الوطنية بتونس .

المراكشي (عبد الواحد) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ط . 2 ، ليدن 1881 ، ترجمة Fagnan ، الجزائر 1893 .

مقديش : نزهة الأنظار ، جزآن ، طبعة حجرية ، تونس 1321هـ.

المقري: نفح الطيب ، 4 أجزاء ، القاهرة 1302هـ.
ابن مريم: كتاب البستان ، ترجمة Provenzali، الجزائر 1910.
المناقب: – المناقب التونسية ، مجموعة مخطوطات ح . ح . عبد الوهاب .
– مناقب سيدي أبي يوسف يعقوب الدهماني ، المخطوط 1718 ، المكتبة الوطنية بالجزائر .
– مناقب سيدي أبي سعيد الباجي ، المخطوط 30 OR، دار الكتب الوطنية ، تونس ، ص 50 – 78 .
– مناقب سيدي مبارك العجمي (مجموعة المناقب التونسية) .
– مناقب سيدي محرز ، المخطوط 30 OR، دار الكتب الوطنية ، تونس ، ص 30 – 50 .
– مناقب السيدة عائشة المنوبية ، تونس 1344هـ.
ابن ناجي:
– شرح رسالة ابن أبي زيد ، جزآن ، القاهرة 1914 .
– معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ، 4 أجزاء ، تونس 1320هـ.
ابن ناظر الجيش: تثقيف التعريف ، المخطوط 142 ، مكتبة أوكسفورد .
النويري: كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب ، حقّق وترجم الفصول المتعلّقة بالمغرب الإسلامي Gaspar Remiro، في جزأين ، غرناطة 1917 – 19 .
الونشريسي: المعيار ، 12 جزءًا (طبعة حجرية) فاس 1314 – 15هـ[1]
ياقوت: معجم البلدان ، 8 أجزاء ، القاهرة 1906.

1) [العنوان الكامل لكتاب الونشريسي هو: «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب». وقد نشرته «دار الغرب الإسلامي» ببيروت في سنة 1981 ، في 13 مجلّدًا ، بالاشتراك مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب].

2 – المراجع الأجنبية

Adorne, *Itinerarium*, ms 330 Bibl. municipale de Lille; et apud Brunschvig, Récits de voyage (voir plus loin).

Agilô, *Tractat de pau entre el Rey de Mallorca Don Sanxe y el de Bugía Boyhahia Abubechre, firmat a Mallorca (1312), Belleti Societat Arqueológica Luliana*, 1915, pp. 217-233.

—, *Pau feta entre els reys de Aragô y de Sicilia de una part y el rey de Tunis de l'altre (1403), Boletín Sociedad Arquelógica Luliana*, 1902, pp. 350-5.

Amari, *Diplomi arabi del reale archivio fiorentino*, Florence, 1863; *Appendice, ibid.*, 1867.

—, *«Nuovi ricordi arabici sulla storia di Genova»*, dans: *Atti Soc. Ligure Storia patria*, V, 4, an. 1873, pp. 561-635.

—, *Storia dei musulmani di Sicilia*, t. III, éd. Nallino, Catane, 1937-39.

Amat di San Filippo, *Commercio = Indagini e studi sulla storia economica della Sardegna*, Turin, 1903.

Annales Januenses, éd. des Fonti, t. II à V, 1901-29.

Anónimo (El) de Madrid y Copenhague, éd. trad. Huici, Valence, 1917.

Archives de la ville de Marseille antérieures à 1790, Série BB, t. I, Marseille, 1909.

Barone, *Le Cedole di tesoreria dell' Archivio di Stato di Napoli*, dal 1460 al 1504, *Arch. stor. prov. napol.*, IX-X, an. 1884-85.

Blancard, *Documents inédits sur le commerce de Marseille au moyen-âge*, 2 v. Marseille, 1884-85.

Boissonnade, *Les Relations commerciales de la France méridionale avec l'Afrique du Nord ou Maghreb du XII^e au XV^e siècle, Bull. Section Géographie*, Paris, 1929.

Boüard (De), *Documents en français des archives angevines de Naples (règne de Charles I^er)*, 2 v., Paris, 1933-35.

Brèthes, *Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques*, Casablanca, 1939.

Brunschvig, *«Un Calife ḥafṣide méconnu», Revue Tunisienne*, 1930, pp. 38-48.

—, *«Documents inédits sur les relations entre la Couronne d'Aragon et la Berbérie orientale au XIV^e siècle», Annales Institut Etudes orientales*, Alger, 1936, pp. 235-265.

—, *«Ibn aš-Šammāᶜ, Historien hafṣide»*, *Annales Institut Etudes orientales*, Alger, 1934-35, pp. 193-212.

—, *«Quelques remarques historiques sur les Médersas de Tunisie»*, *Revue Tunisienne*, 1931, pp. 261-285.

—, *Deux Récits de voyage inédits en Afrique du Nord au XV^e^ siècle*, Paris, 1936.

Byrne, *Genoese shipping in the 12th and 13th centuries*, Cambridge, Mass., 1930.

Caggese, *Roberto d'Angió e i suoi tempi*, 2 v., Florence, 1922.

Calvet, *Fray Anselmo Turmeda, heterodoxo español*, Barcelone, 1914.

Campaner, *Cronicon mayoricense*, Palma de Majorque, 1881.

Canale, *Nuova Istoria della Republica di Genova*, t. II et III, Florence, 1860.

Cappelletti, *Storia della città di Piombino*, Livourne, 1897.

Carini, *Gli Archivi e le Biblioteche di Spagna in rapporto alla storia d'Italia*, 2 v., Palerme, 1884-97.

Caro, *Genua und die Mächte am Mittelmeer (1257-1311)*, 2 v., Halle, 1895-99.

Cartellieri, *Peter von Aragon und die sizilianische Vesper*, Heidelberg, 1904.

Cazès, *Essai sur l'histoire des Israélites de Tunisie*, Paris, 1888.

Cerone, *A proposito di alcuni documenti sulla Seconda Spedizione di Alfonso V contro l'isola Gerba*, *Institut d'Estudis catalans*, Anuari, 1909-10.

—, *Alfonse II Magnanimo ed Abu 'Omar Othmân, Trattive e negoziati tra il Regno di Sicilia ed il Regno di Tunisi (1432-57)*, *Arch. stor. Sicilia orientale*, IX-X, an. 1912, pp. 45-70, et 1913, pp. 22-78.

Chalandon, *Histoire de la domination normande en Italie et en Sicile*, 2 v., Paris, 1907.

Colin, *Contribution à l'étude des relations diplomatiques entre les musulmans d'Occident et l'Egypte au XV^e^ siècle*, *Mémoires Institut français arch. orientale Caire*, t. LXVIII, 1935, pp. 197-206.

Cour, *La dynastie marocaine des Beni Wattas (1420-1554)*, Constantine, 1920.

Cubells, *«Documentos displomaticos aragoneses (1259-84)»*, *Revue Hispanique*, t. XXXVII, 1916, pp. 105-250.

Desclot, *Crónica del rey en Pere*, apud Buchon, *Chroniques étrangères relatives aux expéditions françaises pendant le XII^e^ siècle*, Paris, 1840.

Epstein, *The Responsa of Rabbi Simon Ben Ẓemaḥ Duran*, Londres, 1930.

Fagnan, *Extraits inédits relatifs au Maghreb*, Alger, 1924.

Farrugia de Candia, *«Monnaies hafsites du musée du Bardo»*, *Revue Tunisienne*, 1938, pp. 231-288.

Fazio: *Bartholomaei Facii et Ioviani Pontani rerum suo tempore gestarum Libri sexdecim*, Bâle, 1566.

Ferretto, *Codice diplomatico delle relazioni fra la Liguria, la Toscana e la Lunigiana ai tempi di Dante*, *Atti Soc. Ligure storia patria*, XXXI, 2, an. 1901-03.

Finke, *Acta Aragonensia*, 3 v., Berlin-Leipzig, 1908-22.

Foglietta, *Dell' Istorie di Genova*, Gênes, 1597.

Foucard, *Relazioni dei Duchi di Ferrara e di Modena coi Re di Tunisi*, Modène, 1881.

Froissart, *Chroniques*, Bruxelles, 1867-77, t. XIV.

Gaibrois de Ballesteros, *Tarifa y la política de Sancho IV de Castilla*, *Bol. R. Acad. Historia*, t. 74-77, an. 1919-21.

Gaspar Remiro, *Correspondencia diplomatica entre Granada y Fez (siglo XIV)*, Grenade, 1916.

Gazulla, *Jaime I y los estados musulmanes*, Barcelone, 1919.

Gherardi da Volterra, «*Diario ramano (1479-84)*», dans: *Rerum Italicarum scriptores Nlle série*, XXIII, 3, an. 1904.

Giménez Soler, *Caballeros españoles en Africa y Africanos en España*, I (*Revue Hispanique*, t. XII, 1905, pp. 299-372) et II (*ibid.*, t. XVI, 1907, pp. 56-69).

—, *El Comercio en tierra de infieles durante la edad media*, *Bol. R. Acad. Buenas Letras*, 1909-10.

—, *Documentos de Túnez, originales ó traducidos, del Archivio de la Corona de Aragón Institut Estudis Catalans, Anuari*, 1909-10, pp. 210-259.

—, *Episodios de la História de las Relaciones entre la Corona de Aragón y Tunez. Institut Estudis catalans, Anuari* 1908, pp. 195-224.

—, *Itinerario del rey don Alfonso de Aragón y de Nápoles*, Saragosse, 1909.

Giomo, *Le Rubriche dei Libri misti del Senato perduti, Arch. veneto*, 1882.

Giudice (Del), *Codice diplomatico del regno di Carlo I e II d'Angió*, Naples, 2 v. Naples, 1869-1902.

Giustiniani, *Annali della Republica di Genova*, Gênes, 1835.

Gregorio, *Bibliotheca scriptorum qui res in Sicilia gestas sub Aragonum imperio retulere*, t. I-II, Palerme, 1791-92.

Huici, *Colección diplomática de jaime I, el Conquistador*, 2 v., Valence, 1916-19.

Hurtebise, *Libros de tesorería de la Casa Real de Aragón*, t. I, (1302-04), Barcelone. 1911.

—, «*Recull de documents inédits del rey en Jaime I*», dans: *Congrès Historia Corona Aragón*, 2e partie, Barcelone, 1913, pp. 1181-1253.

Ivars, *Dos Creuades valenciano-mallorquines a les costes de Berbería*, Valence, 1921.

Jorga, *Notes et Extraits pour servir à l'histoire des Croisades au XVe siècle*, t. I-III, Paris, 1899-1902.

Klüpfel, *Die Aeussere Politik Alfonsos III. von Aragonien*, Berlin-Leipzig, 1911-12.

La Mantia, *Codice diplomatico dei Re Aragonesi dei Sicilia*, t. I, Palerme, 1917.

—, «*La Sicilia ed il suo dominio nell' Africa settentrionale dal secolo XI al XV*», *Arch stor. siciliano*, 1922, pp. 154-265.

Lane-Poole, *Catalogue of oriental coins in the British Museum*, t. V, Londres, 1880.

Las Cagigas (De), «*Un Traité de paix entre le roi Pierre IV d'Aragon et le sultan de Tunis Abu Isḥāḳ II (1360)*», *Hespéris*, 1934, pp. 65-67.

Lavoix, *Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale*, t. II, Paris, 1891.

Leges Genuenses, dans: *Historiae Patriae Monumenta*, t. XVIII, Turin, 1901.

Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, Paris, 1896.

Lévi-Provençal, *Documents inédits d'histoire almohade*, Paris, 1928.

—, *L'Espagne musulmane au Xe siècle*, Paris, 1932.

Llagostera, *Itinerari del rey Marti*, I (*Institut Estudis catalans*, Anuari 1911-12) et II (*Ibid.*, Anuari 1912-13).

López, *Genova marinara*, Messine-Milan, 1933.

Malipiero, *Annali veneti*, 4e partie, *Arch. storico italiona*, t. VII, 1844.
Manfroni, *Storia della marina italiana*, Livourne, 1902.
Marçais (G.), *Les Arabes en Berbérie du XIe au XIVe siècle*, Constantine-Paris, 1913.
—, *Manuel d'art musulman*, 2 v., Paris, 1926-27.
Marengo, *Genova e Tunisi (1388-1515)*, Rome, 1901.
Marmol, *Description de l'Afrique*, 3 v., Paris, 1667.
Martínez Ferrando, *Catálogo de los documentos del antiguo reino de Valencia*, t. I, Madrid, 1934.
Mas-Latrie (De), *Traités de paix et de commerce concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au moyen-âge*, Paris, 1886; dans le même v., une *Introduction* paginée à part; et un autre v. de *Supplément et Tables*, Paris, 1872.
Mercier (G.), *Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie*, t. II, (*Dép. de Constantine)*, Paris, 1902.
Mifsud, *Le franchigie costituzionali Alfonsiane e l'invasione dei Mori del 1429..., Archivium Melitense*, v. III, nos 8-12, 1918-19, pp. 303-369.
Minieri-Riccio, *Alcuni fatti riguardanti Carlo I di Angiò dal.. 1252 al.. 1270*, naples, 1874.
—, *Itinerario di Carlo I. di Angiò*, Naples, 1872.
—, *Regno*, I (Naples, 1876), II (*Arch. storico italiona*, 1875-80), et III (*ibid.*, 1881).
—, *Saggio di codice diplomatico formato sulle antiche scritture dell' archivio di Stato di Napoli*, Naples, 2 v. et un supplément, 1878-83.
Miret y Sans, *Itinerari de Jaime I «el Conqueridor»*, Barcelone, 1918.
—, *Notes sobre la Expedició del rey Pere lo Gran a Berberia, Bol. R. Acad. Buenas Letras*, 1914, pp. 354-360.
Mirot, *Le Siège de Mahdia (1390)*, Paris, 1932.
Monchicourt, *La région du Haut-Tell en Tunisie*, paris, 1913.
Muntaner, *Chronique*, Stuttgart, 1844.
Neocastro, *«Historia Sicula»*, dans: *Rerum Italicarum scriptores, nlle série*, XIII, 3, an. 1921.
Nicolas d'Arfeuille, *Les quatre premiers livres des navigations et pérégrinations orientales*, Lyon, 1567.
Noiret, *Documents inédits...*, Paris, 1892.
Nützel, *Katalog der orientalischen Münzen, Königliche Museen zu Berlin*, t. II, Berlin, 1902.
Orreville (Cabaret d'), *La Chronique du bon duc Loys de bourbon*, Paris, 1876.
Pernoud, *Essai sur l'évolution du port de Marseille des origines à la fin du XIIIe siècle*, Marseille, 1935.
Port, *Essai sur l'histoire du Commerce maritime de Narbonne*, Paris, 1854.
Predelli, *I Libri Commemoriali della Rebuplica di Venezia*, t. I-VI, Venise, 1876-1903.
Rainaldi, *Annales ecclesiastici*, Lucques, 1747 suiv.
Ribera, dans: *Centenario Amari*, Palerme, 1910, t. II, pp. 373-386.
Rohde, *Der Kampf um Sizilien in den Jahren 1291-1302*, Berlin-Leipzig, 1913.

Roncioni, *Istorie pisane, Arch. sto. ital.*, t. VI, 1re partie.

Salzet, *«Rerum apud Majoricas gestarum ab anno 1372 ad 1408 Chronicon»*, apud Villanueva, *Viaje literario a las iglesias de España*, t. XXI, Madrid, 1851, pp. 218-247.

Sanudo, *I Diarii*, t. I-II, Venise, 1879.

—, *Vite de' Duchi di Venezia*, ampud Muratori, t. XXII, an. 1733.

Schaube, *Handelsgeschichte der romanischen Völker...*, Münich, 1906.

Schiaparelli, dans: *Rendiconti R. Acad. Lincei, classe scienze morali*, I, fasc. 9-10, an. 1892.

Solignac, *Travaux hydrauligues hafsides de Tunis*, extrait du 2e Congrès Fédération Savantes Afrique du Nord, 1936.

Stefano (De), *Federico III d'Aragona re di Sicilia (1296-1337)*, Palerme, 1937.

Stella (G.), *Georgii Stellae Annales Genuenses (1298-1409)*, apud Muratori, t. XVII.

Stella (J.), *Johannis Stellae Annales Genuenses (1410-35)*, apud Muratori, t. XVII.

Sternfeld, *Ludwigs des Heiligen Kreuzzug nach Tunis 1270*, Berlin, 1896.

Thomas (L.), *Montpellier, ville marchande*, Montpellier, 1936.

Trinchera, *Codice aragonese...*, Naples, 3. t. en 4 v., 1866-74.

Van Berchem, *«Titres califiens d'Occident»*, extrait du *Journal Asiatique*, 1907.

Van Ghistele, *Voyage*, Gand, 1572.

Villani (J.), *Cronica*, 4 v., Florence, 1844-45.

Villani (M.), *Istorie*, Florence, 1581.

Vonderheyden, *La Berbérie orientale sous la dynastie Aghlabide*, Paris, 1927.

Wieruszowski, *Bol. Acad. Historia*, 1935, pp. 547-602.

Zeno, *Documenti per la storia del diritto marittimo nei secoli XIII e XIV*, Turin, 1936.

Zurara, dans: *Collecçao livros inéditos historia portugueza*, t. II, Lisbonne, 1792.

Zurita, *Anales de la Corona de Aragón*, 6 v., Saragosse, 1610.

Alarcón y Santón et García de Linares, *Los Documentos árabes del Archivo de la Corona de Aragón*, Madrid-Grenade, 1940.

Despois, *La Tunisie orientale, Sahel et Basse-Steppe, étude géographique*, Paris, 1940.

الفهارس العامّة

فهرس الأعلام

— ب —

— ت —

— ث —

— ج —

— ح —

— خ —

— د —

— ر —

— ز —

— س —

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

– غ –

– ف –

– ق –

— ك —

— ل —

– م –

— ن —

— هـ —

— و —

— ي —

فهرس القبائل والمجموعات والطوائف

- أ -

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

— ن —

— هـ —

— و —

— ي —

فهرس الأماكن والبلدان

– ت –

- ج -

– ح –

– خ –

– د –

– ر –

- ز -

- س -

— ف —

— ق —

– ك –

– ل –

– م –

— ن —

— هـ —

— و —

— ي —

فهرس المواضيع

القسم الثاني :
السكّان وسكناهم

دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي
شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الاسود
تلفون . 340131 - 340132 - ص ب 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P..113 - 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1988/9/3000/127

التنضيد : مؤسسة الخدمات الطباعية (حسيب درغام وأبناؤه)

الطباعة : مطابع الشروق بيروت - لبنان .

ROBERT BRUNSCHVIG

La Berbérie orientale sous les Hafsides

des origines à la fin du XVe siècle

TRADUIT EN ARABE
PAR
HAMADI SAHLI

TOME PREMIER

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

Série
Universitaire

ROBERT BRUNSCHVIG

La Berbérie orientale sous les Hafsides

des origines à la fin du XV^{e} siècle

TOME PREMIER

TRADUIT EN ARABE
PAR
HAMADI SAHLI

DAR AL-GHARB AL-'ISLAMI